إسرائيل ٢٠٠٤: ملخص تنفيذي

مقدمة

حظيت إسرائيل بكميات هائلة من المعالجة والتمحيص، إذ لا يخلو أي جانب من جوانب وجودها من كمية ومساحات من المعالجات العلمية و "نصف العلمية" بالاضافة الى المعالجات السياسية، الداعمة او المعادية وما بينهما من الامكانيات. ولا يمكن، في هذا المضمار، انكار اهمية الاجهزة العلمية والاعلامية والدعائية التي اقامتها اسرائيل، داخلها وخارجها، لاجل الاهداف العلمية الصرفة من جهة والدعائية الخالصة من الجهة الاخرى، والتي هدفت وتهدف الى التعريف والبحث والتنقيب في الحيثيات والجوانب المتعددة لاسرائيل.

ويجيء إصدار "تقرير مدار الاستراتيجي" كمحاولة لمقاربة أخرى تحاول إنتاج قراءة موضوعية عربية لتفاصيل وتغيرات المشهد الإسرائيلي.

ومن خلال متابعة متصلة للتطورات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية خلال العام ٢٠٠٤ يحاول باحثو "مدار" في هذا التقرير بناء صورة المشهد الاسرائيلي بكافة تفاصيله خلال العام ٢٠٠٤ مع محاولة لاستقراء مؤثرات السياسة الاسرائيلية في الأعوام اللاحقة.

تمت عملية جمع المعلومات والتحليل من قبل مجموعة مختصين من الأكاديميين الفلسطينيين المتابعين يومياً لما يحدث في اسرائيل والمتمكنين من اللغة العبرية، رصدوا المتغيرات في اسرائيل مباشرة وليس من خلال وكلاء ترجمة. نأمل ان يوفر استمرار المشروع، وعلى نفس المنوال، رصداً تراكمياً يوفر مصدراً لمتابعة التطورات الحاصلة في اسرائيل والمؤثرة بدورها على ما يحدث على مستوى المنطقة.

تكمن اهمية التقرير المقدم هنا في انه يقدم سرداً مختصراً لما حصل في اسرائيل خلال العام المنصرم، بحيث يتسنى

للمهتمين العرب من سياسيين واعلاميين وأكاديميين واقتصاديين، من التعرف على الاحداث الرئيسية والسيرورة الموجهة، بالاضافة الى تحليل العوامل الرئيسية التي توجه الاحداث في اسرائيل، وهذا يجعل من التقرير اداة عمل يومية لهؤلاء ولغيرهم.

١ - اسرائيل: القضية الفلسطينية والسياسة الخارجية

كان العام ٢٠٠٤ عاماً مهماً ومفصلياً في جملة من المسائل الخاصة بالقضية الفلسطينية. ففي هذا العام بلور رئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون "خطة فك الارتباط من جانب واحد". وفيه أيضاً حصلت إسرائيل على إنجاز تاريخي، تمثل في "رسالة الضمانات" الأميركية التي عبرت عن تغيير رسمي وخطير في السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة في قضايا الحدود والاستيطان واللاجئين. وفي هذا العام أيضاً توفي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الذي قاد النضال الوطني الفلسطيني ما يربو على أربعة عقود، ووضع حركة التحرر الوطني الفلسطيني على عتبة إنشاء الدولة الفلسطينية.

يتمحور التقرير الذي اعده د. محمود محارب، مدير معهد الدراسات الإقليمية/ جامعة القدس، حول سياسة إسرائيل وممارساتها تجاه الشعب والأرض الفلسطينية، ويقسم إلى بابين؛ الباب الأول: عرض وتحليل استراتيجية شارون باقتضاب ومتابعة، وتحليل العلاقات الإسرائيلية-الأميركية والمفاوضات التي جرت بين الطرفين، كذلك يتابع التقرير سياسة إسرائيل تجاه مصر والأردن وعلاقة إسرائيل بهاتين الدولتين وأهداف إسرائيل من وراء ذلك.

أما الباب الثاني فيعرض تنفيذ السياسة الإسرائيلية على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشمل ذلك: بناء جدار الفصل، الاستيطان، الطرق الممنوعة، هدم البيوت، الأسرى والمعتقلين، القتل والإعدام، والشهداء والجرحى.

منذ أن وصل إلى سدة الحكم في إسرائيل سعى شارون إلى تنفيذ سياسته وفرض حله هو على الشعب الفلسطيني، رافضاً الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، منطلقاً من قناعته بأن ضم المناطق الفلسطينية بمواطنيها إلى إسرائيل يعني وضع حد لإسرائيل كدولة يهودية وإحلال دولة ثنائية القومية مكانها، وقد سعى شارون إلى إقامة نظام فصل عنصري في فلسطين التاريخية، ووفق رؤيته هذه تنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومن ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية وفي المقابل تضم الى اسرائيل الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها المستوطنات وما أمكنها من مناطق أخرى في الضفة الغربية المحتلة أيضاً.

عشية العام ٢٠٠٤ نظم شارون أفكاره ورؤيته ومن ثم عرض خطته رسمياً على الملأ في خطابه في مؤتمر هرتسيليا، تلك الخطة التي باتت تعرف باسم "خطة فك الارتباط من جانب واحد". علاوة على سعيه لتجميد خطة خارطة الطريق فإن جوهر الخطة يتمثل في فكرة تفكيك الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة وتركيبهما وتعزيزهما في أراضي الضفة الغربية.

وبمجرد تجاوب الإدارة الأميركية مع خطة شارون وشروعها بالتفاوض معه حولها، أحرز شارون إنجازاً حقيقياً كان من الصعب تصوره قبل ذلك بعدة شهور. فقد جرت مفاوضات مكثفة بين حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية ليس

على خطة خارطة الطريق، وإنما على خطة فك الارتباط من جانب واحد، وذلك وفق أجندة شارون وحسب شروطه البعيدة جداً عن خارطة الطريق، التي استطاع أن يجمدها، بعد أن جرّ الولايات المتحدة إلى رؤيته هو وبرنامجه، بديلاً عن الرؤية الدولية التي تمثلت في خارطة الطريق.

تمحورت المفاوضات الإسرائيلية الأميركية، أساساً، حول مضامين رسالة الضمانات الأميركية، وأحرزت إسرائيل إنجازاً تاريخياً مهماً فاق توقعات القادة الإسرائيليين أنفسهم. فقد استجاب الرئيس الأميركي جورج بوش في تلك الرسالة التي جاءت على شكل بيان رئاسي إلى معظم المطالب الإسرائيلية وخاصة ما يتعلق بالاستيطان والحدود وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وقد تبنت رسالة الضمانات خطة فك الارتباط من جانب واحد، ووضعتها على رأس الأجندة السياسية وجعلتها عملياً، وإن لم يكن رسمياً، "اللعبة الوحيدة في المدينة"، المفروضة على جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، للتعاطي معها، وبذلك جمدت خارطة الطريق وحولتها إلى جسم محنط يعاد إحياؤه وتبث الروح فيه بين الفينة والأخرى، فقط من أجل منع طرح مشاريع أخرى.

وعلى أرضية دعم الولايات المتحدة لخطة شارون، وعلى خلفية جملة من المعطيات أهمها علاقات إسرائيل الخاصة والقوية مع الولايات المتحدة، وتفوقها العسكري في المجالين التقليدي وغير التقليدي على جميع الدول العربية مجتمعة، وعلى ضوء ضعف الدول العربية واحتدام الصراعات بينها والمنافسة فيما بينها على التقرب إلى الإدارة الأميركية، نجحت إسرائيل في تطوير علاقاتها مع كلٍ من مصر والأردن، وحاولت قصر دور هاتين الدولتين على المجال الأمني وحاولت وضعهما في دائرة الضغط السٍياسي على السلطة الفلسطينية.

وبعد أن نجح شارون في تسليط الضوء على خطته وليس على الاحتلال وجرائمه، استمر في تنفيذ سياسته على الأرض الفلسطينية على مدار الساعة وبدون توقف طيلة العام ٢٠٠٤. وشملت ممارساته الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، بهدف رسم الحدود المستقبلية، وبناء المستوطنات والحفاظ على نقاط الاستيطان (المستوطنات العشوائية) والتي بلغ عددها ٩٩ نقطة استيطانية في نهاية ٢٠٠٤، ومصادرة الأراضي الفلسطينية وشق الطرق وتخصيصها لاستعمال المستوطنين فقط، وارتكاب جرائم القتل بحق القادة الفلسطينيين والنشطاء المقاومين، والقيام بعمليات المداهمة والاعتقال اليومية وهدم البيوت وفرض الحصار الداخلي، عبر مئات الحواجز، وكذلك الحصار الخارجي على الشعب الفلسطيني بهدف كسر إرادته وإرغامه على الانصياع لخطته.

على صعيد العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، فرغم إبداء "مرونة" ما من شارون وحكومته نحو السلطة الفلسطينية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، إلا أن هذا لن يمثل تغييرا جذريا في سياسته. هذا التغيير الآني في التعامل جاء للتجاوب مع الموقف الدولي والأميركي بان فرص التوصل إلى السلام ازدادت بعد رحيل الرئيس عرفات. فلا تستطيع إسرائيل الادعاء بعد اليوم بأنه لا يوجد شريك فلسطيني لعملية السلام، حيث نرى التصريحات "المرنة" للقيادة الإسرائيلية، وإذا كان الموقف والتعامل مع عرفات أصلا موقف من الشعب الفلسطيني، فإننا لا نتوقع تغييراً جذرياً يُذكر في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ما دام شارون رئيسا للوزراء، وستستمر محاولة تنفيذ خطة اخلاء قطاع غزة وتسويقها للعالم كدلالة على برنامج شارون السلامي في حين يستمر تعزيز الاستيطان واستكمال بناء الجدار في الضفة الغربية.

٢ - المشهد السياسي والحزبي

يمتاز المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل بديناميكية وتفاعلات كثيرة بسبب التطلع المستمر الى استمرار عملية التهويد وتعريف الدولة باليهودية والصهيونية، ووجود أقلية عربية-فلسطينية كبيرة في إسرائيل، وكذلك بسبب البنية الاجتماعية الإسرائيلية وإفرازاتها السياسية وكنتاج لحالة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والإسرائيلي-العربي. هنالك أيضا تحولات سياسية وحزبية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي ولكننا نشهد اليوم معالمها أكثر وضوحاً. يعرض التقرير صورة شاملة ومفصلة حول المشهد والحزبي في إسرائيل سنة ٢٠٠٤.

التقرير الذي اعده د. محمد امارة من جامعة بار-ايلان، يرصد ويصف التغيرات والتطورات في الأحزاب والحركات الأساسية غير الممثلة في البرلمان، الحكومة والوزارات، والأمور القضائية التي لها إسقاطات على المشهد السياسي، والحكم المحلي. ويطرح التقرير ويحلل أيضا الأحداث المركزية في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي.

جرت انتخابات الكنيست السادسة عشرة في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، قبل موعدها المحدد بعشرة شهور، بعد انسحاب حزب العمل (كان يُعرف آنذاك حزب إسرائيل واحدة- العمل-ميماد)، أعلن شارون عن حل الكنيست، وخاضت الانتخابات ٢٧ قائمة انتخابية تنافست على مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، استطاع ١٨ حزبا سياسيا اجتياز نسبة الحسم (١،٥٪ من أصوات المقترعين) موحدة في ١٣ قائمة: الليكود ٤٠ مقعدا (والمشكل من الليكود وحزب يسرائيل بعلياه الذي انضم إليه بعد الانتخابات)، العمل (١٩ مقعدا)، ميرتس (٦ مقاعد)، عام إحاد (٣ مقاعد)، هئيحود هليئومي (والمشكل من موليدت، تكوماه ويسرائيل بيتينو) فاز بسبعة مقاعد، المفدال (٦ مقاعد)، يهدوت هتوراه (والمؤلف من حزبي اغودات يسرائيل وديغل هتوراه) فازت بخمسة مقاعد، شاس (١١ مقعدا)، شينوي (١٥ مقعدا)، القائمة العربية الموحدة (المؤلفة من الحزب العربي الديمقراطي وشق من الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش، مؤسس الحركة الإسلامية في إسرائيل وأبوها الروحي) فازت بمقعدين، التجمع الوطني الديمقراطي (٣ مقاعد)، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة-الحركة العربية للتغيير (٣ مقاعد).

كان لانتخابات ٢٠٠٣ انعكاسات كبيرة على المشهد السياسي الإسرائيلي. فقد مُنيت القاعدة الأساسية لليسار (العمل وميرتس) بهزيمة نكراء. كذلك نرى أن حزب شينوي، احتل موقعا متقدما على الخارطة السياسية متفوقا على غريمه الحزب الحريدي الشرقي، شاس. أما من الناحية السياسية، فقد بات اليمين يشكل مركز الثقل والدفع على الساحة السياسية.

وهنالك العديد من الحركات السياسية غير الممثلة في الكنيست التي برزت على الساحة السياسية في سنة ٢٠٠٤ وهي: مجلس يشع، حركة "السلام الآن" وحركة اومتس لرفض الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان مجلس يشع هو الوحيد القادر على إخراج آلاف الأشخاص إلى الشوارع للتظاهر ضد سياسة الحكومة والتي تنوي الخروج من قطاع غزة وفقا لخطة الفصل.

وقد جرت في إسرائيل ١٦ انتخابات للكنيست منذ قيام اسرائيل، ولكن حتى الآن شُكلت ٣١ حكومة، عُرضت الحكومة الإسرائيلية الثلاثون برئاسة ارئيل شارون في ٢٧-٢-٢٠٠٣، والتي تضم ٢٨ وزيرا و٢٨ نائب وزير،

وفي اليوم التالي حازت على ثقة الكنيست بأغلبية ٦٦ نائبا، واعتراض ٤٨ نائبا. وجاءت هذه الحكومة بعد الفوز الساحق لليمين في الانتخابات التي جرت في الشهر الذي سبقه من السنة نفسها وحاز حزب الليكود على ٣٨ مقعدا بينما حاز حزب العمل فقط على ١٩ مقعدا، ويقترب بهذا العدد من حزب جديد أُنشئ فقط قبل عدة سنوات، هو حزب شينوي بفوزه بـ ١٥ مقعدا. نتائج الانتخابات أوضحت أن الحكومة القادمة في إسرائيل هي حكومة يمينية.
لم يدخل اليهود الحريديون الحكومة لاعتراض حزب شينوي العلماني عليهم، حيث رفع شعار "إما نحن أو هم في الحكومة". وفضل شارون حزب شينوي على الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً) لأنه حزب كبير ولا يوجد له مطالب كثيرة تخص قطاعات معينة كما هو الحال بين "الحريديم". وشمل تركيب الحكومة حزب الليكود (بما فيه حزب يسرائيل بعلياه الذي انضم إلى حزب الليكود)، حزب شينوي (مزيج من أعضاء من اليمين في أحزاب سابقة ومن مركز الخارطة السياسية)، المفدال (حزب ديني-قومي) والاتحاد القومي (حزب يميني متطرف، وهو ائتلاف من عدة أحزاب يمينية متطرفة).

بعد إقالة وزراء حزب شينوي، شُكلت حكومة جديدة في إسرائيل وحازت على ثقة الكنيست في تاريخ ١٠-١-٢٠٠٥. وتشكلت الحكومة الحالية من حزب الليكود، وحزب العمل، وحزب يهدوت هتوراه الحريدي. وعارض هذه الحكومة ١٣ عضو كنيست من الليكود نفسه وامتنع عضو من "يهدوت هتوراه" عن التصويت. كذلك حظيت هذه الحكومة بثقة حزب ياحد والأحزاب العربية. ولم يحظ حزب العمل بوزارات لها زخمها السياسي، مثل الخارجية، الدفاع أو المالية (كانت أهم وزارة تسلمها هي وزارة الداخلية)، ويبرر حزب العمل قبوله ذلك بأنه يريد تسريع عملية الفصل عن غزة. لكن حقيقة الأمر أن وهن حزب العمل على الساحة السياسية الإسرائيلية، وإظهار الاستطلاعات أن هذا الحزب لن يفوز بعدد كبير من المقاعد يؤهله لإقامة ائتلاف، وبسبب الخلافات القيادية الداخلية الحادة، جعل حكومة الوحدة أفضل خيار له.

إن المواضيع الأساسية التي كانت قيد اهتمام هذه الحكومة هي الخروج من المأزق السياسي مع الفلسطينيين، وان تبين للعالم أنها راغبة في حل للقضية الفلسطينية بما يتناسب مع مصالحها. لذلك كان انشغال الحكومة الحالية بشكل واضح في القضايا السياسية-الأمنية. وحاز الاقتصاد أيضا على جزء مهم من سياسة الحكومة بسبب الوضع السيئ للاقتصاد الإسرائيلي وإسقاطاته على الوضع الاجتماعي. التقرير الذي نُشر يوم ٢٤-١١-٢٠٠٤ للتأمين الوطني عن إسرائيل في سنة ٢٠٠٣ بين أن هنالك قرابة مليون ونصف إسرائيلي تحت خط الفقر. أُضيف إلى قائمة الفقر ١٠٠،٠٠٠ فرد سنة ٢٠٠٣. هذه الحكومة أيضا تميزت بتورط بعض رموزها في قضايا فساد، ومن ضمن من حامت حولهم شبهات الفساد رئيس الوزراء نفسه.

أما بشأن الحكم المحلي، فقد جرت الانتخابات الأخيرة للمجالس البلدية سنة ٢٠٠٣. وما يميز هذه الانتخابات، وخاصة بين اليهود النسبة المنخفضة جدا من التصويت والتي كانت فقط ٤١٪. هذه النسبة في الوسط العربي كانت أعلى بكثير لان الحكم المحلي ما زال الحلبة السياسية الأساسية لتأثير المواطنين العرب ولكسب معيشتهم. بسبب الوضع الاقتصادي السيئ في إسرائيل، تُعاني السلطات المحلية أزمة مالية خانقة إلى حد أن كثيراً منها لا يستطيع دفع رواتب الموظفين لأشهر عديدة.

أما الأحداث المركزية في المشهد الحزبي والسياسي لسنة ٢٠٠٤ هي: استمرار وهن معسكر اليسار؛ هيمنة الحزب الحاكم؛ التراجع في الديمقراطية وازدياد العنصرية؛ سياسات الفصل وممارسة الاغتيالات.

إن ماُيعتبر معسكر اليسار في إسرائيل، والذي كان في مقدمته حزب العمل، في حالة وهن شديدة، وطروحاته لا تلقى الترحاب كما كان عليه في الماضي. فهذا الحزب الذي أقام الدولة الصهيونية وبنى مؤسساتها المختلفة وأنجب ابرز قياديها ليس بذي فاعلية على الساحة السياسية، وهذا دفع البعض إلى القول انه حزب غير ذي تأثير على المشهد السياسي. فهذا الحزب يعاني من خلافات داخلية كبيرة ولا يوجد فيه أي قيادي من الرعيل الثاني له هيبته ووقاره وجاذبيته. فبعد استقالة عميرام متسناع من رئاسة حزب العمل في أيار ٢٠٠٣ على اثر الهزيمة النكراء في انتخابات الكنيست، اُنتخب شمعون بيريس زعيما مؤقتا لمدة عام. وتدل العودة إلى زعيم عجوز مثل بيريس على الإعياء والأزمة التي يعيشها هذا الحزب. وإشكالية هذا الحزب ليست فقط قيادية، وإنما يفتقر ايضاً إلى أجندة سياسية تُعطي أملاً للإسرائيلي بالخروج من دوامة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. هنالك أيضا من يتحدث عن العمليات التفجيرية الفلسطينية التي أفقدت الإسرائيلي أمنه الشخصي وأدخلت حالة الهلع في نفوس الإسرائيليين. لربما كان الاندفاع إلى أحضان شارون هو ملجأ للاحتماء "بالبطل القومي" الذي قاد إسرائيل إلى انتصارات كبيرة. وأيضا هنالك عدم الثقة بين الجمهور وحزب العمل بسبب نظرته الاستعلائية الى الطبقات الفقيرة.

وشكلت إقامة حزب ياحد (سابقا حزب ميرتس) بزعامة يوسي بيلين محاولة لإنعاش اليسار وزيادة قوته على الخارطة الحزبية. لكن هذا الحزب حسب الاستطلاعات لن يتجاوز عدد أعضائه الثمانية في حالة إجراء الانتخابات في الفترة القريبة المقبلة. إن هذا الحزب لن يكون البديل لحزب العمل ولن يستطيع التأثير في السياسة الرسمية.

وكشفت نتائج انتخابات ٢٠٠٣ عن تغييرات واضحة على الخارطة الحزبية وقوتها على المشهد السياسي. ففوز الليكود الساحق في الانتخابات وتحول حزب العمل إلى حزب متوسط الحجم، أدخل إسرائيل إلى حقبة جديدة، وذلك بوجود حزب متنامي القوة ولكن ليس حزبا مهيمنا، حسب تعريف الحزب المهيمن. وهذا يعني أننا في بداية عهد سياسي جديد في إسرائيل اذا استمر هذا النهج مستقبلا. التغيير الأساسي هو بداية لهيمنة حزب الليكود اليميني على المشهد السياسي الإسرائيلي. وقد انعكست هذه النتائج في الائتلاف الحكومي الذي أقامه شارون من اليمين المتطرف والمفدال (حزب ديني يميني-متطرف) مع حزب شينوي وأعضاؤه من المركز ومن يمين الخارطة السياسية والذي يمتاز ببراغماتية سياسية. ولا شك أن السياسات الحكومية الداخلية والخارجية يمكن تفسيرها على أن الجمهور الإسرائيلي راض عن هيمنة وشرعية حزب الليكود ومن ثم سياسته وخاصة الخارجية.

لا شك أن بداية هيمنة اليمين تأتي على خلفية فشل اليسار في إرساء السلام الذي وعد الإسرائيليين به وأيضا عدم استتباب الأمن. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية من أصعب الفترات التي عاشها الإسرائيليون، لأنه ولأول مرة في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني المسلح لا يتمتع أي إسرائيلي بالأمان من حدة الصراع. فاللجوء إلى اليمين كان متوقعا، وكذلك لأن شارون قال، وما زال يقول، إنه لا عملية سلمية في ظل "الإرهاب الفلسطيني".

رغم الانفراج الجزئي والبطيء نحو العرب والذي بدأُ منذ السبعينيات من القرن الماضي، وتغير ما في تقسيم موارد الدولة على السكان وتضييق ما للتمييز القائم، إلا أن الديمقراطية لم تصبح ديمقراطية حقيقية وخاصة في ما يتعلق

بالعرب. ففي السنوات الأخيرة، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وصعود اليمين إلى سدة الحكم، نرى أن هنالك تراجعاً في الديمقراطية الإسرائيلية لتصل إلى أسفل درجاتها في العقدين الأخيرين، وتنعكس تجلياتها العنصرية في السياسة الإسرائيلية من جهة والموقف الجماهيري العنصري من حقوق ووجود العرب في إسرائيل.

وتبين جميع الدراسات حول الديمقراطية في إسرائيل تراجعا ملحوظا، وخاصة تجاه الأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل. بتراجع القيم الديمقراطية وفي ظل القوانين العنصرية المتزايدة وإلغاء الشرعية عن القيادات العربية، وعلى رأسها القيادة السياسية، يظهر بوضوح أن إسرائيل بتعزيزها لاثنيتها تصبح دولة اثنوقراطية وليست ديمقراطية. لأن من يتمتع بحيز الديمقراطية هم اليهود، والعنصر الليبرالي، الذي منحتهم إياه الديمقراطية الإسرائيلية، أي الحقوق الفردية الجزئية، بدأ بالتراجع. وأصبحت التصريحات العنصرية حول العرب وقياداتهم أحد الطقوس المعهودة في الخطاب الإسرائيلي، وخاصة اليميني الراديكالي.

وتميزت سنة ٢٠٠٤ أيضا باستمرار سياسة الاغتيالات الإسرائيلية للقيادات الفلسطينية وسياسات الفصل. أدرج هنا سياسة الفصل (بناء الجدار وخطة الانفصال عن غزة) والاغتيالات تحت المظلة نفسها لأنها جزء لا يتجزأ من مشروع شارون لفرض الحل السياسي الذي يتلاءم مع مصالح إسرائيل بمفهومه وبمفهوم اليمين المعتدل. فسياسة الاغتيال هي محاولة للقضاء على القيادة السياسية، وذلك لتعمل مستقبلا مع قيادة فلسطينية تستطيع إسرائيل أن تتعايش مع سقف مطالبها. أما بناء الجدار الفاصل فيهدف لفرض حقائق على الأرض. وقد جاءت خطة الفصل لتحقيق مناخ مريح من المساومة السياسية لإسرائيل.

ماذا نعلم عن هذا المشهد سنة ٢٠٠٤؟ وماذا نستقرئ حوله في السنوات القريبة القادمة؟

- بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة وعدم نجاح الحزبين الكبيرين في إسرائيل في إرساء السلام في المنطقة، وتورط شخصيات سياسية إسرائيلية بارزة في قضايا الفساد والرشاوى، تُعاني الكنيست، الجسم المشرع في إسرائيل، من عدم ثقة الجمهور بها. وتبين الاستطلاعات أن الجمهور الإسرائيلي يشعر بالقلق من الفساد المستشري في مجتمعه أكثر من قلقه ازاء الفقر، وجودة البيئة والعجز المالي، والاسرائيليون قلقون منه أكثر من ما يسمونه "الإرهاب"، والعنف والبطالة.
- رغم أن انتخابات ٢٠٠٣ أسفرت عن فوز ساحق لليمين وهزيمة نكراء لليسار، إلا أن ذلك لا ينبئ بالاستقرار السياسي في إسرائيل. ففي البداية أقام شارون حكومة يمينية صرفة، إلا أنها سرعان ما انهارت وشكلت حكومة مع العمل وحزب "يهدوت هتوراه" الحريدي. وتكشف لنا السياسة الإسرائيلية عن تفكك في الخارطة الحزبية، وذلك لان إسرائيل تعيش حالة انهيار الأيديولوجيات الحزبية التي بنت نفسها عليها لعقود وفقا لهوية الأحزاب. فنرى أن أيديولوجية "ارض إسرائيل الكبرى" تحطمت على ارض الواقع واليمين المعتدل يقر بهذا الوضع، وهو ذاته يعمل على إيجاد حلول عملية للصراع مع الفلسطينيين، كما رأينا خطة شارون للانفصال. أما الأحزاب العقائدية فهي في تخبط وأزمة حقيقية لان هنالك مجريات على المشهد السياسي تناقض ايديولوجيتها، وجلّ ما تجيد حالياً هو سياسة اللاءات. أما اليسار فلا يوجد لديه البديل السياسي وإنما يدور في فلك شارون، ويعاني

أزمة قيادة صعبة.

- هناك محاولة في اليسار للعودة إلى مقدمة المشهد الإسرائيلي والتأثير فيه. فيوسي بيلين، رجل حزب العمل سابقا وأحد مهندسي أوسلو وأحد المبادرين إلى وثيقة جنيف، بعد أن أقام حزب "ياحد" وكان وراء الكواليس مدة طويلة، يريد أن يرقى إلى موقع أمامي في معترك الحياة السياسية. فهو يتوقع أن يحتل الموقع الذي احتله حزبه العمل على الساحة الإسرائيلية لسنوات طويلة وتشكيل البديل لحكم اليمين الإسرائيلي في المرحلة القادمة. هذه الحركة ستستقطب الأصوات من حزبي العمل وشينوي، وستحاول كسب أصوات عربية ممن خاب أملهم من اليسار الإسرائيلي ولكنهم يرون في يوسي بيلين رجلاً بالإمكان الوثوق به بسبب مثابرته في كل المراحل على الحل السلمي مع الفلسطينيين. ولكن الاستطلاعات تبين أن هذه التوقعات ما زالت أقرب الى الحلم. وكما يرى أحد المحللين السياسيين فان هذا الحزب سيتنافس على أصوات الطبقات المتوسطة من المصوتين أصلا لحزب العمل وحزب شينوي، وتبين جميع الاستطلاعات أن اليسار الإسرائيلي لن تتعزز مكانته في الانتخابات القادمة. وهذا يبين أن وهن اليسار على الساحة الإسرائيلية له جذوره العميقة.
- الهبوط الحاد بنسبة تصويت العرب يضع الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل مشاركتهم السياسية، على ما يبدو. حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية أخذ العرب مواطنتهم على محمل الجد بأنهم قادرون على تحقيق مواطنة متساوية. فالأحداث على الساحة السياسية والحزبية وهبة تشرين الاول سنة ٢٠٠٠ بينت لكثير من العرب أن تحقيق مواطنة جوهرية في هذه الدولة عملية شبه مستحيلة، وليس ذلك فقط، فهنالك محاولة لإلغاء الشرعية عن قيادتهم للمشاركة في اللعبة السياسية. والسؤال المطروح والمفتوح: ماذا سيفعل العرب سياسيا عندما سيصلون إلى قناعة أن السياسة القطرية والمشاركة فيها ما هي إلى لعبة شكلية ولا فائدة منها؟ هل سيبدأون في إقامة القيادة المحلية البديلة وبناء المؤسسات البديلة؟
- بعد المصادقة على خطة الفصل في الحكومة والكنيست واستقالة حزب شينوي من الحكومة، فان العملية الائتلافية لإقامة حكومة باتت صعبة للغاية وخاصة في ظل التفكك الحزبي. خيار حكومة ليكود-عمل-شينوي سيفجر الوضع في حزب الليكود. والجمع بين الليكود-العمل-المتدينين سيفجر الوضع في حزب العمل لان إمكانية تنفيذ خطة الفصل تكاد تكون مستحيلة، وخاصة إن لم يقم شارون بتنفيذ خطته بخطى حثيثة. باعتقادنا في ظل هذه المعطيات سيكون عمر أية حكومة ستقوم قصيراً وستعقد انتخابات مبكرة قبل موعدها المحدد في منتصف ٢٠٠٦. حتى لو جرت الانتخابات قريبا، يتوقع المحللون السياسيون أن الخارطة الحزبية ستكون قريبة جدا إلى ما هي عليه اليوم. وهذا أيضا ما تؤكده جميع الاستطلاعات. هنالك من يرى أن بداية هيمنة حزب الليكود واليمين على السياسة الإسرائيلية ليست حالة عابرة، أي ليست فقط تعبيرا عن خيبة الآمال من اليسار وسياسته ازاء القضية الفلسطينية وتفجر الانتفاضة الثانية، وإنما هناك تغيرات بنيوية عميقة في المجتمع الإسرائيلي، بالانزياح نحو اليمين.
- بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أصبح الخطاب السياسي لأعضاء الكنيست العرب أكثر حدة ونقداً للمؤسسة الإسرائيلية السياسية والعسكرية. وبالمقابل فلم يحظ أعضاء الكنيست العرب على الإطلاق بشرعية في الكنيست وخاصة بين اليمين. بسبب ضعف اليسار، وخاصة في السنوات الأخيرة، بدأ الكثير من أعضاء الكنيست اليمينيين يشكك

في شرعية أعضاء الكنيست العرب .

- فهمنا للمشهد السياسي الإسرائيلي الحالي يتطلب بلا شك فهماً عميقاً للخارطة الحزبية من جهة، وشخصية شارون من جهة أخرى . فخطة الفصل والجدار الفاصل وسياسة الاغتيالات ما هي إلا لبنات في مشروع واضح المعالم لدى شارون . فشارون يستعمل هذه الأدوات لممارسة الضغط على الشعب الفلسطيني من اجل إرغامه على اتفاقيات مستقبلية مريحة جدا لإسرائيل .
- الكل يتفق على أن هنالك إفلاساً لمشروع اليسار على المشهد السياسي الإسرائيلي، ولكن هنالك أيضا إشكالية سياسية حادة تلف كل المعسكر اليميني . فمهما يُقال عن خطة الانفصال فهي تحطيم للحلم الصهيوني بما يسمى "أرض إسرائيل الكبرى" . وكذلك فإن ما يعرف بالمتمردين في الليكود الرافضين لخطة الانفصال لا يُقدمون البديل لهذه الخطة . فالحقيقة الواضحة اليوم في إسرائيل أنه لا توجد بدائل أخرى لا لليسار ولا لليمين غير ما يطرحه شارون . فما نراه على الساحة هو تظاهرات مؤيدة أو معارضة لخطة شارون . فبدلا من أن يقوم اليسار اليوم بطرح بديل لخطة شارون ويعارض ويعترض على ما تفعله حكومة شارون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قتل وهدم على نطاق واسع، نرى أنه صامت تماماً، ويلهث للانضمام إلى حكومة شارون . ويدل ذلك على أن اليسار في حالة إعياء وعجز شديدين، وهو غير قادر على طرح البديل .
- تفاقمت العنصرية في إسرائيل في ظل الحكومة والأجواء اليمينية . فقانون المواطنة وقوانين أخرى وممارسات الحكومة الإسرائيلية اليمينية تبين مدى الغبن والتمييز ضد مواطنيها العرب، حيث يعتبر قانون المواطنة مساً حقيقياً بعنصر المساواة وخاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار قانون العودة لليهود الذي يتيح المواطنة التلقائية لكل يهودي .
- خطة الانفصال أدت إلى انشطارات داخلية حادة وصراعات عميقة (تشبه ما كان عليه الوضع في عهد رابين بعد التوقيع على اتفاق أسلو وكانت الذروة في مقتله)، وان نُفذت هذه الخطة فستكون هنالك مواجهات بين اليمين المتطرف والمؤسسة العسكرية والسياسية . ويذهب أفشلوم فيلان (من قادة حزب ياحد – ميرتس) إلى القول انه ستكون هنالك حرب أهلية على خلفية ذلك . ويدور مجمل الحديث حول المئات الذين سيرفعون السلاح في وجه الجنود ورجال الشرطة، أو إمكانية تسلل عشرات الآلاف إلى منطقة غوش قطيف، بحيث يصعب على قوات الأمن تنفيذ إجلاء المستوطنين .

٣ – المشهد الاستراتيجي والعسكري

بناءً على التقرير الذي اعده د . مصطفى كبها من الجامعة المفتوحة في اسرائيل، كان العام ٢٠٠٤ ، من وجهة النظر العسكريّة والإستراتيجية، عاماً مفصلياً وحاسماً في كل ما يتعلق بالوضع الإستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام ولإسرائيل بشكل خاص . فبعد زوال "الخطر الإستراتيجي" العراقي (نتيجة الاحتلال الأميركي للعراق) وتضاؤل "الخطر الإستراتيجي" السوري تبعاً لذلك، شعر مصممو السياسة الإسرائيلية بشيء من الارتياح . فالوجود العسكري الأميركي في العراق منع (وسيمنع في المستقبل الوشيك) تحالفاً إستراتيجياً محتملاً معادياً لإسرائيل يضم سورية ولبنان (حزب الله) والعراق وإيران . فالوجود العسكري الأميركي في الأراضي العراقية لن يمنع فقط إمكانية وجود مثل هذا التحالف ، وإنما سيضع كل طرف من هذه الأطراف تحت ضغط مستمر يمنعه من التفكير بأيّة مبادأة

هجومية ضد إسرائيل ويجعله في موقع دفاعي مفضلاً مبدأ السلامة على إمكانية ضمه إلى قائمة أهداف " الحرب ضد الإرهاب " التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية . هذه المستجدات جعلت الموقف الإسرائيلي من مفاوضات محتملة مع سورية أمراً أكثر تصلباً ، ومبنياً على مبدأ " الأمن مقابل الأمن " ، بعد أن كان مبنياً قبل ذلك على مبدأ " الأرض مقابل السلام " . وهذا الأمر يعني بشكل واضح وجليّ أن السلام مع باقي الدول العربية التي لم توقع اتفاقيات سلام أو تطبيع مع إسرائيل ، لم يعد يشكل هدفاً إستراتيجياً تبدي إسرائيل استعداداً مبدئياً لتحقيقه مقابل تنازلات إقليمية . بل ان مستجدات الأمور واليد الحرة التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل تجعلانها تتبنى موقفا تطمح فيه لتحقيق السلام دون تقديم تنازلات في موضوع الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ .

أما على صعيد التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت عامها الخامس ، فقد نجح ربابنة السياسة الإسرائيلية ، إلى حد كبير ، بإقناع نظرائهم في الولايات المتحدة بتصوير حربهم ضد الفلسطينيين على أنّها جزء من " الحرب العالمية على الإرهاب " ، الشيء الذي جعل الولايات المتحدة تتغاضى أو تغض الطرف عن سياسة " اليد الحديدية " التي استعملتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في محاولات قمعها للانتفاضة وعن التجاوزات التي رافقت ذلك ، فضلاً عن تغاضيها عن استمرار بناء إسرائيل للجدار الفاصل رغم قرار المحكمة الدولية ورغم المعارضة العالمية الواسعة لذلك . كان الدعم الأميركي المطلق للسياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بصراعها مع الفلسطينيين ، أحد المحركات الأساسية لخطة الانفصال أو الانسحاب من طرف واحد ، التي أعلن عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية في ربيع ٢٠٠٤ . ولعل أهم ما تعنيه هذه الخطة هو محاولة اللجوء إلى فرض خطوات أحادية الجانب ، من شأنها ترسيخ الأمر الواقع ، وذلك من منطلق الافتراض بعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض ، وبالتالي الاستغلال التام لموازين القوة بين الطرفين المتنازعين ، دون الأخذ بالاعتبار مبدأ التفاوض لحل مشاكل ثنائية معلقة بين الطرفين المتنازعين . لكن شارون ومستشاريه لم يأخذوا في حساباتهم ، بشكل جدّي ، عاملين أساسيين : أولهما ردود الفعل داخل المجتمع الإسرائيلي خاصة من قبل المستوطنين وقوى اليمين الداعمة لهم والتي ذهب بعض أقطابها إلى التلويح بعصيان عام يمكن أن يصل إلى درجة عصيان الجنود (من منطلقات رفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية أو من منطلقات رفض إخلاء المستوطنين اليهود من تلك المناطق) الأمر الذي قد يصل في نهاية المطاف إلى الاحتراب الداخلي . أما العامل الثاني فهو ردود الفعل والمستجدات على الساحة الفلسطينية ، فحرب الاستنزاف " لعبة عض الأصابع " لم تنته بعد ، ولا يبدي الفلسطينيون علامات على قرب إنهائها ، لا سيّما إزاء استمرار إسرائيل بعملياتها داخل الأراضي الفلسطينية وتشكيكها بوجود شريك للتفاوض حتى بعد رحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الذي طالما أشار إليه الإسرائيليون والإدارة الأميركية الحالية على أنّه عقبة في طريق التفاوض .

بشكل عام تم فرض المزيد من التضييقات والعقوبات على الفلسطينيين ، الشيء الذي يمكن تفسيره على أنه استمرار للرهان الاسرائيلي على استعمال المزيد من القوة ، وفرض الأمر الواقع وتثبيت التصورات السياسية الأسرائيلية كحقائق على الأرض .

لقد قامت حكومة الليكود بتطوير فكرة الجدار بصورة تجعل أمر الفصل أمراً شبه مستحيل وفكرة الدولة الفلسطينية ذات المساحات المتواصلة أمراً مستحيل التنفيذ ، حيث ان الجدار بمساره المقترح (ما نفذ منه وما لم ينفذ حتى الآن)

يقتطع مساحات كبيرة مما تبقى من الأراضي الفلسطينية ويقطع، بسبب الإبقاء على الكتل الاستيطانية اليهودية.

يجدر الذكر هنا أن عدم إتمام خطة الجدار بالكامل وبالوتيرة التي يدعو لها معظم مصممي الرأي العام في إسرائيل لا تنبع فقط من صعوبات في الميزانية أو بسبب ضغوطات الرأي العام العالمي أو بسبب قرار محكمة العدل الدولية، وإنما يعدو الأمر ذلك كلّه ليصل إلى ضغوطات تمارسها بعض مجموعات اليمين المتطرف وبعض الأوساط الليكودية التي تخشى من أن يشكل الجدار في المستقبل أمراً واقعاً من شأنه أن يعرقل تجسيد فكرة أرض إسرائيل الكاملة التي تنفي، بطبيعة الحال، إمكانية إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

بعد الحرب على العراق جرى التشديد اسرائيليا على خطر إستراتيجي جاثم شرق العراق وهو الخطر الإيراني، وخاصة إمكانية حصول إيران على القنبلة النووية وما يتضمنه ذلك من معانٍ. وقد راقب الإسرائيليون عن كثب مجريات الأزمة الناشئة بين إيران ولجنة الطاقة الذرية العالمية (الناتجة اساساً عند ضغط أميركي يهدف الى منع إيران من الحصول على السلاح النووي) وأملوا أن تتمخض هذه الأزمة في النهاية عن تقييد قدرات المشروع الإيراني ومنعه من تحقيق التسلح النووي، الشيء الذي قد يجنب إسرائيل الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران.

وبامكاننا الافتراض أن الطرف الإسرائيلي لم يكن مغتبطاً من دخول الأوروبيين للصورة لأن هذا الدخول أعطى الإيرانيين مساحة أوسع للمناورة ومكنهم (ولو إلى حين) من اتقاء ضربة أميركية وشيكة.

تحت هذا الضغط، قرّرت إيران العدول عن قرارها العلنيّ عام ٢٠٠٤ بمواصلة عمليّاتها في تخصيب اليورانيوم، وذلك بعد أن التزمت سابقا للحكومات الأُوروبيّة بتوقيف هذه الفعاليّات.

كانت نتائج هذا التغيير في موقف إيران أن وقّعت على اتّفاقيّة جديدة، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤، بينها وبين الدُّول الأُوروبيّة، وفقا لتلك الاتفاقية تعهّدت إيران مجدّدا بمواصلة توقيف كل الفعاليّات المرتبطة بتخصيب اليورانيوم وبفصل البلوتونيوم.

ستكون الاتفاقيّة بعيدة المدى معدّةً لتأمين كون الخطّة النّوويّة الإيرانيّة لمقتضيات السّلام فقط. وستشمل الاتّفاقيّة اتّفاقات في مواضيع القنبلة النّوويّة والتعاون التكنولوجي والاقتصادي، وأيضًا في قضايا الأمن.

لهذه الاتّفاقيّة أهميّة كبيرة، على الأقل على المدى القريب، وفق محللين اسرائيليين، فهي تشير إلى أن إيران حسّاسة للضغط الدولي المُوَجَّه نحوها، وخاصّة حينما تواجه جبهةً موحّدةً أمامها. إلى جانب أنها تهتمّ بألا تُزَجّ لِعَزْلٍ سياسيّ وإطالة العقوبات الاقتصاديّة عليها. عدا ذلك، فإن توقيف فعاليّاتها النّووية، وإن كان ذلك لشهور معدودة، من شأنه أن يؤجّل سعيها نحو الحصول على السلاح النّوويّ.

بقيت منظمة حزب الله هي الأخرى، وفق التعبيرات الاسرائيلية، تهديداً أمنياً إستراتيجياً وذلك لعاملين مهمين: أولاً لامتلاكها صواريخ مهددة لشمالي إسرائيل، وثانياً لعلاقاتها المميزة مع إيران وسورية. وقد شَهِدَ عام ٢٠٠٤ تصعيدًا جديًا على الحدود الإسرائيليّة الشّماليّة.

يقوم جهاز الأمن الإسرائيلي بتعقب عمليّات حزب الله بعد الانسحاب من جنوب لبنان، ويشير باستمرار إلى تدخّل مباشر عبر تنظيمات في أراضي السلطة الفلسطينيّة، موجها إصبع الاتّهام إلى دمشق وطهران.

كل ما قيل أعلاه لم يمنع إسرائيل من تنفيذ صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله والتي نفذت في مطلع عام ٢٠٠٤

ولن يمنعها مستقبلاً، كما يبدو من إبرام صفقة أخرى تعيد المزيد من الأسرى العرب إلى عائلاتهم وقد تفك لغز الطيّار الإسرائيلي المفقود رون أراد .

هذا كلّه لن يخرج من الحسابات الإسرائيلية إمكانية التصادم مع حزب الله، ولكن يمكننا الافتراض أن ذلك لن يحصل على الأرجح قبل البت في قضية المفقودين الإسرائيليين وعلى رأسهم رون أراد .

على صعيد الأسلحة والتسليح فقد غيرت هجمات الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ طريقة العمل العسكريّ، وكذلك المعدّات والتكنولوجيا الداعمة للقتال . إذ يسود في هذه الأيام الاعتقاد بأنه لا يمكن هزم الأعداء الذين لا حدود لهم، وفق مفهوم متوقّع مسبق يعتمد على تشغيل كوادر وبرامج مدروسة . تحت كلّ هذا، هنالك حاجة كبيرة وواضحة إلى حلول عسكريَّة محنّكة، سريعة ودقيقة . يتجلّى هذا الأمر في غزو العراق بقيادة الولايات المتّحدة، والتي أعطت فرصة لاستعمال التكنولوجيا العسكريّة المتطوّرة، كطيّارات دون طيّارين، أو تطبيقات عسكرية محنكة وحاذقة تعتمد على الأقمار الاصطناعيّة .

لم يكن لإسرائيل مساهمة معلنة في حرب العراق، لكن نوع المنتجات والتكنولوجيا التي أُدْخِلَت للاستعمال بواسطة الولايات المتّحدة وحلفائها تلائم المجالات المركزيّة التي بدأت إسرائيل بالتعامل معها منذ سنين معدودة . تشمل هذه المجالات القتالَ المتواصلَ ليلَ نهارَ، وتجسّساً متواصل التحديث دائمًا، وأنظمة سيطرة قتاليّة، وسلاحاً أرضيّاً وطائرات صغيرة دون طيّار .

٤ - المشهد الاقتصادي

تم في التقرير الذي اعده د . حسام جريس من جامعة بن غوريون في بئر السبع، من خلال فصوله المختلفة، تفصيل مميزات الاقتصاد الإسرائيلي والتطورات المساعدة لفهم كل المستجدات الحاصلة خلال سنة ٢٠٠٤، وطرح المشاكل الاقتصادية الجمة التي تعاني منها اسرائيل ابتداء من كبر القطاع العام، والعجز الحكومي والدين القومي، الذي وصل أوجه مع نهاية سنة ٢٠٠٣ وبلغ حجمه حوالي ١٠٨٪ من الناتج القومي (www.bankisrael.gov.il)، وتدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية مثل انتشار البطالة واتساعها لتصل حوالي ١١٪، وارتفاع نسبة العائلات الفقيرة حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود حوالي ١,٥ مليون شخص، من أصل ٦,٥ مليون، يعيشون تحت خط الفقر (تقرير مؤسسة التأمين الوطني، ٢٠٠٤)، والأزمات الحاصلة في أسواق العمل المتلخصة بعدم سيطرة الحكومة والمنظمات الاقتصادية الأخرى على مطالب العديد من الفئات العمالية القوية، وايضا عدم نجاح محاولات دمج العديد من الإسرائيليين في أسواق العمل لأسباب شتى، والخلل الواضح والتشويشات الكثيرة البارزة في عمل أجهزة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتي تعمل على زيادة الفوارق الاقتصادية واللامساواة بين الطبقات .

ومع تدهور الاقتصاد وسقوطه في هوة عميقة يصعب الخروج منها، وضعت الأسس لتصميم خطة اقتصادية جديدة تخرج إسرائيل من المأزق الاقتصادي .

الخطة الاقتصادية شملت قسمين رئيسيين : الأول تنفيذ تقليصات في ميزانية الدولة والعمل على تقليص العجز

الحكومي الى نسبة ٢٪ من الناتج حتى سنة ٢٠٠٨، بدلاً من ٦٪ - ٧٪ كما كان عليه عند نهاية سنة ٢٠٠٣، وهذا الأمر يعني إنجاعاً بنيوياً طويل الأمد للقطاع العام، وإدخال إصلاحات في عمل أجهزته. القسم الثاني من الخطة يتعلق بخلق أجواء وظروف تمكن الاقتصاد الإسرائيلي من العودة إلى مسلك النمو الاقتصادي طويل الأمد، وزيادة النجاعة والاستقرار على المدى البعيد.

تتمثل بنود الخطة الرئيسية في اقتراحات لتقليل مصاريف القطاع العام بشكل جذري وبالذات تقليل مصاريف الأجور والمعاشات بنسب تتراوح بين ٥,٦٪ إلى ٢١٪، وفصل ١٠٪ من العاملين في القطاع العام، وتجميد ارتفاع الأجور في القطاع العام، وتقليل الفوارق بين أجور المشتغلين في خدمة الدولة وبين المشتغلين في القطاعات الأخرى، وتعديل نظام هبات التكملة للعاملين في القطاع العام، وتحديد عدد الخارجين من الشرطة وأجهزة الأمن للتقاعد، وإيجاد أنظمة جديدة لصناديق التقاعد القديمة واغلاق البعض منها، وإصلاحات في جهاز التعليم وتوزيع الموارد بشكل ناجح أكثر، وتوحيد السلطات المحلية وتقليل عددها من ٢٦٦ الى ١٥٠ سلطة، وفرض عقوبات مادية باهظة على المخالفين من التأمين الوطني، والحاصلين على مخصصات التأمين بالخداع، وعلى المتهربين من دفع الضرائب، وخصخصة الشركات الحكومية، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية بمبلغ ٢١ مليار شيكل، ومركز التدريب المهني، ودمج ٣٠٠ ألف عاطل عن العمل في أسواق العمل، وإدخال إصلاحات في أسواق العمل: يشمل هذا البند ثلاثة مواضيع رئيسية: تقليص تشغيل العمال الاجانب، وتقليص عدد الحاصلين على مخصصات التأمين الوطني، وبالذات عدد الحاصلين على رسوم البطالة وضمان الدخل، والموضوع الثالث دمج المتعلمين في المدارس الدينية بأسواق العمل، وتقليل مخصصات التأمين الوطني بصورة شاملة، وإصلاحات في مجال الكهرباء وفتح الفرع للمنافسة، وإصلاحات في أجهزة الصحة وغيرها.

إذا أردنا أن نقيّم هذه الخطة لسنة ٢٠٠٤ نراها حفزت انتعاش الاقتصاد، إذ كان نمو الناتج لسنة ٢٠٠٤ يفوق كل التوقعات ووصل إلى ٤,٢٪ بدلاً من ٢,٥٪ كما كان متوقعاً مع بداية السنة. مستوى المعيشة الفعلي للسكان في إسرائيل ارتفع بنسبة ٣,٨٪، وهذا كله بخلاف الانخفاض الحاصل في الناتج وفي مستوى المعيشة على مدى ثلاث او أربع سنوات بدءاً من نهاية ١٩٩٩ وانتهاء بنهاية سنة ٢٠٠٢ أو النصف الثاني من ٢٠٠٣. مصاريف الحكومة الموسعة كانت سنة ٢٠٠٣ تقارب ٥٤٪ من الناتج، أما نسبة العجز الحكومي فقد وصلت إلى ٦,٥٪، فيما كانت نسبة الدين ١٠٧٪ من الناتج القومي. نجحت الخطة الاقتصادية المقررة منذ حزيران ٢٠٠٣ بتحقيق هذه الأهداف، إذ وصلت نسبة مصاريف الحكومة الموسعة الى ٥٠,٧٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤، وهبط العجز الحكومي إلى حوالي ٤,٣٪ من الناتج القومي، أما الدين القومي فقد هبط هو الآخر ولكن بنسبة أقل من هبوط المصاريف الحكومية، وعجز الميزانية، ووصل حجم الدين القومي إلى ١٠٥٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤.

مع بداية سنة ٢٠٠٤ تم تصحيح القانون القاضي بتقليل العجز، وبدلاً من الهدف المعلن سابقاً، أعلنت الحكومة عن تغيير أهدافها بحيث لا ترتفع المصاريف الحكومية عن ١٪ سنوياً في كل سنة من السنوات ٢٠٠٥ - ٢٠١٠. الدلائل تشير إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي نجح خلال سنة ٢٠٠٤ بالوصول إلى هدف تأسيس النمو المستمر وذلك كاستمرار مباشر للمراحل السابقة من الخطة الاقتصادية. نجحت الخطة الاقتصادية سنة ٢٠٠٤ بإنجاع الخدمات الحكومية وزيادة

المنافسة، وخفض أسعار المنتجات والخدمات، وتشجيع الخروج للعمل وزيادة الاستثمارات.

هذه السياسة أدت سنة ٢٠٠٤ إلى تقليل عدم التأكد، وساهمت بزيادة مصداقية الحكومة، وبالتالي فإن هذه الأمور، إضافة الى الحصول على الضمانات والمساعدات الأميركية ساعدت في زيادة مصداقية الأسواق المالية سنة ٢٠٠٤ وهبوط نسبة الفائدة الفعلية على سندات الدين المربوطة بجدول غلاء المعيشة أو بالعملة الصعبة. سنة ٢٠٠٤ هبطت الفائدة المدفوعة إلى ٥,٥٪ من الناتج القومي.

مع بداية سنة ٢٠٠٤ انتقلت إسرائيل من هدف يقل فيه العجز كما كان في السابق، إلى هدف تقل فيه مصاريف الحكومة بشكل فعلي، وكذلك تقرر منذ بداية ٢٠٠٥ أن لا يزيد العجز عن نسبة ٣٪ من الناتج، وبهذا تتمكن الحكومة من زيادة المرونة بما يتعلق بمصاريفها، وهذا ما حدث فعلاً سنة ٢٠٠٤. مستوى الأجور الفعلي في القطاع العام واصل انخفاضه، وهبط بشكل فعلي بنسبة ٣,٨٪. وقد قلّ عدد العاملين في القطاع العام بنسبة ٣٪ كما تقرر ضمن الخطة الاقتصادية.

لا يفوتنا ان نذكر أن الخطة الاقتصادية سوف تجلب الضرر لمن يحتاج إلى المساعدات الحكومية. الأمثلة الواضحة لذلك: إلغاء الإعانات السكنية والقروض المعطاة للأزواج الشابة، والتآكل الحاصل في المساعدات المقدمة للمرضى والتقليصات في أجهزة الصحة، والإساءة الحاصلة لعديمي الدخل وغير المستحقين للحصول على المستحقات الاجتماعية او مخصصات التأمين الوطني، والضرر الذي قد ينتج لأجهزة التربية والتعليم بوقف تنفيذ يوم تعليمي طويل، والتقليصات الحاصلة بمخصصات التأمين الأخرى مثل تقليص مخصصات الشيخوخة أو مخصصات المعاقين. علينا أن نذكر أن هذه الإساءة قد تكون مؤقتة إلى حين يبدأ الاقتصاد الإسرائيلي بالرجوع إلى مسلك النمو طويل الأمد والازدهار المستمر.

الموضوع الثاني الذي تمت مناقشته هو موضوع الرفاه وتدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، والذي يظهر صورة مغايرة تماما لما ذكر أعلاه. تعتبر إسرائيل دولة رفاه، أي أنها تزيد اهتمامها دائما بضمان حد أدنى للمعيشة، وبالأساس رفاهية أبناء الطبقات الضعيفة اقتصاديا والذين يعيشون تحت خط الفقر. هذا المجال يشمل موضوعين رئيسيين: الأول هو المستحقات الاجتماعية، والثاني سياسة الدخل وتوزيعه وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

المستحقات الاجتماعية شكلت ١٠٪ من الناتج القومي، أما اليوم فهي تشكل حوالي ٢٤٪ من الناتج القومي. مخصصات التأمين الوطني ارتفعت من ٢٪ من الناتج القومي سنة ١٩٦٧ إلى ٧٪ سنة ١٩٧٥ وإلى ٨,٢٪ سنة ١٩٨٨، أما اليوم فهي تشكل حوالي ١١٪ وهذا الازدياد يرافقه ارتفاع المصاريف العامة على التربية والتعليم والصحة والتي تشكل أحد مركبات سياسة الرفاه. رغم تصريحات الحكومات المختلفة والتي تختلف بتوجهها نحو قضية تقليص الفوارق، بضرورة محاربة الفقر وتقليص الفوارق، إلا أن الحقائق والمعطيات الإحصائية تشير إلى صورة مغايرة تماما لأهداف الحكومة المعلنة، إذ ترتفع الجداول المقبولة لقياس مستوى الفوارق الاقتصادية واللامساواة (وبالذات جدول "جيني") سنة بعد أخرى، وهذه الحقائق تبدو جلية بتقارير مؤسسة التأمين الوطني والتي تشير إلى انضمام العديد من العائلات والأفراد إلى دائرة الفقر، والمعطيات الأكثر خطورة تظهر بشكل واضح الإساءة الحاصلة لفئات الأولاد والشيوخ، إذ تزيد نسبة الفقراء منهم عن أية فئة سكانية أخرى (www.btl.gov.il).

شهدت سنة ٢٠٠٣ اتساع دائرة البطالة ولكن بصورة معتدلة نسبياً ووصلت إلى ١٠,٧٪ أما في سنة ٢٠٠٤ فقد بقيت نسبة البطالة عالية جداً ولم تتغير تقريباً عما كانت عليه سنة ٢٠٠٣، اذ وصلت هذه النسبة إلى ١٠,٥٪. استمرت في سنة ٢٠٠٤ سلسلة الأضرار التي لحقت بمخصصات التأمين الوطني، حيث تقلصت كل مخصصات التأمين الوطني بما في ذلك مخصصات ضمان الدخل، وتقليص مخصصات الأولاد بنسبة ١٥٪، وتصعيب شروط الاستحقاق لهذه المخصصات وبالذات مخصصات ضمان الدخل ورسوم البطالة، وتخفيض مخصصات الشيخوخة بنسبة ١٤٪ ومخصصات المعاقين بنسبة ١٥٪. مخصصات استكمال الدخل انخفضت بنسبة ٢,٥٪، أما انخفاض مخصصات ضمان الدخل الفعلي فقد كان بين ٢٪ - ١٢٪، وذلك حسب تركيب العائلة وعمر الأب فيها. الإصلاحات الضريبية لا تمس بتاتاً بالفئات الضعيفة اقتصاديا (العشرون المنخفضون في الدولة لا يحصلون على دخل من العمل تقريباً، أو لا يدفعون الضرائب بسبب دخلهم المنخفض من العمل).

تميزت إسرائيل بظاهرة ارتفاع معدل الأجور الفعلية للفئات العمالية، إذ وصلت الزيادة في معدل الأجور إلى أرقام خيالية قد تصل أحيانا إلى ٣٠٪ أو أكثر. تغير هذا الاتجاه مع منتصف سنة ٢٠٠٣ وبداية سنة ٢٠٠٤ تماماً، إذ ان إقرار الخطة الاقتصادية في حزيران ٢٠٠٣ بالإضافة إلى الإعلان عن الإصلاحات الضرائبية الجديدة والتي تقرر البدء بتنفيذها مع بداية ٢٠٠٤ أوقفت بشكل فوري ارتفاع الأجور وبالذات في القطاع العام. الخطة الاقتصادية الجديدة والإصلاحات الضرائبية نجحت في تغيير الأوضاع الصعبة والأزمات الحاصلة في أسواق العمل، وفي التخفيف من حدة النزاعات والتعقيدات التي ميزت أسواق العمل سابقا.

ولدت الفروق الشاسعة بين عبء الضرائب العالي على الدخل من العمل وبين الاعفاءات الضرائبية على معظم أنواع الدخل والأرباح من الأسواق المالية أو الإعفاءات الكثيرة على الفائدة من الادخار القومي بشتى أنواعه، أو التسهيلات الضرائبية الجمة التي تعطى على الايداعات في كل صناديق الائتمان وغيرها من التشويشات، ولدت لدى الأفراد والجمهور أحاسيس قوية بعدم صدق الأجهزة الضرائبية في إسرائيل. نسبة الضريبة المباشرة العليا في إسرائيل تصل إلى ٦٥٪ وتشمل هذه النسبة ٤٨٪ ضريبة دخل، ٨٪ ضريبة صحة و٩٪ ضريبة تأمين وطني.

هذه التشويشات في عمل أجهزة الضرائب شوشت عمل أسواق المال بأكملها، إذ نتجت العديد من التمييزات الضرائبية المفروضة على بعض الأوراق المالية فمثلاً: نسبة الضرائب على الأوراق المالية الأجنبية تصل الى ٣٥٪ بينما على الأوراق المالية المحلية لا تفرض أية ضريبة. نسبة الضريبة المفروضة على الأوراق المالية والأملاك غير المتداولة في البورصة تصل إلى ٥٠٪ بينما على الأوراق المالية والأملاك المتداولة ليس هناك أية ضريبة. من هذا المنطلق يفضل معظم المتعاملين في البورصة حيازة أملاك مالية يتمتع مالكوها بعدم دفع الضرائب عليها، وبذلك يتم تشويش تركيب حقيبة الأملاك المالية التابعة للجمهور.

من هذا المنطلق وجدت الحاجة الماسة لإدخال إصلاحات ضرائبية حتى يمكن إشفاء الاقتصاد من عبء الضرائب، وتعمل اضافة الى ذلك كجهاز لتقليل الفوارق الاقتصادية واللامساواة، ولزيادة العدل الاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار التعامل المتساوي مع الافراد. بدأت إسرائيل بانتهاج إصلاحات ضرائبية منذ بداية ٢٠٠٤ وبموجب هذه الإصلاحات فإن نسبة الضرائب المباشرة على العمل سوف تقل إلى نسبة ٤٨٪ (٤٣٪ ضريبة الدخل ٥٪ ضريبة التأمين الصحي

والتأمين الوطني)، بالإضافة لذلك بدأت إسرائيل بإدخال نسب ضرائب مختلفة بأسواق المال، وفي الوقت الراهن هناك بعض الأملاك التي فرضت عليها الضرائب مثل سندات الدين غير المربوطة، الأوراق المالية الأجنبية والأملاك غير المتداولة في البورصة.

في سنة ٢٠٠٤ حصل تحول مهم في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات ذلك المتعلق بفروع الاقتصاد المختلفة. فقد أفادت تقارير بنك إسرائيل أن الجدول المشترك لفحص فعاليات الاقتصاد ارتفع كله سنة ٢٠٠٤ بعد هبوطه الحاد على مدى ثلاث سنوات سابقة. ارتفاع الجدول وصل إلى ٧,١٪ في النصف الأول من ٢٠٠٤ وإلى ٥,٢٪ في النصف الثاني من السنة. هذا الارتفاع في الجدول المشترك يعكس بالأساس الارتفاع الحاد في فعاليات التجارة الخارجية والداخلية والذي ارتفع الجدول الملائم لفحصها بنسبة ١٣,٩٪.

شهد فرع السياحة هو الآخر تحولا جذريا خلال سنة ٢٠٠٤، يتمثل بازدياد حركة السياحة الداخلة بعد انخفاضها على إثر تفاقم الأوضاع الأمنية مع بداية أيلول ٢٠٠٠. سنة ٢٠٠٣ شهدت انتعاشا بطيئاً وازداد عدد السياح بنسبة ١٧٪ تقريباً وهذا الارتفاع استمر أيضاً سنة ٢٠٠٤ وبوتيرة أعلى بكثير من الازدياد الحاصل في سنة ٢٠٠٣. فرع السياحة كبر بنسبة ٢٧٪ سنة ٢٠٠٤. وفي سنة ٢٠٠٤ ارتفعت أيضاً نسبة السياحة الداخلية بنسبة تقدر بحوالي ٢١٪.

انعكس الركود الاقتصادي بازدياد نسبة البطالة من ٨,٨٪ في سنة ٢٠٠٠ الى ١٠,٧٪ في ٢٠٠٣. مع بداية ٢٠٠٤ ارتفعت البطالة إلى رقم قياسي، ولكن التطور المفاجئ بدأ في النصف الثاني من ٢٠٠٤ إذ أخذت الفعاليات الاقتصادية بالتوسع شيئاَ فشيئاً، ما أدى إلى هبوط في نسبة البطالة السنوية إلى ١٠,٥٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤.

الازدياد الملحوظ بنسبة المشاركة خلال السنة السابقة، بسبب سياسة الحكومة بتقليل المستحقات الاجتماعية وتقليل عدد العمال الأجانب، منع هبوطاً ملموساً أكثر بنسبة البطالة وذلك بالرغم من ارتفاع عدد المشتغلين الإسرائيليين في الفترة نفسها. سنة ٢٠٠٤ ارتفع عدد المشتغلين بنسبة ٢,١٪ (٨١ الف عامل)، ولكن بالمقابل ارتفعت مرة أخرى نسبة المشاركة في العمل، ما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة بشكل ضئيل (من ١٠,٧٪ الى ١٠,٥٪)، وهذا يدل على نقطة التحول الإيجابية الحاصلة في الاقتصاد بشكل عام وفي أسواق العمل بشكل خاص، مع ارتفاع نسبة المشاركة التي نتجت عن عودة الإسرائيليين إلى دائرة العمل وخلق أماكن عمل جديدة. تعكس سياسة الحكومة، التي قادت إلى تقليص المستحقات الاجتماعية وعدد العمال الأجانب، رؤية مستقبلية تهدف إلى زيادة نسبة المشاركة في سوق العمل من جهة وتقليل نسبة البطالة من جهة أخرى، بحيث تتحدث التوقعات عن هبوط نسبة البطالة تحت ١٠ ٪ في نهاية سنة ٢٠٠٥.

على الصعيد الأمني تكبدت إسرائيل خسائر فادحة جراء كونها دولة محتلة تخصص ما يقارب ربع مصادرها ومواردها من أجل تنفيذ سياسات احتلالية وعدوانية ضد الشعب الفلسطيني ولحمايتها من تهديدات الدول العربية المجاورة. في أيلول ٢٠٠٠ اندلعت أحداث الانتفاضة الثانية وبالذات بعد دخول شارون الحرم القدسي، وقد سببت الانتفاضة الثانية هبوطاً حاداً في الفعاليات الاقتصادية وبالاساس في فعاليات الفروع المنتجة للسياحة الداخلة وللتصدير الاسرائيلي للاراضي المحتلة، وكذلك فروع البناء والزراعة بما في ذلك مشتريات هذه الفروع من فروع اخرى. التقديرات حول تأثير الانتفاضة المتراكم لسنة تلخصت بحوالي ٥٠ مليار شيكل وهذا يعادل حوالي١٦ ٪ من الناتج

الانتاجي، وقد خسر فرعا السياحة والتصدير الاسرائيليان للاراضي المحتلة٥٥ ٪ ، ٦٥ ٪ على التوالي .
الانتفاضة سببت الأضرار ايضاً لفرعي التجارة والخدمات (خدمات الغذاء والضيافة وخدمات تجارية ما عدا الحوسبة والأبحاث والتطوير) . على اثر تصعيد المواجهة انتشرت تأثيرات الانتفاضة في عدة مجالات اضافية وفي مقدمتها الاستثمار والاستهلاك الشخصي . تقدير أضرار الانتفاضة في فروع المواصلات المختلفة في اسرائيل وصل الى اكثر من ٧ مليارات شيكل منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية سنة ٢٠٠٤ ، وشملت هذه الاضرار فروع المواصلات الجوية ، والمواصلات البرية والبحرية . هذه الاضرار تشكل حوالي ٢,١٪ من الناتج القومي ، ويشكل ناتج فرع المواصلات في اسرائيل ٧٪ من الناتج القومي . الانتفاضة اضرت ايضاً بجهاز البنوك التي سجل قسم منها خسائر في نهاية سنة ٢٠٠٣ ولكن العديد منها يحضر خطط عمل جذرية لمواجهة المستقبل مع ازدياد الآمال بتقليل الأضرار الناجمة من الاحداث الامنية .

على الصعيد الخارجي يعرض التقرير للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية التي استمرت رغم تصعيد المواجهة مع الفلسطينيين، إذ تفيد الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية (www.cbs.gov.il) بان قيمة التبادل التجاري بين اسرائيل والدول العربية قد سجلت، منذ مطلع العام ٢٠٠٤ ، صعودا مطردا، حيث بلغت قيمة صادراتها إلى الدول العربية حوالي ١٧٠ مليون دولار اميركي مسجلة نسبة زيادة قدرها ٧٨٪، بينما بلغت قيمة وارداتها من تلك الدول ٦٤ مليون دولار اميركي محققة نسبة زيادة قدرها ٣٧٪، مقارنة بما كانت عليه فى الفترة المماثلة من العام الماضي. واما الدول المستوردة للصادرات الإسرائيلية فشملت الى جانب مصر والأردن، اللتين تربطهما علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل، دول منطقتي الخليج وشمال افريقيا، علما بان قيمة صادراتها الى كلتا المنطقتين قد ازدادت بنسبة قدرها ١٤٧٪ و ١٦٠٪ على التوالي. هذه الارقام المذكورة آنفا ما زالت فى تصاعد مثير، اضافة الى ذلك فان السلع الاسرائيلية تخطت للمرة الاولى عتبة لبنان وتونس وغيرهما من الدول الاخرى .

نأمل بأن يكون التقرير، لكل المعنيين بالتعرف على الاقتصاد الإسرائيلي، شاملا وضم معظم نواحي الحياة الاقتصادية . يجدر بالذكر أن بعض المواضيع الاقتصادية لم تبحث بتاتا في هذا التقرير مثل التأثيرات طويلة الأمد للسياسة المالية والنقدية، وغلاء المعيشة، وسعر صرف العملات الأجنبية وما إلى ذلك . هذه المسائل قد تكون موضوعا للتقارير المستقبلية .

٥ - المشهد الاجتماعي

تعرّف إسرائيل نفسها بأنها دولة رفاه اجتماعي، ومع هذا فإن السياسة الاقتصادية-الاجتماعية الراهنة للدولة تسير في اتجاه تخفيض مسؤولية الدولة في الاقتصاد القومي العام وفي ميزانية مساعدات الرفاه . تجد هذه السياسة دعما من بعض الجهات الاقتصادية في إسرائيل وفي العالم، ولكنها تجد أيضا انتقادات من اقتصاديين وسياسيين يرون بأنها تشكل خطرا على النسيج الاجتماعي - الاقتصادي في الدولة .

إن أحد المبادئ المركزية لسياسة الرفاه هو الشمولية المتساوية " Universalism " حيث تضمن قوانين الرفاه منح ذات الخدمة لجميع المواطنين بغض النظر عن مدى حاجتهم لها، مثل مخصصات الشيخوخة أو التعليم المجاني التي

تمنح بالتساوي، بغض النظر عن الوضع المادي لمتلقي الخدمة. يعتبر الاقتصاد الجهاز الأساسي الذي بحسبه توزع الموارد داخل المجتمع في دولة الرفاه. فإذا ارتفعت الأسعار في السوق الحرة بشكل يفوق قدرة الشراء لدى المواطنين، فإن الدولة تتدخل بواسطة مخصصات تضمن دخلا "بمعدل متوسط" للأسرة. وهكذا تسعى الدولة لتوفير الأمان من الحاجة لمواطنيها، كما وتسعى لسد الفجوات الطبقية بين الشرائح القوية والضعيفة.

حسب التقرير الذي اعدته د. خولة ابو بكر، المحاضرة في كلية "عيمق يزاعيل"، توجه ١,٢ مليون إنسان في اسرائيل العام ٢٠٠٤ لطلب المساعدة من مكاتب الرفاه. هذا العدد يفوق العدد في العام السابق بـ ٣٠ ألف مواطن. تدّعي مؤسسة نجمة داود الحمراء (موازية للصليب الأحمر في إسرائيل) أن مواطنين يطلبون نقلهم للمستشفيات فقط بغرض الحصول على وجبات طعام مضمونة. وقد زاد عدد طالبي المعونة العام ٢٠٠٤ من الجمعيات الخيرية بـ ٤٥٪ عن العام السابق. ميزانية الرفاه الاجتماعي زادت في السنوات العشر الأخيرة، ولم يكن هذا في الأساس ناتجاً فقط عن الزيادة السكانية، ولكن عن التغيير في المبنى الاجتماعي للسكان. توفر دولة الرفاه الحقوق الاجتماعية، كجزء من حقوق الإنسان، لمواطنيها. طريقة تطبيق هذه السياسة هي فرض الضرائب على السكان وإقرار القوانين المناسبة، أي التدخل بشكل مكثّف في القوانين التي تخص رفاهية الفرد. على سياسة الحكومات أن تعكس طبيعة القوانين التي يقرها برلمانها وعلى هذه القوانين، التي تلزم جميع المواطنين، أن تضمن لهم الرفاه حالا أو في المستقبل.

تشكّل شبكة الأمان الاجتماعي البذرة الأساسية لمبدأ الرفاه. في الوقت الحالي تهدف الشبكة لتوفير مدخول بديل عندما لا يتمكن الفرد من كسب عيشه كما اعتاد. تضم هذه الشبكة: تأمين بطالة، تأمين إعاقة (جسدية و/ أو نفسية)، مخصصات شيخوخة ومخصصات أطفال، ويمنح الحق في نيلها لجميع المواطنين دون استثناء.

العام ١٩٨٥ جرى انقلاب ليبرالي داخل إسرائيل ضمن حكومة ائتلاف قومي بزعامة حزبي العمل والليكود، وعندها تبنت الحكومة "مشروع طوارئ بهدف الوصول لاستقرار اقتصادي" وأقرت قانون التسويات. منحت هذه الخطة حرية العمل للسوق الحرة، وسمحت بالمرونة في حساب الأجور، وهكذا أضعفت العامل ونقابة العمال (الهستدروت). عمليا أضعفت هذه الخطة الدولة لأنها تسببت في خصخصة الكثير من النقابات والخدمات والمشاريع والمرافق وساهمت في تقزيم ميزانياتها. ساهمت هذه السياسة في تصغير حجم الطبقة الوسطى في إسرائيل عدديا وفي مستوى دخلها واحتد التقاطب الاجتماعي-الاقتصادي. للمقارنة، فقد زاد دخل الطبقة الوسطى في دول اوروبية مثل السويد، النرويج، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا وهولندا في الفترة نفسها. أي أن الوضع الاقتصادي في إسرائيل ليس انعكاسا لمناخ عالمي وإنما لسياسة داخلية للاقتصاد والرفاه. يثير قانون التسويات انتقادات كثيرة من داخل الكنيست وخارجها. يدّعي منتقدو القانون بأنه لا يخدم الميزانية وبأنه يحوي تشريعا حكوميا يمس بإصلاحات كثيرة في الاقتصاد والتشريع غير ضرورية للمصادقة على الميزانية. ادّعي أيضا أن هذا القانون يفرغ لجان الكنيست، التي تختص في التشريع، من مضمونها.

من وجهة نظر اقتصادية نجحت الدولة في موازنة اقتصادها بين السنوات ١٩٨٥-٢٠٠٠ حيث انخفضت نسبة المدفوعات على المواطن من ٦١٪ الى ٥١٪ في نهاية العام ٢٠٠٠. تشكّل مخصصات الرفاه اليوم ٤٠٪ من مجمل ميزانيات الرفاه في بداية التسعينيات. في السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ تم تقليص ميزانية البطالة وتأمين الدخل (كوب،

٢٠٠٣). جرى هذا في فترة زادت فيها البطالة، ما أدّى لبروز ظاهرتي البطالة والفقر في إسرائيل كمشاكل اجتماعية ملحّة أدّت الى تذمر الجمهور واحتجاجه ضد سياسة الحكومة.

يؤكد نتنياهو أن السياسة الأفضل لاقتصاد إسرائيل للأمد البعيد هي وضع سياسة ترغم جميع المواطنين القادرين على العمل للانخراط في سوق العمل وإبطال ثقافة الاعتماد على مخصصات الرفاه والبطالة. يرى أيضا أن تخفيض الضرائب على المواطن يدعم القوة الشرائية للدخل، ما يؤدي الى دائرة من التكثيف في المشتريات ثم التصنيع ثم دفع ضرائب أعلى من ذي قبل، وهذا يؤدي بالتالي الى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي وتنشيط الاستثمار الأجنبي في الداخل. يصر نتنياهو على إنجاح خطته بعيدة المدى ولم يرضخ للاحتجاجات الشعبية أو الإضرابات المهنية أو الفئوية التي حصلت في السنوات الثلاث الماضية وأدّت لشرخ بينه وبين الجمهور الإسرائيلي.

تقضي خطة الإشفاء بتجميد جميع الأجور حتى العام ٢٠٠٦ وإجراء تعديلات حادة في مخصصات الرفاه. مثلا بدءا من العام ٢٠٠٣ أصبحت الأسرة تتقاضى مبلغا ثابتا متساويا قدره ١٤٤ شيكلاً على كل طفل، بغض النظر عن ترتيبه في الأسرة. لقد تدنت مخصصات الولد الواحد بنسبة ٩٪ بينما وصل الخصم لأسرة ذات ٨ أولاد ٧٥٪. أي أن سياسة التقليص هذه خصمت عشرات النسب (٦٥٪-٧٥٪) من دخل الأسرة كثيرة الأولاد وتسببت مباشرة في ضائقتها المادية. بالنسبة لمتلقي مخصصات البطالة فإن نسبتهم وصلت العام ٢٠٠٣ حوالي ٦٥٪ من نسبة العام ٢٠٠٢، أي نزلت من ١٠٥ آلاف عاطل عن العمل الى ٧٠ ألف عاطل عن العمل، ليس لأنه توفرت للباقين أماكن عمل ثابتة، ولكن لأن سياسة نتنياهو غيّرت معايير تعريف هذه الفئة والتعامل مع حقوقها. سوف تتآكل مخصصات الشيخوخة بنسبة ١٢,٥٪ بالنسبة لمتوسط الدخل، بينما تقلصت القوة الشرائية لمخصصات الشيخوخة بقيمة ١٨٪. إن سياسة التقليصات تمس في الأساس بالفقراء، حيث ان ٧٤٪ من مجمل التقليصات تمس بالفئات العشرية الأربع الأدنى من المجتمع الإسرائيلي، وفقط ٤٪ من التقليصات تمس بالفئتين العشريتين العليين.

من مظاهر خطة الإشفاء أيضا برنامج وسكنسن. اقترح نتنياهو في ميزانية ٢٠٠٤ تبني "برنامج وسكنسن" وهو برنامج طُبق بنجاح في التسعينيات في بعض في أميركا وتمّت ملاءمته للواقع الإسرائيلي. يهدف برنامج وسكنسن والذي يسمى في إسرائيل "من المطالبة بتأمين الدخل الى عمل ثابت" تغيير النظر لمخصصات الرفاه والبطالة والذي، بحسب رأي نتنياهو، تجذّر في السنوات العشر الماضية، حيث قلّت نسبة المنخرطين في سوق العمل، وزاد التعلّق بالمخصصات المدفوعة من قبل التأمين الوطني. تجريب البرنامج لمدة سنتين هدفه تفعيل مراكز تشغيل في أربع مناطق محددة أوصى بها طاقم مهني. يسكن في هذه المناطق ١٤,٠٠٠ عائلة تعيش من مخصصات ضمان الدخل ويرغمون على الذهاب لمكتب العمل عدة مرات أسبوعيا كشرط لتلقي المخصصات. إذا نجحت هذه التجربة فإنها سوف تعمم على أنحاء الدولة.

يرى منتقدو برنامج وسكنسن أنه سيؤدي لتغييرات بنيوية في المنطلقات الفلسفية لسياسة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل، حيث يتنبأون بأن يمس هذا البرنامج بحقوق العاطلين عن العمل، هذه الحقوق التي تضمن لهم الآن مخصصات البطالة التي تمكّنهم من الاستمرار في الحياة الكريمة نسبيا.

الانتقاد الآخر ضد سياسة نتنياهو في موضوع الرفاه هو ان آخر تقرير للفقر في إسرائيل أشار إلى أن المعطيات الأكثر

إيلاما ليست في عدد الفقراء، وإنما في الواقع أن هنالك ١٣٩,٠٠٠ رب أسرة يخرجون للعمل يوميا ويبقون فقراء، ومن بينهم هنالك ١٧,٠٠٠ أسرة يعمل فيها كلا الوالدين ومع هذا فهي لم تتجاوز خط الفقر.

١,٥٪ من مجمل الأسر في إسرائيل هي أسر لأمهات وحيدات بينما تبلغ نسبة هذه الأسر من بين الأسر الفقيرة من مجمل السكان في إسرائيل ٨,٨٪. نصف أسر الأمهات الوحيدات تعيش تحت خط الفقر وبلغ عددها الإجمالي العام ٢٠٠٣، ٢٩٦٠٠ أسرة.

كانت تظاهرات واعتصامات الاحتجاج التي قامت بها النساء الوحيدات من أهم فعاليات الاحتجاج ضد سياسة نتنياهو الاقتصادية ومسه بموضوع الرفاه. حاولت إحدى الأمهات الوحيدات من الجنوب أن تحمل لواء الاحتجاج ولكن نتنياهو استعمل الإعلام ضدها، وكذلك الحركات السياسية والاجتماعية لم تنجح في دعمها بالطرق المناسبة. لقد فشلت فيكي كنافو شخصيا في إجراء تغيير جذري لوضعها المأساوي اجتماعيا واقتصاديا. كان وزير المالية، وحركات الاحتجاج، والأحزاب والأعلام أقوى من أن تفهم كيف استغلوها وأبطلوا صوتها. ولكنها نجحت في إثارة موضوع الفقر في إسرائيل وأثارت وعي المجتمع الإسرائيلي بهذا الخصوص.

انخفضت ميزانية التعليم بين سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤ في بند ملكات التعليم بنسبة ١٥٪ بالرغم من ارتفاع عدد الأولاد في الفترة نفسها بنسبة ٧٪. يعني هذا أنه طُلب من أولياء الأمور تمويل باقي الميزانية المطلوبة على حسابهم. يؤدي هذا الوضع الى زيادة الفجوة بين التعليم في المجتمع اليهودي والعربي وبين المدارس الغنية والمدارس في المناطق الفقيرة، كما أدى ويؤدي التقليص في الملكات لإقالة معلمات من جهاز التعليم. يتعلق انتظام الطلاب في المدارس ومستوى التعليم في إسرائيل بـ(أ) القومية، حيث ان نسبة الطلاب اليهود في جميع مراحل التعليم أعلى من نسبة الطلاب العرب، (ب) وفي المستوى الاقتصادي للشرائح الاجتماعية، حيث تصرف الأسر التابعة للشرائح الخمس الأعلى في إسرائيل ٤ أضعاف ما تصرفه الأسر التابعة للشرائح الخمس الأدنى على تعليم أبنائها.

أقيمت "لجنة دوفرات" لفحص مستوى التعليم في إسرائيل، وأوصت بإجراء تغييرات تنظيمية، وتوفير ميزانيات عن طريق إلغاء وحدات إدارية. سوف تؤدي هذه التوصية الى زيادة الفجوات في جهاز التعليم بسبب الفجوات الاقتصادية-الاجتماعية الكبيرة جدا بين السلطات المحلية في المناطق المختلفة في إسرائيل. من التوصيات أيضا أن تتحول المدارس للتوجه التنافسي وأن تدير نفسها بشكل ذاتي مستقل. الانتقاد الموجه ضد هذا التوجه أن على خدمات التعليم أن تكون شمولية (Universal) ومتساوية. توصية كهذه ستؤدي حتما لمأسسة هذه الفجوات.

أُقر قانون التأمين الطبي العام ١٩٩٥ في الكنيست، حيث هدف الى ضمان توفير الخدمات الطبية المتساوية لجميع مواطني اسرائيل بواسطة صناديق المرضى. تحسّن مستوى الخدمات الطبية العامة بعد إقرار هذا القانون وخاصة من منطلق مفهوم العدل الاجتماعي، حيث تقدم ميزانيات متساوية لجميع الصناديق وتقدم الخدمات مباشرة بحسب حاجة المريض وجيله. هنالك بعض الاقتراحات لتحسين الجهاز مثل إمكانية نقل ميزانيات من بند لآخر بحسب الحاجة الجماهيرية في منطقة معينة، أو تبني سياسة التمييز التصحيحي مع بعض الفئات السكانية. في الوضع الاجتماعي الراهن في إسرائيل فإن إقامة أي صندوق مرضى جديد سوف يستقطب الشباب والأغنياء، وسيساهم في مأسسة الخدمات الطبية المتفاوتة بين الطبقات.

حدّد " خط الفقر " في إسرائيل لمن يتلقى ٥٠٪ من الدخل المتوسط للفرد . تعتبر الأسرة في إسرائيل فقيرة، إذا كان معدل دخل الفرد فيها منخفضاً عن الخط المحدد . ويُعتبر كل إسرائيلي خامس فقيراً، حيث أشار تقرير الفقر الى أنه كانت هنالك في العام ٢٠٠٣ ، ٣٦٦ ألف أسرة فقيرة تعيش تحت خط الفقر . يوجد في هذه الأسر ١,٤٢٧,٠٠٠ فرد، يشكّلون ٢٢,٤٪ من السكان . يعيش داخل هذه الأسر ٦٥٢,٠٠٠ طفل، أي ٣٠,٨٪ من مجمل الفقراء . وقد زادت أسر الأطفال، المسنين والأمهات الوحيدات، فقرا العام ٢٠٠٣ عن العام المنصرم .

يكسب حوالي مليون إنسان في إسرائيل أجرة الحد الأدنى . ويتضح أن الأجيرين العرب هم أقل الفئات أجرا، حيث ان معدل دخل الأجير العربي شهريا أقل بـ ٣٠٪ من معدل الدخل العام في الدولة . يليهم الأجيرون في مدن التطوير، حيث يصل معدل الأجير في المناطق الغنية الى ١٢٠٪ من متوسط الدخل . يصل معدل دخل النساء اليهوديات في المناطق الغنية حوالي ٥٠٪ من أجر الرجال في المناطق نفسها، بينما يصل معدل دخل النساء العربيات في المناطق الفقيرة حوالي ١٠٪ من دخل الرجال اليهود في المناطق الغنية .

بسبب النسبة العالية من الفقر والبطالة نشأت في إسرائيل ظاهرة الجمعيات الخيرية الدينية والاجتماعية التي توزع المؤونات والمساعدات المالية لفئات السكان من أسر، أطفال، مسنين ومعاقين . بعض هذه الجمعيات تقدم وجبات ساخنة يومية في مطاعم مجانية مفتوحة للفقراء، وبعضها تقدم سلة مؤن أسبوعياً أو شهرياً للفئة المحتاجة . يتضح أن المؤسسات الرسمية التي يجب أن تساهم في منع الفقر بناء على تعريف عملها، مثل الحكومة والسلطات المحلية، المسؤولة عن نسبة من ميزانية الرفاه، لا تقوم غالبا بنصف المهام المطلوبة منها . مقابل ذلك فإن المنظمات التطوعية الدينية وغيرها تساهم أكثر بكثير من المتوقع منها في علاج ظاهرة الفقر في إسرائيل . ساهم هذا الوضع المتردي في زيادة حركة الاحتجاج الشعبي المنظم ضد سياسة الحكومة الاقتصادية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ولكن دون نجاح حقيقي في التأثير في سياسة الرفاه .

أغلقت إسرائيل الباب أمام العمال الفلسطينيين بعد الانتفاضة الثانية، واعتمدت كليا تقريبا على العمال الأجانب الذين تشغلهم في ظروف استغلال تنافي القوانين الدولية وتتاجر بهم كآدميين، وتمنع الخدمات الأساسية التي تضمن الرفاه لهم لأولادهم المولودين داخل إسرائيل . عدا الحياة الصعبة للغاية والاستغلال الشديد للعمال الأجانب في إسرائيل، فإن وجودهم في الدولة لا يضمن لهم أيا من اتفاقيات المحافظة على رفاهيتهم الإنسانية بحسب القانون الإسرائيلي أو بحسب القانون الدولي . أما وجودهم نفسه فيمس مباشرة برفاهيتهم ورفاهية العمال الإسرائيليين، حيث يفضل المشغلون الاستمرار في استيراد العمال الأجانب وجني الأرباح الطائلة بدل تشغيل الإسرائيليين بأجور مرتفعة نسبيا .

تحولت إسرائيل في التسعينيات لتكون من أهم الدول التي تقود شبكة دولية للتجارة بالنساء بغرض تشغيلهن في الدعارة . ويتبع المجرمون طرقا متنوعة بغرض التحايل على السلطات منها التعاون مع تجار النساء في الحدود المصرية . يتم الحجز على النساء في ظروف عبودية وعزل وبالرغم من محاولات الشرطة القبض على التجار إلا أنها غالبا ما تنكل بالنساء أنفسهن، حيث يتم حجزهن مع المجرمات ليتم تهجيرهن، بينما لا تؤخذ الإجراءات القضائية المعمول بها في القانون ضد معظم التجار الكبار .

إن الرفاه يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة والأيديولوجيا الاجتماعية للدولة. في هذه الحقبة يتضح أن النجاح الاقتصادي يقف في أولويات الحكومة التي تؤمن بأنه هو الذي سيصلح الوضع الاجتماعي والرفاه للمواطنين. النتائج الميدانية في السنوات المقبلة سوف توضح أي أيديولوجيا تناسب الواقع الإسرائيلي المركّب.

٦ - الفلسطينيون في اسرائيل

الفلسطينيون في اسرائيل غائبون (او مغيبون) عن الوعي والإدراك عند غالبية المجموعات المحيطة بهم كما البعيدة عنهم. وينبع هذا، فيما ينبع، من الوضعية الخاصة بهم، اذ يعيشون في دولة فرضت عليهم ولا تمثلهم. وتعتبر نظرة المجموعة اليهودية المسيطرة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل مثالاً صارخاً لذلك. حاول التقرير المقتضب، الذي أعددته مع زميلي الاستاذ امطانس شحادة (الذي يعمل معيداً في قسم السياسة في جامعة حيفا)، أن يكتفي بسرد أبرز تجليات الوضعية الخانقة للاقلية العربية في إسرائيل.

تتداخل قضية مكانة ومستقبل الفلسطينيين في إسرائيل مع الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، إذ تشكل هذه المجموعة أقلية يصل تعدادها إلى ١٧٪ من الشعب الفلسطيني والنسبة عينها من مجموع المواطنين في إسرائيل. وما الوضع السائد في صفوف هذه المجموعة إلا وليد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي العام، وفي الحقيقة فإن هذه المجموعة تشكل جزءا من النزاع بين الطرفين. ولم تحظ مشكلة الأقلية الفلسطينية بالدراسة والمعالجة الكافيتين، بسبب الإلحاح في معالجة قضية الاحتلال في الضفة والقطاع، وأبعاد إضافية للنزاع. ولم يضع طرفا النزاع المركزيان، وهما الحركة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، قضية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل على رأس اولوياتهما، وحاولت هذه المجموعة المواجهة وحدها في واقع مليء بالتناقضات، ونجحت في تحقيق بعض المكاسب في مجالات عدة، لكنها فشلت أو لم تحقق نجاحات تذكر في بعض المجالات الأخرى. ويسود لدى هذه المجموعة الشعور بالاهمال والغياب عن جدول اعمال المنطقة، إضافة للشعور بالفشل في إبقاء بصمات تذكر على سطح الوعي الاسرائيلي والفلسطيني أو حتى العالمي. وبالرغم من ارتفاع درجة التسيس في صفوف الفلسطينيين في اسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة، يصعب الادعاء أنه تمت ترجمة هذا الوعي لوسائل عمل او لانجازات ذات اهمية.

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في إسرائيل (لا يشمل ذلك القدس والجولان المحتلين) بداية العام ٢٠٠٤ مليوناً وثلاثة وثلاثين الفاً، ويشكلون ١٧٪ من سكان إسرائيل، البالغ عددهم قرابة ٦٦٥٠٠٠٠ (دون السكان العرب في القدس الشرقية)، موزعين على النحو التالي: مسلمون ٨٢١ ألفاً؛ مسيحيون ١٠٠ ألف؛ ودروز ١٠٨ آلاف. من ناحية المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بلغت نسبة العائلات العربية الموجودة دون (تحت) خط الفقر في العام ٢٠٠٤ اكثر من ٥٠٪ من مجمل عائلات المجتمع العربي، وكان ٦٠٪ من الأولاد العرب تحت خط الفقر (بينما كانت في العائلات اليهودية قرابة الـ ١٥٪). وتشكل العائلات العربية الموجودة تحت خط الفقر نسبة ٣٠٪ من مجموع العائلات الفقيرة في إسرائيل، بينما يشكل الأطفال العرب حوالي ٥٠٪ من مجموع الأطفال دون خط الفقر.

كان معدل دخل العائلة العربية ٩٩ الف شيكل سنويا، في الوقت الذي بلغ فيه معدل الدخل السنوي للعائلة الواحدة في إسرائيل ١٣٨ الف شيكل، و١٤٥ الف شيكل لدى العائلة اليهودية من غير المتدينين. غالبية المواطنين

العرب موجودون في أدنى سلم الدخل في الدولة، فمعدل الدخل السنوى للفرد العربي لا يزيد عن ٤٠٠٠ دولار مقارنة بالمعدل العام في الدولة البالغ ١٦ ألف دولار، ولا يزيد نصيب السكان العرب في الدولة في الناتج القومي المحلي لإسرائيل عن ٤٪ فقط.

وينبع هذا الواقع من أنماط المشاركة في سوق العمل لدى الاقلية العربية، ومن التقسيم بحسب الفروع الاقتصادية والمهن التي تحددها، الى حد كبير، السياسات الحكومية والممارسات العنصرية المتبعة ضد ابناء الاقلية، بالاضافة الى اغلاق سوق العمل المركزية (اليهودية) في وجه ابناء الأقلية، إلى حد كبير، وتفضيل العمال اليهود والمهاجرين الجدد والعمالة الاجنبية. كما تنعكس دونيّة العمال العرب جليًا في تقسيم المستخدمين حسب المهن، إذ يلاحَظ استمرار تمثيل العرب الفائض في المهن ذات المكانة التشغيليّة المتدنّية. ويجسّد (تقسيم المستخدمين حسب المهن) تهميش المستخدمين العرب ودفعهم إلى أسفل سلم التشغيل.

ويتجلى التنظيم السياسي الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل العام ٢٠٠٤ في صورة احزاب وحركات ومنظمات تطوعية. وتطرقنا في التقرير الى ابرز التنظيمات الحزبية الفاعلة على الساحة السياسية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٤، منها الفاعلة والممثلة في الكنيست الإسرائيلية، ومنها من اختار عدم المشاركة وخوض حلبة الانتخابات البرلمانية رافضا بذلك منح الشرعية للسلطة الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر ان واقع الاحزاب العربية في إسرائيل العام ٢٠٠٤، تأثر، فيما تأثر، بالمتغيرات وتراكم التحولات السياسية العامة الحاصلة في إسرائيل منذ اتفاقيات اوسلو في العام ١٩٩٣، وبشكل خاص المتغيرات والتحولات الداخلية في المجتمع العربي في إسرائيل، وبروز تيارات فكرية–حزبية جديدة. وإن كانت التغيرات والتحولات منذ العام ١٩٩٢، وبشكل ادق منذ تغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل ابتداءً من العام ١٩٩٦ وما افرزته من اسقاطات، توصّف المشهد السياسي الحزبي العربي حتى نهاية الألفية المنصرمة، فان اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة تشرين الأول ٢٠٠٠ جاءتا لتعيدا ترتيب الساحة الحزبية العربية وتبلورا ملامحها بشكل ملحوظ، إذ كان لهما تأثير مباشر وتركا بصمتهما الواضحة على الخطاب السياسي السائد وعلى موقف الأقلية العربية من الدولة والعلاقة معها وعلى تصور إمكانيات العمل السياسي والأساليب التي يجب اتّباعها بهدف التأثير.

تتجلى المظاهر الاساسية لوجود المجتمع المدني لدى الفلسطينيين في إسرائيل في شكل بناء المؤسسات والمنظمات التي تأخذ على عاتقها مسؤولية تقديم الخدمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحزبية، سواء كاضافة للخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة أو كبديل لهذه المؤسسات وعدم عملها بشكل كاف من أجل الفلسطينيين في مجالات عدة، وتتبدى هذه المظاهر أو التجليات بصورة عامة، أو من حيث المبدأ، في شكل منظمات وجمعيات كما بيّنا في التقرير. وتتركز أغلب فعاليات هذة المؤسسات في مجال حقوق الانسان والدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل؛ والمرافعة المحلية والدولية؛ ومجال تدعيم وتقوية الأقلية الفلسطينية؛ وفي السنوات الاخيرة أقيم بعض مراكز الابحاث.

بالنسبه للسلطات المحلية العربية في إسرائيل، بلغ عدد السلطات المحلية العربية في إسرائيل في العام ٢٠٠٤، ٧١ سلطة محلية من اصل قرابة ٢٦٠ سلطة محلية (بعد عملية دمج لبعض السلطات المحلية العام ٢٠٠٣ بما فيها سلطات عربية)، ومن ضمن هذه السلطات عشر بلديات، مجلسان اقليميان، والباقي مجالس محلية. تتناسب سياسة الدولة

تجاه السلطات المحلية العربية مع التوجه العام الذي يقضي بعدم تطوير اقتصاد عربي مستقل، اذ تمتنع الدولة عن تقديم مساندة "ايجابية" للسلطات المحلية العربية، وتعمل بنهج المساعدة الاحتوائية التي تكرس الارتباط البنيوي بموارد الدولة، وذلك عن طريق الامتناع عن إقامة مناطق صناعية حيوية؛ او تطوير المرافق الاقتصادية، وحجب الموارد الاساسية التي قد تساعد على تطوير اقتصاد محلي ذي قدرة على الاستمرارية والنمو في مناطق السلطات المحلية العربية بهدف منع الاستقلالية المادية ولو الجزئية (بعكس سياستها تجاه السلطات المحلية اليهودية). بالاضافة الى هذا تحولت السلطات المحلية العربية الى أحد اكبر المشغلين في سوق العمل العربية المحلية، وركيزة اقتصادية اساسية للاقلية العربية في إسرائيل، في وقت تُغلق فيه اسواق العمل المركزية امامهم.

في قضية استخدام الاراضي لم تغير الدولة من سياستها الرامية الى السيطرة على الاراضي العربية، ولم تقبل اغلبية طروحات السلطات المحلية العربية حول توسيع خرائطها الهيكلية، وزيادة مناطق البناء والمناطق الصناعية، على الرغم من ان هذه الطروحات تتضمن تنازلاً كبيراً من قبل السلطات المحلية العربية في قضايا الارض، وتتعامل مع الوضع القائم وليس مع المطالبة بإرجاع كل ما صودر أو أخذ من الاراضي العربية، رغم ذلك تستمر إسرائيل في محاولات دؤوبة للسيطرة على ما تبقى من الاراضي العربية، وتهويد الجليل، والسيطرة على الاراضي العربية في المثلث والنقب.

تشير المعطيات الى ان حجم ميزانية السلطات المحلية العربية يصل الى ٧٠٪ من حجمها في السلطات المحلية اليهودية، وان مصدر القسم الاكبر من ميزانيات السلطات المحلية العربية يأتي من المشاركة الحكومية. اذ ان معدل اشتراك الحكومة في ميزانيات السلطات المحلية العربية بلغ حوالى ٧٠٪ والباقي من مصادر دخل ذاتي؛ بالمقابل، بلغت مشاركة الحكومة في ميزانيات السلطات المحلية اليهودية ٤٤٪ والباقي من الدخل الذاتي (ويعود ذلك الى الوضع الاقتصادي المختلف للسكان العرب والى المرافق الاقتصادية المتوفرة بكثرة في السلطات المحلية اليهودية، ما يمكن المواطنين اليهود والقطاع الخاص من دفع الضرائب المحلية بمبالغ اكبر وبشكل منتظم اكثر) الا ان حجم الميزانيات لدى السلطات المحلية اليهودية أكبر من مثيلاتها لدى السلطات المحلية العربية.

فيما يتعلق بالتمييز ضد المواطنين العرب، يحاول التقرير رصد أنماط التمييز التي يواجهها المواطنون العرب داخل إسرائيل، وتجلياتها في العام ٢٠٠٤. ويرى التقرير بانه لا يمكن فصل هذه الظواهر (العنصرية والتمييز) المعمول بها في إسرائيل دون ربطها بطابع إسرائيل كدولة يهودية الطابع ديمقراطية الشكل. ويشكل هذا الطابع اساساً لتعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية التي استطاعت البقاء على اراضيها بعد نكبة ١٩٤٨. ويحدد الطابع اليهودي الاطار العام لتعامل الدولة مع ابناء الأقلية الفلسطينيين (سكان إسرائيل)، ويقرر، الى حد بعيد، آليات تعامل الدولة معهم، وحدود البراغماتية، المسموح والممنوع، ومكانتهم. يحاول الفصل تبيين ما تعانيه الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل في العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، في ظل التغيرات الحاصلة، ويتمحور في الاساس حول اسقاطات الحالة القائمة على قضية المواطنة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل؛ والإجراءات التشريعية في الكنيست - والتي تشير الى تدهور المكانة القانونية والمدنية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل- وقرارات حكومية تمس بشكل مباشر أو غير مباشر، بحقوق الأقلية الفلسطينية؛ وتجليات الكراهية، والعنصرية والتمييز ضد أبناء الأقلية الفلسطينية في جوانب عدة. منها قضايا الميزانيات، والصحة، والتعليم، ومعاملة الشرطة لأبناء الأقلية، وقضايا العمل والفقر، وتعامل الاغلبية اليهودية

–المواطنين اليهود– مع الأقلية الفلسطينية .

كل هذا يشير إلى عدة حقائق أساسية فيما يخص العلاقة بين الأقلية الفلسطينية واسرائيل :

١ هناك عدم إرتياح واضح وشامل في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل من السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وهي حالة تشمل معظم هؤلاء السكان .

٢ لا يوجد معنى حقيقي لمواطنة العرب في إسرائيل . فالخطاب حول "المواطنين" في الحديث عن الفلسطينيين في إسرائيل، والذي تمت صياغته بشكل أساسي في الاوساط الأكاديمية الاسرائيلية وانتقل بعد ذلك إلى حلبتي السياسة والاعلام، إنما يهدف إلى ممارسة السلطة والسيطرة وإلى الفصل بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، من هنا يمكن إدراك لماذا تم تطوير وترويج هذا الفهم–المنطلق–بالذات في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧ . وباستثناء المشاركة في الانتخابات، والتي تعتبر معانيها ودلالاتها العملية محدودة للغاية، فإن العرب في إسرائيل لا يحصلون على أية حماية أو ضمان لحقوقهم الأساسية المنبثقة عن حقيقة كونهم مواطنين .

٣ يوجد للفلسطينيين في إسرائيل حلفاء قلائل في المجتمع اليهودي . ففي الأزمات تجد اليهود على اختلاف انتماءاتهم السياسية والأيديولوجية يقفون كمجموعة واحدة من أجل شرح وتبرير سياسة الحكومة و "مؤازرتها" .

٤ علاوة على كل ذلك، يسود في إسرائيل نظام إثنوقراطي وليس ديمقراطيا، نظام يستخدم كأداة في يد الأغلبية حتى في سبيل المس، بصورة منهجية، بالأقلية وحقوقها الأساسية، ومثل هذا النظام يقف في خانة قريبة من نظام الفصل العنصري–الأبارتهايد–في جنوب إفريقيا قبل العام ١٩٩٠، وهو أبعد من أن يكون نظاماً ديمقراطياً طبيعياً . ولا شك أن هذا النظام ذاته مستقر وقوي ويحظى بدعم وغطاء شاملين في أوساط السكان اليهود والأكاديمية الاسرائيلية التي تهتم وتسهر على تسويقه في الغرب كنظام ديمقراطي .

الدروس والاستنتاجات التي جرى عرضها في صدد مكانة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وغيرها من الدروس والاستنتاجات التي لا يسنح المجال والوقت هنا لتناولها بشكل مفصل، تمثل الخطوط العريضة للواقع الذي يصاحب وجود الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وهي تشكل في الوقت ذاته سمات أساسية للنظام والسياسة اللذين أتاحا السياسة الاسرائيلية المتبعة تجاه الأقلية الفلسطينية . ويتعلق نجاح نضال الفلسطينيين في اسرائيل بشرط واحد اساسي وبشرط مكمّل، ولا بديل عن هذين الشرطين وهما : تنظم الفلسطينيين في اسرائيل كمجموعة قومية ذات اهداف موحدة واستعمال الوسائل المدروسة من اجل تدعيم الاهداف الموضوعة (طبعا من خلال المحافظة على التعددية والنقاش الداخلي المفتوح) . ويعتبر تنظيم الجمهور المهمة الاساسية للقيادة السياسية للفلسطينيين في اسرائيل، وفقط عندما تنتظم هذه الاقلية بشكل سياسي، وليس فقط على شكل الجمعيات والتنظيمات الطوعية، يمكن البدء بالسير على الدرب الطويل من أجل نجاح النضال والتقدم نحو الواقع الطبيعي لمجموعة اصلية في وطنها .

اما الشرط المكمل لنجاح نضال الفلسطينيين في اسرائيل مقابل مؤسسة الدولة والاغلبية اليهودية فهو القدرة على احداث التغييرات الجذرية في بنية المجتمع العربي الداخلية، وهذه التغييرات هي جزء من عملية ومسار التنظم للاقلية الفلسطينية وشرط اساسي لنجاح المواجهة مع الاغلبية والدولة .

د. اسعد غانم



(١)

اسرائيل : القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية

د. محمود محارب *

مقدمة

كان العام ٢٠٠٤ عاماً مهما ومفصلياً في جملة المسائل الخاصة بالقضية الفلسطينية. ففي هذا العام بلور رئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون "خطة فك الارتباط من جانب واحد". وفيه أيضاً حصلت إسرائيل على إنجاز تاريخي، تمثل في "رسالة الضمانات" الأميركية التي عبرت عن تغيير رسمي وخطير في السياسات الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة في قضايا الحدود والاستيطان واللاجئين. وفي هذا العام أيضاً توفي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الذي قاد النضال الوطني الفلسطيني ما يربو على أربعة عقود، ووضع حركة التحرر الوطني الفلسطيني على عتبة إنشاء الدولة الفلسطينية.

يتمحور هذا التقرير حول سياسة إسرائيل وممارساتها تجاه الشعب والأرض الفلسطينية في العام ٢٠٠٤، ويقسم إلى قسمين؛ يشمل القسم الأول عرض وتحليل استراتيجية شارون باقتضاب، ويتابع بالعرض والتحليل والتفصيل العلاقات الإسرائيلية – الأميركية والمفاوضات التي جرت بين القيادتين الإسرائيلية والأميركية، كذلك يتابع سياسة إسرائيل تجاه مصر والأردن والعلاقات الإسرائيلية – المصرية، والإسرائيلية – الأردنية، وأهداف إسرائيل من وراء هذه العلاقات.

أما القسم الثاني فيتابع تنفيذ السياسة الإسرائيلية على أرض الواقع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ويشمل ذلك: بناء جدار الفصل، الاستيطان، الطرق الممنوعة، هدم البيوت، الأسرى والمعتقلون، القتل والإعدام، والشهداء والجرحى.

---

*مدير معهد الدراسات الإقليمية/ جامعة القدس

خلفية تاريخية

في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢ ألقى الرئيس الأميركي جورج بوش خطاباً كشف فيه النقاب عن رؤيته لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وعبر عن تأييده لقيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش بجانب إسرائيل بسلام وأمن. ومن أجل تحقيق ذلك طالب الرئيس الأميركي بظهور "قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة". ومن ثم بلورت الإدارة الأميركية، انطلاقاً من رؤية بوش، من خلال "الرباعية" التي تضم كلاً من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، خطة "خارطة الطريق".

في تشرين الأول ٢٠٠٢، عرضت الإدارة الأميركية، بصورة غير رسمية، مشروع "خارطة الطريق"، على القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية. وفي حين قبلت القيادة الفلسطينية خارطة الطريق دون تحفظ، قبلت الحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون، الخطة من حيث المبدأ فقط، وقامت بنسف هذا القبول بإضافتها ما يزيد على مئة تعديل –من حذف وإضافة وتغيير– تم تصنيفها تحت ١٤ تحفظاً.

في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤ أنهت الرباعية صياغة "خارطة الطريق"، بيد أنها لم تسلمها إلى القيادتين بصورة رسمية وبشكلها النهائي سوى في ٣٠ نيسان٢٠٠٣، وذلك بسبب الحرب الأميركية على العراق ولدوافع داخلية إسرائيلية.

١. استراتيجية شارون:

يعتبر شارون من أكثر القادة الإسرائيليين وضوحاً في التعبير عن أفكاره وآرائه السياسية وعن السياسة التي ينبغي على إسرائيل اتباعها لتحقيق أهدافها. ومنذ أن اعتلى سدة الحكم في إسرائيل، أكد أن الوقت لم يحن بعد لعقد سلام شامل مع الفلسطينيين، واقترح حلاً مرحلياً طويل الأمد يستمر فترة زمنية تربو على عقد ونصف العقد، وسعى لفرض هذا الحل على الشعب الفلسطيني. واجه شارون، كغيره من رؤساء الوزراء الذين سبقوه، معضلة أساسية فشلت إسرائيل في إيجاد حلٍ لها منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧ وحتى الآن، وتنبع هذه المعضلة المزمنة من التناقض القائم بين المطلب الصهيوني في الضم من ناحية، والحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية، من ناحية أخرى. فضم الاراضي الفلسطينية المحتلة يلغي على أرض الواقع إسرائيل كدولة يهودية ويحولها، موضوعياً، إلى دولة ثنائية القومية، يزداد عدد العرب الفلسطينيين فيها بنسبة عالية، ليصبحوا أغلبية كبيرة. أما الانسحاب من الاراضي المحتلة، فإنه يتناقض مع العقيدة الصهيونية.

في سياق تطبيق قناعته القائمة على رفض الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإدراكه خطورة ما يطلق عليه صهيونياً "الخطر الديمغرافي"، سعى شارون إلى إقامة نظام فصل عنصري في فلسطين التاريخية. ووفق رؤيته، تنسحب إسرائيل من داخل قطاع غزة ومن ٤٢ بالمئة من الأراضي الفلسطينية المحتلةفي العام ١٩٦٧، وفي المقابل تضم إسرائيل الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها المستوطنات، وكذلك تضم ما أمكنها من مناطق أخرى في الضفة الغربية.

ورث شارون من سلفه باراك موقفاً معادياً للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وسياسة تستهدف فرض الاملاءات على الشعب الفلسطيني . فقد كان باراك قد اعتقد خطأً أن باستطاعته أن يملي حلاً على الشعب الفلسطيني وقيادته يضمن فيه تصفية القضية الفلسطينية وينهي الصراع العربي الإسرائيلي ، بدون أن تنسحب إسرائيل انسحاباً كاملاً وشاملاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ ، وبدون الاعتراف بحق العودة ؛ حلاً دائماً يضمن استمرار وجود المستوطنين المستعمرين في القدس الشرقية ، والضفة الغربية في "كتل استيطانية" يضمها إلى إسرائيل ، ويضمن كذلك وجود قواعد عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية وسيطرة إسرائيلية على الأجواء والمياه الجوفية الفلسطينية ؛ حلاً يضمن استمرار السيادة الإسرائيلية ، وحيدة أو شريكة ، على الحرم الشريف في القدس .

لقد أدخل باراك الأوهام في حزبه وفي اليسار الصهيوني والمجتمع الإسرائيلي بصورة عامة ، أن بامكانه فرض مثل هذا الحل على القيادة الفلسطينية في مؤتمر كامب ديفيد . وعندما فشل في فرض املاءاته على القيادة الفلسطينية في مؤتمر كامب ديفيد ، حمّل باراك الرئيس عرفات مسؤولية فشل تحقيق أوهامه ، وأخذ ينشر فكرة أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لم يعد شريكاً في عملية السلام .

لقد تلقف شارون سياسة باراك تجاه الرئيس عرفات وجعلها تحتل المكانة المهمة في استراتيجيته العامة تجاه الشعب الفلسطيني . وفي هذا السياق شنت حكومة شارون ، مدعومة من الإدارة الأميركية ، وفي ظل صمت أو تواطؤ عربي رسمي ، حملة واسعة منظمة ، وقحة وشرسة ، ضد الرئيس الراحل ، استمرت عدة سنوات ، وهدفت إلى إضعاف الرئيس عرفات وإحداث تآكل مستمر في مكانته فلسطينياً وعربياً ودولياً لكي يسهل ، في الوقت المناسب ، إبعاده أو التخلص منه .

كررت هذه الحملة واجترت مقولات كثيرة أهمها : عرفات ليس شريكاً في عملية السلام ، عرفات عقبة أمام تحقيق السلام وعرفات غير ذي صلة ، ولا يوجد شريك فلسطيني لتحقيق السلام . وعلى أرض الواقع قامت سلطات الإحتلال الإسرائيلي بعمليات كثيرة بحق الرئيس الفلسطيني الراحل كان أهمها :

– في الثالث من كانون الأول من العام ٢٠٠١ فرض الجيش الإسرائيلي حصاراً عسكرياً على الرئيس ياسر عرفات داخل مقره في المقاطعة بمدينة رام الله ، بمساندة وتأييد أميركي وصمت عربي رسمي .

– في ٢٩ آذار ٢٠٠٢ ، وبعد ثلاثة أيام من منع الرئيس عرفات من المشاركة في مؤتمر القمة العربية في بيروت ، شن جيش الاحتلال الإسرائيلي أوسع هجوم له على مقر الرئيس عرفات ودمر الجزء الأعظم من "المقاطعة" ولم يبق سوى عدة مكاتب .

– في أيلول من العام ٢٠٠٣ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً ، وصفته "بالمبدئي" بإبعاد الرئيس ياسر عرفات من الاراضي الفلسطينية .

عشية العام ٢٠٠٤ نظم شارون أفكاره ورؤيته وعرضها رسمياً على الملأ في خطابه في مؤتمر هرتسليا في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣ ، والتي باتت تعرف باسم "خطة فك الارتباط من جانب واحد" .

ساهمت مجموعة من العوامل في التأثير على شارون لطرح خطته ، وأهمها : أولاً ؛ خشيته من أن تواجه إسرائيل وضعاً يسعى فيه المجتمع الدولي إلى فرض حلٍ على إسرائيل ، مثل خارطة الطريق ، أو المبادرة العربية أو غيرها من

المبادرات. ثانياً؛ فشل إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتواصل الانتفاضة الفلسطينية، وما تلحقه بإسرائيل من أذى منظور وغير منظور. ثالثاً؛ خشية شارون مما يعرف صهيونياً، "بخطر المسألة الديمغرافية".

وقد جاءت هذه الخطة في سياق استراتيجية شارون الساعية إلى شطب الاتفاقات السابقة وإلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتركيعه وتغيير قيادته وإلى وقف المقاومة الفلسطينية بشقيها المسلح والشعبي، وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية.

ساهمت مجموعة من العوامل في نجاح شارون في تجميد خطة خارطة الطريق وجعل خطته "اللعبة الوحيدة" في المدينة، أبرزها:

أولاً: علاقات إسرائيل القوية والخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، في عالم أحادي القطب تقوده أميركا.

ثانياً: حالة الضعف العربي، واحتدام الصراعات البينية وتعاظم المنافسة الدائرة في ما بينها على التقرب من الإدارة الأميركية، لكسب رضاها وودها.

ثالثاً: عدم وجود معارضة إسرائيلية في إسرائيل خارج إطار حزب الليكود واليمين المتطرف الإسرائيلي، وتبني اليسار الصهيوني خطة شارون دون تحفظ ودون أن يطرح رؤية بديلة يناضل لتحقيقها.

رابعاً: عدم وجود استراتيجية نضالية فلسطينية واحدة تتفق على الهدف الذي يسعى الفلسطينيون لتحقيقه، وتحديد وسائل النضال التي يتوجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف.

كان من المفروض أن تواجه خطة فك الارتباط من جانب واحد معارضة من واضعي خطة خارطة الطريق، أو من أوروبا أو من الدول العربية، بيد أن هذا لم يحدث. فبعد فترة تردد قصيرة، دخلت واشنطن في مفاوضات طويلة مع شارون حول خطته. وسرعان ما تمحورت المفاوضات حول الثمن الذي ستدفعه الإدارة الأميركية للطرف الذي يجمد خطتها، خطة خارطة الطريق، ويضعها على الرف، ويستبدلها بخطة متضاربة معها.

ومن المفارقات أن العقبة الأساسية التي وقفت أمام خطة فك الارتباط تمثلت في المعارضة القوية والفعالة داخل إسرائيل وبالذات داخل حزب الليكود الحاكم واليمين المتطرف الإسرائيلي. وفي ظل تبني خطة شارون دولياً وإقليمياً لم يبق أمام صاحب الخطة سوى أن يمررها عبر عدة محطات –مركز حزب الليكود، كتلة حزب الليكود في الكنيست، الحكومة الإسرائيلية والكنيست. وفي كل محطة من محطات هذه الخطة واحتدام الصراع حولها بين مؤيد ومعارض كان شارون يعزز مكانته على الصعيدين الإقليمي والدولي كرجل "سلام". ليس هذا فحسب، ففي كثير من الأحيان تجندت بعض الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة لتمرير خطته إسرائيلياً.

١ - ١. خطاب شارون في هرتسليا

عشية خطاب شارون في مؤتمر هرتسليا في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣، الذي طرح فيه خطة فك الارتباط من جانب واحد، عقدت لقاءات كثيرة ومكثفة في واشنطن وتل أبيب بين القيادتين الإسرائيلية والأميركية. هدفت إسرائيل من ورائها الحصول على تأييد وغطاء أميركي لخطواتها أحادية الجانب، كما أرادت إسرائيل التوضيح للإدارة الأميركية أن الخطوات أحادية الجانب المزمع اتخاذها لا تتناقض مع خارطة الطريق وإنما هي بمثابة خطوات أمنية فقط وليست سياسية.

اختار شارون أن يطرح أفكار خطة فك الارتباط من منصة مؤتمر هرتسليا، وهو المؤتمر الذي بات منذ سنوات عديدة العنوان الأهم لتطرح النخب الإسرائيلية برامجها وخططها وأفكارها من خلاله. ويمكن إيجاز أهم النقاط التي وردت في خطاب شارون كالتالي:

١. لا تزال إسرائيل متمسكة بخارطة الطريق.

٢. تشترط إسرائيل "وقف الإرهاب" قبل التقدم بأية خطوة في تنفيذ خارطة الطريق، وتشترط كذلك القضاء على منظمات "الإرهاب" وإجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية.

٣. إنذار الفلسطينيين بأنهم إذا لم يقوموا باجتثاث "البنية التحتية للإرهاب" وإجراء إصلاحات شاملة، فإن إسرائيل ستبادر خلال شهور معدودة، إلى القيام بخطوات أحادية الجانب لفك الارتباط، وهي خطوات أمنية محضة وليست سياسية.

٤. يشمل فك الارتباط أحادي الجانب، الذي ستقوم به إسرائيل، إعادة انتشار جديدة للجيش الإسرائيلي في "خط أمني" في الأراضي الفلسطينية، وكذلك يشمل إخلاء مستوطنات. أما المستوطنات التي سيتم نقلها فهي تلك "التي لن تكون داخل إسرائيل في أي حل دائم مستقبلي، يتم التوصل إليه". ومقابل ذلك ستعزز إسرائيل سيطرتها على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة" التي ستكون جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل في أي حل دائم مستقبلي".

٥. ستسرع إسرائيل في بناء جدار الفصل بوتيرة عالية.

٦. ستنسق إسرائيل خطواتها أحادية الجانب مع الولايات المتحدة الأميركية.

٧. ستزيل إسرائيل المستوطنات العشوائية غير القانونية، وستلتزم كذلك بتجميد الاستيطان وفق التفاهمات مع الولايات المتحدة الأميركية.

٨. تهدف الخطة إلى الحصول على أعلى درجة من الأمن للإسرائيليين، وأقل درجة احتكاك مع الفلسطينيين.

من الملاحظ أن ردود فعل الإدارة الأميركية الأولية على خطاب شارون كانت فاترة للغاية، وذلك على الرغم من الاتصالات الإسرائيلية – الأميركية المكثفة قبل إلقاء الخطاب. وقد ركزت ردود الفعل الأميركية هذه على تأكيد شارون تمسكه بخارطة الطريق وعلى إخلاء المستوطنات العشوائية وعلى التسهيلات الموعودة للفلسطينيين. ووفق المحلل السياسي لصحيفة "هآرتس"، الوف بن، اعتقد كبار المسؤولين الأميركيين أن خطة شارون جاءت لاستهلاك سياسي إسرائيلي داخلي.

اتسم موقف الإدارة الأميركية بالتلكؤ والتردد في الأسابيع الأولى التي تلت خطاب شارون، إلا أن هذه الإدارة أبدت موقفاً حاسماً وقامت بتنسيق واسع مع إسرائيل بخصوص جدار الفصل العنصري. فخلال كانون الثاني ٢٠٠٤، احتل موضوع جدار الفصل وطرحه على محكمة العدل الدولية في لاهاي، الأولوية العليا في العلاقات الإسرائيلية – الأميركية. فقد جرت مشاورات واجتماعات تنسيقية بين الجانبين لتلافي الأضرار التي قد يلحقها قرار المحكمة الدولية، ليس فقط بإسرائيل وإنما أيضاً بالولايات المتحدة الأميركية. إذ خشيت الإدارة الأميركية من وصول قضايا ذات صلة بأميركا إلى محكمة لاهاي كاحتلالها للعراق أو كانتهاكاتها لحقوق الإنسان في معسكر غوانتانامو.

ولإدراك إسرائيل مخاوف الإدارة الأميركية من هذا الأمر سعت إلى تجنيد الاخيرة وتشجيعها لوضع كل ثقلها في معارضة بحث قضية الجدار أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي.

حاولت إسرائيل الطعن في صلاحية محكمة العدل الدولية في هذه القضية، مدعية أنها قضية سياسية وليست قانونية، الأمر الذي لقي دعم الإدارة الأميركية. وفي هذا السياق جرت اجتماعات بين دوف فايسغلاس وكونداليسا رايس، وكذلك بين المستشار القضائي لوزارة الخارجية الإسرائيلية ألن بيكر، ونظيره في وزارة الخارجية الأميركية وليام تابت، بالإضافة إلى لقاءات أخرى بين كبار المسؤولين في الدولتين. وقد أشار الجانب الأميركي خلال هذه اللقاءات، بشكل لا يدع مجالاً للشك، إلى أن الولايات المتحدة تعارض بشدة طرح قضية جدار الفصل على محكمة العدل الدولية، وأنها ستنسق مع إسرائيل الوسائل والإجراءات المناسبة التي يتوجب اتباعها.

وفي شباط ٢٠٠٤ أخذت الإدارة الأميركية تبدي اهتماماً ملحوظاً ومتزايداً بـ"خطة فك الارتباط من جانب واحد"، إذ أرسلت العديد من المسؤولين للوقوف على تفاصيل الخطة ومضامينها وتأثيراتها السياسية. وفي ١٨ شباط ٢٠٠٤ وصل ستيف هدلي واليوت ابرامز من البيت الأبيض، ووليام بيرنز من وزارة الخارجية إلى إسرائيل، بهدف تطوير مفهوم مشترك بين الطرفين حول خطة فك الارتباط وللإلمام بالجدول الزمني لتنفيذ هذه الخطة. ويبدو أن الإدارة الأميركية، بعدما رجحت، أو تيقنت، أن شارون مصر على المضي قدماً في تنفيذ ما طرحه في خطابه، حسمت أمرها ودخلت في مفاوضات مع القيادة الإسرائيلية حول الخطة. وبمجرد تجاوب الإدارة الأميركية مع خطة فك الارتباط والشروع بالتفاوض حولها، أحرز شارون إنجازاً سياسياً حقيقياً كان من الصعب تصوره قبل ذلك ببضعة شهور. فقد بدأت مفاوضات مكثفة بين الجانبين ليس على خارطة الطريق وإنما على خطة فك الارتباط من جانب واحد، وذلك وفق أجندة شارون ووفق شروطه البعيدة جداً عن خارطة الطريق التي استطاع أن يجمدها بعد أن جرّ الولايات المتحدة إلى رؤيته بعيداً عن الرؤية الدولية التي تمثلت في تلك الخطة. وعلى ضوء هذا الموقف الجديد، استمرت المفاوضات أسابيع طويلة حول خطة فك الارتباط من جانب واحد، وحول الثمن الذي ستقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل مقابل تنفيذها.

في السادس والعشرين من شباط ٢٠٠٤ تبين من تسريبات الإدارة الأميركية لصحيفتي " واشنطن بوست " و" نيويورك تايمز" أنها تؤيد خطة شارون ولكن في الوقت ذاته لم يكن واضحاً في ما إذا كانت هذه الإدارة ستتسامح مع إسرائيل في عدة قضايا أهمها : البناء في الكتل الاستيطانية الكبيرة، عدم تفاوض شارون مع الفلسطينيين، وهل ستلتزم الإدارة بعدم طرح خطط سياسية بديلة لخطة شارون ما دام عرفات على رأس السلطة الفلسطينية.

في الأول من آذار ٢٠٠٤، عقد الطاقم السياسي الإسرائيلي برئاسة دوف فايسغلاس اجتماعاً، في واشنطن، مع كبار المسؤولين الأميركيين شمل كونداليسا رايس وكولن باول وآخرين. كان هدف هذا الاجتماع بحث ونقاش خطة فك الارتباط والثمن الذي ستحصل عليه إسرائيل مقابلها. لم يتمكن الطرفان من التفاهم على جميع القضايا المطروحة، لذلك تم الاتفاق على عقد اجتماع آخر قبل زيارة شارون لواشنطن، التي كان مخططاً لها أن تتم في نهاية آذار. وطالب الجانب الأميركي أن يقوم شارون بزيارة واشنطن بعد أن تكون لدى إسرائيل صورة واضحة حول خطة فك الارتباط وليس قبل ذلك، وخاصة فيما يتعلق بجدول زمني لتنفيذ الخطة، وكذلك تحديد الأراضي التي ستنسحب منها

إسرائيل، بالإضافة إلى التزام إسرائيلي بألا ينقل المستوطنون، الذين يتم إخلاؤهم من قطاع غزة، إلى الضفة الغربية. ومن جهته طالب الجانب الإسرائيلي باتفاق مكتوب بين إسرائيل وأميركا يتضمن أن لا تطالب المستوطنين، الذين يتم إخلاؤهم من قطاع غزة، بعدم الذهاب إلى الضفة الغربية. وكذلك ان لا تطالب الإدارة الأميركية إسرائيل بإجراء مفاوضات حول أية خطة سياسية من أي نوع كان، قبل أن تتغير القيادة الفلسطينية. وأن توافق أميركا على السماح لإسرائيل بالبناء في الكتل الاستيطانية الكبيرة التي تعتزم إسرائيل ضمها في الحل الدائم، مقابل ذلك أن تكون إسرائيل على استعداد لإخلاء مستوطنات وإزاحة جدار الفصل باتجاه الخط الأخضر. ولم يذكر الجانب الإسرائيلي تفاصيل عن عدد المستوطنات التي ستخلى وما هي المسافة التي ستتم إزاحتها من جدار الفصل باتجاه الخط الأخضر.

في هذه الأثناء، وجه كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية نقداً لاذعاً ضد عملية سطو مسلح ومنظم، قامت بها إسرائيل ضد العديد من البنوك الفلسطينية في رام الله، تحت ذريعة البحث عن "أموال الإرهاب". ويبدو أن سبب الاحتجاج الأميركي كان يعود إلى عدم إبلاغها سلفاً عن عملية السطو على البنوك، كذلك عدم تقديم إسرائيل شرحاً وافياً عن نتائج العملية، وخشية الإدارة الأميركية من انهيار الاقتصاد الفلسطيني وانهيار السلطة.

في الثامن من آذار ٢٠٠٤، دعا الرئيس الأميركي جورج بوش كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية وأطلعهم على قراره دعم خطة شارون وانه ينتظر تفاصيل أكثر حول الخطة، وفي الوقت ذاته دأب الرئيس بوش على التأكيد أن الانسحاب الإسرائيلي، المزمع تنفيذه وفق خطة فك الارتباط، يتوجب ألا يظهر كخضوع لـ "الإرهاب"، وإنما ينبغي أن يظهر كمقدمة لتنفيذ خارطة الطريق.

في ١٢ آذار ٢٠٠٤ زار وفد من الإدارة الأميركية إسرائيل، شمل كلاً من هدلي، ابرامز، وبيرنز، أكد هؤلاء في الاجتماعات التي اجروها مع المسؤولين الإسرائيليين، أن خطة فك الارتباط يتوجب أن تكون جزءاً من تطبيق رؤية بوش ومن خارطة الطريق. وأوضح الوفد، في الوقت ذاته، أن الإدارة الأميركية تعتبر خطة فك الارتباط مبادرة إسرائيلية، وأنه ليس في نية الإدارة الأميركية فرض مساحة الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل ولا عدد المستوطنات التي ستخليها. وقد التقى الوفد أثناء هذه الزيارة كلاً من شارون ونتنياهو وسلفان شالوم، كلاً على حدة. دارت المحادثات بين الجانبين حول مجموعة من القضايا، وكان الوفد الأميركي معنياً بمعرفة مدى استعداد إسرائيل لإخلاء مستوطنات من الضفة الغربية المحتلة إلى جانب انسحابها من قطاع غزة. وخلال اللقاء معه طرح نتنياهو فكرة يرغب دوماً في الحديث عنها، وهي أن الانسحاب الإسرائيلي المزمع من قطاع غزة قد يحول القطاع إلى "قاعدة للإرهاب". وبناءً على هذا "الخطر" المفترض اهتم نتنياهو بمعرفة الضمانات السياسية والأمنية الأميركية مقابل هذا "الخطر"، وكان جواب الوفد الأميركي العودة إلى المقولة التي صاغها بوش: "لا خضوع للإرهاب وإنما يتوجب اجتثاثه".

حاول الوفد الأميركي، استجلاء ما إذا كان الانسحاب الإسرائيلي المزمع سيقود إلى الهدوء، كما حدث إثر الانسحاب من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠. وسعى الوفد الأميركي أيضاً إلى الحصول على الجدول الزمني للانسحاب، وفق خطة فك الارتباط. أما بشأن الثمن الذي ستحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة، فاتفق الجانبان على إرجاء هذا الأمر إلى اجتماع بوش وشارون.

في سياق نشاطه في التحضير والإعداد لاجتماع بوش وشارون، سافر دوف فايسغلاس إلى واشنطن وأجرى

سلسلة من اللقاءات من المسؤولين الأميركيين، هدفت إلى إعداد مسودة الضمانات الأميركية التي ستنشر بعد اختتام لقاء شارون وبوش.

إلى جانب هذا المسار عقد شمعون بيريس، رئيس المعارضة في إسرائيل، اجتماعات مع كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية شملت رايس وباول. وهدفت هذه اللقاءات – بالإضافة إلى الحصول على دعم أميركي لخطة شارون – إلى التبشير بأفكار بيريس الساعية للحصول على رزمة من الضمانات الأميركية، تبلغ خمسة مليارات من الدولارات لتطوير النقب. وكان بيريس قد نسق نشاطه هذا مع شارون، حيث سعى بيريس إلى استثمار مشروع شارون، لفك الارتباط والانسحاب من قطاع غزة، كرافعة للحصول على أموال لتطوير النقب.

في خضم هذا النشاط الإسرائيلي، واصل دوف فايسغلاس اجتماعاته مع المسؤولين في الإدارة الأميركية. ففي ٢٤ آذار ٢٠٠٤ اجتمع فايسغلاس مع كونداليسا رايس لبحث ثمن الانسحاب، وعرض فايسغلاس في هذه الاجتماعات، التي استمرت يومين، مع رايس، الخطة التي تنص على انسحاب كامل من قطاع غزة، وإخلاء أربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة الغربية. وذكرت مصادر إسرائيلية أن عدم اقتصار الانسحاب الإسرائيلي على قطاع غزة، واشتماله على إخلاء مستوطنات في شمال الضفة، جاء لكي يرفع الثمن الذي ستقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل في رسالة الضمانات.

في أواخر آذار ٢٠٠٤ عرض مسؤولون أميركيون مسودة وثيقة الضمانات الأميركية أمام الوفد الإسرائيلي برئاسة فايسغلاس. وفهم من مسودة الوثيقة أن الإدارة الأميركية لا تعترف بمصطلح "كتل استيطانية" وترفض استعماله في الوثيقة، كذلك لم تكن الإدارة الأميركية على استعداد للإعلان، بصورة جلية وواضحة، عن رفضها لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى داخل إسرائيل، وأنها تفضل الإعلان عن حق اللاجئين في العودة إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية بصورة عامة ودون إعطاء تفاصيل أخرى.

في نهاية آذار ٢٠٠٤ زار مبعوثو الإدارة الأميركية، هدلي وابرامز وبيرنز، إسرائيل، بهدف مواصلة التحضير والتمهيد لزيارة شارون إلى واشنطن، والتي أرجئت إلى أواسط نيسان ٢٠٠٤. وأثناء ذلك، ألقى شارون خطاباً، في ٣١ آذار في تل أبيب، أكد فيه أن خطة فك الارتباط جاءت لكي تمنع انهياراً سياسياً ولتصدّ الضغوط على إسرائيل لقبول خطط سياسية تلحق الضرر بها.

وفي غمرة المفاوضات بين إسرائيل والإدارة الأميركية حول الضمانات الأميركية وخطة فك الارتباط، صعدت إسرائيل من عمليات القمع والبطش والقتل المنظم للقادة والناشطين الفلسطينيين. وفي سياق هذه السياسة اغتالت إسرائيل الشيخ أحمد ياسين، الأمر الذي أدى إلى استنكار دولي واسع، وقد قامت الولايات المتحدة باستعمال الفيتو ضد قرار يدين إسرائيل لارتكابها هذه الجريمة.

في الأول من نيسان ٢٠٠٤ اجتمع شارون مع مندوبي الإدارة الأميركية، هدلي وابرامز وبيرنز، بغرض التوصل إلى اتفاق على رسالة الضمانات. وطلب شارون في هذا الاجتماع اعتراف الولايات المتحدة رسمياً بمسار جدار الفصل، وذلك بعد أن وافقت إسرائيل على تأجيل بناء جزء منه بالقرب من مستوطنة ارئيل، وكذلك في أعقاب موافقتها على أن يكون جدار الفصل مقطعاً، وليس متصلاً، في امتداداته داخل المنطقة الفلسطينية الواقعة إلى الشمال الغربي من رام الله.

عشية اجتماع شارون – بوش، تكثفت الاتصالات والاجتماعات الإسرائيلية – الأميركية، بغية إيجاز ما اتفق عليه الجانبان وتحديد نقاط الخلاف المتبقية. ومن أجل هذا الغرض سافر طاقم من المسؤولين الإسرائيليين برئاسة فايسغلاس إلى واشنطن وعقد سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين الأميركيين.

زود شارون هذا الوفد بتعليمات واضحة حول الضمانات المطلوبة من الولايات المتحدة، وشملت هذه التعليمات الإصرار على أن تكون رسالة الضمانات الأميركية واضحة وحاسمة ولا تقبل التأويل أو اللبس أو الغموض، ومنحازة بالكامل للمطالب الإسرائيلية. وأن تتضمن عند الحديث عن الحل الدائم، دعماً أميركياً واضحاً لضم "الكتل الاستيطانية" في الضفة والقدس إلى إسرائيل، ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، والإعلان أن إسرائيل لن تطالب بالعودة إلى حدود الرابع من حزيران والإعلان، كذلك، عن حق إسرائيل في "مكافحة الإرهاب" في الأراضي التي ستنسحب منها، وكذلك دعم خطة فك الارتباط والتأكيد على رفض خطط بديلة لخارطة الطريق.

وقبل لقائه الرئيس بوش، أوضح شارون أنه لن يطلب من بوش مساعدات مالية أميركية لتطبيق خطة فك الارتباط، بيد أنه أشار إلى إمكانية أن يطرح اقتراح بيريس الخاص بتجنيد ضمانات أميركية لتطوير النقب.

١ - ٢. رسالة الضمانات الأميركية

تمحورت المفاوضات الإسرائيلية الأميركية، أساساً، حول مضامين رسالة الضمانات الأميركية، وأحرزت إسرائيل إنجازاً تاريخياً مهماً فاق جميع التوقعات، بما في ذلك توقعات الإسرائيليين أنفسهم. فقد استجاب الرئيس الأميركي جورج بوش في تلك الرسالة التي أرسلها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، على شكل بيان رئاسي، لمعظم المطالب الإسرائيلية، إن لم يكن كلها. ويمكن إيجاز النقاط المركزية في رسالة الضمانات كالتالي:

١. تبنت رسالة الضمانات خطة فك الارتباط من جانب واحد، ووضعتها على رأس الأجندة السياسية لسنوات طويلة، وجعلتها عملياً، وان لم يكن رسمياً، الخطة الوحيدة القائمة على الساحة، والمفروضة على جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية للتعاطي معها، وبذلك، جمدت خارطة الطريق وحولتها إلى جسم محنط تبث الروح فيه فقط من أجل منع طرح مشاريع أخرى. فقد التزم الرئيس الأميركي بأن الولايات المتحدة "ستبذل كل ما في وسعها لمنع أية محاولة من قبل أي كان لفرض خطة أخرى".

٢. احتل موضوع "الإرهاب" و"مكافحة الإرهاب" المكانة الأولى، بديلاً عن الاحتلال والسعي لإزالته. جاء في رسالة الضمانات أنه "على القيادة الفلسطينية أن تقف بحزم ضد الأعمال الإرهابية بما فيها القيام بعمليات مؤثرة ومستمرة من أجل وقف الإرهاب وتفكيك بنيته التحتية وقدراته". ولكي لا يترك مجال للنقاش حول معنى "الإرهاب" والفرق بينه وبين المقاومة المسلحة، شددت رسالة الضمانات على أنه "يجب على الفلسطينيين التوقف عن القيام بأعمال عسكرية وجميع أشكال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان". كذلك أكدت الرسالة على "أنه لن يتمتع الإسرائيليون والفلسطينيون بالأمن ما لم يجتمعوا هم وكافة الدول في المنطقة ويوحدوا جهودهم لمحاربة الإرهاب ويفككوا المنظمات الإرهابية".

٣ . تعهد بوش أنه في أية تسوية سلمية يتوجب "أن يكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها وان تكون ناجمة عن مفاوضات بين الأطراف استناداً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وفي ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، وخاصة وجود المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسة القائمة بالفعل، فإن من غير الواضح أن نتوقع أن تسفر مفاوضات الحل الدائم عن العودة الكاملة والشاملة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩". برر جورج بوش موقفه هذا بقوله "إن كل جهود التفاوض السابقة بشأن إيجاد حل على أساس الدولتين توصلت إلى نفس النتيجة".

٤ . رفض بوش في البيان الرئاسي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم داخل حدود إسرائيل، وتبنى الموقف الإسرائيلي بالكامل بصورة جلية وواضحة، حيث ذكر "أن الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بأمن إسرائيل ورفاهيتها كدولة يهودية". ومن زاوية يهودية دولة إسرائيل ذكر بوش أنه "من الواضح أنه في إطار حل متفق عليه، وعادل وواقعي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وكجزء من أي حل دائم، فإن هذا الحل سيتحقق من خلال إنشاء دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها وليس في إسرائيل".

٥ . لم يعارض البيان الرئاسي إنشاء جدار الفصل، وقبل تعهد حكومة إسرائيل "أن يكون الجدار أمنياً، بدلاً من جدار سياسي، وأن يكون مؤقتاً بدلاً من دائم، وأن لا يلحق ضرراً بقضايا الوضع النهائي بما في ذلك الحدود النهائية".

٦ . تضمن البيان الرئاسي المطالبة بأن تكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها وكذلك "بحدود ذات مقدرة للدفاع عنها"، وهي المرة الأولى أيضاً التي تقبل الولايات المتحدة تبني مثل هذه الصيغة.

١ - ٣. وثيقة فك الارتباط من جانب واحد

جاءت وثيقة فك الارتباط على شكل رسالة وجهها شارون إلى بوش في ١٤ نيسان ٢٠٠٤. أكد شارون في ديباجة الوثيقة أن "إسرائيل ملتزمة بالعملية السلمية وتتطلع نحو تسوية متفق عليها، على قاعدة مبدأ دولتين لشعبين: دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي ودولة فلسطينية للشعب الفلسطيني". وبرر شارون فك الارتباط من جانب واحد بقوله أن إسرائيل توصلت "إلى الاستنتاج بأنه ليس ثمة شريك فلسطيني اليوم يمكن التقدم معه في عملية سلمية متبادلة". وأكد أن الخطة ليست مشروطة بتعاون فلسطيني وأنها ستنقل إسرائيل إلى واقع أمني أفضل. وأوضح أن إسرائيل ستنسحب من قطاع غزة ومن أجزاء في شمال الضفة الغربية، وأنه في حين "لن تكون هناك مستوطنات إسرائيلية في قطاع غزة في أية تسوية نهائية فإنه بالمقابل، من الواضح أنه ستبقى في يهودا والسامرة مناطق تشكل جزءاً من دولة إسرائيل، بما في ذلك مستوطنات مدنية ومناطق أمنية وأماكن لإسرائيل مصالح أخرى فيها". وأضاف شارون أن خطة فك الارتباط "تسحب البساط من تحت أقدام المزاعم الموجهة ضد إسرائيل بشأن مسؤوليتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة". واختتم شارون الديباجة بادعائه أن "خطة فك الارتباط لا تمس بالاتفاقات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين" وأنه "عندما تتوافر في الجانب الفلسطيني قرائن على استعداد، وقدرة وتنفيذ فعلي لمحاربة الإرهاب وإجراء الإصلاحات وفق خارطة الطريق، عندئذ يمكن العودة إلى مسار المفاوضات والحوار" وفي شرحه لأسس الخطة أكد شارون أن إسرائيل ستخلي قطاع غزة، بما في ذلك المستوطنات القائمة، باستثناء خط الحدود بين قطاع غزة ومصر، وأضاف أنه عند انتهاء عملية الانسحاب من قطاع غزة "لن يكون هناك أساس للزعم بأن قطاع

غزة هو منطقة محتلة" . وفي ما يخص إعادة الانتشار في الضفة الغربية، ذكر شارون أن "إسرائيل ستخلي منطقة في شمالي السامرة (مستوطنات غانيم، كاديم، حومش، وسانور) وجميع المنشآت العسكرية الثابتة في هذه المنطقة" .

وبالنسبة لجدار الفصل، أكد شارون أن إسرائيل ستواصل بناءه وفق قرارات الحكومة ذات الصلة، وسيأخذ المسار بالحسبان الاعتبارات الإنسانية" .

١-٣-١. الواقع الأمني بعد الإخلاء

بعد أن تنسحب إسرائيل من داخل قطاع غزة، فإنها ستحاصره براً وبحراً وجواً وفق خطة فك الارتباط. فقد جاء في الوثيقة أن إسرائيل "ستشرف وتحافظ على الغلاف الخارجي البري، وستسيطر بشكل حصري على المجال الجوي لغزة، وستواصل إجراء نشاطات عسكرية في المجال البحري لقطاع غزة" . علاوة على ذلك فإن قطاع غزة، وفق الخطة "يتوجب أن يكون منزوعاً من السلاح الذي لا يتوافق وجوده مع الاتفاقات القائمة"، كذلك ستحتفظ إسرائيل لنفسها "بحق الدفاع عن النفس" بما في ذلك القيام بالخطوات الوقائية والرد" واستخدام القوة ضد الأخطار التي تنشأ داخل قطاع غزة" .

وفي ما يخص الضفة الغربية، كرر شارون "حق إسرائيل في الدفاع عن النفس" "وحق الرد" و "حق استخدام القوة ضد الأخطار التي تنشأ في المنطقة المخلاة" . أما في باقي مناطق الضفة فقد أكد أن "العمليات الأمنية الجارية" ستتواصل، ووعد في الوقت ذاته أن تعمل إسرائيل على تقليص نقاط التفتيش في عموم الضفة.

تمنح خطة فك الارتباط أربع دول دوراً أمنياً، هي الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والأردن. فبعد أن تحصل هذه الدول على موافقة إسرائيل وبعد التنسيق معها، يسمح لها بمساعدة وتدريب قوات الأمن الفلسطينية، "بغرض محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن العام" . وشملت خطة فك الارتباط ألا يكون هناك وجود أمني في الضفة والقطاع لأية دولة من دون التنسيق مع إسرائيل والحصول المسبق على موافقتها.

وفي ما يخص منطقة حدود قطاع غزة مع مصر، تؤكد الخطة على استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي على طول هذه الحدود (محور فيلادلفي وفق التسمية الإسرائيلية)، وتشير إلى إمكانية توسيعها الأمر الذي قد يعني هدم مئات بل آلاف المنازل الفلسطينية. ولم تستثن الخطة أن تقوم إسرائيل بإخلاء المنطقة الحدودية المذكورة، بيد أنها ربطت ذلك واشترطته "بالواقع الأمني وبمقدار التعاون المصري في خلق تسوية مأمونة أخرى". وتضيف الخطة انه "عندما تنشأ الظروف لإخلاء هذه المنطقة ستكون إسرائيل على استعداد لفحص إمكانية إقامة ميناء بحري ومطار في قطاع غزة، وفقاً للترتيبات التي ستقرر مع إسرائيل".

وفي ما يخص الأملاك الثابتة في المستوطنات الإسرائيلية بعد الانسحاب منها تقترح الخطة إقامة هيئة دولية، بموافقة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، تكون مهمتها تسلم الملكية على هذه المستوطنات، حيث ستبقى هذه الملكية تحت إشراف تلك الهيئة، وتقدير عموم الأملاك يقع ضمن مهمات الهيئة أيضاً. والهدف من ذلك احتفاظ إسرائيل لنفسها "بحق المطالبة بأخذ القيمة الاقتصادية للأملاك التي ستبقى في المنطقة بالحسبان". وبالنسبة للبنى التحتية والترتيبات المدنية، تؤكد الخطة أن البنى التحتية للمياه والكهرباء والمجاري والاتصالات، التي تخدم الفلسطينيين

ستبقى، وان إسرائيل ستسمح باستمرار تزويد الفلسطينيين بالكهرباء والمياه والغاز والوقود وفق الترتيبات القائمة. كذلك تؤكد الخطة أن الترتيبات الاقتصادية السارية حالياً بين إسرائيل والفلسطينيين ستبقى على ما هي عليه، وتشمل حركة العمال والبضائع والنظام المالي والضرائب والنظام الجمركي والبريد والاتصالات.

وبخصوص المنطقة الصناعية " إيرز"، الواقعة في أقصى شمال قطاع غزة، تشترط الخطة إبقاءها على ما هي عليه بشرطين : إجراء ترتيبات أمنية مناسبة، واعتراف صريح من الأسرة الدولية بأن استمرار وجود المنطقة الصناعية بشكلها الحالي، [لن يعتبر استمراراً للسيطرة الإسرائيلية على المنطقة]. على أية حال لم تنتظر حكومة إسرائيل تحقق شرطيها، وقررت إخلاء المنطقة الصناعية ونقلها إلى مناطق عديدة داخل إسرائيل، في أعقاب حدوث عمليات فدائية في المنطقة الصناعية.

وبما يخص "معبر إيرز"، الواقع داخل قطاع غزة في أقصى شماله، تؤكد الخطة أن هذا المعبر سينقل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية في جدول زمني محدد. أما بخصوص المعابر الدولية، بين قطاع غزة ومصر وبين الضفة الغربية وشرق الأردن، فتؤكد الخطة أن الترتيبات القائمة ستبقى سارية المفعول. وتشير الخطة إلى أن إسرائيل معنية بنقل "معبر رفح" الواصل بين قطاع غزة ومصر، إلى نقطة المثلث الحدودي بين قطاع غزة ومصر وإسرائيل، وذلك بعد التنسيق مع مصر. أما بالنسبة للجدول الزمني لتنفيذ خطة فك الارتباط، فمن المقرر، وفق الخطة، أن تنجز حتى نهاية العام ٢٠٠٥. وتستخلص الوثيقة في النهاية أن إسرائيل تتوقع دعماً واسعاً لخطة فك الارتباط "وهذا الدعم حيوي من أجل دفع الفلسطينيين لتنفيذ المطلوب منهم عملياً في مجال مكافحة الإرهاب وتنفيذ الإصلاحات وفق خارطة الطريق".

في أعقاب خسارة شارون في الاستفتاء داخل صفوف حزب الليكود، والذي جرى في أيار ٢٠٠٤، حيث صوتت غالبية الأعضاء المشاركين في الاستفتاء ضد خطة فك الارتباط، موجهين صفعة ليس فقط لشارون وإنما أيضاً إلى بوش، توجه صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، إلى الرئيس بوش وطلب منه التراجع عن رسالة الضمانات. وفي رده على هذا الأمر قال الناطق باسم البيت الأبيض ان الإدارة الأميركية لم تغير رأيها بعد حصولها على نتائج التصويت داخل حزب الليكود. وأضاف المتحدث باسم البيت الأبيض أن الإدارة الأميركية ستجري مشاورات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية حول كيفية التقدم في المسيرة. وفعلاً أجرت كونداليسا رايس مشاورات مع المسؤولين الإسرائيليين وقرر البيت الأبيض على اثرها الاستمرار في دعم الخطة.

في الخامس من أيار ٢٠٠٤، بحث أعضاء اللجنة الرباعية، ممثلين بوزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول ووزير خارجية روسيا ووزيرة خارجية ايرلندا (الرئيسة المؤقتة للاتحاد الأوروبي) وخافيير سولانا، المسؤول عن العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وأمين عام هيئة الأمم المتحدة كوفي أنان، خطة فك الارتباط. وطالب المجتمعون إسرائيل التمسك بخطة فك الارتباط وتنفيذها، كما كان مقرراً، وذلك على الرغم من كونها تجمد لفترة طويلة، خطة الرباعية وهي خارطة الطريق. وبذلك بات من الواضح أن خطة فك الارتباط من جانب واحد لم تعد خطة إسرائيلية تحظى بالدعم والمباركة من الإدارة الأميركية فحسب، بل أضحت خطة تدعمها الأسرة الدولية، وخاصة الرباعية صاحبة خطة خارطة الطريق ذاتها.

بعد أن غدت خطة فك الارتباط من جانب واحد "اللعبة الوحيدة في المدينة"، حاول أصحاب خطة خارطة الطريق

الجمع بين النقيضين، بدعوة إسرائيل إلى تنفيذ خطة فك الارتباط كمقدمة لتنفيذ خارطة الطريق. بيد أن طبيعة خطة فك الارتباط من جانب واحد، ادخلت الولايات المتحدة والرباعية في مأزق من جهة سؤال ما هو المطلوب من الفلسطينيين فعله. فخطة فك الارتباط من جانب واحد تستند الى تجاهل الفلسطينيين، وتعتمد على فرضية أن القيادة الفلسطينية "غير ذات صلة" وأن إسرائيل لن تتفاوض مع أي طرف فلسطيني، وأنها ستنفذ خطتها دون اعتبار لوجود طرف فلسطيني. وبعد أن قدحت الإدارة الأميركية زناد فكرها، توصلت إلى ضرورة تنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد، كما هي مقررة، ووفق جدولها الزمني ووفق قرارات وأساليب إسرائيل في التنفيذ. أما الجانب الفلسطيني، وفق المنظور الأميركي، فعليه قبول الخطة لأنه دونها لا يمكن الوصول إلى خارطة الطريق، وينبغي عليه التنسيق مع إسرائيل في الإجراءات التنفيذية فحسب. وبررت الإدارة الأميركية تجرّأها في خدش "قدسية" أحادية الجانب في خطة فك الارتباط، بأن الإدارة تخشى أن انسحاباً إسرائيلياً من جانب واحد، ودون التنسيق مع السلطة الفلسطينية قد يؤدي إلى فوضى في الأراضي التي يتم الانسحاب منها، أو أن ذلك قد يقود إلى سيطرة "حماس" على هذه الأراضي. إزاء هذا المفهوم الأميركي، أكدت الإدارة الأميركية أن التنسيق مع السلطة الفلسطينية يمكن الاخيرة من الاستعداد الملائم والكافي لتسلم المسؤولية على الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل.

وفي محاولة منها لاستباق قرار محكمة العدل الدولية حول جدار الفصل، الذي كان متوقعاً صدوره في تموز ٢٠٠٤، قررت المحكمة العليا الإسرائيلية أن بناء جدار الفصل من حيث المبدأ قانوني، بدعوى أنه يقام لاحتياجات أمنية إسرائيلية، ولكن في الوقت ذاته قررت المحكمة أنه، علاوة على الاعتبارات الأمنية، يتوجب عند تحديد مسار الجدار مواءمة هذه الاعتبارات الأمنية مع الاحتياجات الإنسانية الفلسطينية. وبناء على ذلك، قررت المحكمة أنه ينبغي على وزارة الدفاع الإسرائيلية تحديد مسار الجدار وفق هذين المعيارين.

ومقابل قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، التي تأتي قراراتها عادة متأثرة بالسياسة الإسرائيلية وباحتياجات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، جاء قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي واضحاً وحاسماً، حيث قررت أن جدار الفصل ليس قانونياً وأنه يتوجب هدمه وإزالته ودفع تعويضات إلى المتضررين منه.

عشية وبعد صدور قرار محكمة العدل الدولية ثابرت إسرائيل والإدارة الأميركية الى التنسيق بينهما؛ أولاً بغرض التأثير على القرار ذاته، وثانياً من أجل تفادي نتائجه القانونية والسياسية، بعد صدوره. ففي ١٢ تموز ٢٠٠٤ وصل المسؤولان الأميركيان هدلي وابرامز إلى إسرائيل واجتمعا مع دوف فايسغلاس حال وصولهما، ثم اجتمعا في اليوم التالي مع شارون ووزير الأمن موفاز ورئيس هيئة الأركان موشي يعلون ورئيس جهاز الشاباك آفي ديختر ومع المستشار للأمن القومي غيورا ايلند. وقد تمحورت المباحثات حول جملة من القضايا أهمها التنسيق بين الدولتين بخصوص قرار محكمة العدل الدولية ضد جدار الفصل، ومماطلة إسرائيل في إخلاء المستوطنات العشوائية، ومسألة تجميد الاستيطان في الضفة الغربية وتطورات خطة فك الارتباط.

جرت هذه الزيارة على خلفية ازدياد امتعاض الإدارة الأميركية من التسويف والتأجيل الإسرائيلي المستمر في إزالة المستوطنات العشوائية، فقد أعربت الإدارة عن عدم رضاها عن هذا الوضع، خاصة في ضوء استمرار إقامة المستوطنات العشوائية، وقررت إقامة فريق أميركي خاص مكون من مختصين، وظيفته التفاوض مع إسرائيل حول

مسألة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة وحجم هذا البناء وحدوده .

استندت السياسة التي سارت عليها الإدارة الأميركية، بخصوص الاستيطان الى موقف أميركا القاضي بالحفاظ على احتياط أراضٍ للدولة الفلسطينية المزمع إنشاؤها وفق رؤية بوش . لذلك طالبت الإدارة إسرائيل بتجميد البناء في المستوطنات وإزالة المستوطنات العشوائية . من ناحيته تعهد شارون ألا يتوسع البناء في المستوطنات خارج حدود الأراضي المبنية، ووافق على التفاوض مع أميركا على سياسة البناء في المستوطنات، مستنداً ليس فقط إلى مطلب إسرائيل التقليدي القاضي بعدم إمكانية تجميد البناء في المستوطنات لوجود زيادة طبيعية داخل المستوطنات، وإنما انطلق من تفسيره للضمانات الأميركية، التي وردت في رسالة بوش، والتي نصت على أن تحديد حدود إسرائيل والدولة الفلسطينية في الحل الدائم سيأخذ بعين الاعتبار "الوقائع الجديدة على الأرض" بما في ذلك وجود "مراكز سكانية إسرائيلية كبيرة". لقد فسر شارون ذلك انه اعتراف أميركي مستقبلي بضم الكتل الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل . وبناءً على استنتاجه هذا توقع، وهذا ما تم فعلاً، أن تكون الإدارة الأميركية متفهمة ومرنة عند التطرق للبناء في "مراكز سكانية إسرائيلية كبيرة".

١ - ٣ - ٢. خطة فك الارتباط في أعين أصحابها

في تشرين الأول ٢٠٠٤، كشف مهندس خطة فك الارتباط ومبلور العلاقات الإسرائيلية الأميركية بخصوص خطة فك الارتباط الدوافع الكامنة وراء طرح الخطة والأهداف المرجوة منها، وذلك في حوار طويل أجرته معه صحيفة "هآرتس". فقد ذكر فايسغلاس أن هدف الخطة التصدي للخطط السياسية المطروحة وتجميدها وطرح الإرهاب على أنه المشكلة الأساسية، وتجسيد الادعاء الإسرائيلي أنه لا يوجد شريك فلسطيني ووقف "التنازلات" الإسرائيلية. وحول سؤال ما هي أهمية فكرة فك الارتباط أجاب فايسغلاس : " فك الارتباط هي . . . . زجاجة الفورملين التي ندخل داخلها رؤية الرئيس كي تتجمد فترة طويلة جداً. خطة فك الارتباط هي في الحقيقة فورملين. انها تزود كمية الفورملين المطلوبة كي لا تكون هناك مسيرة سلمية مع الفلسطينيين . . . انها تمكن إسرائيل من الوقوف براحة في حالة مرحلية يتم خلالها إبعاد أي ضغط سياسي قدر الإمكان. انها تمنح شرعية لادعائنا أنه لا تفاوض مع الفلسطينيين. يوجد هنا قرار أن نفعل الحد الأدنى المطلوب من أجل الحفاظ على وضعنا السياسي، وهذا القرار يثبت نفسه. انه يمكن الأميركيين من مخاطبة العالم الهائج والمائج والقول له ماذا تريدون ؟ ماذا تريدون ؟ كما أنها ترغم العالم على العمل بفكرتنا نحن، بالسيناريو الذي كتبناه نحن. انها تضع الفلسطينيين تحت ضغط عظيم. انها تزج بهم في زاوية يكرهون أن يوضعوا بها. . . "

١ - ٤. العلاقات المصرية - الإسرائيلية

تستند اسرائيل في علاقاتها مع مصر وبقية الدول العربية الى رزمة من المعطيات، تجعل من إسرائيل، من وجهة نظرها، الدولة المهيمنة على الدول العربية في المنطقة. وتشمل هذه المعطيات، في ما تشمل، التفوق العسكري الإسرائيلي في الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على الدول العربية مجتمعة، واستعداد إسرائيل استخدام هذا

السلاح، والتلويح والتهديد باستخدامه، لفرض سياستها، وعلى أرضية اقتصادية يعتبرها الإسرائيليون صلبة، حيث يبلغ معدل دخل الفرد السنوي في إسرائيل نحو ١٧ ألف دولار، وعلى نظام سياسي يعتمد مبدأ تداول السلطة وحل الخلافات والصراعات في المجتمع الإسرائيلي بصورة سلمية، وعلى العلاقات القوية والخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، هذه العلاقات التي باتت في نظر إسرائيل والإدارة الأميركية والكثير من الدول في العالم، من أهم مفاتيح علاقات هذه الدولة أو تلك مع الولايات المتحدة الأميركية.

بالرغم من تصعيد إسرائيل لعمليات البطش والقمع ضد الشعب الفلسطيني واتباعها سياسة القتل المنظم للقيادات والنخب الفلسطينية السياسية في العام ٢٠٠٤، شهد هذا العام تطورات مهمة وملحوظة في العلاقات الإسرائيلية – المصرية على أصعدة مختلفة، كان أبرزها الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية.

١ - ٤ - ١. الجانب السياسي

في بداية العام ٢٠٠٤، تمحورت السياسة الإسرائيلية تجاه مصر حول الجهود الإسرائيلية المكثفة في إقناع القيادة المصرية، للانخراط في رسم خطة شارون لفك الارتباط من جانب واحد، والتي سعى لفرضها على الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، في شباط ٢٠٠٤، آفي ديختر رئيس المخابرات العامة (الشاباك)، إلى مصر لإقناع قيادتها بدعم خطة فك الارتباط. وبعد انتهاء زيارة رئيس جهاز الشاباك بعدة أيام، قام رئيس المعارضة في إسرائيل، شمعون بيريس بزيارة القاهرة في ٢٧ شباط ٢٠٠٤، بعد أن نسق هذه الزيارة مع شارون. اجتمع شمعون بيريس، أثناء زيارته هذه، مع الرئيس المصري حسني مبارك ومدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان. وصرح بيريس في ختام زيارته للقاهرة أن المصريين يوافقون على تحمل مسؤولية أمنية على الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفي)، وفق ما تطلبه أمنياً خطة شارون من مصر، وذلك مقابل عدة شروط، أهمها أن يكون الانسحاب الإسرائيلي كاملاً من قطاع غزة، وأن يكون هناك انسحاب من الضفة الغربية وأن تخلي إسرائيل خط الحدود بين قطاع غزة ومصر بالتنسيق مع المصريين والفلسطينيين. وكانت القيادة المصرية قد نقلت إلى شارون بواسطة آفي ديختر، رئيس الشاباك الإسرائيلي، رسالة مماثلة.

في آذار ٢٠٠٤، واصلت القيادتان المصرية والإسرائيلية اتصالاتهما ومشاوراتهما حول خطة فك الارتباط من جانب واحد. ففي ١١ آذار ٢٠٠٤، زار مدير المخابرات المصرية عمر سليمان إسرائيل والتقى مع شارون وناقش معه خطة فك الارتباط من جانب واحد والترتيبات الأمنية التي يتوجب اتخاذها. بعد ذلك بيوم واحد، اجتمع وزير خارجية إسرائيل سلفان شالوم مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة بهدف مناقشة التطورات السياسية وفي مقدمتها خطة شارون.

في الوقت الذي سعى فيه شارون الى إقناع القيادة المصرية بقبول خطته وتسويقها فلسطينياً وعربياً، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأميركية، فإنه أبى طيلة العام ٢٠٠٤، وبعناد أن يمنح مصر دوراً سياسياً. فقد عمل شارون على إفشال كل المبادرات والمحاولات المصرية للقيام بدور سياسي خارج سياج خطة فك الارتباط من جانب واحد، وحرص على أن يقتصر دور مصر على دور أمني وفق خطة فك الارتباط من جانب واحد، وعلى دور

سياسي ضاغط على الفلسطينيين كي يوائموا أنفسهم طبقاً للسياسة الإسرائيلية وكي يستجيبوا لمطالبها. في مقابل ذلك حاولت القيادة المصرية، دون أن يحالفها النجاح، أن تلعب دوراً سياسياً خارج اطار ما يريده شارون. فقد حاولت الجمع بين خطة شارون لفك الارتباط من جانب واحد والمرحلة الأولى من خطة الطريق، في ما بات يعرف بالمبادرة المصرية. إذ حددت المبادرة المصرية ما هو مطلوب من الفلسطينيين والإسرائيليين. وعليه فقد طلب المصريون من الفلسطينيين "وقف العنف" بكل أشكاله وفي كافة الأماكن، وإجراء إصلاحات في الأجهزة الأمنية الفلسطينية ووضعها تحت سلطة رئيس الوزراء وإبعادها عن سيطرة الرئيس الراحل ياسر عرفات، كذلك إجراء إصلاحات في مختلف المستويات... والالتزام بالعملية السلمية وخارطة الطريق والتعاطي إيجابياً مع الانسحاب الإسرائيلي المزمع من قطاع غزة ومع خطة فك الارتباط من جانب واحد. كما طالبت القيادة المصرية الجانب الإسرائيلي وقف إطلاق النار ووقف الاغتيالات ووقف الاستيطان، وطالبت كذلك أن تشمل خطة فك الارتباط انسحاباً كاملاً من قطاع غزة ومن الحدود بين مصر والقطاع، وفتح مطار وميناء غزة وفتح الممر الآمن بين القطاع والضفة الغربية، وتواجد حضور دولي في القطاع، وتقدماً ملموساً في الضفة الغربية.

وخلاصة القول: طرحت القيادة المصرية أنها تحاول الاستفادة من "الفرصة المتاحة" للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وأنها لا تقوم بتسويق خطة فك الارتباط من جانب واحد، بل تسعى لمساعدة الفلسطينيين على فرض سيادتهم في الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل. ولكن ظل شارون متمسكاً برؤيته محاصراً الدور المصري في سياج خطته ونشطت القيادة الإسرائيلية في إقناع القيادة المصرية بتبني سياستها وخاصة خطة فك الارتباط من جانب واحد.

بعد أن حسمت الإدارة الأميركية أمرها تجاه خطة فك الارتباط من جانب واحد، وازدادت إسرائيل تعنتاً في موقفها من الدور الذي ترسمه لمصر، وباتت أكثر تصميماً وإلحاحاً بأن تصبح مصر مقاولاً رئيساً في تسويق خطة فك الارتباط، فلسطينياً وعربياً، ترافق هذا الضغط السياسي مع حملة إسرائيلية إعلامية تتهم مصر بعدم حماية الحدود مع إسرائيل ومع قطاع غزة، بل تتهمها أحياناً بغض النظر عن، والتسامح في تهريب السلاح من سيناء عبر الأنفاق التي يحفرها الفلسطينيون بين قطاع غزة ومصر. وفي ضوء فشل إسرائيل المستمر في التصدي لما اعتبرته تهريباً للسلاح، طالبت إسرائيل أن تعزز مصر قواتها العسكرية على الحدود مع قطاع غزة لتقوم بالدور الذي فشلت قوات الاحتلال الإسرائيلية في إنجازه.

يبدو أن مجموعة من العوامل ساهمت في إحداث نقلة نوعية في العلاقات الإسرائيلية - المصرية في أواخر العام ٢٠٠٤. ولعل إعادة انتخاب الرئيس الأميركي بوش رئيساً للولايات المتحدة، وتخوف القيادة المصرية من أجندته في المنطقة، ومفهوم القيادة المصرية لعلاقاتها مع الثنائي - إسرائيل والولايات المتحدة- وأولويات أجندة القيادة المصرية، كانت وراء هذه النقلة في العلاقات.

ففي أواخر العام ٢٠٠٤ تغيرت لغة الخطاب السياسي المصري لجهة العلاقة مع إسرائيل بصورة دراماتيكية، وتجلى ذلك في تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك الدافئة تجاه شارون. وتواصلت العلاقات في التحسن بعد صفقة إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام. ففي الخامس من كانون الأول ٢٠٠٤ أطلقت السلطات المصرية سراح عزام عزام، الذي كان قد أدين في محكمة مصرية بالتجسس لصالح إسرائيل قبل أن يقضي نصف محكوميته. وأثار

إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي مقابل إطلاق سراح ستة طلاب مصريين، كانوا يحاكمون في إسرائيل، تساؤلات عديدة، فقد شككت العديد من وسائل الإعلام الإسرائيلية بحقيقة الرواية الإسرائيلية لظروف اعتقال الطلاب ودوافع عبورهم الحدود. فقد كانت مصر قد رفضت بشدة إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي، رغم الضغوط الجمة التي مارستها عليها إسرائيل طوال ثماني سنوات، والثمن المرتفع الذي كانت إسرائيل مستعدة لدفعه مقابل إطلاق سراح عزام عزام. واعتبرت إسرائيل هذه الصفقة جزءاً من تسوية أكبر لترقية العلاقات بين الدولتين.

١ - ٤ - ٢. الجانب الاقتصادي

أحرزت إسرائيل في نهاية العام ٢٠٠٤ إنجازاً في علاقاتها مع مصر سعت لتحقيقه منذ سنوات طويلة. فقد وقعت إسرائيل ومصر والولايات المتحدة الأميركية في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤ اتفاقاً لإنشاء أربع مناطق صناعية مؤهلة للتبادل التجاري الحر المعروفة باسم "كويز" (Quiz). ويعتبر هذا الاتفاق من وجهة نظر إسرائيلية أهم اختراق اقتصادي منذ توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٩. وقع الاتفاقية عن الجانب الإسرائيلي وزير الصناعة والتجارة أيهود أولمرت مع نظيره المصري رشيد محمد رشيد. وطبقاً لهذا الاتفاق يحق لمصانع مصرية تصدير البضائع إلى الولايات المتحدة والحصول على تسهيلات كبيرة في الجمارك شريطة أن تحوي هذه الصادرات ١٢ بالمئة على الأقل موارد وأجهزة مصدرها مكونات وصادرات إسرائيلية. وبرر وزير التجارة والصناعة المصري، في معرض دفاعه عن الاتفاقية الاقتصادية بأن مصر كانت ستواجه مشكلة وصفها بأنها خطيرة بسبب عزم الولايات المتحدة إلغاء نظام الحصص، ابتداء من أول سنة ٢٠٠٥، للصادرات المصرية من المنسوجات إلى الولايات المتحدة. وجاء توقيع هذا الاتفاق في ظل معارضة جماعات مصرية ترفض التطبيع مع اسرائيل، حيث قالت المعارضة إن هذه الاتفاقية تزيد من نفوذ وقوة الاقتصاد الإسرائيلي في مصر، الأمر الذي قد يؤدي إلى ربط قطاعات من الاقتصاد المصري بإسرائيل، والأخطر من ذلك، السابقة في أن العلاقات الاقتصادية المصرية مع الولايات المتحدة بات جزء منها مرتبطاً بالقرار الإسرائيلي وبالإدارة الإسرائيلية.

١ - ٤ - ٣. المجال الأمني

سعت إسرائيل في العام ٢٠٠٤ في علاقاتها مع مصر، الى أن تلعب الأخيرة دوراً أمنياً مفيداً لإسرائيل في عدة مجالات. الأول على الحدود المصرية مع قطاع غزة، والثاني في تدريب القوات الفلسطينية لتقوم بدور أمني ينسجم مع خطة شارون فك الارتباط من جانب واحد.

في سياق سعي إسرائيل إلى أن تقوم مصر بحراسة الحدود المصرية الفلسطينية سواء مع قطاع غزة أم مع النقب، جرت مفاوضات بين الجانبين للاتفاق على تفاصيل نشر القوات المصرية، خاصة وأن إسرائيل طالبت بزيادة عدد القوات المصرية، الأمر الذي يتعارض مع اتفاقيات كامب ديفيد، ولكن بالرغم من مطالبتها زيادة عدد القوات المصرية فإنها أبدت معارضة وتحفظاً بشأن نوع الأسلحة والآليات التي ستستخدمها القوات المصرية، حيث عارضت إسرائيل أن يكون بحوزة هذه القوات وسائل مراقبة وجمع معلومات استخبارية.

بعد عدة حوادث اعتداء ارتكبتها القوات الإسرائيلية المرابطة على حدود غزة وسيناء المصرية في كانون الأول ٢٠٠٤، راح ضحيتها ثلاثة قتلى من الجنود في الشرطة المصرية وعدد من الجرحى المدنيين، اقترحت إسرائيل على مصر إقامة أجهزة تنسيق مشتركة على طول الحدود بين الدولتين، خاصة على محور حدود قطاع غزة مع سيناء.

وعلى اثر التفجيرات التي استهدفت سياحاً إسرائيليين وأجانب في طابا في تشرين الأول ٢٠٠٤، تعزز التعاون الأمني بين الدولتين، وسمحت مصر، بعد ضغوط إسرائيلية، للجيش الإسرائيلي بدخول الأراضي المصرية للمشاركة في عمليات الإنقاذ، وهي المرة الأولى التي تدخل فيها القوات الإسرائيلية الأراضي المصرية منذ انسحابها منها قبل عقدين ونيف.

١ - ٥. العلاقات الإسرائيلية - الأردنية

تعير إسرائيل أهمية استراتيجية لعلاقاتها مع الأردن، بحكم رؤية إسرائيل للعلاقات التاريخية التي تعود فترة تأسيس إمارة شرق الأردن. ولعل ما كتبه جدعون بخار، نائب مدير قسم الأردن في وزارة الخارجية الإسرائيلية، بمناسبة مرور عقد على توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن يمثل مفهوم إسرائيل لهذه العلاقات ولأهميتها الإستراتيجية من المنظور الإسرائيلي. فقد كتب جدعون بخار أن العلاقات بين إسرائيل والأردن هي علاقات استراتيجية ترتكز الى المصالح المشتركة، وأشار إلى أن هذه العلاقات بدأت منذ أن شرع الهاشميون بالاستقرار في شرق الأردن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وأكد أن هذه المصالح المشتركة ما تزال مهمة وأساسية رغم مرور السنوات ورغم التغيرات الدراماتيكية التي جرت في المنطقة، كما أنها ستبقي على هذا النحو في المستقبل القريب لأسباب كافية لدى الطرفين، أبرزها الحاجة لحل القضية الفلسطينية والعلاقات التاريخية للبلدين مع الدول الغربية العظمى ولتنسيق المواقف السياسية " ومكافحة الإرهاب " وإيجاد مصادر مياه مشتركة وتطوير الاقتصاد.

وقد شهد العام ٢٠٠٤ تطوراً في العلاقات الإسرائيلية – الأردنية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإعلامية، وذلك رغم أن الأردن لم يعد سفيره، الذي كان قد سحبه بعد اندلاع الانتفاضة، إلى تل أبيب.

على الصعيد السياسي سعت إسرائيل لتعزيز وتطوير علاقاتها مع الأردن وفق المستجدات والتغييرات في المنطقة. فعلاوة على التنسيق التاريخي بين الجانبين حول القضية الفلسطينية، ازدادت أهمية التنسيق والتعاون بين الدولتين من المنظور الإسرائيلي لمواجهة المستجدات والمتغيرات الجارية، ومن أجل تطوير رؤية مشتركة للأخطار التي تحملها هذه المتغيرات.

اعتبرت إسرائيل أن الأردن في العام ٢٠٠٤ لا يزال يحتل مكانة مهمة في استراتيجيتها في المنطقة. فاحتلال أميركا للعراق واشتعال المقاومة وتعاظم دور إيران فيها، وازدياد نفوذ ونشاط التيار الديني في السعودية، علاوة على الأوضاع في سورية ولبنان، كل هذه العوامل، حافظت وعززت من مكانة ودور الأردن في السياسة الإسرائيلية. أما على صعيد المصالح التقليدية المشتركة بين إسرائيل والأردن بخصوص القضية الفلسطينية، فقد استمرت إسرائيل

في العام ٢٠٠٤ بتنسيق المواقف بين الدولتين، خاصة فيما يتعلق بخطة فك الارتباط، واستجاب الأردن بدوره لهذه الخطة وأبدى موافقة على لعب الدور الذي ترسمه له خطة فك الارتباط.

في العام ٢٠٠٤ تعززت العلاقات الأردنية الإسرائيلية في المجال الأمني، سواء أكان ذلك في مكافحة "الإرهاب" وحماية الحدود الأردنية – الإسرائيلية أو في مجالات المتغيرات الأمنية في المنطقة.

أما على الصعيد الثقافي والإعلامي فاتفقت الدولتان في العام ٢٠٠٤ على تعزيز وتطوير التعاون في المجالين المذكورين، واتفقتا على التنسيق في المجال الإعلامي.

على الصعيد الاقتصادي، ساهمت اتفاقية الأراضي الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zones) بشكل كبير في التطور التجاري السريع بين إسرائيل والأردن، وبموجب هذه الاتفاقية التي وقعت منذ سنوات يتوجب أن تحتوي المنتجات الأردنية على نسبة لا تقل عن ١٢ بالمئة من الموارد والمنتجات الإسرائيلية.

وقد منحت هذه الاتفاقية المصانع الأردنية، التي يملكها أو يشارك في ملكيتها رجال أعمال إسرائيليون في الأردن، التصدير إلى الولايات المتحدة دون دفع جمارك، من خلال تطبيق بنود اتفاق التجارة الحرة الموقع بين إسرائيل والولايات المتحدة على منتجات "الأراضي الصناعية المؤهلة في الأردن، (Quiz). ونتيجة لذلك تطورت صناعة النسيج في الأردن في "الأراضي الصناعية المؤهلة" وبلغت الصادرات الأردنية منها مليار دولار. ومن غير المعروف نسبة أرباح الشركات الإسرائيلية من هذه الصادرات. ويعمل في هذه الشركات ما يقارب ٣٠ ألف عامل أردني يتقاضون رواتب تقل بكثير عن الحد الأدنى لسلم الرواتب المتبع في إسرائيل.

٢. الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية

٢-١. جدار الفصل

تعود فكرة بناء جدار فاصل بين الضفة الغربية وبين إسرائيل إلى سنين عديدة مضت، إلا أن التفكير بشكل جدي وعملي لبناء جدار فاصل بدأ في ولاية حكومة رابين، إذ طلب رابين من وزير الشرطة في حكومته، موشيه شاحال، إعداد خطة مفصلة لبناء سور فاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل ليس بهدف محاربة المقاومة الفلسطينية، إنما بهدف رسم حدود سياسية. وزير الأمن في تلك الحكومة، اسحق مردخاي، أبدى معارضة شديدة لتلك الخطة، ما أدى إلى تجميدها وحذفها من جدول أعمال الحكومة.

في العام ٢٠٠١، وجراء اندلاع انتفاضة الأقصى وتزايد العمليات داخل الخط الاخضر، أسس عضو الكنيست عن حزب العمل، حاييم رامون، حركة داخل صفوف حزبه بهدف إعادة إحياء فكرة إقامة جدار فاصل، وأدرجت حكومة باراك هذا الموضوع على جدول أعمالها، فأقامت لجاناً مختصة لدراسة وتخطيط بناء الجدار. ولكنّ تقديم موعد الانتخابات العامة، عام ٢٠٠١، اجل النظر في الموضوع.

يقسم جدار الفصل الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الأول: منطقة أمنية شرقية على طول الغور بمساحة ١٢٣٧ كيلومترا مربعا، أي ما يعادل ٢١,٩٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية، وتضم هذه المساحة ٤٠ مستوطنة إسرائيلية. القسم

الثاني : منطقة أمنية غربية بمساحة ١٣٢٨ كيلومترا مربعا، أي ما يعادل ٢٣,٤٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية، وهذا يعني أن كلتا المنطقتين ستضمان ٤٥,٣٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية. أما المنطقة الثالثة والتي تبلغ ٥٤,٧٪ من الأراضي الفلسطينية والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى، فستقسم إلى ٨ مناطق و٦٤ معزلاً (غيتو) فلسطينياً. أي ما تم الحديث عنه من قبل حكومة شارون، وبتأييد أميركي لإعطاء دولة مؤقتة للفلسطينيين على مناطق "ا" و"ب".

وفقا لتقديرات الجيش الإسرائيلي، ستبلغ تكلفة الجدار ٨,١ مليار شيكل، بتكلفة ١٠ ملايين شيكل للكيلومتر الواحد.

سيتكون الجدار من العناصر التالية:

- أسلاك شائكة لولبية، وهي أول عائق في بعض الأراضي من الجدار.
- خندق بعرض أربعة أمتار في بعض الأراضي وعمق خمسة أمتار، يأتي مباشرة عقب الأسلاك.
- شارع اسفلتي بعرض ١٢ متراً، بغرض عمليات المراقبة والاستطلاع.
- يليه شارع مغطى بالتراب والرمل الناعم بعرض ٤ أمتار لكشف آثار المتسللين.
- ثم الجدار، وهو جدار اسمنتي يعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع أكثر من ثلاثة أمتار، مركب عليه أجهزة إنذار إلكترونية وكاميرات وأضواء كاشفة.
- وتوجد هذه المنشآت نفسها في الجانب الآخر للجدار.

خططت إسرائيل لبناء الجدار على ثلاث مراحل أساسية؛ المرحلة الأولى (ا)، تمتد بطول حوالي ٣٦٠ كلم، من قرية سالم أقصى شمال الضفة الغربية حتى بلدة كفر قاسم جنوبا. المرحلة الثانية (ب) تمتد على طول ٤٥ كلم تقريبا من قرية سالم وحتى بلدة تياسير على حدود غور الأردن. أما المرحلة الثالثة (ج)، فتمتد من مستوطنة "الكنا" حتى منطقة البحر الميت، وسيفصل الجدار في مرحلته الثالثة بين غور الأردن وتجمعات المواطنين الفلسطينيين في قرى ظهر الجبل.

٢-١-١. المرحلة (ا)

في أواخر عام ٢٠٠٣ تم الانتهاء من بناء المرحلة (ا)، حيث التف الجدار حول جنين، طولكرم، قلقيلية (الأكثر تضررا) واقترب من سلفيت حيث انتهى في قرية مسحة شمال غربي سلفيت.

٢-١-٢. المرحلة (ب)

المرحلة الثانية في بناء الجدار تحيط بالجانب الشرقي من محافظات جنين إلى طوباس، وبالتحديد من قرية زبوبا شمال جنين إلى حاجز تياسير شرق طوباس. ويمتد طول الجدار في هذه المرحلة ٤٥ كلم. المرحلة الثانية تشمل أيضاً بناء جدار حول مدينة القدس المحتلة. مسار الجدار حول القدس يرسم خارطة جديدة للمدينة. ويظهر من الخرائط أن الهدف الأساسي وراء رسم هذا المسار هو "خنق" الأحياء الفلسطينية داخل ممر ضيق محاط بالأحياء اليهودية الجديدة. وسوف يسد الجدار الفراغات الإسكانية بين الأحياء اليهودية إلى أن تقوم وزارة الإسكان الإسرائيلية بملئها بأحياء يهودية جديدة. يفصل الجدار بين القدس الشرقية وبين الضفة الغربية، ويعزل بذلك ٣٠٠ ألف مواطن فلسطيني مقيم في منطقة القدس عن باقي الضفة. الـ ٣٠٠ ألف فلسطيني المقيمون في منطقة القدس في الجانب الإسرائيلي من

الجدار يشملون ٥٠ ألفاً من سكان الضفة الغربية .

خط مسار الجدار في القدس يفصل جبل جيلو عن الضفة الغربية ويضمه إلى القدس . من هناك يرسم الجدار تواصلا جغرافيا إسرائيلياً حتى جبل أبو غنيم . وشمالاً يقطع الجدار حي صور باهر ، بعد ذلك يمتد ليحاصر حي الشيخ سعد وعرب السواحرة الخاضعة لسلطة بلدية القدس . ويمتد الجدار ليقطع قرية أبو ديس قاطعا في بعض الأحيان حدائق وحواكير البيوت وفاصلا بين بيوت أفراد العائلة الواحدة وقاطعا بعض الشوارع عرضا .

٢ - ١ - ٣. المرحلة الثالثة (ج)

تمتد المرحلة الثالثة من قرية مسحة التي انتهت عندها المرحلة الأولى لتحيط بقرى الساوية ودير بلوط ولتمتد شرقا إلى قرى بديا ، صرطا ، قراوة بني حسان إلى الشمال الغربي من سلفيت ، إلى الشمال في عزون ، ولتمتد إلى أعلى الشمال لتصل إلى كفر قدوم فشرقا قليلا إلى قوصين ، فالجنوب الشرقي إلى دير استيا ثم شرقا إلى كفل حارس إلى شمال مستوطنة ارئيل . يحيط المستوطنة الأخيرة جدار لم يكتمل نهائيا ، وفي حال اكتماله فانه سيشكل إصبعاً حقيقيا ومرئيا في خاصرة الضفة الفلسطينية ، كما سيعزز العزل الذي فرضه على القرى والبلدات التي أصبحت إلى الداخل منه .

تواصل المرحلة الثالثة ، وهي الأطول في الجدار ، امتدادها إلى الجنوب من ارئيل والشمال من سلفيت لتعزل قرى دار أبو بصل ، عزبة أبو آدم ، خربة سوسة لتصل إلى الجنوب الغربي وتصادر أراضي قرى رنتيس ، شقبا ، قبية ، شبتين ، دير قديس ، المدية ونعلين ، وتمتد إلى الجنوب الشرقي لتحيط بقرى بيت عور التحتا ، صفا ، بيت سيرا ، خربثا المصباح ، بيت عور الفوقا ، بيت لقيا ، الطيرة ، بيت عنان ، بيت دقو ، بيت إجزا ، قطنة ، خرائب أم اللحم ، بدو ، بيت سوريك ، إلى الشمال لتحيط بـ خربة كفر شيان ، بير نبالا ، الجيب ، بيت إكسا ، بيت حنينا البلد ، شعفاط ، وأجزاء من مخيم قلنديا إلى الشمال ، ليخلق غيتو جديداً على شكل إصبع في الشمال الشرقي من رام الله ، هذا الغيتو يعزل قرى بيتين ، وأراضي تابعة لمخيم سلواد في الشمال ، ودير دبوان في الشرق ، ورمون ودير جرير في الشمال الشرقي .

ثم يلتف الجدار شرقاً حول قرى الطيبة قضاء رام الله ، ورمون ، وإلى الشمال يتخذ خطاً مستقيماً متجهاً عازلاً إلى الغرب من أريحا(بدو المعرجات ، فصايل ، خربة المراجم ، دوما ، جفا النون ، خربة انا ، الجفتلك ، مرج نعجة ، الزبيدات ، الحديدية ، خربة حمصة ، خربة الراس الأحمر في الشمال إلى الشرق من نابلس ، وإلى الشرق من طوباس يعزل الجدار قرى خربة يرزة ، خربة عاطوف ، العقبة ، المالح ، الفارسية ، خربة تل الحمة ، كردلة ، بردلة ، عين البيضا ، وإبريق الملاصقة لطوباس . بين محافظة رام الله ومدينة القدس يخلق الجدار المزيد من الغيتوات والمعازل ويحاصر في شكل لافت القرى الفلسطينية الخالصة بين المدينتين أهمها بيت إكسا ، بيت عور الفوقا ، بيت حنينا ، بلدة الشيخ جراح وغيرها . الجدار في مرحلته الثالثة مخطط له الامتداد والالتفاف حول مدينة الخليل ، وسيصل طول الجدار ١٨٦ كم ، أي أطول من الخط الأخضر حول المدينة الذي يبلغ ١٥٥ كلم . ما سيؤدي إلى ترك عشرات القرى والبلدات والخرب خارج الجدار وتمثل نسبة ٤٨,٣٢٪ من المساحة الإجمالية للمحافظة .

٢ - ١ - ٤. تأثير الجدار في واقع الحياة الفلسطينية

بلغ عدد الأسر الفلسطينية التي أجبرت على الهجرة من مدنها وقراها بسبب إقامة الجدار ٢١٧٣ أسرة تضم ١١٤٦١ فردا من المدن والقرى التي تأثرت بالجدار، منهم ٦٣٧٩ من الذكور، و٥٠٨٢ من الإناث.

نالت القدس النصيب الأكبر من عمليات التهجير، حيث هاجر منها ١١٥٠ أسرة تضم ٥٩٢٠ فردا.

٢ - ١ - ٥. أثر الجدار في قطاعي التعليم والصحة في الأراضي التي تأثرت به

- تم عزل ٢١٩٥٨ فردا غرب الجدار بالإضافة إلى ٤١٧٧٤ تم عزلهم في تجمعات محاطة بالجدار.
- ١٤٩٤٩ فردا أصبحوا يقيمون في تجمعات قسمت إلى أجزاء بسبب الجدار.
- بلغ عدد التجمعات الواقعة غرب الجدار، التي لا يتوفر فيها مدارس أساسية للذكور أو للإناث ١٤ تجمعاً من إجمالي ١٩ تجمعاً تقع غرب الجدار، بينما لا تتوفر المدارس الثانوية للذكور في ١٧ تجمعاً من هذه التجمعات، و١٦ تجمعاً لا تتوفر فيها مدارس ثانوية للإناث، بينما تتوفر مدارس مختلطة في ٧ تجمعات من هذه التجمعات
- ٤٠٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية أعاق الحصار الإسرائيلي حصولها على الخدمات الصحية، منها ٤٨,٥٪ في الضفة الغربية و٢٣,٤٪ في قطاع غزة، وأفادت ٤٥,٣٪ من الأسر أن ارتفاع تكاليف العلاج شكل لها عائقاً في الحصول على الخدمات الصحية.

٢ - ٢. الاستيطان ٢٠٠٤

- مثلها مثل حكومات إسرائيل السابقة والتي تولت الحكم بعد البدء في عملية السلام، أعلنت حكومة شارون أن سياستها الرسمية تقضي بعدم بناء أية مستوطنة جديدة في الأراضي المحتلة. ورد ذلك في البرنامج الأساسي لحكومة شارون وفي تصريحات رسمية عديدة حول هذا الموضوع. لم تأتِ حكومة شارون بجديد عندما أعلنت أنها ستراعي، مثلها مثل سابقاتها، متطلبات "النمو الطبيعي" لسكان المستوطنات. مصطلح "النمو الطبيعي للمستوطنين" شكل حجة لممارسات استيطانية غير محدودة ومتعددة الأشكال لضم المزيد من المساحات وتوسيع المستوطنات وشق الشوارع الخاصة بالمستوطنين. حجم الأراضي التي ضمت إلى المستوطنات وكمية الوحدات السكنية التي أضيفت لها تفوق بكثير أي "نمو طبيعي" ممكن للمستوطنين. في بعض المستوطنات تم بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة مع العلم أنه توجد في تلك المستوطنات عشرات الشقق الخالية من السكان.
- توسيع الاستيطان وبناء وحدات سكنية جديدة لم يتوقف أيضا خلال سنة ٢٠٠٤. وقد أصدرت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية في هذا الصدد تقريرين في العام ٢٠٠٤ يبينان حركة البناء والتوسع في المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- وحسب هذه التقارير ضمت إسرائيل حتى حزيران ٢٠٠٤ ما يقدر بـ٤٥٥ ألف متر مربع من الأراضي الفلسطينية بهدف توسيع حدود المستوطنات. حتى هذه الفترة أضيف للمستوطنات في قطاع غزة ما يزيد عن ١٩٠ ألف متر مربع من

الأراضي المخصصة للبناء. كما خصص قسم كبير من الأراضي بهدف تأهيل مساحات زراعية جديدة.

- كانت مستوطنة "بني عتسمون" (عتسمونة) هي المستوطنة التي شهدت التوسع الأكبر حيث أضيف لها ١١٣ ألف متر مربع من الأراضي لأغراض زراعية. توسع كبير سجل أيضا في مستوطنة "قطيف"، وكان هدف التوسع زيادة الأراضي الزراعية. في مستوطنة "نافية دكاليم" تم تحسين مناطق جديدة وضمها إلى المستوطنة بهدف إقامة منطقة سكنية جديدة. كما تمت إقامة سبعة بيوت مؤقتة (كرافانات) في مستوطنة نتسريم.
- المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، والتي من المفترض إزالتها حسب خطة الانفصال، شهدت أيضاً توسعا في حدودها. ففي مستوطنة "شا-نور" أضيفت أربع بيوت مؤقتة خلال النصف الأول من السنة.
- في باقي المستوطنات في الضفة الغربية تم ضم ما يقدر بـ٢٦٤ ألف متر مربع على النحو التالي: غوش عتصيون ٣٤ ألف متر مربع، منطقة بنيامين ٦٤ ألف متر مربع، جبل الخليل ١٩٠٠ متر مربع، شومرون ١٣٨ ألف متر مربع، عرفوت هيردين ١٠٠٠٠ متر مربع.
- تواصلت حركة البناء في المستوطنات بقوة خلال سنة ٢٠٠٤. وقد أصدرت حكومة شارون، التي التزمت أمام الإدارة الأميركية بتجميد حركة البناء في المستوطنات، في آب من العام ٢٠٠٤ عطاءات لبناء ١٠٠١ وحدة سكنية في سبع مستوطنات في الضفة.
- ويبين تقرير حركة "السلام الآن" الصادر في أيلول ٢٠٠٤ ما يلي:
- في ٥٠ موقعاً استيطانياً هناك حركة بناء، أو توسيع أو تأهيل بنى تحتية جديدة تتجاوز حدود البناء في المستوطنات.
- حتى آب ٢٠٠٤ تم وضع ٥٠ بيتاً مؤقتاً في المستوطنات المختلفة.

٢-٢-١. البؤر الاستيطانية غير القانونية ٢٠٠٤

- يقصد بالبؤرة الاستيطانية حيز جغرافي يتم السيطرة عليه بشكل اعتباطي، عادة على قمة تلة، يضم مبنى أو عدة مبان مؤقتة أو دائمة، دون الحصول على التراخيص والتصاريح القانونية اللازمة لإقامتها. وتكون البؤرة منفصلة عن أية مستوطنة في محيطها، وتدار بشكل مستقل على يد المستوطنين القاطنين فيها.
- بلغ عدد البؤر الاستيطانية غير القانونية حتى أخر ٢٠٠٤، ٩٩ بؤرة. ٥٢ منها أقيمت بعد عام ٢٠٠١، أي بعد تولي ارئيل شارون منصب رئيس الحكومة. خلال عام ٢٠٠٤ أقيمت أربع بؤر جديدة، كما تم توسيع مساحة أربع بؤر إضافية قائمة. وفي معظم البؤر نفذت أعمال بناء لبيوت ثابتة بدل المؤقتة.
- إقامة البؤر الاستيطانية تتطلب شق شوارع وطرق جديدة. خلال سنة ٢٠٠٤ تم شق سبع شوارع جديدة كهذه نتج عنها تدمير وإتلاف أشجار زيتون ومحاصيل زراعية فلسطينية.

كما تم خلال سنة ٢٠٠٤ تفكيك وإخلاء ست بؤر استيطانية. الحكومة الإسرائيلية تعلل عدم إزالة بؤر أخرى بحجة تواصل "الإرهاب" الفلسطيني.

في تشرين الأول ٢٠٠٤ صدر تقرير عن البؤر الاستيطانية أعدته المحامية طالية ساسون وذكر فيه ما يلي:

- معظم الوزارات ساعدت بشكل كبير البؤر الاستيطانية غير القانونية. وزارة التربية والتعليم حرصت على إقامة روضات وصفوف تعليم في هذه البؤر ومولت عمل الحاضنات فيها. شركة الكهرباء ووزارة الطاقة حرصتا على وصل البؤر بالكهرباء، وساهمت الدولة بشق الطرق. وتقدّر المساعدات الحكومية التي حولت إلى البؤر الاستيطانية غير القانونية بعشرات ملايين الشواكل.
- حتى السنتين الأخيرتين، ساهم الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع في إقامة البؤر الاستيطانية غير القانونية. حتى اليوم يواصل الجيش توفير الحماية لهذه البؤر بحجة أن عليه الدفاع عن كل مواطن إسرائيلي في "الأراضي".

"تقرير البؤر الاستيطانية: الحكومة ساعدت، الجيش غض الطرف" - هآرتس ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٤

٢ - ٣. الطرق الممنوعة في الضفة الغربية

تمارس إسرائيل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى سياسة فصل عنصري فيما يتعلق باستعمال الشوارع وشبكة الطرق في الضفة الفلسطينية. والحديث هنا يدور عما يقارب ٤٧ شارعا رئيسيا وفرعيا تفرض على الفلسطينيين في الضفة قيود عديدة في استعمالها. ابسط هذه القيود تتمثل في تأخير وعرقلة المسافرين وأكثرها تعسفا وعنصرية يتمثل في المنع التام من استعمال بعض هذه الشوارع.

نظام الطرق الممنوعة في الضفة الغربية يشبه إلى حد كبير نظام الابارتهايد الذي كان متبعا في جنوب أفريقيا حتى العام ١٩٩٤. ففي كلا النظامين يرتبط حق استعمال شبكة الطرق بالانتماء القومي للمسافر، إلا أن هناك فرقاً أساسياً بين النظامين؛ فنظام الابارتهايد الجنوب أفريقي أُسس على تشريع قانوني واضح يظهر ويفسر هيكلية النظام وأساليب تطبيقه والعقوبات المترتبة على مخالفته. أما النظام الإسرائيلي فلم يؤسس على نص قانوني أو تشريع عسكري أو حتى على قرار رسمي. فجنود الاحتلال الإسرائيلي وأفراد حرس الحدود يطبقون هذا النظام معتمدين بشكل كامل على التعليمات الشفوية. وعلى عكس الابارتهايد فإن نظام الشوارع الممنوعة في الضفة الفلسطينية يطبق بشكلٍ تعسفي وعشوائي.

تحاول إسرائيل تبرير نظامها هذا بحجة الحاجات والضرورات الأمنية الطارئة، ويقوم نظام الطرق الممنوعة على رؤية الفلسطيني أياً كان كخطر أمني مستمر يجوز خرق حقه الأساسي في حرية الحركة والتنقل في سبيل ضمان الأمن والاستقرار. هذا الافتراض يولد سياسة تمس دون تمييز بكل أفراد الشعب الفلسطيني.

تقع جميع الطرق الممنوعة في مناطق "C" والتي تشكل حوالي٦٠٪ من مجمل مساحة الضفة الغربية، وهي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة عسكريا ومدنيا. قامت إسرائيل منذ بداية احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ بشق شبكة طرق ضخمة امتدت مئات الكيلومترات. ووفقا لبعض التقديرات استثمرت إسرائيل في هذه الطرق ما يقارب عشرة مليارات شيكل. والهدف الأساسي من إقامة هذه الشبكة هو خدمة المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة. إذ تطلب ذلك المشروع الاستيطاني شبكة طرق جديدة وحديثة. بعض هذه الطرق سُمي "الطرق الالتفافية" وهي طرق شقت لتسهيل الوصول إلى المستوطنات والسفر في ما بينها دون المرور عبر التجمعات السكانية الفلسطينية.

ظهرت هذه الفكرة مع توسع المشروع الاستيطاني بشكل كبير في أواخر السبعينيات. في "الخطة الكبرى للاستيطان ما بين ١٩٨٣-١٩٨٦" ورد ما يلي في الفصل المتعلق بشق الطرق: "الشارع هو العامل المحرك للاستيطان في الأراضي ذات الأهمية الاستيطانية ومجرد إقامته سيؤدي إلى التطوير (وزيادة) الطلب". وفقا للخطة فإن أحد المبادئ الأساسية في اختيار مسار الطرق سيكون "تجاوز المراكز السكانية العربية". وفقا لهذا المبدأ شقت إسرائيل عشرات الطرق الجديدة في الثمانينيات من القرن الماضي. وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو طرأ ارتفاع حاد في عدد الشوارع الالتفافية التي تم شقها والتي امتدت مئات الكيلومترات في أراضي الضفة الغربية. في سنة ٢٠٠٤ قامت وتقوم إسرائيل بشق أربعة شوارع من هذا النوع. الطرق الجديدة لم تشق في معظمها بهدف تيسير وصول المستوطنين من مكان إلى آخر فحسب. قسم من هذه الشوارع أقيم ليشكل حدا ماديا يحد من التطور العمراني للتجمعات السكانية الفلسطينية. هذه الشوارع تمنع التواصل الطبيعي للتجمعات السكانية الفلسطينية، وبذلك تعزز السيطرة الإسرائيلية العسكرية والاستيطانية في هذه الأراضي. في "الخطة الكبرى" المذكورة أعلاه كتب بشكل لا يقبل التأويل أن أحد الاعتبارات الأساسية في اختيار موقع إقامة المستوطنات هو تطويق وحصر حركة البناء في التجمعات السكانية الفلسطينية. فقد ذكر مثلا في الخطة في القسم المتعلق بـ"ظهر الجبل" أن "فيه تتركز أغلبية السكان العرب من التجمعات المدنية والقروية... الاستيطان اليهودي على طول هذا المحور (شارع ٦٠) سيخلق حاجزا نفسيا في التعامل مع ظهر الجبل، كما ويمكن أن يقلص الانتشار غير المراقب لحركة البناء العربية". من هنا يمكن الاستنتاج أن أحد الاعتبارات الأساسية في تحديد مسارات الشوارع الجديدة كان محاولة السيطرة وضبط حركة العمران الفلسطيني. واكتمل نظام الطرق الممنوعة مع بداية السنة الثانية لانتفاضة الأقصى وبالتحديد بعد إنهاء حملة "السور الواقي".

تطبيق هذا النظام يتم بثلاثة أساليب رئيسية: الحواجز العسكرية، العوائق المادية والدوريات العسكرية. كما ويتم استعمال وسائل إضافية لردع السائقين الفلسطينيين الذين يقومون بالسفر على هذه الطرق، تشمل احتجاز السائقين والركاب لفترات طويلة، ومصادرة السيارات وفرض الغرامات.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى اغلق جيش الاحتلال الإسرائيلي بوساطة مئات الحواجز والعوائق المادية الكثير من الطرق في الضفة، مانعا بذلك حركة تنقل الفلسطينيين من قراهم عبر هذه الشوارع.

يتم إغلاق الطرق بأربعة أشكال: حواجز ترابية، مكعبات اسمنتية، خنادق (حفر عميقة وواسعة في الشوارع) وبوابات حديدية. هذه الحواجز تمنع السائقين من السفر على الطرق الممنوعة وتجبرهم على المرور خلال الحواجز العسكرية والتعرض لمساءلة الجنود في تلك الحواجز.

في محيط القدس وفي شمال الضفة الغربية، يساهم الجدار الفاصل، الذي اكتمل بناؤه في تلك الأراضي في توجيه حركة السير إلى الحواجز العسكرية، مشكلا بذلك عائقا إضافياً في وجه السائقين الفلسطينيين.

وتشكل الدوريات العسكرية المتواجدة دائما على الطرق الممنوعة العائق الأخير لمن تجرأ ودخلها بعد ان اجتاز العوائق المادية والحواجز العسكرية، فدوريات الجيش وحرس الحدود والشرطة متواجدة دائما على هذه الشوارع وتقوم بمنع ومعاقبة الفلسطيني المسافر عليها.

العقاب الأكثر شيوعا والذي تستعمله قوات الاحتلال لردع الفلسطينيين من استعمال الطرق الممنوعة هو احتجاز

المسافرين عند الحواجز، وعادة ما يكون سبب الاحتجاز هو فحص أوراق السيارة والمسافرين. يقوم الجنود أو رجال الشرطة بجمع هويات الركاب وأحياناً يأخذون مفاتيح السيارة، وينقلون تفاصيلهم لجهات معينة في الجيش أو الشاباك (جهاز الأمن العام)، ويستفسرون ما إذا كان أحد الركاب "مطلوباً" أو "مدعواً للتحقيق". انتظار جواب الاستفسار يمكن أن يستمر عدة ساعات، تبقى خلالها بطاقات الهوية بحوزة الجنود. في الكثير من الحالات يتعرض المحتجزون للإهانة الكلامية أو للتنكيل. العقاب الأكثر إجحافاً بحق الفلسطينيين على الطرق الممنوعة يتمثل في مصادرة مركباتهم وإيداعها في مراكز لتجميع السيارات المحتجزة. يتم مصادرة سيارة الفلسطيني بشكل تعسفي وغير قانوني ولا يعطى للفلسطينيين عادة أي مستند أو ورقة تثبت أمر المصادرة وفي الحالات التي يتم بها إعطاء مستند، يكون عبارة عن ورقة مكتوبة بخط اليد ولا تشكل مستندا رسميا للجيش أو السلطة الإسرائيلية.

كما ذكر أعلاه، لا يعتمد نظام الطرق الممنوعة على أي تشريع أو أوامر عسكرية ممنوعة، إنما يعتمد على أوامر شفوية صادرة من ضباط ومسؤولين في الجيش الإسرائيلي. وبما انه لا توجد قائمة بالشوارع والطرق الممنوعة بشكل رسمي لاستعمال الفلسطينيين، فقد تم اعتبار أي طريق فرضت على الفلسطينيين قيود في استعمالها طريقاً ضمن نظام الطرق الممنوعة.

هكذا يمكن تصنيف الطرق الممنوعة بناء على مقدرة الفلسطينيين في السفر عليها. يمكن تصنيف الطرق الممنوعة إلى ثلاثة أنواع: الطرق الممنوعة نهائيا، الطرق الممنوعة جزئيا والطرق ذات الاستعمال المحدود.

٢ - ٣ - ١. الطرق الممنوعة نهائيا

يشمل هذا النوع من الطرق تلك التي تقوم إسرائيل بمنع المركبات الفلسطينية من السفر عليها بشكل تام. في بعض هذه الطرق يطبق المنع التام بشكل واضح وعلني عن طريق حاجز عسكري يجيز المرور للمركبات الإسرائيلية فقط، فمثلا الشارع بين حاجز بيت فوريك وبين مفرق حوارة هو شارع محظور أن يسافر الفلسطينيون عبره بالرغم من كونه يوصل إلى قرى: بيت فوريك، بيت دجن، سالم ودير الحطب، وفي طرق ممنوعة أخرى يطبق المنع التام عن طريق العوائق المادية المذكورة مثل العوائق الترابية والخنادق وما شابه.

في بعض الطرق طبق المنع ليس فقط على السفر على هذه الطرق وإنما أيضاً على قطعها بوساطة المركبات، ما يؤدي إلى منع الفلسطينيين من السفر في الطرق المسموح استعمالها. في هذه الحالات يمكن أن يصل فلسطيني حتى مفرق طرق يشمل طريقا ممنوعة عندها يضطر من النزول من السيارة واجتياز المفرق مشيا على الإقدام ومن ثم مواصلة السفر بسيارة أخرى. مثال على ذاك بين جنين والقرى الواقعة شرقها يفصل طريق ممنوع يوصل إلى المستوطنات "غنيم" و "كديم". نتيجة لذلك لا يستطيع سكان قرى: جلبون، فقوعة ودير أبو ضعيف وقرى أخرى السفر من بيوتهم إلى جنين وبالعكس.

ويبلغ عدد الطرق الممنوعة نهائيا لسفر المركبات الفلسطينية في الضفة الغربية ١٧ طريقا، وتمتد هذه الطرق على طول ١٢٠ كيلومترا.

٢-٣-٢. الطرق الممنوعة جزئيا

تشمل هذه الفئة الطرق التي يسمح للفلسطينيين السفر عليها إذا كان بحوزتهم تصريح سفر خاص. يسمى هذا التصريح "رخصة تنقل خاصة للحواجز الداخلية في يهودا والسامرة" ويتم إصداره في مكاتب الإدارة المدنية عبر قيادات التنسيق والارتباط. في مكاتب التنسيق والارتباط تصدر أيضاً تصاريح مرور لخطوط الباصات التي تسافر بين المدن والأراضي المحاصرة، هذه التصاريح تلغى عندما يرى الجيش أن هناك "توترا" أمنياً في المناطق، وبذلك تمنع الباصات من التنقل والسفر في الطرق الممنوعة.

في أنحاء الضفة الغربية هناك اليوم عشرة شوارع من هذا النوع ويصل طولها الإجمالي ٢٤٥ كيلومتراً.

٢.٣.٣. الطرق ذات الاستعمال المحدد

تشمل هذه الفئة الشوارع التي يمكن الوصول إليها عن طريق الحواجز العسكرية فقط، وذلك بسبب قيام الجيش الإسرائيلي بسد باقي الشوارع الفرعية التي توصل إلى الشارع الممنوع. لا يطلب من الفلسطينيين إظهار أي تصريح عند عبورهم هذه الحواجز، لكن يضطر العابرون إلى الخضوع لفحوصات مختلفة. يمكن أن تستغرق هذه الفحوصات ساعات طويلة بسبب قلة الجنود في الحاجز بالنسبة لحركة المرور. نتيجة لذلك يضطر الكثير من السائقين إلى تجنب المرور على هذه الحواجز. في هذه الطرق تنتشر قوات شرطة كبيرة لفرض قوانين السير على الفلسطينيين فارضة عليهم غرامات كبيرة. وأحيانا يضع الجيش قيودا إضافية للحركة على هذه الشوارع مثل السماح بمرور الباصات ووسائل النقل العام فقط.

تشمل هذه الفئة من الشوارع الممنوعة بعض الطرق الرئيسية في الضفة الغربية مثل شارع (٦٠) الممتد من شمال الضفة حتى جنوبها. عدد الشوارع المصنفة تحت هذه الفئة عام ٢٠٠٤ هي ١٤ شارعا يمتد طولها ما يقارب ٣٦٥ كيلومتراً.

أحدث نظام الطرق الممنوعة لحركة تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية تغيرا جذريا، وبدل التنقل والسفر على الشوارع الرئيسية الموصلة بين المدن والمحافظات المختلف، بحيث يضطر معظم الفلسطينيين اليوم إلى التنقل عبر شوارع وطرق بديلة، طويلة وشاقة. هذا النظام اجبر الكثير من الفلسطينيين على التنازل عن السفر بمركباتهم الخاصة واتكالهم على وسائل النقل العمومي وذلك لسببين؛ الأول والاهم هو منع استعمال المركبات الخاصة في الكثير من الطرق، والسبب الثاني يعود إلى وعورة الطرق البديلة وصعوبة سفر السيارات الخاصة عليها.

نظام الطرق الممنوعة عطل بشكل كبير نظام الحياة في الضفة الغربية والاقتصاد ونظام التعليم ونظام الصحة الذي يعتمد بشكل أساسي على حرية الحركة، فأيّ تقييد لهذه الحركة يؤثر في هذه الأنظمة تأثيرا فادحا.

منذ بداية الانتفاضة، سجل مركز "بيتسيلم"، ٣٩ حالة وفاة لمدنيين فلسطينيين لم يتمكنوا من الحصول على العلاج الطبي بسبب منع أو تأخير مرورهم عبر الحواجز العسكرية.

لكل إنسان الحق في التنقل بحرية داخل بلده، هذا الحق تم الاعتراف به في المادة ١٣ في الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان والذي اقر في الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ . في سنة ١٩٦٦ أكدت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة على حق حرية الحركة في المادة ١٢ في المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية . هذه المعاهدة تلزم قانونيا كل الدول الموقعة عليها وبضمنها إسرائيل التي أقرتها عام ١٩٩١ . إسرائيل تتجاهل هذا الالتزام بدعوة عدم سريان مفعول هذه المعاهدة على أعمالها في الأراضي المحتلة، وذلك لأن الإطار القانوني الملائم هو القانون الإنساني الدولي .

٢ - ٤. هدم المنازل

" هذه المنازل كان يجب أن تهدم وتخلى منذ أمد طويل . . . لا بد من إخلاء ٣٠٠ متر من القطاع على جانبي الحدود . . . ٣٠٠ متر مهما كان عدد المنازل، دون نقاش " قال ميجور جنرال يوم طوف سامية (القائد السابق للقيادة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي) .

قامت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ باتباع سياسة هدم بيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وخلال انتفاضة الأقصى دمرت إسرائيل ما يقارب ٤١٠٠ بيت .

تنقسم عمليات هدم البيوت التي ينفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى ثلاثة أنواع ؛ الأول والأكثر شيوعا يندرج تحت مسمى " عمليات التعرية " . وقد تم تنفيذ القسم الأكبر من هذه العمليات في منطقة جنوب قطاع غزة وتحديدا في منطقة رفح الحدودية وفي مخيمات اللاجئين المحيطة بها، وأيضاً في منطقة شمال الضفة الغربية خاصة في الأراضي المحيطة بالمستوطنات أو المحاذية للشوارع المخصصة للمستوطنين وقوات الجيش، وتم تنفيذها أيضاً في شمال القطاع في منطقة بيت حانون، بيت لاهيا ومخيم جباليا . منذ بداية الانتفاضة وحتى تشرين الثاني ٢٠٠٤ هدم جيش الاحتلال الإسرائيلي في إطار عمليات التعرية في قطاع غزة ما يقارب ٢٥٤٠ بيتاً آوت ٢٣٩٠٠ شخص .

النوع الثاني من عمليات هدم البيوت هو هدم البيوت التي بنيت دون ترخيص . تقوم إسرائيل بهدم البيوت غير المرخصة في الأراضي "C" والقدس الشرقية، أي في الأراضي الخاضعة للإدارة المدنية الإسرائيلية . وفقا لمعطيات الإدارة المدنية، هدمت إسرائيل بين السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ في الضفة الغربية ٧٦٨ مبنى غير مرخص . ووفقا لمعطيات بلدية القدس، منذ بداية ٢٠٠١ وحتى شباط ٢٠٠٤ هدمت إسرائيل ١٦١ مبنى غير مرخص في القدس الشرقية .

النوع الثالث من عمليات الهدم يختص بالهدم كآلية عقاب لعائلات وجيران أفراد فلسطينيين نفذوا أو يشتبه بأنهم قاموا بتنفيذ عمليات ضد الجنود والمدنيين الإسرائيليين . العمليات الإسرائيلية في هذا الإطار موجهة لهدم البيوت التي يقيم فيها المشتبه بهم . لكن في كثير من الحالات تهدم أيضاً بيوت مجاورة . منذ اندلاع انتفاضة الأقصى هدمت إسرائيل ٦٢٨ بيتا وشردت ٣٩٨٣ فلسطينيا في إطار هذا النوع من عمليات الهدم .

٢ . ٤ . ١ . عمليات هدم البيوت في إطار "عمليات التعرية"

ذكر تقرير بتسيلم لعام ٢٠٠٤ أن منذ اليوم الأول من العام ٢٠٠٤ وحتى آخر يوم من هذا العام هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٣٥٧ بيتا في قطاع غزة وشردت جراء ذلك ٨٧٠٠ مواطن .

عمليات هدم البيوت في إطار "عمليات التعرية" هي عمليات شديدة الفظاعة. ففي معظم الحالات لا يتم إنذار ساكني البيوت سلفا بعملية الهدم. في كثير من الأحيان يفاجأ أصحاب البيوت بالجرافات وهي عند مدخل البيت. لا يحصل سكان البيت في العادة على وقت كاف لإخراج حاجياتهم من البيت قبل هدمه. خلال عمليات الهدم في قطاع غزة قتل ١٢ فلسطينياً على الأقل جراء هدم البيوت على رؤوسهم.

٢ - ٤ - ٢. هدم البيوت كآلية عقاب

خلال انتفاضة الأقصى جددت إسرائيل وبصورة اكثر قسوة سياسة هدم البيوت كآلية عقاب. القرار الرسمي لتجديد هذه السياسة اقر في جلسة المجلس الأمني-السياسي المصغر المنعقدة بتاريخ ٣١/ ٧/ ٢٠٠٢، وذلك في أعقاب العملية التفجيرية التي نفذها مواطنان فلسطينيان في الجامعة العبرية في القدس. عمليا تم العمل مجددا بهذه السياسة منذ النصف الثاني من تشرين الأول ٢٠٠١ خلال مداهمات جيش الاحتلال الإسرائيلي لمناطق "A" في الضفة الغربية.

بين تشرين الأول ٢٠٠١ وآب ٢٠٠٢ هدم الجيش الإسرائيلي ٤٣ منزلا وفي الفترة الممتدة من ١/ ١/ ٢٠٠٤ وحتى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٤ قامت قوات الجيش الإسرائيلي بهدم ١٨١ منزلا في الضفة الغربية وقطاع غزة تاركة آلاف الفلسطينيين دون مأوى.

٢ - ٥. الأسرى والمعتقلون

اعتبرت وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين في تقرير سنوي نشرته في كانون الثاني ٢٠٠٥، عام ٢٠٠٤ كأسوأ أعوام الحركة الأسيرة الفلسطينية منذ ثلاثين عاما. إذ شهد عام ٢٠٠٤ تدهورا خطيرا ومتواصلا في وضعية السجناء وشروط احتجازهم على كافة المستويات.

التدهور الأكثر خطورة حدث عندما قررت إدارة السجون الإسرائيلية معاملة الأسرى السياسيين الفلسطينيين على انهم "إرهابيون". وكان الهدف الأساسي وراء تسميتهم الجديدة هو تغيير وضعيتهم القانونية الخاصة ومعاملتهم بالطريقة ذاتها التي يعامل بها سجناء غوانتانامو الذين تم اعتقالهم بعد أحداث ١١ ايلول واحتلال أفغانستان على يد القوات الأميركية. تشبيه الأسرى الفلسطينيين هذا قد يؤثر في التعاطف الدولي معهم، وقد يؤدي الى تضليل الرأي العام العالمي وتصويرهم على انهم "إرهابيون" أعضاء في شبكة الإرهاب العالمية.

وسلمت الحكومة الإسرائيلية إدارة السجون والمعتقلات إلى جنرالات في الجيش الإسرائيلي يتعاملون مع السجناء بمنطق عسكري بحت، ما يؤدي إلى زيادة القهر واستغلال الأسرى ومعاملتهم بوحشية.

منذ العام ١٩٦٧ تم اعتقال ما يزيد على نصف مليون فلسطيني على يد القوات الإسرائيلية. ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى اعتقلت قوات الاحتلال ما يزيد عن ٣٥ ألف معتقل. حتى نهاية سنة ٢٠٠٤ بقي منهم ٧٥٠٠ أسير ومعتقل داخل السجون الإسرائيلية المختلفة. يشمل هذا العدد ٣٦١ قاصرا و١٢٦ أنثى. حوالي ألف سجين مصابون بأمراض وعاهات مختلفة كالشلل، العمى وفقدان الأطراف.

وقد ارتفع الاعتقال الإداري بشكل كبير عام ٢٠٠٤، ما حدا بالمعتقلين الإداريين إلى مقاطعة جلسات المحاكم احتجاجا على تمديد فترات الاعتقال الإداري. حتى العام ٢٠٠٤ مكث في السجون الإسرائيلية ٢٤٦٤ معتقلا إدارياً، منهم ٤٣٤ امضوا ما يزيد على عشر سنوات، ١٤٠ امضوا ما يزيد على ١٥ سنة و ١٦ معتقلا إدارياً امضوا ما يزيد عن ٢٠ عاما. خمسة أسرى امضوا حتى الآن ما يزيد عن ٢٥ عاما بالرغم من اعتبارهم معتقلين إداريين ولم يتم اتهامهم بأية تهمة العام ٢٠٠٤ شهد ٢٠٠٠ حالة اعتقال بالمقارنة مع ٥٠٠ عام ٢٠٠١. شهد عام ٢٠٠٤ ارتفاعا في عدد الأحكام المؤبدة المفروضة على الأسرى الفلسطينيين. فقد وصل عدد الأسرى المحكومين بحكم مؤبد إلى ٤٤٤ سجيناً. وقد سجّل الأسير عبد الله البرغوثي الرقم القياسي في عدد الأحكام المؤبدة إذ فرض عليه ٦٧ حكما مؤبدا.

أما ما يتعلق بشروط الاعتقال داخل السجون فقد شهد عام ٢٠٠٤ منع دخول الأسرى الفلسطينيين إلى مطابخ السجون، وتسليم مهام الطبخ إلى السجناء الجنائيين الإسرائيليين. وقد رفض الأسرى الفلسطينيون هذا الإجراء وقاموا بإعداد طعامهم بأنفسهم، ما أدى إلى زيادة المصاريف والأعباء الاقتصادية عليهم وعلى ذويهم. وفي الحالات التي استطاع الأسرى فيها تناول طعام السجن اشتكوا من تردي جودة وكمية الطعام المقدم.

بالإضافة إلى ذلك فرضت إدارة السجون والمعتقلات صعوبات وقيوداً عديدة وجديدة على المعتقلين، مثل منع الزيارات العائلية، ونقل الأسرى بين السجون بوتيرة عالية، وفرض عقوبات وغرامات عالية لأسباب تافهة وما الى ذلك.

كما طرأ ارتفاع في عدد حالات اعتقال الإناث، فقد سجل عام ٢٠٠٤، ٦٣ حالة اعتقال لإناث من اصل ١٢٦ أسيرة في السجون الإسرائيلية.

شروط الاعتقال الصحية زادت تدهورا عام ٢٠٠٤، فقد ارتفع عدد الأسرى المرضى من ٧٠٠ أسير عام ٢٠٠٣ إلى ١٠٠٠ عام ٢٠٠٤، هذا العدد يشمل عشرات الحالات الخطيرة والتي تتطلب علاجا فوريا وعمليات مستعجلة.

وشهد عام ٢٠٠٤ افتتاح مرافق اعتقال جديدة لاستيعاب أعداد المعتقلين الكبيرة الذين تم اعتقالهم ضمن حملات اعتقال واسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تم إنشاء سجن جديد يدعى سجن "جلبوع" أقيم إلى جانب سجن "شطا". إدارة السجون الإسرائيلية أقامت هذا السجن بهدف عزل قيادات الحركة الأسيرة كما حولت إدارة السجون إسطبلاً قديما إلى قسم لسجن الأسرى الفلسطينيين في سجن "ايلون"، كما تم بناء جناح جديد في سجن النقب. وقد استعملت السلطات الإسرائيلية مواد كيماوية ضد الأسرى، ما أدى إلى إصابتهم بأمراض ومشاكل صحية.

وشهد عام ٢٠٠٤ تدهورا خطيرا في معاملة إدارة السجون للأسرى القاصرين، فقد اعتبرتهم قنابل موقوتة وعاملتهم معاملة البالغين. وفي ذلك خرق واضح لحقوق الإنسان والقانون الدولي والإنساني. وارتفع عدد المرضى القاصرين إلى ٤٨ حالة مقارنة بـ ٣٤ حالة عام ٢٠٠٣. ويعاني هؤلاء من إهمال طبي فاضح مثلهم مثل المرضى البالغين.

يعاني الأسرى الفلسطينيون من شروط اعتقال قاسية وغير إنسانية. في العام ٢٠٠٤ واصلت إسرائيل تجاهلها للأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بهذا الشأن. الظروف السياسية والأمنية الدولية والحملة العالمية لمحاربة الإرهاب توفر لإسرائيل الظرف المناسب لمواصلة سياستها تجاه الأسرى الفلسطينيين، وتسهل على إسرائيل تسويق ادعائها "بأنها تحارب إلى جانب باقي دول العالم الحر الإرهاب الفلسطيني والإسلامي".

٢ - ٦. سياسة الاغتيالات

سياسة الاغتيالات، أي إعدام شخص دون التحقيق معه ودون تقديمه للمحاكمة وسماع أقواله، ليست سياسة جديدة على الحكومة الإسرائيلية. فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تبنت هذه السياسة منذ السنوات الأولى للصراع العربي–الإسرائيلي. عشرات القياديين الفلسطينيين ومئات المقاتلين الفلسطينيين قتلوا بهذه الطريقة داخل الأراضي المحتلة أو على أراضي دول عربية أو أجنبية.

بالنسبة لانتفاضة الأقصى فقد قامت إسرائيل باستعمال سياسة الاغتيالات بعد ٤٥ يوماً من اندلاع المواجهات. المستهدف الأول كان ناشطاً في حركة فتح تم اغتياله بإطلاق صواريخ من مروحية اباتشي كانت تحلق في سماء بيت ساحور.

منذ ذلك الحين صعدت إسرائيل من سياسة الاغتيالات بشكل متواصل، ولم تتردد في استعمالها ضد قيادات سياسية رفيعة المستوى في الحركات والأحزاب الفلسطينية.

ان القتل خارج نطاق القانون يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني والعرفي وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص والمدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩. بالرغم من ذلك تبنت الحكومة الإسرائيلية قرارا رسميا بهذا الصدد يجيز لقوات الجيش تنفيذ هذه السياسة وفقا لاعتباراتها الأمنية.

طبقت قوات الاحتلال الإسرائيلية سياسة الاغتيالات خارج نطاق القانون لاستهداف النشطاء والفاعلين في انتفاضة الأقصى، وقد طالت هذه السياسة العديد من المدنيين الفلسطينيين الذين تصادف وجودهم في مكان الحدث.

لقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية كافة أشكال وصور القتل من أجل القضاء على من أسمتهم بنشطاء الانتفاضة، ولجأت إلى قتل المطلوبين لديها عبر الطائرات الحربية ومروحيات الأباتشي.

ولم تفرق إسرائيل في عمليات الاغتيال بين القادة السياسيين والعسكريين لكافة نشطاء الانتفاضة. حيث بدأت عمليات اغتيال السياسيين حين أقدمت قوات الاحتلال على اغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أبو علي مصطفى، يوم الاثنين ٢٧ آب ٢٠٠١ في عملية قصف لمكتبه من طائرة مروحية.

في العام ٢٠٠٤ واصلت القوات الإسرائيلية تنفيذ سياسة الاغتيالات ضد نشطاء وزعماء فلسطينيين. ولعل اهم جريمتي اغتيال سياسي كانتا عملية اغتيال قائد حركة حماس، الشيخ احمد ياسين، وعملية اغتيال القيادي في حماس د. عبد العزيز الرنتيسي.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى نهاية سنة ٢٠٠٤ قامت القوات الإسرائيلية باغتيال ١٨١ مواطناً فلسطينياً، وفي سنة ٢٠٠٤ وحدها تم اغتيال ٥٣ مستهدفاً.

لقد تعرض العديد من المدنيين الفلسطينيين للقتل الناجم عن سياسة الاغتيالات، ووقع ضحية عمليات الاغتيال الإسرائيلي ١٠٧ فلسطينيين مدنيين غير مستهدفين، ١٩ منهم قتلوا خلال سنة ٢٠٠٤. من بين الضحايا المدنيين هناك ٤٠ طفلا قتلوا أثناء تواجدهم في مسرح الاغتيالات.

بالإضافة إلى القتلى، هناك المئات من الجرحى ممن أصيبوا جراء عمليات الاغتيال. القسم الأكبر منهم أصيب في قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى الكثافة السكانية هناك، والى أن جرائم الاغتيال تقع غالبا في مناطق سكنية مدنية وباستخدام قوة مفرطة، كالقصف من المروحيات أو الطائرات الحربية.

٢ - ٦ - ١. الشهداء والجرحى حتى العام ٢٠٠٤

تكاد تتفق معظم الإحصاءات الرسمية الفلسطينية وغير الرسمية على أن عدد الشهداء بلغ ٣٨٠٠ شهيداً سقطوا خلال الفترة ما بين ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠ وحتى ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٤ وذلك في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومن هؤلاء الشهداء ما يبلغ نسبته ٨٢٪ من المواطنين العزل، يضاف إليهم ٨٢ شهيداً لم يتم تسجيلهم بسبب الإجراءات الإسرائيلية، بالإضافة إلى إصابة ٤٣٥٦٩ مواطناً بجروح مختلفة في الفترة المشار إليها.

وأشارت التقارير المتعلقة بهذا الشأن إلى أن أماكن إصابة الشهداء تظهر النية الإسرائيلية الواضحة في القتل، فهناك ٨٤٪ من الشهداء أصيبوا في الأجزاء العليا من الجسم، حيث أصيب ٦٩٩ منهم في منطقة الرأس والعنق، و٤٨٥ منهم بشظايا رصاص في جميع أنحاء الجسم، إضافة إلى حقيقة أخرى تتمثل في أن أكثر من ٥٩٪ من هؤلاء الشهداء سقطوا بعد أن أصيبوا بجراح برصاص حي، و٢٢٪ منهم بقذائف مدفعية، و ٥٨ , ٢٪ منهم نتيجة منعهم من الوصول إلى المستشفى، و٥ , ١٪ منهم أصيبوا برصاص مطاطي والاختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع.

من جانب آخر أشار التقرير الصادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني إلى أن عدد الشهداء من الأطفال أقل من ١٨ عاماً، بلغ ٦٩٩ شهيداً ٢٠٠ منهم استشهدوا بإصابات مباشرة في الرأس، أما الذين سقطوا جراء القصف الإسرائيلي فبلغ ٧٣٢ شهيداً، وهناك ٢٤٩ شهيدة من الإناث، و٣٤٤ شهيداً في صفوف الأمن الوطني، و٧٤٩ طالباً ومعلماً قتلوا برصاص الاحتلال الإسرائيلي.

وذكر التقرير أن عدد الشهداء نتيجة الاغتيالات والتصفية الجسدية بلغ ٣٠٣ فلسطينيين، منهم ١٨٦ مدنيا لم يكونوا مقصودين لذاتهم، واستشهدوا فقط نتيجة وجودهم في موقع الاغتيال، وأوضح التقرير أن من بين المدنيين هؤلاء ٣٩ طفلا و٢٦ امرأة.

كما بلغ عدد الضحايا من المرضى جراء الإعاقة على الحواجز العسكرية الإسرائيلية ١٢١ شهيداً، ما بين طفل وسيدة وشيخ مسن من مرضى القلب والكلى والسرطان، و٤٨ شهيداً قضوا جراء اعتداءات المستوطنين اليهود على المواطنين الفلسطينيين، و٣٦ شهيداً من أفراد الطواقم الطبية والدفاع المدني، وتسعة من الضحايا هم من الإعلاميين والصحافيين، و٢٢٠ من أبناء الحركة الرياضية.

أما إجمالي عدد الجرحى أفاد التقرير المذكور عن إصابة ٤٣٥٦٩ فلسطينياً، بالإضافة إلى ٨٤٣٥ آخر تلقوا علاجاً ميدانياً، وبلغ عدد الطلبة والطالبات والموظفين الذين أصيبوا برصاص الاحتلال ٤٧٢١، وان ٢٥٠٠ من هؤلاء الجرحى أضحوا يعانون من إعاقات دائمة.

الخلاصة

ساهمت عدة عوامل في التأثير على رئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون لطرح خطته " فك الارتباط من جانب واحد " ، وأبرزها :

١ . خشيته من أن تواجه إسرائيل وضعاً يسعى المجتمع الدولي إلى فرض حل على إسرائيل والمتمثل في " خارطة الطريق " .

٢ . فشل إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتواصل الانتفاضة وما تلحقه بإسرائيل من أضرار منظورة وغير منظورة .

٣ . خشية شارون مما يعرف صهيونياً " بالخطر الديمغرافي " .

انسجمت خطة فك الارتباط من جانب واحد مع استراتيجية شارون الساعية إلى اقامة نظام فصل عنصري في الاراضي الفلسطينية ، تقوم إسرائيل بمقتضى هذه الاستراتيجية بتفكيك الاحتلال والاستيطان من داخل قاع غزة وبتركيبه وتعزيزه في الضفة الغربية المحتلة . فشارون يسعى إلى ضم الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها " الكتل الاستيطانية " إلى إسرائيل ، وكذلك ضم ما أمكنه من الأراضي الفلسطينية المحتلة غير المكتظة بالسكان .

من أجل تحقيق أهدافه ، أولى شارون أهمية قصوى لعلاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية بحيث أنه نسق كل خطوة يخطوها مع الإدارة الأميركية . وفي ظل هذه العلاقة وتحت سمع وبصر وحماية الولايات المتحدة الأميركية ، قامت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ سياسة عدوانية تسعى ، على أرض الواقع ، إلى إقامة نظام فصل عنصري ، وشمل ذلك : بناء جدار الفصل ، تعزيز الاستيطان ، وزيادة الاستيطان " العشوائي " ، وشق الطرق لاستعمال المستوطنين وحصار الفلسطينيين ومنعهم من استعمال الكثير من الطرق وهدم البيوت . . .

لقد ساهمت مجموعة من العوامل في نجاح شارون في تجميد خطة خارطة الطريق ، وجعل خطته " اللعبة الوحيدة في المدينة " أهمها : علاقة إسرائيل مع أميركا ، والضعف العربي ، وعدم وجود معارضة إسرائيلية حقيقية لشاورن خارج حزبه ، ولعدم وجود استراتيجية نضالية فلسطينية موحدة تتفق على الهدف الذي يسعى الفلسطينيون لتحقيقه ، وعلى وسائل النضال التي يتوجب إتباعها لتحقيق هذا الهدف .

وفي ظل تبني خطة شارون دولياً وإقليمياً ، لم يبق أمامه سوى تمريرها وتنفيذها إسرائيلياً . ومن غير المتوقع ، بل من المستبعد جداً ، أن يتمكن اليمين المتطرف في إسرائيل المتمثل في المعارضين داخل حزب " الليكود " وحزبي " الوحدة الوطنية " و " المفدال " و " المستوطنين " ، من عرقلة أو تأجيل أو منع تنفيذ خطة فك الارتباط في العام ٢٠٠٥ .

فالمجتمع الإسرائيلي بغالبيته العظمى يدرك أن خطة فك الارتباط حققت لإسرائيل مكاسب كثيرة أبرزها رسالة الضمانات الأميركية .

المصادر:

صحيفة "هآرتس" و"يديعوت أحرنوت" خلال العام ٢٠٠٤

● جدار الفصل

١ . "جدار الفصل العنصري"، تقرير مركز أبحاث الأراضي، جمعية الدراسات العربية/ القدس.
٢ . "جدار الفصل العنصري"، تقرير شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية.
٣ . "ستراها للفك لن تدخلها– منع الفلسطينيين من دخول أراضيهم التي أصبحت غرب الجدار الفاصل في منطقة طولكرم–قلقيلية"، مركز بيتسيلم آب ٢٠٠٤.
٤ . "الجدار العاطل"، بيتسلم نيسان ٢٠٠٤.
5. “www.palestinemonitor.org” 2004 apartheid fact sheet
6. “www.passia.org “Israel separation fence-July 2004
7. www.stopthewall.org
٨ . "جدار الفصل العنصري ومحكمة لاهاي الدولية"، مركز المعلومات الفلسطيني.
٩ . "أبعاد وآثار الجدار العازل"– مركز المعلومات الفلسطيني.

● الاستيطان

١ . تقارير طاقم متابعة المستوطنات، حركة السلام الآن.
٢ . "الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
٣ . صحيفة "هآرتس"– مقالات.

● الطرق الممنوعة

١ . "نظام الشوارع الممنوعة في الضفة الغربية"، بيتسيلم، آب ٢٠٠٤.
٢ . "هآرتس"– مقالات.

● هدم المنازل

1. UN Special Rapporteur Report: 'Report of the Special Rapporteur of the Commission on Human Rights on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied by Israel in 1967 August 2004 12
2. Amnesty International Report: 'Under the Rubble: House Demolition and Destruction of Land and Property 18 May 2004
3. FIDH Report: 'War Crimes at Rafah: Violations of International Humanitarian Law and Human Rights during operation “Rainbow” (13-25 May 2004) October 2004
٤ . "دون أي ذنب– هدم البيوت كآلية عقاب خلال انتفاضة الأقصى"، بيتسيلم: تشرين الثاني ٢٠٠٤.
Human Rights Watch Report: 'Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip :October 2004

● الأسرى والمعتقلون

٣ . دائرة التخطيط والإحصاء، وزارة الأسرى والمحررين.
4. Adameer: Prisoners Support and Human Rights Association
٥ . ملف الأسرى، المركز الصحافي الدولي.
٦ . "كسر الروح والجسد– السجناء الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية"، أطباء لحقوق الإنسان، كانون الأول ٢٠٠٤.

● سياسة الاغتيالات

١ . "سياسة الاغتيالات الإسرائيلية : إعدام دون محاكمة" ، بيتسيلم، آذار ٢٠٠١ .
٢ . "سياسة الاغتيالات الإسرائيلية : تقرير" ، مركز غزة للحقوق والقانون، أيار ٢٠٠٤ .
٣ . "سياسة الاغتيالات والتصفية الجسدية ضد الشعب الفلسطيني : الإعدام خارج نطاق القانون" ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .
٤ . معطيات بتسيلم- ملخص العام ٢٠٠٤ .

● الشهداء والجرحى

١ . مركز الإعلام والمعلومات http: / /www. mic-pal. info /reportdetails. asp؟id=٥٣٩
٢ . الهلال الأحمر الفلسطيني .



(٢)

المشهد السياسي والحزبي

د. محمد أمارة *

يمتاز المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل بدينامكية وتفاعلات كثيرة، يقف وراءها الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني والإسرائيلي–العربي، وتعريف الدولة باليهودية والصهيونية، ووجود أقلية عربية–فلسطينية كبيرة في إسرائيل، وكذلك بسبب البنية الاجتماعية الإسرائيلية وإفرازاتها السياسية. وهنالك أيضا تحولات سياسية وحزبية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، نشهد اليوم معالمها بوضوح. سأعطي في هذا الفصل صورة شاملة ومفصلة للمشهد السياسي والحزبي في إسرائيل لسنة ٢٠٠٤ : القسم الأول يرصد التغيرات ويصف التطورات في الأحزاب، والحركات الأساسية غير الممثلة في البرلمان، والحكومة والوزارات، والأمور القضائية التي لها إسقاطات على المشهد السياسي، والحكم المحلي، فيما ويتضمن القسم الثاني تحليلاً للأحداث المركزية في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي.

القسم الأول

١. الخارطة الحزبية وانعكاساتها السياسية في إسرائيل

نستطيع أن نتحدث اليوم عن ديمقراطية برلمانية إجرائية في اسرائيل، تشتمل على مميزات الديمقراطية مثل تداول السلطة، وإجراء انتخابات وغيرها من مزايا الديمقراطية الشكلية، ولكن هنالك تساؤلات عديدة بالنسبة لحقوق الأقليات السياسية، وعلى وجه التحديد الأقلية العربية–الفلسطينية، وتأثيرها على اتخاذ القرار في إسرائيل (لايفهارت، ١٩٩٣). إن إبقاء الأقلية العربية تحت الحكم العسكري، والاستمرار في أنظمة الطوارئ في الدولة واستعمالها عند

* محاضر في قسم العلوم السياسية واللغة الانكليزية في جامعة بارإيلان وكلية بيت بيرل.

الحاجة، وسياسة الغبن والتمييز والقمع ضد الأقلية العربية يثير التساؤلات حول ماهية الديمقراطية الإسرائيلية. يدرك الباحثون هذه الإشكالية، فهنالك من يتحدث عن ديمقراطية إثنية (سموحة، ١٩٩٦) وآخرون عن إثنو-قراطية (يفتاحئيل، ١٩٩٧)، ومنهم من تحدث عن أن إسرائيل هي ديمقراطية الأسياد (بنبنستي، ١٩٨٨)، وآخرون رفضوا تسميتها بالديمقراطية (غانم، ١٩٩٨).

الخارطة الحزبية الإسرائيلية لها خصائصها البارزة، منها وخاصة في العقدين الأخيرين: تعدد الأحزاب وكثرتها، فقدان الهوية السياسية لدى كثير من الأحزاب بسبب انهيار الإيديولوجيات، الانشطارات والاندماجات الحزبية على أساس إيديولوجي أو اجتماعي أو إثني أو شخصي، انقسام الأحزاب إلى معسكرات واضحة المعالم. لا شك أن هذه الديناميكية الحزبية مردها إلى التطورات الكبيرة والسريعة التي مرت بها إسرائيل سواء من الناحية الاقتصادية-الاجتماعية، أو الديمغرافية، أو السياسية التي كان لها انعكاسات على خارطتها الحزبية على مر العقود.

منذ إقامة إسرائيل العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٧٣ كان النظام الحزبي نظاما متعدد الأحزاب، وكانت الهيمنة لحزب مباي (فيما عُرف لاحقا بحزب العمل). لاحقاً سببت حرب أكتوبر (تشرين الأول) العام ١٩٧٣ هزة قوية في المشهد السياسي الإسرائيلي وفي الحزب الحاكم (مباي) وسيادته، إلا أنه واصل الامساك بزمام الحكم حتى سنة ١٩٧٧.

في سنة ١٩٧٧ استطاع حزب الليكود، سنة ١٩٧٧، بزعامة مناحيم بيغن أن يعتلي سدة الحكم لأول مرة، وبذلك تكون فترة ١٩٧٧-١٩٨١ مرحلة جديدة في النظام الحزبي الإسرائيلي بالانتقال إلى نظام حزبي يتقاسم فيه الهيمنة حزبان. استمر هذا الوضع حتى سنة ١٩٩٠، وتعتبر حكومات الائتلاف بين الحزبين الكبيرين في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي خير دليل على هيمنة الحزبين.

امتازت الثمانينيات بالاستقرار السياسي كما كان الحال في فترة هيمنة حزب مباي، وساهم التعاون بين الحزبين الكبيرين، الليكود والعمل، في الحد من مطالب الأحزاب الصغيرة وابتزازاتها، لكن حكومة القطبين أدت إلى شلل وعجز في تقديم الحلول السياسية ومشكلات أخرى.

تفككت الحكومة الوطنية سنة ١٩٩٠، ومنذ ذلك الحين تشهد الساحة السياسية عدم استقرار سياسي. ففي سنة ١٩٩٢ فاز حزب العمل بالانتخابات بزعامة اسحق رابين وشكل حكومة يسارية، ووقع على اتفاق أوسلو. في سنة ١٩٩٦ فاز حزب الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، وعمل جاهدا على تجميد العملية السلمية (رغم الانسحاب من أحياء في مدينة الخليل وتوقيع اتفاق واي بلانتيشن). وفي سنة ١٩٩٩ فاز مرشح حزب العمل، ايهود باراك، على خلفية عدم الرضا عن إدارة بنيامين نتنياهو لشؤون الدولة، في هذه الفترة كثرت الأحزاب الصغيرة وفرضت شروطها على المرشح لرئاسة الحكومة. من العام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٢ كانت هنالك وحدة وطنية بين الليكود والعمل، ولكن كانت الأيديولوجية اليمينية مهيمنة على سياسة الحكومة، وهَدف شارون من خلال الوحدة إلى إضفاء الشرعية على حكومته، وجرت في هذه الفترة، من سنة ١٩٩٠ إلى اليوم، خمس انتخابات عامة.

حدث في سنة ١٩٩٦ أيضا تغيير له أثره في المشهد السياسي والحزبي عندما بدأت طريقة انتخاب رئيس الحكومة مباشرة من قبل الشعب، بهدف تسهيل عمل رئيس الحكومة واستقرار حكومته وعدم تعرضها لابتزاز الأحزاب الصغيرة، وسط توقع أن تتقلص الأحزاب الصغيرة، وأن تتعزز قوة الحزبين الكبيرين، العمل والليكود. منذ سنة ١٩٩٦ حتى

٢٠٠٣ كان النظام السياسي متعدد الأحزاب (جولدبيرغ، ١٩٩٢)، ففي أعقاب الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة لم تعد إسرائيل ديمقراطية برلمانية. في النهج الرئاسي هنالك فصلت السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية. ورغم أن الانتخاب في إسرائيل لرئاسة الحكومة لم يعد برلمانيا إلا أنه يختلف عن النهج الرئاسي المألوف في دول أخرى (على سبيل المثال الولايات المتحدة)، وذلك لأن رئيس الحكومة المنتخب بشكل مباشر ما زال بحاجة إلى ثقة الكنيست، وعليه أن يكون عضواً فيها (مبدأ يخالف فصل السلطات).

أحد التأثيرات البارزة للانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، كان انتقال الحزبين الكبيرين إلى مركز الخارطة السياسية، وذلك لكسب عدد أكبر من جمهور المصوتين. ورغم اقتراب الحزبين للمركز إلا أن اختلافات واضحة ظهرت بينهما (حزان، ٢٠٠٣).

في سنة ٢٠٠١ فاز اريئيل شارون فوزا ساحقا على مرشح حزب العمل عندما حظي بنسبة ٦٢,٤٪ من أصوات الناخبين (اريئيل وشامير، ٢٠٠٢: ٧) وذلك على خلفية فشل ايهود باراك في تحقيق السلام والتوصل لاتفاق مع الفلسطينيين واندلاع الانتفاضة الفلسطينية المسلحة التي مسّت الأمن الشخصي للاسرائيلي، بسبب تركيز العمليات على العمق الإسرائيلي لتطال المدنيين.

في سنة ٢٠٠٣ كانت هنالك عودة للاقتراع على الطريقة القديمة، أي إلغاء الانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء، وذلك بسبب النتائج المعاكسة كتلك المتوخاة من الانتخاب المباشر، حيث أصبحت الأحزاب الصغيرة أكثر قوة ونفوذا، ولم تشهد الساحة السياسية استقرارا كما أملوا، بل على العكس من ذلك؛ ضعفت الأحزاب الكبيرة وزُعزِع الاستقرار السياسي.

جرت الانتخابات للكنيست السادسة عشرة في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣. وبعد انسحاب حزب العمل (كان يُعرف آنذاك بحزب إسرائيل واحدة- العمل-ميماد)، أعلن شارون عن حل الكنيست، وجرت الانتخابات قبل موعدها المحدد بعشرة شهور. خاضت انتخابات الكنيست ٢٧ قائمة انتخابية تنافست على مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، واستطاع ١٨ حزبا سياسيا اجتياز نسبة الحسم (١،٥٪ من أصوات المقترعين) لدخول الكنيست (موحدة في ١٣ قائمة) وكانت النتائج: الليكود ٤٠ مقعدا (والمشكل من الليكود وحزب يسرائيل بعلياه الذي انضم إليه بعد الانتخابات)، العمل (١٩ مقعدا)، ميرتس (٦ مقاعد)، عام إحاد (٣ مقاعد)، هئيحود هليئومي (والمشكل من موليدت، تكوماه ويسرائيل بيتينو) فاز بسبعة مقاعد، المفدال (٦ مقاعد)، يهدوت هتوراه (والمؤلف من حزبي اغودات يسرائيل وديغل هتوراه) فازت بخمسة مقاعد، شاس (١١ مقعدا)، شينوي (١٥ مقعدا)، القائمة العربية الموحدة (المؤلفة من الحزب العربي الديمقراطي وشق من الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش، مؤسس الحركة الإسلامية في إسرائيل وأبوها الروحي) فازت بمقعدين، التجمع الوطني الديمقراطي (٣ مقاعد)، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة-الحركة العربية للتغيير (٣ مقاعد).

كان لانتخابات ٢٠٠٣ انعكاسات كبيرة على المشهد السياسي الإسرائيلي: مُنيت القاعدة الأساسية لليسار (العمل وميرتس) بهزيمة نكراء. احتل حزب شينوي، حزب الوسط، موقعا متقدما على الخارطة السياسية متفوقا على غريمه الحزب الحريدي الشرقي، شاس. أما من الناحية السياسية، فبات اليمين يشكل مركز الثقل والدفع في الساحة

السياسية.

فيما يلي تفصيل للأحزاب التي نجحت بالدخول إلى الكنيست والأحزاب التي أُقيمت مؤخراً. بالإمكان تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى فئات أو معسكرات، وهذا التصنيف في الغالب مبني على الموقف من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وقضية المستوطنات، والموقف من العلاقة ما بين الدين والدولة، أو على القضايا الدينية أو الاجتماعية. وفقا لهذا التصنيف ستحدث عن خمس فئات من الأحزاب: أحزاب اليمين، أحزاب اليسار، أحزاب الوسط، الأحزاب الدينية، والأحزاب العربية. هنالك باحثون يميلون إلى تصنيف من نوع أخر، ويتحدثون عن مجموعتين أساسيتين من الأحزاب: مجموعة المعسكر "القومي/المحافظ/اليميني والمعسكر "المعتدل/الليبرالي/اليساري" (انظر جبرئيل شيفر، ٢٠٠٠: ١٦٦-١٦٧). لا نستطيع أيضا أن ندرج الأحزاب العربية تحت التصنيف الأخير، لأن هنالك اختلافات جوهرية بينها وبين المعسكرين. سنبدأ أولا بأحزاب اليمين لأنها هي الأحزاب المؤثرة والأكثر فاعلية اليوم في المشهد السياسي الإسرائيلي.

١,١ أحزاب اليمين

يندرج اليوم تحت ما نسميها أحزاب اليمين: حزب الليكود (سوية مع يسرائيل بعلياه الذي انضم إليه بعد انتخابات ٢٠٠٣) وهو الحزب الحاكم، وحزب هئيحود هليئومي، أي الاتحاد القومي، (والمُشكل من إسرائيل بيتينو، موليدت وتكوما).

أ-حزب الليكود

معنى الليكود في العبرية التكتل. تشكَّل حزب الليكود سنة ١٩٧٣ من حزبي حيروت (الحرية) والحزب الليبرالي (الأحرار)، كأحزاب مستقلة، واللذين شكَّلا سوية ما بين ١٩٦٥-١٩٧٣ كتلة جاحل (كتلة التصويت البرلمانية) سوية مع أحزاب صغيرة أخرى. وفي سنة ١٩٨٨ أُعيد تشكيل حزب الليكود والذي مزج هذه المرة ما بين حيروت والليبراليين، وفي سنة ١٩٩٠ انشق قسم من الأحرار عن الليكود وأقاموا حزب تطوير الفكرة الصهيونية (نوييبرغر، ١٩٩١: ٧٧-٩٢). وبعد انتخابات ٢٠٠٣ انضم إلى الليكود، حزب يسرائيل بعلياه، بزعامة نتان شرانسكي ممثل اليهود الروس.

يمثل حيروت جناح اليمين المتطرف في حزب الليكود بينما يشكل الليبراليون اليمين الأكثر اعتدالا، الشق الذي من شأنه أن يعطي شرعية أكبر للحزب الحاكم (نوييبرغر، ١٩٩١: ٩٢-١٠٠). يمثل الليكود التيار الرأسمالي، ففي المواضيع الاقتصادية يرى نفسه ممثلا لأصحاب رؤوس الأموال. وفي أمور الدين والدولة، بالنسبة له دولة إسرائيل تجسيداً لرؤية انعتاق الشعب اليهودي. من الناحية السياسية، مر موقفه بمراحل مختلفة لحل الصراع مع الفلسطينيين. وبشأن سياسة أرض إسرائيل الكبرى، تطور موقف الحزب وقَبِل مناحيم بيغن، رئيس الحكومة من ١٩٧٧-١٩٨٣، في اتفاقيات كامب ديفيد بنوع من الحكم الذاتي الفردي للفلسطينيين، واستمرارا جاء قبول نتنياهو بحكم ذاتي للفلسطينيين على بعض الأراضي الفلسطينية، حتى تصريح اريئيل شارون، رئيس الحكومة الحالي، بموافقته المشروطة على قيام

دولة فلسطينية.

ورغم الخلافات الحادة في الليكود في الانتخابات الأخيرة، سنة ٢٠٠٣، بين شارون ونتنياهو والتي كادت تؤدي إلى انشقاقات في الحزب، ونتائج الانتخابات التمهيدية، التي تجلت فيها قضايا فساد ورشاوى وبدأت الشرطة في التحقيق بها، ودخول عناصر لمرشحي قائمة الليكود تحيط بهم علامات استفهام حول ارتباطاتهم بأشخاص ذوي ماض جنائي، وتحقيقات الشرطة في قضايا رشاوى ضد شارون نفسه، إلا أن الليكود فاز بـ ٣٨ مقعدا في انتخابات ٢٠٠٣، وأصبحت مقاعده ٤٠ مقعدا بعد انضمام حزب يسرائيل بعلياه إليه بعد الانتخابات مباشرة.

القضية الأساسية التي أثارها الليكود قبل الانتخابات هي القضية الأمنية، والسياسة المعلنة قامت على أساس أن على إسرائيل محاربة "الإرهاب" والقضاء علية وانتظار الظروف حتى يكون هنالك شريك فلسطيني لبدء المفاوضات السياسية معه. فعمل شارون جاهدا على إلغاء الشرعية عن الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، ونجح في ذلك داخليا والى حد بعيد خارجيا، خاصة بعد أن اقنع الرئيس بوش بموقفه، فكرر شارون مقولته أنه عندما يكون شريك فلسطيني ستكون إسرائيل مستعدة لـ "تنازلات مؤلمة".

فوز الليكود الساحق في الانتخابات الأخيرة فتح أمامه جميع الخيارات بتأليف حكومة تتناغم مع مصالحه. والحكومة الأولى التي أقامها شارون هي من الليكود واليمين المتطرف، المتدينين الصهاينة وحزب الوسط "شينوي". لكن انفرط عِقد هذه الحكومة عندما حاول شارون تحريك العملية السلمية من جانب واحد، واقترح خطة الفصل التي سنتحدث عنها لاحقا. وخرج اليمين والمتدينون من الحكومة وأُقيل وزراء شينوي على خلفية تصويتهم ضد الميزانية. أما الحكومة الأخيرة (صادقت عليها الكنيست في تاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٥) فتضم الليكود، العمل ويهدوت هتوراه (الحريدي)، وهي تخدم وبشكل أساسي أهداف شارون لتنفيذ خطته.

ب. يسرائيل بعلياه (إسرائيل من أجل الهجرة، أو الترجمة الحرفية إسرائيل في صعود)

حزب صهيوني تأسس سنة ١٩٩٦ على يد مجموعة من زعامة المهاجرين الروس إلى إسرائيل في التسعينيات من القرن الماضي. ترأس الحزب نتان شرانسكي، وهو سجين سابق في الاتحاد السوفييتي سابقا. الهدف من إقامة الحزب هو تحسين وضع المهاجرين وحل مشاكلهم المتعلقة بالهجرة واستيعابهم ودمجهم في المجتمع الإسرائيلي. من ناحية سياسية، اعتُبر هذا الحزب حزب وسط، إلا أنه مع الوقت انزاح إلى يمين الخارطة السياسية. في سنة ١٩٩٦ حصل الحزب على سبعة مقاعد، ولا شك أن هذا إنجاز كبير إذا أخذنا بعين الاعتبار مميزات الحلبة السياسية آنذاك. وفي سنة ١٩٩٩ حصل على ٦ مقاعد وكان شريكا في حكومة باراك التي شغل فيها شرانسكي أحد الوزارات المهمة في إسرائيل، وهي وزارة الداخلية. وفي سنة ٢٠٠٣ حصل الحزب على مقعدين، وعلى إثرها قرر الحزب الانضمام إلى الليكود مقابل أن يكون شرانسكي وزيرا في حكومة شارون بدون حقيبة.

ت- هئيحود هليئومي (الاتحاد القومي)

أُقيم هذا الحزب مع اقتراب الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة في العام ١٩٩٩، وهو ائتلاف من عدة أحزاب

يمينية متطرفة. يضم هذا الحزب حزب موليدت وحزب تكوماه وحزب حيروت الجديد، الذي انشق أعضاؤه عن حزب الليكود. بالأساس أُقيم هذا الحزب للحفاظ على أيديولوجية أرض إسرائيل الكبرى؛ أي بقاء الضفة وغزة بيد إسرائيل ورفض قيام كيان سياسي آخر بين البحر والنهر. وفي السنة الأولى لتأسيسه (سنة ٢٠٠٠) انضم إليه حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا). ترأس الحزب بنيامين زئيف بيغن، ابن مناحيم بيغن، أول رئيس حكومة بزعامة الليكود، ومن أهم الشخصيات السياسية المؤسسة لحزب حيروت. في سنة ١٩٩٩ خاض الحزب الانتخابات وحصل على ٤ مقاعد. وبسبب هذه النتيجة الهزيلة استقال بيغن وحل محله رحبعام زئيفي رئيس حزب موليدت.

في سنة ٢٠٠٣ تزعم الحزب أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب يسرائيل بيتينو. لقد فاز الحزب بـ ٧ مقاعد وشارك في حكومة شارون. لكن وزراء هذا الحزب أُقيلوا في منتصف ٢٠٠٤ على يد رئيس الحكومة شارون لكي ينجح بتمرير خطة الانفصال، التي عارضها، وما زال يعارضها، الحزب بشدة

.(http://www. Youngknesset.org.il/htbin/bbsnunit/youn1/bbs.cgi?forum=items8&task=show_msg&msg=0020)

فيما يلي نبذة قصيرة جدا عن الأحزاب المُشَكِلة لحزب الاتحاد القومي:

ث- موليدت (الوطن)

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٨٨ على يد رحبعام زئيفي (الملقب بغاندي)، وهو جنرال متقاعد. هذا الحزب يميني ومتطرف جدا تجاه العرب والفلسطينيين، يبنى حله للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس الترانسفير (الترحيل). وما يميزه عن حركة كاخ التي تزعمها الحاخام كهانا أن الترانسفير الذي يطرحه هو "ترانسفير طوعي"، أي عملية تبادل سكاني كما حدث في أماكن أخرى في العالم، وذلك بترحيل سكان الضفة والقطاع إلى الدول العربية. ظل رحبعام زئيفي يترأس الحزب حتى قُتل على يد خلية فلسطينية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد حل محله بعد ذلك الحاخام بني ألون. في سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٦ فاز هذا الحزب بثلاثة مقاعد في كل منهما، وبعد ذلك دخل الانتخابات مع حزب هئيحود هليؤمي.

ج- تكوما (النهضة)

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٩٩ على يد حنان بورات وتسفي هندل، اللذين انشقا عن حزب المفدال احتجاجا على عدم انسحاب الحزب من حكومة نتنياهو، بعد إبرام اتفاق مع السلطة الفلسطينية يتم بموجبه الانسحاب من معظم أجزاء مدينة الخليل. يتميز بأيديولوجيته المتطرفة جدا حيال الفلسطينيين، ولا يؤمن بأية مساومة أو مفاوضات حول الضفة والقطاع لأنها بنظرهم أرض يهودية. معظم ناخبيه من المستوطنين في الضفة الغربية وأعضاء سابقون في المفدال يعتقدون أن المفدال لم يتمسك بمبادئه.

ح- حيروت الجديد

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٩٨ على يد بنيامين زئيف بيغن بعد أن انسحب من حزب الليكود معبرا عن احتجاجه

الشديد على إدارة بنيامين نتنياهو للدولة و "التنازلات" التي قدمها للفلسطينيين، وقد أنضم إلى حزب هئيحود هليؤمي. يتميز هذا الحزب بأيديولوجيته المتطرفة جدا حيال الفلسطينيين، ويرى أنه يجب ألا تقوم دولة فلسطينية، وأقصى ما سيحصل عليه الفلسطينيون في تسوية سلمية هو الحكم الذاتي في قراهم ومدنهم. استقال بيغن من منصبه كرئيس للحزب واعتزل السياسة بعد الانتخابات، لأن الحزب فاز فقط بأربعة مقاعد، واكتشف أنه لا يمكن إحداث تغيير في السياسية الإسرائيلية، وأن الفروقات بينه وبين زملائه في المجالات الأخرى كبيرة جدا.

خ- يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)

أسس هذا الحزب أفيغدور ليبرمان سنة ١٩٩٩، والذي كان عضوا في الليكود ومن المقربين جدا لرئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو. هذا الحزب اليميني أقُيم لاستقطاب أصوات الناخبين الروس وثنيهم عن التصويت لحزب يسرائيل بعلياه الذي كان في بدايته حزب وسط، وأيد مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة سنة ١٩٩٩. إلى جانب هذا أكد الحزب التزامه حل المشاكل المترتبة على هجرة الروس إلى إسرائيل وتحسين أوضاعهم في كل مجالات الحياة. فاز في انتخابات ١٩٩٩ بخمسة مقاعد، وفي سنة ٢٠٠٠ انضم إلى حزب هئيحود هليئومي. فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، يتميز هذا الحزب بأيديولوجيته المتطرفة جدا، ويعارض بشدة قيام دولة فلسطينية، وأقصى ما سيحصل عليه الفلسطينيون في تسوية سلمية هو الحكم الذاتي في أماكن سكناهم. هذا الحزب لا يرى بالترانسفير حلا لإنهاء النزاع، ولكنه لا يستبعد بأن تقوم به إسرائيل في ظروف معينة.

١,٢. أحزاب المتدينين

رغم أننا نستطيع أن نصنف الأحزاب المتدينة تحت أحزاب اليمين، وذلك لأنها تشترك معها بالكثير من القواسم السياسية، إلا أن هنالك اختلافات واضحة تستحق الوقوف عندها وإبرازها.

ينقسم المتدينون في إسرائيل إلى قسمين: المتدينون الصهاينة والمتدينون الحريديم (أي الورعين والمتشددين دينيا"، وكلاها ينتميان إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية. أما التيارات الإصلاحية والمحافظة في اليهودية، التي تشكو أهم المجموعات الدينية في الولايات المتحدة الأميركية، فهي مجموعات صغيرة جدا في إسرائيل، وتأثيرها الاجتماعي قليل جدا، ولا يوجد لها تمثيل حزبي في البرلمان. حزبا المفدال وميماد هما اللذان يمثلان المتدينين الصهاينة في السياسة القطرية، أما الحريديم فتمثلهم اغودات يسرائيل وديغل هتوراه، والمتحدة اليوم بحزب واحد يُسمى يهدوت هتوراه.

أحزاب المتدينين هي أفضل مثال لفئة سياسية في إسرائيل تفوق قوتها السياسية قوتها الحقيقية. هذه الأحزاب كانت فاعلة جدا على الساحة السياسية ولها تأثيرها البارز فيها. الأحزاب المتدينة كانت أساس الحكومات اليمينية التي تشكلت في إسرائيل، وكان لها دور كبير في إدارة شؤون الدولة، ونجحت أكثر من مرة في إسقاط حكومات في إسرائيل. وفيما يلي تعريف للأحزاب الدينية المُمثلة في الكنيست السادسة عشرة.

أ - حزب المفدال

حزب المفدال (الحزب الديني-القومي): حزب ديني صهيوني تأسس العام ١٩٥٦ وتألف من حزبين: حزب همزراحي وحزب هبوعيل همزراحي. تأسس على أساس "الولاء لتوراة إسرائيل، ولشعب إسرائيل ولأرض إسرائيل". ويؤمن المفدال بأرض إسرائيل الكاملة (www.wikefidia.org).

يُعتبر هذا الحزب اليوم شديد التطرف من الناحية القومية، خاصة في موضوع حل الصراع مع الفلسطينيين حيث يُطالب بتعزيز الاستيطان والقضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. في العقود الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل، كان أكثر اعتدالاً وبراغماتية عنه اليوم، وشارك حزب مباي الحاكم جميع الائتلافات الحكومية حتى سنة ١٩٧٧. بعد سنة ١٩٧٧، اتجه إلى التحالف مع اليمين القومي وشارك في الحكومات التي شكلها حزب الليكود. وحتى منتصف السبعينيات كانت القضايا الدينية هي القضايا الأساسية للحزب، بعدها، وبعد صراع شديد بين القيادة القديمة للحزب، بزعامة السياسي المخضرم يوسف بورغ، المقرب لحزب العمل، والقيادة الشابة المتأثرة بتعاليم الحاخام تسفي يهودا هكوكبن كوك (الزعيم الروحي لحركة غوش إيمونيم الاستيطانية)، بدأ الحزب ينشغل بالمناطق الفلسطينية المحتلة، الاستيطان والتأكيد على أرض إسرائيل الكبرى. في بداية الثمانينيات وقعت انشقاقات في الحزب على أساس إثني وإيديولوجي. والانسحاب الأخير من الحزب كان سنة ١٩٩٩ عندما انسحب كل من حنان بورات وتسفي هندل وأقاما حزب تكوما الذي هو جزء من حزب هئيحود هليئومي اليوم.

لا شك أن هذه الانشقاقات تعكس التغيرات والتطورات التي طرأت على المشهد السياسي والاجتماعي في إسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك ببروز الطوائف الشرقية على المشهد السياسي، وتعزز الأصولية الدينية في إسرائيل، وتنامي مشاعر التطرف القومي بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

في العقود الثلاثة الأولى لإسرائيل، اعتاد الحزب على الفوز بـ ١٠ إلى ١٢ مقعدا في الكنيست، وهبط عدد مقاعده ليصل إلى أربعة مقاعد في أسوأ فتراته، وفي انتخابات ٢٠٠٣ حصل على ٦ مقاعد. انضم إلى ائتلاف حكومة شارون سنة ٢٠٠٣ ولكن بعد المصادقة على خطة الانفصال ترك ايفي ايتام، رئيس الحزب، الحكومة، وبعد أشهر تركها زميله زبولون اور-ليف بعد أن صادقت الكنيست على الخطة، ولم يستجب شارون لمطلب المفدال بإجراء استفتاء حول إخلاء المستوطنات من غزة.

إن جمهور المتدينين القوميين ومعه حزب المفدال، موجودون الآن على تقاطع طرق، حيث أحدثت خطة الانفصال التي أقرتها حكومة شارون وأيضا الكنيست هزة أرضية في صفوف حزب المفدال، لأن ذلك يعني تحطم حلم "إسرائيل الكاملة" ومن ثم نسف ايديلوجيته وانهياره. فبداية استقال زعيم الحزب ايفي ايتام من الحكومة هو ونائب وزير من حزبه، اسحق ليفي، إلا أن الوزير زبولون اور-ليف لم ينسحب من الحكومة، وكانت وجهة نظره أن تأثير المفدال من داخل الحكومة افضل منه من خارجها. هذا الوضع أدى إلى تصدع في الحزب وهدد بانشقاقه إلى حزبين، إلا أن عدم قبول شارون بالاستفتاء حدا أيضا باور-ليف ومؤيديه إلى الانسحاب من الحكومة. رغم أن هنالك مصالحة ما في المفدال بين الشقين، إلا أن الأزمة لم تمر بعد، لأن هنالك تبايناً واضحاً بين تيارين فيه (انظر:
http://www.hazofe.co.il/web/katav6.asp?Modul=24&id=24424&Word=&gilayon=2020&

(11-25-html?tag=22.00-mador hhttp://www.nfc.co.it/archive/001-D47555

وتفجر أزمة جديدة مرهون بالعقبة القادمة التي سوف يواجهها الحزب على الصعيد السياسي .

ب- ميماد (اختصار لدولة يهودية-دولة ديمقراطية)

أسس هذا الحزب الحاخام يهودا عميتال سنة ١٩٨٨ ، مع أعضاء آخرين انشقوا عن المفدال . وهذا الحزب هو ديني صهيوني ولكنه معتدل دينيا وسياسيا ، انشق على خلفية الانزياح المتواصل للمفدال نحو اليمين من الناحية الدينية والقومية . خاض الحزب انتخابات الكنيست سنة ١٩٨٨ وسنة ١٩٩٢ لكنه لم يجتز نسبة الحسم ، ليتحول بعدها إلى حركة فكرية . وفي سنة ١٩٩٩ خاض الانتخابات في إطار قائمة موحدة باسم يسرائيل أحات (إسرائيل واحدة) وضمت العمل وحزب غيشر ، بزعامة ديفيد ليفي ، الذي انشق عن حزب الليكود بسبب خلافاته الحادة مع رئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو .

أما بشأن الصراع مع الفلسطينيين ، فهذا الحزب يُعتبر معتدلا على الساحة الإسرائيلية ، ويقترب في حلوله إلى أحزاب اليسار بموافقته على قيام دولة فلسطينية مستقلة .

ت- يهدوت هتوراه

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٨٨ ، وهو حزب حريدي اشكنازي ، مشكل من حزبين ، اغودات يسرئيل وديغل هتوراه . حصل على ٥ مقاعد في الانتخابات السادسة عشرة سنة ٢٠٠٣ . واستطاع المحافظة على قوته ، دون زيادة حيث أن جمهوره محصور في الحريديين .

أصاب عدم الاستقرار حكومة شارون بعد المصادقة على خطة الانفصال ، وبدأ شارون التفاوض مع هذا الحزب ، وتوصلا إلى اتفاق بشان انضمامه إلى الائتلاف الحكومي ، ولم تسنح الظروف لترجمة الائتلاف فعليا إلا بعد إقالة وزراء حزب شينوي من الحكومة . هذا الحزب ، لأسباب إيديولوجية ، لا يشترك مباشرة بإدارة الدولة ، أي لا يوجد له وزراء .

انزاحت الأحزاب الحريدية الاشكنازية إلى اليمين في موضوع الصراع مع الفلسطينيين من بداية التسعينيات ، بعد أن كانت أكثر اعتدالا واستعداداً للتسوية مع الفلسطينيين .

ث- حزب اغودات يسرائيل (جمعية إسرائيل)

حزب اغودات يسرائيل حزب حريدي ، وليس حزباً قومياً كما هو حال المفدال ، بل هو من أقدم الأحزاب الحريدية ، إذ تعود جذوره تعود إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل ، حيث تأسس سنة ١٩١٢ في بولندا .

ومميزات الحزب الحريدي عامة هي : يتعامل مع دولة إسرائيل على أنها سلطة غريبة وليس على أنها مملكة يهودية ، ويختلف عن عالم العلمانيين في الممارسات الحياتية اليومية ، كذلك يتميز بقلة الارتباط بالمركز القومي وعدم الاشتراك المبدئي في تصريف شؤون الدولة كونها ليست دولة شريعة (شطريت ، ٢٠٠١) . هذا الوصف لا ينطبق على حزب

شاس الحريدي، الذي يعد هو نتاجاً نادراً لظروف اجتماعية وثقافية وقومية (شطريت، ٢٠٠١ : ٢٣).
ولا يزال هذا الحزب يرفض الاعتراف بإسرائيل على أنها دولة يهودية، ويرفض كل الرموز المرتبطة بها، وكذلك يرفض خدمة طلاب اليشيفوت (المؤسسات الدينية العليا لتعليم الدين اليهودي) في الجيش، كذلك يرفض أن يتسلم حقائب وزارية رغم أنه يشارك في الائتلاف الحكومي. على عكس من الأحزاب اليمينية الصهيونية، فإن اهتمامات الحزب تنصب على القضايا الدينية والاجتماعية وعلى الأسلوب الحياتي لجمهور الحريديم، وهو لا يولي السياسة الخارجية أهمية كبرى، وان تزايد هذا الاهتمام والتدخل في السنوات الأخيرة. من الناحية السياسية، لا يختلف في طرحه لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي كثيرا عن حزب المفدال، وإن لم يكن فاعلا مثله جماهيريا وسياسيا.
على مر السنين حافظ على قوته وحاز في الانتخابات على ما بين ثلاثة إلى خمسة مقاعد.

ج- ديغل هتوراه (لواء التوراة)

حزب حريدي متعصب دينيا، يمثل الطوائف الليتوانية. تأسس سنة ١٩٨٨ عندما انشق أعضاء من حزب اغودات يسرائيل، بإيعاز من الحاخام اليعازر شاخ، الزعيم الروحي للطوائف الليتوانية آنذاك. فاز الحزب بمقعدين سنة ١٩٨٨، لكنه عاد واتحد ثانية مع اغودات يسرائيل بعد الانتخابات، بغرض رص الصف الحريدي الاشكنازي ضد حزب شاس الحريدي الشرقي متنامي القوة. من الناحية السياسية، فهو لا يختلف عن أغودات يسرائيل بطرحه لحل النزاع مع الفلسطينيين.

ح- شاس (شومري توراه سفارديم، أي المحافظون على التوراة من السفارديين (الشرقيين)).

أُقيم حزب شاس سنة ١٩٨٤. وهو، في جوهره، حزب ديني حريدي متزمت، ولكن لهذا الحزب مزايا أخرى تميزه عن الأحزاب الحريدية الأخرى. أُقيم شاس بتشجيع من الحاخام اليعازر شاخ والحاخام عوفاديا يوسف، الأب الروحي للحزب، احتجاجا على السيطرة الاشكنازية في حزب اغودات يسرائيل، وعدم التمثيل اللائق لليهود الشرقيين فيه. لهذا الحزب ميزة الحزب الفئوي، من الشرقيين قيادة وناخبين (انظر أمارة ٢٠٠٣ حول السلوك السياسي لليهود الشرقيين)، وهو بمفهوم معين نموذج لحزب ديني ثوري وحركة اجتماعية متطرفة (شطريت، ٢٠٠١ : ٢-٣٩). يحاول شاس تدعيم هويته بالتطرق إلى "الآخر" المهيمن"، والمتمثل بالمؤسسة الصهيونية الممثلة بالاشكناز. هنالك الكثير من الشرقيين من غير المتدينين الذين يصوتون مع شاس كتصويت احتجاجي ضد الهيمنة الاشكنازية. لذا نجاح شاس في الحلبة السياسية كامن في خصائص اجتماعية واقتصادية لمصوتي شاس (بيلد، ٢٠٠١ : ١٥٦).
يقول البروفسور شموئيل ايزنشتاد (١٩٩٨ : ٢٤-٥) "شاس هي من نتاج البلاد، ازرق ابيض (هذه ألوان العلم الإسرائيلي. وهذا رمز للثقافة الإسرائيلية البعيدة عن "الشتات")، وتعرض برنامجا ضد جبهتين: ضد هيمنة الشريعة للاشكناز، وضد البرنامج الحضاري الأوتوبي للصهيونية. وأيضا خلافا للأحزاب المتدينة للحريديم الاشكناز والتي نموذجها مهجري."
من الناحية الدينية والإيديولوجية، هنالك تشابه كبير بين شاس وبين اغودات يسرائيل. يركز هذا الحزب على القضايا

الاجتماعية والدينية، وذلك لدعم مؤسساته الدينية والاجتماعية المنتشرة في كل مكان في إسرائيل، ويولي اهتماما أقل للقضايا السياسية الخارجية. في سنة ١٩٩٣ دعمت قيادة شاس اتفاق أوسلو، ولكنهم يعارضون خطة الانفصال والانسحاب أحادي الجانب من غزة التي ينادي بها شارون.

كان التأثير الأساسي للأحزاب الحريدية، عندما سادت في النظام السياسي هيمنة القطبين، وشكلت تلك الأحزاب لسان الميزان في الحسابات الائتلافية.

فقدت الأحزاب الحريدية من قوتها في الانتخابات الأخيرة، ونجح في ذات الوقت حزب شينوي العلماني، حيث حصلت شاس على ١١ مقعدا في الكنيست مقابل ١٥ مقعدا لشينوي. في الانتخابات قبل الأخيرة حصلت شاس على١٧ مقعداً مقابل ٦ مقاعد لحزب شينوي (www.knesset.org).

في أعقاب الانتخابات الأخيرة، في المرة الأولى لتشكيل الحكومة لم تكن الأحزاب الحريدية جزءاً من الائتلاف، أولا لأن شارون لا يريد الخضوع لابتزاز هذه الأحزاب. ثانيا، لأنه كان لديه خيار الحكومة اليمينية من غير الحريديم. بعد إقالة وزراء شينوي، بدأ شارون التفاوض مع شاس، وحتى الآن لا توجد بوادر تشير إلى أن شاس سيكون جزءاً من الائتلاف القادم، لعدم دعمه خطة الفصل، وشارون غير مستعد لدفع فاتورة باهظة الثمن دون أن يكون لذلك مردود سياسي.

١,٣ - أحزاب اليسار

الأحزاب التي تُسمى بأحزاب اليسار اليوم هي: حزب العمل، وحزب ميرتس (المكون من حزبي مبام وراتس ومن حركتي شاحر وحزب الخيار الديمقراطي)، وحزب عام إحاد (شعب واحد) الذي تكتل مع حزب العمل في أيلول ٢٠٠٤.

يتميز المشهد الحزبي الإسرائيلي اليوم بضعف اليسار، كونه لاعباً غير رئيسي في اللعبة السياسية في ظل الانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي امتازت بعسكرتها، وتم خلالها ضرب العمق الإسرائيلي. فبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد وطابا، وزعم ايهود باراك أنه تنازل عن أقصى ما يمكن التنازل عنه للفلسطينيين الذين رفضوا التوصل إلى تسوية، توجه الكثير من الإسرائيليين إلى مركز الخارطة السياسية، وحتى إلى أحزاب اليمين، فيما اصابت اللامبالاة الكثير من نشطاء اليسار. هذا الوضع انعكس بالنسبة المنخفضة جدا للتصويت للكنيست السادسة عشرة سنة ٢٠٠٣ (حوالي ٦٨٪، وهي أقل نسبة تصويت للكنيست بين اليهود منذ قيام إسرائيل). فنتيجة انتخابات ٢٠٠٣ أظهرت ضعف حزب العمل الذي تراجع من ٢٦ مقعداً إلى ١٩ مقعدا وحزب ميرتس من ١٠ مقاعد إلى ستة مقاعد.

وقد رأينا في السنين الأخيرة الكثير من الشخصيات القيادية البارزة في اليسار تترك الحلبة السياسية (على سبيل المثال أبراهام بورغ، وموشي شاحل، وديفيد ليبائي، وعوزي بار-عام، ويوسي بيلين، وياعيل ديان، وشلومو بن عامي من حزب العمل؛ وآمنون روبنشتاين، وعنات ماؤور من حزب ميرتس). على ما يبدو شعرت الكثير من الشخصيات في هذا المعسكر أنها استنفدت قواها في السياسة الحزبية، وخاب أملها من الوضع السائد بهيمنة اليمين وضيق الآفاق السياسية لإيجاد الحلول للصراع الفلسطيني -الإسرائيلي.

ا- حزب العمل

أُقيم حزب العمل سنة ١٩٦٨، وهو استمرار لحزب مباي التاريخي الذي أُسس سنة ١٩٣٠. تأسس هذا الحزب من ثلاثة أحزاب: مباي، وأحودت هعفوداه-بوعالي تسيون، ورافي. يعتبر حزب العمل نفسه حزباً صهيونياً-اشتراكياً معتدلاً وصاحب قيم سياسية وتنظيمية (نويبيرغر، ١٩٩١: ٥٤-٥٨). بقي حزب العمل الحزب الحاكم في الدولة قرابة ثلاثين عاما، واعتبر آنذاك حزبا مهيمنا في السياسة. منذ العام ١٩٧٧ أصبح حزبا كبيرا وليس مهيمنا، واستطاع أن يشكل حكومة مرتين: سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٩، وكان زعيمه شمعون بيريس رئيسا للحكومة بالتناوب لمدة سنتين في حكومة الائتلاف مع حزب الليكود من ١٩٨٤-١٩٨٨.

في السنوات الأخيرة، وعلى وجه التحديد منذ مقتل رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين سنة ١٩٩٥، بدأت أحزاب اليسار بالتقهقر والضعف. كانت البداية عندما خسر حزب العمل السلطة لصالح الليكود سنة ١٩٩٦. أعضاء بارزون مثل البروفسور دافيد ليبائي والمحامي موشيه شاحال، هما وزيران لهما وزنهما في حكومة رابين، تركا السياسة. وفي سنة ٢٠٠١، عندما هُزم ايهود باراك هزيمة نكراء أمام شارون، ترك الحزب كل من عوزي بار-عام وايلي غولدشميت، وهما شخصيتان بارزتان في حزب العمل. هذه علامات على ضعف حزب العمل على الساحة السياسية والتي أتت نتائج ٢٠٠٣ للكنيست لتبين مدى تقهقره، إذ حصل على أقل عدد من المقاعد (١٩ مقعدا) في تاريخه السياسي (حصل في العام ١٩٩٩ على ٢٦ مقعدا وفي أغلب الفترات قارب على ٤٠ مقعدا وتجاوزها). وفي أعقاب الانتخابات الأخيرة تركت شخصيات بارزة الحزب، حتى ممن تنافسوا على رئاسته، مثل أبراهام بورغ، وأيضا رئيس حزب العمل لانتخابات ٢٠٠٣ عميرام متسناع تنحى عن رئاسة الحزب. ووفقاً لأقوال ايلي غولدشميت، أحد القادة البارزين في الحزب سابقا، "المُشترك لكل المنسحبين هو خيبة الأمل من حزب العمل وعدم قدرته على العودة ليكون ذا صلة بأمر ما يدور في المجتمع الإسرائيلي" ("هارتس"، ٢/٧/٢٠٠٤ : ب٦).

هذا الحزب العريق ساهم في تأسيس وبناء إسرائيل أكثر من أي حزب أخر، خاض أيضا معظم الحروب مع العرب، ووقع على اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين ومعاهدة سلام مع الأردن سنة ١٩٩٤. يؤيد هذا الحزب اليوم قيام دولة فلسطينية مستقلة على معظم أراضي ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧.

ب. حزب ميرتس

تضم كتلة ميرتس ثلاثة أحزاب: مبام، وراتس، وشينوي. وهذا التوحيد جاء قبل انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، سنة ١٩٩٢. الهدف من التوحيد هو تعزيز قوة اليسار على المشهد السياسي والحصول على أكبر عدد من المقاعد وتبوؤ السلطة سوية مع حزب العمل. كما هو الحال في حزب العمل، هبط أعضاء هذا الحزب بعد انتخابات ٢٠٠٣ إلى ما يقرب النصف (من ١٠ إلى ٦ مقاعد)، ما أدى إلى تنحي يوسي سريد عن رئاسة الحزب الذي إقراراً بالفشل الذريع.

لا شك أن هذا الحزب الأكثر يسارية من بين الأحزاب اليهودية-الصهيونية، ويقف إلى يسار العمل في القضايا السياسية والاجتماعية. ففي برنامجه الانتخابي لسنة ٢٠٠٣ تبنى رسميا صيغة بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأميركية

الأسبق، لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ومبادئ المشروع السعودي، وأيضا مبادئ خارطة الطريق. وهذا الحزب يؤيد بناء الجدار الفاصل ولكن في حدود ١٩٦٧، وتفكيكاً فورياً لكل المستوطنات الموجودة خلف الجدار.

فيما يلي نبذة قصيرة جدا عن الأحزاب المشكلة لحزب ميرتس:

ت. مبام (مفليغت هبوعاليم همئوحيدت، أي حزب العمال الموحد)

أُسس سنة ١٩٤٨ باتحاد حزبين عماليين: هشومير هتسعير وأحدوت هعفوداه–بوعالي تسيون. وهو حزب يساري، وصهيوني–اشتراكي، وهو من الأحزاب اليسارية الأولى التي فتحت صفوفها سنة ١٩٥٤ أمام العرب للانضمام إليه. توحد مع حزب العمل سنة ١٩٦٩ وانسحب منه سنة ١٩٨٤. في سنة ١٩٩٢ تكتل مع حزبي راتس وشينوي لتشكيل كتلة ميرتس، والتي تحولت إلى حزب واحد سنة ١٩٩٧ مع راتس وقسم من حزب شينوي. في سنة ١٩٤٩ حصل على ١٩ مقعدا، ومع مر السنين بدأ بالهبوط تدريجياً ليصل عدد مقاعده سنة ١٩٦٩ إلى ٩، وفي سنة ١٩٨٤ إلى ٦، وفي ١٩٩٦ إلى ٣ ثلاثة مقاعد من أصل ٩ لحزب ميرتس.

ث. راتس (رشيمات زخويوت هإزراح، أي قائمة حقوق المواطن)

تأسس قبل انتخابات ١٩٧٣ على يد شولاميت ألوني، وهي عضو سابق في حزب العمل. يُعد راتس حزباً صهيونياً يسارياً إصلاحياً. كان تركيزه على الإصلاح الاجتماعي: الدفاع عن حقوق المواطن، ومحاربة الإكراه الديني، وسن قوانين للمساواة بين جميع المواطنين، وفصل الدين عن الدولة. تكتل مع مبام وشينوي في سنة ١٩٩٢، وقد تراوحت قوته عبر السنين من ٣ إلى ٥ مقاعد.

ج. حزب ياحد

مقابل ظاهرة التنحي عن الحياة السياسية من شخصيات يسارية معروفة، هنالك من يحاول إعادة القوة والزخم لليسار. مبادرون من اليسار، وعلى رأسهم يوسي بيلين، أقاموا ياحد، حزبا يهدف إلى إعادة خطاب السلام، والمساواة وحقوق الإنسان إلى الرأي العام الإسرائيلي. ياحد (اختصار لإسرائيل اجتماعية–ديمقراطية) هو حزب يهودي–عربي، واشتراكي–ديمقراطي. يطرح قيمة الإنسان وكرامته هما كأساس ايديولوجي متين، وأساس لإيمانه الحزب وبالسلام، والعدل الاجتماعي وحقوق الإنسان. إسرائيل، على حد تعريفهم، هي دولة للشعب اليهودي ودولة كل مواطنيها. (أنظر: www.yachadparty.org.il).

رئيس حزب ياحد هو يوسي بيلين، شخصية معروفة في المشهد السياسي الإسرائيلي وكان وزيرا في حكومات العمل سابقا. بعد فوز ايهود باراك في الانتخابات وتهميشه في حزب العمل وعدم إعطائه أية حقيبة وزارية، استقال بيلين من حزب العمل، وانتقل إلى حزب ميرتس في انتخابات ٢٠٠٣. لقد تنافس على رئاسة الحزب ضد ران كوهين، رئيس حزب ميرتس، وفاز برئاسة الحزب الجديد. وفي الانتخابات القادمة سيكون ميرتس جزءاً من الحزب الجديد، ياحد. في موقعه على الانترنت، يقترح حزب ياحد حلولا للصراع مع الفلسطينيين تستند إلى تسوية سياسية مبنية في كثير

منها على وثيقة جنيف (انظر إلى الملاحق). يؤيد ياحد تقسيم القدس، ويؤيد تسوية سلمية ترسم في أعقابها حدود واضحة لإسرائيل.

تعرض ياحد نفسها على أنها البديل لليسار، والذي كاد يختفي عن الخارطة السياسية في السنوات الأخيرة، والذي أيضا لا يقدم طرحا يساريا من الناحية الاجتماعية. طموح هذا الحزب تعزيز الديمقراطية والنسيج الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي بروح أحزاب الديمقراطية- الاشتراكية.

يؤيد هذا الحزب انسحاب إسرائيل من غزة كما جاء في خطة شارون، على أمل أن تكون هذه الخطوة هي الأولى لإتمام الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية.

ح. حزب عام إحاد (شعب واحد)

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٩٩ على يد رئيس الهستدروت وعضو الكنيست في حزب العمل سابقا عمير بيرتس، بغرض التعبير عن الشرائح المستضعفة في المجتمع الإسرائيلي والتعبير بقوة عن مطالب واحتياجات الأجيرين في الدولة. فاز الحزب بمقعدين في انتخابات ١٩٩٩ وبثلاثة مقاعد في سنة ٢٠٠٣. من الناحية السياسية، يتحدث الحزب بعمومية عن أهمية السلام لإسرائيل والمنطقة وللمجتمع الإسرائيلي عامة. في تشرين الأول ٢٠٠٤ تكتل هذا الحزب مع حزب العمل.

١ - ٤- شينوي- حزب المركز

إن الحزب الوحيد على الخارطة الإسرائيلية اليوم الذي نستطيع أن نطلق عليه حزب الوسط أو حزب المركز هو حزب شينوي (تغيير).

تعود جذور هذا الحزب إلى منتصف السبعينيات بعد الاحتجاجات الواسعة التي عمت إسرائيل في أعقاب حرب تشرين الأول ١٩٧٣، حيث أسسه العديد من الأكاديميين ورجال الأعمال، وترأسه أستاذ القانون من جامعة تل أبيب أمنون روبنشتاين. يعتبر هذا الحزب إصلاحياً هدفه تغيير نظام الحكم والتشوهات الحاصلة على المشهد السياسي.

خاض شينوي الانتخابات مع حزب داش (الحركة الديمقراطية للتغيير) برئاسة يغال يادين، رئيس هيئة الأركان السابق، وفاز بـ١٥ مقعدا في الكنيست. خاض شينوي الانتخابات سنة ١٩٨١ وسنة ١٩٨٤ كحزب مستقل، وحصل على مقعدين في الأولى وعلى ثلاثة مقاعد في الثانية. وفي ١٩٩٢ تكتل مع مبام وراتس ضمن كتلة ميرتس. في سنة ١٩٩٧ قرر مبام وراتس توحيد الحزبين، إلا أن شطراً واحداً وافق على التوحيد من شينوي برئاسة أمنون روبنشتاين، والشطر الآخر بزعامة أبراهام بوراز عارض التوحيد وانشق عن ميرتس واحتفظ بالاسم الأصلي شينوي. وبحسه السياسي المتطور، دعا بوراز تومي لبيد، الصحافي الإسرائيلي المعروف، ليترأس حزب شينوي لخوض الانتخابات سنة ١٩٩٩. كان تركيز شينوي وما زال على الابتزاز السياسي والمادي للأحزاب الحريدية، وخصوصا شاس. لقد حصل الحزب على ٦ مقاعد في سنة ١٩٩٩، و١٥ مقعدا سنة ٢٠٠٣، ليصبح القوة البرلمانية الثالثة في إسرائيل، مستقطباً بالأساس ناخبين صوتوا في الماضي لحزب العمل أو ميرتس.

يركز على النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، ويتهم الأحزاب الكبيرة بأنها أهملت هذه المواضيع لتنشغل بالقضايا السياسية. من الناحية السياسية يؤيد عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية، ولكن بعد أن يتنازل الفلسطينيون عن حق العودة.

شكل شينوي الائتلاف مع حكومة شارون وكان الحزب المركزي فيه مع الليكود. أُقيل أعضاء الحزب من الحكومة في تشرين الثاني ٢٠٠٤، بعد أن صوتوا ضد الميزانية، ليذهب الحزب الى المعارضة، ورئيسه الان هو زعيم المعارضة في الكنيست.

١ - ٥ الأحزاب العربية

تختلف الأحزاب العربية عن الأحزاب اليهودية الأخرى وذلك للتباين الشاسع، سواء أكان في مفهوم المساواة المدنية، تعريف وماهية الدولة في إسرائيل، أو الحلول للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي والعربي–الإسرائيلي (للتفاصيل انظر في هذا التقرير مقال أسعد غانم حول التوجهات المختلفة للأحزاب العربية ومواقفها من حل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، وفهمها لمسألة المواطنة وحقوق العرب في إسرائيل). يتواجد العرب في إسرائيل خارج نطاق الوفاق القومي الإسرائيلي والذي يتجلى بالأهداف المركزية للدولة مثل جمع الشتات، الهجرة، بناء الأمة وغيره. المفهوم السائد لدى الأغلبية اليهودية أن دولة إسرائيل أُقيمت على أيدي اليهود من أجل اليهود.

على مدى أربعة عقود لم تنشأ في إسرائيل أحزاب عربية صرفة، لها استقلالها ومعترف بها. كانت ممارسة العرب السياسية من خلال الحزب الشيوعي، الذي عُرف على مدى سنوات طويلة كحزب يهودي–عربي (ما عرف في البداية بماكي، ومن ثمة بعد انقسامه راكاح، واليوم يُسمى بالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)، وأيضا من خلال القوائم العربية التابعة لمباي التي كانت قوية في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. في الخمسينيات سمح مبام، الحزب اليساري الصهيوني، بعضوية العرب فيه، وفي السبعينيات فتحت الأحزاب الصهيونية الأبواب أمام انضمام العرب إليها.

لقد شهدت الساحة السياسية العربية تغيرات كبيرة منذ منتصف الثمانينيات، وذلك مع ظهور عدة أحزاب عربية–يهودية (القائمة التقدمية للسلام والمساواة عندما خاضت انتخابات الكنيست سنة ١٩٨٤) وأحزاب عربية صرفة (الحزب العربي الديمقراطي بزعامة عبد الوهاب دراوشة خاض الانتخابات سنة ١٩٨٩) لها مميزاتها وتختلف عن الحزب الشيوعي والذي سيطر على الساحة السياسية العربية لعدة عقود من الزمن.

شهدت التسعينيات أيضا تطورات أخرى عندما أُقيم حزب التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة عزمي بشارة، وخاض الانتخابات سنة ١٩٩٦ للمرة الأولى سوية مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وخاضت الحركة الإسلامية، بعد الانشقاق في الحركة على هذه الخلفية، بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش، والذي أُعتبر الأب الروحي للحركة، الانتخابات سوية مع الحزب العربي الديمقراطي سنة ١٩٩٦ وسُمي الحزب فيما بعد القائمة العربية الموحدة. منذ ذلك الحين انقسمت الحركة الإسلامية إلى قسمين: القسم الشمالي بقيادة الشيخ رائد صلاح القابع في السجون الإسرائيلية، والشق الجنوبي للحركة بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش. وخاضت الحركة العربية للتغيير بزعامة أحمد الطيبي انتخابات ٢٠٠٣ بالتكتل مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وخاض الانتخابات حزب التحالف الوطني بزعامة هاشم

محاميد، إلا أنه لم يجتز نسبة الحسم.

عند دخول القائمة التقدمية للسلام والمساواة الكنيست، كان هناك صدام مع أعضاء كنيست يهود، وخاصة اليمينيين منهم، وذلك لتأكيد القائمة على الهوية الفلسطينية وحل الصراع بشأن القضية الفلسطينية، حيث كانت هذه الحركة أكثر حدة وتأكيدا على هذه المواضيع من الجبهة الديمقراطية. وصل النقاش الجماهيري في إسرائيل أوجه عندما دخل "التجمع" الكنيست وطرح مسألة دولة كل مواطنيها، وتزامن هذا الطرح مع بدء عملية السلام مع الفلسطينيين واتفاق أوسلو، حيث يعتبر كثير من اليهود أن هذا الطرح يهدد وجود إسرائيل كدولة يهودية. في برنامجه الانتخابي ١٩٩٦ تعهد التجمع بالعمل على الحصول على "مواطنة حقيقية مساوية لليهود."

قبل الانتخابات الأخيرة سنة ٢٠٠٣، أُثيرت ضد عضو الكنيست أحمد الطيبي ادعاءات بأنه مستشار للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وهو يساعد المنظمات الفلسطينية في "العمليات الإرهابية"، ووجهت دعوات لشطب ترشيحه للكنيست. لجنة الانتخابات المركزية قررت الاستجابة لطلب الليكود وشُطب ترشيحه، لكن رئيس لجنة الانتخابات القاضي حيشن اعترض على الشطب. قال الطيبي انه سيرفع القضية لمحكمة العدل العليا وصرح أن "هذا هو يوم أسود، الديمقراطية اليهودية شطبت أحمد الطيبي." (www.ynet.co.il).

في سنة ٢٠٠١ قررت الكنيست إزالة الحصانة عن عضو الكنيست، عزمي بشارة، لكي يمثل أمام القضاء حول تفوهاته بشأن دعم حزب الله. هذه هي المرة الأولى التي ترفع الكنيست الحصانة عن عضو كنيست بسبب إبداء رأي (www.younknesset.org.il). شطبت لجنة الانتخابات اسم بشارة وحزبه من قائمة الترشيح للانتخابات، ولكن الالتماس إلى محكمة العدل العليا ألغى الشطب.

تميزت الانتخابات للكنيست السادسة عشرة بهبوط ملحوظ في نسبة التصويت (وصلت ٦٢٪) لدى العرب مقارنة بالانتخابات السابقة، فهذه النسبة هي الأقل في تاريخهم السياسي. للمقارنة، صوت في الكنيست الخامسة عشرة حوالي ٧٥٪ من أصحاب حق الاقتراع، وحصلت الأحزاب العربية على حوالي ٧٠٪ من أصوات الناخبين (الجبهة ٢٦٪، التجمع ٢٠٪، القائمة الموحدة ١٨٪، حزب التحالف الوطني ٦٪)، وحصلت الأحزاب غير العربية على حوالي ٣٠٪.

في انتخابات الكنيست السادسة عشرة، حصل التجمع على ثلاثة مقاعد، وهو عدد يساوي ما حصلت عليه القائمة الموحدة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير. هذا انجاز كبير للتجمع لأنه ولأول مرة يخوض الانتخابات كحزب مستقل. القائمة العربية الموحدة حصلت على مقعدين، بعد أن كان لها ٥ مقاعد في الانتخابات السابقة، هنالك تراجع واضح في قوة القائمة الموحدة، حيث هبطت نسبة التصويت لها من ٣٠٪ إلى ١٨٪ سنة ٢٠٠٣. أما الجبهة فارتفعت نسبة التصويت لها من ٢١٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٢٦٪ سنة ٢٠٠٣. وكذلك التجمع الذي زاد من قوته من ١٧٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٢٠٪سنة ٢٠٠٣.

٢. الحركات السياسية البارزة وغير الممثلة في الكنيست

في هذا الفصل سنتحدث عن الحركات السياسية اليهودية البارزة، وغير المُمثلة في الكنيست، ودورها على الساحة السياسية الإسرائيلية.

٢ - ١ مجلس يشع

أقيم مجلس يشع (يشع اختصار ليهودا والسامرة وقطاع غزة، المصطلحات التي يستعملها اليمين عند الحديث عن الضفة الغربية وغزة) بعد حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف توطين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مؤسس الحركة وقائدها يسرائيل هارئيل، مستوطن في مستوطنة عوفرا، وكان شريكا في إقامة الكثير من المستوطنات. يقوم هذا المجلس بالفعاليات والأنشطة الواسعة في الأمور المتعلقة بالمستوطنات وخلق الروابط مع ذوي النفوذ في الحكومة والجهاز الأمني. (www.moetzetyesha.co.il/yesha_list).

هذا المجلس فعّال جدا على الساحة السياسية، وفي السنة الأخيرة كانت له فعاليات جماهيرية كبيرة، وكلها كانت ضد المشاريع السياسية المرتبطة بالأراضي الفلسطينية المحتلة. على سبيل المثال، في السنة الأخيرة بادر نشطاء مجلس يشع في حملة "كلنا مستوطنون". في إطار هذه الحملة نظموا مظاهرات ضد "خارطة الطريق" ومشروع شارون للانفصال عن غزة. وفي١٢/ ٩/ ٢٠٠٤ نظم اليمين بقيادة مجلس يشع مظاهرة ضخمة تحت عنوان "الانفصال يمزق الشعب". لا شك أن مجلس يشع يستعمل لغة متطرفة جدا تقترب من اللغة التحريضية. وفي ٢٥ تموز ٢٠٠٤ نظم سلسلة الاحتجاج التي اصطف المحتجون خلالها على طول الطريق من قطاع غزة إلى القدس، وقد كانت هنالك مواقع للتوقيع على وثيقة ضد الانفصال.

hazofe.co.il/web/katav6.asp?Moduk=24&id=24885&Word=&gilayon=2043&mador.

ونظم المجلس أيضاً سلسلة احتجاجات على النوايا لضم حزب العمل لحكومة وحدة وطنية. لا نبالغ إن قلنا أن هذه الحركة الوحيدة اليوم القادرة على إخراج عشرات آلاف الناس إلى الشوارع للتظاهر، وفي أوقات متقاربة.

(www.haaretz.co.il/hasite/pages/SHARt.jhtml?itemNO= 4666259&contrassID=1)

حتى منتصف كانون الأول ٢٠٠٤، شجب رؤساء مجلس يشع النداءات لرفض الأوامر بإخلاء مستوطنات، وهم يدرسون من جديد موقفهم هذا. نائب رئيس مجلس يشع قال: "لا نستطيع أن نستمر بالمطالبة من زملائنا احترام الأوامر بإخلاء المستوطنات، لان الحسم يجري بشكل غير ديمقراطي" ("هارتس"، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٤: أ١).

في ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤ صرح بنحاس فلرشتاين، وهو شخصية معروفة، أنه سيعارض إخلاء المستوطنات ولو أدى الأمر لدخوله السجن. في اليوم التالي عقد مجلس يشع جلسة، أيد خلالها ما قاله فالرشتاين، معلنا أن جميع الوسائل متاحة لمعارضة إخلاء المستوطنات.

٢ - ٢ السلام الآن

حركة سلام شعبية وواسعة، غير مُمثلة في الكنيست وغير حزبية، رغم ذلك، فالغالبية العظمى من أعضائها من قوى وشخصيات اليسار الإسرائيلي. هدف الحركة هو إقناع الرأي العام في إسرائيل وحكومة إسرائيل بالحاجة والإمكانية للتوصل لسلام عادل ومصالحة تاريخية مع الشعب العربي الفلسطيني. (www.peace.org.il)

تعمل الحركة على طرح المواضيع السياسية الأساسية على الأجندة اليومية للجمهور الإسرائيلي. نظمت في الماضي

تظاهرات شارك فيها عشرات من الآلاف ضد السياسات الحكومية، وكونها لا تستطيع في هذه الفترة تجنيد أعداد كبيرة من المتظاهرين، ينحصر دورها في كشف سياسات الحكومة التي لا تعبر عن نوايا السلام، سواء كان ذلك في بناء المستوطنات أو في مسألة الجدار العازل. في هذه السنة شنت الحركة حملات بشأن إخلاء المستوطنات، تحت شعار "إخلاء المستوطنات هو اختيار الحياة"، بالإضافة لذلك نرى إعلاناتها ضد المستوطنات بشكل مكثف في الصحف اليومية. (www.peacenow.org.il/site/he/peace.asp?pi=181). وكذلك نظمت الحركة مظاهرة تحت عنوان "خارجون من غزة" مقابل وزارة الدفاع في تل أبيب.

تقع حركة السلام الآن تحت الضغط الجماهيري الدائم، وبخاصة في أجواء الهيمنة اليمينية في إسرائيل، ويتهمها اليمين بأنها تساعد أعداء الدولة، وأنها تضلل الجمهور بشأن عدد المستوطنات المؤقتة.

٢ - ٣ حركة اومتس لرفض الخدمة العسكرية

في كانون الثاني ٢٠٠٢، اجتمعت مجموعة من ٥١ ضابطا وجنديا في الخدمة الاحتياطية، وتوصلت إلى أن استمرار الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عمل غير أخلاقي وغير ديمقراطي ويضر بأمن إسرائيل، وخرجت باعلان نُشر في جريدة "هارتس" وُقِّع باسم "مكتوب محاربين". وقع على وثيقة الرفض حتى اليوم ٦٣٥ من الاحتياطيين في الجيش الإسرائيلي (www.seruv.org.il/Hebrew/default/asp).

المبادران لرفض الخدمة هما النقيب ديفيد زونشاين والملازم الأول ينيف ايتسكوفيش، وهما ضابطان في وحدة مختارة، خدما في الجيش النظامي ٤ سنوات و٨ سنوات أخرى في الجيش الاحتياطي، وكان جزء كبير من خدمتهما في لبنان وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. أثناء خدمتهما الاحتياطية في قطاع غزة، في أوج انتفاضة الأقصى، أدرك مبادرا الرفض أن التمسك بالأراضي المحتلة وعمليات الجيش فيها تهدد وجود إسرائيل، وبعد عودتهما من الخدمة الاحتياطية، قررا رفض الخدمة هناك، وبادرا إلى "مكتوب المحاربين" وخرجا إلى الجماهير للعمل على تغيير الوضع. المحاربون في هذه الحركة مستمرون في الخدمة الاحتياطية ولكنهم يرفضون أن يخدموا في المناطق الفلسطينية المحتلة (www.seruv.org.il/hebrew/movement.asp).

رئيس الحركة ديفيد زونشاين قال في مقابلة لجريدة "هارتس" ان دولة إسرائيل بحاجة إلى جيش، ولذلك لا يدعم الرفض على أساس ضميري، ولا يدعم الذين لا يخدمون بتاتا في الجيش، وإنما يرفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لان ذلك غير أخلاقي، ولا يهدف إلى الحفاظ على أمن إسرائيل ("هارتس"، ١/ ١٠/ ٢٠٠٤).

٣. الحكومة والوزارات

الحكومة هي الفرع التنفيذي للدولة، وهي مسؤولة أمام الكنيست لأنها بحاجة إلى ثقته لإقامتها، تمارس مهامها ما دامت تحظى بأغلبية أعضاء الكنيست، وتسقط إذا ما نجحت الأغلبية بحجب الثقة عنها. في إسرائيل رئيس الحكومة يجب أن يكون عضواً في الكنيست، وهذا لا ينطبق على الوزراء الآخرين. الحكومة هي التي تشكل السياسة القطرية والخارجية في الدولة وتصرف شؤونها على المستوى القطري (السلطات المحلية لها صلاحيات واسعة على المستوى

المحلي). الحكومة في إسرائيل مصدر تشريع رئيسي، وذلك لتنفيذ سياستها من جهة، ولوجود أغلبية برلمانية لأغلب مشاريع القوانين المقدمة من جهة أخرى.

يتولى كل وزير عادة حقيبة واحدة، رغم أن القانون الإسرائيلي يجيز تولي أكثر من حقيبة وزارية. هنالك أيضا وزراء بلا حقائب لإرضاء الأطراف المختلفة في الائتلاف. كان عدد الوزراء في حكومة بن غوريون الأولى (١٩٤٩) ١٤ وزيرا، تصاعد هذا العدد ليصل إلى ٢٨ وزيرا في عهد حكومة غولدا مئير (١٩٦٩). ازدياد عدد الوزارات جاء ليلبي مطالب ائتلافية، وذلك لان الائتلاف الحكومي الإسرائيلي يتألف عادة من أحزاب كثيرة ومتعددة. وقد اُستحدثت الوزارات الجديدة عبر السنين لأهداف سياسية.

جرت في إسرائيل ١٦ انتخابات للكنيست، ولكن حتى الآن شُكلت ٣١ حكومة. عُرضت الحكومة الإسرائيلية الثلاثون برئاسة اريئيل شارون في ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣، والتي تضم ٢٨ وزيرا و ٢٨ نائب وزير، وفي اليوم التالي حازت على ثقة الكنيست بأغلبية ٦٦ نائبا، واعتراض ٤٨ نائبا. جاءت هذه الحكومة بعد الفوز الساحق لليمين في الانتخابات التي جرت في الشهر الذي سبقه من السنة نفسها وحاز حزب الليكود على ٣٨ مقعدا، بينما حاز حزب العمل فقط على ١٩ مقعدا، ليقترب من حزب جديد انشىء فقط قبل عدة سنوات، هو حزب شينوي بفوزه بـ ١٥ مقعدا. لم يدخل اليهود الحريديم الحكومة لاعتراض حزب شينوي العلماني عليهم، والذي رفع شعار "إما نحن أو هم في الحكومة"، وفضل شارون حزب شينوي على الأحزاب الحريدية لأنه حزب كبير، ولا يوجد له مطالب كثيرة تخص قطاعات معينة، كما هو الحال بين الحريديم. تركيب الحكومة شمل حزب الليكود، وحزب شينوي، والمفدال، والاتحاد القومي.

بعد إقالة حزب شينوي، شُكلت حكومة جديدة في إسرائيل، الحكومة الواحدة والثلاثون، وحازت على ثقة الكنيست في تاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٥. الحكومة الحالية مُشكلة من حزب الليكود، وحزب العمل وحزب يهدوت هتوراه الحريدي. حزب العمل لم يحظ بوزارات لها زخمها السياسي، مثل الخارجية، الدفاع أو المالية (أهم وزارة تسلمها هي وزارة الداخلية)، عارض هذه الحكومة ١٣ عضو كنيست من الليكود نفسه، وامتنع عضو من يهدوت هتوراه عن التصويت، فيما حظيت هذه الحكومة بثقة حزب ياحد وبعض الأحزاب العربية. برر حزب العمل موقفه بأنه يريد تسريع عملية الفصل عن غزة، لكن حقيقة الأمر أن وهن الحزب على الساحة السياسية الإسرائيلية، وإظهار الاستطلاعات أنه لن يفوز بعدد كبير من المقاعد يؤهله لإقامة ائتلاف، وبسبب الخلافات القيادية الداخلية الحادة، كل هذه العوامل جعلت حكومة الوحدة أفضل خياره الأفضل.

في السنتين الماضيتين مرت حكومة شارون بتغييرات في بنيتها وتركيبتها منها.

١. في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٣ فُككت وزارة الأديان وتوزعت وحداتها على الوزارات الأخرى، وذلك إيفاء بالالتزام لحزب شينوي العلماني في الاتفاق الائتلافي.

٢. في ٤/ ٦/ ٢٠٠٤ قرر شارون إقالة أفيغدور ليبرمان، وزير المواصلات، ووزير السياحة بنيامين ألون، وذلك لمعارضتهما خطة الانفصال، وذلك لكي يحظى بأغلبية في الحكومة لخطته.

٣. في ٨/ ٦/ ٢٠٠٤ أعلن وزير الإسكان ايفي ايتام، رئيس حزب المفدال، عن استقالته من الحكومة على خلفية معارضته لقرار الحكومة، تبني خطة شارون للانفصال عن غزة.

٤. في ١١/ ٧/ ٢٠٠٤ أقال شارون وزير البنى القومية الوزير يوسف بريتسكي، من حزب شينوي، بناء على طلب رئيس قائمة شينوي تومي لبيد، بسبب تصرفه غير الأخلاقي مع زميله في الحزب الوزير أبراهام بوراز، المتمثل بمحاولة إلصاق تهم باطلة ببوراز، لمنعه من خوض الانتخابات التمهيدية في حزبه.

٥. في ٥/ ٩/ ٢٠٠٤ قررت الحكومة أن يكون الوزير تساحي هنغبي وزيرا بلا حقيبة، وتعيين جدعون عزرا مكانه لوزارة الأمن الداخلي، وذلك لأنه متهم بالرشاوى على خلفية تعيينات سياسية واسعة النطاق.

٦. استقال أيضا الوزير زبولون اور-ليف من حزب المفدال في تاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٤ على خلفية تبني الحكومة لخطة الفصل، ولم يقبل شارون بإجراء استفتاء عام.

٧. هدد بنيامين نتنياهو، وزير المالية حاليا ورئيس الوزراء سابقا، بعد تبني الكنيست لخطة الفصل أنه إذا لم يُعلن شارون خلال أسبوعين عن قبوله مبدأ الاستفتاء العام فسوف يستقيل من الحكومة. سحب تهديده بعد أن فهم أنه لا يستطيع زعزعة استقرار الحكومة وتقديم الانتخابات للكنيست.

٨. في بداية كانون الأول ٢٠٠٤ بعد أن صوت وزراء حزب شينوي ضد الميزانية أقالهم شارون من الحكومة.

٩. في تاريخ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٤ بدأ شارون مفاوضات مع حزب العمل والأحزاب الحريدية لتأليف حكومة جديدة في إسرائيل. في ١٠/ ١/ ٢٠٠٥ حازت الحكومة الجديدة على ثقة الكنيست.

المواضيع الأساسية قيد اهتمام هذه الحكومة هي الخروج من المأزق السياسي مع الفلسطينيين، وان تبين للعالم أنها راغبة في حل للقضية الفلسطينية بما يتناسب مع مصالحها، وتنفيذ خطة الفصل والانسحاب الأحادي من غزة وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية، لذلك كان انشغال الحكومة الحالية، وبشكل واضح في القضايا السياسية-الأمنية. حاز الاقتصاد أيضا على جزء مهم من سياسة الحكومة بسبب الوضع السيئ للاقتصاد الإسرائيلي وإسقاطاته على الوضع الاجتماعي. التقرير الذي نُشر يوم ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤ للتأمين الوطني عن إسرائيل في سنة ٢٠٠٣ بين وجود قرابة مليون ونصف المليون إسرائيلي تحت خط الفقر. أُضيف إلى قائمة الفقر ١٠٠،٠٠٠ إنسان سنة ٢٠٠٣. هذه الحكومة أيضا تميزت بالتورط بقضايا فساد، من ضمن المتورطين رئيس الوزراء. فيما يلي تفصيل للقضايا الأساسية التي ميزت هذه الحكومة وسياستها:

٣ - ١ السياسة الاقتصادية وإسقاطاتها الاجتماعية

في حزيران من هذه السنة اتهم رئيس حزب العمل، شمعون بيريس، وزير المالية، بنيامين نتنياهو، بإدارة سياسة اقتصادية سيئة ستجلب انهياراً للمجتمع الإسرائيلي. استعمل بيريس مصطلح "الرأسمالية الخنزيرة". ومن بين الأمور الأخرى التي قالها بيريس إن من نتائج سياسة الحكومة وجود ستة آلاف مليونير وستة ملايين من الشحاذين في إسرائيل. ويدعي بيريس أن القضية ليست اقتصادية وإنما سياسية. وعلى حد قوله إذا بقيت إسرائيل في المناطق الفلسطينية فلن يتبقى مجتمع في إسرائيل. ("هآرتس"، ٢١/ ٦/ ٢٠٠٤: أ١).

في آب ٢٠٠٤ قال محافظ بنك إسرائيل، ديفيد كلاين، ان هنالك حاجة لتقليص ميزانية الدفاع وتوجيه الأموال المتبقية لتقليص الفقر ("هآرتس"، ٥/ ٧/ ٢٠٠٤: ١١).

في تاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٤ أقرت الحكومة بأغلبية كبيرة ميزانية ٢٠٠٥ وقدرها ٢٦٦,٩ مليار شيكل، ثمة تقليص في الميزانية وزيادة للإصلاح في جهاز التربية والتعليم، وثمة زيادة بمقدار ٢٣٠ مليون شيكل لوزارة الصحة.

ما هي إسقاطات الميزانية المصادق عليها؟ الإسقاطات كثيرة، ولكنني سأبرز تلك التي لها أثر مباشر على المواطن (للتفاصيل انظر مقال حسام جريس في هذا التقرير).

١. في إطار تحسين الخدمة للمواطن فهذه هي السنة الثانية التي تجري فيها المالية حماية لـ "الرجل السمين" أي القطاع العام، وذلك لكي يفطم "الرجل النحيف"، أي القطاع الخاص. ليس فقط يُقيلون عمال حكومة ولكن أيضا لا يستقبلون عمالاً جدداً. على سبيل المثال ٢٠٪ من الوظائف المخصصة لخدمة "الشباب في ضائقة" شاغرة، في الوقت الذي يزداد فيه عدد الشباب الجانح.

٢. قررت المالية أن إحدى الطرق الناجحة لتشجيع مُشغلين من القطاع الخاص لتشغيل عدد اكبر من العمال منحهم تنزيلا في رسوم التأمين. النقص، على ما يبدو، سيُدفع من تجميد مخصصات التأمين التي قلصت في السنة الماضية والتي سبقتها، وهذا سيصيب الطبقات الفقيرة مرة أخرى في الصميم.

٣. تُخطط وزارة المالية إصلاحا في طريقة تشغيل العمال الأجانب. تشغيلهم سيكون فقط عن طريق شركات القوى العاملة وليس المقاولين. ليس من الواضح كيف سيؤدي هذا التغيير إلى تقليص عدد العمال الأجانب، وإفساح المجال لبعض العاطلين عن العمل من الإسرائيليين. والسؤال المطروح كيف يعطون هذه الشركات، والتي راجت سمعتها السيئة، باستعباد العمال الأجانب؟ ("هآرتس"، ١/ ٨/ ٢٠٠٤: ب٣).

رغم التقليص في ميزانية الأمن، هذه السنة، إلا أنها ما زالت تحظى بحصة الأسد من ميزانية الدولة (رغم التغيرات الهائلة التي حدثت في المنطقة من الناحية الإستراتيجية، انظر التفاصيل في هذا التقرير في مقال مصطفى كبها)، وما زالت المسائل الاجتماعية لا تحظى بالميزانيات الكبيرة ولا باهتمام متخذي القرار في إسرائيل.

في السنوات الأخيرة، وخاصة في ظل حكومة شارون ونتنياهو كوزير للمالية ازدادت الضائقة الاقتصادية على الطبقات الدنيا، وكذلك ارتفعت نسبة البطالة. نرى أيضا أن سياسة نتنياهو أدت إلى تآكل في مكانة الطبقة الوسطى.

٣-٢ حكومة وحدة وطنية

ارتبط استقرار حكومة شارون بغياب أي تحرك سياسي فيه تنازل ما للفلسطينيين، وعندما شرع شارون بتحريك العملية السياسية بما يخدم إسرائيل وبمباركة أميركا في اتجاه الانفصال عن غزة، بدأت التصدعات في الحكومة. أدرك شارون أن عليه توسيع الحكومة أو تغيير تركيبتها ليتسنى له تنفيذ خطته التي دعمها حزب العمل، وحتى حزب ياحد اليساري. قال شارون لحزب الليكود هنالك إمكانيتان: توسيع الائتلاف عن طريق الوحدة مع العمل أو على الليكود أن يذهب إلى الانتخابات. عارض حزب الليكود بشدة حكومة الوحدة الوطنية مع حزب العمل، هذه المعارضة جعلت شارون يتوجه للأحزاب الحريدية لإقامة ائتلاف ("هآرتس"، ١٨/ ٧/ ٠٤: أ١).

واجهت حكومة الائتلاف مع العمل معارضة كبيرة بين أعضاء من الليكود وأيضا معارضة أعضاء من حزب العمل في تاريخ ١٩/ ٨/ ٢٠٠٤ هُزم شارون هزيمة نكراء عندما أقرت لجنة الليكود بأغلبية كبيرة (ما سمي بقرار المتمردين)

رفض إقامة حكومة وطنية مع حزب العمل ("هآرتس" ، ١٩/ ٨/ ٢٠٠٤ : أ١) .

أدى هذا الوضع إلى إضعاف حكومة شارون وجعل حيز مناوراتها السياسية محدوداً . من ناحية هنالك جبهة داخلية قوية في حزب الليكود ضد سياسة شارون مع الفلسطينيين بشأن خطة الفصل ، ومن ناحية أخرى ، لا يستطيع شارون أن يقيم حكومة ائتلاف مع حزب العمل لتلقي الدعم الواضح لتنفيذ خطته .

تغيرت الظروف عندما خرج شينوي من الائتلاف الحكومي ، ففي بدية شهر كانون الأول صادق مركز الليكود على البدء في مفاوضات مع حزب العمل والأحزاب الحريدية . بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٤ صادق مركز حزب العمل على اتفاق الائتلاف مع الليكود، واختار المركز في تاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٤ الوزراء الذين سيشغلون الحقائب الوزارية . المفاجأة كانت عندما حظي أوفير بنيس واسحق هرتسوغ ، من جيل الشباب في حزب العمل ، بصدارة القائمة . هل هذا التغيير يكشف أن الحزب يريد للجيل الجديد من الشباب تسلم قيادته؟

حازت الحكومة الجديدة على ثقة الكنيست في تاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٥ . إلا أنه على ما يبدو عمرها قصير ، لأن ١٣ عضو كنيست من الليكود صوتوا ضدها ، وامتنع عضو كنيست من يهدوت هتوراه ، وأقيمت هذه الحكومة بدعم من حزب ياحد والأحزاب العربية . سُمعت أصوات عديدة من وزراء في الليكود يتحدثون عن عدم شرعية الحكومة للدعم الذي تلقته من ياحد والأحزاب العربية .

٣ - ٣ الفساد داخل الحكومة

الحكومة الإسرائيلية الحالية متورطة بقضايا فساد مختلفة ، وعلى رأس المتورطين اريئيل شارون نفسه .

أ . شارون

شارون مُتهم بتسلم رشوة في قضيتين مختلفتين ، وكذلك أيضا بمخالفة قانون الأحزاب وقانون تمويل الأحزاب . شارون متهم بأنه تسلم من رجل الإعمال ، ديفيد ابل ، ملايين الشواكل بعقد مُوقع مع ابنه جلعاد ، مقابل مساعدة ابل بعلاقات دبلوماسية-سياسية من أجل دفع مشروع ما سُمي بـ "الجزيرة اليونانية" ، وكذلك أيضا ضم منطقة جينتون لمدينة اللد ، ما سيرفع سعر الأرض التي اشتراها ابل بملايين الدولارات . في قضية أخرى ، والمسماة بقضية "سيريل كيرن" شارون متهم بأنه تقاضى الملايين من الدولارات من مليونير باسم سيريل كيرن ، وذلك لدعم مصالحه في الشرق الأوسط . بُيض المال ، حسب الاتهام ، بواسطة شركة وهمية أقامها ابنه جلعاد وسيريل كيرن في الجزر العذراء ، وتحولت الأموال عن طريق بنك في النمسا لحساب جلعاد في تل أبيب . اتهم شارون أيضا بتسلم مبالغ غير قانونية في فترة الانتخابات الداخلية في حزب الليكود لمرشح رئاسة الوزراء في سنة ١٩٩٩ وفي سنة ٢٠٠١ .

بعد تحقيق الشرطة بملف "الجزيرة اليونانية" ، أوصت النيابة العامة للمستشار القضائي للحكومة بتقديم لائحة اتهام ضد شارون ("هآرتس" ، ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٤)

هذه القضية تكشف إشكالية أساسية في الديمقراطية الإسرائيلية ، ففي الدول الغربية اتهامات لرجل جمهور في مثل هذه القضايا تؤدي إلى استقالته .

ما زالت الشرطة تحقق بقضايا الفساد المتورط بها شارون وابنه جلعاد، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيرا على شعبية شارون.

ب. قضية الوزير بريتسكي

يوسف بريتسكي من حزب شينوي، في وظيفته كوزير للبنى التحتية، حاول تجريم الوزير أبراهام بوراز، زميله في الحزب في فترة الانتخابات التمهيدية لحزب شينوي سنة ٢٠٠٢. حدثت هذه القضية عندما كان بوراز رئيسا للجنة الاقتصاد في الكنيست، وحاول تمرير قانون لن تُعطى بموجبه الكهرباء مجانا لعاملي شركة الكهرباء. وحسب ما كشفت عنه القناة الأولى الإسرائيلية فان بريتسكي حاول مساعدة تحرٍّ خاص مُشغل من قبل شركة الكهرباء على إلصاق تهم باطلة ببوراز، لكي لا يُمكنه خوض الانتخابات التمهيدية في حزبه (www. News.nana.co.il/Article/?ArticleID=1292221&sid=16)

في أعقاب كشف هذه القضية أُقيل الوزير بريتسكي من منصبه الوزاري. في هذه القضية حُقق مع الكثير من الشخصيات البارزة، منهم شبتاي شبيت رئيس الموساد الأسبق، وأيضا رئيس شركة الكهرباء السابق ايلي لنداو. حتى الآن لم يتضح من التحقيقات وجود ابتزاز، وعلى ما يبدو ستنتهي هذه القضية دون تقديم لوائح اتهام ضد بريتسكي.

ج. قضية الوزير هنغبي

نُشر تقرير مراقب الدولة بتاريخ ٢٠٠٤,٤,٢٥ والذي صادق ووثق ما كان معروفا منذ زمن في إسرائيل. الوزير هنغبي عندما كان وزيرا لجودة البيئة، عين وبشكل منهجي مقربيه السياسيين والشخصيين في وظائف في وزارته. ("هارتس"، ٢٧/٨/٢٠٠٤: ب١). طلب المستشار القضائي بفتح التحقيق في قضية هنغبي. استقال هنغبي من وزارة الأمن الداخلي ريثما ينتهي التحقيق وعينه شارون وزيرا بلا حقيبة.

٤- الحكم المحلي

إذا كانت الحكومة هي الفرع التنفيذي على المستوى القطري والعالمي لسياسة إسرائيل، فالحكم المحلي هو الذي يدير الشؤون البلدية في معظم مجالات الحياة وله صلاحيات واسعة جدا.

الحكم المحلي في إسرائيل هو امتداد واستمرار وتطوير للحكم المحلي الذي تبلور في فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، حيث لعب دورا مهما في ظل غياب حكومة مركزية يهودية، فجاء الحكم المحلي للقيام بالعديد من المهام للمجتمع اليهودي الاستيطاني في معظم مجالات الحياة، منها: الإدارية، المالية، التعليم. بكلمات أخرى، بالإمكان اعتبار الحكم المحلي شكلاً من الحكم الذاتي لليهود في ظل حكومة الانتداب. وبعد قيام الدولة، استعانت الحكومة اليهودية الناشئة في إسرائيل بالسلطات المحلية، لملء الفراغ الذي خلفه الانتداب.

في إسرائيل يوجد ثلاثة أنماط من مجالس الحكم المحلي: ١. المجالس المحلية ٢. المجالس الإقليمية، والتي تضم عدداً من المستوطنات ٣. البلديات. نمط المجلس بالأساس يُحدد وفقا لعدد السكان. فالبلدية تُمنح للتجمع السكني

الذي يزيد عدده عن ٢٠،٠٠٠ نسمة، بالإضافة إلى شروط أخرى.

في إسرائيل اليوم، حوالي ١٥٠٠ سلطة محلية وتتعدى وظائفها تقديم الخدمات الحياتية (مثل المياه، صيانة الطرق، التعليم، المتنزهات.. الخ)، بل هي قاعدة أساسية لتجنيد القيادات وانطلاقها فيما بعد للسياسة القطرية، وهي حلقة الوصل ما بين القيادات السياسية القطرية وجماهيرها.

جرت الانتخابات الأخيرة للحكم المحلي سنة ٢٠٠٣. ميزها، وخاصة بين اليهود، نسبة المنخفضة جدا (فقط ٤١٪). في الوسط العربي كانت النسبة أعلى بكثير، لأن الحكم المحلي ما زال الحلبة السياسية الأساسية لتأثيرهم ولكسب معيشتهم (للتفاصيل حول السلطات المحلية انظر في هذا التقرير إلى مقال أسعد غانم)، حيث وصلت ونسبة التصويت في انتخابات ٢٠٠٣ إلى ما يقارب ٩٠٪. وأظهرت النتائج أن القوائم الحمائلية والطائفية فازت بأغلب المقاعد ورئاسة المجالس والبلديات. ما زالت السلطات المحلية العربية تعاني من سوء الإدارة والتعيينات على أساس عائلي وطائفي، وقضايا الفساد الكثيرة، ضائقة مالية خانقة سببها التمييز في تخصيص الميزانيات، وأيضا بسبب سوء الإدارة.

بسبب الوضع الاقتصادي السيئ في إسرائيل، تُعاني السلطات المحلية من أزمة مالية خانقة إلى حد أن كثيراً منها لا تستطيع دفع رواتب الموظفين لأشهر طويلة.

بعد نشر الميزانية لسنة ٢٠٠٥، أعلنت الهستدروت (اتحاد نقابات العمال) نزاع عمل في جميع السلطات المحلية، وذلك احتجاجا على التأخير بدفع رواتب حوالي ١٥ ألفاً من عمال السلطات. مركز الحكم المحلي يطالب بـ٣ مليارات شيكل إضافية لميزانية السلطات المحلية ونصف مليار آخر إضافة إلى التربية والتعليم ("هآرتس"، ١٦/٨/٢٠٠٤: ٢أ).

هذه الأمثلة تبين حدة الأزمة التي تعيشها السلطات المحلية في إسرائيل، وتبين مدى عدم رضاها من السياسة الحكومية الاقتصادية.

تميزت سنة ٢٠٠٤ بالإضرابات التي قامت بها السلطات المحلية أو الأجسام المتعلقة بها:

- في الأول من أيلول ٢٠٠٤، ١١٠،٠٠٠ من عمال السلطات المحلية يبدؤون إضرابا دون تحديد المدة. الإشكالية هي عدم دفع الرواتب لعمال الكثير من السلطات المحلية، لفترات تجاوزت احيانا السنة. سبب آخر للإضراب هو تقليص ميزانية السلطات المحلية لسنة ٢٠٠٥، إقالة المئات من العمال في السلطات التي تعاني من العجز المالي والظروف السيئة لصناديق التقاعد ("هآرتس"، ١/٩/٢٠٠٤: ١٠أ).
- في تاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٤ اضربت معظم خدمات الدفن في إسرائيل لأنها لم تتسلم الرواتب منذ أشهر.
- يوم الأحد ٢٨/١١/٢٠٠٤ أعلن وزير الداخلية، المسؤول عن السلطات المحلية، أبراهام بوراز عن استقالته من الحكومة، معللا ذلك بأنه في الوقت الذي تقف فيه السلطات المحلية على حافة الانهيار، يدفع اريئيل شارون مئات الملايين من الدولارات للأحزاب المتدينة مقابل التصويت معه على ميزانية الدولة في الكنيست.

٥- الجانب القضائي وقوانين جديدة لها إسقاطات على المشهد السياسي

لا شك أن جهاز القضاء الإسرائيلي له مميزاته، ابرزها عدم وجود دستور مكتوب يمكن السلطة التنفيذية من اللجوء

إلى الأحكام العسكرية وقوانين حالة الطوارئ، والذريعة المتداولة في الخطاب الإسرائيلي هي الأمن.

ووفقا للقانون الإسرائيلي فان جهاز القضاء هو جهاز مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. يُعتبر الجهاز القضائي في إسرائيل جهازا قويا وفاعلا، وخاصة محكمة العدل العليا، والتي تتدخل في الكثير من المسائل التي لها إسقاطات سياسية واجتماعية.

فمن الواضح أن هنالك لجوءاً كبيراً للمحاكم الإسرائيلية في قضايا متنوعة، لأن القوانين الأساسية لم تغط الكثير من القضايا في الدولة، وفي ظل تصاعد ازدياد تدخل القضاء بادرت الحكومات المختلفة لتشريع القوانين، وذلك للحد من صلاحيات المحاكم.

في شباط ٢٠٠٤ عُين مني مزوز مستشارا قضائيا للحكومة، مزوز لم يكن المرشح الوحيد، وفي البداية لم يكن من ذوي الحظ الأوفر في الفوز. على سبيل المثال، يوسف لبيد وزير العدل السابق واريئيل شارون، رئيس الحكومة، رأيا بأن يورام ترفوفيتش هو المرشح الافضل. (www.haarez.co.il/pages/SHAetPE.jhtml?itemNO=362018). ترفوفيتش ليس صاحب خبرة قضائية كبيرة، ولكن كان بإمكانه أن يدفع الأجندة الاقتصادية لسوق حرة، وان يزيل الكوابح التي وضعها المستشار القضائي السابق.

في حزيران ٢٠٠٤ ومن خلال فحصه لقضية "الجزيرة اليونانية" المتورط فيها شارون بتقبل الرشوة، انتقد مزوز عدنه اربيل، النائبة الرئيسية للمستشار القضائي بشدة حول معالجتها هذا الملف. هذا النقد فُهم على انه اتهام ضد النيابة العامة برمتها. الانتقاد الأساسي ضد اربيل هو أنها أشارت إلى الهدف مسبقا وعملت على هذا الأساس ("هارتس"، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٤: ٤أ).

لا شك أن النقد بهذه الطريقة وهذه الحدة للنيابة العامة ضربة أخرى قوية للقضاء الإسرائيلي الذي تلقى ضربات من أطراف مختلفة على مر السنين. وهذا من شأنه أن يهز القضاء ويؤثر على الديمقراطية ومن ثم ثقة الجماهير بنزاهة القضاء.

قضية قضائية أخرى لها إسقاطات سياسية، هي قضية تعيين أربع قضاة لمحكمة العدل العليا، ومن بين المرشحين للمنصب كانت النائبة عدنه اربيل. رغم الزوبعة الجماهيرية التي أثارها ترشيح اربيل والنقاش السياسي الحاد الذي لم تشهد مثله إسرائيل منذ سنوات طويلة، إلا أنها اختيرت في النهاية على أن تكون قاضية عدل.

في هذه السنة سُنت قوانين لها إسقاطات مباشرة على المشهد السياسي الإسرائيلي. منها:

٥-١ قانون "إخلاء تعويض"

بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٤ صادقت الحكومة بغالبية ١٣ وزيرا وباعتراض ٦ وزراء على اقتراح قانون التعويض للمستوطنين ("هآرتس"، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٤: أ١). في تاريخ ٣/ ١١/ ٢٠٠٤ صادقت الكنيست على القانون في القراءة الأولى. (www.binyamin.org.il/ MatteBinY_He/news.asp) هذا القانون ينظم دفع التعويضات للمستوطنين عند إخلائهم من قطاع غزة وشمالي الضفة الغربية خلال عملية الفصل عن الفلسطينيين ("هارتس"، ١/ ١١/ ٢٠٠٤: أ٣). بعض المستوطنين في القطاع سيحصل على ٧٥٠،٠٠٠ دولار وآخرون على ٣٥٠،٠٠٠ دولار ("هآرتس"، ٢/ ١١/ ٢٠٠٤: ٧أ).

٥-٢ قانون المواطنة

في صيف ٢٠٠٤، عدّلت الكنيست قانوناً يفرض قيودا صعبة على حرية زواج المواطنين العرب في إسرائيل. ووفقا لهذا للتعديل لا يستطيع المواطن/ة العربي/ة في إسرائيل الزواج من فلسطيني/ة من الاراضي الفلسطينية المحتلة. هذا التعديل بادرت إليه الحكومة وفقا لتوصية الاستخبارات الإسرائيلية، التي ادّعت أنه "منذ العام ٢٠٠١، ظهر ٢٣ مواطنا متورطين بمساعدة فعلية لعمل معاد، وهؤلاء حظوا بمكانة ساكن عن طريق لم الشمل". في أعقاب هذه التوصية وبدون نقاش جماهيري لائق، قررت الكنيست منع لم شمل العائلات منعا باتا. إجابة محكمة العدل كانت أن هذا القرار مؤقت فقط. قانون المواطنة كان من شأنه الموازنة ولو قليلا مقابل التمييز النابع من قانون العودة، وكل مس بهذا القانون (أي قانون المواطنة) يبعد إسرائيل أكثر عن مبادئ الديمقراطية ("هآرتس"، ١٩/ ٧/ ٠٤: ٨أ).

٥-٣ اقتراح قانون- بديل لزواج مدني

حضرت لجنة بار-أون الائتلافية والمنشغلة بمسألة الزواج المدني، والتي يعتبر حزب المفدال المتدين شريكاً فيها، مسودة قانون بالإمكان تعريفها على أنها بديل للزواج المدني ("هارتس"، ١٠/ ٦/ ٢٠٠٤: ب٣).

وفقا لهذا الاقتراح، المصطلح الذي سيُستعمل وفقا للقانون هو "الشركاء" وليس "الزواج". سيكون هنالك مساران واللذان بواسطتهما يستطيع الناس أن يتزوجوا: الزواج- المصطلح المخصص للطقوس الدينية، أو تسجيل مدني. الإمكانية بأن يُسجل الأشخاص كأزواج بغير واسطة الحاخامية تنطبق على كل مواطن إسرائيلي. هنالك اختلاف في الرأي بين الكهنة اليهود أنفسهم. حتى الحاخام بكشي دورون، الحاخام الرئيسي لإسرائيل سابقا، دعم مسودة الاقتراح.

٥-٤ مسودة قانون- دفع لعمال السلطات المحلية

في تاريخ ٨/ ٦/ ٢٠٠٤، وافقت لجنة المالية على اقتراح قانون يمكن تحويل دفع الرواتب إلى موظفي السلطات المحلية بدون أن تصادر هذه الأموال لإطراف لها ديون على السلطات المحلية. ولكن قرر وزير الداخلية وضع شروط على السلطات المحلية التي ستنتفع من هذا القانون. في مسودة القانون يظهر تقييد على الاستقلال الإداري لرؤساء البلديات والمجالس المحلية. وفقا لمسودة الاقتراح يستطيع وزير الداخلية إقالة الرئيس والمجلس البلدي وتعيين لجان معينة في تلك المجالس التي لا تنجح في بلورة برامج شفاء في غضون ثلاثة أشهر ابتداء من دخول القانون حيز التنفيذ ("هآرتس"، ٩/ ٦/ ٢٠٠٤: ١٢أ).

جاء هذا القانون ليحمي العمال في السلطات المحلية، لكي لا تستخدم المجالس البلدية رواتبهم لسد ديونها.

القسم الثاني

بعد إعطاء صورة شاملة ومفصلة حول المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل ٢٠٠٤، في القسم الثاني من التقرير سنطرح ونحلل الأحداث المركزية في المشهد السياسي والحزبي. الأحداث المركزية لهذه السنة: استمرار وهن معسكر اليسار؛ هيمنة الحزب الحاكم؛ التراجع في الديمقراطية وازدياد العنصرية؛ سياسة الاغتيال وسياسة الفصل.

١- استمرار وهن معسكر اليسار

يعيش ما يُعتبر معسكر اليسار في إسرائيل، والذي كان في مقدمته حزب العمل، حالة وهن شديد، وطروحاته لا تلقى الترحاب كما كان عليه الأمر في الماضي. فهذا الحزب الذي أقام اسرائيل وبنى مؤسساتها المختلفة، وخرّج ابرز قيادييها، ليس بذي فاعلية في ما المرحلة على الساحة السياسية، وهذا حدا بالبعض إلى القول انه حزب غير ذي صلة على المشهد السياسي. فهذا الحزب يعاني من خلافات داخلية كبيرة ويفتقر إلى قيادي من الرعيل الثاني له هيبته ووقاره وجاذبيته. فبعد استقالة عميرام متسناع من رئاسة حزب العمل في أيار ٢٠٠٣ اثر الهزيمة النكراء في انتخابات الكنيست، أُنتخب شمعون بيريس زعيما مؤقتا لمدة عام. وتدل العودة إلى زعيم عجوز مثل بيريس على مدى الإعياء والأزمة التي يعيشها الحزب. وحزب العمل "حزب كثير "الرؤوس" لا أجندة سياسية له مع أزمة مالية خانقة، وقائده الراهن عجوز سياسي يلهث للانضمام لحكومة صديقه اريئيل شارون، حيث ظفر بمقعد وزارة الخارجية تحت شعار "الحرص على تأمين الانسحاب من غزة وتغيير الأولويات المالية" (www.almash-had.org/viewarticle.asp?articalid=1803). إشكالية هذا الحزب ليست قيادية فقط، وإنما أيضا افتقاره إلى أجندة سياسية تُعطي أملاً للإسرائيلي بالخروج من دوامة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وأيضا هنالك عدم الثقة بين الجمهور وحزب العمل بسبب نظرته الاستعلائية نحو الطبقات الفقيرة.

إلى جانب كل الأمور التي ذُكرت، ساهم ايهود باراك، رئيس الحكومة السابق، بهدم موقف اليسار وسياسته عندما أعلن بعد محادثات كامب ديفيد وطابا أنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام، زد على ذلك أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية وخاصة عسكرتها، وكونها طالت المدنيين الإسرائيليين في المدن الإسرائيلية أضعفت اليسار الإسرائيلي.

وهنالك من يتحدث عن العمليات التفجيرية الفلسطينية التي أفقدت المواطن الإسرائيلي الأمن الشخصي وأدخلت حالة الهلع في نفوس الإسرائيليين، فاندفع إلى أحضان شارون للاحتماء "البطل القومي" الذي قاد إسرائيل إلى انتصارات كبيرة.

وجاء انضمام حزب العمل إلى حكومة شارون سنة ٢٠٠١ وتولي شمعون بيريس وزارة الخارجية وبن اليعازر وزيرا للدفاع ليبرهن للجمهور الإسرائيلي أنه لا يوجد هوية واضحة المعالم لهذا الحزب ولا يوجد لديه بديل سياسي.

إن إقامة حزب ياحد (سابقا حزب ميرتس) بزعامة يوسي بيلين هي محاولة لإنعاش اليسار وزيادة قوته على الخارطة الحزبية، لكن هذا الحزب حسب الاستطلاعات لن يفوق عدد أعضائه الثمانية في حالة إجراء الانتخابات في الفترة القريبة المقبلة، وهو لن يكون البديل لحزب العمل، ولن يستطيع بمفرده التأثير في السياسة الرسمية.

٢- هيمنة الحزب الحاكم

كشفت نتائج انتخابات ٢٠٠٣ عن تغييرات واضحة على الخارطة الحزبية وقوتها على المشهد السياسي، ففوز الليكود الساحق في الانتخابات، وتحول حزب العمل إلى حزب متوسط الحجم، أدخل إسرائيل حقبة جديدة، وذلك بوجود حزب متنامي القوة، ولكن ليس حزبا مهيمنا حسب التعريف للحزب المهيمن الذي يحظى بغالبية الأصوات لفترة طويلة من الزمن. وهذا الحزب يحتل مكاناً رئيسياً في كل الحسابات الائتلافية للحكومة، وهو مرتبط بحدث مركزي في تاريخ الدولة في سنواتها الأولى. كان النظام الحزبي نظاما حزبيا مهيمنا، وحافظ حزب مباي بزعامة بن غوريون على هيمنة الحزب الواحد حتى سنة ١٩٧٧، أي قرابة ثلاثة عقود، ومناحيم بيغن، رئيس حزب الليكود، أصبح شرعيا عند انضمامه لحكومة مباي سنة ١٩٦٧ (أريان، ١٩٨٩: ١٩٢-٢٢٢).

هذا يعني أننا في بداية عهد سياسي جديد في إسرائيل إذا استمر هذا النهج مستقبلا. التغيير الأساسي هو بداية لهيمنة حزب الليكود اليميني على المشهد السياسي الإسرائيلي. هذه النتائج انعكست في الائتلاف الحكومي الذي أقامه شارون من اليمين المتطرف والمفدال (حزب ديني يميني-متطرف) مع حزب شينوي والذي أعضاؤه من المركز ومن يمين الخارطة السياسية والذي يمتاز ببراغماتية سياسية.

لا شك أن السياسات الحكومية الداخلية والخارجية يمكن تفسيرها على أن الجمهور الإسرائيلي راض عن هيمنة وشرعية حزب الليكود، ومن ثمة سياسته وخاصة الخارجية كما سنبين لاحقا.

وبداية هيمنة اليمين تأتي على خلفية فشل اليسار في إرساء السلام الذي وعد الإسرائيليين به، وأيضا عدم استتباب الأمن. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية من أصعب الفترات التي عاشها الإسرائيليون، ولأول مرة في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني المسلح يشعر الإسرائيلي بعدم الأمان من ضربات المنظمات الفلسطينية. ولجأ إلى اليمين بحثاً عن الأمن والأمان، ولأن شارون قال، وما زال يقول، لا عملية سلمية مع "الإرهاب الفلسطيني".

٣- التراجع في الديمقراطية وازدياد العنصرية

منذ قيام إسرائيل، أكدت وثيقة الاستقلال على أن إسرائيل دولة اليهود ودولة يهودية ودولة ديمقراطية. رغم هذا التأكيد، ظل العنصر الإثني للدولة طاغياً على جميع مناحي الحياة وعلى السياسة الإسرائيلية. تحاول إسرائيل عبر سياستها وأحزابها تعزيز فوقية اليهود في الدولة بجميع الوسائل وإخراج العرب من دوائر التأثير في المشهد الإسرائيلي العام. صحيح أن العرب موجودون في الكنيست وفي مؤسسات الدولة الأخرى، ولكن دون تأثير في السياسة واتخاذ القرار، وفتمثيلهم في اللجان البرلمانية هامشي، وهم غير ممثلين في الائتلاف الحكومي. الشرعية فقط للأحزاب اليهودية. فالديمقراطية في إسرائيل ديمقراطية إجرائية (شكلية) وتعاني من عيوب لا حصر لها فيما يتعلق بالعرب. فلصعوبة إدراج الديمقراطية الإسرائيلية تحت أي نمط من الديمقراطيات المعروفة لنا في العالم استنبط البروفسور سامي سموحة، نموذجاً جديداً معترف به هو الديمقراطية الإثنية.

رغم الانفراج الجزئي والبطيء نحو العرب والذي بدأ من السبعينيات من القرن الماضي، وتغير ما في تقسيم موارد الدولة على السكان وتضييق ما للتمييز القائم، إلا أن الديمقراطية لم تصبح ديمقراطية حقيقية وخاصة فيما يتعلق بالعرب.

ففي السنوات الأخيرة، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وصعود اليمين إلى سدة الحكم، حصل تراجع في الديمقراطية الإسرائيلية ووصلت إلى أسفل درجاتها في العقدين الأخيرين، وتنعكس تجلياتها العنصرية في السياسية الإسرائيلية من جهة، والموقف الجماهيري العنصري من حقوق ووجود العرب في إسرائيل من جهة ثانية.

فقط في دورة الكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩-٢٠٠٢)، أجرت الشرطة التحقيق عشرين مرة مع أعضاء كنيست من أحزاب عربية تتعلق جميعها بالانتفاضة. هذا إضافة إلى الاهانات والضرب من قبل الشرطة، منها سبع حالات استدعت العلاج بسبب اعتداء الشرطة (نديم روحانا وآخرون، ٢٠٠٣). وتم التضييق على التيار الإسلامي الذي يرأسه الشيخ رائد صلاح، وتم اعتقاله مع عدد من قيادة الحركة الإسلامية حيث يقبعون في السجون الإسرائيلية منذ سنة ونصف دون صدور حكم عليهم حتى الآن، ومؤخرا عُقدت صفقة تم بموجبها إطلاق سراح ثلاثة معتقلين، على رأسهم سليمان أنطون رئيس بلدية أم الفحم سابقا، ويقضي الشيخ رائد صلاح مع زميل له عدة شهور في السجن. أُسقطت غالبية التهم الموجهة لهم، لأنه لم تكن أدلة دامغة ضدهم. ولا شك أن لهذا السلوك ما يبرره. فالرسالة الواضحة هي أن كل من يرفض إسرائيل كدولة يهودية-صهيونية ويدعم تأييد الفلسطينيين في المقاومة مصيره خارج اللعبة السياسية، وأبعد من ذلك لربما سيقبع في السجن. والتلويح بمقاضاة أعضاء الكنيست العرب أدى إلى صمت العديد منهم أو إلى دخولهم في دور المدافع.

في تموز ٢٠٠٤، عقد المركز الإسرائيلي للديمقراطية مؤتمره السنوي حول الديمقراطية الإسرائيلية في مقر رئيس الدولة، وما عرُض في المؤتمر يظهر بوضوح هشاشة الديمقراطية الإسرائيلية واشكالياتها. ونركز هنا على أهم نتائج المؤتمر حول مقياس الديمقراطية والثقافة الديمقراطية:

١. الصورة التي تتضح من المقاييس المختلفة للديمقراطية أن إسرائيل هي في الأساس دولة ديمقراطية شكلية، ولم تنجح بأن تتبنى مزايا الديمقراطية الجوهرية، زد على ذلك، أنها تعاني من عدم استقرار كبير مقارنة بالديمقراطيات في دول أخرى.

٢. وضع إسرائيل في مجال الحقوق المدنية يثير القلق. والمحافظة على حقوق الإنسان منخفضة، ويوجد تمييز سياسي واقتصادي شديد تجاه الأقلية العربية.

٣. تُعاني الديمقراطية الإسرائيلية من عدم الاستقرار، وذلك بتبدل الحكم بوتيرة عالية جدا، وفي السنوات الأخيرة زاد الوضع سوءا ولم تكمل أية حكومة فترة حكمها.

٤. أما بالنسبة للثقافة الديمقراطية، ففي السنين الأخيرة تدهور الوضع بشكل ملحوظ عند الجمهور اليهودي بالنسبة للمعايير الديمقراطية، وهنالك دعم لقيم ديمقراطية شكلية معينة، وعدم دعم لمضامين ديمقراطية أساسية مثل المواطنة والمساواة، وخصوصا مساواة العرب في الحقوق.

٥. حتى سنة ٢٠٠٣ أكثر من نصف اليهود (٥٣٪ على وجه التحديد) قالوا علانية أنهم يعارضون مساواة تامة للعرب. ٧٧٪ قالوا انه يجب أن تكون أكثرية يهودية في القرارات المصيرية للدولة، اقل من ٣١٪ يؤيدون انضمام الأحزاب العربية للائتلاف الحكومي، والأغلبية تعتقد (٥٧٪) أنه يجب تشجيع هجرة العرب من إسرائيل.

لا شك أن هذه النتائج تبين حقائق أكثر خطورة مما حلله معدو الاستطلاع. بهذا السلوك وهذه القيم الديمقراطية وفي ظل القوانين العنصرية المتزايدة وإلغاء الشرعية عن القيادات العربية، وعلى رأسها القيادة السياسية، يظهر بوضوح أن إسرائيل بتعزيزها لاثنيتها تصبح دولة اثنو-قراطية، كما يقول الباحث أورن يفتاحئيل، وليست ديمقراطية. لأن من يتمتع بحيز واحد من الديمقراطية هم اليهود، والعنصر الليبرالي الذي منحتهم إياه الديمقراطية الإسرائيلية، أي الحقوق الفردية الجزئية، بدأ بالتراجع.

والتصريحات العنصرية حول العرب وقياداتهم أصبحت أحد الطقوس المعهودة في الخطاب الإسرائيلي، وخاصة اليميني الراديكالي، فهذا يحيئيل حزان من حزب الليكود قال عن العرب خلال نقاش في البحث في حجب الثقة عن الحكومة:

"العرب هم ديدان. في كل مكان هم ديدان. من تحت الأرض، من فوق الأرض وفي كل كان. هذه الديدان تلحق الأذى بالشعب اليهودي منذ مئة سنة ونحن نمد لهم يد السلام. ما زلنا لا نفهم أننا نتعامل مع شعب من القتلة، إرهابيين، لا يريدوننا هنا، وبالتالي لن يكون هنا هدوء." (640147/www.new.walla.co.il/?w=/0)

٤. سياسة الاغتيالات والفصل

أدرج هنا سياسة الفصل (بناء الجدار وخطة الانفصال عن غزة) والاغتيالات تحت نفس المظلة لأنها جزء لا يتجزأ من مشروع شارون لفرضه الحل السياسي الذي يتلاءم مع مصالح إسرائيل بمفهومه وبمفهوم اليمين المعتدل. فسياسة الاغتيال هي محاولة للقضاء على القيادة السياسية وذلك لتعمل مستقبلا مع قيادة فلسطينية تستطيع إسرائيل أن تتعايش مع سقف مطالبها. أما بناء الجدار الفاصل فجاء بعدما فشل شارون في وضع حد للمقاومة الفلسطينية في القيام بعمليات داخل إسرائيل، وهو أيضا بمثابة الفرصة الذهبية لفرض حقائق على الأرض. خطة الفصل جاءت لتحقيق مناخ مريح من المساومة السياسية لإسرائيل.

٤ - ١ سياسة الاغتيالات

يُعرف المحامي ميخائيل سفراد الاغتيال بأنه "قتل متعمد ومخطط له على أيدي الجيش، والذي يُقتل لا يشكل أي خطر مباشر، ولو مُسك حيا لكان سيُعرض على القضاء" (www.hagada.org.il). سياسة الاغتيالات هي مسألة مُختلف عليها في إسرائيل، رغم أنها تحظى بدعم كبير من قبل الإسرائيليين. هنالك من يرى فيها الوسيلة الوحيدة لوقف العمليات الفلسطينية، وخاصة التفجيرية منها، ضد الإسرائيليين المدنيين. وهؤلاء يستعملون المصطلح العبري "سيكول مِكاد" (أي إفشال محدد)، بدلا من استعمال مصطلح اغتيال. الهدف من هذه المصطلحات هو إضفاء الشرعية عليها. هنالك من الإسرائيليين من يرى أنها تزيد من العمليات ضد إسرائيل وتبعدها عن طريق السلام.

يعتقد المؤيدون لهذه العمليات أن اغتيال رؤساء الفصائل الفلسطينية، وخاصة العسكرية، سوف يقلل العمليات ضد إسرائيل. المعارضون يقولون انه لو قضى شارون على كل الذين تنوي إسرائيل قتلهم، سترجع إسرائيل بعد فترة

وجيزة إلى نفس الوضع وعليها أن تجد حلا آخر.

يدور النقاش في إسرائيل حول محورين: المحور الأول ان الاغتيالات غير قانونية، وأنه في الحرب "لا يجوز عمل كل شيء"، فبعد مقتل الزعماء السياسيين البارزين من حماس، الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، هنالك من قال ان إسرائيل تدهورت إلى أدنى المستويات الأخلاقية. إن إسرائيل تُحضر الأرضية لخطة الفصل عن طريق تفاقم العداء ودائرة الدم، وبهذا تُحدث تغييراً نوعياً في سياستها العدوانية وتنفذ ما بالإمكان تسميته قتلاً جماعياً رمزياً لشعب (www.hagada.org.il- ١٨/ ٤/ ٢٠٠٤-).

والمحور الثاني: أن سياسة الاغتيالات الإسرائيلية لم تكن لتروي الظمأ الدموي لأي شخص. إنها ثمار الواقع. لولا عمليات الاغتيال لكان الجيش الإسرائيلي قام بالعديد من العمليات المشابهة لعملية "الجدار الواقي" في نيسان سنة ٢٠٠٢. وعلى حد ادعائهم فان الاغتيالات تحمي حياة البشر من الجانب الإسرائيلي ومن الجانب الفلسطيني (www.hagada.org.il- ١٨/ ٤/ ٢٠٠٤-).

تُتخذ القرارات بشأن الاغتيالات في جلسة المجلس الوزاري السياسي-الأمني المصغر، وعلى سبيل المثال فان قرار اغتيال الشيخ أحمد ياسين اتخذ في المجلس الوزاري المصغر قبل أسبوع من التنفيذ. رئيس حزب العمل شمعون بيريس شجب العملية وقال: "انه ربما سيصل الإرهاب إلى مستويات قصوى". أعضاء الكنيست العرب شجبوا عملية اغتيال الشيخ ياسين بشدة وقالوا ان "شارون يُغرق البلاد في الدم". في اليمين كانوا راضين عن العملية وقال يوري شطيرن: "نأمل في أن تكون هذه بداية الاغتيال المنظم للقيادة الإرهابية، بما فيها عرفات". ("هارتس"، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٤: أ١ و أ٥)

في أيلول نشرت صحيفة "هآرتس" استطلاعا حول اغتيال قادة حماس، ٦٠٪ من الذين سئلوا أيدوا عملية اغتيال قادة حماس. الاقتراح بقتل عرفات لاقى تأييد حوالي ١٨٪ من الذين سئلوا ("هآرتس"، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٤: أ١ و أ٥)، هذا يعني وجود تأييد شعبي إسرائيلي واسع لعمليات الاغتيال.

٤ - ٢ جدار الفصل

المشترك بين جدار الفصل وخطة الفصل أنهما عمليتان أحاديتا الجانب، لم يشارك الطرف الفلسطيني في تقريرهما وتنفيذهما، لأن إشراكه يعني أخذ وجهة نظره في الحسبان، وبناء شراكة لا تخدم مصلحة شارون، وهذا ما لا تريده حكومته.

فكرة جدار الفصل بالأساس أثارها اليسار الإسرائيلي. في شباط ١٩٩٥، عين اسحق رابين، رئيس الوزراء آنذاك، وزير الأمن الداخلي موشيه شاحال، رئيساً للجنة إقامة جدار الفصل. بلورت اللجنة خطة أولية لإقامة "المنطقة الحدودية" والممتدة على طول الخط الأخضر ("هآرتس"، ١١/ ٧/ ٢٠٠٤: أ٢).

لم يرغب شارون واليمين عامة بإقامة أي جدار يفصل بين المناطق المختلفة، لأن في ذلك إشارة لحدود بين طرفين، ولكن تزايد العمليات داخل اسرائيل، أدى إلى أن يغير شارون وجهة نظره بسبب الضغوط الجماهيرية عليه.

يبلغ طول الجدار وفقا للخطة النهائية ٧٢٨ كيلومترا، وتم تقليص ٨٠ كيلومترا منه مع بدء جلسات محكمة العدل

الدولية بشأنه، وأصبح طوله ٦٤٨ كيلومتراً ("هآرتس"، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٤). ووفقا لهذا التخطيط سيضم الجدار معظم المستوطنات اليهودية، أكثر من ٨٠ بالمائة، داخل دولة إسرائيل.

رغم أنه كان هنالك تفاهم بين شارون وبوش على عدم الشروع بإقامة الجدار، إلا أن شارون بدأ العمل فيه في بداية سنة ٢٠٠٣.

في تاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠٤ قررت المحكمة الدولية في هاغ أن بناء الجدار هو خرق صارخ للقانون الدولي، وقررت أن على إسرائيل هدم الجدار ودفع التعويضات للمتضررين، لكن إسرائيل، كما هو متوقع، رفضت القرار وقالت أنها ستواصل البناء. ("هآرتس"، ١١/ ٧/ ٢٠٠٤: أ١-٢).

في حزيران ٢٠٠٤ قرر قضاة محكمة العدل العليا الاسرائيلية تغيير مسار الجدار ٣٠ كم من أصل ٤٠ كم في منطقة القدس. وقررت المحكمة أن مسار الجدار يجب أن يوازن بين الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الإنسانية.

المستشار القضائي ميني مزوز تبنى التوصية بتطبيق وثيقة جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعين لجنة لفحص إسقاطات حكم المحكمة في هاغ على مسألة الجدار، وأخذت إسرائيل على عاتقها أن تعمل وفقا للبنود الإنسانية في الوثيقة، ولكن لا يوجد أي قرار رسمي بقبولها. ("هآرتس"، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٤: أ١).

٤ - ٣ خطة الفصل

خطة الفصل التي اقترحها شارون جاءت في الأساس لنسف خارطة الطريق التي لا يستطيع شارون ولا يرغب في أن يدفع فاتورتها باهظة الثمن حسب رؤيته. فخطة الانفصال والانسحاب من غزة وإخلاء المستوطنات هي بدون شك مرحلة مفصلية في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي والصراعات الإسرائيلية الداخلية (للتفاصيل عن الخطة وإسقاطاتها العسكرية والإستراتيجية أنظر تقريري مصطفى كبها ومحمود محارب).

بإيجاز، خارطة الطريق مؤلفة من ثلاثة مراحل أساسية: المرحلة الأولى وقف إطلاق النار، وتطبيع العلاقات وبناء المؤسسات في السلطة الفلسطينية. وهذه المرحلة مفترض أن تشتمل على: إعلان من كلا الطرفين عن وقف العنف والتحريض، وتبدأ السلطة الفلسطينية بمنع العمليات المسلحة، ويُعاد تنظيم وتشكيل قوى الأمن الفلسطينية من جديد. ومع تحسن الوضع الأمني سينسحب الجيش الإسرائيلي تدريجيا إلى مواقعه قبل انتفاضة الأقصى/ أيلول ٢٠٠٠. يُعين رئيس وزراء فلسطيني وله صلاحيات. ونصت الخارطة أن على إسرائيل أن تُخلي جميع المستوطنات المؤقتة التي أقيمت في عهد حكومة شارون، وأن تجمد البناء في المستوطنات. كل هذا كان يجب أن يتم حتى نهاية أيار ٢٠٠٣.

المرحلة الثانية: تُقام دولة فلسطينية بعد إجراء انتخابات ودون الإشارة إلى حدودها، الدول العربية تجدد علاقاتها مع إسرائيل، ويتم انسحاب آخر للحفاظ على تواصل جغرافي للسلطة الفلسطينية. كل هذا كان يجب أن يتم حتى نهاية ٢٠٠٥.

المرحلة الثالثة: اتفاق دائم وإنهاء الصراع: ستشكل لجنة دولية لبدء المفاوضات على الاتفاق النهائي، تستمر الإصلاحات والتعاون، ويتم الاتفاق الدائم بين الإطراف والذي ينهي الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ ويكون حل لقضية

اللاجئين، وتسوية في القدس وتحقيق فكرة الدولتين (فترة تحقيق الهدف: ٢٠٠٤-٢٠٠٥) (النص الكامل لخارطة الطريق مُرفق كمحلق في نهاية الكتاب).

في أيار ٢٠٠٣ صادقت الحكومة اليمينية برئاسة شارون على خارطة الطريق، وتضمنت المصادقة بين الأشياء الأخرى، على إقامة الدولة الفلسطينية ("هآرتس"، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٣: أ١-٢). قمة التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين انعكست في تفكيك المستوطنات وخلق تواصل جغرافي فلسطيني، رغم أن الموافقة الإسرائيلية على خارطة الطريق، أُرفقت بـ- ١٤ تحفظاً أساسياً، إلا أن شارون على ما يبدو غير راغب أو غير قادر على دفع هذه الفاتورة السياسية. لكنه من ناحية أخرى، مُجبر على القيام بخطوة سياسية، لأسباب داخلية منها الوضع الاقتصادي والعنف المستشري في المجتمع الإسرائيلي، وأيضا عالميا لا يستطيع شارون ضرب خارطة الطريق عرض الحائط. فبوساطة شريكه الأميركي الرئيس بوش عمل شارون جاهدا في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات على نزع الشرعية عن الشريك الفلسطيني، وانتزع من بوش حقه في اتخاذ خطوة أحادية الجانب للانفصال عن الفلسطينيين.

أدى "إعلان بوش" لردود فعل سلبية من الجانب الفلسطيني وذلك لمعارضة بوش حق العودة والانسحاب التام إلى حدود ١٩٦٧ (www.nfc.col.il-15.4.2004) (للتفاصيل انظر تقرير محمود محارب حول إعلان بوش باعتباره محطة مهمة في مسيرة التسوية السياسية وتطور العلاقات الإسرائيلية-الاميركية وتدهور العلاقات الأميركية-الفلسطينية (أنظر إلى المحلق المرفق في نهاية الكتاب حول النص الكامل لإعلان بوش). القمة الأخرى في التحرك السياسي هي الخطة للانفصال عن الفلسطينيين التي طرحها شارون في نيسان ٢٠٠٤ وإخلاء قطاع غزة من المستوطنات اليهودية وأربع مستوطنات في شمالي الضفة الغربية.

في حزيران ٢٠٠٤ صادقت الحكومة على خطة شارون للفصل. أقال شارون وزيرين من حزب الاتحاد القومي المتطرف لأنهما عارضا خطته ولكي يضمن أغلبية في الحكومة. حزب المفدال ضغط على شارون بأن يلغي الإقالات مقابل بقائهم في الحكومة (www.ynet.co.il). وعارض الخطة كثير من أعضاء حزب الليكود، أبرزهم الوزيران عوزي لنداو وميخائيل رتسون، اللذان تغيبا عن جلسة تصويت حجب الثقة عن الحكومة بشأن خطة الانفصال، ورغب شارون بفصلهما من الوزارة إلا انه تخوف من حدوث تمرد في حزبه ("هارتس"، ١٥/ ٦/ ٢٠٠٤).

أما حزب المفدال فثلاثة من أعضائه صوتوا مع حجب الثقة، وثلاثة لم يشتركوا في التصويت. وردا على هذا السلوك قال الوزير المفدالي اور-ليف: "قررنا أن يكون التصويت ضميريا ونبقى في الائتلاف، ولكننا معارضون لخطة الفصل" ("هارتس" ١٥/ ٦/ ٢٠٠٤: أ٢). حزب العمل أعطى لشارون ما يُسمى بـ"شبكة الأمان".

لفهم طرح خطة الفصل علينا أن نأخذ بالحسبان السياقات السياسية والشخصية في إسرائيل، وأيضا الحلبة السياسية في العالم. ذهب الكثير من المحللين في إسرائيل إلى القول ان عمل شارون الدؤوب للفصل هو محاولة لإزاحة الأنظار عن قضايا الفساد المتورط بها، وهدفه هو الحفاظ على كرسيه. ولكن الحقيقة تُقال أن هنالك بلبلة واضحة في اسرائيل حول خطوات شارون السياسية غير المتوقعة، كما عبر عنها الصحافي الكبير في جريدة "يديعوت احرونوت" عوفر شيلح:

الأيام الأخيرة كانت أياماً صعبة وبخاصة للمحللين السياسيين، ليس فقط لان أي تنبؤ، لم يكن صحيحا لأكثر من ساعات معدودات، وإنما لأنه كان هنالك شعور بأن كل شيء يجري في حلقات مفرغة. وأثبتت الحكومة بأنها

مسؤولة وبشكل رئيسي عن تزويد متواصل للتسلية الرخيصة- وهذا أمر مؤسف. (www.ynet.co.il).

سُمعت أيضا أصوات مغايرة في إسرائيل تقول انه لا يوجد أي تحايل، والتاريخ يعلمنا أن الليكود فقط يستطيع أن ينتصر على الليكود كما حدث في الانسحاب من سيناء. يوئيل ماركوس، أحد الصحافيين البارزين في إسرائيل، قال: "رغم تاريخ شارون الُمراوغ، لا أعتقد أن في عملياته أية حيل، أو مناورة للحفاظ على كرسيه- فمدة رئاسته مؤمنة إلى ٢٠٠٧" ("هارتس"، ٨/ ٦/ ٢٠٠٤: ١أ).

رغم أن شارون ذهب إلى خطة الفصل، وبمفهومه، هذا هو أقل ثمن تستطيع إسرائيل دفعه مقارنة بخارطة الطريق، يواجه شارون معارضة داخلية شديدة جدا من حزبه، إما لأسباب شخصية كما هو الحال مع بنيامين نتنياهو، وزير المالية، أو سلفان شالوم وزير الخارجية، أو لأسباب أيديولوجية. سُمي هؤلاء المعارضون بالمتمردين في حزب الليكود، في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٤، أحضر شارون خطته للقراءة الأولى في الكنيست وفازت بأغلبية الأعضاء (٦٧ مؤيدا و ٤٥ معارضا)، ولكن حوالي نصف حزبه (١٨ من أصل ٤٠ نائبا) امتنع عن التصويت. وشكل هذا السلوك السياسي شرخاً عميقاً في حزب الليكود، وظهرت مطالبة قوية باستفتاء حول الخطة لرأب الصدع الذي يهدد وحدة حزب الليكود. وهدد نتنياهو بترك الحكومة إن لم يستجب شارون لهذا المطلب. وكان هنالك تخوف حقيقي بأن يحدث انشقاق في الحزب ("هارتس"، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٤: ٥أ). ورغم كل الضغوطات والتهديدات إلا أن شارون لم يستجب لمطلب الاستفتاء، وبنيامين نتنياهو لم يترك الحكومة لأنه لم ير أي دعم من حزبه لمساره هذا، وتزامن هذا مع رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي أعطاه السلم للهبوط، مدعيا بأن الظروف الآن تغيرت.

ماذا نتعلم عن المشهد السياسي والحزبي في العام ٢٠٠٤؟

بعد وصف الخارطة الحزبية وطرح الأحداث المركزية على المشهد السياسي، يبقى السؤال ماذا نتعلم عن هذا المشهد في سنة ٢٠٠٤؟

- بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة وعدم نجاح الحزبين الكبيرين في إسرائيل في إرساء السلام في المنطقة، وتورط شخصيات سياسية إسرائيلية بارزة في قضايا الفساد والرشاوى، تُعاني الكنيست، الجسم المشرع في إسرائيل، من عدم ثقة الجمهور بها. في استطلاع اجري على يد منظمة الشفافية العالمية (International Transparency) ونفذته شركة الاستطلاعات العالمية "جالوب"، والذي قارن بين الفساد في ٦٤ دولة في العالم، من بينها إسرائيل، تبين أن الأحزاب في إسرائيل هي الأكثر فسادا (٤,٣ على سلم من ٥ درجات) والمعدل العالمي ٤ درجات. ويعتقد ثلثا المستجوبين الإسرائيليين أن السياسة المحلية مصابة بالفساد بشكل كبير، وبمستوى يشابه تايوان وكوريا الجنوبية. أما الكنيست فقد أُعتبرت كثاني جسم فاسد، وكانت درجتها ٤,١. وما يُفهم من الاستطلاع أن الجمهور الإسرائيلي يعتقد أن الفساد المستشري في مجتمعه يقلقه أكثر من الفقر، وجودة البيئة والعجز المالي، وهم أيضا قلقون منه أكثر من "الإرهاب"، العنف والبطالة. (www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=512849).

- رغم أن انتخابات ٢٠٠٣ أسفرت عن فوز اليمين الساحق وهزيمة نكراء لليسار، إلا أن ذلك لا ينبئ بالاستقرار

السياسي في إسرائيل. ففي البداية أقام شارون حكومة يمينية صرفة، إلا أنها سرعان ما انهارت، وشكل حكومة مع العمل وحزب يهدوت هتوراه الحريدي. وتكشف لنا السياسة الإسرائيلية عن تفكك في الخارطة الحزبية، وذلك لان إسرائيل تعيش حالة انهيار الأيديولوجيات الحزبية التي بنت نفسها عليها لعقود وفقا لهوية الأحزاب. فنرى أن أيديولوجية "ارض إسرائيل الكبرى" تحطمت على ارض الواقع، واليمين المعتدل يقر بهذا الوضع وهو ذاته يعمل على إيجاد حلول عملية للصراع مع الفلسطينيين، كما رأينا خطة شارون للانفصال. أما الأحزاب العقائدية اليمينية فهي في تخبط وأزمة حقيقية لان هنالك مجريات على المشهد السياسي تناقض إيديولوجيتها، وجل ما تجيده حالياً سياسة اللاءات. أما اليسار فلا يوجد لديه البديل السياسي ويدور في فلك شارون، ويعاني أزمة قيادة صعبة. وهنالك من المحللين من يُرجع أزمة القيادة في حزب العمل إلى منتصف السبعينيات من القرن الماضي عندما غرق في صراعات القيادة بين بيريس ورابين واستمر ذلك قرابة العقدين، وهذا الصراع لم يؤهل قيادة من الصف الثاني في الحزب وإدخال عناصر جديدة وذات مصداقية وشعبية.

● هناك محاولة في اليسار للعودة إلى مقدمة المشهد الإسرائيلي والتأثير فيه. فيوسي بيلين، رجل حزب العمل سابقا، وأحد مهندسي أوسلو وأحد المبادرين إلى وثيقة جنيف، ظل وراء الكواليس مدة طويلة، ولاحقا أقام حزب ياحد، الذي يريد أن يرتقي إلى موقع أمامي في معترك الحياة السياسية. ويتوقع هو لحزبه أن يحتل الموقع الذي احتله حزب العمل على الساحة الإسرائيلية لسنوات طويلة، وتشكيل البديل لحكم اليمين الإسرائيلي في المرحلة القادمة. هذه الحركة ستستقطب الأصوات من حزبي العمل وشينوي، وستحاول كسب أصوات عربية ممن خاب أملهم من اليسار الإسرائيلي، ويرون في يوسي بيلين رجلاً بالإمكان الوثوق به بسبب مثابرته في كل المراحل على الحل السلمي مع الفلسطينيين. لكن الاستطلاعات تبين أن هذه التوقعات ما زالت حلما أكثر من قربها إلى الواقع. وكما يرى المحللون السياسيون فان هذا الحزب سيتنافس على أصوات الطبقات المتوسطة من المصوتين أصلا لحزب العمل وحزب شينوي ("هآرتس"، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٤). جميع الاستطلاعات تبين أن اليسار الإسرائيلي لن تتعزز مكانته في الانتخابات القادمة، وهذا يبين أن وهن اليسار على الساحة الإسرائيلية له جذوره العميقة.

● الهبوط الحاد بنسبة تصويت العرب يضع الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل مشاركتهم السياسية. على ما يبدو، حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أخذ العرب مواطنتهم على محمل الجد بأنهم قادرون على تحقيق مواطنة متساوية. وبينت الأحداث على الساحة السياسية والحزبية وهبة تشرين الأول سنة ٢٠٠٠، بينت لكثير من العرب أن تحقيق مواطنة جوهرية في هذه الدولة عملية شبه مستحيلة، وليس ذلك فقط، فهنالك محاولة لإلغاء الشرعية عن قيادتهم المشاركة في اللعبة السياسية. والسؤال المطروح والمفتوح: ماذا سيفعل العرب سياسيا عندما سيصلون إلى قناعة أن السياسة القطرية والمشاركة فيها ما هي إلى لعبة شكلية ولا فائدة منها؟ هل سيبدأون بإقامة القيادة المحلية البديلة وبناء المؤسسات البديلة؟

● بعد المصادقة على خطة الفصل في الحكومة والكنيست واستقالة حزب شينوي من الحكومة، وإقامة حكومة الليكود–العمل–المتدينين الحاريديم (من حزب يهدوت هتوراه) سيتبين إمكانية تنفيذ خطة الفصل تكاد تكون مستحيلة، وخاصة إن لم يقم شارون بتنفيذ خطته بخطى حثيثة. باعتقادي في ظل هذه المعطيات سيكون عمر الحكومة الحالية قصيراً وستجرى انتخابات مبكرة قبل موعدها المحدد في منتصف ٢٠٠٦. وحتى لو جرت الانتخابات قريبا، يتوقع المحللون السياسيون أن الخارطة الحزبية ستكون قريبة جدا مما هي عليه اليوم. وهذا أيضا ما تؤكده جميع الاستطلاعات. هنالك من يرى أن بداية هيمنة حزب الليكود واليمين على السياسة الإسرائيلية ليست حالة عابرة، أي ليس فقط تعبيرا عن خيبة الآمال من اليسار وسياسته مع الفلسطينيين وتفجر الانتفاضة الثانية، وإنما هناك تغيرات بنيوية عميقة في المجتمع الإسرائيلي، بالانزياح نحو اليمين.

● بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أصبح الخطاب السياسي لأعضاء الكنيست العرب أكثر حدة ونقداً للمؤسسة الإسرائيلية السياسية والعسكرية، وبالمقابل فلم يحظ أعضاء الكنيست العرب على الإطلاق بشرعية في الكنيست وخاصة بين اليمين. وبسبب ضعف اليسار، وخاصة في السنوات الأخيرة، بدأ الكثير من أعضاء الكنيست من اليمين يشكك في شرعية وجود أعضاء الكنيست العرب داخل الكنيست. وكما يقول ميخائيل ايتان من حزب الليكود: "أعضاء الكنيست العرب هم من موفدي الإرهاب. وموفدو الإرهاب يجب أن يقبعوا في السجن وليس في كنيست إسرائيل." (من الموقع البيتي لميخائيل ايتان: www.miki.org.il). وصف أعضاء الكنيست العرب بكلمات نابية ووصفهم بـ"الإرهابيين، والمخربين..." جزء لا يتجزأ من قاموس أعضاء الكنيست اليمينيين. وفي آذار ٢٠٠٤ شبّه عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان عصام مخول، العضو في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بمحمد ضيف، أحد كبار قادة حماس العسكريين والمطلوب لإسرائيل منذ سنوات.
(22-html?tag=17.00-www.nfc.co.il.archive/oo1-D41933) "

● أما على الصعيد الأشخاص ودورهم، نرى أن نتنياهو وباراك، رئيسا حكومة سابقان لم ينهيا فترات حكمهما لأنهما اتهما بسوء إدارة البلاد وهُزما هزيمة نكراء عند ترشحهما في المرة الثانية لرئاسة الحكومة، وعملان الآن بجد للرجوع والتنافس في أحزابهم. تشير الاستطلاعات إلى أن شارون هو القائد دون منازع ونتنياهو لا يستطيع منافسته. أما بالنسبة لباراك، فبالرغم من فشله على الساحة السياسية والحزبية (داخل حزبه)، إلا أن عودته إلى صدارة الحزب غير مستحيلة. ورغم العقبات الكثيرة، إلا أن الأزمة القيادية في حزب العمل يمكن أن تُعيد باراك إلى قيادة الحزب، خاصة أن شمعون بيريس لا يزال الأول على قائمة حزب العمل، ولكن إذا تنافس باراك معه وجاء في المرتبة الثانية سيكون هذا بمثابة الخطوة الأولى للوصول إلى المرتبة الأولى كما يفعل نتنياهو في حزب الليكود.

● إن فهم المشهد السياسي الإسرائيلي الحالي يتطلب بلا شك فهماً عميقاً للخارطة الحزبية من جهة، وشخصية شارون من جهة أخرى. وخطة الفصل والجدار الفاصل وسياسة الاغتيالات ما هي إلا لبنات في مشروع واضح

المعالم لدى شارون. وهو يستعمل هذه الأدوات لممارسة الضغط على الفلسطينيين من اجل إرغامهم على اتفاقيات مستقبلية مريحة جدا لإسرائيل.

يقول كميرلينج في كتابه "politicide" إن شارون رجل مهمة واحدة "الإبادة السياسية للشعب الفلسطيني". ويعرف كميرلنج الإبادة السياسية بأنها عملية تضم مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية والعسكرية تهدف إلى إنهاء الوجود السياسي والوطني لمجموعة من البشر، وإنكار أية إمكانية لتقرير المصير. إن الاغتيالات، والمجازر الموضعية، وقطع رأس النخبة، والتدمير الجسدي للمؤسسات والبنى التحتية العامة، ومصادرة الأراضي، والتجويع، والعزل الاجتماعي والسياسي، والتطهير الاثني الجزئي، إن هذه العناصر كلها تشكل الأدوات الرئيسية المستخدمة من أجل التوصل إلى هذا الهدف. (نقلا عن المشهد الإسرائيلي (www.almash-had.org/viewarticle.asp?articalid=1335

ويقول كميرلينج أيضا إن خصوصية المشروع الصهيوني هي التشتيت، والإبعاد، والإنكار، والإلغاء السياسي. فانتصار اليمين الساحق في انتخابات ٢٠٠٣ أعطى لشارون حرية وفرصة كبيرة لتنفيذ مشروعه، وبدأ ذلك بإلغاء الشرعية عن الشريك الفلسطيني، ثم في عمليات الاغتيالات المكثفة، والبدء بالجدار العازل، وأخيرا أطل علينا بخطة الانفصال من جانب واحد.

ويقول محمد بركة، رئيس كتلة الجبهة الديمقراطية-الحركة العربية للتغيير "إن مشروع شارون المركزي يتلخص في ثلاثة محاور:

١-القضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية.

٢-القضاء على إمكانية إقامة دولة فلسطينية حقيقية قادرة على الحياة ومتواصلة جغرافيا وتصفية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

٣-ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل." (www.almas-had.org/viewarticle.asp?articalid=2045)

● لا خلاف على أن هنالك إفلاساً لمشروع اليسار على المشهد السياسي الإسرائيلي، وأن هنالك أيضا إشكالية سياسية حادة تلف كل المعسكر اليميني. ومهما يُقال عن خطة الانفصال فهي تحطيم للحلم الصهيوني لأرض إسرائيل الكبرى. وما يعرف بالمتمردين في الليكود الرافضين لخطة الانفصال، لا يُقدمون البديل لهذه الخطة. والحقيقة الواضحة اليوم في إسرائيل أنه لا توجد بدائل أخرى لا لليسار ولا لليمين غير ما يطرحه شارون. وما نرى على الساحة هو تظاهرات مؤيدة أو معارضة لخطة شارون. وبدلا من أن يقوم اليسار اليوم بطرح البديل لخطة شارون ويعارض ويعترض على ما تفعله حكومة شارون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قتل وهدم على نطاق واسع، نرى أنه صامت كأهل الكهف، انضم إلى حكومة شارون. وهذا يدل على أن اليسار في حالة إعياء وعجز شديدين، وهو غير قادر على طرح البديل.

● على صعيد العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، فرغم إبداء "مرونة" ما من شارون وحكومته نحو السلطة

الفلسطينية بعد رحيل ياسر عرفات، إلا أن هذا لن يكون تغييرا جذريا في سياسته. هذا التغيير الآني في التعامل جاء للتجاوب مع الموقف الدولي والأميركي بان فرص التوصل إلى السلام ازدادت بعد رحيل عرفات. ولا تستطيع إسرائيل الادعاء بعد اليوم أنه لا يوجد شريك فلسطيني لعملية السلام. ونرى التصريحات "المرنة" للقيادة الإسرائيلية، ولكن السياسة لم تتغير سواء كانت سياسة الاغتيالات أو بناء الجدار أو خطة الانفصال الجاري الإعداد لتنفيذها دون مشاركة فلسطينية فعلية. وإذا كان الموقف والتعامل مع عرفات على أنه أصلا موقف من الشعب الفلسطيني، فإننا لا نتوقع أي تغيير حقيقي في السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ما دام شارون رئيسا للوزراء.

● إسرائيل تختلف عن الدول القومية الأخرى، وذلك لأنه لا يوجد تطابق ما بين الأمة والمواطنة. أولا، لا وجود لأمة إسرائيلية مشتركة، لأنها لم تتبلور. ثانيا، المؤسسة في إسرائيل لا تعترف بوجود هذه الأمة. ثالثا، إسرائيل هي دولة يهودية ودولة اليهود، إن كل يهودي في كل بقعة من بقاع الأرض مواطن في إسرائيل إذا قرر الهجرة إليها. رابعا، هنالك إشكالية في هوية الدولة، وذلك لأن يهوديتها وديمقراطيتها غير محددة، وأيضا يصعب تحديدها (على سبيل المثال، هل يهودية الدولة دينية، ثقافية، أم قومية؟ لنكتف بإجابة موجزة لهذا السؤال بالقول إن الكنيست الإسرائيلية لم تبت حتى الآن بمن هو اليهودي). ففي مثل هذا الوضع البنيوي للدولة، وبوجود حكومة يمينية يتعزز الطابع الاثني للدولة بطبيعة الحال. ونرى أن العنصرية في إسرائيل تفاقمت في ظل الحكومة والأجواء اليمينية. وقانون المواطنة وقوانين أخرى وممارسات الحكومة الإسرائيلية اليمينية تبين مدى الغبن والتمييز ضد مواطنيها العرب. قانون المواطنة هو مس حقيقي بعنصر المساواة وخاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار قانون العودة لليهود الذي يتيح المواطنة التلقائية لكل يهودي.

● خطة الانفصال أدت إلى انشطارات داخلية حادة وصراعات عميقة (تشبه ما كان عليه الوضع في عهد رابين بعد التوقيع على اتفاق أسلو وكانت الذروة عند مقتله)، وإذا نُفذت هذه الخطة ستكون هنالك مواجهات بين اليمين المتطرف والمؤسسة العسكرية والسياسية. ويذهب أفشلوم فيلان إلى المبالغة والقول انه ستكون حرب أهلية على خلفية ذلك. (ملحق "هارتس"، ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٤). ويدور الحديث عن المئات الذين سيرفعون السلاح بوجه الجنود ورجال الشرطة. أو إمكانية تسلل عشرات الآلاف إلى منطقة غوش قطيف، ما يصعب على قوات الأمن تنفيذ إجلاء المستوطنين. فظاهرة رفض إخلاء المستوطنات من قبل جنود وقادة في تصاعد مستمر، ويخشى الكثير في إسرائيل أن هذا الأمر سيؤثر في الديمقراطية الإسرائيلية والاستقرار في الدولة.

● قمة شرم الشيخ التي عُقدت في تاريخ ٨/ ٢/ ٢٠٠٥ والتي بادرت إليها مصر ولبت الدعوة كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتم استدعاء الأردن إليها، هي نتاج للأحداث التي تمت سنة ٢٠٠٤. فرحيل الرئيس ياسر عرفات عن المشهد السياسي وانتخاب محمود عباس "ابو مازن" وفوزه في الانتخابات، والذي تعهد بإنهاء الفوضى الأمنية في السلطة وإنهاء عسكرة الانتفاضة، والقيام بنشر قوى الأمن الفلسطينية لمنع سقوط صواريخ القسام على إسرائيل، لم

يبق للإسرائيليين ذريعة إلغاء الشرعية عن الشريك الفلسطيني. لا شك أن شرم الشيخ هي خطوة أولى في مد جسور الثقة (التي هدمت في سنوات الانتفاضة الثانية)، وإعلان إسرائيل عن وقف جميع عملياتها العسكرية في الضفة والقطاع والإعلان عن الإفراج عن مئات الأسرى الفلسطينيين وتنسيق الانسحاب من غزة مع الفلسطينيين، هي تغيير كبير في العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية. هل هذه تهدئة لأسابيع أو شهور؟ أم هي بالفعل حقبة جديدة في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؟ لا يوجد إجابات واضحة وقاطعة في أي اتجاه، لأن المتغيرات على الساحتين الإسرائيلية والفلسطينية كثيرة ومعقدة.

المراجع

- أريان، أ. ١٩٨٩. **الناس والدولة في المجتمع الإسرائيلي**. القدس: وزارة الدفاع. (بالعبرية)
- أريان، أ.، شامير، م. ٢٠٠٢. **الانتخابات ٢٠٠١**. القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية)
- أمارة، محمد ٢٠٠٣. السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل. في كتاب **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل**. مركز وحدة الدراسات العربية: بيروت. ص ١٠٧- ١٣٤.
- ايزنشتاد، شموئيل ١٩٩٨. مقابلة. **فنيم** (وجه) ٤: ٢٢-٣١.
- بنفنستي، ميرون ١٩٨٨. **المقلاع والنبوت: مناطق، يهود وعرب**. القدس. (بالعبرية)
- بيلد، يواف ٢٠٠٠. الانتخابات في إسرائيل سنة ١٩٩٩. أريان، أ. وشامير، م. (محرران)، الانتخابات في إسرائيل ١٩٩٩. القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية) ١٣٧- ١٦٩.
- جوطهالف، ي. ١٩٨١. **حركة العمل، خصومها ومواولوها**. إصدار عام-عوفيد. (بالعبرية)
- جولدبيرغ، ج. ١٩٩٢. الأحزاب في إسرائيل. إصدار رموت، جامعة تل أبيب. (بالعبرية)
- حزان، ر. ١٩٩٦. البحث عن المركز في النظام الحزبي في إسرائيل. اشر أريان وميخال شامير (المحرران)، الانتخابات في إسرائيل ١٩٩٦. القدس: المكتبة للديمقراطية. (بالعبرية) ٢٠٣-٢٣٢.
- روحانا، نديم، صالح، نبيل، ونمر سلطاني ٢٠٠٣. **تصويت بدون صوت: الأقلية الفلسطينية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ٢٠٠٣**. مدى- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- رولف، ه.ش. ١٩٨٨. القاموس السياسي لدولة إسرائيل. القدس: إصدار كيتر (بالعبرية).
- سموحة ١٩٩٦. ديمقراطية إثنية: إسرائيل كنموذج أساسي. غينوسار بنحاس، ابرايلي افي (محرران)، **الصهيونية: نقاش لهذا الزمان: مناهج بحثية وإيديولوجية**. المعهد لتراث إسرائيل بن غوريون، كريات سديه بوكير، المعهد الصهيوني على اسم حاييم وايزمان، جامعة تل أبيب. إصدار جامعة بن-غور يون: ٢٧٧-٣١١. (بالعبرية).
- شطريت، ش. ٢٠٠١. شرك ١٧: بين الحريدية للشرقية. المحرر، يواف بيلد، شاس بين التحدي والإسرائيلية. تل أبيب: إصدار "يديعوت احرونوت". (بالعبرية).
- نويبيرغر، ب. ١٩٩١. الأحزاب في إسرائيل: **تطورها، تنظيمها ومركزها في النظام السياسي**. تل أبيب: الجامعة المفتوحة. (بالعبرية)

- Ghanem, As'ad 1998. The limits of parliamentary politics: The Arab minority in Israel and 1992 and 1996 elections. **Israel Affairs** 4(2): 72-93.
- Hazan, Reuven Y. and Maor, M.(eds.) 2000. **Parties. Elections and Cleavages: Israel in Comparative and**

Theoretical perspective. London: Frank Cass.

- Liebman, Charles and Don-Yehia, Eliezer 1984. **Religion and Politics in Israel.** Bloomington: Indiana University Press.
- Lijphart, Arend 1993. Israeli and democratic reform: A comparative perspective. Shprinzak, E. and Diamond, L. (eds.), **Israeli Democracy Under Stress**. Boulder, CO: 107-123.
- Sheffer, Gabriel 2000. Political change and party system transformations. In Reuven Y. Hazan and Moshe Maor (eds.), **Partities, Elections and Cleavages: Israel in Comparative and Theoretical perspective**. London: Frank Cass.
- Yiftachel, Oren 1997. Israeli society and Jewish-Palestinian Reconciliation: Ethnocracy and its territorial contradictions. **Middle East Journal** 51 (4): 1-16.

جرائد

- "هارتس"
- "يديعوت احرونوت"

المواقع

http://www.leumi.org.il/ikar.asp
http://www.moledet.org.il/maza/eretz_israel.html
http://www.herut.org.il/hebrew_new/principles.html
http://www.tkuma.org.il/about_tkuma.asp
http://www.politicsnow.co.il/lexicon/yahadut.html
http://www.yachadparty.org.il/ASP/Yachad.Asp?WCI=Main_Item_Page
http://news.walla.co.il/?w=//632738
http://www.ynet.co.il/articles/1,7340,L-3010978,00.html
http://www.knesset.gov.il/elections16/heb/results/regions.asp#Mandats
http://www.tikvaleisrael.org/new/post/survey.htm
http://www.seruv.org.il/Hebrew/default.asp
http://www.idi.org.il/hebrew/article.asp?id=2016&did=34
http://www.binyamin.org.il/MatteBinY_He/news.asp
http://www.haokets.org/
http://news.walla.co.il/?w=//628849
http://www.fresh.co.il/vBulletin/showthread.php?t=6813
http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=8308
http://www.daat.ac.il/daat/ezrachut/minuy.htm
http://www.skira.co.il/Online/students_Article.asp?ArticleId=164
http://www.tapuz.co.il/tapuzforum/main/articles.asp?id=865&art_id=51
http://www.community.syncopa.org.il/modules.php?name=Forums&file=viewtopic&t=543
http://news.nana.co.il/Article/?ArticleID=85401&sid=16
http://news.walla.co.il/?w=/0/640147
http://news.walla.co.il/?w=//535879
http://news.walla.co.il/?w=//535879
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2995390,00.html
http://www.ynet.co.il/articles/1,7340,L-2363475,00.html
http://www.ynet.co.il/articles/1,7340,L-2370054,00.html
http://www.yeshanews.com/?action=opinions&cmd=show&id=18234
youngknesset.org.il
http://www.btselem.org/Hebrew/Law/Fourth_Geneva_Convention.asp

www.miki.org.il(
www.peacenow.org.il
www.yachadparty.org.il
http://www.hagada.org.il
http://www.moetzetyesha.co.il/yesha_list.asp
http://news.walla.co.il/?w=/2902/573737)
http://www.nfc.co.il/archive/001-D-47555-00.html?tag=22-25-11
http://www.hazofe.co.il/web/katava6.asp?Modul=24&id=24424&Word=&gilayon=2020&mador=)
www.ynet.co.il
http://www.nrg.co.il/online/1/ART/760/531.html
(http://www.hevra.org.il/modules.php?name=Forums&file=posting&mode=quote&p=1964
http://www.knesset.gov.il/protocols/data/html/huka/2004-07-26.html
http://www.snunit.k12.il/seder/judge/sharon.html
http://nfc.co.il/archive/001-D-41933-00.html?tag=17-21-24)
http://www.mateh.org/news151.htm
http://www.fresh.co.il/dcforum/ShulhanAruch/1024.html
http://www.knesset.gov.il/faction/heb/FactionPage.asp?PG=107
http://www.youngknesset.org.il/htbin/bbsnunit/young1/bbs.cgi?forum=item8&task=show_msg&msg=0020
www.wikefidia.org).
www.knesset.org
http://www.hazofe.co.il/web/katava6.asp?Modul=24&id=24885&Word=&gilayon=2043&mador=
http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArt.jhtml?itemNo=466259&contrassID=1
. http://www.nfc.co.il/archive/001-D-46231-00.html?tag=22-02-24
http://news.nana.co.il/Article/?ArticleID=129221&sid=16
http://news.nana.co.il/Article/?ArticleID=139389&sid=16
www.almash-had.org/viewarticle.asp?articalid=1335



(٣)

المشهد الإستراتيجي والعسكري

د. مصطفى كبها*

يطمح هذا الفصل في استعراض الأبعاد الإستراتيجية والعسكرية الطارئة على الساحة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٤ . ويجدر بنا أن ننوّه منذ البداية إلى الصعوبة التي يكابدها الكاتب الذي يخوض في هذا الموضوع وذلك لاعتماده فقط على المصادر المنشورة المتاحة التي قد لا تنجح، بشكل كامل ، بإعطاء صورة واضحة المعالم عن هذه الأبعاد . كما ولا بد من التنويه إلى أن حصر الاستعراض في مدة زمنية محددة (سنة واحدة) يقيّد إلى حد بعيد عملية التقييم المبنية على أساس مبدأ التحليل التاريخي التراكمي، مع العلم أننا في بعض الأحيان لجأنا إلى تجاوز الفترة الزمنية المحددة وذلك إما رغبة بالتوضيح أو بوضع الفكرة الأساسية في إطارها التاريخي العام.

توطئة: مفهوم القوة والأمن في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي:

أدرك مصممو المشروع الاستيطاني الصهيوني منذ بدايته في فلسطين، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، الحاجة إلى ذراع عسكرية رادعة تحمي هذا المشروع وتردع من يحاول منع تجسيده ومقاومته. ومن هذا المنطلق كان التركيز (مع بداية الهجرة اليهودية الثانية إلى فلسطين عام ١٩٠٤ على وجه الخصوص) على إقامة منظمات الحراسة المسلحة "هشومير" وذلك لحماية المستوطنات اليهودية من جيرانها العرب. ومن ثم كانت مشاركة الفيلق اليهودي في المجهود الحربي البريطاني، أثناء الحرب العالمية الأولى، الخطوة العملية الحاسمة في سبيل بناء نواة القوة العسكرية اليهودية من خلال إقامة منظمة الهاغاناه "الدفاع" عام ١٩٢٠ ، التي كان ظهورها العلني الأول في أحداث ملبس "بتاح تكفا" عام ١٩٢٠ وأحداث يافا عام ١٩٢١ . ولعل تغاضي

* باحث في التاريخ والاعلام في الجامعة المفتوحة وجامعة بئر السبع، ورئيس قسم التاريخ والحضارة الاسلامية في معهد إعداد المعلمين العرب – بيت بيرل.

سلطات الانتداب البريطاني عن نمو وتعاظم هذه القوة المسلحة كان مكافأة من جانب بريطانيا العظمى لمجهود الفيلق اليهودي في الحرب، خاصة في مجال الدعم اللوجستي لقوات الجنرال اللنبي، قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط آنذاك، المتقدمة من مصر شرقاً للاستيلاء على بلاد الشام.

ومن الممكن أن ندرك من خلال التسميات التي اعتمدتها الحركة الصهيونية لتنظيماتها المسلحة الأولى ("الحراسة"، "الدفاع") أسس التفكير الإستراتيجي للحركة الصهيونية آنذاك والتي افترضت بأن وجود الاستيطان اليهودي ونموّه لن يتأتّى الا من خلال قوة حامية ورادعة تحمي المشروع الاستيطاني اليهودي وتردع كل من يحاول منع نموّه وتطوّره. وقد انصب اهتمام هذه المنظمات منذ بدايتها على تطوير إستراتيجيات التحصين وإقامة خطوط الدفاع المحيطة بالمستوطنات متضمنة حفر الخنادق العميقة وإقامة خطوط من الأسلاك الشائكة والملاجئ ونقاط المراقبة ومخازن الأسلحة وغير ذلك. وقد تزامن هذا مع إقامة جهاز لجمع المعلومات (شاي) كانت مهمته الأساسية جمع كافة أنواع المعلومات عن المدن والبلدات والقرى العربية المجاورة: عن مبناها الاجتماعي وعلاقات السكان بعضهم ببعض وعن مواردها ومصادر رزقها (المحاصيل الزراعية ومصادر المياه)، وقد كان التركيز أساسا على معرفة معلومات وافية عن الأشخاص الفاعلين في المجتمع الفلسطيني بأطيافه المختلفة: عن وضعهم المالي والاجتماعي، عن ميولهم وانتماءاتهم السياسية وعن مواقفهم تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وتجاه كل من بريطانيا والمشروع الاستيطاني الصهيوني. وبناء على هذه المعلومات تم تطوير إستراتيجية الدفاع التي لم تقتصر على الدفاع السلبي وإنما تطورت إلى إستراتيجية الدفاع الوقائي ثم الدفاع النشط التي يتم من خلالها ليس فقط تأمين المستوطنات نفسها، وإنما محيطها العام بما في ذلك محاولة منع أية نوايا هجومية ضدها. وغني عن القول ان هذه المسألة لن تتم إلا من خلال بناء شبكة من العملاء والمتعاونين العرب الذين يتم تجنيدهم بناءً على حصولهم على منافع شخصية لهم ولعائلاتهم. (دانين، ١٩٨٧، ج١، ص١٢٢ -١٢٣).

في الثلاثينيات من القرن الماضي (وخاصة في سنوات الثورة الفلسطينية ١٩٣٦ - ١٩٣٩)، طوّرت الحركة الصهيونية إستراتيجية بناء مستوطنات محصنة أصلاً وقد سميت هذه الإستراتيجية باسم "سور وبرج" وقد شكلت المستوطنات التي بنيت على هذه الطريقة نقاط حراسة في قلب المناطق العربية، وكانت بمثابة موطئ قدم للاستيطان اليهودي فيها. علماً بأن هذه الإستراتيجية بنيت على مبدأ ضبط النفس "ههبلجاه" الذي تبنته الهاجاناه أثناء ثورة ١٩٣٦ -١٩٣٩ والذي كان بدوره سبباً في انشقاق القوى الإصلاحية اليمينية عن الهاجاناه وتأسيسها لمنظمتي الـ"إيتسل" (المنظمة العسكرية القومية) والـ"ليحي" (المحاربون لحرية إسرائيل) اللتين آمنتا بمبدأ المبادأة النشطة ونقل المعركة إلى قلب التجمعات السكانية العربية.

مع نهاية ثورة ١٩٣٦ -١٩٣٩، التي كان إحدى أهم نتائجها استنزاف قدرات وموارد الشعب الفلسطيني وتمزيق بنيته اللاجتماعية، تم تطوير الإستراتيجية العسكرية للمنظمات العسكرية اليهودية (التي لم تستنزف قوتها بسبب سياسة ضبط النفس) حيث أصبحت تتحدث عن مبادرات نشطة مبنية على الافتراض أن الصراع سيحسم في نهاية المطاف عسكرياً. وقد يكون الضابط البريطاني (وينجيت) الذي تجند لخدمة الهاجاناه من

منطلقات أيديولوجية (عوامل قومية ودينية رومانسية) هو المبادر لهذه الإستراتيجية عندما قام بإنشاء " السرايا الليلية " التي قامت بعمليات لإرهاب الآهلين العرب في قرى عربية مختلفة (سلوسكي ، ١٩٧٤ ، ص ٥٧٢) . ثم تطورت هذه النظرة من خلال إنشاء قوات الـ" بالماخ " (السرايا الضاربة)، ولعل في هذه التسميات ما ينبئ بالخطوط العريضة للعقيدة العسكرية الصهيونية التي ظهرت جلياً اثناء حرب ١٩٤٨ ، أكان ذلك في سلوك المنظمات العسكرية اليهودية المختلفة قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار١٩٤٨ أم في سلوك الجيش الإسرائيلي الموحد بعد ذلك . وقد كان دافيد بن غوريون هو المصمم الأساسي لمفهوم " الأمن " الإسرائيلي المبني على فرضية تواجد إسرائيل في وضع صراع دائم على كيانها ووجودها حتى في أوقات السلم التي سماها بن غوريون " أيام السلم المسلّح " أو " أيام الحرب النائمة " ومن هذا المنظور فإن أساس مفهوم الأمن هذا هو " صراع من أجل البقاء " وفي صراع كهذا من الحريّ بالطرف المهدد استعمال كافة الوسائل المتاحة لتأمين الأمن وأول ذلك وسيلة الردع التي يجب أن تكون مبنية على تفوق نوعيّ هائل من شأنه أن يخلق فجوة تفوق كبير على الطرف الساعي لزعزعة هذا الأمن (بن غوريون ، ١٩٩٣ ، ص٢٨٩ -٢٩٥) .

وقد استمر جيل القادة الذي جاء بعد بن غوريون بتبني هذا المفهوم بخطوطه العريضة التي انعكست بشكل واضح على البناء المؤسساتي للدولة الذي أخضع بشكل شبه تام لمتطلبات مفهوم الأمن وحاجاته التي علت وتفوقت على كل حاجة أخرى . بل ان التعامل مع الآخرين كان من منطلق املاءات وقسريات الأمن القومي الإسرائيلي الذي انصب حول فكرة بناء " الدولة القلعة " التي يتطلب بناؤها والحفاظ عليها شحذ الهمّة القومية وتقوية الاستيطان (كجذوة ملهمة لهذه الهمّة) والسيطرة على الأجواء والبحر واليابسة والعمل على الأخذ بناصية التقدم العلمي في مختلف المواضيع البحثية وذلك بغرض تسخير التقدم العلمي في تقوية وترسيخ تلك القلعة .

ويسجل للقيادة الصهيونية أنها أجادت ، قبل قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، صياغة روايتها التاريخية لجذور الصراع ومسبباته ، وبعد قيامها أقنعت الرأي العام في إسرائيل وأقسام واسعة من الرأي العام الأمريكي والأوروبي بروايتها فترة طويلة .

إلى ذلك ، وضعت القيادة الإسرائيلية مسألة الأمن في قمة أولياتها ، جاعلة من أمن إسرائيل مسألة مصيرية وأحاطته بهالة مقدسة وحولته إلى عقدة جماعية تحكمت ، ولا تزال ، في تحديد إتجاهات الرأي العام الإسرائيلي .

وقد أدى النصر السريع والحاسم الذي حققته إسرائيل في حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، إلى إزالة بعض هواجس الخوف لدى قادة إسرائيل ومصممي سياسة الأمن القومي فيها لكنه لم يبددها تماماً، إذ لم تفلح مشاعر " نشوة القوة" وطقوس تقديس القوة والسجود لها والتي تلت تلك الحرب (والتي كان موشيه ديان بالأساس رمزاً لها) بطرد نهائي لتلك الهواجس . (بدهصور، ١٩٩٦، ص ١٧ -٢٢). ولعل خطة يغآل ألون (قائد البالماخ واحد رموز القوة العسكرية الإسرائيلية) التي طرحها في خريف ١٩٦٧ ، تكشف عن عدم تخلص المؤسسة السياسية الإسرائيلية من هواجسها الأمنية . وقد جاءت حرب تشرين ١٩٧٣ لتؤكد من

جديد تلك المخاوف وتعيد إلى الأجندة مفهوم الأمن كما اختطه بن غوريون عشية إقامة إسرائيل. ولم تتغير الأمور كثيراً في العقود التالية حيث ظهرت أثناء حرب ١٩٨٢ والانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت، العام ١٩٨٧، ثم الثانية التي اندلعت العام ٢٠٠٠. في حين ساهم ثلاثة رؤساء حكومة – جنرالات (رابين وباراك وشارون) في تنمية مفهوم القوة وتطويره وترسيخ استعمال مفردات ومصطلحات القوة والسجود لها، الشيء الذي يمنح استعمالها الشرعية كتعابير "القوة الضاربة" و"الضرب بقوة" أو "الضرب بيد من حديد" و"التصفية" وغير ذلك من المصطلحات التي تؤكد على استعمال القوة وتستبعد امكانيات الخيار السياسي. وقد تكون التصريحات التي أدلى بها مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية روني بر سيئور في مؤتمر هرتسليا في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤ حول تشويهات حاصلة في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ناتجة من عسكرة مؤسسات السياسة والدولة ("هآرتس" ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٤) لخير دليل على تجذّر هذا التوجه.

وقد رأينا أن نقسم استعراضنا للأبعاد الأمنية والإستراتيجية الطارئة على الموقف الإسرائيلي عام ٢٠٠٤ على خمسة محاور أساسية نستطيع من خلالها تجميع صورة شبه واضحة لهذه المستجدات في هذا العام الحاسم.

١ . آليّات التّعامل مع الانتفاضة

كان للاحتلال الأميركي للعراق وما ترتب عليه من تعميق التفاهم والتنسيق بين الإدارة الجمهورية في الولايات المتحدة والحكومة اليمينية في إسرائيل، انعكاس هائل على آليات التعامل الإسرائيلي مع الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت في التاسع والعشرين من أيلول هذه السنة، عامها الخامس. وقد تجلّى هذا التغيير من خلال ثلاثة عوامل أساسية: أوّلهما التضييق الشديد على السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة دون خشية رد فعل جديّ من الولايات المتحدة التي باتت تظهر "تفهماً" لمثل هذه التضييقات والتجاوزات التي تم تصويرها على أنها نتائج هامشية مرافقة لـ "الحرب الشاملة على الإرهاب" التي تقودها الولايات المتحدة. وقد جهد القادة الإسرائيليون (وحققوا في ذلك نجاحاً منقطع النظير) في تصوير تعاملهم مع الانتفاضة على أنه جزء من هذه الحرب الشاملة. وثانيهما الاستعمال المفرط للقوة كرد على "عسكرة الانتفاضة" من قبل الفلسطينيين ومحاولتهم نقلها إلى قلب التجمعات السكانية الإسرائيلية. وثالثهما تجميد عمليات التفاوض وتجاوز الإتفاقات الموقعة.

١ - ١ التضييق الشديد على السكان

بعد التصاعد الكبير الحاصل في فعاليات الانتفاضة وتحويلها إلى حرب استنزاف حقيقية أشبه ما تكون بلعبة عض الأصابع (التي تفترض أصلاً خسارة من يصرخ أولاً) وإزاء إصرار الطرفين على العض بالنواجذ وعدم الصراخ أولاً مهما كانت النتائج، لجأ الطرفان إلى الضغط كل على نقاط ضعف وألم الآخر، ففي حين لجا الفلسطينيون من خلال العمليات التفجيرية إلى إصابة نظرية الأمن الإسرائيلية بالصميم من خلال زعزعة

المعنويات الناتجة عن الشعور بالقوة لكون الطرف الإسرائيلي هو الطرف القوي في معادلات الصراع، لجأ الإسرائيليون إلى التذكير اليومي للفلسطينيين بضعفهم من خلال ممارسة عمليات الإذلال عبر تقييد الحركة ومنع التجول وعمليات المداهمة والإعتقال وغيرها من أشكال التعامل التي تهدف أساساً إلى الفت في عضد القدرة على التحمل ومواصلة القدرة على المبادأة في "لعبة عض الأصابع " . ولعل موضوع الحواجز التي تقيمها القوات الإسرائيلية في مواقع متعددة في الأراضي الفلسطينية وفي نقاط الاحتكاك ومداخل المخيمات والمدن والقرى، هو أكثر المواضيع تجسيداً لهذه القضية وقد تناولته صحيفة "**هآرتس**" (**٢٠٠٤/١٢/٠٢**) في مقال جاء فيه :

"الحواجز ليست نتيجة الانتفاضة. وفي اليوم الذي سيوثّق الفلسطينيّون للانتفاضة، سيكون واضحًا بأن الحواجز هي تلك التي ولّدت الانتفاضة. وُلِدَت الحواجز عام ١٩٩١، قبل عامين من اتّفاق أُوسلو. العمى الإسرائيليّ هو الذي ولّد جنودًا ضحاياهم من الرعايا، جنوداً طيّبين أو ساديّين. هذا العمى الإسرائيليّ هو الذي ولّد "المفاجأة" الخاصّة بخريف ٢٠٠٠ : ماذا أرادوا، ألم يكن كل شيء على ما يرام؟ لكن ذلك المواطن الذي يقف ساعات طوالاً في الدور، لا فرق لديه إن كان الجنديّ الواقف أمامه طيّبا أو ساديا. لا يدرك الإسرائيليّون ماذا يمرّ على الفلسطينيّين يوميًا. نظام الحواجز ليس جزءا من الانتفاضة، حتى وإن ازداد بسببها، وهذا النظام لن يُلْغَى مع انتهاء الانتفاضة، يشير هذا النظام إلى عدم رغبة الإسرائيليين بالتنازل عن أراضي الضفّة الغربية، وبما فيها المستوطنات كافةً. فنظام الحواجز وجد، إذاً، لخلق سيطرة إسرائيليّة على حياة الفلسطينيّين ولذلك استفحل هذا النظام بعد توقيع اتّفاق أُوسلو. كلّ من عرف الضفّة الغربيّة منذ اتّفاق أُوسلو، أَدْرَكَ كم من الإهانات الكثيرة تلقّى البشر هناك. كل من عرف اتّفاقات أُوسلو من الطّرف الفلسطيني أدركَ كيف تراءت هذه الاتفاقات هناك: عدا المصادرات، والطرق الالتفافيّة، وتوسيع المستوطنات، والحواجز التي وُضِعَت كي تكون لهم كابوسا، الكابوس غير معروف لدينا. إن الحقيقة أقوى بكثير: كل من ليس على استعداد للانفصال عن الضفّة، وعن مستوطناتها، لا يدرك بأنه يهيّئ بذلك أجيالاً من جنود الحواجز الساديين أو الهواة" .

يعلن كاتب المقال أعلاه بشكل لا يقبل التأويل أن ظاهرة الحواجز (التي دخلت اللهجة الفلسطينية الدارجة بلفظها العبري "محسوم" أو " محاسيم") تلعب دوراً يتعدى بكثير دورها الأمني وينفذ إلى المستوى النفسي والمعنوي وهو يهدف اساساً إلى إقناع الطرف الفلسطيني بالتنازل عن حرب الاستنزاف التي يخوضونها والخضوع لقواعد اللعبة التي يمليها الإسرائيليون، ولكنهم يتجاهلون بطبيعة الحال الرواسب بعيدة المدى التي تتركها تلك الممارسات في نفوس الجنود الإسرائيليين أنفسهم وبطبيعة الحال في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني الذين تطبق ضدهم تلك الممارسات، الشيء الذي سيصعب حتماً من عملية المصالحة التاريخية التي يتحدث عنها رافعو شعار السلام من أبناء الشعبين. وقد قلل كاتب المقال، المشار إليه أعلاه، من إمكانية حصول تغيير جذري في هذا المجال عندما لخّص الموضوع بقوله : " سنسمع الآن خطاباً لرئيس هيئة الأركان العامة يعتذر فيه قائلاً "أخطأنا" ،فندرك حينها بأن خطأه هو خطأنا، وعليه فليس هناك أي خطأ، لأنه لو كان قد فشل رئيس هيئة الأركان العامة حقاً لكان عليه الذهاب كما ذهب قائد الجيش في قطاع غزة" .

وقد لخّص تقرير لمنظمة "بتسيلم"، نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٣/ ٠٩/ ٢٠٠٤)، الوضع في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة جاء فيه أن " ما يقارب ١٥٠٠ فلسطيني بريء قد قتلوا في الانتفاضة. كما ويشير التقرير إلى مقتل ما يزيد عن ٣٥٠٠ إسرائيليّ وفلسطينيّ في السنوات الأربع الأخيرة للانتفاضة. منهم، ما يقارب ٦٤٠ مدنياً إسرائيليّاً و٢٨٦٠ مدنياً فلسطينياً. ١٥٥٠ فلسطينيا هم من الأشخاص الذين لم يشاركوا في عمليّات قتال، منهم حوالي ٥٥٠ فتى وصبياً. يؤكّد التّقرير على أنه في السنة السابقة وحدها قُتِلَ ٤٩٠ فلسطينياً برصاص قوّات الأمن الإسرائيليّة. على الأقلّ ٣٠٩ أشخاص منهم لم يشاركوا في القتال. على الجيش الإسرائيلي، إذًا، يقول التقرير، أن يتحمَّلَ مسؤوليتَه عن الأخطاء التي تكلّف البشر حياتهم، ومقاضاة الجنود الإسرائيليّين المسؤولين عن هذه الأخطاء.

كما ويؤكّد التقرير كذلك على انتقاد السّياسة الإسرائيليّة في انتهاج العقاب الجماعيّ تجاه الفلسطينيّين. علاوة على أن ٨٠٠٠ فلسطيني يتواجدون اليومَ في شتى السجون الإسرائيليّة. ما يقارب ٧٦٠ منهم معتقلون إداريًا دون اتّهام موجّه إليهم، بينهم حوالي ٣٩٠ صبياً.

أما السياسة الثانية فهي سياسة هدم البيوت. فخلال الأربع سنوات الأخيرة تمّ هدم ما يقارب ٣٧٠٠ بيت في غزّة وشتّى مناطق الضّفّة. أسباب الهدم متعدّدة ومختلفة، تشمل هدم نحو ٦٠٠ بيتٍ لأهالي منفذي العمليات كعقابٍ لهم. نحو ٢٢٧٠ بيتا تمّ هدمها لضرورات عسكريّة مختلفة، وأكثر من ٨٠٠ بيت تمّ هدمه لعدم وجود تصريح قانوني لعمليّة البناء.

يتطرّق التقرير كذلك إلى الصّعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في أعقاب بناء الجدار وانتشار عشرات الحواجز التي تقف في طريقه. حسب المعطيات، هناك ٥١ حاجزًا مجنّدًا في أنحاء الضفّة الغربيّة، منها ١٨ تشكّل حواجز على مداخل إسرائيل.

كل هذه الظروف، حسب تقرير "بتسيلم"، تؤدّي إلى "إعاقة حركة تنقّل الفلسطينيّين في ٤١ شارعًا رئيسياً في الضفّة بطول اجمالي ٧٠٠ كيلومتر والتي تسمح الحركة فيها لتنقّل الإسرائيليّين فقط. وقد أدّى هذا الأمر إلى ما لا يقلّ عن ٤٠ حالة وفاة في الجانب الفلسطيني، لم يتمكّن المدنيّون فيها من تخطّي الحواجز والحصول على المساعدات الطّبيّة اللازمة".

كما وكان لهذه التضييقات انعكاسات بالغة الأثر على مستوى الحياة العام للفلسطينيين وتفشي ظاهرة الفقر المدقع. وفي تقرير حول ظاهرة الفقر في مناطق السلطة الفلسطينية نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٣/ ١١/ ٢٠٠٤)، جاء أن الثاني من بين كلّ فلسطينيين يعاني من الفقر. كما وجاء في التقرير أن " نحو ٦٠٠٠٠٠ فلسطيني يعتاشون على أقلّ من ١,٥ دولار يوميا، إلى جانب نسبة بطالة تعادل ٢٥٪. تعود الأسباب الرئيسيّة لذلك إلى سياسة الحصار التي تفرضها إسرائيل، وعجز الميزانيّة في فترة عرفات.

أَكَّدَ تقرير البنك العالمي الجديد على تدهور الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلّة مع بداية الانتفاضة منذ ٤ سنوات. ويفيد التقرير أنه بالرغم من انتعاش الاقتصاد الفلسطيني البسيط عام ٢٠٠٣ إلا أنه كان قصير الأمد، وما لبث أن ساء هذا الوضع أكثر مما كان عليه مع اندلاع الانتفاضة.

في فترة الاستقرار النسبي الذي تمتّع به السلطة عام ٢٠٠٣، وَصَلَت نسبة البطالة إلى ما يقارب ٢٥٪. ٣٧٪ من صغار السنّ في السلطة كانوا عاطلين عن العمل، مقارنةً مع ١٤٪ قبل الانتفاضة. على الرغم من أن مصدر التمويل المركزي للاقتصاد الفلسطينيّ هو مساهمات من الخارج، والتي وصلت بين سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ إلى ما يقارب ٩٥٠ مليون دولار ممّا يمنع نحو ٢٥٠ ألف فلسطيني من الوقوع في مجال خطّ الفقر، إلا أن الوضع يزداد سوءا. السّبب في ذلك، كما يحدّده روبرتس، هو الحصار الذي تفرضه إسرائيل، والذي يسبّب أزمة اقتصادية في السلطة الفلسطينيّة، ما يؤدّي إلى تقلّص الفضاء الاقتصاديّ، وارتفاع تكلفة المصالح التجاريّة، ومنع قدرة التخطيط المطلوب لإدارة المصالح التجاريّة".

والسؤال يبقى في سياق حديثنا هذا، هل نجحت كل هذه التضييقات في إخضاع إصرار الفلسطينيين وإرادتهم بالاستمرار بالانتفاضة أو "حرب الاستنزاف" كما يحلو لبعض مصممي الرأي العام الإسرائيلي تسميتها؟ والجواب يمكن أن نجده في غمار فرض المزيد من التضييقات والعقوبات على الفلسطينيين، الشيء الذي يمكن تفسيره على أنه استمرار لاعتقاد الإسرائيليين بأن استعمال المزيد من القوة يمكن أن يقود إلى إخماد أوار الانتفاضة.

١ - ٢ الإفراط في استعمال القوة

مع اندلاع الانتفاضة الثانية في خريف عام ٢٠٠٠، اعتقد البعض للوهلة الأولى أن يلجأ الطرفان إلى قواعد اللعبة التي كانت متبعة في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ والتي حددت معايير وأشكال استعمال القوة على اعتبار أن الانتفاضة الأولى نظر إليها على أنها شكل من أشكال العصيان المدني، الشيء الذي حدّ إلى درجة كبيرة من قدرات إسرائيل على استغلال تفوقها العسكري الهائل ضد الفلسطينيين. ولكن قواعد اللعبة تغيرت هذه المرة إلى درجة كبيرة، فقد لجأ الطرف الفلسطيني، إضافة إلى استعماله لبعض أشكال العصيان المدني، إلى عسكرة الانتفاضة من بدايتها واستعمال بعض أنماط حرب الاستنزاف المعتمدة أساساً على ضرب العمق الإسرائيلي وزعزعة الشعور بالأمن لدى الآهلين. وقد تعاملت الحكومة الإسرائيلية مع ذلك باستعراض ترسانتها العسكرية الضخمة وتفوقها التكنولوجي الهائل وذلك باستعمال نوعين من العمليات العسكرية صممتهما حكومة باراك وطوّرت آلياتهما حكومة شارون: عمليات ضرب وقائية وعمليات ضرب عقابية. أمّا عمليات الضرب الوقائية فقد أعلنت عنها إسرائيل أنها عمليات ستستمر ما دامت الانتفاضة مستمرة وقد وجهت ضد أشخاص عرّفوا على انهم يشكلون خطراً أمنياً داهماً إلى درجة وصفهم بـ"القنابل الموقوتة القابلة للانفجار في أيّة لحظة"، وضد أهداف عرّفت على أنها "مراكز تصنيع" للأخطار الأمنية المهددة لإسرائيل كمقرات القيادة للمنظمات والهيئات الفلسطينية المختلفة أو مخارط الحديد والورشات الصناعية التي اعتقد الإسرائيليون بأنها تشكل أماكن تصنيع الأسلحة والمتفجرات التي استعملها الفلسطينيون في عملياتهم. وقد سارت هذه العمليات، من حيث الأهداف المنتقاة أو نوعية السلاح المستعمل فيها، في دالة تصاعدية تعاظمت مع تصاعد الأعمال العسكرية في الإنتفاضة. فعلى صعيد الأشخاص - الأهداف، وجهت الضربات في البداية ضد الكوادر المنفذة للعمليات أو المخططة لها ثم تصاعد الأمر ليطال الكوادر والقيادات السياسية التي اتهمتها إسرائيل بالتخطيط المباشر والإشراف على هذه العمليات

وبذلك سوّغوا، من وجهة النظر الإسرائيلية، عملية تشخيصهم كأهداف لعمليات التصفية "حيسوليم" . أمّا شكل العمليات فقد تصاعد وتنوّع هو الآخر من عمليات تقوم بها القوات الخاصة أو قوات المشاة إلى استعمال الدبابات ثم المروحيّات وأحدث الطائرات القاذفة من طرازF ١٦ إلى غير ذلك من الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة. وفي ما يتعلق بالعمليات العقابية فقد بدأت بشكل تنازلي، حيث استهدفت في البداية ضرب رموز السيادة الفلسطينية حين ضربت مقر وتجهيزات الرئاسة الفلسطينية في غزة ورام الله ومقرات الإذاعة والتلفزيون والمطار ومراكز الشرطة واجهزة الأمن الفلسطينية . . . الخ من الأهداف النوعية. ثم تم الانتقال بعد ذلك إلى سياسة الضربات العقابية لبيوت ومبانٍ تطلق منها النيران أو هدم بيوت منفذي العمليات أو اقتلاع أشجار وبساتين أعاقت العمليات العسكرية الإسرائيلية أو سياسة فرض الأطواق أو منع التجول على قرى أو مناطق حصلت فيها عمليات ضد إسرائيليين أو خرج منها منفذو عمليات في العمق الإسرائيلي.

٣ - ١ تجميد عملية السلام والمفاوضات وتجاوز الاتفاقيات

تمحورت ردود الفعل الإسرائيلية إزاء استمرار تصاعد الانتفاضة حول الخطات العنيفة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية وقمنا بتفصيلها أعلاه ، ولكن هذا لم يمنعها أيضاً من اتخاذ سلسلة من الخطوات السياسية أحادية الجانب كان أهمها إيقاف عملية التفاوض وتجميد التعامل مع كافة المساعي السلمية خاصة تلك التي قام بها أصحابها بإشراك القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات . لا بل عمدت القيادة الإسرائيلية إلى تشديد الحصار على الرئيس عرفات وإضافة المزيد من القيود القسرية على الكوادر القيادية والمؤسسات السياسية الفلسطينية.

قضية بناء الجدار الفاصل

لم تكن فكرة بناء الجدار الفاصل من بنات أفكار الحكومة الحالية، وإنما كان بعض زعماء حزب العمل (وعلى رأسهم إسحاق رابين بعد عملية بيت ليد عام ١٩٩٥ وحاييم رامون على سبيل المثال) قد طرحوا موضوع الفصل التام بين الشعبين في إطار تسوية لحدود مغلقة يتم ترسيمها بشكل أو بآخر على حدود الخط الأخضر (مع تعديلات طفيفة تجرى لدواع أمنية لإسرائيل). وقد قامت حكومة الليكود بتطوير الفكرة بحيث اصبحت التعديلات الطفيفة التي اقترحها رامون أكثر من جوهرية في نقاط كثيرة، الأمر الذي يجعل أمر الفصل أمراً شبه مستحيل وفكرة الدولة الفلسطينية ذات المساحات المتواصلة أمراً مستحيل التنفيذ، حيث ان الجدار بمساره المقترح (ما نفذ منه وما لم ينفذ حتى الآن) يقتطع مساحات كبيرة مما تبقى من الأراضي الفلسطينية ويقطع، بسبب الإبقاء على الكتل الاستيطانية اليهودية، أوصال الأراضي الفلسطينية التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية العتيدة حسب خارطة الطريق المطروحة على الساحة من قبل الأميركيين كتصور لحل مستقبلي ممكن بين الفلسطينيين وإسرائيل. وعندما أقام الفلسطينيون قضية الجدار أمام المحكمة الدولية في هاغ (هولندا) ، شنّت الآلة الدعائية الإسرائيلية حملة شعواء لإحباط ذلك أو على الأقل لتجنيد معارضة

دولية يكون من شأنها تقليل فاعليته إلى الحد الأدنى. وعند اتخاذ القرار المؤيد للدعوى الفلسطينية، شرعت معظم الصحف الإسرائيلية بتفنيده وإبراز التبريرات التي ساقتها الحكومة الإسرائيلية في هذا السياق. فقد جاء في صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٠٩/ ٠٧/ ٢٠٠٤) على سبيل المثال، مايلي :

" أقرّت المحكمة الدوليّة في هاغ بأنّ: "جدار الفصل الذي تقوم ببنائه إسرائيل في الضفّة الغربيّة هو نوع من الضمّ وهو غير قانونيّ". كما وأقرّ القضاة بأن إسرائيل "مطالبة فورًا بإيقاف أعمال بناء الجدار في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة، بما في ذلك منطقة القدس، وتعويض كلّ الأطراف التي لحقها ضرر". تمّ اتّخاذ قرار المحكمة بغالبيّة ساحقة، ١٤ من ١٥ قاضيًا. "تعتقد المحكمة بأن على الأمم المتّحدة، وبخاصّة اجتماعها العامّ ومجلس الأمن، أن تعيد حساباتها بشأن أي خطوات إضافيّة عليها أن تتّخذ من أجل إلغاء الوضع غير القانونيّ النابع من بناء الجدار"، قال رئيس المحكمة القاضي جيويج من الصين، الذي قرأ نصّ القرار، الذي يمتدّ على ٥٥ صفحة، ويشمل نقدا ثاقبا لاذعا وأُحاديّ الجانب ضدّ إسرائيل.

طالب قرار المحكمة إسرائيل بإيقاف بناء السور فورًا. كما وطُولِبَت إسرائيل بفكّ الأجزاء التي تمّ بناؤها وبتعويض الفلسطينيين. كما وجاء في القرار: "نحن نقرّ بأن بناء السور يقوم بفرض حقيقة على أرض الواقع من شأنها أن تكون نهائيّة وثابتة. في هذه الحالة تكون النتيجة ضمّ المناطق بشكل فعليّ من قبل إسرائيل. البناء، بواسطة دمج الوسائل التي تمّ اتّخاذها على يد إسرائيل في الحاضر وفي الماضي، تمسّ حقّ الفلسطينيّين بشأن حكمهم الذاتيّ".

افتتح القاضي أقواله بقراءة مقدمة القرار، والتي تتعلّق بصلاحيّة المحكمة في الموضوع. أطال القاضي في أقواله وفسّر لماذا تملك المحكمة الصلاحيّة في نقاش ومنح رأيها في الموضوع، وذلك لكون القضية قضيّة قانونيّة وليست سياسيّة.

أقرّت المحكمة الدوليّة في هاغ بأن نقض القانون الدوليّ الذي تقوم به إسرائيل في بناء الجدار الفاصل، ليس مبرّرا بسبب الدوافع الأمنيّة: "لا يمكن تبرير السور بواسطة الدوافع الأمنيّة أو بسبب متطلبات الأمن القوميّ والأمن العامّ. هذا السور يشكّل نقضا للقانون الدوليّ من قبل إسرائيل".

بينما، أقرّ القاضي الأميركي الذي شكّل أقليّة، توماس بورجنتال، في رأيه بأنه كان على المحكمة بأن تتطرّق أكثر إلى الادّعاءات الأمنيّة لإسرائيل. بورجنتال قال انه كان على إسرائيل أن تزوّد المحكمة بشهادات كي توثّق ادّعاءها. "لم تكن في يد المحكمة أي شهادات كافية فيما يتعلّق بادّعاءات إسرائيل في حقّها بالدفاع النفسيّ عن احتياجاتها الأمنيّة. في هذه الحالة، فإن قرار المحكمة غير مبرّر"، كتب القاضي.

"لم تفحص المحكمة أبدا بشكل جديّ شكل الهجمات ضدّ إسرائيل وضدّ مواطنيها. دون فحص جديّ في الموضوع، فإن نتائج المحكمة غير مدعومة بما فيه الكفاية من ناحية قضائيّة"، أقرّ القاضي الأميركيّ. (المصدر السابق)

القاضي المصريّ، نبيل العربي، الذي طالبت إسرائيل بإبعاده عن جلسة المحكمة في شأن هذه القضيّة، كتب في قراره: "نتائج المحكمة تعبّر عن هدف المجتمع الدوليّ. يجب على هذا الرأي أن يشكّل عصرا جديدا،

من شأنه أن يقود لسياسة قضائيّة عادلة في شأن فلسطين " .

وزير الخارجيّة الإسرائيلي ، سيلفان شالوم، قال : "إن إسرائيل ستواصل بناء الجدار في حدوده الحاليّة، وبأنه من المفضّل بأن يهتمّ الفلسطينيون بترك الإرهاب وبتحمّل المسؤولية . وفقا لأقوال شالوم، " فقدان التطرّق للإرهاب هو إثبات بأن الحديث يدور حول عمليّة سياسيّة أحاديّة الجانب بالأساس . الجدار هو جواب غير عنيف ودفاعيّ (المصدر السابق) .

وفي ردّها على القرار صرّحت وزارة الخارجيّة الإسرائيلية : "كما توقّعنا، وكنتيجة لعمليّة أحاديّة الجانب اتّخذها مجلس الأمم المتّحدة، فإن القرار يتجاهل نهائيا كنه المشكلة وأسباب إقامة الجدار، التي تكمن في الإرهاب الفلسطينيّ . لولا الإرهاب لما كان هناك جدار" ، قالوا في الوزارة . "لم تكن أي دولة لتتصرّف غير تصرّفنا في مواجهة رحلة إرهابيّة إجراميّة كهذه . منذ إقامة الجدار الفاصل قلّ عدد المتضرّرين بشكل حادّ . الجدار يؤتي أكله؛ وهو وسيلة أمنيّة مؤقّتة وغير عنيفة، ومنقذة . طالما تواجد الإرهاب ستواصل إسرائيل حماية مواطنيها . هذا هو التزامها القانونيّ والأخلاقيّ" . (المصدر السابق)

كما وجاء في إعلان وزارة الخارجيّة الإسرائيلية : "تمّ الطلب من المحكمة بأن تتطرّق لقضيّة الجدار كنتيجة لعملية سياسيّة ملغيّة، تحفظّت إسرائيل وأكثر من ٣٠ دولة ديمقراطيّة عليها . لا تملك المحكمة الدوليّة في هاغ الصلاحيّة للبحث في المواضيع الموجودة في خلاف سياسيّ بين إسرائيل والفلسطينيّين . . . إسرائيل تعمل بشكل كامل لإيجاد التوازن الضروريّ بين احتياجات الأمن لمواطنيها وبين الاحتياجات الإنسانيّة للمجتمع الفلسطينيّ . هكذا سنواصل التّصرّف، وفقا لقرارات محكمة العدل العليا، الوحيدة التي تملك الصلاحيّة في التّطرّق لقضيّة من هذا القبيل" .

من الجدير بنا أن نؤكد هنا أن عدم إتمام خطة الجدار بالكامل وبالوتيرة التي يدعو لها معظم مصممي الرأي العام في إسرائيل لا تنبع فقط من صعوبات في الميزانية أو بسبب ضغوطات الرأي العام العالمي أو بسبب قرار محكمة العدل الدولية، وإنما يعدو الأمر ذلك كلّه ليصل إلى ضغوطات تمارسها بعض مجموعات اليمين المتطرف وبعض الأوساط الليكودية التي تخشى من أن يشكل الجدار في المستقبل أمراً واقعاً من شأنه أن يعرقل تجسيد فكرة أرض إسرائيل الكاملة التي تنفي، بطبيعة الحال، إمكانية إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل .

خطّة الانفصال (الانسحاب أحادي الجانب): معانٍ سياسيّة وأمنيّة

كانت خطة الانفصال التي أعلن عنها شارون في ربيع ٢٠٠٤ ، أحد الحلول التي رآها مستشارو رئيس الحكومة الإسرائيلية للخروج من مأزق سياستها الرافضة للتفاوض مع الفلسطينيين بدعوى عدم وجود شريك حقيقي للتفاوض . وقد يكون تعليلهم لذلك منوطاً بإعلان مسبق لشارون لطالما ردّده قبل اعتلائه سدة الحكم والقائل بعدم التفاوض مع الفلسطينيين في ظل استمرار النار أو عدم الانسحاب من أية بقعة في ظل هذه الظروف، أو قد يكون نتيجة للدعم الأميركي المطلق للسياسة الإسرائيلية الذي يعطي إسرائيل القدرة

على القيام بخطوات من جانب واحد دون اللجوء إلى التفاوض. فخطة الانفصال جاءت، إذاً، لتجيب على التزامات أيديولوجية سابقة لرئيس الحكومة تجاه جمهور ناخبيه، ولتحاول في الوقت ذاته مجابهة المستجدات على الأرض التي أوجبت الخروج للرأي العام ببصيص نور في نهاية النفق. ولكن المشكلة كانت في التناقض الموجود بين الالتزامين، ذلك التناقض الذي حاول المستشارون الإجابة عليه من خلال الغموض والمعاني الفضفاضة التي تضمنتها هذه الخطة بشكل لا يمكن الحسم التام فيها لأية جهة من الجهات الأمر الذي سيجعل التنفيذ عملاً في غاية الصعوبة. فيما يلي الخطوط العريضة للخطة كما وردت في مجلة الجديد الإستراتيجيّ، "عدكان إستراتيجي" (عدد تمّوز ٢٠٠٤):

- " الخروج من قطاع غزّة ومن شمال الضفّة الغربيّة، دون حضور عسكريّ ثابت، سوى في الحدود المصريّة.

● سيواصل الجيش الإسرائيليّ تواجده في حدود قطاع غزّة – مصر، محور فيلادلفي.
● تمّ تصنيف المستوطنات التي ستُخْلَى إلى أربع مجموعات: (أ) – المستوطنات المعزولة في قطاع غزّة (موراج، نتساريم، وكفار دروم). (ب) مستوطنات شمال الضّفّة (جنيم، كديم، شا-نور وحومش). (ج) مستوطنات غوش قطيف. (د) مستوطنات شمالي قطاع غزّة (إيلي سيناي، دوغيت ونيسنيت) – الأمر الذي يعني أن الإخلاء سيكون وفق مجموعات.
● النيّة موجودة لإتمام عمليّة الإخلاء حتى نهاية عام ٢٠٠٥.
● ستراقب إسرائيل المجال الخارجي للأرض على الحدود، وستسيطر بشكل خاصّ على أجواء غزّة وستواصل أيضا تنفيذ الفعاليّات العسكريّة في المجال البحريّ لقطاع غزّة.
● تحفظ دولة إسرائيل لنفسها الحقّ الأساسيّ في الدفاع عن النّفس، بما في ذلك اتّخاذ خطوات صدّ وردّ واستعمال القوّة ضدّ التهديدات التي يمكن أن تتشكّل في غزّة.
● توافق إسرائيل بأن تمنح استشارةً، معاونةً وإرشادا للقوّات الأمنيّة الفلسطينيّة لأجل محاربة "الإرهاب" والحفاظ على الأمن العام، وذلك بواسطة خبراء أميركيين، وبريطانيين، ومصريين، وأردنيين وآخرين. وتصرّ إسرائيل بألا يكون هناك حضور أمنيّ غريب في القطاع وفي الضفّة الغربيّة كاملة، دون التنسيق معها وأخذ موافقتها.
● مع مرور الوقت ستفحص إسرائيل إخلاء محور فيلادلفي ومنطقته وفقا للواقع الأمنيّ ولمدى التعاون مع مصر في تثبيت النظام. كما وستكون إسرائيل مستعدة لفحص إمكانيّة إقامة ميناء بحري ومطار في قطاع غزّة، وفقًا للترتيبات التي ستقرّرها إسرائيل.
● لن تترك إسرائيل مساكن المستوطنين ومبانيهم الحسّاسة مثل الكنس. ستحاول إسرائيل تمرير المقرّات الأخرى، كالصّناعيّة، والتّجاريّة والزراعيّة، إلى أيدي جهة دوليّة تستعملها لصالح المجتمع الفلسطينيّ.
● من ناحية إسرائيل، ستكون القرارات التي اتّفق عليها الطرفان سارية المفعول.
● ستنظر إسرائيل بعين الإيجاب إلى مواصلة عمل المنظّمات الإنسانيّة الدوليّة وجهات أُخرى تعمل في

عمليات التطوير المدنيّ التي تساعد المجتمع الفلسطينيّ " .

تخلق خطّة الانفصال هذه، تقريبا، انفصالاً تاما بين إسرائيل والفلسطينيّين في قطاع غزّة، لكن في أغلب مناطق الضّفّة فإنها تخلق واقعا وسطا، سيتواجد فيها، حتى بعد أن يتمّ إكمال بناء الجدار الفاصل الكثير من المستوطنات – وذلك شَرْقِي الجدار – وكثير من أفراد المجتمع الفلسطيني سيجدون أنفسهم في الجانب الإسرائيليّ من الجدار. وهذا واقعٌ غير مستقرّ.

والسؤال هو هل يمكن أن تكون خطّة الانفصال مرحلة أولى من خطّة أوسع تؤدي إلى انفصال تامّ بين إسرائيل والفلسطينيّين؟

على هذا السؤال يجيب مقال صادر في مجلة الجديد الإستراتيجي (عدد تموز ٢٠٠٤) قائلاً: " تشكّل خطّة الانفصال فرصةً لتكون تحولات ديناميكية إيجابيّة في منظومة العلاقات الفلسطينيّة – الإسرائيليّة من شأنها أن تقلّل من الاحتكاك بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين في قطاع غزّة. كما وتشمل الخطّة رسالةً تنصّ على أن شارون جديّ في استعداده تقبّل حلّ يعتمد على أساس "دولتان لشعبين"، والمنوطة بالثمن الغالي في إخلاء المستوطنات.

أن تكون خطّة الانفصال مرحلةً أُولى في حلّ الصّراع مع الفلسطينيّين، وأن تشكّل عنصرًا ديناميًا يحرّك عمليّة كهذه، كلّ هذا يتعلّق بنجاحها. المعيار الذي يقرّر نجاح تنفيذ الخطّة هو الوضع الأمنيّ الذي سيتشكّل في غزّة وفي شمالي الضّفّة، بعد الانسحاب" .

من الواضح أن كاتب المقال ينسب للخطة "نتائج مرافقة" محتملة وهي بطبيعة الحال غير مقصودة من المقترح. إذ لم يغير شارون انتماءه الحزبي، بين عشية وضحاها، من حزب الليكود إلى الحزب الشيوعي المؤمن بمبدأ "دولتان لشعبين" . فالمتمعّن في الخطة لا يجد ذكراً للدولة الفلسطينية وإنما الحديث دائماً عن " الفلسطينيين " بشكل مجرد. ثم ان السؤال هو كيف للكاتب أن يتحدث عن دولة فلسطينية في ظل التقييدات المفروضة على حدودها وأجوائها ومياهها الإقليمية بشكل يفرغ أية دولة أو أي كيانٍ سياسي من مضامينه ؟ .

والسؤال الآخر المطروح هو: هل تندرج هذه الخطّة تحت إطار حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيليّ كاملاً، أم أنها خطّة أحاديّة الجانب، تتعامل مع نفسها وفق مبدأ: (Gaza first and last)؟. وعلى هذا السؤال يجيب كاتب المقال ذاته بجملة من التساؤلات جاء فيها: " الخطّة هي أحاديّة الجانب، ومن الواضح أنه لا توجد نيّة للدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين. هل معنى ذلك أنه لن تكون هناك أية محادثات مع الفلسطينيين على تطبيقها ولن تحدث أية محاولة للتنسيق معهم في التطبيق؟

- ما هو مدى استعداد إسرائيل لتقبّل تدخّل دولي؟
- إلى أي مدى ستكون إسرائيل أيضًا مستعدة لإخلاء منطقة الحدود المصريّة، والسماح للفلسطينيين بفتح ميناء بحريّ وجويّ (مطار)؟
- أي واقع سيحلّ في قطاع غزّة بعد الانسحاب؟ هل ستتحكّم السلطة الفلسطينيّة في المنطقة، أم أن حماس ستسيطر، أم أن المنطقة ستنزلق ناحيَةَ الفوضى؟ وما هو استعداد إسرائيل للقيام بخطوات يمكن أن تؤثّر

في نتائج الانسحاب؟ وهل ستؤدي الخطّة إلى تخفيض مستوى العنف وتحسين مستوى الأمن كما يأمل واضعوها؟ " .

إن الغموض وعدم الوضوح الذي يكتنف هذه الخطة يجعل الاجابة على هذه الأسئلة أمراً شديد التعقيد، بشكل يجعلنا نفترض أن من صاغ هذه الخطة تعمّد هذا الغموض اعتقاداً منه بأنه لن يغضب أحداً ولكنه أغفل كما يبدو النصف الثاني للمعادلة وهو أن عدم إغضاب أحد من الممكن أن يعني عدم إرضاء أحد. وقد يكون قصده النهائي خلط الأمور لدرجة تقود إلى الحفاظ على الوضع الراهن وعدم تطبيق الخطة من الأصل.

أمّا بالنسبة للسيناريوهات الممكنة فيما يتعلق بإمكانيات تنفيذ الخطة فإنه يمكن حصرها في ثلاثة سيناريوهات أساسية وهي :

ا. عدم تنفيذ الخطة لإعتبارات داخلية إسرائيلية : هذا سيناريو وارد بسبب قسريات المبنى الإئتلافي (خاصة مع القوى السياسية عن يمين الليكود) وبسبب المعسكرات القائمة داخل الحزب الحاكم نفسه . هذا فضلاً عن الصراع على الرأي العام المتعاطف مع المستوطنين .

ب. تنفيذ بتنسيق مع السلطة الفلسطينية : تأتى هذا السيناريو بعد وفاة الرئيس عرفات وتولي ابو مازن دفة القيادة في السلطة الفلسطينية ، بشكل وضع المقولة الإسرائيلية حول عدم وجود شريك للتفاوض في ظل قيادة عرفات على المحك مجدداً.

ج. تنفيذ أحادي الجانب : هذا سيناريو ممكن كحل وسط بين الإمكانيتين الأوليتين ، بشكل يمكن أن يخفف من حدة الصراعات الداخلية الإسرائيلية من جهة ، ويطمح في الوقت ذاته إلى إبتزاز المزيد من التنازلات الفلسطينية من جهة أخرى.

٢. الأخطار الإستراتيجية المهددة لإسرائيل

٢ - ١ زوال الخطر الإستراتيجي العراقي(مرحلياً)

من الطبيعي بمكان أن يجمع معظم المحللين الإستراتيجيين المختصين، على أن إسرائيل هي إحدى الدول الأكثر استفادة من الإطاحة بالنظام العراقي السابق والتواجد العسكري الأميركي هناك. فهواجس الخوف والترقب التي كانت تنتاب المجتمع الإسرائيلي كلما زادت حدة التوتر بين الولايات المتحدة والنظام العراقي السابق لم يعد لها مكان أو مبرر. فموجة التزود بالوسائل الوقائية لاتقاء هجوم صاروخي (تقليدي أو غير تقليدي) محتمل وما يصاحبها من بنود جديدة في المصروفات والحملة الإعلامية ووسائل الإيضاح والإرشاد والتوجيه . . . الخ، لم تعد أمراً لازماً ، كما لم يعد هناك لزوم للخبراء والمحللين لشخصية صدام حسين والذين أطلوا على مستهلكي وسائل الإعلام بوتيرة متقاربة، يحللون ويرسمون السيناريوهات المختلفة لخطوات الرئيس العراقي المحتملة. والأهم من ذلك كلّه توفير المبالغ الضخمة التي كانت مرصودة لدرء الخطر العراقي المحتمل وتوظيفها في بنود أخرى في الميزانية. ففي تقرير " التوازن الإستراتيجي " لعام ٢٠٠٣ والذي نشره مركز يافه للأبحاث الإستراتيجية في جامعة تل أبيب جاء أن بمقدور إسرائيل أن تبحث من جديد ميزانية الأمن في

عهد ما بعد صدام بل ومناقشة مجددة لمفهوم الأمن الإسرائيلي العام . (تقرير التوازن الإستراتيجي، حزيران ٢٠٠٣) هذا الموقف قوّى من مواقف وزير المالية نتنياهو في صراعه مع وزارة الدفاع حول مطالبها من كعكة الميزانية . (ynet ٢٣ / ٦ / ٢٣) . هذا مع العلم أنه ما زال هناك خبراء إستراتيجيون يحذرون من التسرع بإسقاط الخطر الإستراتيجي العراقي بصورة نهائية وذلك قبل أن تتضح نتائج الصراع الجاري على الأرض العراقية حتى الآن .

٢ - ٢ الخطر الإستراتيجي الإيراني

أزاح ما جرى في العراق منذ احتلاله في ربيع ٢٠٠٣ ، عبئاً ثقيلاً عن كاهل مصممي السياسة الإستراتيجية الإسرائيلية ، ولكنه في الوقت ذاته عاد وشدد من جديد على خطر إستراتيجي جاثم شرق العراق وهو الخطر الإيراني ، وخاصة الخطر الحاصل من إمكانية حصول إيران على القنبلة النووية وما يتضمنه ذلك من معان . وقد راقب الإسرائيليون عن كثب مجريات الأزمة الناشئة بين إيران ولجنة الطاقة الذرية العالمية (الناتجة اساساً عند ضغط أميركي يهدف الى منع إيران من الحصول على السلاح النووي) وأملوا أن تتمخض هذه الأزمة في النهاية عن تقييد قدرات المشروع الإيراني ومنعه من تحقيق التسلح النووي ، الشيء الذي قد يجنب إسرائيل الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران . وبامكاننا الافتراض أن الطرف الإسرائيلي لم يكن مغتبطاً من دخول الأوروبيين للصورة لأن هذا الدخول أعطى الإيرانيين مساحة أوسع للمناورة ومكنهم (ولو إلى حين) من اتقاء ضربة أميركية وشيكة .

وفي مقال عنوانه "كبح التهديد النووي لإيران – الإمكانيّة العسكريّة" صدر في مجلة الجديد الإستراتيجيّ (عدد كانون الأول ٢٠٠٤)، وهي مجلّة سياسيّة تابعة لمركز يافه للأبحاث الإستراتيجيّة في جامعة تل أبيب، جاء أن " إيران جابهت في أواخر عام ٢٠٠٤ ضغطا أوروبيا رهيبا ، تمّ دعمه بواسطة تهديد بنقل القضيّة لمجلس الأمن ، لكي يقرّر الأخير بشأن فرض عقوبات على إيران بسبب نقض التزاماتها في إطار الوثيقة لمنع انتشار السّلاح النّووي . تحت هذا الضغط ، قرّرت إيران العدول عن قرارها العلنيّ عام ٢٠٠٤ بمواصلة عمليّاتها في تخصيب اليورانيوم ، وذلك بعد أن التزمت سابقا للحكومات الأوروبيّة بتوقيف هذه الفعاليّات .

كانت نتائج هذا التغيير في موقف إيران أن وقّعت على اتّفاقيّة جديدة ، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، بينها وبين الدُّول الأُوروبيّة ، وفقا لتلك الاتفاقية تعهّدت إيران مجدّدا بمواصلة توقيف كل الفعاليّات المرتبطة بتخصيب اليورانيوم وبفصلِ البلوتونيوم . وفقًا للاتفاقيّة التي وُقِّعَت ، سيظلّ التّوقيف جاريًا حتى تتواصل المحادثات بين الحكومات الأُوروبيّة وبين إيران ، والتي ستبدأ في كانون الاول ٢٠٠٤ ، وسيكون موضوعها اتفاقيةً مجدّدةً طويلة الأمد .

ستكون الاتفاقيّة بعيد المدى معدّةً لتأمين كون الخطّة النّوويّة الإيرانيّة لمقتضيات السّلام فقط . وستشمل الاتّفاقيّة اتّفاقات في مواضيع القنبلة النّوويّة والتعاون التكنولوجي والاقتصادي ، وأيضًا في قضايا الأمن . لهذه الاتّفاقيّة أهميّة كبيرة ، على الأقل على المدى القريب . فهي تشير إلى أن إيران حسّاسة للضغط الدولي

المُوَجَّه نحوها، وخاصّة حينما تواجه جبهةً موحّدةً أمامها. ندرك أيضا أنها تهتمّ بألا تُزَجّ لِعَزْلٍ سياسيّ وإطالة العقوبات الاقتصاديّة عليها. عدا ذلك، فإن توقيف فعاليّاتها النّوويّة المشبوهة، وإن كان ذلك لشهور معدودة، من شأنه أن يؤجّل سعيها نحو الحصول على السلاح النّوويّ ".

وقد خلص كاتب المقال إلى عبرة مفادها أن إيران ستعود لفعاليّاتها في مجالات تخصيب اليورانيوم أو إنشاء البلوتونيوم. هناك العديد من الأسباب لهذه الفرضيّة:

- خلقت الاتّفاقيّة نوعًا من الأمد المؤقّت. يدور الحديث هنا عن توقيف الفعاليّات، وليس عن إبطالها وتوقيفها نهائيًا. تعرض إيران موافقتها على اتّفاقيّة التّوقيف على أنها نابعة من نيّتها الحسنة، وليس من منطلق التزام قضائيّ. كما وأن إيران ترمز إلى أن هذا التّوقيف سيطول عمليًا لمدّة ستة أشهر فقط.
- عمليا، لا تحدّد الاتّفاقيّة مباشَرَةً مدّة التّوقيف، لكنها أقرّت أنها متعلّقة بمدة المحادثات التي ستُعْقَد بين إيران والحكومات الأُوروبيّة للتوصّل إلى اتّفاق بعيد الأمد. هناك العديد من القضايا الصعبة في المفاوضات والعصيّة على الاتّفاق، كتزويد إيران بفرن للأبحاث والوقود النّووي، وحينها ستتوقّف الاتّفاقيّات وسترى إيران في جهودها جهوداً شرعيّة لإعادة تجديد العمليّات لإتمام الفرن الذرّي.

من المتوقّع أن تتدخّل الولايات المتّحدة في حالة فشل مساعي الضغط الدولي للحصول على اتّفاق يجلب الاتّزان للشرق الأوسط. وبالفعل، فإن الولايات المتّحدة تشير من خلال الرمز إلى خطوة من هذا القبيل. فقد أعلنت السلطات الأميركيّة في الشهور الأخيرة بأنها ملزمة بإزالة الخطر الإيراني. حتى أن هذه السلطات لم تثق بتلك الاتفاقيّة التي تمّت بين إيران والدول الأوروبيّة، وصرّحت بأنها ستسرّع من تخصيب اليورانيوم قبل بدء تطبيق الاتفاقيّة.

والسؤال هنا في هذا السياق هو: ماذا بالنسبة لإسرائيل في هذه القضيّة؟ وعلى هذا السؤال يجيب كاتب المقال المشار إليه أعلاه قائلاً: " ينظر القادة الإسرائيليّون إلى الخطر الإيراني منذ بداية التسعينيّات بشكل جديّ جدًا وخطير للغاية، وعليه تتأتّى كافّة التحضيرات والاستعدادات وردود الفعل التي من شأنها أن تهيئ لإسرائيل ظروف هجوم من المتوقّع أن يحصل في حالة احتدام الوضع. ينبع الخطر والجديّة في تعامل إسرائيل مع هذا الموقف عامّة من تصلب القيادة الإيرانيّة في موقفها المعادي بشكل لاذع للسياسة الإسرائيليّة. القيادة الإسرائيليّة ترى في الخطر الإيراني الخطر الأكبر على تواجدها منذ قيام الدولة، إلى درجة أن هنالك من الباحثين من يخاف على مستقبل وجود إسرائيل جرّاء هذه العداوة اللدودة الكامنة بين الطرفين. . في الآن ذاته لا تقدّر الجهات الإسرائيليّة نفسها احتمال استعمال النظام الإيرانيّ سلاحه للقضاء على دولة إسرائيل، ويعود ذلك لثلاثة أسباب:

١. الدوافع الإيرانيّة: حيث ان الدافع من وراء اقتنائها سلاحا نوويا هو دفاعيّ هو ردعيّ بأساسه.
٢. الردع الأميركيّ: يعي النظام الإيراني مدى التزام النظام الأميركيّ بالوجود الإسرائيليّ، وللمحافظة على بقائه قويا ومعافى. وعليه فإنها لا تقبل بأي خطر من شأنه أن يلحق ضررا بإسرائيل. كما أن الولايات المتّحدة ستدخل مواجهة عنيفة مع إيران في حالة اعتداء إيرانيّ على إسرائيل.

٣. يتعلّق هذا السبب بالمدى الطويل، إذ تمرّ إيران في العقد الأخير في تحول ليس بسيطًا، يشهد ارتفاعا وهبوطا، يتلخّص بأن الجيل الشبابيّ هناك يطالب بالحريّة الفرديّة أكثر وأكثر من ذي قبل. هذا الأمر سيؤدّي إلى نشوء جيل أكثر اعتدالاً من الحاليّ وسابقه.

بالنسبة لهجوم إسرائيليّ محتمل على القواعد النوويّة الإيرانية فإن هذا الأمر أكثر صعوبة بكثير عن سابقة ضرب القاعدة العراقيّة عامَ ١٩٨١. الظروف الإيرانيّة أكثر صعوبة من تلك التي كانت للعراقيّة، فإن القواعد الإيرانيّة أبعد بكثير من العراقيّة عن إسرائيل، إضافةً إلى أن جزءا من القواعد الإيرانيّة يتواجد تحت الأرض. سبب آخر يردع إسرائيل عن ضرب القواعد النّوويّة الإيرانيّة هو التيقّظ الإيرانيّ للتحرّكات الإسرائيليّة ورصدها محاولات الهجوم المفاجئ.

وبناء على ما تقدّم يلخص الكاتب ردود الفعل التي من الواجب على إسرائيل القيام بها على النحو التالي: "على إسرائيل أن تَدَعَ النظام الدولي يستنفد حتى النهاية احتمالات المساعي السياسية الدبلوماسيّة للتوصّل إلى وقف الخطّة النوويّة الإيرانيّة، وعليها أيضًا أن تلجأ الى الإمكانيّة العسكرية وسيلةً أخيرةً فقط. لذلك على إسرائيل التجهّز مسبقا لكل ما يتعلّق بحصول إيران على قنبلة نوويّة، رغم مساعيها المكثّفة لكبح جماح هذه المساعي".

٢ - ٣ منظمة حزب الله اللبنانية كخطر إستراتيجي

تعتبر منظمة حزب الله هي الأخرى، بالنسبة لإسرائيل، تهديداً أمنياً إستراتيجياً وذلك لعاملين مهمين: أولاً لامتلاكها صواريخ مهددة لشمالي إسرائيل، وثانياً لعلاقاتها المميزة مع إيران وسورية. وقد شَهِدَ عام ٢٠٠٤ تصعيدًا جديًا على الحدود الإسرائيليّة الشّماليّة مع لبنان، حيث كانت أكثر من حادثة احتكاك ما بين الجيش الإسرائيليّ وحزب الله الذي صَرَّحَ أمينه العام، الشيخ حسن نصر الله، بأنه سينتقم من إسرائيل جَرّاءَ تعرّضها لحياة كوادر قيادية للحزب في جنوب لبنان. وواصل نصر الله اتّهامه الجهات الإسرائيليّة باغتياله وأفاد بأن حزبه لن يتوانى عن تأخير ردّه الانتقاميّ. ("يديعوت أحرونوت"، عدد ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٤).

ورداً على تصريحات حزب الله قال مسؤول أمني إسرائيلي كبير لـ ynet (٢٠ / ٠٧ / ٢٠٠٤) بأن الجيش الإسرائيليّ سيردّ على الأحداث الدائرة في الشمال بطريقة "غير دراماتيكيّة، لكن بالطبع بشكل رادع يؤكد قدرة الردع الإسرائيلية. إسرائيل لا ترغب بالتصعيد العام في الأجواء على الحدود الشّمالية، لكنها لا تستطيع أن تتحاشى الحدث الخطير الذي تمّ صبيحة اليوم" (يُقصَدُ هنا حادثة إطلاق النار على جنود إسرائيليّين تواجدوا على خطّ الحدود الشماليّة، حيث أصابَ قنّاص لبنانيّ جنوداً إسرائيليين. في نفس اليوم، أطلق أفرادٌ من حزب الله مرة أُخرى النّار تجاه مقرّ للجيش الإسرائيليّ، وكانت نتيجة ذلك إصابات خفيفة (المصدر السابق).

يقوم جهاز الأمن الإسرائيلي بتعقب عمليّات حزب الله بعد الانسحاب من جنوب لبنان، ويشيرون إلى تدخّل مباشر بين رجال التنظيم في السلطة الفلسطينيّة. إصبع الاتّهام الإسرائيليّة موجّهة إلى دمشق وطهران.

وقد حذّر رئيس جهاز المخابرات الإسرائيليّة بأن حزب الله ينوي الحصول على سلاح غير تقليديّ تدعمه في ذلك إيران وتموّله. (المصدر السابق).

كل ما قيل أعلاه لم يمنع إسرائيل من تنفيذ صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله والتي نفذت في مطلع عام ٢٠٠٤ ولن يمنعها مستقبلاً، كما يبدو من إبرام صفقة أخرى تعيد المزيد من الأسرى العرب إلى عائلاتهم وقد تفك لغز الطيّار الإسرائيلي المفقود رون أراد. صحيح أن هذة الصفقة اضافت كثيراً من الأسهم إلى رصيد حسن نصر الله وأضرّت إلى حد ما بالهيبة الإسرائيلية، فقد كانوا على استعداد لـ"ابتلاع الضفدع" كما يقال من أجل إتمام هذه الصفقة ودفع قضية رون أراد إلى الأمام. هذا كلّه لن يخرج من الحسابات الإسرائيلية إمكانية التصادم مع حزب الله، ولكن يمكننا الافتراض أن ذلك لن يحصل على الأرجح قبل البت في قضية المفقودين الإسرائيليين وعلى رأسهم رون أراد.

٣. مستجدات سياسة التجنيد والتسليح

٣ - ١ الصناعات العسكرية الإسرائيلية

كان ازدهار الصّناعة الأمنيّة العسكريّة في إسرائيل نتيجةً لارتكازها على السياسة والظروف القائمة: حيث إن التهديدات الوجوديّة لإسرائيل من قبل الدول العربيّة أدّت إلى مَأْسَسَة نفسيّة وحقيقيّة لمفهوم مركزيّة السلاح في إسرائيل. لهذا السبّب شجّع واضعو السياسة في إسرائيل زيادةً سريعةً في صناعات السلاح المتواجد في حوزة الدولة، وإدخالها في منظومة صناعات السلاح المتقدّمة.

مع مرور السّنين، اتّضح لإسرائيل أنها لا تستطيع، نتيجةً لقيودٍ ماليةٍ وتكنولوجيّةٍ، التّنازل عن مزوّدي السلاح الأجانب. هذه النتيجة والاعتراف بها أيضا، أدّيا إلى سياسة مزدوجة في موضوع اقتناء الأسلحة للمقتضيات الأمنيّة. في حين واصلت الحكومة استنفاد كل فرصة لاقتناء أسلحة من الخارج، استثمرت كثيرا أيضا في مجال إنشاء صناعة أمن متطورة وذكيّة. فقد آمن واضعو القرارات بأن صناعة الأمن ستكون قادرة على ملاءمة سلاحها وتطويره، وذلك بواسطة إقامة مراكز الأبحاث والتطوير المتقدّمة جدا والمنصبّة جميعها في موضوع الأمن والسياسة العسكريّة. في حين ستكون هذه الصناعة أيضا مصدرا لتشغيل الكوادر المختلفة، وستساعد على تطوير مدنيّ وستكون مصدرا للدخل بواسطة التصدير. والأهمّ من ذلك كلّه، ستقلّص من التأثر بحظرِ سلاحٍ محتملٍ في المستقبل، الأمر الذي يمكّن إسرائيل من المحافظة على مجالٍ دبلوماسيٍّ وسياسيٍّ فعّالٍ وناجع.

وقد تمّ استخلاص المعايير الموضوعة للتطوير والتصدير المحلّي الإسرائيلي الخاص بالسلاح، حسب الموازين التالية:

- السياسيّة: رفض الدول العظمى الأجنبية بيعَ أنظمة سلاح حيويّ لمتطلبات الأمن الإسرائيلية.
- الاقتصاديّة: التكلفة الأقلّ التي ترتبط بالمحلّي مقابل العالميّ المستورد، والقدرة على إطالة مدّة خدمة أنظمة القتال بواسطة تطويرها بشكل ملحوظ.

- العسكريّة: الإنجازات الرئيسيّة الإسرائيليّة، التي مكنت الجيش الإسرائيليّ من الحصول على تميّز وتفوّق في ساحة القتال، خاصةً في مجال القتال الإلكترونيّ.
- الاستراتيجيّة: إنشاء أنظمة سلاح خاصّة تتطلّب ردعا على مستوى المنطقة كاملةً، والتي لا يمكن الحصول عليها من أماكن أُخرى أجنبيّة.

ساعد البحث والتطوير الصناعة المحليّة في إسرائيل على تقليص اعتمادها على المصادر المزوّدة الأجنبيّة. الأمر الذي أدّى إلى زيادة الاستقلال الأمني والعسكري. كما وقدّمت إسرائيل حلولاً بواسطة حملات سريعة لزبائن في الخارج، يعتمد قسم منهم على تجربة الجيش الإسرائيلي في ساحة القتال. في الـ ٣٥ سنة الأخيرة ازدادت المبيعات المصدّرة ٨٠ ضعفا، من ٤٠-٧٠ مليون دولار في السبعينيات، إلى ٣-٤ مليار دولار في سنوات الألفين الأُولى. وقد وصلت هذه الصادرات العسكريّة إلى خُمس الصادرات الكليّة لإسرائيل. (الجديد الإستراتيجيّ، عدد كانون الأول ٢٠٠٤)

الجوانب المدهشة التي كانت نتيجة لهجمات الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ غيّرت طريقة العمل العسكريّ، وكذلك المعدّات والتكنولوجيا الداعمة للقتال. إذ يسود في هذه الأيام الاعتقاد بأنه لا يمكن هزم الأعداء الذين لا حدود لهم، لا يمكن هزمهم وفق مفهوم متوقّع مسبق يعتمد على تشغيل كوادر وبرامج مدروسة. مضت الفترات التي سادت فيها التفجيرات المكثّفة للأهداف العدوّة. تحت كلّ هذا، هنالك حاجة كبيرة وواضحة إلى حلول عسكريّة محنّكة، سريعة ودقيقة. يتجلّى هذا الأمر بوساطة غزو العراق بقيادة الولايات المتّحدة، والتي أعطت فرصة لاستعمال التكنولوجيا العسكريّة المتطوّرة، كطيّارات دون طيّارين، أو تطبيقات عسكرية محنكة وحاذقة تعتمد على الأقمار الاصطناعيّة. لم يكن لإسرائيل مساهمة معلنة في حرب العراق، لكن نوع المنتجات والتكنولوجيا التي أُدْخِلَت للاستعمال بواسطة الولايات المتّحدة وحلفائها تلائم المجالات المركزيّة التي بدأت إسرائيل بالتعامل معها منذ سنين معدودة. تشمل هذه المجالات القتالَ المتواصلَ ليلَ نهارَ، وتجسّساً مُحَتْلَنٌ دائمًا، وأنظمة سيطرة قتاليّة، وسلاحاً أرضيّاً وطائرات صغيرة دون طيّار. (المصدر السابق).

٢ - ٣ قضايا التجنيد

خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية تراوح تعامل الرأي العام الإسرائيلي مع قضية الجيش بين قطبين: الأوّل: منعطفات في قضايا تتعلّق بالصراع مع الفلسطينيين، والتي أشعلت نقدًا في اليسار تجلّى في رفض الخدمة العسكريّة. والثاني: التوتّر بين المستوطنين والجيش المسؤول عن أمنهم (والذي من المتوقّع أن يصلَ إلى ذروته أثناء إخلاء المستوطنات)، والصراع على الصلاحيات المتقاسمة ما بين الضبّاط ورجال الدين الرابانيم، فيما يخصّ الجنود الذين يرتدون "الكيباه".

- **مظاهر رفض الخدمة للمجنّدين الإسرائيليين في المناطق الفلسطينية**: تعددت أشكال وأسباب ومواقيت رفض الخدمة في المناطق الفلسطينية من قبل جنود إسرائيليين: فبعضهم رفض الخدمة من منطلقات ضميرية كنشطاء اليسار الرافضين لمبدأ الاحتلال أو بعض الجنود من العرب الدروز، وبعضهم احتج على

مقدار وأشكال القوة المستعملة ضد الفلسطينيين كمجموعة الطيارين الرافضين للاشتراك بقصف المناطق الفلسطينية على سبيل المثال .

– **رافضو الخدمة من منطلقات ضميرية** : في إطار ٢٤ دولة، إسرائيل من بينها، تعمل "لجنة ضمير" كمسؤولة عن منح الإعفاء من التجنّد العسكري لرافضي الحروب، لكن هذه اللجنة تعد هيئة عسكريّة فقط في إسرائيل والإكوادور . وعليه ليس من العجب أن تكون نسبة المقبولين من المتقدّمين لطلب الإعفاء لا تتجاوز نسبة الـ ٥,٩٪ فقط، مقارنةً مع ٦٠٪ لدى باقي الدول . التمس ثلاثة شبّان إسرائيليون من أولئك الذين رُفِضُوا إلى محكمة العدل العليا . في البروتوكولات الخاصّة بمباحثات اللجنة في ملفّاتهم يمكننا أن نجد الكثير من الغضب تجاههم والقليل جدا من التفهّم لنظريّة معاداة الحروب . ("هآرتس"، ٣/ ٣ / ٢٠٠٤).

إعترفت عشرات الدول في الحقّ الأساسيّ لهذه المجموعات الرافضة بإعفائها من الجيش والخدمة فيه . لكن، فقط ٢٤ دولة، ومن بينها إسرائيل، حرصت على إنشاء هيئات ومنظومات يمكن لرافضي الخدمة الضميريّين أن يتوجّهوا إليها لكي تتمّ الموافقة لهم على طلباتهم بالإعفاء من التجنّد . في البداية، رفض الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع طلب المنظّمة الدوليّة لرافضي التجنّد في أن يمنحوها أية معلومات إحصائية وتفاصيل أُخرى عن طرق معالجة موضوع الرافضين للتجنّد في إسرائيل . فقط بعد مرور ثلاث سنوات، وفي أعقاب توجّهات متكرّرة ومستحثّة من قبل منظمة حقوق المواطن (والتي تعتمد أساسا على حق حرية المعلومات)، ارتأى الجيش الإسرائيلي منح معلومات إحصائيّة عن هذه الظاهرة . في السنوات الثلاث ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، هذا ما تشير إليه المعلومات التي مُنِحَت، تمّ تقديم ١١٥ طلب إعفاء من الخدمة العسكريّة في الجيش الإسرائيليّ، وقد ارتكزت تبريرات هذه الطلبات على الناحية الضميريّة الرافضة للخدمة العسكريّة، ومن هذه الطلبات تمّ قبول ٩ منها فقط والمصادقة عليها . أي ما يعادل ٥,٩٪ من مُجمل ما تمّ تقديمه من طلبات . فقط ٥ من الذين تقدموا بهذه الطلبات كانوا شبانا قبل التجنّد أو جنودا في الخدمة الثابتة، أما الستة الباقون فقد كانوا جنود احتياط . تقريبا ٥٠٪ من المتقّدمين للإعفاء، ٥٣ من ١١٥، كانوا شبانا على وشك التجنّد الإلزاميّ، لكن فقط ثلاثة منهم، أي ٥,٦٪ تمّت الاستجابة لهم . يتمّ التباحث في شؤون المتقدّمين للإعفاء من التجنّد على يد هيئة عسكرية، اسمها الرسميّ "اللجنة لمنح الإعفاء من الخدمة الوطنيّة على خلفيّة ضميريّة" . تمّ إقامة هذه الهيئة لأوّل مرّة عام ١٩٩٥، وطرق عملها ظلّت منذ ذلك الحين، وحتى وقت ليس بطويل، مشوبة بالغموض الذي يكتنف كافّة تفاصيلها . الالتماسات الثلاثة التي تمّ تقديمها إلى محكمة العدل العليا مؤخرا، تكشف الكثير من الطرق المُعادِيَة تجاه من يتقدّم لها بهذه الطلبات . ("هآرتس"، ٣/ ٣/ ٢٠٠٤).

ومن القضايا التي تعاملت معها السلطات الإسرائيلية في هذا المجال قضية خمسة من رافضي التجنيد في المناطق الفلسطينية . فقد وردت في صحيفة "يديعوت أحرونوت" (عدد ١٥/ ٩/ ٢٠٠٤) أنه تمّ الإفراج عن خمسة رافضين للخدمة العسكريّة .

كان السّؤال المركزيّ الذي أقلق هؤلاء الأشخاص وذويهم متعلّقاً بيوم الأحد التالي لموعد الإفراج عنهم . لقد تلقّى الخمسة أوامر حضور يوم الأحد صباحا للمثول أمام المحكمة، التي ستبلغهم فيها سلطات الجيش

حول ما إذا سيتمّ إرسالهم إلى لجنة إعفاءات من الخدمة، أو أنهم ينوون مطالبتهم بالتجنّد.

ومن القضايا الأخرى في هذا الصعيد قصة العدد المتزايد لطالبي الإعفاء من الخدمة من أوساط العرب الدروز (الذين كان موضوع تصرفات المجندين منهم في الأراضي الفلسطينية مثار جدل ونقد شديدين في الصحافة العربية) وقد أوردت صحيفة "يديعوت أحرونوت " (عدد ١/ ٦/ ٢٠٠٤) قصة أحد المجنّدين من العرب الدروز الذي سجن على خلفية رفضه الخدمة حسبما جاء على لسانه قائلاً: "بعد أن قاموا باعتقالي ٥٦ يومًا، وجّهوني إلى لجنة. وعندما قلت لهم إني أرفض الخدمة العسكريّة لأنّني عربيّ، كان صعبا عليهم تصديقي. قالوا لي إنني بالنسبة لهم درزي، لا عربي. شرحتُ لهم أني قبل كل شيء عربيّ. قالوا: أثبت بالأوراق الرّسميّة أنّك عربيّ. قلت لهم: لا يوجد بحوزتي أوراق كهذه، عندها أعادوني إلى السّجن" (صقر نفّاع، ١٩ عامًا، بيت جنّ).

في المجتمع الإسرائيليّ لا يتحدّثون كثيراً في هذا الموضوع. إنه أحد المواضيع شبه المحرّمة، بقرة مقدّسة من الأفضل عدم الاقتراب منها. لكن، من وراء الكواليس، تنتشر ظاهرة رفض الخدمة العسكريّة كواجب عند بعض أقسام الطّائفة العربية الدّرزيّة. واجب الذكر أن الحديث هنا لا يدور حول دروز هضبة الجولان الذين لا يعترف أغلبيّتهم بضم الجولان إلى إسرائيل ويرون أنفسهم تابعين لسورية. وإنما الحديث هنا عن شبّان يقطنون في الجليل، قد خدم وما زال يخدم ذووهم في الجيش.

حسب معطيات إحدى المنظّمات الرّافضة للخدمة في الجيش الإسرائيلي لدى الطّائفة الدرزية "لجنة المبادرة الدّرزيّة العربيّة"، وصلت نسبة الرافضين الدروز للخدمة العسكريّة مؤخّرا إلى ٤٠٪ من مجموع المجنّدين والخادمين في الجيش. في اللجنة يقولون إنّ ما يقارب ٣٠ رافضًا للخدمة العسكريّة متواجدون في السّجون العسكريّة، بالإضافة إلى ما يصل إلى ٣٠ متهرّبا من الخدمة لأسباب تتعلّق بالاقتصاد والضّمير. شهريا يتمّ الإفراج عن رافضين للخدمة يتراوح عددهم من ٥-١٠ (المصدر السابق).

جاء على لسان أحد الرّافضين الدّروز، وقد تلقّى في الآونة الأخيرة إعفاءً من الخدمة، صقر نفّاع، ١٩ عامًا، من قرية بيت جنّ، قائلاً: "رفضت الخدمة بدافع قوميّ. أنا عربيّ فلسطينيّ وغبر مستعدّ لأن أكون شريكا في الإرهاب الذي يقوم به الجيش ضد الفلسطينيّين. كما وأن لي أقرباء في كلّ من سوريا ولبنان أنتمي إليهم" (المصدر السابق).

أُقيمَ قبل حوالي عامين اجتماع للرافضين من العرب الدروز للخدمة العسكريّة في قرية يركا، حضره ما يقارب ألف داعم لرفض الخدمة العسكريّة يشمل أعضاء كنيست ورجال دين. كما وتمّ تجميع ١٠٠٠٠ توقيع تأييدا للرفض العسكريّ. ولكن هذه التفاصيل كلها لا يمكن ان تنبئ بشكل واضح عن ظاهرة مؤثرة جارفة لدى الشباب الدروز ولكنها بطبيعة الحال مؤشر واضح لظاهرة متنامية آخذة بالتبلور.

- **رافضو الخدمة على خلفية آليات العمل** : ومن قضايا الرفض على خلفية شكل وآليات القوة الإسرائيلية المستعملة في التعامل مع الانتفاضة وحجمها كانت قضية الطيارين الـ ٢٨ الذين وقعوا على عريضة يرفضون من خلالها قصف المناطق الفلسطينية الآهلة. وعلى أثر ذلك قام قائد سلاح الجوّ دافيد حلوتس بإقالتهم

مُوضحا لهم بأن الهجوم على "المخرّبين" هو "عمليّة قانونيّة وأخلاقيّة". وقد صَرَّح النقيب المفصول مُعَقِّبًا على هذه الخطوة: "ويل لدولة تقيلُ طيّارين يرفعون شارة التّحذير".

وَقَّعَ الطيّارون على العريضة التي ينفون فيها العمليّات الأخلاقيّة العسكريّة للجيش ويفنّدون مزاعم القيادات العسكريّة الإسرائيليّة القائلة بشرعيّة عمليّات الجوّ العسكريّة ضد المواطنين في الضفّة الغربيّة.

قال النّقيب ي. بأنه خلال المحادثة التي تمّت بين الطّيارين وقائد سلاح الجو، أوضح لهم قائد سلاح الجوّ موقفه، وأكد لهم بأن هجمات سلاح الجوّ والطيران الإسرائيليّ هي هجمات قانونيّة وأخلاقيّة، بما في ذلك هجمات التّعرّض لصلاح شحادة في غزّة.

"كان ادّعاؤنا بأن أمرا من هذا القبيل هو أمر غير أخلاقيّ، ولذلك لن ننفّذه. فتمّت إقالتنا"، قال النقيب ي. وأضاف بأنه "ويل لدولة تقيل طيّارين يرفعون شارة التّحذير الأخلاقيّة، ويحاولون الدفاع عن هيئتها. من جهتنا، سنقوم بدراسة خطانا لاحقًا".

قام بالتّوقيع على عريضة الطّيّارين ٢٨ طيَّارًا في خدمة الاحتياط، منهم تسعة طيّارين فعّالون في الخدمة. وبعد ذلك بأيام قام بالتراجع عن هذه الخطوة العديد من الطيّارين وتمّت إضافة جُدُد.

في عريضتهم التي لاقت أصداءً هوجاء، كتب الطيّارون بين ما كتبوا، بأنهم سيواصلون الخدمة في كلّ خدمة تحمي الوطن، ولكن بالرغم من ذلك، فإنهم يرفضون تنفيذ عمليّات غير قانونيّة كهجوم على مراكز تعجّ بالسكّان والمواطنين الأبرياء. وفور نشر هذه العريضة أَمَرَ الجنرال حلوتس بإيقاف عمل الطيّارين الموقّعين على العريضة والذين هم في إطار الخدمة الفعّالة ("يديعوت أحرونوت"). وتحت عنوان "قضية الطيّارين، ثلاث ملاحظات" قالت صحيفة "معاريف" في(٥/ ٢٠٠٤):

"يجب أن نقول شكرًا للطيّارين، الذين يذكّروننا بأضرار الاحتلال، وبوجود الخطّ الأخضر. أوجدت هذه القضيّة بلبلة بين صفوف الجماهير، فهي من جهة أوضحت بأن غالبيّة الطيّارين ليسوا من فئة الطيّارين الذين يقلعون لغارات التصفية، ومن جهة ثانية كان الكثير من الادّعاءات التي تحرم هؤلاء الطيّارين من حريّة تعبيرهم عن المواقف السّياسيّة. لكن وفي معمعة هذه الهجمة اختفت القضيّة المركزيّة: لا يدور الحديث عن قضايا قضائيّة أو إداريّة، وإنما عن قضيّة أخلاق. وخلافًا للعديد من الآراء التي راجت، فلم تأت العريضة بأي ضرر يذكر للدولة ولا مناعتها الأمنيّة. على العكس، فإن حقيقة وجود قَلِقين من المعنى الأخلاقيّ الثّقيل بين صفوف مرتدي الزيّ الرسميّ، (ليسوا قلقين فقط من المساس بالأبرياء أثناء عمليّات التصفيّة، وإنما من الاحتلال نفسه) إنما تدلّ على حصانة المجتمع.

جيّد أنه يوجد إسرائيليون، سواء كانوا رافضين للخدمة أم لا، المهم أنهم لا يحنون رؤوسهم صامتين وإنما يعبّرون عن رأيهم، وبصوت عالٍ، في تواصل سياسة القوّة، التي لا يمكنها أن تقضي على الإرهاب، بل تزيد من حدّته.

أما فيما يتعلق بالقطب الثاني لإداء الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمتعلق بالإخلاء المحتمل للمستوطنين اليهود بالقوة، فقد أعلن في المستوطنات عن نيتهم وضع "رقع برتقالية" على ملابسهم

وذلك رغبة منهم بالتذكير بـ"الرقع الصفراء " التي وضعها جنود ألمانيا النازية على ملابس اليهود المرشحين للإبادة. وعند بدء بعض المستوطنين بوضع هذه الرقع بشكل فعليّ على الملابس دار جدل حاد داخل الرأي العام الإسرائيلي الذي استنكر بمعظمه هذا العمل. فقد قدّمت عضو الكنيست من حزب العمل، يولي تمير، اقتراحا لقانون يحظر استخدام الرموز والتشبيهات التابعة لفترة الكارثة اليهوديّة "الهولوكوست"، لغير أغراض التعليم والتخليد لهذه الكارثة. وهذا جاء بعد قيام مستوطنين من قطاع غزّة بوضع "رقعة برتقاليّة" على لباسهم كنوع من الاحتجاج على خطوة إخلائهم أثناء الانفصال.

مدير مركز "ياد فشيم"، أفنر شليف، اعترض هو أيضًا على استخدام ذكر الكارثة لأغراض سياسيّة. وفي إعلان قام بنشره، نادى شليف "بالامتناع بكل شكل من الأشكال عن استخدام الرموز والمصطلحات المستقاة من الكارثة، وبالأساس من المقارنات المفنّدة ما بين الواقع الراهن وما بين الكارثة. نيّة لبس "رقعة برتقاليّة" تشوّه الحقائق التاريخية وتتسبّب بتقليل قيمة ذكرى الكارثة". وأضاف: "من المهمّ بأن تشكّل ذاكرة الكارثة عاملاً موحِّدا في المجتمع الإسرائيليّ وليس العكس".

كما وشجب أيضًا مركز "فيزنتال" ظاهرة "الرقع البرتقاليّة" وجاء في إعلان شجبه: "خطّة الانفصال ليست بتذكرة أُحاديّة الجانب للمحتلّين" ("هآرتس"، ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٤).

٣-٣ الجدل حول أخلاقيّة تصرفات وسلوك الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية

في عددها الصادر في ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٤، نشرت صحيفة "هآرتس" تقريراً حول زيارة رئيس الأركان الإسرائيلي موشيه يعلون لمقر قيادة الجيش الإسرائيلي في منطقة رام الله والتي ناقش فيها مع الجنود والضباط القضايا التي انكشفت مؤخّرا، والتي نكّل خلالها جنود إسرائيليون بمواطنين فلسطينيين، إضافة إلى التخوّف من موجة رفض الخدمة العسكريّة بشكل جماعيّ من قبل الجنود المتدينين، في حال تنفيذ خطّة الانفصال. أجرى يعلون محادثة مطوّلة مع ضبّاط الكتائب والفصائل التي تخدم في تلك المنطقة. كان اللقاء خير مثال على الصراعات الداخليّة التي يتواجد الجيش الإسرائيلي فيها. عرض الضباط أكثر من مرة مواقفهم المتناقضة. طلب يعلون الاستماع إلى ضبّاط عن "أحداث ذات قيمة خاصّة". قال أحد المشاركين ان اثنين من الجنود قاما بإلقاء حجارة من على ظهر بناية صوبَ سيّارة أُجرة فلسطينيّة، ووفق ادّعائهم كان ذلك نتيجة "الملل". أُرسل كلاهما إلى السّجن، وتمّت إقالة أحدهما من وظيفته القتاليّة. وتمّ التصريح عن جندي آخر ركل معتقلاً مكبّل الأيدي. أخبر صديقه عن هذه الخطوة لضابط الكتيبة، وعليه تمّت محاكمته التي أقرّت باعتقاله. ولكن الجنود صرّحوا أيضًا بأن الوضع اليوم أفضل بكثير ممّا كان عليه في أواخر أيام الانتفاضة الأُولى.

قال أحدهم إن أقوال يعلون أثارت انطباعه خلال حديثه في اجتماع سابق عُقِدَ في أعقاب قضية "التنكيل بجثّة" الطفلة من رفح، وإنه في "المستويات العليا هنالك شعور بأنه في الأسفل يوجد فقدان سيطرة. "هذا ليس بصحيح، والإعلام ينفخ الأحداث الشّاذّة". قال ضابط كتيبة ثان مخالفا الأقوال التي ذكرها زملاؤه: "هذه الأقوال، وكأن كل شيء على ما يرام، وذات مرة كنا أقلّ جودة وعملية، نحن الجيش الأكثر أخلاقيّة في

العالم – هذه ليست الرسالة التي علينا إيصالها. يجب أن نفهم بأن على الجيش أن يحرّك نفسه وفقا للمستوى الأخلاقيّ الخاصّ بالمجتمع. الإعلام لا يهمّني. المقياس الوحيد هو ما يتوقّعه مني المجتمع. هنالك أحداث شاذّة تحتاج إلى أكثر من علاج موضعيّ، نحتاج إلى ضبط سلوك الضبّاط. تبدأ المشكلة الأخلاقيّة حينما ينتهي العلاج المكثّف لقضاياها" (المصدر السابق).

بدا قائد هيئة الأركان العامة وكأنّه يوافق أقوال هذا الجنديّ. "أيضًا أنا لا أُحب تلك الأقوال التي مفادها بأننا الجيش الأكثر أخلاقيّة في العالم"، قال يعلون، (وخالف في ذلك وزير الأمن، الذي يدّعي باستمرار ومنذ بداية الحرب، وخالف أيضًا رئيس الحكومة الذي وصف الجيش الإسرائيلي بهذه الطريقة فقط قبل أُسبوعين). "يجب علينا أن نثبت ذلك كلّ يوم. من المفضّل أن تتحدّث أفعالنا باسمنا وليس العكس. يجب أن ندعم الجنود في عمليّاتهم، لكن حينما يقومون بشيء غير شرعي يجب معالجة ذلك. بعثنا الجندي في مهمّة صعبة تتلخّص في وقوفه على الحاجز، لكننا لم نصادق له بأن يكسر أضواء سيّارة الأُجرة التي أغاظه صاحبها. السؤال الجوهريّ هو، حينما يرى الضبّاط حَدَثًا شاذا، هل عليهم أن يعالجوا الأمر أم أنّ عليهم التزام الصمت والتجاهل؟ وهل يُرَبَّى الجنود بالتبليغ عن أُمور كهذه، والتي يخشى الضبّاط من معالجتها".

ومن القضايا التي يدور حولها جدل إعلاميّ في وسائل الإعلام الإسرائيلية موضوع "طهارة السّلاح"، وهو موضوع طالما استعمل في القاموس السياسي والعسكري الإسرائيلي للتدليل على "تميّز" الجيش الإسرائيلي عن الجيوش الأخرى في المنطقة.

وفي تقرير نشرته صحيفة "معاريف" جاء أن "شموئيل توليدانو، نائب رئيس الموساد سابقًا، وَجَّهَ نقدا لاذعا ضدّ الجيش والقائم عليه، رئيس هيئة الأركان العامّة الجنرال موشيه يعلون، وقتَ اجتماع مجلس السلام والأمن في رمات غان. إذ قال طوليدانو أثناء الاجتماع: "إنّ مستوى الجيش الأخلاقيّ آخذ في التّدهور وإنه يفقد قيمة طهارة السّلاح". ("معاريف"، ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٤).

ومن قضايا التجاوزات الأخلاقية التي أثيرت في وسائل الإعلام تنكيل ضابط (برتبة قائد فرقة) بجثة الفتاة الفلسطينية إيمان الهمص واستعماله في التنكيل طريقة "تأكيد القتل". وقد تفاعلت هذه القضية كثيراً عندما كشفت المذيعة إيلانا ديّان في برنامجها التلفزيوني المشهور "عوبدا"، الحقيقة القاطعة. تفاصيل جديدة عن الحادث يظهر فيها الضابط يسرد التفاصيل المقشعرة للأبدان، لا سيّما إصراره على عدم اعترافه بالخطأ واعتقاده الراسخ بأنه بفعلته تلك أدى واجبه على أتم وجه. ولكن الأنكى من ذلك كلّه لجوء بعض الصحف للدفاع عن فعلة الضابط أو محاولة تبريرها كما فعلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤) التي قالت:

"كان موت إيمان الهمص ابنه الثلاثة عشر عامًا برصاص جنود إسرائيليّين حادثًا رهيبًا. من الصعب مجاراة الحقيقة القائلة بوصولنا إلى وضع يقوم فيه جنود الجيش بإطلاق النّار على فتاة فلسطينيّة في الوقت الذي يؤكّد فيه ضابط الكتيبة قتلها. واضح أن من الضروري الاستمرار في التحقيق مع ضابط الكتيبة. ولا شكّ أنه من الواجب محاولة منع إصابة غير ضروريّة في حقّ الأبرياء والاستهتار بأرواحهم. لقد ظنّ قائد الفرقة، كما يتّضح من أقواله، أن الجسم القادم إلى المقرّ هو فتاة يتراوح سنّها بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة، وان الحقيبة

التي تحملها من شأنها أن تحوي متفجّرات. جنود آخرون ظنّوا أنها في سنّ صغيرة ربما تكون ابنة عشرة أعوام، لكن في السّنوات الأخيرة تمّ ضبط أطفال فلسطينيّين عند حواجز الجيش لا تتعدّى أعمارهم العشرة، قامت منظّمات إرهابيّة باستخدامهم كمتفجّرات متحرّكة، وساذجة كما تبدو للعيان. لقد خَطَت إيمان الهمص في " منطقة أمنيّة " تعتبر تعليمات إطلاق النّار فيها مختلفة عن تعليمات إطلاق النّار في مناطق عاديّة، والسّكّان المحليّون يعون ذلك جيدًا. يبدو أن إيمان اعتادت المرور من طريق أُخرى، وكان من الطّبيعيّ أن يشكّ الجنود بالجسم الحامل للحقيبة والذي يقترب صوبهم بغية إحداث ضرر. لكن احتمال قيام مخرّبين بإرسال الفتاة إلى المكان في نطاق محاولة اختبارهم ردّ فعل الجنود قبيل انفجار مخطّط ، هو احتمال قائم " . واللافت للنظر في تناول الإعلام الإسرائيلي لهذه القضية هو عدم حسمه الواضح بالنسبة لبشاعة فعلة الضابط ولجوئه للبحث في أمور أقل اهمية كهوية الضابط القومية (من إحدى القرى الدرزية في الجليل الأعلى) أو مدى فهمه وتفسيره لتعليمات إطلاق النار، وذلك على الرغم من البينات المصورة التي عرضت في البرنامج التلفزيوني المشار إليه أعلاه وشهادات جنود الفرقة الواضحة المدينة للضابط.

٤ : العلاقة بين السلطات الأمنية الإسرائيلية والإعلام الإسرائيليّ والأجنبيّ

في أوقات التأزم والحروب تأخذ العلاقات المتبادلة بين السلطات (السياسية والعسكرية) أبعاداً جديدة أكثر تعقيداً وإشكالية وهي نابعة من تضارب مصالح (نظري على الأقل) وتوجهات بين الطرفين . فالسلطة تسعى لمراقبة ما يقال ويعرض وتسعى إلى مراقبته وتحديده بشكل لا يسيء إلى صورة أدائها في الأزمة، في حين يسعى الإعلام إلى تأدية دوره في التغطية والعرض والتوجيه بغير قيود. ولكن علينا أن نفرّق هنا بين إعلام مجند وإعلام متجند، وبين إعلام محليّ وبين إعلام أجنبي. وفي السياق الإسرائيلي علينا أن نفرّق بين علاقة السلطة مع وسائل الإعلام الإسرائيلية والأخرى غير الإسرائيلية.

٤ - ١ العلاقات مع الإعلام الإسرائيلي

إن المراقب للعلاقات الناشئة في سنوات الانتفاضة الأخيرة بين السلطات السياسية والعسكرية الإسرائيلية وبين المؤسسة الإعلامية ، لا يسعه إلا أن يلاحظ تقارباً معيناً يصل في بعض الأحيان إلى التجند الإعلامي من قبل وسائل الإعلام في خدمة القضايا التي تطرحها المؤسستان العسكرية والسياسية. وبطبيعة الحال فان هذا التجنّد هو تجنّد نسبي يختلف من وسيلة إعلام إلى أخرى وهو أكثر في وسائل الإعلام الرسمية التي يسيطر على أدائها أشخاص مقربون من اليمين عيّنوا من قبل حكومة اليمين بغرض تغيير "الميول اليسارية للإعلام " كما حلا لمصممي الرأي العام اليمينيين، الذين طالما ما أسبغوا على الصحافة الإسرائيلية هذه الصفة، أن ينعتوها. ولعل ما نراه من تجند لهذه الصحافة هو محاولة منها في نزع صفة "اليسارية " عنها. وعلى الرغم من جهود النزع هذه الا أن البعض ما زال يتهمها بهذه الصفة. ففي مقال لصحيفة "يديعوت أحرونوت" (١٦/ ١١/ ٢٠٠٤) يحمل عنوان "الإعلام يساعد حسن نصر الله! " جاء: "صَرَّحَ مصدر أمني كبير في

الجيش الإسرائيلي بأن الإعلام يساعد حسن نصر الله، موضِحا بأن الإعلام الإسرائيلي "ينفخ" ما يحدث في الحدود الشّماليّة ويلعب إلى صفّ الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله. وفقًا لأقواله: "كلّنا نتحدّث وكأنه ستُطْلَقُ نحونا قنبلة ذريّة، لكن كل ما في الأمر أن ذلك كان طائرة صغيرة دون قائد (مزلاط) قامت بغارة جويّة قصيرة وعادت أدراجها". والمقصود بطبيعة الحال اختراق طائرة صغيرة بلا طيّار أطلقها حزب الله للمجال الجوي الإسرائيلي دون اكتشافها من الدفاعات الجوية الإسرائيلية، الشيء الذي أثار ضجة إعلامية كبيرة ضايقت كما يبدو المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فلجأت إلى هذا التصريح. وللتخفيف من حدة تأثير الجدل الإعلامي على الرأي العام الإسرائيلي قال مسؤول كبير في الجيش الإسرائيليّ لموقع ynet الإخباري إن الأحداث في الشّمال لا تُعْتَبَرُ تصعيدا خطيرا، وإنما نفخ إعلامي. "يوجد هنا العديد من الأحداث التي يمكنها أن تُشَكِّلَ قضيّةً. حينما نفكّر بأن هذه قضيّة، نحن أيضًا بدورنا سنوقفها عند حدّها. إعلاميا الأمر منفوخ قليلاً، يجب أن نضع ذلك في مكانه الملائم".

وأضاف الضّابط مهاجما الإعلام الإسرائيليّ الذي، حسب رأيه، يعاون نصر الله في الحرب النفسيّة التي يديرها: "نصر الله يلعب بجميع الإمكانيّات. وهو يلعب على وتر الوعي بالأساس، وعلينا ألا نهمل ما يقول. من المؤكّد بأن نصر الله أخذ عملية صغيرة وصاغ منها فاعليةً وتأثيرا كبيرين، ونحن نعاونه كثيرا في تطرّقنا له. جميعنا يتحدّث هنا وكأنه بعد قليل ستُطْلَقُ نحونا قنبلة ذريّة. من الواضح أنني لا أنظر بعين الرضا لعملية دخول طائرة دون قائد في غارة قصيرة لها فوق نهاريا وهروبها، لكن ذلك ما هو إلا طائرة صغيرة دون قائد أغارت وهربت".

وفي تقييمها للخطاب الإعلامي الإسرائيليّ في السنة الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بالمبادرة الإسرائيلية للانفصال جاء في مجلة "العين السابعة"، "هعاين هشبيعيت" (تشرين الثاني ٢٠٠٤) الوصف التالي: "إذا قمنا بمسح شامل لكافّة تفرّعات الإعلام المسموع والمكتوب والمرئي، خلال الفترة الأخيرة، في الأسابيع والشهور الأخيرة، لا بدّ لنا من التوصّل إلى النتيجة القائلة بحتميّة تعامل وسائل الاتصال والإعلام مع خطّة الانفصال من وجهات نظر مهملة، وهامشيّة، وحسّاسة فيما يتعلّق بهذه المبادرة، إضافة إلى أنها (وسائل الإعلام والاتصال) تُفَوِّت بشكل منهجيّ تلك القضايا المهمّة المنوطة بها وتمتنع عن طرح الأسئلة الصّعبة. من هذه الوسائل الإعلاميّة، يمكننا أن نذكر، "هآرتس"، "يديعوت أحرونوت"، و"معاريف" – القناة الأُولى في التلفزيون، والـ ٢ والـ ١٠، وأيضًا برنامج التحليلات الإخباريّة المعدّلة في إذاعة "جلي تساهل"، وفي إذاعة "ريشت ب".

سلّم الأولويات المشوّه والحسابات الضبابيّة أدّت إلى سيطرة ثلاثة مواضيع أساسيّة في غالبيةَ المسح الصحافيّ الإعلاميّ فيما يتعلّق بخطّة الانفصال في أيلول وتشرين الأول: التحريض (أو على التوازي "التلفّظات المتطرّفة")؛ تكلفة التعويضات المادّيّة للمرحّلين؛ والتّطلّعات المخيفة (أي التنبّؤات المشؤومة فيما يتعلّق بنشوب حرب أهليّة. وفي مرحلة لاحقة أضيفت إلى هذه القائمة قضية إجراء استفتاء عامّ، ورفض الأوامر العسكريّة من الضّباط، والتأهّب في مختلف الأحزاب قبيل الانتخابات في الحكومة والكنيست. في الوقت ذاته، وجنبًا

إلى جنب، تمّ إبعاد المواضيع المهمّة جانبًا وزجّها في أسفل الصفحات وفي أعمدة التحليل والأخبار الدعائيّة. أكثر من ذلك خطورة هو حقيقة كون التعامل مع هذه القضايا مشوباً بنبرة حسّاسة ديماغوجيّة، مليئة بعدم التدقيقات المتواصلة والتشويهات في الحقائق الميدانيّة" (المصدر السابق).

وفي هذا الحماس في مطاردة أقوال إضافيّة "مثيرة" ومزيد من اقتباس "الفظائع"، تقوم الصحافة الإسرائيليّة بنفخ الواقع وتزّور وتشوّه الحقيقة في الميدان العامّ. في حين أعمال التنكيل اليوميّة المستمرّة التي ينفّذها المستوطنون بجيرانهم الفلسطينيين، على سبيل المثال، لا تحظى بالمسح الإعلاميّ المناسب، وإنما بمسح إعلاميّ سطحي وهامشي في كافّة وسائل الإعلام. كما أنه لم يذهب أي صحافيّ ليجمع ردود فعل من أعضاء كنيست ورجال قضاء بعد أن حكمت قاضية محكمة الصلح في كفار سابا بإرسال يهوشواع إليتسور إلى اعتقال بيتيّ، وهو مستوطن أطلق النّار (وسط ظروف يتمّ التحقيق فيها بواسطة الشرطة الإسرائيليّة) على فلسطينيّ من قرية سالم (سهيل جبارة). هذا الأمر يتركه المحرّرون لمستشار الحكومة القضائيّ الذي سيحكم مجدّدا بعدم البدء بمجريات قضائيّة ضدّ هذا الرابي أو ذاك الذي لقّب شارون بـ "دكتاتور".

جانب آخر تُسَلَّطُ عليه الأضواء في قضيّة خطّة الانفصال، وهو جانبها الاقتصاديّ المندرج تحت عنوان التعويضات التي سيتمّ دفعها لكلّ أولئك السكّان الذين سيخلون بيوتهم. وسائل الإعلام، وخاصّة صحيفة "يديعوت أحرونوت" أكثرت من نشر المعلومات المبالغ فيها وبمنحها كلّ ذلك الاهتمام، وأكثرت من وضع تلك المبالغ التي سيحصل عليها المستوطنون في العناوين العريضة والصّفحات الرئيسيّة.

جدير بنا هنا أن نميز بين علاقة السلطات الإسرائيلية مع وسائل الإعلام العبرية والرسمية وبين وسائل الإعلام العربية وخاصة الصحافة المكتوبة. فقد كانت معظم هذه الصحف هدفاً لتفوهات شديدة من قبل مسؤولين إسرائيليين كبار(بمن فيهم رئيس الحكومة) وعقوبات من قبل سلطة الإعلان الرسمية التي حرمت صحفاً عربية عديدة من حصصها في كعكة الاعلانات والمنشورات الرسمية. وقد كان الهجوم الأخير في هذا المضمار هجوماً شنه عضو الكنيست من حزب الليكود مجلّي وهبة (ضمن مقابلة إذاعية أجرتها معه المذيعة ليئات ريجيب في البرنامج الصباحي "الكل كلام في كلام" يوم ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٤) على الصحف العربية والقياديين والهيئات السياسية التمثيلية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، متهماً إياهم بالتحريض وتشويه الحقائق. والأنكى من ذلك أن المذيعة المذكورة أعلاه أبدت تجاوباً مع أقوال وهبة أو على الأقل لم تلعب دورها كإعلامية من المفروض أن تهب للدفاع عن وسائل إعلامية مستهدفة من قبل رجل سياسة، أو على الأقل لم تحاول أن تعطي فرصة للقوى المهاجمة للدفاع عن نفسها.

٤ - ٢ العلاقة مع الإعلام الأجنبي (غير الإسرائيلي)

شهدت هذه القضية تصعيداً وتعقيداً واضحاً عام ٢٠٠٤ وذلك بعد أن ضاقت السلطات الإسرائيلية ذرعاً بالأعين الفاحصة والناقدة للإعلام غير الإسرائيلي (من دول العالم المختلفة أو الدول العربية المجاورة) والذي رأت فيه إعلاماً مجنّداً لصالح الفلسطينيين، لا سيّما وأنه في حالات، ليست قليلة، شاهد وسمع مستهلكو

وسائل الإعلام هذه مشاهد لم يتسن لمستهلكي الإعلام الإسرائيلي مشاهدتها أو على الأقل كانوا على علم بها وبكامل تفاصيلها قبل جمهور المستهلكين الإسرائيلي بساعات. فعليه اعتبرت قناة CNN "محابية للفلسطينيين"، فيما تم التضييق على بعض القنوات الفضائية العربية واعتقال بعض مراسليها. في حين أعلن عن محطتي الجزيرة والمنار كمحطتين غير مرغوب بهما لمواقفهما وتقاريرهما "العدائية" تجاه إسرائيل. علماً بأن هذه السياسة تجاه المحطات الفضائية العربية طرأ عليها بعض الانفتاح في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٤ خاصة عندما أجرى رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي في ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٤ لقاءً مباشراً مع محطة الجزيرة (وذلك لأول مرة في تاريخ إسرائيل)، وفي الإسبوع ذاته سمح لطاقم من محطة "العربية" بتصوير تمرين عسكريّ شامل. ("يديعوت أحرونوت" ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٤).

أما على مستوى تقييد عمل الصحافيين فقد كانت هنالك قضية الصحافية البريطانية إيفا جاسفيتش التي منعت من دخول إسرائيل في الحادي عشر من آب ٢٠٠٤ وهي في طريقها لتغطية الاعمال الاحتجاجية التي يقوم بها اليسار الإسرائيلي ضد بناء الجدار العازل. وقد علّل المسؤول عن أمن المعابر رفضه لها بالدخول الى إسرائيل بـ "أنّها تشكل خطراً أمنياً". وعندما توجهت المحامية ياعيل برادة باسمها للمحكمة المركزية قامت هذه المحكمة برد التماسها وقد وصفت المحامية ما جرى في المحكمة المركزية بمقال نشرته في موقع haokets (١/ ٩/ ٢٠٠٤) قائلة: "كان ما جرى في المحكمة المركزية بمثابة سيرك حقيقي، في البداية رفض الادعاء إعطاء بيان مشفوع بالختم من السلطات الأمنية وبعد ذلك عارضوا أن اقوم باستجواب رجل الأمن وبعد ذلك وافقوا أن يدلي بشهادته من وراء حاجز.... في النهاية أوضحت القاضية في قرارها بأن الصحافية لا تشكل خطراً على إسرائيل ولكن بإمكان الآخرين استغلال سذاجتها وحماسها في مناهضة أعمال تعتقد أنها فاشية وعنصرية. وعليه رأت القاضية بأن موقف السلطات الأمنية مقبول وأكدت بذلك من جديد على أمر المنع".

٥- تسييس الجيش وعسكرة السياسة

أسئلة عديدة تطرح حول علاقات "التوأمة" المعقّدة بين الجيش والسياسة في إسرائيل. فالسؤال الأساسي هنا هو: من هي السلطة المسيطرة فعلياً على مراكز القوى الأساسية في الدولة، هل هي السلطة العسكرية أم السلطة السياسية؟ ومع أن المفروض من الناحية النظرية تقديم السلطة العسكرية فروض الطاعة للسلطة المدنية السياسية، إلا أن السؤال يبقى هل يقبل الجيش، فعلياً، ذلك؟ وهل يربي ويعلم أفراده على مبدأ قبول سيطرة السلطات المدنية؟ وهل يتم التأكيد على ذلك خاصة في أوقات التأزم والحرب؟ والأهم من ذلك كلّه إلى أي مدى تساعد السلطات العسكرية، أو تعرقل، تربية وتهيئة "مواطنين ديمقراطيين" يستطيعون إبداء الرأي إزاء تجاوزات محتملة للجيش خاصة في أوقات الأزمات؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة علينا أن نقدم ونقول إن اعتماد المجتمع الإسرائيلي شبه التام على ذراعه العسكرية يعطي هذه الذراع شعوراً كبيراً بالثقة وتقدير الذات على اعتبار أن رجال الجيش يعرفون بواطن الأمور بشكل أفضل ويحسنون التصرف بالملمّات بشكل أنجح وأنجع من الآخرين، وقد يكون هذا هو التفسير لسهولة استيعاب ضباط الجيش الكبار في السياسة وسيطرتهم السريعة على مراكز التأثير فيها فور إنهائهم الخدمة العسكريّة وذلك بناء على اعتقاد راسخ لدى العامة بأنه يمكن الاعتماد على هذه العينة من الزعماء أكثر من غيرها وأن وجودهم على رأس الهرم السياسي يشعر الشعب بالأمان ويخفف من هواجسه ومخاوفه. كل هذا يعطي النخبة العسكرية شعوراً بالتفوق ويصعّب عليهم تقديم فروض الطاعة للقيادة السياسية أو على الأقل يقلل من ميلهم الطبيعي للتدخل بالأمور السياسية. وقد يكون سلوك القيادة السياسية في هذا المجال مشجعاً للقيادات العسكرية بالتسلط ومحاولة فرض ما تراه على القيادات السياسية. إذ ان حضور القيادات العسكرية العليا (رئيس الأركان ورئيس الاستخبارات العسكرية وضباط كبار آخرين حسب الحاجة) جلسات الحكومة الإسرائيلية بشكل شبه دائم، هو مؤشر واضح إلى ميل القيادة السياسية للاعتماد شبه التام على القيادات العسكرية. ومع ذلك فقد كانت، في سنين ماضية، محاولات معينة من بعض السياسيين لتغيير هذا الواقع وذلك من خلال الطعن بمصداقية المفاهيم الأمنية المسيطرة وطرح بدائل لها. ولعل أشهر المحاولات في هذا المجال كانت المحاولات التي قام بها عضو الكنيست السابق من حزب الليكود بنيامين بيجين أثناء فترة أوسلو. وقد وصف الكاتب ينيف فايسمان هذه المحاولات قائلاً: " كان بيني بيجين من القلائل الذين جرأوا في السنوات ١٩٩٢ -١٩٩٩ على عرض تقديرات استخبارية أخرى ومفهوم أمني مختلف عن المفاهيم التي عرضتها هيئات الأمن المختلفة للحكومات المتعاقبة في تركيباتها المختلفة. فقد قام بيني بيجين كعضو كنيست وكرجل عمل جماهيري بالوفاء بمسؤولياته، إذ انّه كان يقضي ليله ونهاره بتحليل الأمور تحليلاً معمّقاً حول المفاهيم الخاطئة للهيئات الأمنية الإسرائيلية وقد عمل إلى جانبه رجال يمين آخرون إلا أنهم كانوا قلة، وقد وقف قبالتهم قياديو الهيئات الأمنية المختلفة، رئيس هيئة الاستخبارات العامة، ورئيس هيئة الأركان، ونائب رئيس هيئة الأركان، ورئيس الموساد ورئيس هيئة الأمن العام "الشاباك" ومن فوقهم رئيس الحكومة ووزير الدفاع آنذاك ، اسحق رابين وحكومته " .(ينيف وايزمان ،منتدى أرض الظباء موقع "فاز" .www.faz co.il ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٤)

إن المتمعّن في الأقوال أعلاه يستطيع أن يدرك طبيعة الخلافات بين المؤسستين العسكرية والسياسية ورؤية مصممي الرأي العام لها. فالكاتب أعلاه يتهم أصحاب الوظائف العسكرية العليا آنذاك بالميول السياسية المملية لسياسة حكومة حزب العمل التي وقف اسحق رابين (الجنرال) على رأسها. وهو أمر يتهم به الكتاب اليساريون أصحاب الوظائف العسكرية العليا الذين يعملون مع الحكومة التي يقف على رأسها جنرال آخر وهو أرئيل شارون. والاستنتاج هو أن العسكريين الكبار في إسرائيل يبدون مسيّسين في أعين مصممي الرأي العام من اليمين واليسار على حد سواء. وقد يكون ذلك ناتجاً من اختلاط الأمور بسبب إشغال جنرالات سابقين لوظائف سياسية أو نية جنرالات عاملين في الجيش الانخراط في العمل السياسي، وكما تفضح هذه النوايا

أصحابها فيقومون باتخاذ مواقف سياسية حتى قبل تركهم لوظائفهم العسكرية وانخراطهم في السياسة .

ومن القضايا التي اثيرت عام ٢٠٠٤ ووجدت لها صدى واسعاً في الإعلام الإسرائيلي من حيث تجسيدها للعلاقات المعقّدة بين العسكر والسياسة، قضية القائد العسكري السابق لقطاع غزة الجنرال زكاي الذي اتهم بتسريب معلومات للإعلام عن وجود خلافات بين المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل. وقد اوردت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٦/ ١١/ ٢٠٠٤) ما يلي : "قرّر زكاي ترك منصبه في أعقاب تحقيق تمّ القيام به بتعليمات من ضابط اللواء بهدف الكشف عن المصدر الذي قامَ بتسريب معلومات وتقارير للإعلام حولَ خلافات الرأي بين المستوى السياسيّ والمستوى العسكريّ، خلالَ حملة "أيّام النّدم". وفي نطاق التّحقيق اضطُرَّ الضُّباط الى اجتياز فحص بوليغراف. يدّعي زكاي، الذي فشلَ في اجتياز الفحص، بإصرارٍ حتى الآن، أنه لم يسرّب أية معلومة. ضبّاط مسؤولون صرّحوا بأن الأمر يتعلّق بحادث سبّب إحراجا كبيرا للجيش. ادّعى أحد المسؤولين أنّه يجب التّفريق بين فحوصات البوليغراف وبين ما كان في لواء الجنوب. أما في حادثة زكاي فقد كان هناك إحساس بأن مطاردةً شخصيّة كانت من جانب اللواء. وقد عرف الأخير أن زكاي سرّب معلومات للإعلام، ثمّ أعدّ الفحص لإثبات ذلك. صرّح المقرّبون من زكاي أنه لا يأسف على قرار استقالته لأنه لا يستطيع البقاء في الجيش بعدما حاولوا التشكيك في مصداقيّته".

لم تكن حادثة زكاي، ولن تكون، الأخيرة في هذا الموضوع الشائك الذي طفا بشدة على السطح في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٤، وذلك أن هذا الموضوع لا تقتصر إشكاليته على التداخل الموضوعي بين مجالين تكثر فيهما النزوات والصراعات الشخصية على التأثير والنفوذ وإنما تعدو ذلك إلى كون الكثير من سياسيي اليوم كانوا عسكريين في الأمس القريب وعند تركهم الجيش لم يتخلصوا نهائياً من تعقيدات علاقاتهم مع من حلّ محلّهم أو عمل جنباً إلى جنب معهم أثناء خدمتهم العسكرية. هذا مع العلم بأن بعض عسكريي اليوم يطمحون هم الآخرون في الانخراط في السياسة فور إنهاء خدمتهم العسكرية، الشيء الذي يجعل منهم أصحاب مصالح في السياسة حتى قبل خلعهم لبزّتهم العسكرية.

خلاصة

كان عام ٢٠٠٤، من وجهة النظر العسكريّة والإستراتيجية، عاماً مفصلياً وحاسماً في كل ما يتعلق بالوضع الإستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام ولإسرائيل بشكل خاص. فبعد زوال الخطر الإستراتيجي العراقي (نتيجة الاحتلال الأميركي للعراق) وتضاؤل الخطر الإستراتيجي السوري تبعاً لذلك، شعر مصممو السياسة الإسرائيلية بشيء من الارتياح. فالوجود العسكري الأميركي في العراق منع (وسيمنع في المستقبل الوشيك) تحالفاً إستراتيجياً محتملاً معادياً لإسرائيل يضم سورية ولبنان (حزب الله) والعراق وإيران. فالوجود العسكري الأميركي في الأراضي العراقية لن يمنع فقط إمكانية وجود مثل هذا التحالف، وإنما سيضع كل طرف من هذه الأطراف في ضغط مستمر يمنعه من التفكير بأيّة مبادأة هجومية ضد إسرائيل ويجعله في موقع دفاعي مفضلاً مبدأ السلامة على إمكانية ضمه إلى قائمة أهداف "الحرب ضد الإرهاب" التي تقودها الولايات

المتحدة الأميركية. هذه المستجدات، جعلت الموقف الإسرائيلي من مفاوضات محتملة مع سورية أمراً أكثر تصلباً مبنياً على مبدأ "الأمن مقابل الأمن"، بعد أن كان مبنياً قبل ذلك على مبدأ "الأرض مقابل السلام". وهذا الأمر يعني بشكل واضح وجليّ أن السلام مع باقي الدول العربية التي لم توقع اتفاقيات سلام أو تطبيع مع إسرائيل لم يعد يشكل هدفاً إستراتيجياً تبدي إسرائيل استعداداً مبدئياً لقضائه مقابل تنازلات إقليمية. بل ان مستجدات الأمور واليد الحرة التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل تجعلها تتبنى موقفا تطمح فيه لتحقيق السلام دون تقديم تنازلات في موضوع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

أما على صعيد التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت عامها الخامس، فقد نجح ربابنة السياسة الإسرائيلية، إلى حد كبير، بإقناع نظرائهم في الولايات المتحدة بتصوير حربهم ضد الفلسطينيين على أنّها جزء من "الحرب العالمية على الإرهاب" الشيء الذي جعل الولايات المتحدة تتغاضى أو تغض الطرف عن سياسة "اليد الحديدية" التي استعملتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في محاولات قمعها للانتفاضة وعن التجاوزات التي رافقت ذلك، فضلاً عن تغاضيها عن استمرار بناء إسرائيل للجدار العازل رغم قرار المحكمة الدولية ورغم المعارضة العالمية الواسعة لذلك. كان الدعم الأميركي المطلق للسياسة الاسرائيلية فيما يتعلق بصراعها مع الفلسطينيين، أحد المحركات الأساسية لخطة الانفصال أو الانسحاب من طرف واحد التي أعلن عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية في ربيع ٢٠٠٤. ولعل أهم ما تعنيه هذه الخطة هو محاولة اللجوء إلى فرض خطوات أحادية الجانب من شأنها ترسيخ الأمر الواقع وذلك من منطلق الافتراض بعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض وبالتالي استغلال تام لموازين القوة بين الطرفين المتنازعين دون الأخذ بالاعتبار مبدأ التفاوض لحل مشاكل ثنائية معلقة بين الطرفين المتنازعين. لكن شارون ومستشاريه لم يأخذوا في حساباتهم، بشكل جدّي، عاملين أساسيين أولهما ردود الفعل داخل المجتمع الإسرائيلي خاصة من قبل المستوطنين وقوى اليمين الداعمة لهم والتي ذهب بعض أقطابها إلى التلويح بعصيان عام يمكن أن يصل إلى درجة العصيان من قبل جنود الجيش (إن كان ذلك من منطلقات رفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية أو من منطلقات رفض إخلاء المستوطنين اليهود من تلك المناطق) الأمر الذي قد يصل في نهاية المطاف إلى الاحتراب الداخلي. أما العامل الثاني فهو ردود الفعل والمستجدات على الساحة الفلسطينية، فحرب الاستنزاف "لعبة عض الأصابع" لم تنته بعد، ولا يبدي الفلسطينيون علامات على قرب إنهائها، لا سيّما إزاء استمرار إسرائيل بعملياتها داخل الأراضي الفلسطينية وإصرارها على عدم وجود شريك للتفاوض حتى بعد رحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الذي طالما أشار إليه الإسرائيليون والإدارة الأميركية الحالية على أنّه عقبة في طريق التفاوض. ولعل ما استجد من تفاهمات في قمة شرم الشيخ (شباط ٢٠٠٥) يمكن أن يزيد من التجاوب الإسرائيلي مع الشريك الفلسطيني المتجسد في شخص الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عبّاس ونهي المقولة الإسرائيلية المجترة حول عدم وجود شريك جدي للتفاوض.

قائمة مصادر

أ. كتب :

بدهصور، روبين، **انتصار الارتباك**. (بالعبريّة) تل أبيب، ١٩٩٦.
بن غوريون، دافيد، **جيش وأمن**. (بالعبريّة) تل أبيب، ١٩٥٥.
بن غوريون، دافيد، **نبضات دولة**. (بالعبريّة) تل أبيب، ١٩٩٣.
جلبر، يوآف، **جذور الزنبقة، استخبارات اليشوف، ١٩١٧ - ١٩٤٧**. (بالعبريّة) تل أبيب، ١٩٩٢.
دانين، عزرا، **صهيوني في كل ظرف**. القدس، ١٩٨٧ (بالعبريّة) جزآن.
سلوسكي، يهودا وآخرون، **تاريخ منظمة الهاغاناة**. (بالعبريّة) تل أبيب، خمسة مجلدات.
معهد يافه للدراسات الإستراتيجية (جامعة تل أبيب)، **تقرير "التوازن الإستراتيجي" للسنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤**.

ب. صحف ومجلات :

عدكان إستراتيجي (الجديد الإستراتيجي).
"معاريف".
"هآرتس".
"يديعوت أحرونوت".

ج. مواقع إنترنت :

www.haokets.org
www.nfc.co.il
www.bambili.com
www.walla.co.il
www.ynet.co.il
www.faz.co.il



(٤)

المشهد الاقتصادي

د. حسام جريس*

شهدت إسرائيل على مر السنين تقلبات تزيد من عدم استقرارها الاقتصادي وتصعب عمل أجهزتها المختلفة. فأحياناً يتميز الاقتصاد الإسرائيلي بفترات ازدهار تصل فيها معدلات النمو الفعلية للناتج القومي الى أكثر من ١٠٪، وهي نسبة لم تشهد لها مثيلاً العديد من الدول المتطورة، وأحيانا أخرى نجد أن فترات الكساد والركود الاقتصادي تهيمن، إذ تنخفض نسب النمو بشكل ملحوظ ويتراجع الناتج الفعلي كما حدث مع بداية الألفية الثالثة، اذ كان نمو الناتج القومي والناتج للفرد سلبياً وعلى مدار ثلاث سنوات متتالية.

تنتج هذه التقلبات بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية وقد يكون أحد الأسباب الرئيسية لها عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه إسرائيل منذ نشوئها عام ١٩٤٨. وتؤكد الفترة الأخيرة أهمية تأثير العامل السياسي في تضعضع أركان الاقتصاد، ولهذا العامل مظاهره الداخلية والخارجية أيضاً. من بين المظاهر الداخلية: استبدال الحزب الحاكم وإجراء انتخابات بوتيرة عالية تضعف الأساسات الاقتصادية التي ترتكز عليها الدولة، إذ ينشد كل حزب انتهاج سياسة اقتصادية تختلف كلياً عن الفلسفة المنتهجة لدى أحزاب أخرى. أحياناً قد يصل الوضع الى تغير القيادات داخل الحزب، ما قد يؤثر في خصائص السياسة الاقتصادية المتبعة. من جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار الأمني إلى ضعف الاقتصاد وتكبيده خسائر فادحة وتغيير سلم الأفضليات وطرق توزيع الموارد، فإذا نظرنا إلى تاريخ إسرائيل نجد أن عدم الاستقرار ينبع مباشرة من حالة الحرب مع الفلسطينيين والعالم العربي.

تقلب الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل له أثره الواضح في معظم الفئات السكانية، ولكن من المؤكد أن الطبقات الضعيفة اقتصادياً هي المتضرر الأكبر من عدم الاستقرار. فإذا نظرنا مثلاً إلى السياسة الاقتصادية الاجتماعية نجدها

* محاضر اقتصادي في جامعة بئر السبع

من أكثر السياسات تقلباً، ولم يكن هناك أي اتفاق أو إجماع في أية فترة كانت على السياسة المثالية التي يجب انتهاجها وبالذات بين صانعي القرار على مستوى إسرائيل. كل حزب من الأحزاب السياسية له منهجه بما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية، ويسود الاعتقاد بين رؤساء هذه الأحزاب أن آراء حزبه وفلسفته قد تكون هي الأفضل والأمثل للاقتصاد وتجلب الفائدة لكل طبقات السكان، وقد يمتد هذا الاختلاف إلى الوزراء المسؤولين في الوزارات الاقتصادية المختلفة، وعليه فان كل حزب حاكم أو كل وزير مسؤول يحاول جاهداً تطبيق هذه الفلسفة حتى لو كان ذلك على حساب إلغاء أنظمة واتفاقيات تم التوصل إليها في فترة سابقة وعن طريق أحزاب مختلفة. هذه المشكلة (عدم الاتفاق على الأمور المهمة اقتصادياً واجتماعياً) تجلب معها ضرراً بالغاً لاقتصاد اسرائيل، اذ ان العديد من هذه الأطر يشكل نقطة خلاف جوهرية وبالذات بين الحكومة من جهة وبين المنظمات الاقتصادية المختلفة من جهة أخرى. بعض هذه المنظمات، وبالأخص منظمة العمال "الهستدروت"، تتمتع بمركز قوة يؤدي إصرارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ سياسة معينة إلى شل عمل الاقتصاد بأكمله عن طريق الإعلان عن الإضراب الشامل في جميع مرافق الدولة، اذ ان قسماً كبيراً جداً من العاملين في الدولة (حتى أولئك المشتغلين بالقطاع العام) هم أعضاء في هذه المنظمة العمالية ويلتزمون بقراراتها حتى لو كان ذلك يتنافى مع المصالح القومية، الاقتصادية او الاجتماعية.

يمكننا القول ان هناك العديد من المصاعب والمشاكل التي تواجهها اسرائيل ودائماً تظهر على رأس سلم الأفضليات لصانعي القرار. هذه المشاكل الاقتصادية تراكمت على مر الزمن وقد يكون الإهمال المستمر لمعالجتها أو عدم نجاح السياسات الاقتصادية في ايجاد الحلول الملائمة لها هو أحد الأسباب البارزة المؤدية إلى تضعضع الأوضاع الاقتصادية للدولة. بين هذه المشاكل: كبر القطاع العام، العجز الحكومي والدين القومي، الذي وصل إلى أوجه مع نهاية سنة ٢٠٠٣ وبلغ حجمه حوالي ١٠٨٪ من الناتج القومي (www.bankisrael.gov.il)، وهذا الأمر نابع من عدم نجاعة بالغة يشكو منها هذا القطاع. تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية مثل انتشار البطالة واتساعها لتصل الى حوالي ١١٪ وارتفاع نسبة العائلات الفقيرة حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود حوالي ١,٥ مليون شخص من أصل ٦,٥ مليون يعيشون تحت خط الفقر (تقرير مؤسسة التأمين الوطني، ٢٠٠٤)، وازدياد ملحوظ في عدد المنتحرين على خلفية اقتصادية، وازدياد عدد عديمي المسكن او المطرودين من بيوتهم إثر دخولهم في أزمات مالية لم يستطيعوا الخروج منها، وازدياد عدد حالات الإجرام على مثل هذه الخلفية، وازدياد عدد الجمعيات الخيرية التي تجمع المواد الغذائية وتوزعها للمحتاجين، وارتفاع عدد الأشخاص طالبي المخصصات الاجتماعية من مؤسسة التأمين الوطني، وما الى ذلك.

تغيير أنظمة العمل واتباع إصلاحات ضرائبية هو أحد الأمور التي تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات صانعي القرارات في إسرائيل، فمن المعروف أن إسرائيل تحتل مرتبة عالية جداً على المستوى العالمي من حيث نسب الضرائب المفروضة، وتشكو أنظمة الضرائب فيها من خلل واضح يجعل إسرائيل تترأس تقريباً قائمة الدول التي تشكل فيها الفوارق الاجتماعية والطبقية مشكلة رئيسية. النظام الضريبي المتبع يعمل على زيادة هذه الفوارق سنة بعد سنة رغم تصريحات العديد من رؤساء إسرائيل والقائمين عليها بضرورة تقليص هذه الفوارق عن طريق إدخال الإصلاحات الضرائبية وتنفيذ خطوات تتعلق بتغيير انظمة العمل والتي كان من الممكن ان تغير وضع الدولة لو نفذت في وقت سابق.

من بين الأمور الأخرى الشاغلة يعلو دائماً تأثير التغييرات البنيوية للاقتصاد وبالذات التقلبات العديدة الحاصلة في فروع الاقتصاد المختلفة . هذا الأمر يمتد على مدى فترة طويلة جداً ويشهد على ذلك تاريخ إسرائيل الاقتصادي . العديد من الأبحاث الاقتصادية التي أجراها بنك إسرائيل ، وبالتعاون مع المعاهد العليا والجامعات وأيضاً من خلال بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تعنى دائماً بالتغييرات البنيوية الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي وتأثير هذه التغييرات في الاقتصاد بأكمله أو في بعض المتغيرات الأساسية ، مثل : الناتج ، البطالة ، جدول غلاء المعيشة وما الى ذلك (آريه أرنون ، ٢٠٠٣) .

تميزت سنة ٢٠٠٤ بشكل خاص ، حيث كانت بدايتها نقطة تحول جذرية بما يتعلق بالمحاولات اللانهائية المنتهجة لإنعاش الاقتصاد ، وبخلاف المحاولات السابقة والتي كانت وبقيت مجرد خطط لم يعمل على تنفيذها ، فإن السياسات الجديدة المنتهجة مع بداية ٢٠٠٤ (أو ما قبلها) تأخذ طابعاً آخر من حيث التخطيط الشامل ، التنفيذ والمتابعة . الأمور الملحة المذكورة أعلاه طرحت كلها للبحث مجدداً في خطة اقتصادية جديدة سنت من قبل البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) وبدأ تنفيذها منذ بداية سنة ٢٠٠٤ بشكل فعلي . إضافة الى ذلك تم فرض قوانين اقتصادية أخرى قد تغير وضع الاقتصاد من وضع متقلب الى مستقر ، فيما لو واظبت الحكومات القادمة على تنفيذ البرامج كما هو مقرر .

التقرير الحالي يفصل كل التطورات الاقتصادية الحاصلة خلال سنة ٢٠٠٤ وهو يتطرق إلى المواضيع التالية :

١ . مراقبة ومتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية الجديدة والمسماة " خطة إنعاش اقتصاد إسرائيل " والتي أقرت من قبل " الكنيست " في حزيران ٢٠٠٣ وكانت قد أحدثت خلافات عميقة مع العديد من المنظمات والجهات الاسرائيلية ، وأدت إلى الإعلان عن الاضرابات لفترات مستمرة من قبل المنظمات المعارضة للخطة . هذه الخطة شملت موضوعين رئيسيين : الأول إنجاح عمل أجهزة القطاع العام من خلال تغيير عدة مكونات أو مقومات مادية وكمية ، والثاني هو العمل على إرجاع الاقتصاد إلى مسلك النمو طويل الأمد . من أجل إيضاح الصورة سوف نعرض لمحة عن الوضع القائم والذي ألزم اتخاذ مثل هذه الخطة وبالتالي سوف يتم جرد بنودها كاملة . استخلاص العبر سوف يتم عن طريق متابعة تنفيذ الخطة مع نهاية ٢٠٠٤ والإجابة عن السؤال الملح : هل نجحت الخطة الاقتصادية الجديدة بتحقيق أهدافها المعلنة أم أنها تبقى خطة كسابقاتها من الخطط ؟

٢ . التطورات الحاصلة على الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، وبالذات التدهور الحاصل منذ بداية السنة ، إذ تشير تقارير مؤسسة التأمين الوطني إلى تعمق الفجوات الاقتصادية بين الطبقات الضعيفة والقوية وإلى دخول حوالي ١٠٠ ألف شخص إلى دائرة الفقر ليصل عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر الى ١,٥ مليون شخص . التقرير يلقي الضوء على الأزمة اللاحقة بالأطفال والشيوخ من خلال ذكر المسببات والتطورات الحاصلة في هذه المجال . العديد من التقارير الرسمية الأخرى المنشورة من قبل مؤسسات رسمية مثل دائرة الإحصاءات المركزية (www.cbs.gov.il) أو الشرطة أو بعض المؤسسات الاجتماعية تشير كلها إلى ازدياد الظواهر الاجتماعية السلبية المتعلقة بسوء الأوضاع الاقتصادية مثل : الانتحار ، الجنوح وارتكاب المخالفات الصغيرة والكبيرة ، وازدياد عدد عديمي المسكن وغيرها . في هذا الصدد سوف يتم الربط بين موضوعين رئيسيين يتعلق الواحد بالآخر : البطالة

من جهة واتساع دائرة الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية من جهة أخرى .

٣ . الإصلاحات الضرائبية المنتهجة والمقررة ابتداء من سنة ٢٠٠٤ وهي تشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية : الأفراد ، الشركات ، أسواق المال وغيرها . هذه الإصلاحات أقرت كقانون وهي تغير العديد من مميزات الأجهزة الضرائبية السابقة التي عملت فترات طويلة بشكل غير ناجح ، وأدت بشكل ملحوظ إلى اتساع الفجوات الاقتصادية وتعميق اللامساواة بين الفئات السكانية المختلفة . في هذا البند سوف تعرض المشاكل الجمة التي واجهت عمل الأجهزة الضرائبية وبالمقابل سوف تذكر كل الإصلاحات الضرائبية التي تغير هذا الوضع القائم ، وتساهم مساهمة فعالة بإخراج الاقتصاد من أزماته المستمرة ، وتساعد على وقف التقلبات المؤثرة بشكل سلبي .

٤ . التطورات الحاصلة في أنظمة العمل وقوانينه ، وهذا الأمر مرتبط بالبنود السابقة المذكورة أعلاه . فالخطة الاقتصادية والإصلاحات الضرائبية تنص جميعها على إحداث تغييرات في قوانين العمل قد تعمل جميعها على إخراج أسواق العمل في إسرائيل من الأزمات الحادة التي انتابتها وإرجاع الثقة لدى العاملين والعاطلين عن العمل على حد سواء من الأجهزة الاقتصادية المختلفة . أضف الى ذلك سن القوانين لطرد العمال الأجانب وتشغيل الإسرائيليين بدلهم .

٥ . التغييرات البنيوية الحاصلة في فروع الاقتصاد ورجوعه إلى الفروع " التقليدية " نوعاً ما ، مثل فروع الألبسة ، الأحذية ، المواد الغذائية وغيرها . التغيير البنيوي يشمل أيضاً تغييرات في نوعية المشتغلين في هذه الفروع ، إذ يقل شيئاً فشيئاً عدد العمال المهنيين ذوي ثقافة تكنولوجية عالية ويعاد تشغيل عمال غير مهرة أو غير مهنيين أو ذوي مستوى ثقافي منخفض .

٦ . البند السادس يتعلق بجرد تأثيرات الأحداث الأمنية للانتفاضة الثانية والمندلعة منذ أيلول ٢٠٠٠ وتراكم تأثيرها على مدى ثلاث سنوات أخرجت الاقتصاد الإسرائيلي من توازنه وأدت إلى ضعضعته وتعميق الكساد الذي أصابه . هنالك تقديرات رسمية حول الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي من جراء أحداث الانتفاضة ولكن العديد من المؤسسات ترفق هذه الاحصاءات بتقديرات غير مادية لا يمكن تقديرها على الاطلاق .

كما ذكر أعلاه فإن الحديث عن التطورات الاقتصادية لسنة ٢٠٠٤ لا يمكن فصله عن الأحداث الاقتصادية السابقة ، وعليه فإن كل بند من البنود المذكورة أعلاه يشمل بالإضافة إلى التطورات الأخيرة ، الفلسفة الاقتصادية المتبعة ، ومميزات الاقتصاد المتعلقة بنفس البند وهذا من أجل إعطاء هذا التقرير طابعاً يمكن من خلاله تحليل ومتابعة ومراقبة التطورات والوقوف على إسقاطات هذه التأثيرات على الاقتصاد الإسرائيلي لسنة ٢٠٠٤ .

١ . لمحة عن تطورات الاقتصاد الإسرائيلي

بداية ، وقبل البدء بتفصيل الوضع الاقتصادي لإسرائيل خلال السنة الأخيرة (٢٠٠٤) فيما يلي لمحة عن تطورات الاقتصاد لكي يتسنى للقارئ الوقوف عن كثب على كل التطورات الحاصلة سنة ٢٠٠٤ ، إذ بدون هذا الربط يصعب معرفة الأسباب الحقيقية المؤدية إلى انتهاج سياسة كهذه او تلك والتي تؤثر في التطورات نفسها . يجدر بالذكر أن هذه اللمحة عن تطورات الاقتصاد في الفترة السابقة سيتم تنفيذها دون التطرق إلى أمور خاصة أو دون الأخذ بعين

الاعتبار إمكانية تقسيم التاريخ الاقتصادي إلى فترات كما هو متبع، بل إن هذه اللمحة ستأخذ طابعاً عاماً أكثر يبين المميزات الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي.

الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد تركيزي تسيطر فيه فئة ضئيلة من أصحاب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى الحكومة، على مجريات الأمور وتسيره حسب مصالحها ورؤيتها، وتتحكم بطرق توزيع الموارد وتجنيد الأموال وذلك بالرغم من التصريحات المستمرة من قبل معظم حكومات إسرائيل بضرورة فتح الاقتصاد للمنافسة القوية وإعطاء قوى السوق حرية العمل. هذا التدخل نابع من منطلق أن تأثير الحكومة قد يكون ايجابياً على الاقتصاد ويمكنه من تحسين وضعه على المستوى العالمي. هذا التدخل غير أشكاله عدة مرات، ولا يقتصر على مراقبة كل الفعاليات الاقتصادية بما في ذلك تحديد الأسعار وكميات السلع المنتجة أو المبيعة فحسب وإنما السيطرة على كل موارد الدولة وأشكال تقسيمها وتوزيعها. قسم كبير من الأموال العامة تصرف من أجل تنفيذ سياسات إسرائيل الحربية، إذ تخصص الدولة أقساماً كبيرة من ميزانياتها للمجالات العسكرية وبذلك فهي تتسبب بتدهور الاقتصاد وعدم قدرته على الانتعاش من هذه الأزمات القاسية التي تظهر بين الحين والآخر.

الأمر الآخر الذي ميز الاقتصاد الإسرائيلي منذ البداية وحتى أيامنا هذه هو صرف الأموال الطائلة لتوطين اليهود في مناطق جغرافية مختلفة، وبالأساس من أجل بناء المستوطنات المختلفة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي جعل هذه المستوطنات ثكنات عسكرية محصنة جيداً تحوي بعض العائلات القليلة والتي يوضع لحماية كل واحدة منها عدد كبير من الجنود ورجال الشرطة. ظاهرة بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المصادرة لم تقتصر على حكومة حزب الليكود اليميني (الذي تسلم الحكم العام ١٩٧٧) وإنما شملت حكومات حزب العمل اليساري الذي واظب منذ قيام إسرائيل على انتهاج سياسة عدوانية تجاه السكان الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. التأثير الاقتصادي لبناء المستوطنات واستعمال القوة العسكرية لحمايتها كان سلبياً للغاية وأدى إلى انخفاض فعلي في معظم نواحي الحياة الاقتصادية، وقد بدا في الكثير من الأحيان أن المستوطنات تتصدر سلم الأفضليات على المستوى القطري، وتحسين وضعها الاقتصادي استحوذ على اهتمام العديد من صانعي القرارات. أضف الى ذلك التسهيلات الاقتصادية المقدمة للمستوطنين كخطوات تشجيعية والتي شجعت بقية فئات السكان على تغيير أماكن سكناهم إلى المستوطنات واستمرار احتلال البيوت ومصادرة أراض يملكها السكان الفلسطينيون بالأساس. هذه التسهيلات شملت إعفاءات من دفع الضرائب المستحقة، وشراء منازل بأسعار زهيدة، وتطوير فروع الاقتصاد بشكل لا مثيل له، وإعطاء المستثمرين امتيازات عديدة لم يحظ بها أي مستثمر داخل إسرائيل، وغيرها الكثير.

يعتبر القطاع العام من أكبر القطاعات نسبيا على المستوى العالمي. هذا القطاع يشمل بالأساس الحكومة الموسعة ووحداتها المختلفة، والسلطات المحلية، والوكالة اليهودية، ومنظمة العمال العامة (الهستدروت)، ومؤسسات لاربحية، والشركات الحكومية التي تشكل مصدراً لتشغيل العديد من العمال ولتزويد الخدمات المختلفة. هذا القطاع مسؤول عن إنتاج السلع العامة ولكن لا يقتصر إنتاجه على هذه السلع فحسب، وإنما ينتج القطاع العام سلعاً وخدمات تصدر مثل الأسلحة وغيرها، ولا يفوتنا أن الحكومة تسيطر على إنتاج الأسلحة والمعدات الحربية بشكل احتكاري.

الأسباب المؤدية إلى كبر القطاع العام عديدة ومنها:

أولاً: الاستيلاء على معظم أراضي المواطنين الفلسطينيين الذين هجروا منها بالقوة (نحو ٧٥٠ ألفاً) العام ١٩٤٨، ومصادرة معظم أراضي الفلسطينيين الذين بقوا في بيوتهم ووضع هذه الأراضي تحت سلطة وإدارة دائرة أراضي إسرائيل العنصرية التي أصبحت تسيطر على ٩٠٪ من أراضي دولة إسرائيل. هذه السيطرة امتدت أيضا إلى مصادر المياه، وهو أمر تنفرد فيه إسرائيل من بين دول العالم.

ثانياً: سيطرة الحكومة بشكل مطلق على استيراد الأموال (الهبات والقروض العالمية، تجنيد الأموال من جهات ومؤسسات عالمية وما إلى ذلك) وبذلك تركز الحكومة في يدها وسائل تمكنها من الاستثمار بشركات جديدة وتطوير شركات قائمة تملكها الحكومة نفسها.

ثالثاً: اعتبارات سياسية وأيديولوجية ميزت قيادة الدولة منذ نشوئها بضرورة سيطرة الدولة والأجهزة العامة على وسائل الإنتاج. هذا الأمر ميز العديد من الدول الديمقراطية الأوروبية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولكنه تغير كثيراً في معظم هذه الدول بينما تبقى اسرائيل تؤيد سيطرة القطاع العام على أجهزة الإنتاج المختلفة.

رابعاً: اعتبارات تطوير الاقتصاد التي تتلخص بدفع مبادرات اقتصادية لدى العديد من الذين واجهوا صعوبات اقتصادية من القطاع الانتاجي، إذ تدخل الحكومة كعامل مساعد لتجنيد الأموال اللازمة وإقامة مصانع حيوية تساعد على نمو الاقتصاد، وبهذا الشكل أيضاً تزداد إمكانية سيطرة الدولة والقطاع العام على أجزاء كبيرة من القطاع الإنتاجي.

الحكومة والقطاع العام يسيطران على العديد من الفروع، وبالذات تلك المتعلقة بالبنية التحتية: الخدمات العامة، الطاقة والوقود، المحاجر، الإسكان، فروع الصناعة والفروع المالية، فرع الكهرباء، فرع المياه، سلطة الموانئ البحرية والجوية، خدمات البريد، سلطة الإذاعة والبث وما الى ذلك. كل هذه الفروع او الخدمات تزودها شركات حكومية احتكارية وهي تشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة وتستحوذ على مصادر اقتصادية جمة.

بدأت ظاهرة توسع القطاع العام على المستوى العالمي من منطلق أن تخطيطاً حكومياً من الأعلى قد يؤمن مصلحة السكان والأفراد ويخطو بالاقتصاد نحو التقدم. هذه الظاهرة نظر إليها كنجاح لحكومات هذه الدول، وبالأخص كنجاح كبير على المستوى الاجتماعي الاقتصادي. تغير الأوضاع في هذه الدول الديمقراطية لم يؤثر كثيراً في إسرائيل، إذ استمرت أجهزة الحكومة والقطاع العام في ممارسة أنظمة وقوانين ناجمة عن أوضاع الطوارئ بسبب الحرب العالمية الثانية ولفترة طويلة الأمد. هذا التدخل أدى الى العديد من المشاكل الاقتصادية وبالذات بسبب عبء الأمن والتوسع واستيعاب المهاجرين وتوطينهم في مستوطنات أقيمت على أراض فلسطينية محتلة.

تعطي بعض الأجسام والمؤسسات في إسرائيل شرعية لتدخل الحكومة وأجهزة القطاع العام في الحياة الاقتصادية للدولة، هذه السياسة أدت إلى نشوء أجهزة بيروقراطية متفرعة ألزمت كل فعالية حتى الصغيرة منها بالحصول على تصاريح ورخص مصدقة من السلطات الحكومية وأوجبت تجنيد أعداد هائلة من الموظفين وأصحاب المراكز المختلفة لمعالجة عدد المعاملات الهائل، وقد أدى هذا الى خيبة أمل لدى العديد من أصحاب المصالح الصغيرة وأيضاً لدى مديري الشركات الكبيرة، وبالتالي إلى هروب العديد من المستثمرين اليهود من خارج البلاد. بالإضافة الى ذلك طور العديد من أصحاب المصالح والمصانع الاعتقاد بأن تقديم مصلحتهم الذاتية قد يكون ناجعاً أكثر إذا حاول هؤلاء المنتجون التقرب

أكثر إلى السلطة بدلاً من بذل الجهود لإدخال إصلاحات في أجهزة الإنتاج ومحاولة تخفيض كلفة الإنتاج أو تحسين الخدمات المعطاة للزبائن.

الحكومة وأجهزة القطاع العام جمعوا قوة هائلة لكونهم الأجهزه الوحيدة التي تمر عبرها المساعدات الخارجية، وكونها صاحبة الرأي الأول والأخير في توزيع هذا الدعم، وعليه قررت الحكومة أو بالأحرى سمحت لنفسها بزيادة مصروفاتها بشكل هائل، علماً بأنها ستحصل على هذا الدعم.

أدّى تغيّر الأحزاب الحاكمة إلى تغيير السياسات والفلسفات الاقتصادية المعلنة أو المصرح بها ولكن محاولات تقليل التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية كانت هامشية للغاية. كبر القطاع العام ومدى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية يظهر جلياً في ميزانية الدولة. ميزانية الحكومة الموسعة تشكل جهازاً أساسيا بأيدي الحكومة لتصميم سياستها والتأثير في مجريات الأمور وأيضاً كمرآة تعكس الواقع الاقتصادي بطبقاته المختلفة، ولكن عدم الإدارة الناجحة أدى إلى ازدياد المصاريف الحكومية ومصاريف القطاع العام لدرجة ازدياد الجمود الحاصل في النمو الاقتصادي وارتفاع جدول غلاء المعيشة والإحساس بعدم السيطرة والتعلق أكثر فأكثر بالمساعدات الخارجية.

أثر اعتماد الدولة على المساعدات الخارجية والتحويلات أحادية الجانب بشكل كبير في كبر الميزانية العامة، إذ كان لدى الحكومة القدرة على استعمال مصادر ليست من إنتاج الاقتصاد الذاتي، وبناء عليه زادت الحكومة مصاريفها بشكل سريع سنة بعد سنة، ما أدى إلى ازدياد العجز في الميزانية وارتفاع الدين القومي. الحكومة ملزمة، وبحسب القانون، بالامتناع عن زيادة مصاريفها بشكل واضح. هذا القانون سن سنة ١٩٩١ ومنذ ذلك الحين تعمل الحكومات المختلفة جاهدة لتطبيق هذا القانون، ولكن هذا الأمر لم يتم التعامل معه بالشكل الصحيح، حيث بلغ الدين القومي مع نهاية سنة ٢٠٠٣، ١٠٧٪ من الناتج القومي.

هذه الأمور كانت أحد العوامل المؤدية إلى هبوط الاستثمارات والإنتاج وتراجع الفعاليات الاقتصادية في معظم القطاعات والفروع المختلفة، مثل الصناعة، البناء، المواصلات والاتصالات، الزراعة، الخدمات، السياحة وغيرها.

كبر القطاع العام وازدياد مصاريف الحكومة العامة من جهة وانخفاض مدخولات الدولة من الضرائب والتخوف من ارتفاع العجز الحكومي والدين (نسبة العجز الحكومي من الناتج كانت٦ر٥٪ سنة ٢٠٠٣) من جهة أخرى كانت احد الأسباب الرئيسية لتصميم خطة اقتصادية جديدة تخرج إسرائيل من المأزق الاقتصادي الحاصل منذ بداية النصف الثاني من التسعينيات والذي بدأ يتفاقم نتيجة الوضع الأمني في البلاد والعالم والتباطؤ الحاصل في الأسواق العالمية والأزمات المختلفة التي ضربت معظم الصناعات المرتكزة إلى العلم والمعرفة. عمليات إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي لم تنجح بتاتاً، وعلى إثر ذلك تم تصميم الخطة الاقتصادية والبدء بتنفيذها منذ حزيران ٢٠٠٣، حيث سنت كقانون يلزم كل الجهات المتعلقة بالأمر، وهذا الشيء يميز هذه الخطة عن سابقاتها بكونها أخذت طابعاً قانونياً. من أهم أهداف الخطة إرجاع الاستقرار الاقتصادي ومنع حدوث تدهور إضافي يؤدي بالاقتصاد الإسرائيلي الى هوة يستحيل الخروج منها. الخطة الاقتصادية شملت قسمين رئيسيين: الأول تنفيذ تقليصات في ميزانية الدولة والعمل على تقليص العجز الحكومي الى نسبة ٢٪ من الناتج حتى سنة ٢٠٠٨، بدلاً من ٦٪ - ٧٪ كما كان عليه عند نهاية سنة ٢٠٠٣، وهذا الأمر يعني إنجاعاً

بنيوياً طويل الأمد، للقطاع العام وإدخال إصلاحات في عمل أجهزة القطاع العام. القسم الثاني من الخطة يتعلق بخلق أجواء وظروف تمكن الاقتصاد الإسرائيلي من العودة إلى مسلك النمو الاقتصادي طويل الأمد وبالتالي ضمان زيادة الفعاليات الاقتصادية وزيادة النجاعة والاستقرار على المدى البعيد. الفصل الثاني من هذا التقرير يتناول بإسهاب أهداف الخطة الاقتصادية الجديدة ومدى تحقيق هذه الأهداف خلال سنة ٢٠٠٤، من خلال النظر إلى نسبة العجز الحكومي من الناتج، ونسبة الدين القومي، والأهم من ذلك نسبة نمو الناتج العام خلال هذه السنة.

تعتبر إسرائيل دولة رفاه، أي أنها تزيد اهتمامها دائما بضمان حد أدنى للمعيشة وبالأساس رفاهية الطبقات الضعيفة اقتصاديا والذين يعيشون تحت خط الفقر. هذا المجال يشمل موضوعين رئيسيين: الأول هو المستحقات الاجتماعية والثاني سياسة الدخل، توزيعه وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. المستحقات الاجتماعية تشمل بمفهومها الضيق الأموال المحولة بشكل مباشر إلى العائلات عن طريق مؤسسة التأمين الوطني (وهي مؤسسة حكومية مستقلة تحت رقابة وزارة العمل والرفاه). أما المفهوم الموسع للمستحقات الاجتماعية فيشمل الإعانات المعطاة للعائلات بشكل غير مباشر لمنتجات غذائية أساسية (مثل الخبز والحليب)، للخدمات (مثل المواصلات العامة) وللاعتماد (مثل القروض السكنية للأزواج الشابة) وأيضاً الإعانات المقدمة للمصانع والمصالح بشكل اعتماد رخيص، وتخفيضات ضرائبية، وهبات تشجيع التشغيل، والهبات والتسهيلات الممنوحة للاستيطان والمستوطنين، وهذه الأخيرة ليست ضئيلة أو هامشية على الإطلاق. المفهوم الموسع للمستحقات الاجتماعية ليس مقروناً بالضرورة بالاهتمام بتحسين أوضاع الطبقات الضعيفة، إذ ان قسماً كبيراً من هذا الدعم يشمل جميع السكان، وتتمتع بهذه المساعدات الطبقات القوية اقتصاديا.

شكلت المستحقات الاجتماعية ١٠٪ من الناتج القومي، أما اليوم فهي تشكل حوالي ٢٤٪ من الناتج القومي. مخصصات التأمين الوطني ارتفعت من ٢٪ من الناتج القومي سنة ١٩٦٧ إلى ٧٪ سنة ١٩٧٥ وإلى ٨,٢٪ سنة ١٩٨٨. أما اليوم فهي تشكل حوالي ١١٪ وهذا الازدياد يرافقه ارتفاع المصاريف العامة على التربية والتعليم والصحة والتي تشكل أحد مركبات سياسة الرفاه.

تقليص الفقر وحجمه هو أحد الأهداف المعلنة للحكومة والتي تعمل بموجب القانون على دفع المخصصات للمعاقين، للشيوخ (مخصصات الشيخوخة)، للأرامل، لعديمي الدخل والأملاك (ضمان الدخل)، للعاطلين عن العمل والذين تتوفر فيهم شروط معينة من أجل استحقاقهم (رسوم البطالة)، لعاملين ذوي دخل منخفض (استكمال الدخل)، لعائلات وحيدة الوالد (عائلات تطلق فيها الوالدان ويستمر أحدهم بتربية الأولاد)، للعائلات التي تنجب أولاداً (مخصصات تأمين الأولاد) وغيرهم.

توجه الحكومات نحو قضية تقليص الفوارق يختلف تماما من حكومة لأخرى، فمثلاً حكومات حزب العمل اليساري التي قادت الدولة منذ نشوئها حتى العام ١٩٧٧ مارست سياسة تحمل علماً اجتماعيا واشتراكياً بفرضها ضرائب الدخل المحسن (إلقاء عبء الضرائب بشكل مكثف أكثر على أصحاب الدخل المرتفع) وإعطاء هبات ومساعدات مختلفة لمجموعات ضعيفة، أما حكومات حزب التكتل (الليكود) اليميني الذي تسلم الحكم العام ١٩٧٧ فقد صرحت هي الأخرى بالتزامها العمل من أجل الطبقات الضعيفة والفقيرة، ولكن كان لهذه الحكومات وعي شديد بضرورة عدم المس بالطبقات القوية وعدم الإثقال أكثر من اللازم على كاهل هذه الطبقات، حيث قد يؤدي هذا الأمر إلى تخريب محاولات

الاستثمار والمبادرة الخاصة وإلى عدم التصريح القانوني للمدخولات الفعلية لهذه الطبقات .

عند نشوء الدولة كانت الجداول المقبولة لقياس مستوى الفوارق الاقتصادية واللامساواة (وبالذات جدول " جيني ") منخفضة جداً، ولكنها أخذت بالتزايد على مر السنين، وهذه الحقائق تبدو جلية في تقارير مؤسسة التأمين الوطني، والتي تشير إلى انضمام العديد من العائلات والأفراد إلى دائرة الفقر . والمعطيات الأكثر خطورة تظهر بشكل واضح الإساءة الحاصلة تجاه فئات الأولاد والشيوخ، إذ تزيد نسبة الفقراء منهم على أية فئة سكانية أخرى (www . btl . gov . il) .

خفض سن قانون المستحقات الاجتماعية وقانون الصحة الشاملة في العام ١٩٩٥ عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر من ٣٤٪ الى ١٨٪ من مجمل العائلات . خط الفقر يحدد حسب دخل لا يتعدى ٤٠٪ من معدل الدخل العام . بناء عليه فإن معظم من يتواجد تحت هذا الخط هم من الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل .

تلقي تقارير التأمين الوطني الضوء على ازدياد حجم الفقر سنة بعد أخرى، بما في ذلك سنة ٢٠٠٤ . الصورة سيئة للغاية بما يتعلق بفئات الأولاد والشيوخ أو أولئك العاطلين عن العمل ولا يستحقون الحصول على أية مخصصات . هذه الظواهر كلها وسوء الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية سوف يتم بحثها والوقوف عن كثب على التطورات بهذا المجال في الفصل الثالث من هذا التقرير . يجدر بالذكر أن بعض المعطيات الاقتصادية والمشار إليها من خلال فصول منفصلة قد تكون مرتبطة ببعضها البعض، فمثلاً عند الحديث عن ميزانية الدولة والخطة لإشفاء اقتصاد إسرائيل والتي تحوي بعض البنود المتعلقة بتخفيض المخصصات والمستحقات الاجتماعية فإن هذه الخطوة قد يجوز تداولها أيضاً في الفصل المتعلق بالتطورات الاقتصادية الاجتماعية، وعند الحديث عن حجم الفقر، البطالة والظواهر الأخرى المتداولة من خلال الفصل نفسه (وأيضا سيتم الحديث عنها بتفصيل من خلال المشهد الاجتماعي والرفاه، والذي أعدته د . خولة أبو بكر) .

تتميز سوق العمل في إسرائيل بمدى تأثير الحكومة ومنظمة العمال " الهستدروت " على مستوى الأجور وشروط أو قوانين العمل . هناك سببان رئيسيان لهذا الأمر : الأول وجود قطاع عام كبير جداً، والثاني كون معظم الأجيرين منظمين في منظمات مهنية تابعة لمنظمة العمال " الهستدروت " .

التقلبات الحاصلة في أسواق العمل متنوعة جدا، وقد تتغير مع تغير الحكومات والأحزاب الحاكمة التي تحاول منع ارتفاع الأجور فوق ارتفاع الناتج العام في الدولة، وعليه فقد أدارت وزارة المالية مفاوضات جمة ومداولات غير متوقفة مع الأجنحة المختلفة لمنظمة العمال " الهستدروت " ، وذلك بهدف الوصول إلى اتفاقات عمل تتوافق مع أهداف السياسة الحكومية . مع تسلم حزب التكتل (الليكود) الحكم عام ١٩٧٧ بدأت الفوضى تعم نوعاً ما، وقد نتج ذلك بسبب نشوء شروط عمل ودرجات أجور كبيرة لم تكن منظمة بترتيبات قانونية، وأحياناً بسبب عمليات ربط الأجور، انتقلت هذه الامتيازات لمجموعات عمالية أخرى ووصلت هذه الظاهرة إلى أحجام مذهلة وكانت مصدر أنظمة غير قانونية . العديد من الصفقات الشاملة بين الحكومة، منظمة العمال " الهستدروت " واتحاد الصناعيين ألزمت الأطراف المختلفة عدم رفع الضرائب والأجور والأسعار والسعي إلى تهدئة علاقات العمل والوصول إلى اتفاقيات طويلة الأمد . نتائج هذه الظواهر لم تكن مرضية بتاتاً وكانت هناك في العديد من الأحيان فجوات واسعة تم استغلالها من أجل عدم تطبيق بنود هذه الصفقات المتفق عليها .

تشير المعطيات الاقتصادية في إسرائيل إلى أن ارتفاع معدل الأجور الفعلية كان بتزايد مستمر، وفي بعض السنين وصلت

الزيادة في معدل الأجور إلى أرقام خيالية، فمثلاً إذا نظرنا إلى فترة طويلة الأمد من ١٩٧٠ - ١٩٩٢ والتي تتميز بارتفاع حاد بجدول غلاء المعيشة ونمو بطيء بالناتج القومي، فإن الأجر الفعلي ارتفع بنسبة ٥٠٪، بينما كان نمو الناتج للفرد بين هذه السنين ٣٠٪ فقط. مع منتصف سنة ٢٠٠٣ وبداية سنة ٢٠٠٤ تغير هذا الاتجاه تماماً إذ ان إقرار الخطة الاقتصادية في حزيران ٢٠٠٣ بالإضافة إلى الإعلان عن الإصلاحات الضرائبية الجديدة والتي تقرر البدء بتنفيذها مع بداية ٢٠٠٤ أوقفت بشكل فوري ارتفاع الأجور وبالذات في القطاع العام. تغيير قوانين العمل بما في ذلك الإصلاحات الضرائبية قلل بشكل جذري التشويشات المذكورة أعلاه ووضعت أنظمة جديدة للتفاوض بين الحكومة والهستدروت، وبالتالي بدأ الوضع في أسواق العمل بالتحسن تدريجياً وخفت حدة تعقيده، واختفت بعض العوائق المتعلقة بمعظم الصفقات الشاملة والتي كانت تؤدي إلى العديد من المشاكل والمتاعب في طريق الوصول اليها. هذه المشاكل بدأت بالتقلص تماماً مع فرض نظام جديد لقوانين العمل ضمن الخطة الاقتصادية الجديدة والإصلاحات الضرائبية. في هذا التقرير سيتم تفصيل التطورات المتعلقة بتغيير قوانين العمل منذ بداية ٢٠٠٤، وهل نجحت الخطة الاقتصادية بتحقيق أهدافها المعلنة أم لا؟.

الفروق الشاسعة بين عبء الضرائب العالي على الدخل من العمل وبين الاعفاءات الضرائبية على معظم أنواع الدخل والأرباح من الأسواق المالية، ولدت لدى الأفراد والجمهور أحاسيس قوية بعدم صدق الأجهزة الضرائبية في إسرائيل. نسبة الضريبة المباشرة العليا في إسرائيل تصل إلى ٦٥٪ وتشمل هذه النسبة ٤٨٪ ضريبة دخل، ٨٪ ضريبة الصحة و٩٪ ضريبة التأمين الوطني. هذه النسب العالية (والتي تعتبر من أعلى النسب على المستوى العالمي) تؤدي إلى ارتفاع المحفزات لدى الأفراد والشركات للتخطيط الضريبي وذلك لتقليل مبلغ الضرائب الذي يدفعه هؤلاء الأفراد بدلاً من الاستثمار بالفعاليات الاقتصادية نفسها، وقد أثبت أن رفع نسبة الضرائب فوق ٥٠٪ قد يؤدي إلى أضرار اقتصادية جمة، دون أن يزيد بشكل ملحوظ جباية الضرائب. أضف إلى ذلك الإعفاءات الممنوحة لأصحاب رؤوس الأموال الذين يستثمرون أموالهم في الأسواق المالية، ويجنون من هذه الاستثمارات أرباحاً طائلة. كل هذه الأمور خلقت مبنى ضريبياً مشوشاً للغاية، فعلى سبيل المثال نسبة الضريبة المدفوعة على الدخل المعدل هي ٣٩,٧٪ (معدل الدخل في إسرائيل لسنة ٢٠٠٤ كان حوالي ٧٠٠٠ شيكل، كل ١ شيكل يساوي ٢٣,٠ دولار)، نسبة الضريبة الهامشية المدفوعة على دخل يساوي ضعفي معدل الدخل تصل إلى ٥٤,٧٪ أما نسبة الضريبة الهامشية المدفوعة على دخل يساوي ثلاثة أضعاف معدل الدخل فتصل الى ٦٥٪، بينما يدفع من يدخل ١ مليون شيكل نسبة تساوي ٥٠٪ فقط.

مبنى الضرائب وعبؤها في إسرائيل يختلف تماماً عن مبناه في باقي دول العالم، والاختلاف الرئيسي يتميز بضرائب مختلفة تلقى على الدخل والأرباح المتكونة في الأسواق المالية بالإضافة إلى الضرائب الملقاة على الميراث في باقي دول العالم. أما في إسرائيل فإن اللامساواة تنتقل من جيل لآخر.

تعطي أجهزة الضرائب في إسرائيل إعفاءات كثيرة على الفائدة من الادخار القومي بشتى أنواعه والذي يعتبر مصدراً مهماً جداً لتمويل استثمارات تشجع النمو الاقتصادي، ولكن أهمية هذا الادخار القومي تقل جداً مع ازدياد عمليات العولمة والتي تتمثل بارتفاع حركات الأموال بين المدن وعلى نطاق واسع. الأبحاث تؤكد ان هذه الإعفاءات لها تأثير قليل جداً، بل يمكن تجاهله، على رفع مستوى الادخار (آفي سبيباك، ٢٠٠٣).

تؤدي الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين في الأملاك المالية إلى زيادة الفوارق الاقتصادية، وذلك بسبب تركز

العديد من هذه الاستثمارات لدى الأغنياء وأصحاب الدخل المرتفع جداً.

هنالك أيضاً تسهيلات ضرائبية جمة تعطى على إيداعات في صناديق الائتمان، حتى لو لم تكن هذه الإيداعات معدة من أجل التقاعد. وعليه فقد نتج وضع يمكن فيه سحب هذه الإيداعات بشكل فوري دون أن يدفع أصحابها ضريبة على الأرباح المجنية منها، هذه التسهيلات تشمل أيضاً صناديق الاستكمال على اختلاف أنواعها.

هذه التشويشات في عمل أجهزة الضرائب شوشت عمل أسواق المال بأكملها، إذ نتج العديد من التمييزات الضرائبية الملقاة على بعض الأوراق المالية، فمثلاً: نسبة الضرائب على الأوراق المالية الأجنبية تصل الى ٣٥٪ بينما على الأوراق المالية المحلية لا تفرض أية ضريبة. نسبة الضريبة المفروضة على الأوراق المالية والأملاك غير المتداولة في البورصة تصل إلى ٥٠٪ بينما على الأوراق المالية والأملاك المتداولة ليس هناك أية ضريبة. من هذا المنطلق يفضل معظم المتعاملين في البورصة حيازة أملاك مالية يتمتع مالكوها بعدم دفع الضرائب عليها، وبذلك يتم تشويش تركيب حقيبة الأملاك المالية التابعة للجمهور.

من هذا المنطلق، وجدت الحاجة الماسة لإدخال إصلاحات ضرائبية حتى يتمكن إشفاء الاقتصاد من عبء الضرائب، وتعمل بالإضافة الى ذلك كجهاز لتقليل الفوارق الاقتصادية واللامساواة، ولزيادة العدل الاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار تعاملاً متساوياً مع الأفراد. يجدر بالذكر أن إدخال إصلاحات ضرائبية ليس الوسيلة الوحيدة لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. زيادة النجاعة الاقتصادية وعدم المس بقدرة العمل أو القدرة على الاستثمار تشكل بعض الاعتبارات لهذه الإصلاحات، والتي قد تؤدي إلى اندماج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي. كل هذه الاعتبارات سوف يتم تفصيلها في الفصل الرابع المتعلق بالإصلاحات الضرائبية والذي يتعلق بشكل أو بآخر بتغيير قوانين العمل أو بالخطة الاقتصادية الجديدة.

عند الحديث عن مبنى الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام والتحولات الحاصلة في فروعه بشكل خاص، فإنه لا يفوتنا أن نتحدث عن التحولات الحاصلة في المستوى الثقافي والتكنولوجي للاقتصاد أو عن التحولات الحاصلة في القوة العاملة وتركيبها. فقد تحول الاقتصاد من مبنى تقليدي ارتكز على فروع لا تتطلب مستوى عالياً من الثقافة والعلم كالزراعة والبناء إلى اقتصاد يرتكز على التطوير الصناعي والتكنولوجي. في سنة ٢٠٠٤ حصل تحول مهم في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات ذلك المتعلق في فروع الاقتصاد المختلفة، هذه التطورات سوف نقف عليها عن كثب من خلال الفصل الخامس من هذا التقرير، حيث نستطيع التعرف على الأسباب المؤدية إلى مثل هذه التطورات.

أثرت أحداث الانتفاضة الثانية والمندلعة منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ بشكل واضح في الاقتصاد الإسرائيلي، وساهمت في تعميق الكساد الاقتصادي الذي أصاب إسرائيل في الفترة نفسها تقريبا،

أضف إلى ذلك تدهور الأوضاع الأمنية، ما جعل إسرائيل تخصص أموالا طائلة من أجل التعامل مع إدعاءاتها بوجود "أخطار أمنية مهددة لكيانها"، وهنا تبرز مواقف إسرائيل الحربية والعسكرية، إذ إن هذه الأخطار لم تعد قائمة منذ وقت طويل، وهذا يدل على مبالغة الدوائر الإسرائيلية في هذه الأخطار لأغراض سياسية وأيديولوجية معروفة. الفصل السابع يتناول تأثير الانتفاضة منذ اندلاعها وحتى نهاية ٢٠٠٤.

١ - ١ . فلسفة بنيامين نتنياهو الاقتصادية

وزير المالية الحالي هو بنيامين نتنياهو، والذي يعتبر وزير مالية ذا نهج جديد، صاحب وجهات نظر اقتصادية مغايرة تماما لسابقيه، ينشد تنفيذ تقليصات من منطلق رأسمالي وليس بسبب الحاجة أو الضرورة، آراؤه وأقواله تعكس تغيرا جذريا لم يسبق له مثيل في المشهد الاقتصادي الاجتماعي من قبل: تقسيم جديد لموارد الدولة ومصادرها – ليس بين الفقير والغني وإنما بين العام والخاص.

بنيامين نتنياهو هو أحد وزراء المالية القلائل المتميز بكون أعماله مشتقة من فلسفته، ويختلف عن الآخرين الذين يطالبون دائما أن يظهروا بمظهر عملي يمنح الأفراد إحساسهم الاجتماعي المتطور، ويفرضوا عليهم سياستهم الاقتصادية من دافع الضرورة الملحة ويعطوهم الشعور بأنه لا مفر من تنفيذ هذه السياسة، أما بنيامين نتنياهو فهو يختلف تماما بتوجهه، إذ يعلن أنه سيقلص مصاريف الحكومة من دافع الفلسفة التي يؤمن بها وليس من دافع الضرورة. بهذا الأمر يكون بنيامين نتنياهو غير اشتراكي أو غير جمهوري وإنما يتفاخر بكونه وزير مالية رأسمالياً.

وجهات نظر بنيامين نتنياهو حادة وواضحة، وبحسبها فإن القطاع العام الضخم في الدولة هو حجر العثرة أمام الاقتصاد الإسرائيلي والسبب الرئيسي في معظم الأزمات الاقتصادية التي تصيب الدولة. هو يعتقد أن الوضع الأمني وتدهور صناعات الهاي تك العالمية ساهما مساهمة قليلة في سوء الأوضاع الاقتصادية، وليس بمقدور هذين العاملين تفسير التدهور الحاد الحاصل في الاقتصاد. الاقتصاد الإسرائيلي، حسب نتنياهو، مريض جدا والقطاع الخاص ضعيف ويتحمل الأعباء الثقيلة للقطاع العام المضخم.

نتنياهو يطالب بإحداث ثورة تضاهي تلك التي آمنت بها رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر (ونفذتها فيما بعد). هذه الثورة هي رأسمالية مكررة، ذات قوة هائلة قد تغير الاقتصاد الإسرائيلي بشكل جذري فيما لو نفذت كما يدعي نتنياهو، تماما مثلما تغير وجهها الاقتصادي والاجتماعي لبريطانيا بعد حكم تاتشر.

قرر نتنياهو أن يجند كل الكادر العامل بوزارته من أجل ترجمة فلسفته إلى أرض الواقع والتي تتمثل بمئة وخمسين قرارا تصبو كلها إلى تحقيق نفس الهدف: توزيع الموارد بشكل تقل فيه سيطرة القطاع العام عليها، وتمكين القطاع الخاص من استعمال هذه الموارد من أجل نموه، إذ ان الحكومة تحرق الأموال بينما تنتج المصانع والشركات الأموال، وعليه يجب تحسين أوضاع هذه المصالح والشركات حتى لو كان ذلك على حساب القطاع العام.

نتنياهو يؤمن أيضا بأن تنفيذ فلسفته قد يؤدي في المرحلة الأولى إلى تعميق الكساد وزيادة البطالة، ولكن ذلك سيكون السعر الذي سيدفعه الاقتصاد في طريق شفائه من كل أمراضه ويزيد من استقراره وثباته.

نتنياهو يعتقد أن إشفاء الاقتصاد يبدأ أولا من منطلق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة موارد الدولة ومصادرها وبعد ذلك يأتي دور تحسين الحياة الاجتماعية. "ليس ذلك عيبا أن يربح أصحاب رؤوس الأموال، وإذا لم نعط الرأسمال ربحه فهو قد يهرب من داخلنا ويأخذ معه خيرة رجالنا". نتنياهو يريد أن يحول إسرائيل إلى جنة عدن للمستثمرين وجهنم للوظائف الزائدة أو غير الضرورية.

هذه الفلسفة والآراء لم يسبق لها مثيل في إسرائيل، إذ تغيرت وجهة النظر الداعية إلى توزيع الموارد بين الفقير والغني، وتحولت إلى وجهة نظر تدعو إلى توزيع الموارد بين العام والخاص.

٢. خطة إنعاش اقتصاد إسرائيل، أهدافها، تأثيرها وتقييم تنفيذها

في حزيران ٢٠٠٣ أقرت الحكومة خطة اقتصادية سميت باسم " خطة إنعاش اقتصاد إسرائيل " وذلك بعد أن ازداد الوضع سوءاً واحتدت الأزمة الاقتصادية وتعمق الركود أو الكساد الذي ميز الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية سنة ٢٠٠٠ . هذه الخطة أثارت العديد من الصراعات الداخلية بسبب مئات البنود التي احتوت عليها، وأيضاً بسبب الطريقة التي انتهجت لإقرارها بحسب القانون. يذكر أن معظم الخطط الاقتصادية السابقة كانت تتمثل باتفاقيات توقع بين الأطراف المتفاوضة، وبالذات الحكومة، والهستدروت ومنظمة أرباب العمل. هذه الخطة ارتكزت إلى أمرين رئيسيين: الأول إنجاع عمل أنظمة القطاع العام بكل مركباته، والثاني إعادة الاقتصاد الإسرائيلي إلى مسلك النمو طويل الأمد.

فيما يلي تلخيص لأهداف الخطة الاقتصادية لإنعاش اقتصاد إسرائيل وبالتالي سوف يتم تقييم تنفيذ هذه الخطة لسنة ٢٠٠٤، والوقوف عن كثب على الأهداف التي تم تحقيقها خلال هذه السنة.

٢-١. أهداف الخطة الاقتصادية

٢-١-١. تعديل وتطوير بنيوي طويل الأمد لأجهزة القطاع العام

١. أجهزة القطاع العام تشمل العديد من المؤسسات، مثل: الحكومة ومرافقها، السلطات المحلية، الشركات الحكومية، المكاتب الحكومية، سلطة البريد، سلطة الموانئ والمطارات، سلطة البث، المؤسسات اللاربحية المختلفة (صناديق المرضى أو الجامعات)، أجهزة الأمن والشرطة (لا يشمل ذلك العاملين في مؤسسات الجيش والمجندين). تنفيذ الخطة الاقتصادية استند بالأساس إلى تقليل مصاريف القطاع العام وبالذات مصاريف الأجور والمعاشات والتي تشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة. محاولات الحكومة السابقة تقليل هذه المصاريف باءت بالفشل بسبب معارضة الهستدروت تنفيذ مثل هذه الخطوات. بالإضافة إلى تقليص الأجور بنسب تتراوح بين ٥,٦٪ إلى ٢١٪، فقد أعلن عن تقليص عدد العاملين في هذا القطاع وفصل ٥٠ ألف عامل من مجمل العاملين (وهم يشكلون ١٠٪ من العاملين في القطاع العام). هذا القرار يشمل كل العاملين في خدمة الدولة.

٢. إدارة أجهزة القطاع العام لم تكن دائماً بأيدي الحكومة، وبالذات عند الحديث عن تشغيل العمال في هذا القطاع الذي عانى من تعقيدات كثيرة وعدم مرونة يصعبان إدارة القوى العاملة، وبالأخص عمليات فصل العاملين في خدمة الدولة التي استغرقت من سنة إلى سنتين. الخطة الاقتصادية غيرت هذه الظاهرة وأعطت الحكومة الحق في إدارة كاملة لكل القوى العاملة في كل أجهزة القطاع العام، وعملت على تغيير اتفاقات العمل الجماعية لكي يسهل أكثر فصل العمال، وإعداد قوائم بأسماء المفصولين، وإغلاق وحدات معينة في القطاع العام أو ضمها إلى وحدات أخرى، وتقليل المدة اللازمة لفصل العامل بحيث تكون شهرين بدلاً من سنة أو سنتين، وتغيير أنظمة العمل المتعلقة بتشغيل عمال في خدمة الدولة عن طريق مقاولين خارجيين، وتمكين العامل من الحصول على حقوقه كاملة بعد اشتغاله لمدة سنتين بدلاً من حصوله على هذه الحقوق بعد اليوم الأول لعمله، ونقل عمال في خدمة الدولة من وحدة لأخرى وتجميد تشغيل عمال إضافيين في خدمة الدولة حتى سنة ٢٠٠٨.

٣ . تجميد ارتفاع الأجور في القطاع العام الناتج بسبب حصول العامل على لقب أكاديمي أو حصوله على درجة متقدمة أكثر في عمله أو بسبب بقائه فترة أطول في عمله . هذه الزيادات وصلت أحياناً إلى أكثر من ٣٠٪، وسوف تلغى كلها أو تجمد حتى سنة ٢٠٠٨ .

٤ . تقليل الفوارق بين أجور المشتغلين في خدمة الدولة وبين المشتغلين في القطاعات الأخرى . هذه الفوارق قد تصل في بعض الأحيان إلى ثمانية أضعاف تقريباً، فمثلاً معدل الأجور في شركة الكهرباء يصل إلى ٥٠ ألف شيكل شهرياً بينما معدل الأجور في الدولة يصل إلى ٧ آلاف شيكل .

٥ . تعديل نظام هبات التكملة للعاملين في القطاع العام : تجميد خروج العاملين في خدمة الدولة من أجل الحصول على دورات تكملة قد ترفع دخلهم بنسب قد تصل إلى ١٠٪ أو أكثر . إلغاء الامتيازات المعطاة للحاصلين على دورات تكملة ليس لها صلة بمجال عمل العامل، وتقليل اشتراك الدولة بتمويل دورات تكملة من هذا النوع لكل من يستحق التعلم في هذه الدورات .

٦ . تحديد عدد الخارجين من الشرطة وأجهزة الأمن للتقاعد، وعدم السماح للعاملين في أجهزة الأمن بالخروج للتقاعد قبل سن ٦٥ كما كان متبعاً في السابق . سن التقاعد في إسرائيل هو ٦٥ سنة للرجال، ٦٠ سنة للنساء . بالإضافة لذلك تم إلغاء جميع الامتيازات التي يتمتع بها العاملون في أجهزة الأمن، مثل التخفيضات الكبيرة الممنوحة لهم عند شرائهم بعض السلع، والأدوات الكهربائية، والضرائب البلدية وغيرها .

٧ . أنظمة جديدة لصناديق التقاعد القديمة : اغلاق الصناديق القديمة بسبب العجز المتراكم فيها أدخل الحكومة في مأزق لم تستطع إثره دفع ديونها لأعضاء هذه الصناديق . المتقاعدون من هذه الصناديق هم من عمال القطاع العام ودفع الديون المستحقة لهم زاد العبء على ميزانية الدولة سنة بعد أخرى . إدارة الصنا ديق الجديدة ستتركز بأيدي الحكومة ومراقبة عمل هذه الصناديق من ناحية مالية ستكون حصرياً بيد محاسب وزارة المالية . ديون الصناديق القديمة وصلت الى ١٢٧,٥ مليار شيكل، وهذه الديون سيتم دفعها عن طريق بيع بعض ممتلكات هذه الصناديق القديمة وتغيير معادلات حساب حقوق الأعضاء وجباية عمولة إدارة من كل عضو بنسبة ٢٪ من معاشه ورفع سن التقاعد إلى ٦٧ سنة، ورفع نسبة اشتراك العمال في هذه الصناديق الى ٥،٧٪ بدلاً من ٥٪ .

٨ . إصلاحات في جهاز التعليم : توزيع الموارد بشكل ناجح أكثر وإعطاء أجهزة التعليم إمكانية إدارة شؤونها وميزانياتها بشكل مستقل، ونقل صلاحيات وزارة التربية والتعليم إلى الجهات المختلفة : مديرين، معلمين، لجان جماهيرية وغيرها، وإلغاء جميع المحفزات للمعلمين في مناطق أفضلية "ب" مثل المساعدات من أجل السكن والمواصلات التي حصل عليها معلمون من مناطق شمال إسرائيل عند توجههم إلى قرى النقب والمناطق الجنوبية من إسرائيل .

٩ . توحيد السلطات المحلية : كثرة السلطات المحلية التي يبلغ عددها ٢٦٦ سلطة محلية من بينها ١٥٠ سلطة محلية يبلغ عدد سكان كل واحدة منها أقل من ١٠ آلاف نسمة يؤدي حسب اعتقاد الحكومة الإسرائيلية إلى إضاعة قسم كبير من الموارد، ويؤدي إلى عدم نجاعة اقتصادية وإلحاق الأضرار بتزويد الخدمات للسكان وتصعب عمليات تطوير هذه السلطات . بناء عليه تقرر تقليص عدد السلطات من ٢٦٦ سلطة إلى ١٥٠ سلطة وذلك بهدف زيادة النجاعة الاقتصادية وإنجاع توزيع الموارد بصورة أفضل، وتحسين مستوى الخدمات البلدية وتحفيز الاستثمارات الداخلية

وتقليل كلفة العاملين، خاصة في الوظائف العليا في السلطات المحلية، وتقليل عدد نواب الرؤساء من ٤٠٠ نائب إلى ١٥٠ نائباً ، يكلف كل واحد منهم مبلغ ٦٥٠ الف شيكل سنوياً .

١٠ . فرض عقوبات مادية باهظة على المخالفين من التأمين الوطني والحاصلين على مخصصات التأمين بالخداع وعلى المتهربين من دفع الضرائب . التقديرات تشير إلى أن هذه المبالغ قد تصل إلى ٥٠٠ مليون شيكل، ويشمل ذلك المتهربين من دفع الضرائب (٣٠٠ مليون شيكل) والحاصلين على مخصصات التأمين الوطني بالخداع (٢٠٠ مليون شيكل) . هذه كلها سوف تعمل الحكومة على إلغائها او زيادة المراقبة عليها بوسائل قانونية .

١١ . زيادة المراقبة الخارجية على عمل وزارة الدفاع : تنفيذ مشاريع أمنية بعد مصادقة لجان خاصة مكونة من وزارة المالية، ووزارة العدل ووزارة الدفاع، وهذا الأمر يغير عمل وزارة الدفاع التي نفذت مشاريع عديدة دون أية مراقبة خارجية .

١٢ . مراقبة توظيف أو عزل القوى العاملة في الوزارات الحكومية عن طريق محاسب وزارة المالية فقط، وليس كما كان سابقاً، إذ كانت الوزارات المختلفة هي المسؤولة عن توظيف وعزل عمالها، وبذلك نتج تناقض تام بين وزارة المالية وبين الوزارات الأخرى من حيث إدارة القوى العاملة .

١٣ . إصلاحات في أجهزة سلطة البث وإلغاء المساعدات الحكومية المعطاة لمجالي الراديو والتلفزيون والمقدرة بحوالي ٩٠٠ مليون شيكل، وفتح المجال لزيادة المنافسة ونقل سلطة البث لتكون سلطة مستقلة بدلاً من ملكية الحكومة لها .

٢ - ١ - ٢ . العمل من أجل النمو وزيادة الفعاليات الاقتصادية

١ . خصخصة الشركات الحكومية : العديد من الشركات الحكومية تعمل بشكل احتكاري وتزيد العبء على ميزانية الدولة وترفع من حجم القطاع العام وتصعب عمله بشكل لا مثيل له فمثلاً شركة الكهرباء، وشركة الاتصالات المحلية "بيزك"، وشركة الطيران "إل-عال"، وشركة القطارات وغيرها مشمولة كلها في ميزانية الدولة، وعليه فقد تقرر تحويل هذه الشركات إلى أيد خاصة تزيد من نجاعتها وتحسن الخدمات المعطاة للمستهلكين من جهة وتقلل العجز في ميزانية الدولة وتقلص الدين القومي من جهة أخرى .

٢ . زيادة الاستثمارات في البنية التحتية : وذلك من أجل الوصول إلى هدف النمو الاقتصادي طويل الأمد، عن طريق الاستثمار في الشوارع والطرق وسكك الحديد وتطوير البنية التحتية التي تمكن نقل البضائع والمسافرين، وبذلك تزداد الفعاليات الاقتصادية . الخطة الاقتصادية خصصت مبلغ ٥ مليارات شيكل للاستثمار في الطرق الرئيسة خارج المدن ومبلغ ٨ مليارات شيكل للاستثمارات داخل المدن ومبلغ ٦ مليارات شيكل للسكك الحديدية .

٣ . مركزة التدريب المهني : ازدياد الحاصلين على مخصصات البطالة وضمان الدخل إلى أكثر من ٣٠٠ ألف شخص يتميزون بمستوى تعليمي منخفض، وبمعدل أعمار منخفض، وتنقصهم المهارات المهنية، أدى الى دمج هؤلاء الإسرائيليين ببرامج التدريب المهني وبالذات في فروع البناء والبنية التحتية . الهدف الرئيسي لهذا المركز هو إبعاد العمال الأجانب وتعبئة أماكن العمل الشاغرة بإسرائيليين، وأيضاً نقل هذه المراكز إلى أيد خاصة تبادر إلى تجديد مستمر لخطط التدريب المهني .

٤ . إدخال إصلاحات في أسواق العمل : يشمل هذا البند ثلاثة مواضيع رئيسية : تقليص تشغيل العمال الأجانب، تقليص عدد الحاصلين على مخصصات التأمين الوطني، وبالذات عدد الحاصلين على رسوم البطالة وضمان الدخل، والموضوع الثالث هو دمج المتعلمين في المدارس الدينية بأسواق العمل . الفئة الأخيرة تشكل عبئاً كبيراً على الدولة إذ يحصل هؤلاء على مخصصات ويتسترون تحت الادعاء بأنهم كرسوا حياتهم من أجل التعليم الديني، وإلزام أصحاب المصانع بدفع غرامات عالية إذا وجد أنهم يشغلون عمالاً لا يحملون التصاريح المطلوبة . عدد العمال الأجانب قد يصل إلى ٣٠٠ ألف عامل، وتصبو الخطة إلى طرد ١٠٠ ألف عامل منهم كل سنة لمدة ٣ سنوات .

٥ . مساواة مخصصات الأولاد : إلغاء الوضع القائم والذي يخول الوالدين الحصول على مخصصات عن الولد الخامس بمبلغ قدره خمسة أضعاف المبلغ الممنوح للولد الأول (حوالي ١٥٠ شيكلا) وبذلك يقل عدد المعتمدين على هذه المخصصات، ويزيد من قدرة اندماج العديد من العائلات كثيرة الأولاد في أسواق العمل، وقد يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة في العمل في إسرائيل (التي تقل عن نسبة المشاركة في دول OECD والتي تصل الى ٩٣٪ عند الرجال بأعمار ٢٥ – ٥٥ سنة، اما في إسرائيل فنسبتهم تصل إلى حوالي ٨٠٪ فقط) .

٦ . إصلاحات في مجال الكهرباء : إلغاء احتكارية شركة الكهرباء التي تنتج الكهرباء وتوصله وتوزعه، وإقامة شركات منتجة للكهرباء، ٥ شركات موزعة للكهرباء حسب مناطق جغرافية، وذلك من أجل خلق أجواء المنافسة لصالح المستهلكين . هذه الإصلاحات سوف يبدأ العمل بها مع بداية ٢٠٠٥ وسيتم تنفيذها مع بداية ٢٠٠٦ .

٧ . إدخال إصلاحات في أجهزة الضرائب : هذه الإصلاحات سوف يتم البحث فيها بإسهاب في الفصل المتعلق بالإصلاحات الضرائبية .

٨ . تقليصات في ميزانيات الوزارات المختلفة وبالذات وزارة الإسكان، وزارة العمل والرفاه، ووزارة الزراعة، ووزارة السياحة بمبلغ ٥٠ مليون شيكل، وتقليص مبلغ ٢٠ مليون شيكل من ميزانية مجالس إنتاج الخضار والفواكه ونباتات الزينة، وإيقاف دعم الدولة للمواصلات العامة بمبلغ ١٠٠ ميلون شيكل، وتخفيض مبلغ ٥٠ مليون شيكل من ميزانية السلطة الوطنية للسلامة على الطرق .

٩ . تقليل مصاريف أجهزة الصحة وإصلاحات بنيوية في هذه الأجهزة : تقليل مبلغ ٢٨ مليون شيكل من ميزانية التطوير التابعة لوزارة الصحة، ونقل مستشفيات إلى ملكية خاصة قد توفر ٣٥ مليون شيكل، ونقل بعض الخدمات الصحية من مسؤولية وزارة الصحة بما يوفر مبلغ ٤٠ مليون شيكل، وإلغاء الإعفاء المعطى لربات البيوت بدفع رسوم التأمين الصحي وغيرها .

١٠ . إصلاحات في أمور الدين : إلغاء الخدمات الدينية المعطاة من قبل المجالس الدينية وضمها إلى الخدمات البلدية . بهذا يتسنى توفير مبلغ ٨٠ مليون شيكل وأيضا تقليص مصاريف الأجور للعمال في هذه المجالس بمبلغ ٥٨ مليون شيكل، وتقليل مبلغ ٨٠ مليون شيكل للمدارس الدينية والتوراتية، والتقليل من عدد المدارس الدينية وإلغاء المنح المعطاة لمواطنين غير إسرائيليين حصلوا على مبالغ تقدر بحوالي ١٠٥ ملايين شيكل .

١١ . تقليل ميزانيات تطوير المناطق الصناعية (٢٠ مليون شيكل)، وتقليل هبات التوازن المعطاة للسلطات المحلية (٤٠٠ مليون شيكل)، وتقليل تمويل الأحزاب في البرلمان الإسرائيلي (١٧٠ مليون شيكل)، وتقليص ميزانيات التطوير

الخاصة بالسلطات المحلية (٢٠٠ مليون شيكل)، وتحويل السجون الى إدارات خاصة، وتقليص ميزانية البرلمان ومكتب مراقب الدولة (٤٠ مليون شيكل)، وتقليل عدد المبعوثين من وزارات الخارجية والأمن إلى خارج البلاد (٣٤ مليون شيكل)، وتقليص بنسبة ١٪ من ميزانيات الوزارات المختلفة بدون استثناء، وذلك لا يشمل تقليصات أخرى أقرت ضمن الخطة الاقتصادية (وزارة المالية، ٢٠٠٣).

٢-٣. تقييم تنفيذ الخطة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٤

الخطة الاقتصادية لإنعاش اقتصاد إسرائيل تمحورت حول الظروف اللازمة لتأسيس النمو الاقتصادي طويل الأمد، وهذه الظروف تتلخص بتطبيق إصلاحات شاملة ورئيسية في الدولة، وتحديد الارتفاع في المصاريف الحكومية ومواصلة تقليل عبء الضرائب. هذه الخطة حفزت انتعاش الاقتصاد إذ كان نمو الناتج لسنة ٢٠٠٤ يفوق كل التوقعات ووصل إلى ٢,٤٪ بدلاً من ٥,٢٪ كما كان متوقعاً مع بداية السنة. مستوى المعيشة الفعلي للسكان في إسرائيل ارتفع بنسبة ٨,٣٪، وهذا الارتفاع كان بخلاف الانخفاض الحاصل في الناتج وفي مستوى المعيشة على مدى ثلاث او أربع سنوات، بدءاً من نهاية ١٩٩٩ وانتهاء بنهاية سنة ٢٠٠٢ أو النصف الثاني من ٢٠٠٣.

إنعاش اقتصاد إسرائيل كان ممكناً حسب كل الآراء فيما إذا حاولت الحكومة تقييد الارتفاع في المصاريف الحكومية وتقليل مستوى العجز في الميزانية، وبالتالي تخفيض نسبة الدين القومي من الناتج العام. نسبة مصاريف الحكومة الموسعة كانت سنة ٢٠٠٣ تقارب ٥٤٪ من الناتج. نسبة العجز الحكومي وصلت إلى ٦,٥٪، أما نسبة الدين فقد كانت ١٠٧٪ من الناتج القومي. نجحت الخطة الاقتصادية المقررة منذ حزيران ٢٠٠٣ بتحقيق هذه الأهداف، إذ وصلت نسبة مصاريف الحكومة الموسعة الى ٧،٥٠٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤، وهبط العجز الحكومي إلى حوالي ٣،٤٪ من الناتج القومي، أما الدين القومي فقد هبط هو الآخر ولكن بنسبة أقل من هبوط المصاريف الحكومية وعجز الميزانية ووصل حجم الدين القومي إلى ١٠٥٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤.

هنالك إجماع تام، حسب آراء المحللين الاقتصاديين، بأن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومنع ارتفاع الفوائد طويلة الأمد يلزم سيطرة تامة على حجم العجز الحكومي وتقليص مصاريف الحكومة، وعليه فعلى الدولة المحافظة على هذا النهج حتى لو تغيرت الحكومات والأحزاب الحاكمة. تقليل مصاريف الحكومة بشكل مستمر قد يؤدي إلى تقليص عبء الضرائب والدين القومي، ويمكن من توجيه الموارد في أسواق المال لصالح القطاع الخاص، ويؤدي إلى انخفاض الفائدة طويلة الأمد، وبذلك قد يشجع الاستثمارات الدائمة.

مع بداية سنة ٢٠٠٤ تم تصحيح القانون القاضي بتقليل العجز، وبدلاً من هدف العجز المعلن سابقاً، أعلنت الحكومة عن تغيير أهدافها بحيث لا ترتفع المصاريف الحكومية عن ١٪ سنوياً في كل سنة من السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١٠.

تشير الدلائل إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي نجح خلال سنة ٢٠٠٤ في الوصول إلى هدف تأسيس النمو المستمر وذلك كاستمرار مباشر للمراحل السابقة من الخطة الاقتصادية: وقف التدهور والانتقال للنمو والوصول إلى الإنجازات المطلوبة في مجال العجز الحكومي ومسألة المصاريف الحكومية الموسعة، وقد يجمع العديد من المحللين أن هذه الإنجازات سوف تجعل اقتصاد إسرائيل أكثر حرية وديناميكية، يتميز بخدمات عامة ناجعة وقطاع خاص تنافسي ينتج أماكن عمل وفرصاً

عديدة لم تكن متوفرة في السابق .

نجحت الخطة الاقتصادية سنة ٢٠٠٤ في إنجاح الخدمات الحكومية ، ولزيادة المنافسة خفضت أسعار المنتجات والخدمات ، وجرى تشجيع الخروج للعمل وزيادة الاستثمارات في الدولة . هذه الإصلاحات متمحورة في أسواق المال ، وخصخصة البنوك الحكومية ، وخصخصة معامل تكرير النفط ، وتطبيق الإصلاحات في فرع الكهرباء ، وتطبيق الإصلاحات بتنفيذ استثمارات في البنية التحتية ، والإصلاحات بشأن العمال الأجانب وغيرها .

إذا نظرنا إلى المصاريف الحكومية والعامة للسنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ نجدها ارتفعت بين السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ بنسبة تفوق ارتفاعها بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ ، وذلك بسبب الركود الاقتصادي والحاجة لزيادة ميزانية "الدفاع" ، وذلك بالرغم من التقليصات البارزة التي حدثت في بعض المصاريف الأخرى . ومن هذا المنطلق اتخذت الحكومة خطوات حازمة لكبح المصاريف العامة ، ولكي تحقق الحكومة هذا الهدف قلصت ضمن خطتها الاقتصادية مصاريفها ، وخفضت الأجر الفعلي في القطاع العام ، وأوقفت التزايد السريع في تشغيل العمال في القطاع العام : هذه السياسة أدت سنة ٢٠٠٤ إلى تقليل عدم التأكد وساهمت بزيادة مصداقية الحكومة وبالتالي فإن هذه الأمور ، إضافة الى الحصول على الضمانات والمساعدات الأميركية ، ساعدت في زيادة مصداقية الأسواق المالية سنة ٢٠٠٤ ، وهبوط نسبة الفائدة الفعلية على سندات الدين المربوطة بجدول غلاء المعيشة أو بالعملة الصعبة .

سنة ٢٠٠٣ ، وصلت نسبة المصاريف الحكومية الشاملة إلى ٥٣,٣٪ وهذه النسبة أعلى بكثير من معدل دول OECD (Organization of Economic Co-operation and Development)) التي تصل فيها النسبة الى ٤١,٣٪ . المصاريف العالية في إسرائيل تنسب إلى مصاريف الأمن المرتفعة جداً ، إذ تصل هذه المصاريف إلى حوالي ٢٥٪ من ميزانية الدولة . بالإضافة لذلك فإن دفع الفائدة على الدين القومي يكون بمبالغ طائلة تصل أحياناً الى ٥٪ او أكثر من ميزانية الدولة . ولكن حتى لو أنقصنا مصاريف الأمن والفائدة من ميزانية الدولة ، فإننا نجد أن نسبة هذه المصاريف لا تزال عالية بالمقارنة مع دول OECD . هنالك علاقة سلبية بين مصاريف الحكومة والنمو الاقتصادي ، وكلما ازدادت مصاريف الحكومة فإن الفائدة ترتفع ، ويؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الاستثمارات ، وخلق أجواء ضاغطة في أسواق العمل ، إذ يساعد ذلك على ارتفاع الأجور وانخفاض أرباح الشركات وازدياد عبء الضريبة الضار بالنمو .

سنة ٢٠٠٤ ، هبطت نفقات الحكومة الموسعة من الناتج القومي ، ووصلت كما ذكر أعلاه إلى ٥٠,١٪ وكل ذلك على خلفية الهبوط الفعلي في الاستهلاك العام والارتفاع الفعلي في الناتج . بالمقارنة مع باقي دول العالم ، فإن هذه النسبة ، رغم هبوطها ، لا زالت أعلى من مثيلاتها في العديد من دول العالم . بنك إسرائيل يتطرق إلى أهمية الاستمرار في هذه السياسة وتقليل القطاع العام وعبء الضرائب . هذا الأمر سيساهم في نجاعة الاقتصاد وزيادة نسبة النمو وتقليص نسبة البطالة وفي تحسين مستوى الحياة لكافة الأفراد (تقارير بنك إسرائيل ، ٢٠٠٤) .

انخفض الدين القومي بشكل ملموس من ١٦٨٪ سنة ١٩٨٦ من الناتج القومي إلى نسبة ١٠٧٪ سنة ٢٠٠٣ ، ولكن بالرغم من ذلك ففي السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ وإثر تباطؤ الفعاليات الاقتصادية العالمية وازدياد المخاطر الأمنية التي تهدد إسرائيل من جهة ، وهبوط مدخولات الدولة من الضرائب من جهة أخرى ، ارتفعت نسبة الدين القومي إلى الناتج لتصل إلى ١٠٧٪ سنة ٢٠٠٣ بعد أن كان بنسبة ٩١٪ سنة ٢٠٠٠ ، وكما ذكر فإن الدين القومي هبط سنة ٢٠٠٤ إلى

١٠٥٪ من الناتج، وهذا الأمر بحد ذاته يدل على التحول الحاصل في الاقتصاد ابتداء من سنة ٢٠٠٤. الدين القومي هو أحد المعايير التي يقاس بحسبها استقرار الدول ويلزم تجنيد الأموال على نطاق واسع. هذه العوامل تزيد من نسب الفوائد التي يتحملها الاقتصاد وتؤثر في نطاق الفعاليات والاستثمارات وفي نسب النمو في القطاع الخاص. عبء الفائدة الذي تتحمله إسرائيل يساوي ضعفي عبء الفائدة أو أكثر في باقي دول العالم، فمثلاً دفعت إسرائيل سنة ٢٠٠٣ مبلغ ٣٥ مليار شيكل (وهي تشكل حوالي ٦,٥٪ من الناتج القومي)، هذا المبلغ أعلى بحوالي ٥٠٪ من ميزانية التربية والتعليم وأعلى بحوالي ٢٥٠٪ من ميزانية وزارة الصحة. هذه المبالغ تؤدي إلى ازدياد الضرورة في المحافظة على عبء ضرائب عال، وتقلل بشكل ملموس مرونة الحكومة في تخصيص مصاريف لأهداف أخرى.

سنة ٢٠٠٤ هبطت الفائدة المدفوعة إلى ٥,٥٪ من الناتج القومي، وهذه أيضاً دلالة جيدة على انتعاش الاقتصاد سنة ٢٠٠٤. يذكر أن نسبة الدين القومي (والتي تفوق ١٠٠٪ من الناتج القومي) هي أعلى بكثير من معدل دول OECD (تصل فيها النسبة إلى ٨٠٪).

مع بداية سنة ٢٠٠٤، انتقلت إسرائيل من هدف يقل فيه العجز كما كان في السابق إلى هدف تقل فيه نفقات الحكومة بشكل حقيقي، وكذلك تقرر منذ بداية ٢٠٠٥ أن لا يزيد العجز عن نسبة ٣٪ من الناتج، وبهذا يمكن للحكومة زيادة المرونة بما يتعلق بنفقاتها، وهذا ما حدث فعلاً سنة ٢٠٠٤. التوقعات تشير إلى هبوط الدين القومي بشكل ملموس إبتداء من ٢٠٠٥، وهذا الهبوط سيكون مستمراً ومتتابعاً سنة بعد أخرى حتى سنة ٢٠٠٨ والتي تقرر فيها أن يصل عجز الحكومة إلى ٢,٥٪ من الناتج.

واصل مستوى الأجور الحقيقي في القطاع العام انخفاضه سنة ٢٠٠٤، وهبط بشكل حقيقي بنسبة ٣,٨٪، وهذا الإنجاز يشير إلى نجاح الحكومة في تقليل مصاريفها (من ٣,٥٣٪ الى ١,٥٠٪). هذا الهبوط شمل العمال المنظمين في منظمة العمال الهستدروت، والمعلمين في المدارس، والعاملين في خدمة الدولة (السلطات المحلية والمؤسسات اللاربحية)، ومديري الشركات العامة وأصحاب الوظائف العليا في القطاع العام.

عدد العاملين في القطاع العام قل سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٣٪ كما تقرر ضمن الخطة الاقتصادية، وتم تشجيع العديد من العاملين على الخروج للتقاعد، بحيث يتقاضى شخص يتقاعد حسب توصيات الحكومة دخلاً يساوي ٧٥٪ من دخله.

سنة ٢٠٠٤ ولأول مرة منذ أربع سنوات، ارتفع الناتج القومي للفرد وكان نموه إيجابياً. في النصف الأول من السنة نما الاقتصاد بنسبة ٣,٨٪ وهذا يمثل ارتفاع الناتج القومي للفرد بنسبة ٢,٢٪ بعد هبوطه بنسبة ٥,٧٪ خلال السنوات الاربع السابقة. هذا النمو نجح بسبب إقرار الخطة والبدء بتنفيذها، وأيضاً بسبب عوامل خارجية مثل تسريع الفعاليات الاقتصادية في العالم والهدوء الأمني، كل هذه أدت إلى خروج الاقتصاد من الركود الاقتصادي العميق والذي استمر منذ سنة ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٣.

أدى الركود الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة العجز الحكومي وإلى ارتفاع الدين القومي من مجمل الناتج، وزاد من مستوى عدم التأكد والاستقرار الاقتصادي. الخطة الاقتصادية شملت ثلاث مراحل أساسية:

المرحله الأولى بدأت سنة ٢٠٠٣ بوقف تدهور الاقتصاد وباتخاذ خطوات فورية لإنعاشه، شملت تقليلاً ملموساً

في مصاريف الحكومة، وتغييرات بنيوية في القطاع العام، وتخفيض الضرائب على العمل (سيكرس لهذا الأمر فصل خاص فيما يلي)، وتجديد عمليات الخصخصة، وإدخال تغييرات عديدة لتقليص مستوى المخصصات والمستحقات الاجتماعية، وإخراج عمال أجانب وتبديلهم بإسرائيليين وإصلاحات جذرية لإنقاذ صناديق التقاعد.

المرحلة الثانية بدأت مع بداية سنة ٢٠٠٤ وتمحورت في الانتقال إلى النمو، من خلال تحديد سياسة مستقبلية تهدف إلى تحسين مستوى الحياة لمجمل سكان إسرائيل. تقليل مصاريف الحكومة ونسبتها من الناتج القومي، وتقليل نسبة الضرائب والتغييرات البنيوية الشاملة في القطاع العام هي بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى نمو سريع نسبياً مع بداية ٢٠٠٤، وذلك بالإضافة إلى تسارع الفعاليات الاقتصادية العالمية. هذه الأمور أدت إلى ارتفاع التصدير وناتج القطاع الخاص بنسب عالية وصلت الى ٤٪ أو أكثر مع نهاية ٢٠٠٤.

المرحلة الثالثة تتلخص بإيجاد الظروف المناسبة لتأسيس النمو على المدى البعيد وتقوية المجتمع بأكمله. التوقعات حول نمو الناتج لسنة ٢٠٠٤ كانت ٢,٥٪ ولكن الناتج الفعلي نما بنسبة ٤,٢٪. التوقعات حول نمو الناتج لسنة ٢٠٠٥ تقدر بنسبة ٣,٨٪ وقد يتمكن إنجاز هذا الهدف بسهولة فيما إذا استمرت الحكومة بتطبيق بنود الخطة الاقتصادية الجديدة والتي يتوقع أن يكون العجز الحكومي فيها بنسبة ٣٪ وارتفاع فعلي بنسبة مصاريف الحكومة بنسبة ١٪ حسب تقديرات بنك إسرائيل.

انخفاض العجز الحكومي سنة ٢٠٠٤ قد يعطي دلالة واضحة للقطاع الخاص باستقرار الأوضاع وازدياد نجاعة القطاع العام، والتي كانت قد تضررت جداً في سنوات الركود الأخير، وتمكنه من تمويل استثماراته بشكل أسهل وأفضل.

ارتفع الناتج المحلي الخام للقطاع الخاص خلال سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٥٪ بحساب سنوي، وذلك استمرارا لارتفاعه بنسبة ٢,١٪ من سنة ٢٠٠٣. تطور الناتج في القطاع الخاص يعكس ارتفاعاً في معظم فروع الخدمات الإنتاجية ومن بينها فروع الصناعة والبناء. ميزانية ٢٠٠٤ كانت ٢٥٥ مليار شيكل وهي أعلى بنسبة ٠,٥٪ من ميزانية ٢٠٠٣. مدخولات الدولة من الضرائب وصلت إلى ١٤٩,٤ مليار شيكل وهي أعلى بحوالي ٤,٥٪ بالنسبة لسنة ٢٠٠٣.

لا يفوتنا ان نذكر أن الخطة الاقتصادية سوف تجلب الضرر لمن يحتاج إلى المساعدات الحكومية. الأمثلة الواضحة لذلك: إلغاء الإعانات السكنية والقروض المعطاة للأزواج الشابة، التآكل الحاصل في المساعدات المقدمة للمرضى والتقليصات في أجهزة الصحة، والإساءة الحاصلة لعديمي الدخل وغير المستحقين للحصول على المستحقات الاجتماعية او مخصصات التأمين الوطني، الضرر الذي قد ينتج لأجهزة التربية والتعليم بوقف تنفيذ يوم تعليمي طويل، التقليصات الحاصلة بمخصصات التأمين الأخرى مثل تقليص مخصصات الشيخوخة أو مخصصات المعاقين. علينا أن نذكر أن هذه الإساءة قد تكون مؤقتة إلى حين يبدأ الاقتصاد الإسرائيلي بالرجوع إلى مسلك النمو طويل الأمد والازدهار المستمر.

٢.٣. النقاش حول ميزانية ٢٠٠٥، ورؤية مستقبلية

بسبب عدم النجاح المستمر بانجاز أهداف تقليص العجز، تبنت الحكومة ابتداء من سنة ٢٠٠٥ هدفاً يتعلق بنسبة تغيير النفقات بدلاً من هدف العجز. حسب الأهداف الجديدة من المتوقع ان تكبر النفقات في الميزانية بنسبة ١٪ بشكل فعلي كحد أقصى في كل سنة من السنوات ٢٠٠٥– ٢٠١٠، وذلك بشرط ان لا يتعدى العجز نسبة ٣٪ من الناتج. لهذا

التغيير نقص ملحوظ : ستكون امكانية تجاوز سهلة لأهداف السياسة عن طريق تغييرات حسابية . فمثلاً : قرار الحكومة تقليص اشتراكها بميزانية مؤسسة التأمين الوطني وبالمقابل تقليص تحويلات المؤسسة للحكومة ستمكن من إنجاز الهدف دون تغيير يذكر في سياسة الحكومة .

تقوية أمانة القانون ومصداقيته قد تتحقق فيما اذا انتقلت الحكومة الى تعريف الأهداف على أساس الحكومة الموسعة – كما هو معتاد في معظم الدول المتطورة . بالإضافة لذلك تعريف الأهداف بمفاهيم النفقات تمكن الحكومة من دعم أهداف أخرى مختلفة مثل الاستثمارات المالية والأبحاث والتطوير في الصناعة عن طريق تسهيلات ضريبية ، وبهذا قد يكبر العجز دون الطعن في الأهداف الملزمة للحكومة . وعليه ، لكي يكون القانون الجديد اساساً متيناً لسياسة الحكومة يجب إرفاقه على الأقل بتقرير هدف يتعلق بنسبة الدين العام من الناتج على المدى المتوسط . هذا الهدف يمكن في كل فترة من فحص مدى فاعلية سياسة الحكومة بتقليص نسبة الدين العام من الناتج ، ويشكل وزناً مضاداً للضغوطات بشأن تقليل الضرائب . في هذا الصدد ، علينا ان نذكر المستوى العالي الحالي لنسبة الدين العام من الناتج ، والذي لا يتوقع أن يقل بشكل ملحوظ اذا كانت مستويات العجز في السنوات القادمة قريبة من الحد الأقصى بنسبة ٣٪ من الناتج كما تقرر حسب الأهداف الجديدة في القانون الجديد .

الى جانب سيئات القانون الجديد ، هنالك بعض الميزات البارزة في مجال التخطيط . تحديد نسبة ارتفاع النفقات للسنوات المقبلة تقر فعليا مستوى النفقات الشامل دون أية سياسة لتقلبات الفعاليات الاقتصادية في الدولة أو في مدخولات الدولة من الضرائب ، وهذا بشرط أن يكون قريبا من الحد الأقصى (٣٪) المقررة حسب القانون . تخطيط من هذا القبيل يمكن من بلورة نطاق ميزانية الدولة على أساس خطط متعددة السنين قد تؤدي الى استغلال ناجع أكثر للموارد في مجالات الأمن ، التربية ، الصحة والبنية التحتية ، وبهذا قد يتحسن أداء الحكومة . هذه الميزات ستكون فعالة فقط عندما يكون مستوى العجز قليلاً لدرجة لا تؤثر فيها تغيرات في الفعاليات الاقتصادية ومدخولات الدولة على الحد الأقصى للعجز . وكمثال لنطاق ، يمكن ان تعمل فيه السياسة ، النموذج الذي تبنته دول الاتحاد الأوروبي حسب ميثاق الاستقرار والنمو (Stability and Growth Pat) وستكون الميزانية بتوازن او بفائض مع الامتناع عن الشذوذ من حد أقصى بنسبة ٣٪ من الناتج بفترات الكساد الاقتصادي .

يذكر مع ذلك ان الحد الأقصى للعجز في هذه الدول كان فعالاً ، ولكن الدولتين الكبيرتين في الاتحاد (فرنسا والمانيا) تشذان في المدة الاخيرة عن الحد الأقصى ، وليس من المتوقع ان تحققاً مستويات عجز أقل من ٣٪ من الناتج في السنتين القادمتين .

لفحص الملاءمة بين الأهداف التي قررتها الحكومة للسنوات المقبلة وبين قراراتها بشأن خطوات سياسية معينة ، فقد تم تحليل التطور المتوقع لميزانية الحكومة وفق قرارات اتخذت في الماضي حسب متغيرات اقتصادية مختلقة وتطورها في الماضي . الفرضيات التي ارتكز اليها هذا التحليل كانت بالأساس كالتالي :

أولاً : نمو الناتج سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٣,٣٪ وفي كل سنة من السنوات ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ بنسبة ٤٪ . هذه النسب تستند الى نمو التشغيل بنسبة اكبر من ازدياد قوة العمل ، وعليه تكون نسبة البطالة حول معدلها السنوي .

ثانياً : ارتفاع سنوي بنسبة ١,٣٤٪ في الناتج للمشتغل الواحد (مثلما كان عبر الثلاثين سنة السابقة) . ولهذا يساهم

النمو في تقليل عبء الضرائب من خلال الإصلاحات الضريبية، وتغييرات قوانين العمل وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية. بالاضافة لذلك سيزيد الدخل الفعلي بنسبة تضاهي ازدياد الناتج للمشتغل الواحد.

ثالثاً: تجميد استيعاب القوى العاملة والأجور والميزانيات الرقمية في القطاع العام. ارتفاع أسعار الاستهلاك العام يشابه ارتفاع أسعار الناتج.

رابعاً: المساعدات الأميركية المدنية ستقل حسب اتفاق متعدد السنين بمبلغ ١٢٠ مليون دولار سنوياً، ولكن المساعدات الامنية سترتفع بمبلغ ٦٠ مليون دولار سنوياً.

خامساً: ميزانية الأمن لسنة ٢٠٠٥ تبقى كما تقرر في نهاية ٢٠٠٤. في السنوات القادمة ترتفع ميزانية الأمن بنسبة ٠,٦٪ فعلياً للسنة، وذلك بسبب المساعدات الامنية التي ستعطى في نطاق الاتفاق على تقليل المساعدات المدنية.

سادساً: سعر صرف الدولار سيكون كما هو عليه في الوقت الراهن، أي ٤,٥ شيكل مقابل الدولار الواحد، وهذا السعر سيبقى حتى نهاية سنة ٢٠٠٥ ولكن منذ سنة ٢٠٠٦ سيرتفع الى ٤,٧ شيكل للدولار الواحد. ارتفاع جدول غلاء المعيشة سيكون بنسبة ٢٪ سنوياً.

حسب التحليل فإن نسبة الارتفاع المتوقع في النفقات بسنة ٢٠٠٥ حسب قرارات الحكومة القائمة تتلاءم مع الحد الأقصى بنسبة ١٪ الذي قررته الحكومة، ولكن العجز المتوقع قد يشذ بنسبة ١٪ من الناتج فوق النسبة المقررة (٣٪) وذلك بسبب ارتفاع العجز في بداية ٢٠٠٥ وهبوط متوقع بمدخولات الحكومة سنة ٢٠٠٥، مع تفعيل مرحلة اضافية من الإصلاحات الضريبية. هذا معناه ان الملاءمة ستكون كبيرة بعد ٢٠٠٥ ومن المطلوب أن تقل النفقات بأكثر من ١٪ بدل ارتفاعها فعلياً بنسبة ١٪. كخطوة بديلة يمكن ان تقوم الحكومة بزيادة مدخولاتها عن طريق تأجيل تنفيذ المرحلة القادمة من الإصلاحات الضريبية او عن طريق رفع ضرائب أخرى. في السنوات بعد ٢٠٠٥ من المتوقع ان يكون ازدياد النفقات (بانعدام خطوات اضافية) اكبر من ١٪، وعليه من المطلوب أيضاً تنفيذ ملاءمات اضافية في الميزانية في نطاق ملحوظ من أجل تقليل نسبة نمو النفقات في هذه السنوات. بدون خطوات اضافية من المتوقع ان يهبط العجز الى نسبة تقل عن ٣٪ من الناتج في سنة ٢٠٠٨ فقط ونسبة الدين العام من الناتج لا تقل الى نسبة ١٠٠٪ من الناتج حتى في سنة ٢٠١٠.

اتباع مسلك تهبط فيه المصاريف على مدى السنين أمر صعب جداً، وبالذات بسبب صعوبة تقليل الأسعار النسبية للخدمات العامة، ومن هنا على الحكومة بلورة خطط تمكنها من تقليص نطاق هذه الخدمات العامة (بما في ذلك الأمن) وتقليص التشغيل فيها. إثر الملاءمات المطلوبة وحجمها الكبير فإن المحافظة على امانة ومصداقية التزام الحكومة بهذه القرارات، تلزم ان يكون تنفيذ التخطيط والخطوات المهيئة لإجراء الملاءمات المذكورة اعلاه فورياً في نطاق ميزانية متعددة السنوات.

لائحة رقم (١) عجز الموازنة العامة، إيراداتها ونفقاتها، حتى نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الحدّ الأقصى للعجز المحلي للحكومة	٢,٣	٢,٢	٢,٦	٢,٨	٠,٥	٤,١	٢,٣	٢,٥
العجز المحلي الفعلي للحكومة	٣	٢,٨	٢,٨	٠,٥	٣,٦	٣,٥	٥,٤	٥,٢
الحدّ الاقصى للعجز الكلي للحكومة	٣	٢,٨	٣,١	٣,٦	١,٨	٣,٩	٣	٣
العجز الكلي الفعلي للحكومة	٣,٣	٣,٢	٣,٣	٠,٧	٤,٦	٣,٨	٥,٦	٥,٤
مجمل المدخولات الصافي	٣٧,٩	٣٧,٥	٣٦,٥	٣٧,١	٣٥,٣	٣٦,٤	٣٤,٣	٣٥,٨
الضرائب والرسوم	٣٠,٧	٢٩,٧	٢٩,٨	٣١,٣	٣١,١	٣٠,٣	٢٩,٣	٣٠
الفوائد، الأرباح، مدخولات بيع الأراضي	١,٧	٢,٢	١,٩	١,٧	١,٣	١,٤	١	١,٢
أرباح بنك إسرائيل	٠,٧	١	٠,٩	٠	٠	٠	٠	٠
قروض التأمين الوطني	١,٦	١,٤	١,٤	١,٥	٠,٩	١,٦	١,٩	٢,٠
هبات حكومة الولايات المتحدة	٣,٢	٣,٢	٢,٦	٢,٥	٢,١	٣,١	٢,٢	٢,٩
مجمل المصاريف الصافي	٤٠,٦	٣٩,٨	٣٨,٩	٣٧,٧	٣٩,٨	٤٠,٢	٣٩,٩	٤١
الفوائد ودعم الاعتماد	٧,٤	٧,٣	٦,٩	٧	٧	٦,٨	٧,٧	٦,١
مصاريف الأمن	٩,٤	٩,٣	٨,٨	٨,٦	٩	٩,٨	٩,٤	٩,٣

لائحة رقم ٢ : سلّم الأفضليات في مصاريف الحكومة ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٤
(نسبة من الإجمالي)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
مجمل مصاريف الحكومة (دون فوائد)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التربية	١٥,١	١٤,٦	١٥,٢	١٤,٨	١٤,٩	١٣,٨	١٤,٩	١٤,٦
الصحة	١٥,١	١٥,٨	١٥,٤	١٥,١	١٥	١٤,٦	١٥	١٤,١
الأمن	٢٣,٢	٢٣,٣	٢٢,٣	٢٣,١	٢٢,٦	٢٥,٥	٢٤,٥	٢٤,٥
مستحقات التأمين الوطني	١٧,٦	١٨,٣	١٨,٧	١٩,٢	١٩,٧	١٩,٣	١٩,٥	١٩,٨
البنية التحتية	٢,١	٢,٢	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٨
آخر	٢٦,٩	٢٥,٨	٢٦,٣	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٤,١	٢٣,٤	٢٤,٢

لائحة رقم ٣: سنّ التقاعد في دول OECD، ٢٠٠٠

الدولة	سنّ تقاعد الرجال	سنّ تقاعد النساء
الجمهورية التشيكية	٦٢	٦١
هنغاريا	٦٠	٥٧
بولندا	٦٥	٦٥
النمسا	٦٥	٦٠
بلجيكا	٦٥	٦٥
الدانمارك	٦٧	٦٧
فنلندا	٦٥	٦٥
فرنسا	٦٠	٦٠
ألمانيا	٦٣	٦٣
اليونان	٦٥	٦٠
إيرلندا	٦٥	٦٥
إيطاليا	٦٥	٦٠
لوكسمبورغ	٦٥	٦٥
هولندا	٦٥	٦٥
البرتغال	٦٥	٦٥
إسبانيا	٦٥	٦٥
السويد	٦٥	٦٥
الولايات المتحدة	٦٥	٦٥
اليابان	٦٥	٦٥
نيوزيلاندا	٦٥	٦٥
كندا	٦٥	٦٥
معدل دول OECD	٦٤	٦٣

لائحة رقم ٤ : وزن النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٤ GDP، إسرائيل ودول OECD

الدولة	نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي
السويد	٥٩
الدانمارك	٥٦,٦
فرنسا	٥٤,٤
اسرائيل	٥٤
النمسا	٥١,٦
فنلندا	٥١
بلجيكا	٤٩,٧
المانيا	٤٩,٤
ايطاليا	٤٨,٥
معدل الاتحاد الاوروبي	٤٨,٥
النرويج	٤٨,٤
البرتغال	٤٦,٨
اليونان	٤٦,٧
معدل OECD	٤٥,٩
بريطانيا	٤٢,٨
كندا	٤٠,١
هولندا	٣٩,٨
نيوزيلاندا	٣٩,٨
اسبانيا	٣٩,٣
اليابان	٣٨,٣
استراليا	٣٦,٢
الولايات المتحدة	٣٥,٩
ايرلندا	٣٥,٢

المصدر: تقارير البنك الدولي.

٣. الفقر والبطالة في إسرائيل ٢٠٠٤

تدهور الفعاليات الاقتصادية في السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ والذي توقف مع انتهاء ٢٠٠٣ وابتدأ بالتحول مع بداية ٢٠٠٤ أثر بشكل سلبي في ارتفاع نسبة العائلات الفقيرة وازدياد حجم البطالة في إسرائيل، والذي وصل مع نهاية سنة ٢٠٠٣ الى ٧,١٠٪ من مجمل القوة العاملة. تسارع الفعاليات الاقتصادية في اسرائيل لا زال بطيئاً والتوجهات السلبية لهبوط مستوى المعيشة، والتآكل الحاصل في الأجور واتساع البطالة كل ذلك أثر سلباً بشكل واضح، وقد يكون الخروج من هذه الظواهر بطيئاً ولا يتماشى مع النمو الحاصل في الناتج القومي لسنة ٢٠٠٤.

تشير المعطيات الرئيسية في دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن هبوط الأجر الفعلي كان بنسبة ٤٪ وذلك بسبب هبوط كلفة العمل لدى معظم المنتجين وأيضاً انخفاض الدخل في القطاع العام، بينما ساهم ارتفاع جدول غلاء المعيشة بنسبة ٦,٥٪ سنة ٢٠٠٢ الى انخفاض الدخل الفعلي بنسبة ٧,٥٪. تآكل الأجور ظهر في القطاع العام أكثر منه في القطاع الخاص. هبوط الأجر شمل معظم فروع القطاع الخاص ولكن الهبوط كان ملحوظاً أكثر في فروع ترتكز إلى القوة العمالة المثقفة والماهرة. في الفروع التقليدية والمختلطة في الصناعة انخفض الأجر الفعلي سنة ٢٠٠٤ بنسبة معتدلة، أما في فرع خدمات الضيافة والطعام فقد ظهرت بوادر ارتفاع طفيفة بعد هبوطه سنة ٢٠٠٣.

سنة ٢٠٠٣ شهدت اتساع دائرة البطالة ولكن بصورة معتدلة نسبياً، ووصلت إلى ٧,١٠٪، أما في سنة ٢٠٠٤ فقد بقيت نسبة البطالة عالية جداً ولم تتغير تقريباً عما كانت عليه سنة ٢٠٠٣، اذ وصلت هذه النسبة إلى ٥,١٠٪، ولكن بالرغم من ذلك فان عدد المشتغلين ازداد بفعل أهداف الخطة الاقتصادية الرامية إلى تقليص عدد العمال الأجانب واستبدالهم بعمال إسرائيليين. عدد العمال الذين ملأوا أماكن عمل شاغرة ارتفع فوق ارتفاع نسبة المشاركة في العمل سنة ٢٠٠٤، وعليه انخفضت نسبة البطالة قليلاً هذه السنة، بينما حدث العكس تماماً سنة ٢٠٠٣ إذ ازداد عدد المشتغلين الإسرائيليين الذين احتلوا أماكن عمل كان العمال الأجانب يشغلونها ولكن ارتفاع نسبة المشاركة كانت فوق ارتفاع عدد هؤلاء المشتغلين. عدد المشتغلين في فروع تقليدية مثل البناء وخدمات الضيافة والطعام ازداد ولكن برز من جهة أخرى الانخفاض الحاصل في القطاع العام.

استمرت في سنة ٢٠٠٤ سلسلة الأضرار التي لحقت بمخصصات التأمين الوطني. ففي حزيران ٢٠٠٣ بدأ التقليص الحاد في مخصصات ضمان الدخل، وفي آب ٢٠٠٣ تم تفعيل المرحلة الأولى من خطة تقليص مخصصات الأولاد والمفروض أن تستمر حتى آب ٢٠٠٩. هذه المرحلة شملت تقليص ١٥٪ من مخصصات الأولاد، وتقليص معظم مخصصات التأمين الوطني بنسبة ٤٪، وتصعيب شروط الاستحقاق لهذه المخصصات وبالذات مخصصات ضمان الدخل ورسوم البطالة. استمرت في سنة ٢٠٠٤ هذه التقليصات وبالأساس تم تخفيض مخصصات الشيخوخة بنسبة ١٤٪ ومخصصات المعاقين بنسبة ١٥٪. مخصصات استكمال الدخل انخفضت بنسبة ٥,٢٪ أما انخفاض مخصصات ضمان الدخل الفعلي فقد كان بين ٢٪ – ١٢٪ وذلك حسب تركيب العائلة وعمر الأب فيها.

هذه التغييرات الجمة في سياسة الرفاه الحكومية أو بالأحرى في السياسة الاقتصادية الاجتماعية والرامية إلى تقليل الفوارق الاجتماعية لم تفصح عن أجهزة الضرائب المباشرة، فضريبة الدخل ورسوم التأمين الوطني تجبيها مؤسسة التأمين الوطني، ومع تطبيق المرحلة الأولى من الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى تقليل عبء الضرائب على العمل

وفرض الضرائب على أسواق المال. هذه الإصلاحات الضريبية لا تمس بتاتاً الفئات الضعيفة اقتصاديا (العشرون بالمئة من ذوي الدخل المنخفض في إسرائيل لا يحصلون على دخل من العمل تقريباً أو لا يدفعون الضرائب بسبب دخلهم المنخفض من العمل). نسبة الضريبة قلت من العشر الرابع فصاعداً. تقليل ضريبة الدخل عدّل هبوط الدخل الصافي الناتج عن تآكل الدخل. تآكل مستوى المخصصات الاجتماعية ومستحقات التأمين الوطني للعائلات غير العاملة وللشيوخ أساء لوضع هاتين الفئتين بالنسبة لباقي فئات السكان. التغييرات المتبعة بنسبة رسوم التأمين الوطني للأجيرين عملت بشكل إيجابي على تقليل الفوارق، ولكنها لا تكفي وحدها لإغلاق هذه الفجوات العميقة.

في كانون الثاني ٢٠٠٤ قللت الحكومة رسوم التأمين الوطني لذوي الدخل المنخفض، وبالمقابل رفعت رسوم التأمين الوطني لذوي الدخل المرتفع. إلغاء الحد الأقصى للدخل والذي تدفع بسببه رسوم التأمين الوطني سنة ٢٠٠٢ عمل هو الآخر بنفس الاتجاه، أي على تقليل الفوارق، ولكن هذا الحد الأقصى أعيد سنة ٢٠٠٣ وتأثيره بذلك قد يكون سلبياً. الحد الأقصى للدخل هو خمسة أضعاف معدل الدخل أي مبلغ ٣٥٠٠٠ شيكل فمن يتقاضى حتى هذا المبلغ يدفع نسبة ضريبة تساوي ٩٪ كرسوم للتأمين الوطني ومن يتقاضى فوق هذا المبلغ لا يدفع أيه مبالغ إضافية للتأمين الوطني.

المعطيات حول حجم الفقر واللامساواة بتوزيع الدخل في الدولة تضم سكان القدس الشرقية، وتشير إلى اتساع حجم الفقر في إسرائيل لسنة ٢٠٠٤، إذ وصلت نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٢١٪ من مجمل العائلات في إسرائيل. عدد الذين انضموا إلى دائرة الفقر يقدر بحوالي ١٠٠ ألف شخص، وبذلك يصبح عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر ١,٥ مليون شخص من أصل ٦,٨ مليون شخص يعيشون في إسرائيل مع نهاية سنة ٢٠٠٤. عدد الأولاد الذين يعيشون تحت خط الفقر يصل إلى ٦٦٠ ألف طفل وهذا معناه أن كل ولد ثالث في إسرائيل يعيش تحت خط الفقر وعددهم يشكل ٣٠,٨٪ من مجمل الأطفال في إسرائيل. عدد العائلات الفقيرة يصل إلى ٣٦٦ ألف عائلة. اتساع دائرة الفقر ميز معظم فئات السكان الضعيفة، ولم يفصح عن العائلات العاملة. خط الفقر يحسب حسب ٤٠٪ من معدل الدخل في إسرائيل (حوالي ٢٨٠٠ شيكل).

ازداد فقر العائلات الفقيرة سنة ٢٠٠٤ ، وابتعد دخلهم عن خط الفقر أكثر فأكثر، ليصبح ٣٠,٥٪ منه بدلاً من ٢٨٪ سنة ٢٠٠٣. تعميق الفقر ظهر في العائلات غير العاملة في سن العمل.

تقليص مخصصات التأمين الوطني وفق الخطة الاقتصادية الجديدة والتي بدأ في تطبيقها بشكل مكثف منذ منتصف ٢٠٠٣، هو السبب الرئيسي لتعميق دائرة البطالة في إسرائيل، وقد قلت سنة ٢٠٠٤ تأثيرات المستحقات الاجتماعية لتقليص حجم الفقر حسب الدخل الاقتصادي. المستحقات الاجتماعية والتحويلات للعائلات مع خصم الضرائب المباشرة أخرجت من دائرة الفقر ٤٣٪ من الفقراء مقارنة مع ٧٤٪ سنة ٢٠٠٣.

تآكلت مخصصات التأمين الوطني للعائلة الواحدة بمعدل ٧,٥٪ بشكل فعلي، الأمر الذي طال كل طبقات السكان. عند الطبقات الضعيفة ظهر التقليص الحاد في مخصصات ضمان الدخل من جهة، وتآكل مخصصات استكمال الدخل للشيوخ المستحقين. الوضع الاقتصادي للشيوخ ولغير العاملين في سن العمل أصبح سيئاً أكثر نسبة إلى العائلات العاملة. كل العائلات عانت من تقليص المخصصات ولكن العائلات العاملة تمتعت بانخفاض نسبة

ضرائب الدخل .

تدل صورة الوضع في إسرائيل على تطورات متناقضة : تقلص الفوارق في الدخل الاقتصادي وارتفاع الفوارق في الدخل الصافي . جدول جيني لتوزيع الدخل الاقتصادي هبط بنسبة ٢٪ بسنة ٢٠٠٤ ، بينما ارتفع هذا الجدول لتوزيع الدخل الصافي بنسبة ١٪ تقريباً .

تقليص مخصصات ضمان الدخل شمل ٧٠٪ من السكان الذين حصلوا على هذه المخصصات ، وقد وصل التقليص من ١٠٪ - ٢٣٪ حسب تركيب العائلة ، وبالتالي تم تجميد مخصصات الأرامل . مخصصات ضمان الدخل لمن لم يبلغ ٥٥ عاماً تآكلت بشكل فعلي بنسبة ٦٪ لعائلة بدون أولاد وبنسبة ١٢٪ لعائلة مع أولاد . مخصصات الأولاد لعائلة مع ولد واحد تقلصت بنسبة ٩٪ بينما تقلصت مخصصات الأولاد لعائلة مع أربعة أولاد بنسبة ١٤٪ .

خط الفقر بقي ثابتاً بمفاهيم فعلية ، ومستوى كل المخصصات قل نسبة لدخل خط الفقر . أدى التشدد في شروط الاستحقاق لرسوم البطالة إلى وجود العديد من العاطلين عن العمل بدون دخل بتاتاً . هذا التأثير بدأ بالتفاقم مع بداية سنة ٢٠٠٤ وفي هذه السنة هبط عدد الحاصلين على رسوم البطالة بحوالي ٣٤٪ من ١٠٥ آلاف الى ٧٠ ألفاً شهرياً ، ونسبة الحاصلين على رسوم البطالة من مجمل غير العاملين هبط من ٤٥٪ إلى ٢٦٪ .

شهدت أجهزة الضرائب المباشرة أيضاً تغييرات كثيرة خلال سنة ٢٠٠٤ وهذه التغييرات شملت رسوم التأمين الوطني وضريبة الدخل :

في سنة ٢٠٠٤ قلت نسبة رسوم التأمين الوطني المخفضة والمفروضة على الأجيرين من ٦٦ , ٢٪ إلى ٤ , ١٪ ، وبالمقابل ارتفعت النسبة العادية على قسم من الدخل الأكبر من نصف معدل الدخل من ٩ , ٤٪ الى ٥٢ , ٥٪ ، وهذا ساعد أصحاب الدخل المنخفض وأثقل العبء قليلاً على ذوي الدخل المرتفع .

في بداية ٢٠٠٤ تم تفعيل الإصلاحات الضرائبية ، وبالذات المرحلة الأولى منها ، والتي تهدف إلى تقليل عبء الضرائب على الدخل من العمل في عملية تدريجية سوف تنتهي مع نهاية ٢٠٠٦ ، بالإضافة إلى فرض الضرائب في أسواق المال .

تدل مقارنة درجات ضرائب الدخل ونسب الضرائب الهامشية لسنة ٢٠٠٤ مقابل سنة ٢٠٠٣ على أن نسب الضرائب الهامشية قلت بمستويات الدخل المنخفض والمتوسط حتى لمستوى يساوي ضعف ونصف الضعف من معدل الدخل . هذه النسب هبطت من ٣ , ١٩٪ - ١ , ١٨٪ حيث كان هذا الانخفاض في نسبة الضريبة المعدلة أعلى عند الأعشار الثالث حتى السابع ، ولكن تقليل النسب كان أعلى بالأعشار العليا . أصحاب الدخل المرتفع حصلوا على علاوة تقدر بمبلغ ٣٠٠ - ١٠٠٠ شيكل بينما حصل أصحاب الدخل المنخفض على علاوة قدرها ١٠ - ٣٠ شيكلاً . وعليه يمكننا القول أن الإصلاحات الضرائبية التي بدأت الدولة بتنفيذها منذ بداية ٢٠٠٤ كان لها تأثير سلبي على الدخل الصافي وتوزيعه .

هبطت المستحقات والتحويلات من ٣ , ١٨٪ إلى ٥ , ١٧٪ من الدخل النقدي بينما هبط الدخل النقدي للعائلة بنسبة ١ , ٣٪ بشكل فعلي . الدخل بعد المستحقات هبط بنسبة ٩ , ٣٪ .

يظهر تقرير الفقر البديل صورة سيئة أكثر ، إذ أفاد أنه خلال السنة الأخيرة وصل عدد العائلات الجائعة إلى ٣٠٪ ،

ومعظم هذه العائلات وصلت إلى الجمعيات الخيرية للحصول على القليل من الطعام، وبالمقابل ازدادت كميات الغذاء التي تجمعها هذه الجمعيات، إذ أعطت مواد تموينية وغذائية بنسبة تفوق ٢٩ ٪ من النسبة الموزعة بسنة ٢٠٠٣ ، وعلى أثر ذلك ازداد عدد المتطوعين لهذه الخدمة بنسبة ٢٣٪ مقارنة مع السنة السابقة .

المعطيات المؤلمة أكثر تشير إلى دخول قسم من أبناء الطبقات الوسطى إلى دائرة الفقر واحتياجهم لمساعدات غذائية من قبل المؤسسات الخيرية، فقد ارتفع عدد هؤلاء من ١١٪ سنة ٢٠٠٣ إلى ١٥٪ سنة ٢٠٠٤، هذه الجمعيات الخيرية ساعدت بشكل دائم أكثر من ٤٠ ألف عائلة الحصول على المواد الغذائية وجمعت أكثر من ٢٠٠٠ طن من المواد التموينية والغذائية، وأعلنت عن عدم استطاعتها الوقوف أمام الطلب المتزايد، ما اضطرها إلى تقليل سلة المواد وهذا الزيادة في الطلب قدرت بنسبة ٤٦٪ .

ظواهر ازدياد الفقر والبطالة أدت الى العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية، من بين هذه الظواهر :

اولاً: الانتحار على خلفية صعوبات اقتصادية: عدد حالات الانتحار سنة ٢٠٠٤ وصل إلى أكثر من ٣٥ حالة، وهذه الأرقام تشكل ارتفاعاً بنسبة ٣٠٪ تقريباً بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٣ . هذه الظاهرة لم تشمل الفقراء فقط وإنما شملت بعض الأشخاص الذين تمتعوا بدخل عال، ولكنهم طردوا من عملهم ودخلوا في صعوبات اقتصادية جمة، أدت بهم في النهاية إلى تفضيل الانتحار عن مواصلة العيش بإذلال مستمر . بعض أصحاب المعامل، والمزارعون، وغيرهم من أصحاب المصانع انتحروا إثر دخولهم أزمة اقتصادية صعبة . هذه الأزمات تتلخص في عدم مقدرة هؤلاء الصناع على دفع العديد من التزاماتهم أو عدم المصادقة على اعتمادات طلبوها من البنوك والمؤسسات المالية المختلفة . بعض هؤلاء المنتحرين حاول المس بعمال السلطات الذين جاؤوا اليه للحجز على ممتلكاته بعد دخوله في أزمات اقتصادية مختلفة .

ثانياً: ازدياد عدد الجرائم المنفذة على خلفية صعوبات اقتصادية: سرقة، جنوح، مشاغبات تؤدي بالعديد ممن لاقوا صعوبات اقتصادية الى ارتكاب جرائم يفضلون على إثرها دخول السجن والحصول على الطعام هناك . سنة ٢٠٠٤ ارتفع عدد هذه الجرائم بنسبة ٢١٪ مقارنة مع سنة ٢٠٠٣ .

ثالثاً: تنفيذ عمليات إجهاض من قبل بعض النساء الفقيرات واللواتي لم يستطعن إنجاب الأطفال بسبب ضائقة اقتصادية .

رابعاً: سرقة الطعام من الحوانيت بشكل متزايد: تقارير الشرطة تفيد أنه خلال سنة ٢٠٠٤ حصل ارتفاع في عدد سارقي الطعام من الحوانيت بنسبة ١٣٪ بالنسبة لسنة ٢٠٠٣ .

خامساً: ازدياد عدد حالات الطلاق بين أزواج شابة وصلوا إلى وضع سيئ للغاية من ناحية اقتصادية: ارتفاع بنسبة ١٥٪ سنة ٢٠٠٤ .

سادساً: ازدياد عدد حالات الصعوبات النفسية لأشخاص عانوا من صعوبات اقتصادية . ارتفاع بنسبة ٨٪ في عدد المتعالجين نفسياً على خلفية صعوبات اقتصادية .

سابعاً: ازدياد ظواهر التفتيش عن الطعام داخل حاويات النفاية .

ثامناً: ازدياد عدد المشردين المتسكعين في الشوارع والذين يفتشون عن أماكن مهجورة باردة ومظلمة لكي يحصلوا على

مأوى يؤويهم خلال الليل . التقارير الاجتماعية تشير إلى ارتفاع بنسبة ١٣٪ في عدد المشردين الذين لا يملكون أي مصدر يعتاشون منه . بعض هؤلاء يموتون في بعض الأحيان بسبب البرد او بسبب قلة الأكل والشرب .

تاسعاً : عدم المقدرة على شراء الأدوية واللوازم البيتية الضرورية .

عاشراً : الجنوح الجنسي لدى العديد من الفتيات بهدف تمويل وجبة طعام لعائلاتهن . هذه الظواهر كلها حديثة ولم تكن معروفة سابقاً ، وهي بالأساس ناتجة عن تغير التوجه العام لدى السلطات بشتى أنواعها تجاه هذه الأمور ، والمؤسف أن الحكومات على اختلاف أنواعها لا تعمل أي شيء تقريباً لمحاربة هذه الظواهر ، بالرغم من ازدياد الأبحاث المتعلقة بتقليص ظواهر الفقر ، البطالة ، الفروق واللامساواة والتي وصلت إلى النتائج التالية :

١ . تقليل البطالة يتم عن طريق تقليص عدد العمال الأجانب وبالأساس تطبيق السياسة على المشغلين وأصحاب المصانع وليس على العمال الأجانب أنفسهم .

٢ . مواصلة العملية السلمية مع دول الشرق الأوسط ، وذلك من أجل التخلص من المصادر والموارد التي توجهها إسرائيل لجهود الحرب غير المتوقفة والمعلنة على السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وترك هذه السياسات الفتاكة وراءها .

٣ . سياسة الضرائب : يجب المواظبة على الإصلاحات الضرائبية التي قررتها الحكومة وبدأت بتنفيذها مع بداية سنة ٢٠٠٤ لكي تستطيع بذلك زيادة جباية الضرائب من أجل تقليل العجز الحكومي ومن أجل تقليل الدين الحكومي .

٤ . التمييز بين السكان القادرين على الاندماج بأسواق العمل وأولئك غير القادرين على الاندماج بهذه الأسواق ، وبالتالي عدم المس بمخصصات التأمين الوطني والمستحقات الاجتماعية للفئة الأخيرة .

٣ - ١ الوضع الاقتصادي للسلطات المحلية في إسرائيل ٢٠٠٤

تأخذ السلطات المحلية في إسرائيل ميزانياتها من مصادر مختلفة ، ومنها الضرائب المفروضة على الخدمات المقدمة للسكان ، والضرائب المفروضة على المصالح التجارية والصناعية . وهنالك مصدر آخر هو ما تخصصه الحكومة سنويا . فالمبلغ الذي تخصصه الحكومة هو المصدر المهم جدا من وجهة نظر التطوير الذي تريده الحكومة لهذه البلدة او تلك ، او التطوير الذي لا تريده لهذه البلدة او تلك . هنالك نوعان من الميزانيات في اسرائيل : ميزانية عادية ، وميزانية غير عادية (ميزانية تطوير) . آخر الإحصاءات المنشورة للسلطات المحلية تشير بوضوح الى النتائج التالية :

الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها العديد من السلطات المحلية في إسرائيل ، اليهودية والعربية ، مأساوية ووجهة نظر وزير الداخلية تبين هذه الأوضاع المزرية حيث يقول : " اذا لم يجر حالا توجيه ميزانيات من الحكومة فإن مئة سلطة محلية ستنهار " !! وحديث الوزير يدور حول قرار تقليص ملياري شيكل إضافيين من هبة الموازنة للسلطات المحلية تطالب باستعادتها وعدم تقليصها .

تفاقم أزمة السلطات المحلية الى درجة الانفجار والتدهور على حافة الانهيار قد يكون سببه السياسة الاقتصادية

للحكومة بالإضافة إلى عدم النجاعة المتراكمة لإدارة هذه السلطات، إذ يعلن مراقب الدولة عن الفوضى العارمة التي تعم بعض السلطات المحلية. فوفقاً للمعطيات الرسمية ترزح السلطات المحلية تحت عبء عجز مالي يتراوح بين (٥,٥) مليار شيكل الى ستة مليارات شيكل. وقد "زاد الطين بلة" التقليصات الأخيرة التي تضمنتها الخطة الاقتصادية لحكومة شارون - نتنياهو - وتجسدت في موازنة العام الجديد - في الميزانيات الاعتيادية والتطويرية "وهبة الموازنة" المخصصة للسلطات المحلية. وقد عكس هذا العجز الهائل (اكبر عجز منذ قيام إسرائيل) بصماته المأساوية على مختلف نواحي ومجالات نشاط السلطات المحلية. فقد أصبحت السلطات المحلية في وضع لا تستطيع فيه ليس فقط التطوير عمرانياً بعصرنة وتطوير البنية التحتية، بل كذلك العجز في تقديم الخدمات الأولية للمواطنين في مجال التعليم والرفاه وفي دفع أجور ومعاشات العاملين والموظفين. لقد وصلت الأوضاع المتدهورة الى درجة القذف بعاملي وموظفي السلطات المحلية وعائلاتهم الى حافة هاوية الفقر والمجاعة بسبب عدم دفع أجورهم عدة اشهر. هنالك العديد من السلطات المحلية التي لم يتسلم العاملون فيها رواتبهم وأجورهم خلال ١٨ شهرا، وقد قاد هذا الوضع الى تعزز ظاهرة نوع جديد من "المقايضة" أشبه ما تكون بمد اليد لطلب المساعدة. معدل أجور ومعاشات أكثر من ٩٨٪ من العاملين والمستخدمين في السلطات المحلية تتراوح بين الحد الأدنى من الأجور والمعدل الوسطي للأجور في الاقتصاد، أي بين أربعة الاف شيكل الى سبعة الاف شيكل فقط.

السياسة الاقتصادية لحكومات اسرائيل المتعاقبة والحالية هي المسؤول الأساسي عن الازمة. فمنذ اواسط الثمانينيات بدأت حكومات اسرائيل المتعاقبة برئاسة الليكود وبرئاسة "العمل" وفي اطار وجودهما معا في "حكومة الوحدة" بانتهاج سياسة "الليبرالية الجديدة" في المجال الاقتصادي - الاجتماعي. وجوهر هذه السياسة هو الخصخصة والنسف التدريجي لما يسمى بِ "دولة الرفاه"، اي التقليص التدريجي سنويا في الميزانيات الحكومية الموجهة للتعليم والصحة والرفاه وللسلطات المحلية وللمواصلات العامة. وهذا ما تنهجه حكومة الليكود في الموازنة الحالية وموازنة ٢٠٠٤ حيث تقلص من ميزانيات الخدمات الجماهيرية بتحميل الجماهير نفقات واعباء ما جرى تقليصه. فعلى سبيل المثال قلصت الحكومة في الموازنة للعام (٢٠٠٤) ما مقداره نصف مليار شيكل من الميزانية الموجهة لمجال التعليم في السلطات المحلية. الأمر الذي يؤدي الى تفاقم ازمة الجهاز التعليمي، كما تلجأ الحكومة إلى املاء "خطة اشفاء" على السلطات المحلية كشرط لتقديم "هبة الموازنة" لها. وخطة الاشفاء لزيادة "نجاعة" نشاط السلطات المحلية تعني تسريح وطرد الاف من الموظفين والعاملين في السلطات المحلية. ويندرج في سياق "النجاعة" املاء خطة الدمج التي تعني، من بين ما تعنيه، تقليص الميزانيات للفرد الواحد وطرد مئات بل آلاف العاملين في السلطات المحلية. والحقيقة ان السلطات المحلية التي نفذت خطة اشفاء لم تخرج من دوامة الأزمة ولم تف الحكومة، ولا الوزارات المختصة، خاصة وزارتي المالية والداخلية، بالتزاماتها بتوجيه الميزانيات المستحقة لها.

ان أكثر الوسائل نجاعة لخروج السلطات المحلية من ازمتها تتجسد في إحداث تغيير جذري لسياسة العدوان والاحتلال والاستيطان الرسمية التي تبتلع غالبية الموازنة العامة وعلى حساب انتاج الأزمات والفقر والبطالة والعجز في موازنة السلطات المحلية.

لائحة رقم ٥ : نسبة البطالة حسب سنوات التعليم ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٤ :
(نسبة مئوية)

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
نسبة البطالة الإجمالية	٨,٩	٨,٨	٩,٤	١٠,٣	١٠,٧	١٠,٥
٠-٨ سنوات تعليمية	١٣,٧	١٣,٢	١٢,٩	١٤,٥	١٦,٦	١٦,٩
٩-١٢ سنة تعليمية	١١	١١,٥	١٢,٣	١٢,٩	١٣,٩	١٣,٩
١٣-١٥ سنة تعليمية	٧,٨	٦,٩	٨,١	٩,١	٨,٧	٨,٦
+١٦ سنة تعليمية	٤,٤	٤,٥	٤,٥	٥,٨	٥,٩	٥,٨

المصدر: استطلاعات القوى البشرية في دائرة الإحصاءات المركزية.

٤ . عبء الضرائب والإصلاحات الضرائبية

وصل عبء الضرائب في إسرائيل في السنة الأخيرة إلى ٤١٪، وهو يعتبر تقريباً من أعلى الأعباء على المستوى العالمي . نصف هذا العبء مصدره الضرائب المباشرة ونصفه الآخر الضرائب غير المباشرة . معدل عبء الضرائب في دول OECD يصل إلى ٣٢٪، وعند إجراء مقارنة مفصلة أكثر نجد أن عبء الضرائب في اليابان، ايرلندا، الولايات المتحدة، اسبانيا، كندا، بريطانيا أقل بكثير من عبء الضرائب في إسرائيل . وهذا العبء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنسبة المصاريف الحكومية، العجز الحكومي والدين القومي من الناتج . الأمر الأكثر صعوبة أن تركيب عبء الضرائب في إسرائيل يختلف تماماً عنه في باقي الدول، فقد تكون نسبة الضرائب المباشرة تشبه نسبتها في بعض الدول الأوروبية مثل المانيا، السويد والدانمارك وتصل إلى ٥٠٪ أما نسبة الضرائب غير المباشرة فهي أعلى بكثير في إسرائيل بالمقارنة مع باقي دول العالم .

بدأت إسرائيل بانتهاج إصلاحات ضرائبية منذ بداية ٢٠٠٤، وبموجبها فإن نسبة الضرائب المباشرة على العمل سوف تقل من نسبة ٦٥٪ (٤٨٪ ضريبة الدخل، ٨٪ مقتطعات التأمين الصحي و٩٪ مقتطعات التأمين الوطني) إلى نسبة ٤٨٪ (٤٣٪ ضريبة الدخل، ٥٪ مقتطعات التأمين الصحي والتأمين الوطني) بالإضافة لذلك ابتدأت إسرائيل بإدخال نسب ضرائب مختلفة في أسواق المال، وفي الوقت الراهن هناك بعض الأملاك التي فرضت عليها الضرائب مثل سندات الدين غير المربوطة، والأوراق المالية الأجنبية والأملاك غير المتداولة في البورصة .

سندات الدين غير المربوطة ملزمة بدفع ضريبة بنسبة ٣٥٪ من أرباحها وعوائدها التي تجنيها، والأوراق المالية الأجنبية ملزمة بدفع ضريبة بنسبة ٢٥٪ من أرباحها، أما الأملاك غير المتداولة فملزمة بدفع نسبة ضريبة ٥٠٪ من الأرباح .

يشمل تخفيض نسب الضرائب المباشرة معظم الدرجات الهامشية، فمثلاً بدلاً من دفع ضريبة بنسبة ١٠٪ على أدنى مستوى دخل، فإن الإصلاحات الضرائبية تلزم دفع ٨٪ فقط . الدرجة الهامشية القادمة حتى دخل ٦٠٠٠ شيكل ملزمة بدفع ضريبة بنسبة ١٩,١٪ بدلا من ٢٣٪ أما على دخل حتى ١٠٠٠٠ شيكل فإن نسبة الضريبة الهامشية تصل إلى ٣٥٪ وهكذا . نسبة الضريبة العليا على دخل يتعدى ٣٥٠٠٠ شيكل ستصل كما ذكر سابقاً الى ٤٨٪ بدلاً من ٦٥٪ .

هذه الإصلاحات الضرائبية على الدخل من العمل، وأيضاً في أسواق المال زادت المحفزات المعطاة للعاملين في أسواق العمل، ومن هنا أدى هذا الأمر إلى ازدياد في عدد المشتغلين بنسبة ١,٣٪ تقريباً سنة ٢٠٠٤، بالرغم من أن قسماً من هذه الإضافات هو بوظائف جزئية. بالإضافة لذلك أدت الإصلاحات إلى تقليل الأضرار المتعلقة بالركود السابق وزادت من فرص نمو الناتج القومي لسنة ٢٠٠٤. هناك مراحل إضافية سيتم تنفيذها مع بداية ٢٠٠٥ تتلخص بتقليص إضافي بنسب الضرائب على العمل وتوسيع دائرة الأملاك المالية الملزمة بدفع الضرائب.

الإصلاحات الضرائبية حسنت جداً قواعد وأنظمة الأجهزة الضرائبية وقربتها من بعض الأجهزة الأوروبية، بحيث دمجت ولأول مرة وفرضت الضرائب على الأرباح الناتجة في الأسواق المالية، وعليه فإنها تشكل تقدماً ملموساً نحو تطور اقتصادي دائم.

الإصلاحات الضرائبية الأخيرة قد تؤدي إلى هبوط مدخولات الحكومة من الضرائب بمبلغ ١٥ مليار شيكل (حوالي ٣٪ من الناتج القومي) ولكن هذا الهبوط يواكبه (كما حدث سنة ٢٠٠٤) هبوط بمستوى المصاريف الحكومية الشاملة (هذه المصاريف هبطت من ٥٣,٣٪ إلى ٥٠,١٪ سنة ٢٠٠٤). كما ذكر سابقا فإن بنك إسرائيل يصرح دائما بأن نجاح الإصلاحات الضرائبية يتعلق بأمرين مهمين جداً: استمرار النمو الاقتصادي واستمرار هبوط المصاريف الحكومية والدين القومي. استمرار الدولة بهذا النهج على المدى البعيد قد يؤدي إلى تقليص الفروق الاقتصادية واللامساواة في توزيع الدخل العام في الدولة.

تعمل المستحقات الاجتماعية بشكل عملي على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. الصورة في إسرائيل مختلفة تماماً، إذ نجد أن جدول جيني لا يقل كثيراً إذا تم حسابه بالوضعين المختلفين: بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب المدفوعة وقبل إدخال المستحقات الاجتماعية، والوضع الآخر هو بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب والمستحقات الاجتماعية. هبوط الجدول بالانتقال بين الوضعين المختلفين هو هبوط هامشي جداً، وهذا الأمر خطير بحد ذاته، إذ من المفروض أن تخفف الضرائب المدفوعة، وبعد دفع المستحقات الاجتماعية، حدة اللامساواة بين أصحاب الدخل.

هذا الأمر معناه أن الأجهزة الضرائبية بمجملها لا تشكل عاملاً يغير شكل الطبقات الاجتماعية بينما يكون تأثير المستحقات الاجتماعية المدفوعة من قبل مؤسسة التأمين الوطني واضحاً في إخراج العديد من العائلات من دائرة الفقر، وقد تقل الفروق نوعاً ما، وذلك يؤدي ببعض العائلات التي تعيش تحت خط الفقر الى أن تصنف فوق الخط فيما إذا حصلت هذه العائلات على هذه المخصصات.

جهاز الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة والضرائب الشرائية الأخرى) يعمل بشكل عكسي ويزيد الفوارق الاقتصادية بين الطبقات المختلفة، ولولا هذه الضرائب غير المباشرة لكانت أجهزة الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل، ضريبة التأمين الوطني وضريبة الصحة) والمستحقات الاجتماعية تعمل بشكل أفضل على تقليل مستوى اللامساواة في توزيع الدخل في الدولة.

٥. التغييرات البنيوية في الاقتصاد الإسرائيلي سنة ٢٠٠٤

تأثرت الفعاليات الاقتصادية في إسرائيل جداً بالعوامل الخارجية وبالأساس الانتعاش الحاصل في الاقتصاد العالمي والهدوء الأمني النسبي. هناك أيضاً عوامل داخلية تتعلق بالتغييرات البنيوية التي ذكرت سابقاً. في هذا الفصل نستعرض

بعض هذه التغييرات وتأثيراتها على فروع الاقتصاد، واستعمالات الناتج والسياسة الحكومية.

٥-١ فروع الاقتصاد

الجدول المشترك لفحص فعاليات الاقتصاد كله ارتفع سنة ٢٠٠٤ بعد هبوطه الحاد على مدى ثلاث سنوات سابقة، وهذا الارتفاع يؤكده تقرير بنك إسرائيل. ارتفاع الجدول وصل إلى ١,٧٪ في النصف الأول من ٢٠٠٤، وإلى ٢,٥٪ في النصف الثاني من السنة. هذا الارتفاع في الجدول المشترك يعكس بالأساس الارتفاع الحاد في فعاليات التجارة الخارجية والداخلية والتي ارتفع الجدول الملائم لفحصها بنسبة ١٣,٩٪.

٥-٢ فرع الصناعة

جدول الإنتاج الصناعي (بدون الماس) ارتفع بنسبة سنوية تصل إلى ١٠,٤٪ في النصف الأول من السنة وإلى ٤,٨٪ بالنصف الثاني. تصدير البضائع والخدمات ارتفع بنسبة سنوية تساوي ٢٣,٤٪ في النصف الأول من السنة وبنسبة ٦,٩٪ في النصف الثاني. هذا الارتفاع في التصدير الصناعي في سنة ٢٠٠٤ يعكس التحسن الحاصل في العالم وتحفيز الطلب على البضائع والخدمات الإسرائيلية. أساس الارتفاع الحاد في التصدير الإسرائيلي خلال السنة عكس كما ذكر انتعاش الاقتصاد العالمي، حيث زاد الطلب على البضائع والخدمات الإسرائيلية في فروعها المختلفة وبالذات فروع التكنولوجيا المتطورة، وبالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض قيمة العملة المحلية وهبوط الأجر الفعلي ميز الاقتصاد خلال السنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

٥-٣ فرع البناء

منذ سنة ١٩٩٦، عانى فرع البناء في إسرائيل من أزمة نتجت عن تقليل الطلب على المباني السكنية والصناعية. انخفاض الطلب على المباني السكنية نتج عن انخفاض عدد المهاجرين الجدد. في السنوات ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ توسعت الفعاليات بهذا الفرع ولكن الأحداث الأمنية خلال أيلول ٢٠٠٠ أدت إلى انخفاض كبير استمر حتى النصف الأول من سنة ٢٠٠٤. النصف الثاني من ٢٠٠٤ شهد نقطة تحول مهمة في هذا الفرع، إذ بدأ يستعيد نشاطه وارتفعت فعالياته بنسبة ضئيلة تقدر بحوالي ٢٪ بعد هبوطها بشكل متواصل منذ أواخر سنة ٢٠٠٠. هبوط الطلب إثر الركود، الهبوط في الأجر الفعلي، ونسبة البطالة العالية خلال السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ أدت إلى هبوط فعلي في أسعار المباني السكنية، ولكن التحول بدأ يطرأ على الأسعار ابتداء من منتصف ٢٠٠٤، ويتوقع أن ترتفع أسعار المساكن بنسبة قد تصل الى ٢٠٪ في الفترة القصيرة القادمة، وذلك حسب تقديرات لجنة الإحصاءات المركزية، وقد سوقت دائرة أراضي إسرائيل ووزارة الإسكان مساحة أرض تكفي لبناء ٧٨٠٠ وحدة سكنية، وهذا يشكل ارتفاعاً بنسبة ٨٪ بالمقارنة مع الفترة الموازية من السنة السابقة، وقد كان عدد بدايات البناء في النصف الثاني من ٢٠٠٤ وصل إلى ١٣٠٢٧ وهو ارتفاع بنسبة ١٥٪ مقارنة مع الفترة الموازية من السنة السابقة.

٥-٤ السياحة

في أيلول ٢٠٠٠ ومع تغيير الوضع الأمني في إسرائيل، انقلبت الارتفاعات الحاصلة في حركة السياحة الداخلة إلى

إسرائيل، وتحولت إلى انخفاض متزايد سنة بعد سنة. فقد كان عدد الداخلين إلى إسرائيل قبل هذه الفترة ٢,٧ مليون سائح، ووصل عدد السياح إلى ٨٦٠ ألف سائح فقط سنة ٢٠٠٢. سنة ٢٠٠٣ شهدت انتعاشا بطيئاً وازداد عدد السياح بنسبة ١٧٪ تقريباً، وهذا الارتفاع استمر أيضاً سنة ٢٠٠٤ وبوتيرة أعلى بكثير من الازدياد الحاصل سنة ٢٠٠٣. فرع السياحة كبر بنسبة ٢٧٪ سنة ٢٠٠٤. وفي سنة ٢٠٠٤ ارتفعت أيضاً نسبة السياحة الداخلية بنسبة تقدر بحوالي ٢١٪.

٥-٥ الاستهلاك الخاص

الاستهلاك الخاص للفرد ارتفع بنسبة ١,٨٪ خلال سنة ٢٠٠٤ استمراراً للارتفاع بنسبة ٦,٥٪ في النصف الثاني من ٢٠٠٣، وهذا يعكس ارتفاعا بنسبة ١٠,٨٪ في مصاريف العائلات على منتجات يدوم استهلاكها أكثر من سنة، وبالمقابل ارتفاع بنسبة ٢,٤٪ في مصاريف العائلات على منتجات تدوم حتى سنة واحدة. زيادة الاستهلاك الخاص تعكس تأثير ارتفاع الدخل الصافي نتيجة الإصلاحات الضرائبية وتقليل الضرائب وزيادة عدد المشتغلين بشكل ملحوظ (٨١ ألف عامل في السنة الأخيرة).

٥-٦ الاستثمارات:

لأول مرة منذ عدة سنوات ارتفعت الاستثمارات في الأملاك الثابتة سنة ٢٠٠٤ بنسبة ١,٣٪ بعد هبوطها الحاد خلال السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ (هبوط الاستثمارات سنة ٢٠٠٣ وصل إلى ١,٨٪). ارتفعت الاستثمارات في فروع الاقتصاد بنسبة ٥٪ بعد هبوط بنسبة ٦,٩٪ سنة ٢٠٠٣. بقيت الاستثمارات في المباني السكنية تقريباً دون تغيير جذري (او بالأحرى ارتفاع طفيف بنسبة ٠,٩٪) بعد هبوط بنسبة ٥٪ في السنة السابقة.

٥-٧ التشغيل

انعكس الركود الاقتصادي باتساع نسبة البطالة من ٨,٨٪ في سنة ٢٠٠٠ الى ١٠,٧٪ في ٢٠٠٣. مع بداية ٢٠٠٤ ارتفعت البطالة إلى رقم قياسي، ولكن التطور المفاجئ بدأ في النصف الثاني من ٢٠٠٤، إذ أخذت الفعاليات الاقتصادية بالتوسع شيئاً فشيئاً، ما أدى إلى هبوط نسبة البطالة السنوية إلى ١٠,٥٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤.

الازدياد الملحوظ بنسبة المشاركة خلال السنة السابقة، بسبب سياسة الحكومة في تقليل المستحقات الاجتماعية وتقليل عدد العمال الأجانب، منع هبوطاً ملموساً أكثر بنسبة البطالة، وذلك بالرغم من ارتفاع عدد المشتغلين الإسرائيليين في الفترة نفسها. سنة ٢٠٠٤ ارتفع عدد المشتغلين بنسبة ٢,١٪ (٨١ الف عامل)، ولكن بالمقابل ارتفعت مرة أخرى نسبة المشاركة في العمل، ما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة بشكل ضئيل (من ١٠,٧٪ الى ١٠,٥٪) وهذا يدل على نقطة التحول الإيجابية الحاصلة في الاقتصاد بشكل عام وبأسواق العمل بشكل خاص، مع ارتفاع نسبة المشاركة التي نتجت عن عودة الإسرائيليين إلى دائرة العمل وخلق أماكن عمل جديدة. سياسة الحكومة التي قادت إلى تقليص المستحقات الاجتماعية وعدد العمال الأجانب تعكس رؤية مستقبلية تهدف إلى زيادة نسبة المشاركة في سوق العمل من جهة ولتقليل نسبة البطالة من جهة أخرى، بحيث تتحدث التوقعات عن هبوط نسبة البطالة تحت ١٠٪ في نهاية سنة ٢٠٠٥.

لائحة رقم ٦: المؤشرات الرئيسية لأسواق العمل لسنة ٢٠٠٤ (نسبة مئوية)

	التغير مقابل الربع الموازي من السنة الماضي			
	I	II	III	IV
١. السكان في سن العمل	١,٩	١,٨	١,٨	١,٧
٢. نسبة المشاركة بقوة العمل المدني-المجمل	٥٤,٢	٥٣,٧	٥٤,٩	٥٥
الرجال	٦٠	٥٩,٥	٦٠,٦	٦٠,٤
النساء	٤٨,٧	٤٨,٢	٤٩,٦	٤٩,٩
٣. قوّة العمل المدني	٢,٤	٢,٢	٢,٥	٢,٨
٤. عدد المشتغلين الاسرائيليين	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٠
٥. المشتغلون بوظائف مليئة	٣,٤	٢,٠–	٥,٥	٤,٤–
٦. المشتغلون بوظائف جزئية	٣,٥	٧,٤	٢,٨–	١٦,٢
٧. المشتغلون الاسرائيليون بالخدمات العامة	٠,٩–	٢	٣,٤	٠,٢–
٨. المشتغلون الاسرائيليون بالقطاع الإنتاجي	٣,٣	٢	١,٥	٣
٩. المشتغلون الأجانب بالقطاع الإنتاجي	١٢,٣–	١٢–	١٣,٧–	١٥,٩–
١٠. المشتغلون من الأراضي المحتلة بالقطاع الإنتاجي	١٢,٧–	١٢٥,٧–	٤٢	١٩,٢
١١. نسبة البطالة	١٠,٥	٩,٨	١١,٦	١١
١٢. عدد غير المشتغلين	٦,٣	٤,٣	٦,١	٩,٤
١٣. الأجر الفعلي لوظيفة الأجير	٦,٥–	٦,٦–	٠,٦	١,٧
في القطاع الإنتاجي	٦,٤–	٥,٦–	١,١	١,٨
في الخدمات العامة	٦,٥–	٨,٧–	٠,٧–	١,٣

لائحة رقم ٧: نسب المشاركة في القوّة العاملة في إسرائيل لسنة ٢٠٠٤ .

	الرجال				النساء			
	كل الرجال		اليهود		كل النساء		اليهوديات	
	نسبتهم من السكان	نسبة المشاركة	نسبتهم من السكان	نسبة المشاركة	نسبتهم من السكان	نسبة المشاركة	نسبتهم السكان	نسبة المشاركة
نسبة المشاركة المعدل		٦٠،٢		٦٠,٢		٤٨,٤		٥٤
مجموعات أعمار								
١٥-٢٤	٢٤,٦	٢٩,٧	٢٣,٣	٢٦,٥	٢٢,٣	٣٢,٧	٢٠,٨	٣٨,١
٢٥-٥٤	٥٣,٨	٨٣,١	٥٣,٢	٨٤	٥٢,٢	٦٩,٣	٥١,٦	٧٨,٣
ما قبل التقاعد	٩,٦	٦٥,٩	١٠,١	٧٠,٢	٥,٥	٥٣	٥,٧	٥٩,٩
سنّ التقاعد	١٢	١٥,٤	١٣,٤	١٦,٣	١٩,٩	٩,٨	٢٢	١٠,٤
مجموعات ثقافة (سنوات تعليمية)								
٠-٨	٩	٦٣	٥,٤	٦١,١	١٠,٣	٢٢,٤	٤,٩	٤٤,٨
٩-١٠	١٠,٥	٨٢,٥	٨,٥	٨٤,٢	٨,٣	٤٦,٦	٣٤,٥	٦٥,٨
١١-١٢	٣٢,٨	٨٧,٣	٣٣,٢	٨٧,٨	٣٣	٦٨,٢	٢٧,٤	٧٤,٨
١٣-١٥	٢٣,٩	٨٣,٦	٦٨,٨	٨٣,٦	٢٤,٥	٨٠,٢	٢٦,٨	٨١,٧
+١٦	٢٣,٩	٨٥,٣	٢٦,١	٨٤,٧	٢٣,٨	٨٨	٦,٥	٨٨,٧
الأقلية الفلسطينية	١٧,٤	٧٨,٩				١٦,٣	٢٢,٩	

٦ . تأثير الانتفاضة الثانية في الاقتصاد الإسرائيلي والعلاقات الخارجية لإسرائيل

في هذا الفصل سوف نستعرض تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي من ناحية الاضرار الشاملة المقدرة منذ اندلاعها في نهاية ايلول ٢٠٠٠ ، وعلى مدى ٣ سنوات ، ويتضمن هذا الجرد التأثير على فروع الاقتصاد المختلفة ، على استعمالات الناتج وعلى بنود اقتصادية اخرى .

٦-١ تأثير الانتفاضة على ناتج القطاع الانتاجي لسنة ٢٠٠١

سببت احداث الانتفاضة المندلعة بنهاية ايلول ٢٠٠٠ هبوطاً حاداً في بعض الفعاليات الاقتصادية ، وبالاساس بفعاليات الفروع المنتجة للسياحة وللتصدير الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وكذلك فروع البناء والزراعة، بما في ذلك مشتريات هذه الفروع من فروع اخرى. لكي نستطيع تقدير التأثير المباشر للانتفاضة في الناتج المحلي، فقد تم الاستناد الى وضع كان من المفروض فيه ان تستمر كل تطورات العوامل الاقتصادية المختلفة التي كانت سائدة قبل الانتفاضة. بالنسبة للسياحة والتصدير الى الأراضي الفلسطينية فقد نتج الهبوط الاساسي بفعالياتها بسبب الانتفاضة مع خصم تأثير عوامل احادية زادت من السياحة سنة ٢٠٠٠ وتأثير احداث الحادي عشر من ايلول في الولايات المتحدة التي أدت الى هبوط السياحة. الهبوط بفعاليات فروع البناء والزراعة كان محتماً حتى لو لم تنشب الانتفاضة، اذ حدثت تقلبات اضافية اصابت الاقتصاد واضرت كثيراً بفعاليات هذين الفرعين.

تلخصت التقديرات حول تأثير الانتفاضة لسنة ٢٠٠١ بحوالي ١٢,٢ مليار شيكل (ما يقارب ٤ مليارات دولار في ذلك الوقت)، وهذا يعادل ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هبوط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠١ من مستواه المنخفض الذي وصل اليه نهاية سنة ٢٠٠٠ يقدر بحوالي ٣٪. هذا التقدير لا يشمل تأثيرات مؤثرة باتجاهات مختلفة قد تبطل بعضها البعض:

١. التأثير غير المباشر لهبوط الناتج المحلي على الاستهلاك الخاص وعلى الاستثمارات عن طريق هبوط دخل الافراد، وتأثير ظواهر عدم التأكد السياسي والامني على المناخ الإستثماري.
٢. ارتفاع الناتج في الفروع المنتجة لاجهزة الامن (مقابلها يجب ان نذكر المصاريف البديلة لتوسيع اجهزة الاحتياطي) وارتفاع المبيعات بسبب هبوط الاسعار (أبرز أمثلة ذلك كان ازدياد السياحة الداخلية واستبدال معين للعمال بفرع البناء).

خسر فرعا السياحة والتصدير الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية ٥٥٪، ٦٥٪ على التوالي من قيمتهما المضافة المتراكمة منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ حتى كانون الأول ٢٠٠١. في فرع البناء كانت الاضرار الناتجة عن الانتفاضة واضحة أيضاً، اذ هبطت القيمة المضافة للفرع بنسبة ١٠٪.

قللت الإجراءات الإسرائيلية في أعقاب الانتفاضة عرض العمالة الفلسطينية، ويعمل معظمهم في فرع البناء، ولكن العامل المسيطر في سوق السكن لسنة ٢٠٠١ كان هبوط الطلب، كما يشهد على ذلك هبوط الاسعار السكنية النابع من عوامل اضافية اخرى، بالاضافة للانتفاضة، مثل التباطؤ بالتجارة العالمية والهبوط في فروع التكنولوجيا المتقدمة.

ألحقت الانتفاضة أضراراً أخرى بفرعي التجارة والخدمات (خدمات الغذاء والضيافة وخدمات تجارية ما عدا الحوسبة والابحاث والتطوير): فقد هبطت هذه الفروع بمعدل ٨٪ بينما قد يكون الارتفاع فيهما لولا الانتفاضة وصل الى ٤,٧٪. الاضرار بفرع الصناعة نتجت على الاغلب من الهبوط الإقتصادي العالمي بأجهزة الطلب على منتجات التكنولوجيا المتقدمة.

لائحة رقم ٨ : التأثير المباشر للانتفاضة على فروع الاقتصاد، تشرين الأول ٢٠٠٠ حتى كانون الثاني ٢٠٠١

الفرع	خسارة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المتراكم			
	الوزن بالناتج المحلي الإجمالي (نسبه مئوية)	مليار شيكل	نسبه من الناتج المحلي الإجمالي	خسارة الناتج المتراكمة (%)
سياحة	٣,٨	٦,٥	٢,١	٥٥
البناء	٨,٥	٢,٨	٠,٩	١٠
الزراعة	٢,٥	٠,٥	٠,٢	٧
التصدير للأراضي الفلسطينية	١,١	٢,٤	٠,٨	٦٦
الاجمالي		١٢,٢	٤	

٦-٢ تقدير تأثير الانتفاضة على الناتج المحلي سنة ٢٠٠٢

أثرت احداث الانتفاضة وبشكل مستمر على الناتج المحلي وفروع الاقتصاد بصورة ادخلت الدولة بركود اقتصادي منذ الربع الاخير لسنة ٢٠٠٠.

اصابت الانتفاضة بالبداية السياحة والتصدير الاسرائيليين الى الاراضي الفلسطينية وأوقفت وصول عمالها الى اسرائيل بشكل منتظم. مع مرور الوقت وعلى اثر تصعيد المواجهة انتشرت تأثيرات الانتفاضة الى عدة مجالات اضافية وفي مقدمتها الاستثمار والاستهلاك الخاص. التعامل مع هذه القضايا بشكل يومي تطلّب زيادة في الموارد والمصادر المخصصة لاجهزة الامن ولاذرعها المختلفة، مع توسيع ملحوظ في مصاريف الاستهلاك العام. الركود الاقتصادي والعجز الحكومي المتزايد فرضا اتخاذ خطوات تصعب أكثر فاكثر تحرك الفعاليات الاقتصادية، وهذه انضمت الى التأثير الكبير للاحداث الامنية.

العديد من الدراسات اجريت لتقدير الخسائر في الناتج سنة ٢٠٠٢ نتيجه استمرار الانتفاضة في نفس السنة عن طريق مقارنة الوضع القائم بوضع كان يمكن فيه ان تتوقف الانتفاضة في نهاية سنة ٢٠٠١. من الجدير ذكره أن هذا الإفتراض يختلف عن السيناريو الذي يقارن بحسبه الوضع الفعلي بافتراض عدم نشوء الانتفاضة، اذ ان التقدير الشامل لتأثير الانتفاضة حسب الطريقة الثانية اكبر من التقديرات المقدرة حسب الطريقة الاولى وذلك بسبب احتوائه على النحو المنقطع سنة ٢٠٠١ جراء الانتفاضة.

عند تقدير الناتج الاجمالي لسنة ٢٠٠٢ على افتراض ان الانتفاضة قد انتهت بنهاية سنة ٢٠٠١ يجب ان نأخذ بعين الاعتبار تأثير الانتفاضة بعد انتهائها، اذ ان الانتعاش لا يمكنه ان يكون فورياً، فمثلاً في قسم من الاستعمالات مثل تصدير خدمات السياحة والتصدير الى الاراضي الفلسطينية وايضاً في الاستهلاك العام يكون الرد تدريجياً، أما في الاستعمالات الاخرى مثل الاستثمار في فروع الاقتصاد وفي استهلاك منتجات معمرة يكون فورياً.

تمتحن حساسية تقدير وتيرة الانتعاش الاقتصادية حسب امكانيات يختلف بعضها عن بعض فيما يخص سرعة رجوع الاقتصاد الى قوته السابقة وهذه السرعة تتعلق بصورة انتهاء الانتفاضة.

حسب التقديرات فإن خسارة الناتج القومي جراء الانتفاضة تتراوح بين ٢,٣٪ الى ٣,٨٪ سنوياً، وفيما يلي تفصيل لهذه الخسائر:

بالنسبة للاستثمارات فإن استمرار الاحداث الامنية، عدم التأكد بالنسبة لموعد انتهائها وانخفاض مكونات الطلب المحلية الناجمة عنها أدت الى انخفاض المردود المتوقع من الاستثمار، وهذه ومع الفائدة الفعلية العالية السائدة عشية التقليص الحاد في نهاية سنة ٢٠٠١ ادت الى تقليص الاستثمار في فروع الاقتصاد من قبل الإسرائيليين والاجانب.

في حالة انتهاء الانتفاضة مع نهاية سنة ٢٠٠١ فقد كان متوقعاً ان تنمو الاستثمارات بنسبة ٥٪ إلى ١٠٪ خلال العام ٢٠٠٢، وهذا اذا فرضنا ان عملية الملاءمة البادئة منذ منتصف سنوات التسعين بالنسبة للاستثمارات قد انتهت، وتكون الفائدة الفعلية قد تداخلت الى مستوى يلائم بيئة استقرار الاسعار. اتساع الاستثمارات بهذا الشكل يكون تعويضاً جزئياً عن تقليص سنة ٢٠٠١ ولكنها ما تزال بطيئة مقارنة مع الارتفاع الحاد الحاصل في الاستثمارات بعد الخروج من الكساد العام ١٩٦٥-١٩٦٧ او بعد الركود الاقتصادي في السنوات ١٩٨٧-١٩٩٧ (انظر الفصل الاول).

سجلت الاستثمارات في المباني السكنية في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً جذرياً نتج بشكل مباشر عن احداث الانتفاضة. الطلب على السكن قل في معظم ارجاء الدولة أيضاً بسبب هبوط الدخل الثابت للعائلات وبسبب ارتفاع الفائدة على القروض السكنية طويلة الامد. قلت أيضاً استثمارات الاجانب في الأملاك غير المتنقلة. الافتراض بهذا الصدد انه لو انتهت الانتفاضة سنة ٢٠٠١ فإن انتعاش الطلب سنة ٢٠٠٢ والازدياد المتوقع بالدخل قد يؤديان الى ارتفاع بنسبة ٥٪ - ٧٪ في الاستثمار في المباني السكنية.

بالنسبة للاستهلاك الخاص فقد تضرر بسبب التوقعات بشأن انخفاض الدخل المستقبلي القريب- وذلك بسبب تآكل الاجور الحقيقية، وتزايد البطالة، وتقلص المستحقات الاجتماعية، وهبوط قيمه املاك الجمهور وغيرها. ازدياد العجز الحكومي وازمة جباية الضرائب ترفع احتمالات ازدياد عبء الضرائب وانخفاض الدخل الصافي في المستقبل. بالاضافه لذلك فإن ازدياد العمليات التفجيرية قلص بشكل ملحوظ نشاطات العائلات خارج منازلها وبالتالي أدى تقليص الاستهلاك. انتهاء الانتفاضة سنة ٢٠٠١ كان من الممكن ان يوسع الاستهلاك الخاص الجاري بنسبة ٣٪ واستهلاك المواد المعمرة بنسبة ٥٪ - ١٠٪، وهذه الظاهرة تميز الاستهلاك عن الخروج من الركود.

بالنسبة للاستهلاك العام: أدى توسع نشاطات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وارتفاع حدتها الى ازدياد واضح في المصاريف العامة المباشرة وغير المباشرة لاجهزة الامن. ارتفاع هذه المصاريف المذكورة قدر بحوالي ٣ مليارات شيكل (مع خصم المصاريف البديلة مثل التدريبات التي لم تقم)، ومنها ٣٥٪ بسبب عملية " السور الواقي ". كانت هناك أيضاً مصاريف اضافية- تدعيم ملحوظ للقوى البشرية في الشرطة، وارتفاع في نسبة التعويضات المعطاه للمصابين جراء فعاليات الانتفاضة وفي مصاريف العلاج في المستشفيات وتركيب معدّات امنية في بعض البلدات المحاذية لحدود الأراضي المحتلة وما الى ذلك. وهذه كلها قدرت بحوالي ١ مليار شيكل. يضاف لكل هذه نفقات المرحلة الأولى من اقامة جدار الفصل حول القدس.

وبالاجمال وصلت المصاريف الامنية الى ٤ مليارد شيكل (حوالي ١ مليارد دولار) . سياسة تصعيد الإستيطان وإقصاء الشعب الفلسطيني وبالتالي المحاولات اللانهائية من قبل حكومات إسرائيل الحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية كانت السبب الرئيسي لازدياد الإستهلاك العام في النفقات العسكرية ، بينما كانت الإنتفاضة مبرّراً لإخفاء النوايا الحقيقية لحكومة اليمين ، ولولا العمليات الوحشية للجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة لكان الاستهلاك العام المدني سيكبر بنسبة ٥ , ٢٪ وهذه النسبة تضاهي نسبة النمو المعدلة في النصف الثاني من التسعينيات .

بالنسبه للتصدير : الفرع الرئيسي المتضرر كان خدمات السياحة ، وهذا التقدير يستند إلى الافتراض ان انتعاش السياحة من خارج البلاد يكون بشكل تدريجي ، ولن تصل الى المستوى السائد سنة ١٩٩٨ . يجدر بالذكر ان تقدير الاضرار المتسببة للسياحة جراء الانتفاضة تم على اساس وضع لم تكن الانتفاضة قد اندلعت فيه بتاتاً .

تضرّر التصدير للأراضي الفلسطينية كثيراً وذلك بسبب الاضرار الكبيرة جدا التي لحقت باقتصادها ، حيث أدى التقليص في تشغيل عمال هذه المناطق داخل اسرائيل إلى انخفاض دخلهم ، فتشوشت عمليات التجارة . هذه الامور كلها ادت الى انخفاض جذري في تصدير اسرائيل الى الأراضي الفلسطينية وهي ناتجة كلّها عن الإجراءات الإسرائيلية التي رافقت الإنتفاضة . الافتراض أيضاً انه على المدى القصير فإن نطاق التصدير للأراضي الفلسطينية لن يعود لمستواه عشية اندلاع الانتفاضة .

تصدير المنتجات الاخرى تقلص بسبب الاجراءات التعسفية للاحتلال ، ولكنه تقلص ايضاً بسبب تقلص مكونات الطلب العالمي : مخاوف المشترين خارج اسرائيل من صعوبات تسويق المنتجات الاسرائيلية ، وعدم اقامة علاقات تجارية او تنفيذ صفقات جديدة بسبب امتناع الكثير من رجال الاعمال عن الوصول الى اسرائيل بعد عمليات التصعيد وايضاً عدم منح التسهيلات التي تمنح للصادرات الإسرائيلية ولصادرات المستوطنات .

عند حساب اضرار الاحداث الامنية لم تؤخذ بعين الاعتبار تأثيرات اضافية مثل هبوط تدريج الاعتماد لاسرائيل وارتفاع كلفة تجنيد الاموال ، والضرر اللاحق بثبات بالاجهزة البنكية وازدياد احتمالات حدوث ازمة مالية ، وارتفاع اسعار التأمين بسبب ارتفاع المخاطر على الحياة لاولئك المعرضين للقتل جراء الانتفاضة وحياه المصابين وعائلاتهم ، وعليه فإن التقدير المذكور اعلاه هو تقدير ناقص .

التقديرات المالية تم تنفيذها عن طريق قسم الميزانيات في وزارة المالية . في هذه التقديرات لم يؤخذ بالحسبان الاستعمال الزائد لخدمات الامن الخاصة والمقدرة باكثر من نصف مليار شيكل .

٣ - ٦ تأثير الانتفاضة على الاقتصاد سنة ٢٠٠٣

تعكس كل هذه التقديرات الاضرار الاقتصادية الهامشية التي سببها استمرار الانتفاضة سنة اخرى ولا يعكس اضرارها المتراكمة ولا مسلك النمو الاقتصادي الذي كان من الممكن ان يتطور لو لم تندلع الانتفاضة . حسب هذه التقديرات فان الخسائر المتراكمة للناتج القومي بسبب الانتفاضة (حتى الربع الثالث من سنة ٢٠٠٣ وابتداء من تشرين الأول ٢٠٠٠) يفوق ١٢٪ .

قدرت خسائر الناتج المحلي بسبب استمرار الانتفاضة سنة ٢٠٠٣ عن طريق مقارنة الوضع القائم بوضع كانت

الانتفاضة فيه قد انتهت بنهاية سنة ٢٠٠٢ . هذا الوضع يتم فحصه بامكانيتين بالنسبة للمسلك الممكن لتطور الاقتصاد بعد وقف المواجهات مع الشعب الفلسطيني . خسائر الناتج المحلي في سنة ٢٠٠٣ بسبب الانتفاضة والاجراءات الإسرائيلية الحربية تحت مبررات المواجهة تتلخص بنسبة تتراوح بين ٧,٠٪ و ٨,١٪ . وفي هذا الصدد نستعرض الفرضيات حول التكوين الرأسمالي الإجمالي، والاستهلاك العام والتصدير، اذ كانت هذه المتغيرات تتطلب تقديرها من جديد .

بالنسبة للزيادة في المخزون : هناك أمران ميزا التكوين الرأسمالي الإجمالي خلال سنة ٢٠٠٣، الاول تقلص حاد في النصف الأول من السنة، وهذا يتعلق على ما يبدو بالحرب في العراق . والثاني تخفيف مستويات التكوين الرأسمالي خلال السنة . توقف الانتفاضة بنهاية العام ٢٠٠٢ لم يكن ليمنع حدوث التطور الاول ولكن من المحتمل انه بعد ذلك قد يرد القطاع الانتاجي على التحسن في الوضع الامني بزيادة التكوين الرأسمالي الإجمالي وذلك لتجديد النمو الاقتصادي . وعليه فقد تم الافتراض انه بعد هبوط بمبلغ ٥,٤ مليار شيكل في النصف الاول فان التكوين الرأسمالي الإجمالي كان سيكبر حتى نهاية السنة بمبلغ ملياري شيكل .

بالنسبة للاستهلاك العام : قلت خلال سنة ٢٠٠٣ نشاطات قوى الامن في الأراضي الفلسطينية وعليه فقد قلت المصاريف المتعلقة بهذه النشاطات بمبلغ ملياري شيكل . مصاريف اضافية - مثل حماية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية ، وتدعيم شرطة اسرائيل وحرس الحدود، ومصاريف العلاج، وتعويضات المصابين والارامل التي تقدر بحوالي مليار شيكل . اقامة الجدار الفاصل سنة ٢٠٠٣ كلفت حوالي مليار شيكل، وفي نهاية الامر قدرت مصاريف الامن بسبب الانتفاضة بحوالي ٣,٥ مليار شيكل، وقد اجري هذا التقدير على فرض ان تقليص المصاريف الامنية لسنة ٢٠٠٣ كان ممكناً بسبب تقليص المخاطر السياسية وبالذات عند انتهاء الحرب في العراق . اما بالنسبة للاستهلاك العام المدني فقد افترضنا انه مع انتهاء الانتفاضة سنة ٢٠٠٢ فإن العجز الحكومي لسنة ٢٠٠٣ كان سيشذ ولكن بقليل عن الهدف المعلن، وهكذا يكون التقليص بمصاريف الحكومه معتدلاً أكثر مما كان بالفعل والاستهلاك العام المدني كان سيزداد بنسبة ١٪ - ٢٪ بعد ان زاد بأكثر من ٣٪ في السنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ .

بالنسبة للتصدير وبالذات السياحة افترضنا انه بعد هبوط حاد في الربع الاول بسبب الحرب في العراق فإن السياحة كان من الممكن ان تنتعش بشكل اسرع وعليه قد يكون الازدياد في المعدل بحساب سنوي يصل الى ٤٠٪ بدلاً من ١٧٪ فعلياً .

التصدير للأراضي الفلسطينية : لحق ضرر عظيم باقتصاد هذه المناطق بسبب تحديد دخول العمال بصورة منتظمة وبسبب الامتناع عن شراء المنتجات الاسرائيلية وبالتالي فإن مبيعات اسرائيل فيها هبطت بصورة ملحوظة .

التصدير الصناعي (ما عدا المجوهرات) : الاضرار التي لحقت بالتصدير الاسرائيلي بسبب الانتفاضة هذه السنة كانت اكبر نسبياً، اذ نشب خلاف مع الاتحاد الاوروبي بشأن قواعد المنشأ وفرض الضرائب على التصدير الاسرائيلي من منتجات المستوطنات . الفرق الشاسع الناتج في السنتين الاخيرتين بين نسبة توسع مكونات الطلب العالمية وبين نسبة نمو التصدير الاسرائيلي متعلق بالوضع الامني السيئ في اسرائيل : مخاوف لدى المشترين العالميين من التزوّد بالمنتجات الاسرائيلية والامتناع عن عقد صفقات جديدة بسبب مخاوف رجال الاعمال من الوصول الى اسرائيل مع كل تصعيد في العمليات، وكذلك قلة الاستثمارات في مناطق النزاع بسبب ازدياد المخاطر السياسية . . كل هذه ادت

الى الحاق الاضرار بالتصدير وتقدر هذه بين ١٪ - ٢٪ من مجمل الصادرات .

٤ - ٦ تأثير الانتفاضة على فرع المواصلات

بلغ تقدير اضرار الانتفاضة في فروع المواصلات المختلفة في اسرائيل اكثر من ٢,٥ مليار شيكل منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية سنة ٢٠٠٣ وشملت هذه الأضرار فروع المواصلات الجوية ، والمواصلات البرية والبحرية . هذه الاضرار تشكل حوالي ٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي . ناتج فرع المواصلات في اسرائيل يشكل ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

تشير معطيات وزارة المواصلات ودائرة احصاءات اسرائيل الى ان فرع المواصلات الجوية هو المتضرر الاساسي من بين فروع المواصلات المختلفة . خلال هذه الفترة سجلت في فرع المواصلات الجوية خسائر تقدر بحوالي ٢,٣ مليار شيكل ، بسبب الهبوط الحاد بالسياحة الداخلة الى اسرائيل عن طريق الجو .

هبوط النشاطات الجوية في المطارات وفي معابر الحدود البرية لاسرائيل مع الاردن والسلطة الفلسطينية أدى الى هبوط مدخولات سلطة المطارات وتقدر الخسائر بحوالي ١٠٪ من مجمل الخسائر المسجلة في فرع المواصلات . في هذه الفترة هبطت نشاطات شركات الطيران الاسرائيلية في المطارات بحوالي ١٧٪ .

شركة " إل - عال " ، وهي كبرى شركات الطيران الاسرائيلية ، خسرت نتيجة الانتفاضة حوالي ٦٢٥ مليون شيكل . بينما وصلت مدخولات الشركة من نقل السياح في السنة التي سبقت الانتفاضة الى ٥٢٠ مليون دولار ، ولكن هذه المدخولات هبطت الى ٢٨٠ مليون دولار جراء الانتفاضة وبعد السنة الاولى منها . في مجال نقل البضائع تضررت ارباح الشركة بسبب تأثير الانتفاضة في النشاطات الاقتصادية للدولة .

شركة " اركيع " ، وهي ثاني اكبر شركات الطيران الاسرائيلية ، سجلت خسائر تقدر بحوالي ٦٠ مليون شيكل أما خسائر شركة " يسرائير " فتقدر بحوالي ٣٠ مليون شيكل . فرع المواصلات البرية وبالذات المواصلات العامة سجل خسائر تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون شيكل . شركة " ايجد " بكل فروعها سجلت اكبر نسبة من الخسائر اذ وصل فقدان المدخولات حوالى ١٥٠ مليون شيكل وهذا ناتج عن تقليص فعاليات المواصلات العامة ، وتقليص نشاطات السياحة الخارجية وأيضاً عن تقليص نقل عمال الأراضي الفلسطينية . شركة " دان " سجلت خسائر شاملة تقدر بحوالي ٥٠ مليون شيكل منذ اندلاع الانتفاضة وهذا ناتج عن فقدان المدخولات . في شركة قطارات اسرائيل سجلت خسائر بحوالي ٢٠ مليون شيكل . خلال الانتفاضة كانت هناك بعض المحاولات لاستهداف مسافري القطارات ، ما ادى الى هبوط في عدد المسافرين والى زيادة مصاريف أمن القطارات . الاضرار الجسيمة التي لحقت بفرع المواصلات البرية سجلت في فرع الباصات وسيارات الاجرة وبالذات حافلات نقل السياح بسبب الهبوط في حركات السياحة في البلاد بنسبة ٥٠٪ . تقدير الخسائر يصل الى حوالي ٥٠٠ مليون شيكل . في فرع السفن والمواصلات البحرية سجلت اضرار متراكمة بحوالي ٣٠٠ مليون شيكل (في السفن وحدها) اثر هبوط نقليات المسافرين والبضائع .

لحقت أيضاً اضرار غير مباشرة لحقت بفرع المواصلات وهذه الخسائر لم يتم تقديرها مثل الاضرار والخسائر نتيجة فقدان ساعات العمل والمدخولات في اعقاب اغلاق الشوارع ووضع الحواجز على مداخل المدن وفي

محاور الحركة والتنقل المركزية .

٦-٥ تأثير الانتفاضة في التجارة

عبّر العديد من مديري الشركات الكبيرة والريادية في اسرائيل عن مخاوفهم والصعوبات الجمة التي تواجههم في التعامل مع الوضع الامني الجديد واعرب الكثير منهم عن احساسهم بشأن عدم التأكد السائد لديهم بقولهم : " نحن نعلم كيف نبدأ نهارنا ولكننا لا نعرف كيف ننهيه " او " لا نعلم خطورة الضربة التي تأتي بها الانتفاضة اليوم " وما الى ذلك .

مديرو هذه الشركات والمسؤولون عن فروع تجارية كبيرة يخافون اليوم اكثر من الماضي من ظواهر دخول الزبائن والمشترين في صدمات اثر حادث تفجيري او حوادث اطلاق النار ، وفي اعقاب ذلك يبقى هؤلاء المشترون في البيت لتكون هذه المحال التجارية فارغه تماماً لمدة اسبوع او اثنين بعد وقوع الحادث التفجيري او حوادث اطلاق النار .

مدراء التسويق ، وبالتعاون مع المدراء العامين ، موحدون في آرائهم تجاه انهيار المبيعات بشكل فوري بعد أي حادث امني ، بينما يكون الانتعاش بطيئاً جداً . وعليه لا يمكن تخطيط أي امر تسويقي : حملات مخططة ، وحملات اعلان بوسائل البث لمدة ثلاثة اشهر ، واستثمار من اجل زيادة المبيعات وما شابه . . كل هذه تضيع في حالة وقوع حادث امني يبقي المشترين في البيت .

تؤدي التحذيرات من قبل جهات الأمن باحتمال وقوع حادث احياناً الى اغلاق مناطق بأكملها بحيث لا يكون للمشترين/ للزبائن اية امكانية بالاقتراب اليها . عبء اضافي القي على كاهل اصحاب المصانع والمصالح وشبكات التسوق يتلخص بتحميلهم مسؤولية سلامة وأمن هؤلاء المشترين . الشرطة تطلب من اصحاب هذه الشركات تجنيد اشخاص مدربين ومسلحين لحمايتها ، وهذا يزيد من مصاريف هذه الشركات . الفرع الرئيسي المتضرر من هذه الاحداث هو فرع شبكات الغذاء اذ ان معظمها يكتفي بارباح قليلة قد تصل احياناً الى ٣٪ أو ٤٪ من دورة المبيعات ، وقد تضيف المصاريف الامنية الملقاة عليهم عبئاً اضافياً يقلل ارباحهم بشكل ملحوظ .

بداية العام ٢٠٠٣ كانت بداية التحسن منذ اندلاع الانتفاضة في ايلول ٢٠٠٠ ، حيث عادت المبيعات الى مستواها الذي كانت عليه في آب ٢٠٠٠ وبات الوضع افضل بكثير مما كان عليه في السنتين السابقتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ . ليس من الواضح أن هذا التوجه سيستمر اذ ان التجارة بشكل عام مربوطة بأمرين : الوضع الاقتصادي والوضع السياسي . لكل واحد من هذين الامرين تأثيره الفعال .

اسواق الجملة والمفرق تغيرت جداً منذ ادلاع الانتفاضة بشكل جذري . السقوط الكبير بدأ منذ ٢٠٠١ واستمر حتى النصف الاول من سنة ٢٠٠٢ ووصل الى اوجه في نيسان ٢٠٠٢ .

تشهد اسرائيل ظواهر عديدة تتعلق بتغيير عادات الاستهلاك لدى المستهلكين ، وقد ادت بهم الاحداث الامنية الى ترك المرافق الشرائية الكبيرة والعودة الى الحوانيت الصغيرة في أماكن سكنهم . بالاضافة لذلك فإن الافراد يقلصون تدريجياً مدة بقائهم في المرافق الشرائية الكبيرة . تغيير بارز آخر : الحراسة اصبحت مركز الاهتمام والشغل الشاغل لكل اصحاب الشركات والمرافق التجارية والشرائية : ادخال حراس مسلحين

يفحصون بشكل دقيق كل من يدخل الى هذه الاماكن وبواسطة اجهزة لاكتشاف المتفجرات او وسائل اطلاق النار، ومنع دخول السيارات المشبوهة، وإنشاء جهاز كامل من الحراس والشرطه المتخفين داخل المرافق وما الى ذلك. مصاريف الحراسة اصبحت عبئاً ثقيلاً، فمثلاً معدل نفقات الأمن لهذه الأماكن يتراوح بين ١٥ - ٢٠ مليون شيكل سنوياً وهو ضعف المبلغ المنفق في آب ٢٠٠٠.

أكبر الضربات الناجمة عن الانتفاضة تلقاها فرع محلات الغذاء السريع وشبكات الغذاء، وقد وصل هبوط نشاطاته الى ٣٠٪. فهناك هبوط المبيعات في الشركات الكبرى، وإغلاق بعض الشبكات الاخرى بسبب الخسائر المتراكمة، وخسائر جمة في شركة الكهرباء، تقليص مساحات الحوانيت وغيرها. فرع الازياء لم يتضرر تقريباً ويصعب اعطاء تفسير لذلك. أما فعاليات دور السينما في المرافق الشرائية فقد تأثرت جداً بالوضع الامني.

تأثير الانتفاضة في فرع الاملاك غير المنقولة كان واضحاً للغاية، فالعديد من مقاولي البناء تورطوا في الكثير من الصعوبات والازمات المالية بعد ان كانوا قد رسخوا مركزهم الاقتصادي. تضرر بالاساس مقاولو البناء المسؤولون عن بناء مساكن جماهيرية على خط التماس في المناطق المحتلة والجولان. في السنتين الاخيرتين اصابت فرع الاملاك غير المنقولة عدة ضربات مؤلمة اذ ان مقاولي البناء اقتنوا الاراضي لبناء المباني ولكن الجمهور رفض شراء هذه الاملاك. لا يدور الحديث فقط عن مناطق بعيدة او كتلك القريبة من خط التماس وانما عن مناطق مركزية، وحتى بعض المدن التي جذبت اليها فئات السكن القوية اقتصادياً في السابق تضررت جداً جراء الانتفاضة وهبط الطلب على السكن في هذه المدن بعد الانتفاضة.

تسويق المساكن الجديدة والاملاك غير المنقولة كان متعلقاً لدرجة كبيرة ببيع المساكن القديمة للمشتري. في السنتين الاخيرتين لم ينجح الكثير من الافراد في بيع شققهم القديمة بالرغم من التزام العديد منهم بشراء مسكن جديد من مقاولي البناء، ولكنهم لم يستطيعوا فعلياً تنفيذ هذا الالتزام وتحقيق العقود. عمليات اتخاذ القرارات للافراد تغيرت تماماً واخذت طابعاً جديداً وبالذات ما يتعلق بشراء املاك غير منقولة.

بالنسبة للسياحة وعلى الصعيد الخاص، هناك العديد من الشركات التي ادارت الفنادق حتى سنة ٢٠٠٠ انهارت تماماً بعد اندلاع الانتفاضة. مستوى الإشغال في هذه الفنادق لم يهبط عن ٨٠٪ قبل الانتفاضة ولكن بعد اندلاعها فإن مستوى الإشغال لا يتعدى ٢٠٪. بعض الفنادق شغلت ٢٠٠ - ٣٠٠ عامل قبل الانتفاضة أما الآن فاضطرت إلى تقليص عدد عمالها الى ٢٠ - ٣٠ عاملاً. معظم الفنادق تسجل خسائر مالية فادحة، والخدمات فيها تهبط بشكل سريع من حيث مستواها ونوعيتها، بالاضافة الى مطالبة اصحاب هذه الفنادق بزيادة الحراسة فيها وهذه المصاريف تثقل أيضاً على متخذي القرارات بفرع الفنادق. بعض المدن اهملت على مدى بعيد موضوع السياحة الداخلية واهتمت فقط بالسياحة الخارجية ولكن عندما قلت السياحة الخارجية لدرجة انقطاعها تماماً احياناً فإن هذه الفنادق هي المتضررة الكبرى من الانتفاضة، اذ انها ملائمة أكثر للعائلات من خارج البلاد وغير ملائمة للجمهور الاسرائيلي. الاحداث الامنية في بعض المدن المركزية مثل تل أبيب ونتانيا ادت الى هروب السياح الاسرائيليين من هذه الفنادق.

كان هبوط اسعار الخدمات في الفنادق ملحوظاً على المستوى القطري، ما يؤدي لمواصلة العمل، مع العلم أن

المدخولات قد لا تغطي ربع المصاريف أحياناً، ولكن العديد منهم يبقون متفائلين بتحسن الاوضاع المستقبلية .

بالنسبة لأسواق العمل فقد أدت الانتفاضة الى زيادة الخطر من ظاهرتين سلبيتين في سوق العمل : ازدياد نسبة البطالة والاعتماد الزائد على العمال الاجانب . سوق العمل وقف امام ازمة لم يشهد لها مثيلاً . الانتفاضة ادت الى وقف شبه تام لتشغيل الفلسطينيين وهذا الامر ادى الى ازدياد الاعتماد على العمال الاجانب والذين يشغلون اماكن عمل لا يريد الاسرائيليون الاشتغال بها .

بالنسبه للصناعة فإن كل من تعامل بالصناعة قبل بدء الانتفاضة تعامل مع النمو، مع العمل، ومع الانتاج . تميزت الصناعة في الفترة ما قبل الانتفاضة بامكانيات احتلال الاسواق الجديدة في اسرائيل وخارجها، ومع امكانية التنافس الكبير في أسواق تنمو وتنمو، لكن الانتفاضة وحالة عدم التأكد والتدهور الاقتصادي حولت الاهتمام البارز للصناع الى إستراتيجية بقاء، اذ هبط الطلب في السوق الى مستوى منخفض هدد بقاء بعض المصانع . ماهية إستراتيجية البقاء تلخصت بالمحافظة على توجهات إيجابية ركزت اهتمامها على عوامل النجاعة وتقليصات محتمة . العديد من المصانع فصلت نواب المديرين واضطرت الى تغيير اجهزة المبيعات وانجاع الاجهزة الاخرى وملاءمتها لمستوى الطلب المتدني في السوق . بعض المصانع اضطرت الى بيع قسم من ممتلكاتها لكي تحسن من آمالها في استراتيجية البقاء . بعض المصانع الاخرى اوقفت استثماراتها على مختلف انواعها وباتت تهتم فقط بالبقاء في حلبة المنافسة . يمكننا القول انه جراء الانتفاضة تركزت الجهود الادارية والطاقات المختلفة بعمليات البقاء وليس في النمو والتوسيع .

اجهزة البنوك أيضاً تضررت من جراء هذه الاحداث ودخلت هي الاخرى في أوضاع صعبة بعد ان كانت من اقوى الاجهزة على الاطلاق في اسرائيل . الاجهزه البنكية كانت في مقدمة النشاطات الاقتصادية ولكن مع اندلاع الانتفاضة ودخول العديد من الشركات في أزمات اقتصادية وفي صعوبات جمة لدرجة افلاس البعض منها، فمن الواضح أن الاجهزة البنكية تأثرت بهذا الوضع .

قبل اندلاع الانتفاضة وفي النصف الاول من سنة ٢٠٠٠ سادت اجواء من التقدم الاقتصادي معظم المؤسسات البنكية، مِثل معظم قطاعات الاقتصاد، وقد تحدثت التوقعات عن نمو سنوي يقارب ٦٪ . ونبعت هذه التوقعات بالاساس من تقدم صناعات " الهاي تك " ولكن كل هذه الاحلام تبخرت مع اندلاع الانتفاضة وعودة الاقتصاد الى وضعه قبل تطور صناعات " الهاي تك " ، في البنوك الكبيرة هبطت العوائد على رأس المال خلال سنتين من ٤٪ الى ١٥٪ . التغيير الكبير كان بالنسبة للقروض المقدمة للمصالح الكبيرة وبالذات تلك المخصصة لابتياع السيطرة في الشركات . ففي السابق كانت المنافسة قوية بالنسبة لمن يعطي اعتماداً لصفقات أكبر، ولكن في السنتين الاخيرتين اصبح بعض البنوك يعطي اهمية لسعر الصفقة ولنوعية المخاطر الكامنة بهذه الصفقة وأيضاً أخذ الابعاد على المردود من رأس المال في عين الاعتبار، فالبنوك تطلب ضمانات اكثر، وتركض وراء الزبائن الأكثر اماناً وادراراً للارباح .

أضرت الانتفاضة بقطاع البنوك وقسم منها سجل خسائر في نهاية سنة ٢٠٠٣ ولكن العديد منها يحضر خطط عمل جذرية لمواجهة المستقبل مع ازدياد الآمال بتقليل الاضرار الناجمة عن وقف عملية السلام وتدهور الوضع السياسي والأمني .

٦-٦ العلاقات الإسرائيلية - العربية

تفيد الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية (www.cbs.gov.il) بان قيمة التبادل التجاري بين اسرائيل والدول العربية قد سجلت، منذ مطلع العام ٢٠٠٤ ، صعودا مضطرداً، حيث بلغت قيمة صادراتها إلى الدول العربية حوالي ١٧٠ مليون دولار مسجلة نسبة زيادة قدرها ٧٨٪ ، بينما بلغت قيمة وارداتها من تلك الدول ٦٤ مليون دولار أميركي محققة نسبة زيادة قدرها ٣٧٪، مقارنة بما كانت عليه فى الفترة المماثلة من العام الماضي . واما الدول المستوردة للصادرات الاسرائيلية فشملت إلى جانب مصر والاردن- اللتين تربطهما علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل - دول منطقتي الخليج وشمال افريقيا، علما بان قيمة صادراتها إلى كلتا المنطقتين قد ازدادت بنسبة قدرها ١٤٧٪ و ١٦٠٪ على التوالي . هذه الارقام المذكورة آنفا ما زالت في تصاعد مثير ، اضافة إلى ذلك فان السلع الاسرائيلية قد تخطت للمرة الاولى عتبة لبنان وتونس وغيرهما من الدول .

وتستدعي هذه الظاهرة وما يختبئ وراءها وقفة متأملة . فالزيادة الكبيرة التى سجلها حجم التبادل التجاري الاسرائيلي - العربي ، تعكس حقيقة واقعية مفادها ان المتغيرات الراهنة التي طرأت على الشرق الاوسط قد خدمت مصالح اسرائيل بشكل واضح . وقد قال باحث اسرائيلي معروف في مركز يافه للدراسات الاستراتيجية ان الحرب العراقية قد ازاحت كليا جميع العقبات الدبلوماسية التى كانت تقف في وجه اسرائيل ، كما وفرت لها ارصدة كانت صعبة المنال لتستعين بها في التحرك بحرية في المنطقة وتنظيم تعاملاتها مع الدول العربية ، في حين ان بعض الخبراء العرب يرون ان الحرب العراقية لم يفجرها بوش الا من اجل خاطر اسرائيل ، ذلك لان الولايات المتحدة دمرت ، عبر الأساليب الحربية الحديثة غير المعهودة ، نظام صدام- العدو اللدود لاسرائيل - ما مكن من تحسين بيئة العيش والبقاء لاسرائيل والارتقاء بمكانتها الجيوستراتيجية .

في الحقيقة فإن اسرائيل هي أحد المستفيدين من الحرب في الشرق الأوسط اذا نظرنا إلى التغيرات التي طرأت على التشكيلة الاقليمية خلال العام المنصرم ، حيث ان الولايات المتحدة زجت بنفسها في مستنقع العراق بشكل يصعب عليها الخروج منه ، بينما اسرائيل التي لم تشارك ولو بجندي واحد ، نراها اليوم تحصد اكبر الغنائم .

ومن جانب آخر يمكن لنا ان نلحظ من خلال الارقام والاحصائيات بان اليهود يتمتعون بعقلية تجارية قوية وبباع طويلة وكفاءات في هذا المجال . هناك الكثير من بين اليهود ، داخل اسرائيل وخارجها ، المعروفين بحيويتهم وشهرتهم كتجار من الدرجة الاولى ، فهم متميزون بوعيهم وقدراتهم التجارية . وتفيد المعلومات المتوفرة ان التجار اليهود الذين ينساقون خلف المصالح لم يتوقفوا ابدا عن حركة التبادل التجاري مع التجار الفلسطينيين اوالعرب الاخرين ، حتى فى الساعات التي يكون فيها الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي في أوج شدته وضراوته . اسرائيل تحفز مواطنيها وتشجعهم على مزاولة الاعمال التجارية انطلاقا من وعيها بان الحركة التجارية تعد احدى الوسائل الفعالة في اغناء احتياطي الحكومة من العملة الصعبة وتوسيع دائرة مصادر دخلها ، الا ان دائرة الحركة التجارية المتاحة لاسرائيل تقتصر ، ولدواع سياسية ، على اوروبا واميركا ، بينما حركة التبادل التجاري الاسرائيلي - العربي ما زالت تقف امام عقبات منيعة على الرغم من قصر المسافة

الفاصلة جغرافيا ما بين الجانبين.

ما من شك ان السيول المتدفقة من الدولارات التي يدرّها البترول العربي تعد اغراءً لا يقاوم بالنسبة لاسرائيل، لذا ظلت اسرائيل تحاول، بكل الوسائل والطرق، شق ثغرة امام التعامل التجاري بينها وبين الدول العربية. وانطلاقا من هذا التفكير الاستراتيجي، هرعت اسرائيل إلى التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع السلطة الفلسطينية، فور توقيع اتفاقية "غزة-اريحا أولاً" بينهما العام ١٩٩٣. ولحاقا بذلك اقامت اسرائيل مكاتب تجارية في العديد من دول الخليج العربي لخدمة مصالحها القومية ولكن تلك المكاتب التجارية اما ان اغلقت اضطراريا او بقيت اسميا فارغة من اي مضمون عملي على اثر اندلاع الجولة الثانية من المصادمات الفلسطينية-الاسرائيلية. واما اليوم فان مجمل العلاقات العربية – الاسرائيلية يبدو وكأنه يتحرك باتجاه الهدوء، ما ساعد اسرائيل على التحرك واستغلال اية فرصة مواتية لزيادة نفاذها التجاري في العالم العربي.

النقطة الإضافية التي يجب الاشارة اليها هي ان التفاعل بين السياسة والاقتصاد مفتاح النجاح التجاري الاسرائيلي، وهو كذلك الهم المدفون الذي يؤرقها. وفقا لما نقلته صحيفة "هارتس" في ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٤-تعد من احدى الوسائل الاعلامية التى تمثل احد التيارات الاسرائيلية الرئيسية - تستعد اسرائيل حاليا لتشكيل وفد رسمي كبير يزور اكثر من عشر دول عربية ترويجا لمشروع الخطة الاسرائيلية أحادية الجانب المثيرة للجدل، إلى جانب مهمة اخرى تتمثل في اجراء مفاوضات مع الدول العربية المعنية حول امكانية افتتاح مكاتب تجارية فيها. هذا هو نموذج الاسلوب الاسرائيلي، العمل على تثبيت اقدامها في النقطة التي تحقق لها اكبر قدر ممكن من المصالح الاقتصادية، الا انها في ظل البيئة الاستثنائية التي تعيشها الان، من الظاهر أنها تسعى إلى خلق اوضاع تتشابك فيها العوامل السياسية مع العوامل الاقتصادية بعضهما ببعض.

وعليه، يمكننا القول ان اسرائيل لن تستطيع تحقيق اي تقدم او تحسن في علاقاتها مع العالم العربي، او ازالة القلق الذي يراود الكثير من الدول العربية، أواستقطاب دول اكثر ليكونوا شركاء تجاريين لها والوصول بحجم التبادل التجارى الاسرائيلي – العربي إلى افضل مستوى، دون وقفة جادة مع ذاتها ومراجعة شاملة لتصرفاتها، وتصحيح سياستها المتشددة تجاه الفلسطينيين وتحسين البيئة المحيطة بها، ولكن هذه الأمور غير كافية على الإطلاق لتحسين علاقات إسرائيل مع العالم العربي، وسيكون الانفتاح العربي على إسرائيل مرهونا بقيام إسرائيل بدفع استحقاقات السلام العادل بإنهاء الاحتلال وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. الفوارق الاقتصادية بين إسرائيل ومعظم الدول العربية واضحة وجلية، وبالذات بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط القريبة: مصر، الأردن، الضفة الغربية وقطاع غزة. العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية تتلخص بعلاقات تجارية لتصدير واستيراد المواد الغذائية، المنتجات الزراعية، الألبسة، المواد الخام، الطاقة والغاز، المواصلات والسياحة وما إلى ذلك.

في هذا الصدد كشف البنك الدولي أخيرا عن مجموعة من المشاريع الرامية إلى تأمين الاندماج والتداخل الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط والتي نشرت بعنوان تقرير المشاريع الإقليمية، ويتضمن التقرير دراسة لثلاثة مشاريع تتصل في صورة مباشرة بمسيرة السلام في الشرق الأوسط، وتبلغ نفقات انجازها حوالي ٤ مليارات دولار، هذه

المشاريع ستعجل في عملية اندماج إسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن وهي كالتالي :

أ . مشروع تبلغ نفقاته ١٢٠٠ مليون دولار ويستغرق تنفيذه ٦ سنوات لبناء طريق رئيسي على شكل معبر على طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط يشمل بناء طرق جديدة أو تحسين الطرق القائمة ، ويبدأ من مدينة كسب على الحدود السورية مع تركيا مرورا باللاذقية بيروت حيفا تل أبيب رفح على الحدود مع مصر ، وسيربط هذا الطريق الساحل الشرقي للبحر المتوسط مع أوروبا وشمال أفريقيا .

ب . مشروع يرمي إلى انشاء خمسة ممرات تمتد من الشرق إلى الغرب وتربط إسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن وتسرع اندماجها الاقتصادي وتبلغ تكلفته ١٣٠٠ مليون دولار .

ج . مشروع رئيسي ثالث سيعمل على الربط التقاطعي للشبكة الكهربائية الإقليمية في مرحلتين ، المرحلة الأولى : تضم (مصر – إسرائيل – الأردن – الأراضي الفلسطينية – سورية) ، المرحلة الثانية : تشمل إضافة دول الخليج ، تركيا ، إيران (اذا رغبت هذه الدول وتم التوصل لحل بعض المشاكل السياسية) ، وتكلفة المرحلة الأولى في هذا المشروع ٥٠٠ مليون دولار أما المراحل الأخرى فستكلف ١٠٠٠ مليون دولار :

إن طبيعة هذه المشاريع التي تهدف إلى تأسيس بنى تحتية (شبكات طرق ، طاقة) هي جزء صغير من سيناريوهات التعاون الاقليمي الهادفة لوصل إسرائيل بكل دول المنطقة الشرق أوسطية ، وهذا سيحقق عملية التشابك الاقتصادي بين العرب وإسرائيل .

هذه المشاريع تضم العديد من المجالات (بنى تحتية ، تكنولوجيا ، السياحة ، الأسواق المالية ، المياه ، التبادل التجاري) .

منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام وكنتيجة لحرب الكويت كان هناك إصرار أميركي لرفع المقاطعة الاقتصادية العربية عن إسرائيل ، وقد بادرت بعض الدول الخليجية وكمكافأة للأميركيين على دورهم في حرب الخليج الثانية ، بإلغاء المقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة . الخطاب التقليدي لمطلب المقاطعة لم يعد قائما فلسطينيا وعربيا منذ وقت طويل وتنقسم درجات المقاطعة إلى ثلاث :

١ . الدرجة الأولى : تشمل مقاطعة السلع ذات شهادات المنشأ الإسرائيلي .

٢ . الدرجة الثانية : تشمل مقاطعة الشركات الأجنبية العاملة في إسرائيل .

٣ . الدرجة الثالثة : تشمل مقاطعة الشركات الأجنبية التي لها علاقة بالشركات الإسرائيلية . لكن الالتزام الجماعي الكامل ليس بشكل مطلق لكل الأطراف ، حيث سجلت العديد من الخروقات لهذه المقاطعة ، ما أفقدها شيئا من تأثيرها ، وقد كشف مسؤولون إسرائيليون بأنهم استطاعوا «تسريب ما ثمنه ٣ مليارات دولار من البضائع نحو الأسواق العربية» ، إلا أن هذه التجاوزات لم تلغ حقيقة الآثار السلبية على الاقتصاد الإسرائيلي . وقد ذكرت مصادر مختلفة أن حجم الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية جراء تطبيق المقاطعة بلغت خلال الخمسين عاما ٥٠ مليار دولار ، وقد أعلنت وزارة التجارة الإسرائيلية مؤخرا بأن المقاطعة العربية (الحظر الاقتصادي العربي) كان يكلف إسرائيل خسارة تجارية سنوية بقيمة ٤ مليارات دولار ، وأن رفع هذه المقاطعة سيساعد على نمو حجم التجارة الخام لها بنسبة٢٪ سنوياً . وقد كشفت مصادر إسرائيلية بأنها تتوقع أن الدول الخليجية الست وعلى رأسها السعودية ستعلن قريبا عن عدة إجراءات رمزية

تجاه إسرائيل ورفع المقاطعة عنها، وأول الإجراءات سيكون السماح لشركات الطيران الإسرائيلية بمختلف مسمياتها باستخدام المجال الجوي للدول الست، أما الإجراء الثاني فسيكون السماح للبريد الإسرائيلي بالدخول إلى كل مكان على أرض تلك الدول، ومنها إلى إسرائيل أيضا، وهو الشيء الذي يعتبره كبار ساسة إسرائيل «خطوة تاريخية»، والإجراء الثالث هو السماح لأي أجنبي يحمل على صفحات جواز سفره ختم الدخول إلى إسرائيل بالدخول أيضا إلى الدول الست بلا قيد أو شرط، وسيسمح أيضا للسفن الأجنبية التي سبق لها الدخول إلى الموانئ الإسرائيلية بأن ترسو في الموانئ الخليجية وتفرغ شحناتها. ومازالت الإدارة الأميركية وفي أعلى مستويات القرار السياسي تمارس ضغطا مباشرا على دول الخليج لإلغاء مبدأ المقاطعة العربية من أساسه وذلك بإلغاء الدرجة الأولى من هذه المقاطعة، وفي حال تم ذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد قفزة خصوصا في ميزان التجارة الخارجية الإسرائيلي مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات، أو بالنسبة لاتساع جغرافيا السوق للسلع والمنتجات الإسرائيلية، وكذلك الحصول على مصادر طاقة زهيدة الثمن. ولذلك فمن المتوقع أن تمس الآثار الإيجابية لإلغاء المقاطعة العربية مجمل الحياة والنشاط الاقتصادي الإسرائيلي. وقد لاحظنا منذ مؤتمر مدريد للسلام بدايات الاختراق الإسرائيلي الاقتصادي للمنطقة قبل التطبيع السياسي حيث يعتقد الاسرائيليون أن ذلك سيكون تحصيل حاصل لسياسة التطبيع الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين العرب وإسرائيل.

تلخيص

هذا التقرير تناول بإسهاب الوضع الاقتصادي لإسرائيل خلال سنة ٢٠٠٤ من خلال النظر إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل النمو، والتغييرات البنيوية الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد، والتغييرات الحاصلة في أجهزة الضرائب، وتغيير قوانين العمل، والتغييرات البنيوية الحاصلة خلال السنة الأخيرة وما إلى ذلك.

إلى جانب التطورات الإيجابية التي تمت الإشارة اليها من خلال هذا التقرير، فهنالك بعض المؤشرات السلبية التي أثرت في هبوط أهمية الأحداث الإيجابية وبذلك تخف أهمية التحسينات المذكورة، فمثلا: إلى جانب النمو الاقتصادي بنسبة ٤,٢٪ وارتفاع مستوى المعيشة للسكان بمعدل ٣,٨٪ فإن هذا النمو لم يحسن الظروف الحياتية للطبقات الضعيفة وخصوصا بعد الإعلان من قبل مؤسسة التأمين الوطني عن اتساع ظواهر الفقر والبطالة، ليصبح عدد الفقراء في إسرائيل ١,٥ مليون شخص من أصل ٦,٥ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية سنة ٢٠٠٤. إذا نظرنا بشكل أعمق إلى وجود مثل هذه الظواهر السلبية إلى جانب التطورات الإيجابية، قد نستخلص من ذلك أن نمواً من هذا النوع يستحيل أن يكون طويل الأمد، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدم مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا واولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر.

من خلال هذا التقرير تميز اقتران الظواهر الإيجابية والسلبية على حد سواء. من بين الظواهر الإيجابية: نجاح الخطة الاقتصادية الجديدة بتحقيق أهدافها الرئيسية المعلنة. إنجاح بنيوي لأجهزة القطاع العام والعودة إلى مسلك النمو طويل الأمد. من جهة أخرى هنالك مساوئ تتلخص بازدياد الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الضعيفة والقوية والتي نتجت أو توسعت بعد إقرار الخطة الاقتصادية والبدء بتنفيذها. يجمع كل المحللين أنه ربما تكون الفائدة من اتباع نهج يسير فيه

الاقتصاد الإسرائيلي بمسلك لا تتغير فيه السياسة المعلنة أكثر من المساوئ الناتجة والأضرار التي قد تلحق ببعض الفئات السكانية جراء هذه الخطة. العديد من المحللين يعتقدون أن الخطة الاقتصادية والتغييرات البنيوية سوف تكون إيجابية جداً لدرجة أن باقي الفئات المتضررة قد تبدأ بالشعور المختلف الذي يزيد من اعتمادها على هذه السياسة بإخراجهم ولو بشكل بسيط من المأزق الاقتصادي الذي لحق بهم على مر السنين. من المهم جداً أن تتابع الحكومات المستقبلية العمل بهذا النهج لكي يتسنى للاقتصاد تحقيق أهدافه والعودة إلى مسلك النمو طويل الأمد وبالتالي الاندماج بشكل أفضل بالاقتصاد العالمي.

المصادر

١. تقارير بنك إسرائيل (www.bankisrael.gov.il).
٢. تقارير دائرة الإحصاءات المركزية (www.cbs.gov.il).
٣. تقارير مؤسسة التأمين الوطني (www.btl.gov.il).
٤. تقارير وزارة المالية (www.mof.gov.il).



(٥)

المشهد الاجتماعي

د. خولة أبوبكر*

١. سياسة الرفاه في إسرائيل: مقدمة عامة

يهدف هذا التقرير لتقديم صورة عن المشهد الاجتماعي لدى الإسرائيليين اليهود على مدار العام ٢٠٠٤، بما يتضمن القضايا التي أشغلت بال المجتمع من بطالة، فقر، تغيير سياسة مخصصات والطريقة التي تعاملت بها الدولة مع هذه المواضيع. لن يتطرق هذا التقرير لوضع الرفاه لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل[١].

سياسة الرفاه في دولة ما هي التي تعمل على، وتضمن لسكانها الاستمتاع بحياة مرفهة. تسعى مثل هذه السياسة لتوفير حياة كريمة بعيدة عن الحرمان والفقر أو البطالة حتى للفئات غير القادرة على العمل أو إعالة نفسها بنفسها. الفلسفة التي تسيّر سياسة الرفاه داخل إسرائيل هي فكرة إعادة توزيع الموارد الخاصة والعامة. يعتبر هذا التوجه العمود الفقري الثابت والمشترك لسياسة جميع حكومات إسرائيل منذ قيامها (Abu-Baker، ٢٠٠٣: ٦٨). حافظت الحكومات المختلفة والتي كان يرأسها حزب المباي-العمل (بتغييراته وتعديلاته المتنوعة) على أيديولوجيا سياسة الرفاه للحكومات المتعاقبة، ولكن هذه السياسة تغيّرت نوعيا منذ أن تسلّم الليكود الحكم. إن السياسة الاقتصادية-الاجتماعية الراهنة لإسرائيل تسير في اتجاه تخفيض مسؤولية الدولة في الاقتصاد القومي العام وفي ميزانية مساعدات الرفاه، تجد هذه السياسة دعما من بعض الجهات الاقتصادية في إسرائيل وفي العالم، ولكنها تجد أيضا انتقادات من اقتصاديين وسياسيين يرون أن هذه السياسة تشكل خطرا على النسيج الاجتماعي-الاقتصادي (كوب*، ٢٠٠٣، ص. ٥٩).

في العام ٢٠٠٤، وبحسب الرأي العام الإسرائيلي، يعتبر الأمن والفقر أهم مشكلتين تواجهان الإسرائيليين، فكيف تحولت دولة الرفاه لدولة فقر؟ توفر إسرائيل بعض خدمات الرفاه للجمهور العريض وبعض الخدمات لفئات

---

* استاذة محاضرة في كلية "عيمق يسرائيل" / قسم العلوم السلوكية.

١ للتوسع حول الفلسطينيين داخل إسرائيل انظر/ي فصل رقم ٦

من المجتمع. هذا التقرير سوف ينتهج نظرة ناقدة تتابع التغييرات المقترحة في سياسة الرفاه والتي تسيء للمواطن[٢] ولكنه لن يستعرض جميع البرامج التي اقترحت في برنامج وزارة الرفاه لصالح المواطن وتم تنفيذها فعلا.

تمنح الدولة برلمانها السلطة حتى يسن القوانين الاجتماعية ويعرّف مجموعة القوانين والأنظمة الاجتماعية في سياسة الرفاه للدولة، أو باختصار "سياسية الرفاه". بينما تعرّف الدولة التي تتبنى هذه السياسة بأنها "دولة رفاه اجتماعي". تختلف سياسة الرفاه، عن سياسة الصدقة ومساعدة المحتاجين مثلما كان الأمر في الدولة الإسلامية التي وزّعت أموال الدولة على الأيتام والمساكين وأبناء السبيل وباقي المحتاجين. إن أحد المبادئ المركزية لسياسة الرفاه هو الشمولية المتساوية "Universalism" حيث تضمن قوانين الرفاه منح الخدمة ذاتها لجميع المواطنين بغض النظر عن مدى حاجتهم لها، مثل مخصصات الشيخوخة أو التعليم المجاني التي تمنح بالتساوي بغض النظر عن الوضع المادي لمتلقي الخدمة.

دولة الرفاه وبحسب تعريفها، هي نموذج لدولة تتبع الحل الوسط بين النموذج الرأسمالي، الذي يدعم فكرة الاقتصاد الحر كجهاز وحيد لتوزيع الموارد، وبين النموذج الاشتراكي والذي يؤمن بتوزيع الموارد بشكل مبرمج ومخطط مباشرة بواسطة الدولة أو بطرق أخرى (للتوسع http://he.wikipedia.org). يعتبر الاقتصاد الجهاز الأساسي الذي بحسبه توزع الموارد داخل المجتمع في دولة الرفاه، فإذا ارتفعت الأسعار في السوق الحرة بشكل يفوق قدرة الشراء لدى المواطنين فإن الدولة تتدخل بوساطة مخصصات تضمن دخلا "بمعدل متوسط" للأسرة. وهكذا، تسعى الدولة لتوفير الأمان من الحاجة لمواطنيها كما وتسعى لسد الفجوات الطبقية بين الشرائح القوية والضعيفة.

توجه ١,٢ مليون إنسان العام ٢٠٠٤ لطلب المساعدة من مكاتب الرفاه، هذا العدد يفوق العدد في العام السابق بـ ٣٠ ألف مواطن. تدّعي مؤسسة نجمة داود الحمراء (موازية للصليب الأحمر في إسرائيل) أن مواطنين يطلبون نقلهم للمستشفيات فقط بغرض الحصول على وجبات طعام مضمونة. زاد عدد طالبي المعونة العام ٢٠٠٤ من الجمعيات الخيرية بـ ٤٥٪ عن العام السابق.

يعاني الاقتصاد الإسرائيلي من الجمود العميق منذ العام ١٩٩٦ وحتى الفترة الراهنة، مع تحسن لسنة واحدة العام ٢٠٠٠، والثمن المباشر لهذا الجمود هو البطالة التي يعاني منها الفرد والمجتمع. أما الثمن الآخر فهو اتباع الحكومات الثلاث الأخيرات سياسة شد الحزام بغرض تقليل العجز الاقتصادي. وأيضاً تؤدي البطالة إلى تقليل نسبة دفع الضرائب من جهة والى زيادة مخصصات الرفاه من جهة أخرى، ما يساهم مرة أخرى في تردي الأوضاع الاقتصادية للفرد وللدولة.

يؤكد التقرير الاجتماعي الذي حرره كوب (٢٠٠٣) أن ميزانية الرفاه الاجتماعي زادت في السنوات العشر الأخيرة. لم يكن هذا في الأساس ناتجاً فقط عن الزيادة السكانية ولكن عن التغيير في المبنى الاجتماعي للسكان. من جهة أخرى، فإنه من المتوقع أن تزداد نوعية الخدمات الاجتماعية ويزداد حساب الدفع لأغراض الرفاه عند تطور الاقتصاد عامة وعند رفع مستوى الاستهلاك الفردي خاصة.

توفر دولة الرفاه الحقوق الاجتماعية، كجزء من حقوق الإنسان لمواطنيها. يجب أن تضمن سياسة المساواة توفير

---

٢ انتهج التقرير الكتابة بصيغة المذكر للتسهيل على القارئ ولكنه يعكس في جميع فقراته وضع الرفاه في إسرائيل الذي يؤثر على حياة المواطنين والمواطنات على السواء.

الخدمات لكل مواطن بغض النظر عن سعر السوق أو العرض والطلب فيها، حتى لو أدّى الأمر إلى التدخل في إيجاد صناديق خاصة تضمن توفير الخدمة المرجوة للمحتاج. مثلا عندما تزداد أسعار المسكن، ترفع الدولة قيمة الهبة في قرض الإسكان حتى تساعد المواطنين على امتلاك منازل في السوق الخاصة. الفئة التي تؤمن بهذا المبدأ ترى أنه على الدولة ضمان رفاهية كل من يحتاج مساعدة مثل المسنين، المعاقين، أسر كثيرة الأولاد، العاطلين عن العمل.. إلخ. طريقة تطبيق هذه السياسة هي فرض الضرائب على السكان وإقرار القوانين المناسبة، أي التدخل بشكل مكثّف في القوانين التي تخص رفاهية الفرد.

هنالك مدّونة اجتماعية في إسرائيل، ولكن لا يوجد قوانين اجتماعية. القوانين التي تضمن الحقوق الاجتماعية في إسرائيل هي:

١) قانون الحد الأدنى في الأجر
٢) قانون التعليم الإلزامي والمجاني
٣) قانون الحق في العمل
٤) قانون المأوى

تشكّل شبكة الأمان الاجتماعي البذرة الأساسية لمبدأ الرفاه. في العصر الحالي تهدف الشبكة لتوفير مدخول بديل عندما لا يتمكن الفرد من كسب عيشه كما اعتاد، وتضم: تأمين بطالة، تأمين إعاقة (جسدية و/ أو نفسية)، مخصصات شيخوخة ومخصصات أطفال ويمنح حق نيلها لجميع المواطنين دون استثناء (بن سمحون-بيلغ وفرانكو)[٣]، ٢٠٠٣). يشترك كل مواطن في توفير الإمكانيات المالية اللازمة لشبكة الأمان الاجتماعي بوساطة دفع نسب من الدخل كتأمينات ثم يستعيدها عند الضرورة وفقا لما ينص عليه القانون. تفرض هذه التأمينات عادة على المواطنين[٤] بوساطة قوانين خاصة. مثلا يُلزم قانون التأمين الوطني كل أصحاب الدخل تأمين أنفسهم ضمن تأمين خاص، وبهذا يضمنون الحياة بكرامة عند الشيخوخة أو عند الإصابة بمرض أو بعاهة. يحدد القانون ماهية الخدمات التي يجب على الدولة تقديمها لمن يستحقها، متى يستحقها وتحت أي ظروف، كما ويحدد مقدار الخدمة وكيفيتها (عيريت ليفشيتس)(www.lib.cet.ac.il). هنالك خدمات رفاه تنفّذ سياسة الرفاه مثل الخدمات الطبية، الاستشارة، المساعدة النفسية وخدمات أخرى. فمثلا من حق كل مواطن أن يجد رعاية طبية حتى لو لم يستطع دفع تكلفة التأمين الطبي.

تعمل سياسة الرفاه عادة ضمن مجموعات معينة أو في ظروف معينة. مثلا من الممكن أن تمنح الدولة مساعدات مالية للقادمين الجدد أو للأزواج الشابة أو لمدارس منطقة معينة بسبب فقرها الشديد. فيحظى طلاب هذه المدارس مثلاً ببرنامج تعليم ليوم طويل (الساعة الرابعة بعد الظهر بدل الثانية عشرة والنصف) كما وتقدم لهم وجبة طعام ساخنة في المدرسة. تفرض الدولة على مواطني هذه المناطق الضرائب بحسب مستوى دخل كل منهم وهكذا تموّل جزئيا مشروع

---

٣ جميع المراجع التي يشار اليها بنجمة * كتبت في الأصل في اللغة العبرية.
٤ لا تفرض جباية هذه التأمينات على العمال الفلسطينيين سكان السلطة الفلسطينية أو على العمالة الأجنبية لذا تعتبر هاتان الفئتان أرخص كلفة لأصحاب المشاريع. أما ظروف الرفاه للعمال الأجانب فسنتطرق إليها لاحقا في هذا التقرير.

دعم الطلاب . من هنا نرى أنه على سياسة الحكومات أن تعكس طبيعة القوانين التي يقرها البرلمان . تحدد هذه القوانين بالتالي ما تأخذه كل دولة على نفسها فيما يخص رفاه مواطنيها ، وما هي الحقوق والواجبات للمواطن . مثلا يفرض قانون التعليم الإلزامي على الدولة بناء مدارس وتأهيل معلمين وتشغيلهم وتوفير مناهج للتعليم ولكنها تلزم أولياء الأمور بإرسال أولادهم للمدرسة بموجب القانون . من الممكن التلخيص بأن قوانين الرفاه التي تلزم جميع المواطنين يجب أن تضمن لهم الرفاه حالا أو في المستقبل (للمزيد : ليفشيتس*، ١٩٩٠) .

يعتبر الانخراط في العمل من أهداف دولة الرفاه ، حيث إن هدف الدولة المحافظة على رفاهية المواطن إلى جانب المحافظة على قدرة السوق على الشراء والبيع ، وهي تساعد العاطلين عن العمل لفترة زمنية محدودة حتى لا تضر بالاقتصاد ولا تسبب زعزعة لثباته . ويعتبر النقاش حول مخصصات البطالة من أكثر النقاشات تأثرا بأيديولوجية الحزب الحاكم . مثلا كان موضوع العمل من أهم قيم حزب العمل الذي أدار الحكم لسنوات طويلة ، لذا عندما اقتُرح مشروع قانون منح مخصصات في حالة البطالة استمر تداوله لوقت طويل بسبب تحفّظ بعض أعضاء البرلمان وموظفي الحكومة الذين عارضوا أن يتلقى من يستطيع العمل ولا يعمل مخصصات ضمان الدخل .

حدث في العام ١٩٨٥ ، انقلاب ليبرالي داخل إسرائيل ضمن حكومة ائتلاف قومي بزعامة حزبي العمل والليكود ، وعندها تبنت الحكومة "مشروع طوارئ بهدف الوصول لاستقرار اقتصادي" . منحت هذه الخطة حرية العمل للسوق الحرة ، سمحت بمرونة في حساب الأجور وهكذا أضعفت العامل ونقابة العمال (الهستدروت) . عمليا أضعفت هذه الخطة الدولة لأنها تسببت في خصخصة الكثير من النقابات والخدمات والمشاريع والمرافق وساهمت في تقزيم ميزانياتها . للمدى البعيد ساهمت هذه السياسة ، على المدى البعيد ، في تصغير حجم الطبقة الوسطى في إسرائيل عدديا وفي مستوى دخلها واحتد التقاطب الاجتماعي-الاقتصادي . للمقارنة ، في الفترة نفسها زاد دخل الطبقة الوسطى في دول أوروبية مثل السويد ، النرويج ، إيطاليا ، فرنسا ، ألمانيا وهولندا . أي أن الوضع الاقتصادي في إسرائيل ليس انعكاسا لمناخ عالمي وإنما لسياسة داخلية للاقتصاد والرفاه (مركز أدفا*، ١٠/١١/٠٣) . من وجهة النظر الاقتصادية ، يرى كوب (٢٠٠٣) أن الدولة نجحت في موازنة اقتصادها بين السنوات ١٩٨٥-٢٠٠٠ حيث انخفضت نسبة المدفوعات على المواطن من ٦١٪ إلى ٥١٪ في نهاية العام ٢٠٠٠ .

إذا استثنينا نسبة المدفوعات من ميزانية الدولة العامة لديون الدولة ، فإن إسرائيل تخصص قرابة نصف ميزانية الحكومة لميزانية الرفاه . وصلت هذه النسبة العام ٢٠٠٣ ، إلى ٥٤٪ من الميزانية العامة ، وبلغت ١٠٤ مليارات شيكل مقارنة مع ميزانية ١٠٣ مليارات شيكل العام ٢٠٠٢ . تشكّل مخصصات الرفاه اليوم ٤٠٪ من مجمل ميزانيات الرفاه مقارنة مع قيمة ٣٠٪ في بداية التسعينيات . في السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ تم تقليص ميزانية البطالة وتأمين الدخل (كوب ، ٢٠٠٣ ، ص . ٦٠) . جرى هذا في فترة زادت فيها البطالة مما أدّى لبروز ظاهرتي البطالة والفقر في إسرائيل كمشاكل اجتماعية ملحّة أدّت إلى تذمر الجمهور واحتجاجه .

١ - ١ . سياسة الرفاه لدى وزير المالية بنيامين نتنياهو

يعتبر نتنياهو صاحب وجهة نظر سياسية-اجتماعية مبلورة جدا أكثر من جميع وزراء المالية السابقين في إسرائيل .

يرى نتنياهو أن واجبه شق طريق اقتصادي صحيح لإسرائيل حتى على حساب حب وتأييد الجمهور له . تدعو سياسة نتنياهو لخفض نسبة الضرائب، وإبقاء المزيد من الأموال بيد الجمهور حتى تنشط المشتريات من السوق فيؤدي ذلك لإنعاشها وبالتالي يزداد الاستثمار المحلي والخارجي في الاقتصاد الإسرائيلي المنتعش . عندما يزداد الإنتاج وبالتالي تتابع دائرة قدرة المواطن على الاستهلاك، فإن هذا سوف يؤدي لتقليص العجز ولانتعاش الاقتصاد . في هذه المرحلة، حسب خطة نتنياهو الاقتصادية، يزداد الدخل ومعه تزداد جباية الضرائب، وخاصة ضرائب الدخل، ما يؤدي بالتالي لتقليص إضافي للعجز . أما بخصوص سياسة الرفاه فيرفض نتنياهو أن يعيش الإنسان الإسرائيلي من أموال صدقة، حسب أقواله في إحدى مقابلاته الصحافية (بلوتسكر وليئور*، ١٨/٧/ ٠٣) . وهو يؤكد " أن من يعيش على الصدقات يعيش تعيسا . وأن أولاد الأمهات اللاتي يعشن على المخصصات يتعلمون منهن مد اليد لطلب الصدقة " . هذه أفضل سياسة اقتصادية وسياسة رفاه يمكن خدمة المواطنين من خلالها، بحسب معتقدات نتنياهو، لذا وعد نتنياهو بالاستمرار بها ولتنجيعها فلقد قلّص مصروفات الحكومة ونقل هذه الميزانية لتطبيق سياسة تقليص الضرائب .

يربط نتنياهو سياسة الرفاه مع سياسة المعونات الأميركية، ويؤكد أنه " إذا عادت [إسرائيل] لسياسة المخصصات المرتفعة والضرائب المرتفعة، فإن الأميركيين سوف يعاقبوننا . سيُخرج المستثمرون أموالهم خارج إسرائيل ولن نستطيع أن نحصل على اعتماد . يدافع نتنياهو عن موقفه المعارض لموقف الجمهور الإسرائيلي ويقول إنه في حين يرى الجمهور أنه من صالحه أن تكون هنالك حكومة كبيرة، وضرائب عالية ومخصصات عالية يرى نتنياهو أنه من صالح الجميع، بما فيه المجتمع وسوق العمل والاقتصاد أن تكون هنالك حكومة صغيرة، وضرائب قليلة ومخصصات منخفضة .

يدّعي نتنياهو أنه ورث من الحكومات السابقة قرار تقليص مخصصات تأمين الدخل، وقال إنه حظي أثناء فترة كونه وزيرا للمالية بتأييد كامل من رئيس الحكومة شارون لسياسته الاقتصادية في موضوع الرفاه. ووعد بعد التقليصات الكبيرة التي أجراها في مجال المخصصات العام ٢٠٠٣ بأنه لن يمس أي مخصصات رفاه إضافية خلال العام ٢٠٠٤ .

انتقد نتنياهو (مقابلة صحافية مع بر-طال)مساء رأس السنة العبرية، ٢٠٠٣) الأعباء الضريبية التي فُرضت على الفقراء بوساطة زيادة نسبة قيمة ضريبة الشراء والإجراءات الاقتصادية التي سمحت بزيادة التضخم المالي التي تضر في الأساس بالشرائح الفقيرة . يؤمن نتنياهو أنه بالإمكان تقليص مخصصات شمولية Universal مثل تلك المدفوعة للأطفال والمسنين والتي تُدفع بصرف النظر عن مستوى دخلهم . تعرّض نتنياهو أيضا للمخصصات التي تُدفع لما عرّفه بالمقيمين غير القانونيين (معظمهم فلسطينيون من سكان أراضي السلطة الفلسطينية) ولأولاد العمال الأجانب، هذه المخصصات، بحسب ادّعاء نتنياهو، تشجع هؤلاء على الوصول والبقاء في إسرائيل مع أسرهم .

يجيب نتنياهو على انتقادات معارضيه الذين يتهمون سياسته بأنها مناهضة لسياسة الرفاه وتمس بالفئات الضعيفة بأن أية سياسة رفاه اجتماعي لا تُرافقها سياسة اقتصادية صحيحة وسوق متوازنة تضمن بقاءها، وفي الوقت نفسه تضمن الانتعاش الاقتصادي، مرفوضة لديه لأنها تضر بالجمهور . بحسب رؤية نتنياهو، يجب أن تعطى الأولوية لتوازن الإقتصاد في سياسة الميزانية لكونه ضرورة ملحة لسياسة الرفاه لأنه يدفع بعجلات الإقتصاد إلى الأمام وبالتالي يقود عجلات الرفاه الإجتماعي إلى الأمام . اثناء فترة نتنياهو كوزير للمالية وصل العدد الرسمي للعاطلين عن العمل ٣٠٠

ألف بالإضافة لوجود عمال كثيرين أجريت تقليصات شديدة على أجورهم حتى تآكلت لدرجة عدم تمكنهم من اقتناء حاجياتهم الضرورية من السوق التي يصبو نتنياهو لإستقرارها .

١ - ٢ القوانين البرلمانية الجديدة للتأمينات وأثرها في الرفاه

إن الفلسفة التي بموجبها تتداول فكرة فرض تقاعد إلزامي هي الجانب الاقتصادي الذي يؤكد على أهمية التوفير في الوقت الراهن حتى تتمكن السوق بأن تدفع مستقبلا . إلى جانب هذا هنالك اعتبار اجتماعي يأخذ في الحسبان توفير إمكانية التقاعد للطبقات الفقيرة والضعيفة حيث إن مخصصات التأمين الوطني منخفضة جدا . تمس السياسة الراهنة في مبدأ التقاعد وتسيء للطبقات الفقيرة بشكل مباشر .

أجرت الحكومة في تشرين الأول ٢٠٠٣ إصلاحات قانونية بشأن صناديق التقاعد القائمة والجديدة أثرت في موضوع رفاه المواطن . سحبت الدولة مسؤوليتها في دعم هذه الصناديق ضمن خطة الإصلاح . هنالك فئة واحدة وهي موظفو القطاع العام الذين ما زالوا ينعمون بدعم الحكومة لصندوق تقاعدهم . مقابل هذا، لا يوجد قانون يفرض على الإدارات الخاصة لصناديق التقاعد استثمار بعض أرباحهم لصالح المؤمّنين . لا يوجد أي تأمين يضمن حق المؤمّن في حال إفلاس صندوق التقاعد لسبب ما . حاليا لا تجري حسابات قيمة بدل التقاعد على جميع مركّبات الدخل . إذا أقر قانون التقاعد الإلزامي فسوف يتلقى العامل المتقاعد ٣٠٪ من قيمة دخله الأخير (سفيبك*، ٤/ ٣/ ٠٤) .

بسبب رفع مستوى الحياة العام في إسرائيل وكذلك مستوى الخدمات الطبية ارتفع معدل العمر لدى مواطنيها . فما كان من الدولة إلا أن زادت جيل التقاعد للنساء والرجال بعامين (من جيل ٦٠ إلى ٦٢ ومن جيل ٦٥ إلى ٦٧ على التوالي)، وهكذا مسّت بحق التقاعد في صناديق التقاعد الجديدة . كذلك قلّصت الدولة دعمها لسندات الائتمان من ٦,٤٪ إلى ٤٪، وتخطط تقليصا في المخصصات الشهرية تصل إلى ٧٠٪ من معدل الدخل العام، كما وسمحت لأصحاب العمل دفع مشاركتهم في الصندوق بقيمة ٩,٣٪ من الدخل بدل ١٢٪ في السابق . من جهة أخرى يتلقى من يوفر في صناديق التقاعد امتيازات خاصة في الضرائب لأن التوفير معفى من الضرائب . يؤدي هذا عمليا إلى زيادة في الفائدة فعليا على التوفير في صناديق التقاعد . ولكن من يتمتع بهذا هم فقط الطبقة الغنية ذات الدخل المرتفع لأن أصحاب الدخل المنخفض جدا لا يدفعون الضرائب بتاتا . يؤمن سفيبك، وهو نائب عميد بنك اسرائيل، بأنه ليس من المنصف إرغام جميع المواطنين، بوساطة قانون، على التوفير في صندوق تقاعد . بدل هذا يقترح إلغاء امتيازات الضرائب التي منحت للطبقة العاشرة العليا الأغنى في الدولة وأن يتم منح مساعدات مالية (subsidy) لدفع التقاعد الإلزامي للطبقات الفقيرة أو أن يتم خصم الفرق لصالح العامل الفقير من حساب ضريبة الدخل .

١ - ٣. سياسة التقليصات في التأمين الوطني التي تمس بالرفاه

ضمن خطة الإشفاء الحكومية قُلّصت ميزانية التأمين الوطني ما بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بما قيمته ٦ مليارات شيكل وانعكست التقليصات في قيمة المخصصات التي دفعت العام ٢٠٠٤ . في حزيران ٢٠٠٣ تم تقليص نسبة ١٠٪-٢٣٪ من قيمة المخصصات لحوالي ٧٠٪ من متلقي مخصصات تأمين ضمان الدخل . إن مخصصات تأمين ضمان الدخل

لمن وصل لجيل ٥٥ تآكلت بنسبة ٦٪ بينما تآكلت لأفراد في نفس الجيل نفسه ولديهم أولاد بنسبة ٩٪-١٢٪. من المقرر أن يصل حجم التقليصات العام ٢٠٠٦ إلى ٣،٦٦٥ مليار شيكل. سوف تُقتطع هذه الميزانية من مخصصات الأولاد، مخصصات حوادث العمل، منح الولادة، التمريض للمسنين، تجميد مخصصات النقليات للمعوّقين والربح من تمديد سن التقاعد.

لقد مست هذه التقليصات بجميع القطاعات التي كانت تعتمد على المخصصات كجزء أساس في دخلها. ألغيت الهبة التي تعطى للوالدة، بقيمة ١٣٥٤ شيكلاً، ما عدا الولادة الأولى فقط. إضافة، فإن الأسر كثيرة الأولاد كانت تتقاضى مخصصات متفاوتة على كل طفل إضافي في الأسرة. ولكن بدءا من العام ٢٠٠٣ أصبحت الأسرة تتقاضى مبلغا ثابتا متساويا قدره ١٤٤ شيكلاً على كل طفل، بغض النظر عن ترتيبه في الأسرة. لقد تدنت مخصصات الولد الواحد بنسبة ٩٪، ولأسرة مع أربعة أولاد بنسبة ١٤٪ بينما وصل الخصم لأسرة ذات ٨ أولاد ٧٥٪. أي أن سياسة التقليص هذه خصمت عشرات النسب (٦٥٪-٧٥٪) من دخل الأسرة كثيرة الأولاد وتسببت مباشرة في ضائقتها المادية. تقتضي الخطة الاقتصادية بإن تصبح ميزانية مخصصات الأولاد العام ٢٠٠٦، ٦٠٪ من القيمة التي دُفعت العام ٢٠٠٣ وحوالي ٥٠٪ من القيمة التي دُفعت العام ٢٠٠١. بالنسبة لمتلقي مخصصات البطالة فإن نسبتهم وصلت العام ٢٠٠٣ لحوالي ٦٥٪ من نسبة العام ٢٠٠٢، أي نزلت من ١٠٥ آلاف عاطل عن العمل لـ ٧٠ ألف عاطل عن العمل ليس لأنه توفرت للباقين أماكن عمل ثابتة، ولكن لأن سياسة نتنياهو غيّرت معايير تعريف هذه الفئة والتعامل مع حقوقها.

تقتضي خطة الإشفاء أيضا تبني اتفاقية تجميد الأجور حتى نهاية عام ٢٠٠٦ وإلغاء ربط المخصصات بقيمة متوسط الدخل في البلاد ومناسبتها لغلاء الأسعار فقط. إن إسقاطات هذه السياسة هي:

١. تراجع مستوى الحياة لدى المسنين، الأرامل، المعاقين وباقي الفئات التي تحتاج المعونة.
٢. تآكل القوة الشرائية للمخصصات.
٣. توسيع حجم الفقر والفجوات الاقتصادية.
٤. تقليص جهاز الرفاه كله في إسرائيل.

مثلا سوف تتآكل مخصصات الشيخوخة بنسبة ٥,١٢٪ بالنسبة لمتوسط الدخل بينما تقلصت القوة الشرائية لمخصصات الشيخوخة بقيمة ١٨٪. إن سياسة التقليصات تمس في الأساس الفقراء حيث أن ٧٤٪ من مجمل التقليصات تمس بالفئات العشرية الأربع الأدنى من المجتمع الإسرائيلي، وفقط ٤٪ من التقليصات تمس الفئتين العشريتين العليين.

جدول رقم ١: قيمة التقليصات في مخصصات الأولاد بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٦ (المبلغ المطلق بالشيكل)

مبلغ المخصصات

عدد الأولاد في الأسرة (حتى سن ١٨)	٢	٣	٥	٨
كانون الأول ٢٠٠١	٣٤٢	١،٣٧٩	٢،٢٣٥	٤،٨٠٣
كانون الثاني ٢٠٠٦	٢٨٨	٤٣٢	٧٢٠	١،١٥٢

مبلغ التقليص	٥٤	٩٤٧	١،٥١٥	٣،٦٥١
نسبة التقليص	١٥,٨	٦٨,٧	٦٧,٨	٧٦,٠

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني، قسم البحث والتخطيط. ٢٠٠٤

١-٣-١. انتقادات ضد سياسة الحكومة في موضوع التأمين الوطني

بدأت التقليصات الكبيرة في مخصصات التأمين الوطني في نيسان ٢٠٠٢ وبعد ذلك في كانون الأول ٢٠٠٢ . بعد عام كامل قلّصت الحكومة مخصصات التأمين الوطني للمرة الثالثة ضمن خطة إشفاء الاقتصاد الإسرائيلي ، ومنعت أي تغيير في المخصصات حتى نهاية ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥ . طلبت الحكومة إجراء تعديلات على المخصصات بعد هذا التاريخ بناء على مقياس غلاء الأسعار وليس بناء على متوسط الدخل في السوق التي يرتبط بها اليوم حساب معظم أنواع المخصصات . أقرت الحكومة جميع هذه التقليصات بعد قرار الحكومة دون أن تناقش الأمر مع مجلس التأمين الوطني أو ضمن لجنة الرفاه في الكنيست . وحتى دون أن تفحص تأثير هذه التقليصات على فئات من السكان أو على العلاقة الناتجة بعد التقليصات بين المواطنين والحكومة . لم تستشر الكنيست خبراء ، او ممثلين عن الجمهور أو عن الفئات الاجتماعية التي سوف يضرها التقليص .

لقد مست سياسة التقليصات بالقواعد الصحيحة للعبة الديمقراطية . من المهم التأكيد هنا أن القسم الأكبر من أموال التأمين الوطني هي أموال كان المواطن قد دفعها آنفا من أمواله الشخصية أثناء فترة عمله ، بهدف أن يتلقاها عند حاجته لها (الشيخوخة أو العجز عن العمل بسبب مرض أو إصابة) . تصرفت الحكومة في أموال التأمين الوطني وكأنه لا يوجد أي حق للمواطن على أمواله هذه ، فالحكومة تقلص ، تلغي ، تؤجل أو تلعب بأموال التأمين كما تراه مناسبا لها ولسياستها الاقتصادية العامة (للتوسع : بن سمحون-بيلغ وفرنكو*، تشرين الثاني ، ٢٠٠٣) .

تعتقد بربرا سفيرسكي* (كانون الأول ، ٢٠٠٤) أن ميزانية ٢٠٠٥ و "قانون التسويات" يعكسان التوجه الليبرالي الجديد للحكومة ، حيث ان هذا التوجه يسعى (أ) لإعادة الضرائب لكبار الموظفين في السلك الوظيفي الرفيع ، (ب) ولتخفيض الضرائب عن الشركات و (ج) تخفيض التأمين الوطني لأصحاب العمل . بالمقابل ، تقلّص الحكومة في ميزانيات التعليم ، وميزانيات المجلس الأعلى للتعليم وفي شبكة الأمان الاجتماعي ، كما وقامت بتغييرات بنيوية في مؤسسة التأمين الوطني وفي جهاز الصحة . سرّع نتنياهو في سير خطة الإصلاح في الضرائب التي كان يجب أن تنتهي عام ٢٠٠٨ وهو سيشرع في العمل بموجبها عام ٢٠٠٦ . معظم المستفيدين من خفض الضرائب هم رجال يشكّلون ٤,٦٪ من الأجيرين وفقط قلة منهم والتي تشكّل ٩,٠٪ هي نساء أجيرات . تقلّص الحكومة في مخصصات التأمين الوطني بالرغم أن معظم النقود تجمع مما يفرزه العمال من معاشاتهم حتى يضمنوا أمانهم الاقتصادي عند الحاجة ، مثل الوصول لجيل الشيخوخة ، البطالة ، الولادة ، أو الحاجة للتمريض . تؤدي سياسة التقليصات هذه لتقويض إحساس الأمان لدى السكان . بموجب الاستبيان الذي أجري على شعور المواطنين تجاه السياسة الاقتصادية للحكومة العام ٢٠٠٣ أكّد حوالي ٤٣٪ منهم بأنهم يشعرون بأنها تثير مخاوفهم من أن يتحولوا هم أو أفراد أسرهم لعاطلين عن العمل (كوب ، ٢٠٠٣ ، ص . ٢٣) بينما أشار ٦٨٪ إلى أنها تسبب زيادة الفجوات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية (المصدر السابق ، ص . ٣٦) .

١ - ٤. ما هو قانون التسويات؟

هو قانون تعده الحكومة سنويا بحيث يرافق قانون الميزانية، ويقدمان سنويا معا للكنيست لإقرارهما. يساعد قانون التسويات الحكومة على وضع قوانين سنوية، ملائمة لحال السوق، تساعدها في تنفيذ سياستها وبرامجها الاقتصادية للسنة الحالية ويكون هذا غالبا في صالح الحكومة وليس في صالح المواطن الفرد. في السنوات الأخيرة أُطلق على القانون "قانون السياسة الاقتصادية" و"قانون خطة إشفاء اقتصاد إسرائيل". يعود البدء في العمل على هذا القانون إلى العام ١٩٨٥ عندما سن كقانون طوارئ في فترة حكومة شمعون بيريس وكان اسحق موداعي وزيرا للمالية، بهدف مساندة الخطة الاقتصادية في الوصول لنوع من الاستقرار والتوازن الاقتصادي. منذ تلك الفترة يرافق قانون التسويات قانون الميزانية سنويا ويسانده. يقدم قانون التسويات كل سنة في تشرين الأول ويقر في كانون الأول.

يثير قانون التسويات انتقادات كثيرة من داخل الكنيست وخارجها. يدّعي منتقدو القانون بأنه لا يخدم الميزانية وبأنه يحوي تشريعا حكوميا يمس إصلاحات كثيرة في الاقتصاد والتشريع غير ضرورية للمصادقة على الميزانية. ادُعي أيضا أن هذا القانون يفرّغ لجان الكنيست التي تختص في التشريع من مضمونها ويبطل عملها وبأنه تتم الموافقة على بنود القانون بتسرع لا يمكّن أعضاء الكنيست من مناقشة تفاصيله بشكل متعمق. إضافة إلى أن التزام الائتلاف يفرض على أعضاء الكنيست التصويت بحسب قانون التسويات (أي بحسب الحاجات السياسية العامة للحكومة) وليس بحسب قناعتهم في الموضوع المطروح (http://www.knesset.gov.il).

من الأمثلة على إساءة قانون التسويات لرفاه المواطن الفرد نجده في المس بمخصصات التأمين الوطني، حيث تقتضي خطة الإشفاء الاقتصادي أن تقلص الدولة العام ٢٠٠٥ نسب الدفع لمؤمني التأمين الوطني. اعتمدت الخطة على قانون الميزانية واقتراح قانون التسويات، واقترحت أن تدفع تعويضا مؤقتا وجزئيا لمؤسسة التأمين الوطني حتى العام ٢٠٠٧. سوف يمس هذا القرار أساسا بالنساء لأنهن أكثر فئة مركزية من بين مؤمّني التأمين الوطني حيث يشكّلن أغلبية بين متلقي مخصصات الشيخوخة والأرامل، وبين متلقي بدل بطالة وبدل المساعدات المادية من قبل وزارة الرفاه.

١ - ٥. برنامج وسكنسن: خطة إشفاء حكومية للبطالة

تضم سياسة نتنياهو المالية برنامج إصلاح ضريبي، وتقليصاً في الضرائب وخاصة لذوي الدخل المرتفع جدا حتى يشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل إسرائيل وليس في أماكن أخرى في العالم. لذا يؤمن نتنياهو أنه على برنامج الضرائب الإسرائيلي أن ينافس دولا أخرى يفضّل أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في أسواقها. يظن نتنياهو أن إصلاحا في سياسة الضرائب، وليس في سياسة المخصصات، ينقذ السوق من الركود الاقتصادي.

اقترح نتنياهو في ميزانية ٢٠٠٤ تبني "برنامج وسكنسن"، وهو برنامج طُبق بنجاح في التسعينيات في بعض الولايات في أميركا وتمّت ملاءمته للواقع الإسرائيلي. يهدف برنامج وسكنسن والذي يسمى في إسرائيل "من المطالبة بتأمين الدخل إلى عمل ثابت" تغيير النظر لمخصصات الرفاه والبطالة والذي، بحسب رأي نتنياهو، تجذّر في السنوات العشر الماضية حيث قلّت نسبة المنخرطين في سوق العمل، وزاد التعلّق بالمخصصات المدفوعة من قبل التأمين الوطني.

من الإنتقادات ضد تردي استعمال مخصصات البطالة وعدم عودة العاطلين لسوق العمل توزيع المسؤولية بين

أجهزة ودوائر متعددة وظيفتها معالجة العاطلين، مثل مؤسسة التأمين الوطني، ودائرة التشغيل، ومكاتب الرفاه، وقسم الحضانات اليومية، وقسم التأهيل المهني، وقسم إعادة التأهيل بالإضافة لبعض الدوائر الأخرى. لتدارك هذا الوضع، أُقر في كانون الثاني ٢٠٠٤ قانون خاص يوجب الحكومة، وبمساعدة نقابات مختصة غير حكومية، على تجريب برنامج لمدة سنتين هدفه تفعيل مراكز تشغيل في أربع مناطق تم اختيارها بعد دراسة مهنية معمقة. يسكن في هذه المناطق ١٤،٠٠٠ عائلة تعيش من مخصصات ضمان الدخل، ويرغمون على الذهاب لمكتب العمل عدة مرات أسبوعيا كشرط لتلقي المخصصات. إذا ما نجحت هذه التجربة فإنها سوف تعمم على سائر المناطق. تم الإعلان في آذار ٢٠٠٤ عن مناقصة دولية لتفعيل مراكز تشغيل تهدف إلى إعادة دمج تلك الفئة العاطلة عن العمل والتي كانت تتلقى مخصصات بطالة، في سوق العمل. المقياس الذي سيفحص مدى نجاح البرنامج هو سرعة التغيير في عدد العاطلين الذين يتلقون مخصصات لمدة طويلة ومدى تأقلمهم في سوق العمل. سوف تتركز التجربة في مراحلها الأولى فقط حول متلقي تأمين الدخل الذين توجهوا في الطلب لإيجاد عمل.

هاجم نتنياهو سياسة مخصصات البطالة وادعى أن الدوائر الحالية التي تعتني بالعاطلين عن العمل تتميز بعدم النجاعة، وبالبيروقراطية والتصلب وعدم الليونة. بالإضافة لذلك، فإن الفحص الذي يُجرى لطالبي العمل غير عملي، والدليل على ذلك أن نسبة متلقي العمل بين طالبي هذه الخدمة من هذه المكاتب هامشية جدا، لذا تفرض خطة وسكنسن وجوب التواجد في المركز على كل طالب مخصصات تأمين دخل في المناطق التي يجرب بها البرنامج. وبعد التأكد من حق العاطل عن العمل في الانضمام للمشروع من قبل موظفي مؤسسة التأمين الوطني تتم إعادة تأهيله بناء على خطة تعد فرديا لكل شخص. يشمل برنامج إعادة التأهيل الاشتراك في برامج لإكمال التعليم، وتأهيلاً مهنياً يناسب معطيات الفرد وحاجة السوق، وتعلّم وتطبيق أساليب عملية للبحث عن العمل، والاشتراك في ورشات تساعد على الانخراط في سوق العمل، وتقديم خدمات للمجتمع، والخروج للحقل لتجربة العمل فعليا، والقيام بأعمال مدعومة أو محمية من قبل البرنامج. يتعلم الفرد ٣٠-٤٠ ساعة أسبوعيا ويتلقى كل مشترك مخصصات بناء على مدى مشاركته الفعلية في البرنامج. سوف تتوفر في المراكز جميع حاجات العاطلين عن العمل مثل خدمات التوجيه والتأهيل والمتابعة والبحث عن العمل، وخدمات للأطفال، وخدمات مواصلات، وخدمات واستشارة نفسية، وخدمات قسم الرفاه، واستشارة في اختيار مهنة، وخدمات طبية، وخدمات إعادة تأهيل، وخدمات جماهيرية وخدمات مادية. سوف تدير هذه المراكز شركات إسرائيلية تعمل سويا مع شركات عالمية صاحبة خبرة في هذا المضمار.

سوف يضمن برنامج وسكنسن تقديم ٢٠،٠٠٠ شيكل لكل عائلة تشترك في البرنامج، وهذه هي الحصة التي ستدفعها الحكومة عن كل فرد خلال السنوات الثلاث القادمة. خصصت وزارة المالية مبلغ ٨٠ مليون شيكل لتفعيل التجربة في السنتين الاولين. ويتوقع رعنان دينور، الوكيل العام لمكتب المشروع حدوث تغييرات جذرية في سلوك متلقي تأمين ضمان الدخل مع توفير فرص لسوق العمل الحر لمساعدة فئة متلقي المخصصات.

١-٥-١. انتقاد برنامج وسكنسن

تعكس سياسة نتنياهو مسؤولية الدولة تجاه محدودي الدخل بوساطة نقل العمال لمكان العمل مجانا، وفي توفير خدمات للأطفال، وفي فتح دورات للتأهيل المهني، عن طريق الوساطة بين المشغلين والباحثين عن عمل وعن طريق

منح قروض ذات شروط مريحة لنساء مبادرات في سوق العمل الحر . يرى نتنياهو انه على الدولة رعاية مواطنيها الأكثر حاجة ، بينما على باقي المواطنين تحمّل المسؤولية الشخصية حيال حياتهم وعملهم .

يرى منتقدو برنامج وسكنسن أنه سيؤدي لتغييرات بنيوية في المنطلقات الفلسفية لسياسة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل ، حيث يتنبأون بأن يمس هذا البرنامج بحقوق العاطلين عن العمل . هذه الحقوق التي تضمن لهم الآن مخصصات البطالة التي تمكّنهم من الاستمرار في الحياة الكريمة نسبيا .

تنطلق الانتقادات الجوهرية لبرنامج وسكنسن بدءا من أنه لم يثبت نجاعته ونجاحه حتى في وسكنسن نفسها . إن معظم خريجي البرنامج في الولايات المتحدة لم يعملوا في السنة التالية لإنهاء البرنامج ، وعملهم لم يكن متعاقبا ، وصل دخلهم السنوي لقيمة الحد الأدنى ، وقد استمرّ ثلث المشتركين في تلقي مساعدات لأسرهم لمدة ثلاث سنوات ، وتلقى ثلثاهم بطاقات تمنحهم الطعام المجاني و- ٦٠٪ بقوا تحت خط الفقر . بعض ممن وجدوا عملا ثابتا بقوا ضمن جمهور متلقي خدمات الرفاه ويكلّفون الدولة أكثر من ذي قبل . والانتقاد الأساسي الثاني هو أن مشروع وسكنسن خدم ٥٪ من مجمل المحتاجين للمساعدات وبقي ٩٥٪ من هذا الجمهور دون حلول حقيقية (إتي بيرتس*، www.socialwork.org.il) .

الانتقاد الآخر ضد سياسة نتنياهو في موضوع الرفاه هو ان تقرير الفقر في إسرائيل أشار إلى أن المعطيات الأكثر إيلاما ليست في عدد الفقراء وإنما في الواقع أن ١٣٩،٠٠٠ رب أسرة يخرجون للعمل يوميا ويبقون فقراء ومن بينهم هنالك ١٧،٠٠٠ أسرة يعمل فيها كلا الوالدين ومع هذا فهي لم تتجاوز خط الفقر . أن نسبة العمال الفقراء في إسرائيل زاد العام ٢٠٠٣ بـ ١٠٪ (إتي بيرتس*، www.socialwork.org.il) . هذا يعني أن فئة العمال ، وليس فئة العاطلين عن العمل ، هي التي زاد فقرها من بين كل الفئات الفقيرة الأخرى . وعلى هذا ، تقف الحاجة اليوم في البحث عن حلول جذرية للفقر وليس فقط للبطالة في إسرائيل .

من بين أسباب الفقر بحسب بيرتس[٥]* هو عدم إجراء تغييرات في حساب أجر الحد الأدنى الذي تقره الحكومة ، بالرغم من ان هذا هو أفضل الحلول ، بحسب رأيها ، لعلاج مشكلة العمال الفقراء . إن فقر العمال يفتر حماسهم للخروج للعمل . من جهة أخرى ، تشجع سياسة الحكومة شركات تشغيل العمال على خرق قوانين دفع أجر الحد الأدنى .

بعد مبادرة من منظمات اجتماعية مثل : مركز أدفا ، خط [استشاري] للعامل ، "إلزام" -مركز خدمة العاطلين عن العمل ، برنامج الرفاه والقانون في جامعة تل أبيب وشبكة النساء في إسرائيل ، أقرّت الكنيست العام ٢٠٠٢ إصلاحات في قانون الأجر الأدنى ، يمنع أحدها الشركات العامة العمل مع شركات تشغيل أُدينت في الماضي بتجاوز قانون الأجر الأدنى وقانون العمال

٥ تقترح بيرتس* تبني خطة ملائمة للظروف الاقتصادية الخاصة للسوق الإسرائيلية وللظروف الإجتماعية في إسرائيل والتي تختلف عن تلك الأميركية . بحسب رأيها يجب أن تُحدد قيمة الحد الأدنى للأجر بحسب سعر سلة المشتريات للأسرة وليس بحسب الدخل المتوسط للأسرة . بالإمكان أن يضمن التأمين الوطني دفع الرواتب في وقتها المحدد ويقدم كل من لا يدفع بحسب تسعيرة الحد الأدنى للقضاء الجنائي . تقترح أيضا أن يحدد الفرق الأقصى في الأجور الدنيا والعليا في سوق الوظائف الحكومية بهدف ضمان تقليص الفجوات الإجتماعية . إذا وفّرت الدولة خدمات الحضانات ، ويوم تعليم طويلاً ومساعدة للمسنين والمعاقين فإنها تساعد بهذا مباشرة الكثيرين على التفرغ والإلتحاق بسوق العمل . من جهة أخرى فإن المساندة في حال الإقالة من العمل ، أو المرض أو الحوادث ضرورية كخدمات رفاه من حق المواطن تلقيها من الدولة . إن بيرتس تؤيد بناء خطة تهدف لتقليص عدد متلقي مخصصات تأمين الدخل للأمد البعيد ولكن بعد الإستثمار الشمولي والجدّي في التعليم ، والتأهيل المهني ، وتطوير فرص عمل ، ورفع الأجور وحوافز العمل الحقيقية والثابتة .

الأجانب. هدفت هذه الإصلاحات إلى تحسين وضع عمال كثيرين يعملون مقابل أجر متدن. ولكن، العام ٢٠٠٤ طلبت الحكومة من الكنيست السماح لها غض النظر عن الإصلاحات السابقة وخاصة في اتفاقيات العمل ذات القيمة الاقتصادية البسيطة (نسبيا). كما وطلبت الحكومة إقامة لجنة خاصة لإقرار اتفاقيات العمل ذات المبالغ المرتفعة مع من أُدين في الماضي بتجاوز قانون دفع أجر أدنى. بكلمات أخرى طلبت الحكومة من الكنيست أن تسمح لها بإجراء اتفاقيات عمل مع مخالفين كبار للقانون على حساب العمال، بسبب امتيازات تشغيل عمال يتلقون الحد الأدنى للأجر.

٢. الأمهات الوحيدات[٦]

١,٥٪ من مجمل الأسر في إسرائيل هي أسر لأمهات وحيدات، بينما تبلغ نسبة هذه الأسر من بين الأسر الفقيرة من مجمل السكان في إسرائيل ٨,٨٪. يعيش نصف أسر الأمهات الوحيدات تحت خط الفقر، وبلغ عددها الإجمالي العام ٢٠٠٣، ٢٩،٦٠٠ أسرة (تقرير الفقر، ٢٠٠٣).

يرى نتنياهو أن مسؤوليته تحرير[٧] الأمهات الوحيدات من نمط الحياة الذي يعتمد على المخصصات من الرفاه بينما تريد تلك النساء الاستمرار في نمط الحياة نفسه. وبناء على سياسته يدّعي أنه يخطط لإخراجهن من مصيدة المخصصات وذلك عن طريق إدخالهن لسوق العمل. يدّعي نتنياهو أن الدولة دفعت في السابق بوساطة المخصصات وامتيازات أخرى للأم الوحيدة التي عملت ١٢ ساعة في الأسبوع، دخلا يفوق الدخل المتوسط لموظف في سوق العمل يعمل بوظيفة كاملة. بهذا يتهم نتنياهو حكومات إسرائيل السابقة بأنها شجّعت على عدم العمل. يقول نتنياهو إن الأمهات تعودن عدم العمل، وكذلك أبناؤهن، وبدل العمل تعودن مد اليد لطلب المخصصات المالية. نتنياهو يرى في نفسه منقذ الجيل التالي من أولاد متلقي المخصصات من ثقافة التعلق بمخصصات الرفاه المدفوع من قبل الحكومة.

ينتقد نتنياهو سياسة الرفاه للحكومات السابقة ويصفها بأنها ليست سياسة رفاه بل "سياسة تشجيع البطالة". بهدف إصلاح الوضع، اقترح على الأمهات الوحيدات سياسة حوافز بهدف خروجهن للعمل المأجور. يؤمن نتنياهو أن الأمهات الوحيدات سوف يقتنعن بالخروج للعمل فقط إذا تأكدن أن سياسة دفع المخصصات أُلغيت دون رجعة. ضمن الحوافز، يضمن نتنياهو ١٠٠ ألف مكان عمل في المصانع الإسرائيلية تنتظر العمال والعاملات الإسرائيليين خاصة ضمن أنصاف ملكات أو أثلاث ملكات. وبهدف تشجيع تشغيل العمال، منح نتنياهو مبلغ ١٠٠٠ شيكل للمشغلين عند استيعاب كل عامل جديد.

٢-١. فيكي كنافو: نموذج لسياسة تغييب الرفاه من حياة الأمهات الوحيدات

الفقرة التالية تقدم مثلا حيا لسياسة نتنياهو تجاه الفئات الضعيفة في إسرائيل.

فيكي كنافو امرأة في الـ ٤٣ من عمرها، مطلقة وأم لثلاثة أولاد بدأت احتجاجها على فقرها ليلة السبت ٤ تموز

---

٦ الأم الوحيدة single mother في اعتبارات سياسة الرفاه الإسرائيلية هي كل امرأة لديها أولاد من خارج إطار الزواج أو كل امرأة أرملة أو مطلقة وصية على أولادها وتعيش معهم تحت سقف واحد.

٧ مصطلح يستعمله نتنياهو في وصفه لسياسته في هذا الصدد

٢٠٠٣ . مشت ٢٠٠ كم من بلدتها الجنوبية متسبي رمون حتى القدس لتقابل وزير المالية بيبي نتنياهو ولتجادله بخصوص التقليصات التي أمر بها ومسّت حياتها، كأم وحيدة تعيل عائلة، بدأت الصحافة والتلفاز يهتمون بها، ورويدا رويدا تسابقت الصحافة المركزية في إسرائيل في تقديم تقارير يومية عنها وعن وضع الأمهات الوحيدات في إسرائيل. بدأ موضوع الرفاه يحتل الصفحات الأولى من الصحف والمواضيع الأولى من النشرات الإخبارية وأصبح ينافس الأخبار الأمنية. عندما وصلت مشيا على الأقدام للقدس، كانت فئات كثيرة قد انضمت اليها في مسيرتها أو سبقتها لتقيم خيمة احتجاج مقابل مكتب وزير المالية في القدس. كان الصحافيون المختصون في مواضيع الرفاه داعمين لقضايا وطلبات الأمهات الوحيدات بينما كان الصحافيون المختصون في قضايا الاقتصاد يؤيدون موقف وزارة المالية. ساند كنافو منذ بداية طريقها سكرتير حركة الكيبوتسات يوئال مهرتشاك، المقرب من حزبي العمل وميرتس، وصاحب الأيديولوجيا الاجتماعية التي تؤمن بأنه كلما زادت ساحات الإحتجاج التي تشبه "ساحة الخبز[8]" وخيمات احتجاج الأمهات الوحيدات فإن هذا حتما سوف يزعزع الوضع السياسي وبالتالي سوف يغيّره للافضل (حنان عميؤور*، العين السابعة).

منذ أن لاحظ الإعلاميون أن بعض الحركات الاجتماعية، الجمعيات، المؤسسات، وأحزاب المعارضة استغلوا الاحتجاج الشخصي لفيكي كنافو وحوّلوها بين يوم وليلة لممثلة وناطقة باسم الأمهات الوحيدات بدأوا يتفحصون مدى التلقائية والأصالة في احتجاجها. كان عليها ان تتعلم ماذا تقول، كيف تقول، وكيف لا يتم التلاعب بأقوالها لصالح هذه الفئة أو تلك. ادخلوها للّعبة السياسية-الإعلامية، مثلا ادعوا على لسانها تصريحات بعد حادث تفجير في القدس، وتحول الصراع مما جاءت تقوله في شأن الرفاه، لما ادعوا أنها قالته في موضوع الأمن والعلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية. من جهة أخرى بدأت تتسرب معلومات شخصية عن طلاقاتها السابقة، وعن ابنها المدمن على المخدرات، والذي كان يقبع في أحد السجون وعن ابنتها التي تعاني من مرض نفسي. كان هذا بإيعاز مبرمج من وزارة المالية التي كانت قائمة مطالب الأمهات الوحيدات، وجميع الفئات الفقيرة التي انضمت لاحتجاجها تقف ضد برنامجها الإصلاحي الاقتصادي بقيادة نتنياهو.

إن الطريقة التي محا بها نتنياهو مصداقية مطالبة فيكي كنافو، وبوساطتها، مطالبة الأمهات الوحيدات بتحسين شروط الرفاه في حياتهن هي ضربهن إعلاميا. نتنياهو خبير متمرس في استخدام الإعلام لصالحه. لقد استعمل الإعلام في بداية الحركة الاحتجاجية حتى يدعو فيكي كنافو، في بث مباشر لمقابلته حال وصولها مشيا على الأقدام لمداخل القدس، ثم صار يجمع عنها وعن أسرتها الأخبار والتفاصيل ويسربها إعلاميا للانتقاص من مصداقية المرأة ولتشويه سلوك أولادها، وبالتالي لتشويه أمومتها. تسرب أيضا أن إحدى الجمعيات "يديد*-صديق" التي دعمت باراك، غريم نتنياهو، تدعم صراع الأمهات الوحيدات. وأن مؤسسة يهودية يسارية تموّل المستشارة الإعلامية والقانونية لفيكي كنافو[9]. اتُهم منظمو الاحتجاج بأنهم يتعاونون مع قوى يسار إسرائيلية وأنهم ينفّذون سياستها ضد حكومة شارون اليمينية. نظّم نتنياهو في الفترة نفسها لقاءات مراثونية مكثّفة مع الصحافة وطرح برنامج المعونات الاقتصادية والتي

---

٨ "ساحة الخبز" كنية "لساحة الدولة-كيكار همدينا" في تل أبيب وللتلة القائمة مقابل مكتب وزير المالية في القدس. اعتصم في هاتين الساحتين المشردون الذين طردوا من بيوتهم نتيجة لفقرهم وأطلقوا على الساحات التي اعتصموا بها هذه الكنية.

بيّن فيها أن الأم الوحيدة تتلقى بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ شيكل في الشهر الواحد. حوّل نتنياهو الشعار من مساعدة الأمهات الوحيدات لشعار "إخراج الأمهات الوحيدات لسوق العمل" وحتى يتمم عملية محو مصداقية صراع فيكي كنافو انتقدها بسخرية قائلا: "من تستطيع السير ٢٠٠ كم على الأقدام تستطيع أن تشتغل في ورش البناء". كان من بين الأمهات المعتصمات من عملت في ورش البناء وطردت من العمل بعد الركود الذي وقع في فرع البناء في إسرائيل. اقترح نتنياهو على كنافو أن تعمل ثلث وظيفة وتأخذ معونة من الدولة. أجابت كنافو أنها تعمل نصف وظيفة ولا تنجح في المعاش المدفوع لها بأن تعيل أولادها. كان تعليق نتنياهو أنه لا تقع على الدولة مسؤولية توفير أماكن عمل للعاطلين عن العمل. هذا الجواب ليس صحيحا في دولة تعرّف نفسها كدولة رفاه. فإن الحق في العمل هو من القوانين الأساسية في الدولة ويتوجب على الدولة توفير فرص عمل للجمهور. في كل المنطقة الجغرافية التي كانت تسكنها فيكي كنافو كان هناك مكان عمل واحد شاغر مقابل كل ١٥ طلب عمل. عندما فتر الإهتمام الجماهيري في ما يجري في خيمة احتجاج الأمهات الوحيدات المعتصمات وجد نتنياهو اللحظة المناسبة وأعلن: "من طرفي انتهى احتجاج الأمهات الوحيدات" (بروفسور إيلي بولاك ويسرائيل ميدد*).

بعد ١٤ شهرا، وبعد أن عانت المزيد من البطالة، الجوع وعدم الاستقرار الاقتصادي قررت فيكي كنافو ان تتصور عارية تماما لأحد المواقع على الإنترنت. عملت هذا في فترة يأس وجوع وتفكير في الانتحار، وبهدف أن تربح قليلا من النقود لأولادها، وكوسيلة لتكتب على جسدها صرخات احتجاج ضد الطريقة التي عوملت بها عند احتجاجها الأول. في مقابلة صحافية مع رئوبين فايس وأورون مئيري من صحيفة "يديعوت أحرونوت" لخّصت فيكي كنافو تجربة الاحتجاج "الدولة لعبت بمصيري" (١٧/ ١٠/ ٠٤، ص. ٢٤).

أصيبت كنافو بالاكتئاب وبالهلع من ردود الفعل السلبية على إقدامها على الظهور عارية أمام الكاميرا. قالت لصحيفة "يديعوت أحرونوت" (١/ ١١/ ٠٤، ص ٤٨) "انا اجلس هنا منقطعة عن العالم، منقطعة كذلك عن ذاتي، شيء بداخلي فرغ، انا لا أستطيع ان اتصل مرة أخرى مع جسدي، في حياتي كلها لم اعرضه لأحد، لم اتعر أمام المرآة... وفجأة هذا التعري، وكأنني لست انا". وتقول أيضاً، "لكن لم يكن هناك منفذ آخر، لقد كنت يائسة، لقد فعلت ذلك فقط من اجل النقود، كانت هذه لحظة قبل الانتحار، نحن هنا في البيت في وضع يائس، قابل للاستغلال، كلهم [من استغلوا احتجاجها السابق] صعدوا على ظهري ورموني للكلاب، لم افعل هذا فقط من اجل النقود. كانت هذه صرخة اخرى، ومن الممكن ان تكون الأخيرة، كأم معيلة وحيدة تقف يائسة أمام جهاز الحكم وأمام الثلاجة الفارغة في البيت. لو حصلت على القليل من المال من هذا، لكان ساعدني قليلا. الحيوانات في الطبيعة تقتل من اجل ان تعيل اولادها".

لقد فشلت فيكي كنافو شخصيا في إجراء تغيير جذري لوضعها المأساوي اجتماعيا واقتصاديا. كان وزير المالية، حركات الإحتجاج، الأحزاب والإعلام، أقوى من أن تفهم كيف استغلوها وأبطلوا صوتها، ولكنها نجحت في إثارة موضوع الفقر في إسرائيل وأثارت وعي المجتمع الإسرائيلي بهذا الخصوص (روتي سيناي*، "هآرتس"، ١٥/ ٩/ ٠٤).

٩ مؤسسة شتيل اليهودية ذات المنحى اليساري والتي تدعم ماديا ومهنيا مؤسسات المجتمع المدني اليهودية والعربية في إسرائيل.

٣. التعليم والرفاه

انخفضت ميزانية التعليم بين سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤ في بند ملكات التعليم بنسبة ١٥٪ بالرغم من ارتفاع عدد الأولاد في الفترة نفسها بنسبة ٧٪. يعني هذا أنه طُلب من أولياء الأمور تمويل باقي الميزانية المطلوبة على حسابهم، يؤدي هذا الوضع لزيادة الفجوة بين التعليم في المجتمع اليهودي والعربي وبين المدارس الغنية والمدارس في المناطق الفقيرة، أدى ويؤدي التقليص في الملكات لإقالة معلمين ومعلمات من جهاز التعليم (باربارا سفيرسكي*، ٢٠٠٤).

في حين تتبوأ إسرائيل مركزا مرموقا في نسبة المواطنين ذوي التعليم فوق الثانوي والأكاديمي: ٤٨٪ من مجمل السكان من جيل ٢٥-٦٤ (كوب، ٢٠٠٣، ص ٣٧) فإن جودة التعليم هذه متدنية بين الدول الغربية في العالم (المصدر السابق، ص ٣٨). يتعلق انتظام الطلاب في المدارس ومستوى التعليم في إسرائيل في (أ) القومية، حيث أن نسبة الطلاب اليهود في جميع مراحل التعليم أعلى من نسبة الطلاب العرب (المصدر السابق، ص ٤٠)، (ب) وفي المستوى الاقتصادي للشرائح الاجتماعية حيث تصرف الأسر التابعة للشرائح الخمس الأعلى في إسرائيل ٤ أضعاف ما تصرفه الأسر التابعة للشرائح الخمس الأدنى على تعليم أبنائها (المصدر السابق، ص ٤١).

اتبعت إسرائيل في السنوات الأخيرة مع جهاز التعليم العبري سياسة التمييز المصحح لصالح الفئات الفقيرة، حيث دفعت نسب ميزانيات فاقت بكثير نسب الميزانيات التي دُفعت للمدارس في الأحياء الغنية. أدى هذا لزيادة مساهمة الأسر الغنية في تمويل ميزانية التعليم في مدارس أولادهم، وهكذا رفعوا مستوى التعليم من جهة، وحافظوا على الفجوات القائمة بين الأغنياء والفقراء من جهة أخرى (أدلر وبلاس* داخل كوب ص. ص. ٢٨٩-٣١٤).

أقيمت "لجنة دوفرات" لفحص مستوى التعليم في إسرائيل الذي أدرج في أسفل النتائج العالمية، لم يوضع التعليم في إسرائيل أبدا في رأس الأولويات القومية. توصي لجنة دوفرات على بإجراء تغييرات تنظيمية، توفير ميزانيات عن طريق إلغاء وحدات إدارية، بينها مكاتب في الألوية التي تدير جهاز التعليم، وعن طريق دمج وحدات إدارية أخرى مثل مدارس التعليم في المرحلة الإعدادية. توصي اللجنة كذلك أن يعيّن المعلمون من قبل مديري المناطق الإدارية ومديري المدارس وليس من قبل مكتب الوزارة في القدس. سوف تؤدي هذه التوصية الى زيادة الفجوات في جهاز التعليم بسبب الفجوات الاقتصادية-الاجتماعية الكبيرة جدا بين السلطات المحلية في المناطق المختلفة في إسرائيل. توصية كهذه ستؤدي حتما لمأسسة هذه الفجوات للأبد (شموئيل سفيرسكي*، ١٦/ ٥/ ٢٠٠٤).

توصي لجنة دوفرات كذلك بإدراج نهج اتفاقيات العمل الخاصة ونهج "المعاشات المتفاوتة" التي تعتمد على منتج المعلم في الحقل ومدى نجاحاته. غالبا سوف يقيّم جهاز خاص وخارج عن وزارة التعليم المعلمين في الحقل بوساطة امتحانات تحصيل، تقييم شخصي وزيارات مفاجئة للمدارس. من التوصيات أيضا أن تتحول المدارس للتوجه التنافسي وأن تدير نفسها بشكل ذاتي مستقل. تنتقد بربارا سفيرسكي هذا التوجه لأنه على خدمات التعليم أن تكون شمولية (Universal) ومتساوية. ولكن في هذا الواقع الذي يدعو ويشجع المنافسة فإن الأقوياء [أي المدارس في المناطق الغنية] سوف تبقى وتنجح بينما ستهمش المدارس في المناطق الفقيرة. هذه القرارات سوف تضعف نقابات المعلمين التي أضعفتها حتى الآن حكومات إسرائيل كلها[١٠]. من المتوقع أن تتدنى مكانة المعلمين في إسرائيل أكثر مما هي عليه

اليوم حيث تشغل أحد المواقع المنخفضة في العالم الغربي .

توصي لجنة دوفرات بتغيير نظام العمل في المدارس لنظام يوم تعليم طويل . إن هذه التوصية جيدة على عدة أصعدة : سوف تؤدي الى زيادة معاشات المعلمين ، وسوف تسنح الفرصة للأب والأم الخروج للعمل في وظيفة كاملة ، وسوف تمنح الطلاب خدمات متنوعة ضمن جدران المدرسة وغيرها . تخطط لجنة دوفرات لتوفير حاجات يوم التعليم الطويل من التوفيرات التي ستتجمع عند إلغاء التعليم في ايام الجمعة بالإضافة للنقود التي ستتوفر عند إقالة آلاف المعلمين من جهاز التعليم .

أجّلت الحكومات المختلفة تمويل يوم التعليم الطويل منذ العام ١٩٩٠ . أعلن نتنياهو عن استعداده لتمويل ٢ مليار دولار لتنفيذ توصيات دوفرات . عمليا سوف تكفي هذه الميزانية فقط لإقالة المعلمين . يعني هذا أنه لا توجد ميزانيات لتنفيذ الإصلاح المرجو في جهاز التعليم .

لأن السوق في اسرائيل ما زالت تعمل ستة أيام ، بما فيها يوم الجمعة ، فإن إلغاء التعليم في هذا اليوم سوف يفرض على الأهل العاملين يوم الجمعة إلغاء يوم عمل ، أي فعليا تقليص وظيفتهم من كاملة لجزئية ، وهذا عكس ما صبت اليه توصيات لجنة دوفرات .

لا يمكن حل مشكلة عدم المساواة بين المدارس التي تخدم الشرائح المختلفة عن طريق تغييرات تنظيمية دارجة في نقابات العمل . حتى تُمحى ظاهرة عدم المساواة هذه يجب (١) أن تلتزم الحكومة بميزانيات مكثّفة ولأمد طويل ، (٢) دفع ميزانيات إصلاحية-تطويرية للمدارس ذات النهج الخاص ، (٣) توقف العمل المشترك بين الوزارة وبين شبكات تعليم ما زالت تمنح تربية مهنية نمطية في القرى الفقيرة ومدن التطوير ، (٤) وإجمالا تحمل المسؤولية كاملة من قبل الحكومة على جهاز التعليم برمته .

مع بداية كانون الثاني ٢٠٠٥ جرى اجتماع احتجاجي كبير ضم حوالي ١٠,٠٠٠ معلم رفضوا خلاله تطبيق توصيات دوفرات كما وردت لأنها ستتسبب في طرد آلاف المعلمين من جهاز التعليم مسببة تحويلهم لجمهور يطلب المخصصات من وزارة الرفاه الاجتماعي .

٤. التأمين الصحي

أُقر قانون التأمين الطبي العام ١٩٩٥ في الكنيست حيث هدف الى ضمان توفير الخدمات الطبية المتساوية لجميع مواطني الدولة بوساطة صناديق المرضى . طالب القانون صناديق المرضى تقديم الخدمات بنجاعة وفي وقت معقول وفي مراكز طبية بعيدة بنسبة مقبولة عن مكان سكن المواطن . تحسّن مستوى الخدمات الطبية العامة في إسرائيل بعد إقرار هذا القانون وخاصة من منطلق مفهوم العدل الاجتماعي حيث تقدم ميزانيات متساوية لجميع الصناديق وتقدم الخدمات مباشرة بحسب حاجة المريض وجيله . بعد حوالي ١٠ سنوات من إقرار القانون هنالك تجارب في الحقل واقتراحات لتحسين تفعيل الجهاز ولكن هذه الاقتراحات لا تطبق حالا . مثل إمكانية نقل ميزانيات من بند لآخر بحسب الحاجة الجماهيرية في منطقة معينة ، أو تبني سياسة التمييز التصحيحي

---

١٠ لقد افتخر أوري يوجاب ، رئيس قسم الجباية في وزارة المالية حين قال إن إنجازه الأهم في عمله كان كسر العمل المنظم داخل إسرائيل . نقابة المعلمين في إسرائيل من بين النقابات التي استضعفت وفقدت مصداقيتها .

مع بعض الفئات السكانية (زمورة، تشرنخوفسكي، شموئيلي*، داخل كوب*، ٢٠٠٣، ص. ص. ٣٣٥-٣٦٢).

أقرت الحكومة في تموز ٢٠٠٤ نقل ميزانيات لصناديق المرضى حتى تقدم هذه خدمات طب وقائي للنساء الحوامل، وللأطفال ولطلاب المدارس في ٢٠ بلدة. كان الهدف بحسب بربارة سفيرسكي)(كانون الثاني، ٢٠٠٤) إغلاق "مراكز العناية بالأم والطفل" التابعة لوزارة الصحة. إن السياسة التي توجه هذه الخطوات هي توحيد خدمات الصحة تحت سقف واحد تابع لصناديق المرضى، في حين يكون الطب في مركز العناية بالأم والطفل وقائياً فإن الطب في صناديق المرضى يتركز على العلاج، لذا من المحتمل أن لا يحظى الطب الوقائي تحت إدارة صناديق المرضى بأية عناية أو ميزانيات كما كان الوضع عليه حتى الآن، وهذا بالتالي سوف يخفض مستوى الحالة الصحية العامة للمواطن.

تضمن اقتراح ميزانية ٢٠٠٥ إقامة صندوق مرضى جديد سيكون الخامس داخل إسرائيل يعمل بهدف الربح، سوف يتوجه لأصحاب الموارد الغنية لأنه معني بجني الأرباح المرتفعة. يؤكد مركز أدفا وبربارا سفيرسكي (١٦/ ١١/ ٠٤؛ كانون الأول ٢٠٠٤) أن الصندوق الجديد سوف يضم أعضاء من الشباب المعافين أصحاب الدخل المرتفع، وهكذا تقوّض الصناديق القائمة حيث تتركها مع الأعضاء المرضى الذين يتطلبون مصاريف طبية باهظة. بشكل مباشر تكون الدولة قد ساهمت في تصنيف صناديق مرضى للأغنياء وأخرى للفقراء. إن إقامة صندوق مرضى هدفه المعلن هو الربح سيؤدي لأن تفتح إسرائيل جهاز الصحة لاستثمارات التنظيمات الدولية بحسب اتفاقيات التجارة الدولية وهكذا فإن مصلحة الجمهور ستكون في كفة، وأرباح أصحاب الأسهم ستكون في الكفة الأخرى.

انخفضت ميزانية تمويل قانون التأمين الصحي الحكومي الذي كان يجب أن يضم سلة الخدمات منذ العام ١٩٩٥ بنسبة ١٥٪. ازدادت تكلفة الخدمات في هذه السلة لعدة أسباب منها ازدياد عدد السكان، وزيادة سن المؤمنين، وارتفاع ثمن الخدمات الطبية، واختراع أدوية وإجراءات طبية جديدة لم تكن قائمة فيما مضى. سبب آخر في ازدياد تكلفة سلة الخدمات هو مواكبة التغييرات التكنولوجية والتي كلفت ١,٥ مليار شيكل. يتضح أن صناديق المرضى تجبي أموالا إضافية على بعض الخدمات التي تقدمها للمرضى وتبيع تأمينات على خدمات إضافية تقدمها للمرضى. فيكون على المرضى دفع الفرق بين التسعيرات من أموالهم الخاصة، وهكذا تزداد هوة عدم المساواة بين من بمقدوره الدفع ومن لا يستطيع ذلك.

اتبعت بعض الدول الغنية سياسة صحة-رفاه متفاوتة، بحيث تقدم خدمات صحية مكثّفة لبعض الفئات، مثل الفئة الفقيرة والتي يؤدي فقرها الى نمط غذاء وحياة يؤدي بها الى التعرض بنسب أعلى للأمراض المزمنة والتي بالتالي تكلف الدولة كثيرا. لقد برهنت دراسة جرت مؤخرا في إسرائيل أن حوالي ٢٥٪ من الإسرائيليين يعانون من عدم أمان غذائي بسبب أوضاعهم الاقتصادية التي تفرض عليهم اختيارات قاسية فيما يخص طريقة صرف دخلهم، وعادة يأتي هذا على حساب نوعية وجودة غذائهم وغذاء أطفالهم (فيريد فريختير*، ynet، ٢١/ ٧/ ٠٤). فحتى تمنع الدولة مثل هذه الخسارة للمواطن ولها، فإنها تباشر في برامج صحية للفئات المحتاجة وتقدمها مجانا. لا تتبع إسرائيل مثل هذه السياسة، وبالتالي تسبب بمس كبير في صحة المواطن الفقير وتتكلف لاحقا بتكاليف باهظة في علاج الأمراض المزمنة وإسقاطاتها الصحية والرفاهية.

بناء على ذلك، توجه مركز أدفا وجمعية "أطباء من أجل حقوق الإنسان" العام ٢٠٠٤ لنائب مدير عام وزارة الصحة بطلب تحديد سقف للمبلغ الشهري الذي تدفعه أسرة مريض مزمن حيث تُحسب هذه التكلفة الآن لكل مريض، لذا فإن الأسرة التي تتضمن أكثر من مريض مزمن، وخاصة أسر المسنين والأطفال، لا تستطيع دائما أن تسدد مصاريف العلاج والدواء وتضطر

للاختيار بين الطعام أو الدواء والكهرباء. وكان المطلب ان يُحسب الدفع للأسرة الواحدة وليس للفرد الواحد. انتقد مقدمو الطلب طريقة الحساب الحالية التي تمس بقانون الصحة الحكومي الذي كان من المفروض ان يخدم بشكل متساو جميع المؤمّنين. وقد رُفض الطلب من قبل وزارة الصحة.

أقرّت الحكومة العام ٢٠٠٣ جباية ضريبة صحة على ربات البيوت اللاتي كن معفيات من هذه الضريبة بسبب عدم وجود دخل لهن. فعليا لم يكن بالإمكان تطبيق القانون بسبب غياب تسجيل دقيق لجميع النساء اللاتي لا يعملن خارج بيوتهن. فقامت الحكومة بإلغاء القانون قبل إقرار ميزانية ٢٠٠٥ واقترحت بدلا عنه إلغاء نقاط الإستحقاق في حساب ضريبة الدخل التي كان ينتفع منها أزواج هذه الفئة. فعليا ألغت الحكومة مبلغ ٢١٣٦ شيكلا من مستحقات كل أسرة يعمل فيها شخص واحد. تقول بربارة سفيرسكي (كانون الأول، ٢٠٠٤) إن هذا مس إضافي بدخل الأسر الفقيرة مقابل استمتاع الشرائح الغنية بتخفيضات ضريبية كبيرة.

٥. الفقر

يتعلق حساب خط الفقر في كل دولة في المبنى القيمي المتبنى في الحكومة والمجتمع بالإضافة لحسابات اقتصادية بحتة للدولة. تتبع إسرائيل طريقة الحساب النسبي لتحديد خط الفقر لدى المواطن. تقارن الطريقة النسبية مستوى دخل الفرد بالمستوى العام المتوسط في الدولة. تعتبر العائلة فقيرة في هذه الحالة عندما يتدنى مستوى حياتها كثيرا عن متوسط مستوى الحياة لدى باقي المواطنين. لا يعتمد خط الفقر بحسب هذه الطريقة فقط على معدل الدخل المتدني وإنما أيضا على امتلاك العقارات، وعلى مستوى السكن، وعلى مستوى الثقافة وعلى مستوى الخدمات العامة المتوفرة لمن يعيش في ضائقة. أما في الطريقة الأخرى، المطلقة، فإن المواطن يعتبر فقيرا عندما لا يستطيع شراء حاجاته الأساسية التي تحافظ على بقائه. بناء على هذا، حُدّد "خط الفقر" في إسرائيل لمن يتلقى ٥٠٪ من الدخل المتوسط للفرد. تعتبر الأسرة في إسرائيل فقيرة إذا كان معدل دخل الفرد بها منخفضاً عن هذا الخط المحدد.

تتبع في بريطانيا وأميركا وكندا منذ بداية التسعينيات طريقة "مطلقة" وليست "نسبية" لحساب الفقر. بناء على هذه الطريقة يتم حساب المصاريف الكاملة الفعلية التي تحتاجها الأسرة العادية المتوسطة شهريا بدون حساب ممتلكاتها القائمة.

في حال انتقال إسرائيل من حساب خط الفقر من الطريقة النسبية للطريقة المطلقة فإن نسبة الفقراء فيها سوف ترتفع حتما في المعدل من ١٨,٢٪ (بناء على حسابات مؤسسة التأمين الوطني) إلى حوالي ٢٠٪، وسترتفع بنسبة أعلى بكثير بين بعض الفئات الخاصة مثل الأسر التي تضم ٦ أنفار فما فوق (للمتابعة: جدول رقم ٩، ١٠ صباغ-أندلبد وأحدوت*، ٢٠٠٤، ص. ٢٢).

٥-١. تلخيص تقرير الفقر العام ٢٠٠٣

يقدم في إسرائيل كل عام تلخيص لوضع الفقر فيها، يعكس صورة مركزّة لتأثير سياسة الرفاه على مواطنيها. كانت هنالك في العام ٢٠٠٣، ٣٦٦ ألف أسرة فقيرة تعيش تحت خط الفقر. يوجد في هذه الأسر ١،٤٢٧،٠٠٠ إنسان، يشكّلون ٢٢,٤٪ من السكان. يعيش داخل هذه الأسر ٦٥٢،٠٠٠ طفل، أي ٣٠,٨٪ من مجمل الفقراء. زادت نسبة الأطفال الفقراء من ٢٩,٦٪ العام ٢٠٠٢ إلى ٣٠,٨٪ العام ٢٠٠٣. وفي الأرقام المطلقة زاد العدد من ٦١٨،٠٠٠ إلى ٦٥٢،٠٠٠. وإجمالا ارتفع عدد الفقراء عن سنة ٢٠٠٢

بما قيمته ١٠٠ ألف إنسان. تدنى مستوى فقر أسر المسنين وزاد عددهم من ١٩,٠٪ العام ٢٠٠٢ إلى ٢٢,٣٪ العام ٢٠٠٣. كما وزاد عدد الأسر الفقيرة والتي لا يعمل من عليه إعالتها من ٦٣,٢٪ الى ٦٥,٨٪ العام ٢٠٠٣.

يكسب حوالي مليون إنسان في إسرائيل أجرة الحد الأدنى، أي ٣٣٣٥ شيكلاً شهريا في حين أن معدل سلة المشتريات لعائلة متوسطة من أربع أنفار تبلغ ١٣٩، ١٠ شيكلا. تتهم مؤسسة التأمين الوطني السياسة الاقتصادية للحكومة بأنها هي التي سببت ارتفاع عدد الفقراء في إسرائيل.

٥ - ٢. تأثير القومية والعرق على مستوى الدخل في إسرائيل

يتضح أن الأجيرين العرب هم أقل الفئات أجرا، حيث ان معدل دخل الأجير العربي شهريا أقل بـ ٣٠٪ من معدل الدخل العام في الدولة، يليهم الأجيرون في مدن التطوير، وهي مدن حدودية في شمال إسرائيل وجنوبها يقطنها عادة الشرقيون ثم المهاجرون من الإتحاد السوفييتي سابقا. يصل معدل دخل الأجير في مدن التطوير الى ٨٤٪ من معدله العام في إسرائيل. للمقارنة، ضاهى دخل الأجير في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع المعدل القطري. يصل معدل الأجير في المناطق الغنية الى ١٢٠٪ من متوسط الدخل. يتضح من معطيات توزيع الأجور أن سكان المناطق التي معدل دخلهم يراوح أجر الحد الأدنى يعملون عملا جزئيا (بسبب النقص الشديد في أماكن العمل) أو أن أجرهم منخفض جدا (بسبب استغلال أصحاب العمل لهم).

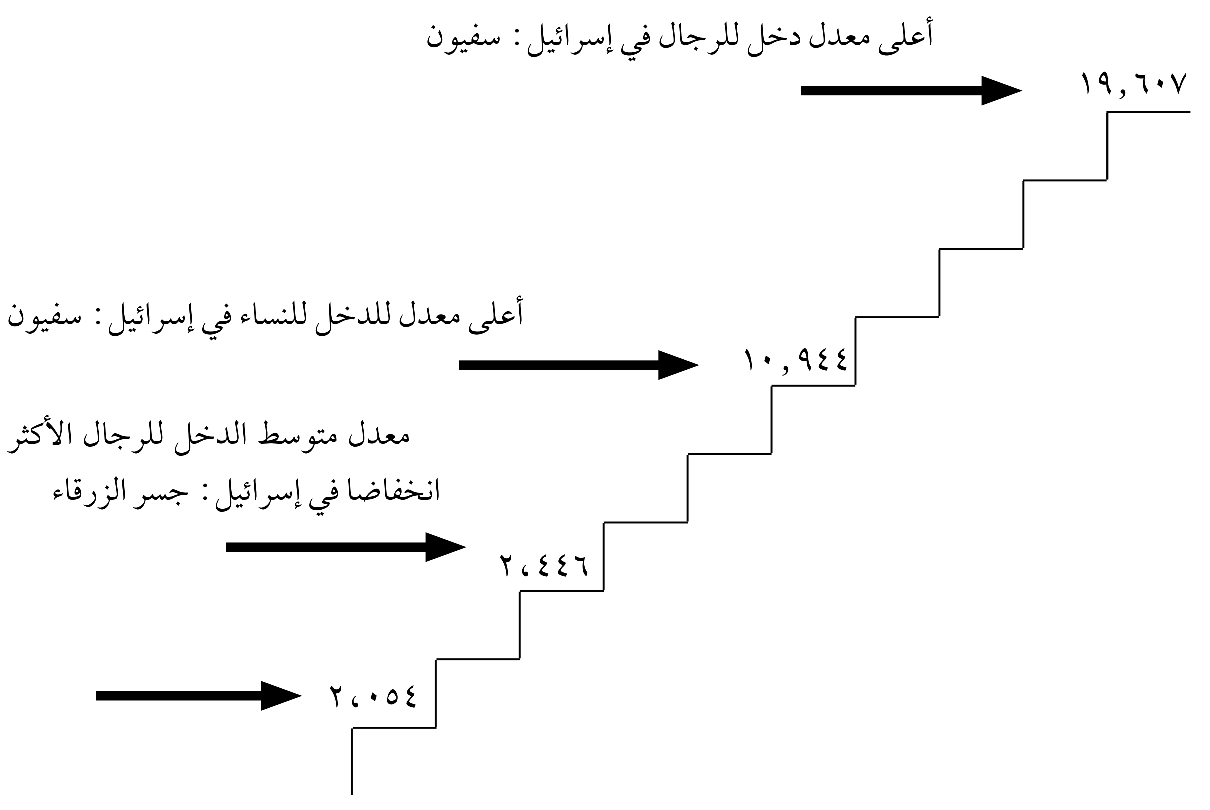
جدول رقم ٢: معدل الدخل بحسب منطقة السكن ونوعه (المعدل القطري= ١٠٠)

المناطق الغنية	مستوطنات الضفة والقطاع	المجالس الإقليمية	مدن التطوير	المدن والقرى العربية	المتوسط القطري
١٢٣	١٠١	١٠٠	٨٤	٦٩	١٠٠

من الجدير ذكره أن مستوى الأجر الأدنى في مناطق السكن اليهودية (مثل موديعين عيليت) يفوق بنسبة ٩٪ معدل الدخل المتوسط في واحدة من أكثر البلدان العربية فقرا (جسر الزرقاء). من جهة أخرى فإن معدل الأجر المتوسط في المناطق الأكثر غنى (سفيون) يزيد بنسبة ٢٣٠٪ على متوسط الدخل في أكثر البلدان العربية غنى (معليا). من بين ٨٤ بلدة عربية، نجد إنه في ٨٢ بلدة يتراوح دخل المواطنين الحد الأدنى للأجر وهذا أعلى من المعدل القطري في إسرائيل. أكثر البلدات العربية التي معظم سكانها يتقاضون الحد الأدنى هي العزير (٤٩,٥٪ من السكان) بينما أقل البلدات العربية هي عيلوط (٢٦,٨٪) (يمكن أيضا مراجعة: 22t1.pdf_04_13/http://www.cbs.gov.il/hodaot2004).

أكثر البلدات اليهودية التي ترتفع نسبة تقاضي أجور الحد الادنى فيها هي موديعين عيليت، بنسبة ٥٨,٧٪ من السكان والذين في معظمهم يهود متدينون متزمتون (حريديم). ٧٥٪ من الأجيرين هم نساء (لأن الرجال يتعلمون في مدارس دينية بدل الخروج للعمل). أقل البلدات اليهودية التي يتقاضى سكانها أجر الحد الأدنى هي لبيد، بنسبة ٣,١١٪ (بندلق*، ٢٠٠٣).

تخطيط رقم ١ : العلاقة بين مكان السكن ومعدل متوسط الدخل للرجال والنساء



المصدر : مركز أدفا، بندلق*، تشرين الأول ٢٠٠٣ .

جدول رقم ٣ : البطالة المسجلة . طالبو العمل في مكاتب العمل التابعة لدائرة التشغيل، بحسب نوع الدائرة

الدخل المتوسط في الشهر

فئات البطالة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مجموع طالبي العمل	١٠٦،٦٥٣	١١٤،٦٥٩	١٤٢،٩٩٦	١٨٦،٧٢٠	١٩٦،٣٨٣	٢١٩،٨٠٥
مكتب عمل للكبار منهم :	٩٠،٤٢٠	٩٧،٧٨٠	١٢٤،٠١٤	١٦٥،٣١٣	١٧٦،٢٠٥	٢٠٢،٠٦١
لا يطلبون إكمال ضمان دخل	٧١،٠٦٢	٧٨،٥٢٥	٩٨،٢٧٩	١١١،٨٦٦	١٠٥،٦٩٢	١٠٩،٤٣٢
يطلبون إكمال ضمان دخل	١٩،٣٥٩	١٩،٢٥٥	٢٥،٧٣٥	٥٣،٤٤٤	٧٠،٥١٣	٩٢،٦٢٩
أكاديميون منهم :	١٦،٢٣٢	١٦،٨٧٩	١٨،٩٨٢	٢١،٤١٠	٢٠،١٧٨	١٧،٧٤٤
رجال	٤٠،٤٣٨	٤٤،٥٧٨	٦٨،٧٧٠	٩٤،٨٠٠	٩٩،١٩٠	١٠٥،٤٨٤
نساء	٤٩،٩٨٢	٥٣،٢٠٢	٧٤،٢٣٤	٩١،٩٢٠	٩٧،١٩٣	١١٤،٣٢١
قادمون جدد	٩،٩٨٥	٩،٧٢٨	١٠،٧٣٩	١١،٦٧٤	٨،٧١٧	٩،٥١١
جنود مسرحون	٨،٩٢٧	٩،٧٤٧	١١،٥٣٢	٦،٧٠٧	٧،٩٩٦	١٠،٥٦٢
مدن تطوير	٢٠،٨٢٤	٢٣،٦٨١	٢٩،٩٠٨	٣٦،٤١٩	٢٩،٧١٥	٣٤،٣٥٨
البلدات العربية	٧،٦٦٤	٨،٦١٩	١٣،٨٦٩	٢٩،٥٨٦	٣٤،١٨٩	٣٩،٥٠٥

المصدر : http://www1.cbs.gov.il/shnaton55/shnaton55_index.pdf (كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٤)

مأخوذ عن جدول ٤ , ١٢ بعنوان : البطالة المسجلة . طالبو العمل في مكاتب العمل التابعة لدائرة التشغيل، بحسب نوع الدائرة

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

١) إن مجموع طالبي العمل تضاعف في فترة ثماني سنوات ، وهذا ينقض اتهام نتنياهو للجمهور بأنه اتكالي ويريد أن يعيش على المعونات الحكومية .

٢) إن نسبة طالبي إكمال دخلهم تزايدت بما يقارب أربعة أضعاف . أي أن هذه الفئة تعمل ، ولكن نسبة دخلها لا تصل لمعدل الحد الأدنى من دخل الفرد في إسرائيل ولذا تخولها الحصول على معونات حكومية . نفس نسبة الزيادة في طلب ضمان الدخل نجدها في البلدات العربية .

٦. المؤسسات والجمعيات الخيرية

في فترة الأعياد اليهودية في أيلول ٢٠٠٤ ، وقف العديد من الفقراء أمام متطوعي الجمعيات التي وزّعت المساعدات المالية . بالرغم من أن التلفزيون الإسرائيلي أبرز هذه الظاهرة بنشرات الأخبار وبالبرامج الأخرى إلا أن وزير الداخلية (السابق) بوراز اختار أن يصرّح أنه " لا يوجد جياع في إسرائيل " (يديعوت احرونوت ، ١٣/ ٩/ ٠٤ ، ص . ٦) . جادل شارون بوراز وادّعى أنه بالرغم من دعمه سابقا للخطة الاقتصادية إلا أنه يرفض أن تنهار سياسة الدعم الاجتماعي وأن يبحث الإسرائيليون عن طعامهم في القمامة . عمليا يستعمل شارون موضوع الفقر حتى "يهز رسن" نتنياهو ويشد الخناق عليه للاستفادة من المماحكات السياسية–الحزبية بينهما .

منذ عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية العام ٢٠٠٤ يحتاج كل مواطن خامس في إسرائيل لمعونة من الجمعيات الخيرية في قوته . يبلغ عدد المتوجهين للجمعيات لطلب المساعدة ما يفوق المليون إنسان . هنالك ١٠٥ جمعية ومنظمة مسجّلة في إسرائيل تقدم المعونات للفقراء . تقدم ٤٨٪ منها خدمة أسبوعية للفقراء ، بينما ١٨٪ تقدم خدمة يومية و١٠٪ تقدم خدمة يومية (أي وجبة غذاء يومية) وخدمة أسبوعية (أي سلة مؤن)، بينما ٢٢٪ من الجمعيات تقدم مساعدة شهرية (يافا نقار*، ٢٠٠٤) .

من أهم إفرازات الفقر في إسرائيل تزايد عدد تنظيمات المجتمع المدني والمؤسسات والجمعيات الخيرية التي تحاول كل منها سد جانب من حاجات الجمهور الفقير ، بعضها يعمل مع طلاب المدارس ، الآخر مع المسنين ، الثالث مع أبناء العاطلين عن العمل وما إلى ذلك . بسبب الحاجة الماسة اقترحت جمعية ("لتيت" أي "ان تعطي") تقديم الإرشاد المهني للجمعيات التي تقدم الطعام للجياع في إسرائيل حتى تقوم بعملها بأفضل طريقة ممكنة .

تقوم الجمعيات الخيرية بجمع الأطعمة المطلوبة مباشرة من الجمهور بنفسها وبوساطة مساعدة طلاب المدارس . في إحصائية لجمعية "لتيت__أن تعطي" يتضح أن عدد الجمعيات والمؤسسات التي ساهمت في تجميع الطعام للفقراء في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ زاد أكثر من ثلاثة أضعاف عن العام ٢٠٠١ بسبب الحاجة الماسة لذلك .

كانت نتائج البحث حول أبعاد الفقر في إسرائيل الذي اجرته جمعية "لتيت" بمساعدة ٩٤ جمعية تهتم بالفقراء تشير لتردي أحوال الفقراء سنة بعد أخرى حيث يزداد الطلب على الطعام بنسبة ١٠٪ سنويا . أما بخصوص التغييرات في طلب المساعدة في الطعام في المناطق الجغرافية ، فتشير الى أن الضواحي في إسرائيل تعاني من الفقر أكثر من المركز وأن زيادة الطلب فيها على الطعام أعلى . يبرز هذا في منطقة الشمال والجنوب . ومع هذا فكل المناطق ، ما عدا منطقة

المركز، زاد فيها الطلب على الطعام (روتي سيناي*، "هآرتس"، ٢٦/ ٣/ ٠٣).

جدول رقم ٤ : نسبة ارتفاع الطلب على معونات الطعام بحسب المناطق السكنية

المنطقة / سنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الجليل والجولان	٣٥٪	٤١٪
الجنوب	٣١٪	٤٦٪
القدس	٣٨٪	٤٢٪
المركز	٣٩٪	٣٦٪
الشمال	٤٢٪	٥٠٪
الشارون	٣٢٪	٣٥٪

جدول رقم ٥ : الفئات التي تحتاج لمعونات طعام

الفئة / السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣
المسنون	٢٤٪	١٦٪
الأمهات الوحيدات	٢٦٪	٣٢٪
عائلات كثيرة الأولاد	٣١٪	٣٢٪
المعاقون	٦٪	١٠٪
الشباب	٨٪	١٥٪
العاطلون عن العمل	١٠٪	٢٦٪
المهاجرون لإسرائيل	١٤٪	٢٢٪
الطبقة الوسطى	–	١١٪
آخر	٤٪	٤٪

جدول رقم ٦ : طول المدة التي تطلب بها المساعدة

فترة المساعدة	سنة ٢٠٠٢	سنة ٢٠٠٣
أكثر من سنة	٪٦٤	٪٥٤
٦-١٢ شهراً	٪١٧	٪٢٠
١-٦ أشهر	٪١٢	٪٢٠
من مرة واحدة حتى شهر	٪٧	٪٦

يتضح من جدول رقم ٥ أن الارتفاع الحاصل في عدد طالبي المساعدة ازداد بين فئات المعاقين والأمهات الوحيدات. وهاتان الفئتان قد نظمتا احتجاجات جماهيرية وطالبتا بتغيير معايير مخصصات الرفاه ولكن دون نجاح، حيث أجهض بنيامين نتنياهو المحاولتين. إضافة إلى ذلك فإن فئة الشباب، والعاطلين عن العمل، والمهاجرين هم ممن زادت نسبة فقرهم وحاجتهم للمعونة العام ٢٠٠٣. أما الجدول رقم ٦ فإنه يشير الى أن نصف الأسر تقريباً التي تطلب معونة لا تنجح في الاستقلال وتوفير حاجاتها بنفسها بعد عام. بسبب الازدياد الكبير في عدد المحتاجين للمساعدة فإن الجمعيات الخيرية، ومنها جمعية "لتيت" (أن تعطي) تبنت سياسة تمنح العائلات الفقيرة مساعدات لفترات قصيرة، حتى تتمكن الجمعية من مساعدة عدد أوسع من المحتاجين. (www.latet.org.il).

جدول رقم ٧: الجهات التي تعالج قضايا الفقر في الدولة:

	من عليه أن يجد الحلول لمشاكل الفقر	من يعالج حقا في الحقل
الحكومة	٪٨٩	٪٣٠
السلطات المحلية	٪٥٦	٪٢١
شركات تجارية	٪٣٦	٪١٤
تنظيمات إنسانية	٪٣٢	٪٥٣
منظمات دينية	٪١٣	٪٣٥

(ملاحظة: إن مجموع كل عمود يزيد على ١٠٠، لأنه توجد أكثر من فئة تعالج نفس الموضوع).

يتضح من الجدول أن المؤسسات الرسمية التي يجب أن تساهم في منع الفقر بناء على تعريف عملها، مثل الحكومة والسلطات المحلية، المسؤولة عن نسبة من ميزانية الرفاه، لا تقوم غالبا بنصف المهام المطلوبة منها. مقابل ذلك فإن

المنظمات التطوعية الدينية وغيرها تساهم أكثر بكثير من المتوقع منها في علاج ظاهرة الفقر في إسرائيل (www.latet.org.il)

٧. حركات الإحتجاج الاجتماعي-الاقتصادي

كانت الإضرابات طويلة المدى التي كانت تعلنها، أحيانا لمدة شهور، نقابات المهنيين في إسرائيل وسيلة الاحتجاج الأساسية التي استعملها الجمهور للتعبير عن استيائه من السياسة الاقتصادية، وسياسة الأجور ووضع الرفاه في الدولة. بعد أن وقّعت الدولة على اتفاقيات عمل طويلة المدى، ووضعت فيها شروطا للنقابيين تمنعهم من المطالبة بزيادة الأجور قلّ استعمال هذه الوسيلة ما عدا بعض الإضرابات التي تعلنها الهستدروت في فترات متباعدة. لقد حالت سياسة نتنياهو دون حدوث تغييرات جوهرية في وضع الفئات الضعيفة في إسرائيل، فكسر إضراب طلاب الجامعات وحال دون تحويله لرافعة للتغيير الاجتماعي، وفرّغ مضمون إضراب المعاقين من مضمونه بعد أشهر من الإضراب والاحتجاجات، وحوّل احتجاج الأمهات الوحيدات لحدث إعلامي عابر وليس لحركة تغيير اجتماعي-اقتصادي. تطورت في إسرائيل مؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات والمنظمات التي تعتني برفع موضوع الرفاه سواء على مستوى التثقيف، والإعلام، والتشبيك لتغيير قوانين أو دعم المحتاجين. الفقرة التالية سوف تفصّل هذا الجانب.

٧-١. منابر منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) التي تدعم الرفاه في إسرائيل

توحدت حوالي ثلاثين مؤسسة، بينها أقسام أكاديمية في الجامعة[١١]، لإيجاد حلول ميدانية بديلة لمشكلة الرفاه في إسرائيل وخاصة لعلاج ظاهرة البطالة. تؤمن هذه المؤسسات بأنه في استطاعتها تشكيل مجتمع مدني يستند إلى قدرات ذاتية من الحقل تستطيع مساندة الفئات الضعيفة ومن جهة أخرى تراقب، وتنتقد وتوجه، سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية. تؤمن هذه المؤسسات بالمساواة، والعدل الاجتماعي، والفكر التعددي، وأولوية حقوق الإنسان، والتكافل الاجتماعي والمدني المتبادل. بادرت هذه المؤسسات لتطوير فكرة المجتمع المدني بعد أن خاب أملها في التغيير الكبير الذي حصل في سياسة الرفاه والسياسة الاجتماعية في إسرائيل. وقد سمّت المنبر الذي شكّلته "سينكوبا" وهو مصطلح من عالم الموسيقى يعني "تغييراً في النغم السائد".

يؤمن هذا المنبر بأنه على الدولة إيجاد الحلول الثابتة والأكيدة وتوفير فرص العمل المضمونة والمستمرة للعاطلين عن العمل، وإلا فإنها تسير بالمجتمع لأزمات اقتصادية وأزمات في الرفاهية حقيقية وذات أثر سلبي بعيد المدى. تؤكد هذه المؤسسات بأن تزايد عدد العاطلين عن العمل يشير الى أزمة اقتصادية بنيوية في الدولة، ولا يشير الى عدم جاهزية هذه الفئة للخروج للعمل. يعمل المنبر في عدة وسائل منها: بناء شبكة دعم، والوصول للإعلام المرئي، والمحكي والمكتوب، والعمل على تغيير قوانين الدولة. كما ويعمل المنبر على تدعيم نشاطات الأجسام الممثلة به.

مثلا من الفعاليات الأخيرة التي نظمها المنبر، الطلب من المواطنين التوقيع على عريضة تنتقد ميزانية الحكومة لعام ٢٠٠٥. تضمنت الانتقادات ضد الميزانية أنها: (١) تعمّق البطالة (٢) تمس بحقوق العمال، (٣) تمس

١١ لقراءة قائمة بأسماء المؤسسات المشتركة في المنبر يمكن الرجوع الى www.community.syncopa.org.il/forum-avtala.

بحقوق التقاعد، (٤) تطلب من العمال المزيد من العمل بينما تعطيهم المزيد من الفقر، (٥) ترغم الميزانية المسنين على الاختيار بين الدواء أو الطعام، (٦) تؤدي الميزانية لزيادة الجياع في الدولة، (٧) تدمر الميزانية التعليم والصحة و (٨) تؤدي الميزانية لدمار شامل اقتصادي واجتماعي. (للمزيد عن هذا المنبر* يمكن الرجوع إلى .http://www.syncopa.org.il/download/resources/syncopa2004.pdf

حركة احتجاج أخرى كانت فعالة في إسرائيل العام ٢٠٠٤ تنظمت عقب فشلها في إيجاد مأوى مناسب لها. وقد تشكلت هذه المجموعة غالبا من أناس فشلوا عقب خسارة مكان عملهم أو تدني دخلهم الشهري لأسباب اقتصادية-اجتماعية بحيث لم يتمكنوا من استئجار مسكن أو دفع قيمة قرض الإسكان، ما أدى الى طردهم من بيوتهم. تتألف المجموعة من حوالي ٣٠ شخصا بينهم حوالي ١٠ أطفال وأمهات وحيدات ومعاقون لا يملكون قيمة أجرة السكن. أقامت المجموعة خياما في البداية في ساحة عامة (كيكار همدينا-ساحة الدولة) في تل أبيب، ثم انتقلت إلى مقابل مبنى وزارة المالية في القدس وأطلقت على الساحة هناك كنية "ساحة الخبز". بعد أشهر من الاحتجاج والنوم في هذه الخيام، تقدمت بلدية القدس للمحكمة ونجحت في طرد ساكني الخيام بادعاء أنهم وضعوا اليد على أرض هي عقار خاص وبأنهم يشكلون إزعاجا للنظام العام. في حين أصغت المحكمة العليا لطلب دوائر البلدية لم تطلب من وزارة المالية تبني مسؤوليتها حسب قوانين الدولة كحق المواطن في المأوى ولم تطلب منها إيجاد حلول فورية لضائقة المواطنين واعتبرت القضية إشكاليات فردية بدل اعتبارها حقوق مواطن. من الحلول التي من الممكن أن توفرها الجهات المختصة للفئة المحتاجة: تقديم مساعدة في أجرة السكن، زيادة مخصصات التأمين الوطني أو منح استحقاق في مسكن شعبي، تابع مثلا للشركة الحكومية "عميدار" (للمزيد: www.community.syncopa.org.il/modules*).

٨. العمال الأجانب

من الآثار بعيدة المدى لاحتلال الأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧ تغيير الأيديولوجيا الصهيونية التي دعت لـ"احتلال الأرض والعمل العبري". انتهت فترة الطلائعيين (حلوتسيم) التي كانت مفخرة للمجتمع اليهودي ثم لدولة إسرائيل لعقود طويلة. بعد احتلال ١٩٦٧ تحوّل العمل الشاق تدريجيا للفلسطينيين وتحوّل اليهود لمشغّلين يبحثون عن عمال رخيصي الأجر. ادّى فارق أسلوب المعيشة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل لرضى الفلسطينيين بشروط تشغيل أسوأ بكثير مما يحصل عليه العامل اليهودي، ومع الأيام لم يعد هنالك عمال يهود يقومون بالأعمال الشاقة في معظم ميادين العمل. مع الانتفاضة الأولى والإغلاقات المتكررة بدأ بعض المشغّلين، وخاصة في حقل البناء، في تشغيل عمال من دول مختلفة من العالم الفقير. غيّرت هذه السيرورة في مبادئ أيديولوجيا العمل لدى الإسرائيلي.

٨-١. العمال الفلسطينيون

حلّ العمال الأجانب محل العمال الفلسطينيين الذين اشتغلوا في إسرائيل، وذلك بدءا من الانتفاضة الأولى (العام ١٩٨٧) وبكثافة أعلى بعد الانتفاضة الثانية (العام ٢٠٠٠) عقب سياسة الإغلاقات التي اتبعتها إسرائيل تجاه مواطني السلطة الفلسطينية بعد أن منعت إقامتهم داخل حدود الدولة في فترات معينة وخاصة بعد تردي الأوضاع الأمنية داخل

إسرائيل . في تاريخ ١٦/٩/٢٠٠٣ جرى نقاش في الكنيست الإسرائيلية حول زيادة عدد العمال الفلسطينيين الذين يدخلون يوميا الى إسرائيل ويخرجون منها بهدف خفض عدد العمال الأجانب . في هذه الجلسة صرّح عضو الكنيست ران كوهين، رئيس اللجنة الخاصة لتدارس مشكلة العمال الأجانب أن تشغيل الفلسطينيين سوف يبدّل تقريبا جميع العمال الأجانب الذين يعملون الآن في نفس مجالات عمل الفلسطينيين . وأضاف كوهين أن تشغيل الفلسطينيين سوف يحل مشكلة الإقتصاد الإسرائيلي من جهة وسوف يساهم في إصلاح العلاقة مع الفلسطينيين من جهة أخرى وفي نفس الخطوة سوف يحل مشكلة العمال الأجانب .

عمل العمال الفلسطينيون في مهن أكملت تلك التي عمل فيها الإسرائيليون . فمثلا جمعوا المحاصيل في الزراعة في حين عمل الإسرائيليون في تعبئتها وتغليفها، وعملوا في التحضير للبناء في حين عمل الإسرائيليون في التشطيب . لذا لم يكن عمل الفلسطينيين أبدا في السنوات الأخيرة على حساب العامل الإسرائيلي . أما أهم الفروع الاقتصادية التي تضررت بعد منع دخول العمال الفلسطينيين فهي الزراعة، والبناء، والصناعة والخدمات .

ادعى السيد أبو ركن، نائب منسق العمليات في المناطق المحتلة أنه قبل الأحداث الأمنية الدموية في شهر آب-أيلول ٢٠٠٣ كان الوضع الاقتصادي في السلطة الفلسطينية في حال تحسن نسبي . تبنت إسرائيل عقب مباحثات " خارطة الطريق " خطوات هدفها بناء الثقة مع الفلسطينيين مثل تسهيل المرور في المعابر، فتح الحواجز، وإدخال عمال وبضائع لإسرائيل وخاصة من منطقتي غزة وبيت لحم . اقترح أبو ركن تحسين ظروف التشغيل في عدة اتجاهات منها زيادة التشغيل في السلك الوظيفي العام، والسلك الخاص وتحسين الصناعة داخل السلطة الفلسطينية نفسها بالإضافة لتطوير مناطق صناعية على خط التماس الحدودي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية . في الفترة نفسها صودق على تأشيرات نوم للعمال الفلسطينيين داخل إسرائيل .

فشلت هذه الخطة بسبب أمور كثيرة منها ان تطوير مناطق صناعية تشغّل عمالا من الدولتين يتطلب وقتا طويلا كما وأن الوضع الأمني الذي تردى ووصل منتهى خطورته العام ٢٠٠٣ جعل إسرائيل تغلق المناطق المحتلة تماما عن إسرائيل وعن بعضها البعض ما منع تحرك العمال الفلسطينيين خارج مناطق سكناهم . وهكذا ومنذ قيام إسرائيل ارتبط تحسين الاقتصاد بالوضع الأمني وانتقلت هذه المعادلة لاقتصاد السلطة الفلسطينية ومواطنيها . لا يوجد في العام ٢٠٠٤ عمال فلسطينيون في إسرائيل (عدا سكان القدس الشرقية) وبحسب القانون يعاقب كل مشغّل إسرائيلي يثبت أنه شغّل لديه عاملا فلسطينيا .

يدّعي غوربيتش، رئيس قسم الاقتصاد في منطقة الضفة الغربية، انه من الأفضل اقتصاديا لإسرائيل تشغيل العمال الفلسطينيين لأنهم يستهلكون المواد الخام والبضائع الإسرائيلية بينما يقتر العمال الأجانب على أنفسهم مفضلين إرسال معظم أجورهم لأسرهم في بلادهم الأصلية . يعتمد معدل الدخل اليومي للعامل في السلطة الفلسطينية على ٥٤ شيكلا لليوم بينما يصل السعر ١٢٢ شيكلا يوميا للعامل الإسرائيلي . جميع العمال الفلسطينيون الذين كانوا يأتون لإسرائيل هم من العاطلين عن العمل . هنالك ٣٥ ألف عامل وتاجر لديهم رخص دخول لإسرائيل والعمل فيها وهم يشكّلون مشغّلين لدائرة أوسع من العمال الذين يبقون في الضفة الغربية، وخاصة في مجال التجارة والخدمات . تعيل هاتان الفئتان حوالي ٣٠٠,٠٠٠ فرد . ولكن يفضّل المشغّل الإسرائيلي، بسبب المخاوف الأمنية وبسبب نواياه في

استغلال العامل الأجنبي في ساعات عمل أطول، طرد الفلسطينيين من العمل واستبدالهم بالأجانب .

عدا الحياة الصعبة للغاية والاستغلال الشديد للعمال الأجانب في إسرائيل، فإن وجودهم في الدولة لا يضمن لهم أيا من اتفاقيات المحافظة على رفاهيتهم الإنسانية بحسب القانون الإسرائيلي أو بحسب القانون الدولي . أما وجودهم نفسه فيمس مباشرة برفاهيتهم ورفاهية العمال الإسرائيليين، حيث يهدد أصحاب العمل في إسرائيل العمال الإسرائيليين الفقراء بإقالتهم واحضار أجانب مكانهم إذا طالبوا بتحسين أوضاع عملهم . وهكذا، ودون أن يكون لهم يد في ذلك، يمس العمال الأجانب بتحسين ظروف عمل ورفع مستوى رفاهية العمال الإسرائيليين .

من الممكن اقتباس ما ادعته د . أدريانا كمب* (١٥/ ٥/ ٠٣)، والتي تعمل في أحد مراكز مساعدة العمال الأجانب بأن طريقة نقلهم الجماعية للدولة عن طريق الحكومة تشكّل تجارة في الآدميين بحسب المعايير الدولية . وفي المعنى نفسه كتب كيرن* (٢٠/ ٤/ ٠٤) حول ظاهرة العمالة الأجنبية في إسرائيل ووصفها بأنها تتضمن جميع أوجه العبودية العصرية : تتم المتاجرة بالعمال ويصبحون ملكا للمتعهدين أو لمشغّليهم . بسبب كونهم أغرابا يتعلق مصيرهم كليا بمستورديهم، من جهة ثانية تساند الدولة المتعهدين عن طريق منحهم حقوقا على العمال تحوّلهم لمالكين حقيقيين لهم " .

٨-٢. العمال من الدول الأجنبية

معظم العمال الأجانب في إسرائيل هم من الدول الشرقية الفقيرة التي كانت تابعة سابقا للإتحاد السوفييتي، او من دول شرق آسيا أو من بعض الدول الإفريقية . يوجد في إسرائيل حوالي ٨٠,٠٠٠ عامل أجنبي قانوني بالإضافة لعشرات آلاف العمال غير القانونيين الذين لا توجد أية إحصائية دقيقة ترصد عددهم النهائي (دورون شيفر* ١٨/ ١٢/ ٠٤). تعتبر هذه الأرقام بالنسبة لعدد سكان إسرائيل مرتفعة جدا بالمقارنة مع دول أخرى في العالم . في العام ٢٠٠٢ شكّل العمال الأجانب ٨,٧٪ من قوة العمل في الدولة . وكانت إسرائيل في المكان الرابع عالمياً في سعة انتشار ظاهرة تشغيل عمال أجانب فيها . من المتوقع أن تكون هذه الأعداد قد قلّت بعد العمل المكثّف لشرطة الهجرة . اقتبس شيفر أقوال البروفيسور اكرشتاين، وهو اقتصادي من جامعة تل ابيب، بأن الدولة تعودت على العمالة الرخيصة الغريبة منذ العام ١٩٨٠، ولقد اخطأت في تفضيلها للعمالة الأجنبية كحل سريع لمشكلتها الاقتصادية بعد إغلاق الباب أمام الفلسطينيين، لأن العمالة الأجنبية ستهدم البنية التحتية في الدولة في الأمد البعيد، وأخطأت الدولة لأنها لم تحاول أبدا الاعتماد على قوة العمل المحلية اليهودية .

٨-٢-١. الشروط اللاإنسانية في تشغيل العمال الأجانب

يعمل الكثير من العمال الأجانب في العناية بالمسنين المقعدين، ويستغلهم المشغلون حيث يتوقعون منهم العمل على مدار ٢٤ ساعة، ستة أيام في الأسبوع، مخالفين بهذا القانون الإسرائيلي (جيل*، ٤/٨/٢٠٠٣). ويعاني الكثير من العمال الأجانب من تنكيل الأسر التي يعملون لديها، بالإضافة لتنكيل المتعهد الذي أحضرهم للبلاد . فهم يعيشون في ظروف غير إنسانية، تُسرق أجورهم وحقوقهم أو أجزاء كبيرة منها، وتُصادر جوازاتهم من قبل المتعهدين،

"وتباع" لمتعهدين آخرين مقابل مبالغ مالية يستمر في جني أرباحها المتعهد، وكل هذا يناقض القانون الإسرائيلي. يتمكن المتعهد من التنكيل بالعامل الأجنبي بهذه الطريقة لأن القانون الإسرائيلي يعتبر تصريح العمل للعامل الأجنبي ملكا لمتعهد العمل وليس ملكا للعامل نفسه. وهكذا سمح القانون بأن يرتبط العامل بالمتعهد الذي أحضره لداخل حدود الدولة للعمل، وساهم القانون نفسه في تحويل هذه الفئة الى أسرى حقيقيين لدى المتعهدين، الذين يبيعون حق تشغيلهم، وينقلون جوازاتهم من يد مشغّل الى آخر. يمنع القانون الإسرائيلي مصادرة جواز السفر لأي عامل من قبل المتعهد أو المشغّل ويُسجن المخالف مدة سنة كاملة. ومع هذا، فإن هذا الإجراء هو السائد ويخالف الجميع القانون بهدف استغلال العامل الأجنبي قدر المستطاع وهدر إنسانيته وحقه في القرار كإنسان بالغ عاقل.

يحدد القانون الإسرائيلي بأنه على العامل الأجنبي مغادرة البلاد فور إقالته من العمل، او بعد وفاة المتعهد او إعلان إفلاسه لأنه يخسر رخصة عمله بشكل فوري. هنالك الكثير من المتعهدين الذين يأخذون نسبتهم المادية من الوساطة في استيراد العامل ثم يقيلونه فور وصوله للبلاد حتى يتسنى لهم استيراد غيره وجني أرباح وساطة إضافية. يخسر العامل الأجنبي رخصة عمله أيضا في حال استقالته، حتى لو أثبت أنه عمل في ظروف تنكيل جسدي أو نفسي أو حُجب عنه أجره. في حال خسارة رخصة عمله عليه مغادرة إسرائيل فورا وإلا اعتبر مخالفا للقانون. هنالك الكثير من العمال الأجانب الذين يخسرون رخصة عملهم بسبب عدم تمديدها نتيجة لتقاعس مشغليهم. عندما لا يعرف العامل الأجنبي الجهة التي تمسك بجوازه فإنه حتما لا يعرف إذا ما مُددت رخصة عمله في إسرائيل قانونيا أم لا. ولا تساعد وزارة الداخلية في الكشف عن الجهات التي تمسك جوازات سفر العمال الأجانب وتتصرف بها.

عندما يُصادر جواز سفر العامل ويُباع لا يعرف تماما من هي الجهة الآنية التي تحتفظ بجوازه، وهو لا يستطيع أن يقدم أي شكوى في الشرطة لأنه لا أوراق ثبوتية له تؤكد هويته. على العكس من ذلك، فعلى الأغلب تقوم سلطات الهجرة بإلقاء القبض عليه وزجه في السجن لحين البت في هويته. فلقد تقدم العمال الأجانب بمئات الشكاوى للشرطة ولكن كانت النتيجة دائما ضدهم ولم يتم فتح أي ملف ضد أي متعهد.

العامل الذي لا يملك جواز سفر في حوزته لا يتمكن من فتح حساب له في البنك، ويضطر أن يحمل نقوده معه معرضا نفسه للسرقة والإيذاء من قبل من يستغل هذا الوضع. بعض العمال يختارون توفير النقود مع مشغّليهم معرضين مستقبلهم ومصيرهم لحسن نوايا هؤلاء. لا يستطيع العامل مغادرة إسرائيل بدون جواز سفره، ولا يستطيع طلب التعويضات من التأمين الوطني أو من التأمين الصحي في حال مرضه أو إصابته بحادث. في عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ لم يتلق العمال الأجانب الذين أُصيبوا في العمليات التفجيرية أي تعويضات بسبب عدم ملكهم لجواز سفرهم. طردت شرطة الهجرة حتى الآن ١١٨١٠٥ عمال أجانب: ٤١٠٠٠ ابعدوا رغما عنهم أما الباقون فتركوا بعد تخويفهم وتهديدهم وتهديد أسرهم.

٨-٢-٢. الرفاهية الإنسانية للعمال الأجانب

لا يحق للعامل الأجنبي طلب أجرة بحسب قانون الحد الأدنى في إسرائيل. لا تتضمن اتفاقية عملهم أي حقوق اجتماعية مثل أيام مرضية او اجازات . . . الخ. من حق العمال الأجانب أن يقدم مشغلهم تقارير عن أجرتهم بقصد

تطبيق القانون في وزارة العمل، ولكن القسم لا يطلب التقارير والمشغلين لا يتطوعون بتقديمها. من حقهم كذلك أن يُفرز جزء من أموالهم لصندوق تقاعد خاص تديره وزارة المالية ولكن هذا الصندوق غير قائم إطلاقا. من حق العامل الأجنبي تقاضي بدل تقاعد من التأمين الوطني في حال الولادة أو حوادث العمل، ولكن قررت مؤسسة التأمين الوطني نفي هذا الحق عن العمال الأجانب غير القانونيين، حتى لو دفعوا مستحقاتهم في التأمين الوطني، تم إلغاء هذا القرار الأخير عقب تدخل " خط للعامل " وهي إحدى الجمعيات الفاعلة لصالح العمال الأجانب. لا يوجد في وزارة العمل أوقات خاصة لاستقبال شكاوى العمال الأجانب بلغاتهم ولا توزع عليهم مواد مكتوبة بلغاتهم الأم تشرح لهم حقوقهم في إسرائيل. والأكثر من ذلك أن الدولة منعت جمعية " خط للعامل " من توزيع منشورات تتضمن مثل هذه المعلومات للعمال الأجانب في المطار عند وصولهم.

اعترفت الأمم المتحدة بتاريخ ١٨/ ١٢/ ١٩٩٠ بيوم المهاجر العالمي. وتجري الأجسام التي تعتني بشؤون العمال الأجانب في إسرائيل احتفالات خاصة لتشجيع العمال الأجانب في إسرائيل على المحافظة على ثقافتهم وتراثهم، ولكن يخاف العمال الاشتراك في مثل هذه الفعاليات حتى لا تستغل شرطة الهجرة الحدث وتلقي القبض عليهم وعلى أسرهم (دورون شيفر*، ١٨/ ١٢/ ٠٤) حيث انها تتربص بهم عادة قرب الكنائس وتلقي القبض عليهم أثناء خروجهم منها. وحتى تنظّف ذمتها من هذه التهمة أعلنت شرطة الهجرة أنها سوف تتوقف عن العمل بتاريخي ٢٤/ ١٢/ ٠٤ وليلة رأس السنة الميلادية، حتى تترك المجال للعمال الأجانب للاحتفال بأعيادهم الدينية بهدوء ودون مخاوف.

يعيش العمال الأجانب في ظروف سكن صعبة جدا تخلو من الخدمات الصحية. لقد اكتشف مثلا ٣٠ عاملا صينيا وتايلنديا في منطقة كيبوتس "باري" يسكنون في حاويات تحت الأرض. كان بإمكان السكان الجلوس فقط في الحاويات ولم يتمكنوا من الوقوف أو السير بسبب قصر سقفها (حداد*، ١١/ ١٢/ ٠٣). ثم اكتشف رجال شرطة الهجرة في المنطقة التي تقع بين موشاب سديه وربورغ وكيبوتس رمات هكوفيش أن عمالا تايلنديين أُرغموا على السكن بين ألواح الخشب وأنهم قضوا حاجاتهم على تلك الالواح أيضا. لقد عاش العمال في مخاطر بيئية حقيقية بالإضافة لتعريضهم أنفسهم للخطر الجدّي لأنهم مدّوا الكهرباء لهذه الألواح بطريقة غير قانونية. كانت هذه المرة الرابعة التي تكتشف فيها شرطة الهجرة أن المشغّل نفسه يفرض على عماله الأجانب مثل هذه الظروف المزرية من السكن (روتم*، ١٦/ ١٢/ ٠٤).

اتهمت منظمة حقوق المواطن في تقريرها دائرة تسجيل السكان في وزارة الداخلية بأنها تمس بقوانين حقوق الإنسان، فمثلا العامل الأجنبي زوج المواطنة الإسرائيلية الذي يتقدم بطلب تلقي مواطنة إسرائيلية ثابتة أو ابن هذه المواطنة الذي يتقدم بالطلب نفسه، يرسل طلبه للجنة مؤلفة من عدة وزارات تابعة لدائرة تسجيل السكان. يرأس هذه اللجنة مدير دائرة تسجيل السكان، ولكن باقي أعضائها غير معروفين أبدا ولا تعرف كيفية تداول الطلبات أو معايير اتخاذ القرارات. عادة تكون النتيجة في غير صالح الأولاد الذين يكون أحد والديهم عاملا أجنبيا.

٨-٢-٣. رفاهية أولاد العمال الأجانب

نسبة عالية من أولاد العمال الأجانب غير مؤمنين طبيا (هرؤوبيني*، ٨/ ٢/ ٠٤). يمرض أولاد المهاجرين بنسبة

تفوق٣ أضعاف الأولاد الإسرائيليين بأمراض التسمم التي يصاحبها التقيؤ والإسهال . ١٠٪ منهم لم يتلقوا التطعيمات اللازمة لجيلهم ، ويلاحظ تأخر في النمو والتطور لدى أبناء الفئة العمرية من سنة حتى سنتين .

طالب عضو الكنسيت ران كوهين ، رئيس لجنة تدارس وضع العمال الأجانب ، بإطالة فترة منع طرد أبناء العمال الأجانب لمدة ٦ أشهر . بناء على هذا ، أصدر الوزير السابق ابراهام بوراز ، والذي أشغل منصب وزير الداخلية ، تعليمات تمنح لأولاد المهاجرين الذين أعمارهم بين ١٠-١٨ وأمضوا أكثر من ٥ سنوات مع والديهم في إسرائيل مواطنة مؤقتة لسنتين وبعدها يحصلون على مواطنة كاملة . كان هذا القرار سيؤثر في حياة ٦٥٠ طفلا من أبناء العمال الأجانب ، ولكن ألغى المستشار القضائي للحكومة هذه التعليمات لأن الوزير لم ينتظر قرار اللجنة الوزارية التي سوف تبت في هذا الموضوع .

تؤكد معلومات وزارة المعارف أنه يوجد قرابة ٣٠٠٠ ولد وبنت للعمال الأجانب يتعلمون بدءا من الصف الأول ، ولكن أعضاء منظمات مساعدة العمال الأجانب يدّعون أنه في منطقة تل أبيب الأكثر اكتظاظا بالعمال الأجانب لا يوجد أكثر من ١٠٠٠ ولد وبنت من جيل ٠-١٨ سنة ، في هذا الوقت ، لا توجد أية صبغة أو حق قانوني لأولاد الأجانب الذين ولدوا في إسرائيل . وتمتنع الدولة عن منحهم أي حق حتى لا ينتقل هذا أيضا لوالديهم .

كشف بحث آخر عن أن العاملات الأجنبيات الحوامل لا يكشفن عن صحتهن أثناء الحمل ، وتعاني الكثيرات منهن من تعقيدات صحية خطرة . عدد الولادات المبكّرة في هذه الفئة تفوق الإسرائيلية ب- ٧ أضعاف . العاملات الأجنبيات غير واعيات لمخاطر الضغط العالي أو السكري أو التلوّث وما شابه ، وخطر كل هذه الأمراض على الحمل . معظمهن يمارسن العمل الجسدي الصعب حتى نهاية الحمل ، وهذا يفسر ايضا نسبة الولادات المبكرة المرتفعة . قسم من هؤلاء النساء لا يذهب للفحص الطبي لأسباب مادية والقسم الآخر يخشى أن تضبطه شرطة الهجرة وتسفيره . يمكّن القانون الإسرائيلي كل عاملة أجنبية حامل من التوجه لصناديق رعاية الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة أو للبلديات وتلقّي العلاج والمتابعة الطبية اللازمة مجانا . إن خوفهن هذا من المستشفيات الإسرائيلية ليس في محله ، حيث ان تعليمات نائب المدير العام لوزارة الصحة تمنع أي طبيب من إيصال معلومات عن المرضى للشرطة ، ولكن العمال المهاجرين يجهلون تفاصيل القوانين الإسرائيلية ، وبهذا يتواصل الأذى ضدهم (الروي دي-بار* ٤/ ٢/ ٠٤) .

٨-٢-٤. التأمين والعلاج الطبي للعمال الأجانب

يمنح القانون الإسرائيلي كل عامل اجنبي إمكانية تأمينه طبيا في إسرائيل عن طريق مشغّله طيلة فترة إقامته في إسرائيل بغض النظر عن إقامته وعمله ، سواء أكانت طريقة قانونية ام لا (زاخ* ٢٦/ ١/ ٠٤) . يقاضي القانون كل صاحب عمل لم يؤمّن عماله تأمينا طبيا . على ارض الواقع فإن القانون لا يطبّق والمرضى لا يحظون بالعلاج المطلوب . بتاريخ ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٣ أُقرت الصيغة النهائية لقانون تأمين طبي للعمال الأجانب ، والذي ينص على حق العمال بتلقي العلاج في أحد صناديق المرضى . يسمح القانون بعدم منح العلاج لأمراض نتجت عن مسبب سابق لها ، والتي كان الشخص مريضا بها قبل تأمينه داخل إسرائيل ، سواء عرف عن وجود هذه الأمراض لديه أم لم يعرف . من الممكن الإشارة تقريبا الى معظم الأمراض المستديمة أو المميتة مثل السكري ، السرطان ، أمراض القلب والمشاكل الهرمونية (. . الخ) على

أنها نتجت عن مسبب سابق لها، وهكذا من الممكن أن يمنع هذا التعريف علاجها بالاستناد على القانون.

زاد العمال الأجانب نسبة أمراض الإيدز والسل وبعض الأمراض المعدية الأخرى داخل إسرائيل، وبسبب عدم تطبيق متعهدي العمال للقانون، فإنهم لا يهتمون بإجراء كشف طبي كامل لهم قبل قدومهم لإسرائيل. من جهة أخرى، ترفض صناديق المرضى في إسرائيل معالجة هذه الفئة من المرضى المؤمنين فيها إذا كانوا مرضى في المرض نفسه في بلادهم قبل قدومهم لإسرائيل. يدّعي البروفسور بنطوبيتش، رئيس جمعية "أطباء من أجل حقوق الإنسان"، أن مرضى الإيدز من بين العمال الأجانب لا يتلقون أي علاج بسبب عدم حقهم، ضمن التأمين الطبي الذي تسجلوا فيه، بتلقي علاج في إسرائيل. ويؤكد البروفسور معيان، مدير قسم الإيدز في مستشفى هداسا عين كارم، أنه فقط العاملات الأجنبيات الحوامل ممن يعانين من مرض الإيدز يتلقين العلاج هناك. بالمقارنة، فإن مرضى السل يتلقون العلاج بغض النظر عن أصلهم وصبغتهم القانونية في إسرائيل.

رفعت أربع منظمات حقوق إنسان في إسرائيل قضية لمحكمة العدل العليا مطالبة الدولة أن تمنح العمال الأجانب الحق في التأمين الطبي الكامل، والحق في تلقي مخصصات مؤسسة التأمين الوطني. وادعت محكمة العدل العليا أنه ليس من حقها إبطال قانون سابق سنّته الكنيست العام ٢٠٠٣ ويقضي بأن السكان الذين لديهم صبغة مواطنة مؤقتة يشملهم قانون التأمين الصحي الحكومي وقانون التأمين الوطني، أي أنه ليس من حقهم الحصول على العلاج الطبي وتأمين الدخل مثل باقي المواطنين. وعلّقت المنظمات الأربع بأن القانون من العام ٢٠٠٣ سنّ بتسرع وهو يخالف قانون أساس احترام الإنسان وحريته لأنه يحجب كل خدمة طبية أو رفاهية عن المحتاج.

سمحت نقابة الأطباء في إسرائيل الأطباء في العيادات وفي المستشفيات لكل طبيب أن يعالج كل عامل اجنبي علاجا عاديا بالإضافة لعلاج الطوارئ بغض النظر عن جنسه، عرقه أو قوميته. بعض المستشفيات لم تعمل بهذه التوصية طمعا في الكسب المادي (زاخ*، ٢٦/ ١/ ٠٤).

٩. التجارة بالنساء

أدّت التغييرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في إسرائيل منذ نهاية الثمانينيات وحتى اليوم الى وضعية فراغ قيمي Anomaly ساهمت في تحويل إسرائيل الى إحدى الدول المركزية في التجارة بالنساء بهدف تشغيلهن في الدعارة.

كانت للعوامل التالية مساهمة مهمة في ترسيخ هذا الوضع في إسرائيل:

١- الهجرة ذات الأعداد الكبيرة من دول الإتحاد السوفييتي سابقا الى إسرائيل، وما أدت إليه من تغيير في المبنى الاجتماعي- الثقافي في إسرائيل.

٢- زيادة مستوى العنف الفردي والجماعي الناتج عن شعور غياب الأمن من حياة المواطن.

٣- تسلل مجموعات إجرامية منظمة الى إسرائيل وعدم قدرة أجهزة الشرطة على ضبطها.

٤- غياب برامج التثقيف الجماهيري في موضوعي الجنس (sexuality) والنوع الاجتماعي (gender).

تنقل النساء لأغراض المتاجرة بهن جنسيا من روسيا، أوكراينا، أذربيجان، مولدوفيا، كازاخستان، تركيا، الدومينيكان، البرازيل، جنوب أفريقيا ودول أخرى. ٧٠٪ من النساء تعرف تماما في أي مجال سوف تعمل، والأخريات يغرر بهن في

وعودات بأنهن سيعملن كعارضات أزياء، راقصات، عاملات مساج وما شابه. بعضهن من دول مسلمة محافظة ويظنن أنهن سيعملن في إسرائيل في خدمة الأطفال أو المسنين. ولكن لا تعرف أية واحدة منهن بالشبكة العالمية التي تتاجر بهن وتجعل منهن سلعة تُعامل بوحشية منذ لحظة تسلم التاجر الأول لها. بعد الكشف في وسائل الإعلام عن تجارة النساء زادت الشرطة من مراقبتها للحدود البرية والجوية لإسرائيل، ما أدى الى أن يتعاون رجال المافيا الإسرائيليون والمصريون ويهرّبون النساء عن طريق الحدود البرية الجنوبية مع مصر عن طريق منطقة رفح. يصادر التجار الأوراق الثبوتية وجوازات السفر لهؤلاء النساء ويغلقون عليهن في شقق محروسة بشدة ويفرضون عليهن عدد الرجال الذين عليهن خدمتهم جنسيا خلال كل يوم عمل. وهكذا تُعامل هذه النساء على أنهن رقيق واجبهن تقديم الخدمات الجنسية لأسيادهن أو لزبائن أسيادهن. عندما يسترجع التاجر المصاريف التي دفعها جراء نقل المرأة لإسرائيل ويأخذ أرباحه من عملها يبيعها لتاجر آخر يبدأ بالمتاجرة في جسدها. بين الحين والآخر تلقي الشرطة القبض على تجار النساء وبالتالي على النساء ويتم سجنهن لمدة أسبوعين الى شهر بهدف التحقيق معهن حول التجار والتحقق من هوياتهن ويتم بعدها طردهن لدولهن الأصلية دون تقديم أية معونات نفسية أو اجتماعية لهن. معظم النساء لا يفهمن اللغة العبرية أو الإنكليزية والسلطات ترفض تشغيل عاملة اجتماعية تتحدث لغة النساء، غالبا الروسية، حتى تساعدهن في هذه المرحلة. أما بالنسبة للتجار أنفسهم، فإنهم قادرون على تعيين محامين مهرة للدفاع عنهم ولإخراجهم بكفالات لحين المحاكمة. معدل القضايا التي يتم فعليا النظر فيها في المحاكم تعادل ٢٪ من مجمل القضايا التي فتحت ضد تجار النساء. يفرض القانون الدولي على كل دولة وقّعت على وثيقة حقوق الإنسان المحافظة على حقوق وسلامة كل إنسان، مواطن أو أجنبي مقيم على أرضها كما وتطالبها بإجراء تحقيق ومعاقبة وتنفيذ الحكم تجاه المخالفين. لأن إسرائيل لا تعمل الجهد الكافي في متابعة حركة التجار ومنع المزيد من التجارة وبالتالي حماية النساء من الاستمرار في الاتجار بهن، فإن منظمة أمنستي الدولية ترى بأنها (اسرائيل) لا تعمل واجبها في منع التعدي على حقوق الإنسان في هذا المجال (http://www.amnesty.org.il/data/WT6.html)؛ (rtf.12-05-http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/sachar/2004)).

بعد تقديم التقرير لأمنستي وللأمم المتحدة حول تجارة النساء والتحقيق معهن وظروف اعتقالهن، تقرر إقامة لجنة متعددة التخصصات، وهذه ساعدت على فتح ملجأ، بدل السجن، للنساء ضحايا التجارة الدولية بالنساء لاستقبالهن والتخفيف عنهن حتى يتم تهجيرهن الى موطنهن. فعليا يوجد في الفترة نفسها بين ٢٠-٢٥ امرأة في الملجأ بالرغم من وجود أعداد أكبر بكثير من النساء في الواقع بحاجة للوصول اليهن. من المهم الإشارة الى أن الملجأ لا يشكّل وسيلة لمكافحة التجارة بالنساء، وإنما هو خطوة إنسانية صغيرة جدا لمحاولة تخفيف الصدمة التي حلّت بهذه المجموعة. طلبت شرطة إسرائيل أن تبقى النساء في الملجأ حتى يتم أخذ شهادتهن حول التجار وبهدف المساعدة في علاجهن وإعادة تأهيلهن، وسمح وزير الداخلية لهن بالحصول على تأشيرة إقامة وعمل لسنة إضافية (rtf.28-07-http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/sachar/2004).

بحكم التعتيم على مسارات التهريب، لا يوجد إحصائيات دقيقة حول عدد النساء المتاجر بهن في كل عام، ولكن مثل هذه الإحصائيات تتراوح بين ١٠٠٠-٣٠٠٠ امرأة في كل سنة. بينما يتم إعادة ما معدله ٢٥٠-٤٩٠ امرأة كل سنة الى موطنها الأصلي. هنالك إحصائيات لدى الشرطة الإسرائيلية تفيد أنه في منطقة تل أبيب وحدها هنالك بين ٢٥٠-٤٥٠ سمسار نساء لديه شقق، نواد أو مواخير لتقديم الخدمات الجنسية للزبائن. يُقدر مدخول هذه التجارة بـ

٤٥٠ مليون دولار سنويا (لمزيد من التفاصيل حول الوضع النفسي والاجتماعي يمكن قراءة التقرير المقدم للأمم المتحدة في هذا الخصوص (Gold et al . ، ٢٠٠١) .

تلخيص

تحاول إسرائيل الانفتاح على السوق العالمية والوصول للتوازن في اقتصادها وتقليص ديونها من جهة ، والمحافظة على التزاماتها الأيديولوجية الأساسية في موضوع رفاهية المواطن الإسرائيلي . هنالك جدل أيديولوجي يقظ بين رئيس الحكومة ، ووزير المالية ، وأصحاب رؤوس الأموال والمشغّلين ، ومؤسسة التأمين الوطني ، ومؤسسات المجتمع المدني ، وحركات الاحتجاج الاجتماعية والمواطنين . كل يحاول إقناع الآخر بأفضل رابط بين أيديولوجيا الاقتصاد المفتوح وبين مسؤولية الدولة عن رفاهية مواطنيها .

نحى هذا التقرير منحى ناقدا ، ولذا لم يتركز في الجوانب الإيجابية التي تحسنت في موضوع الرفاه لدى المواطن الإسرائيلي ، بل تركز في النواقص . تشير المعطيات الإحصائية لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الى أنه كان هنالك تقهقر في بعض جوانب الرفاه . برزت على الأخص زيادة حادة في ظاهرة الفقر ونسبته وجمهوره والتأكيد على عدم المساواة في الدولة في تقسيم الموارد . عانت أساسا في هذه الفترة الأسر التي كانت المخصصات ركيزتها الأساسية في الدخل مثل الأسر كثيرة الأولاد ، العمال الذين يتلقون أجرا دون الحد الأدنى وباقي متلقي المخصصات . على صعيد الخدمات الطبية ، تمكّن الأغنياء من الحصول على مستوى خدمات أفضل بسبب تمكنهم من دفع رسوم التأمين الطبي المكمل ، غير الإلزامي ، والذي لا يستطيع الفقراء شراءه ، ولذا فإن مستوى الخدمات غير متساو بالرغم من أن الحق في تلقي الخدمات الطبية متساو حسب القانون . كذلك الأمر بالنسبة لموضوع التعليم ، فبالرغم من اتباع سياسة التمييز التصحيحي تمأسست الفجوات المالية والتحصيلية بين المدارس الغنية والفقيرة (كوب ، ٢٠٠٣) .

اتبعت إسرائيل في السنتين الأخيرتين سياسة مغايرة للبطالة ، بحيث تركت للسوق الخاصة توفير أماكن عمل بينما ضيّقت الإمكانيات المفتوحة أمام متلقي مخصصات البطالة ، حيث فرضت عليهم برنامجاً نقل عن برنامج وسكنسن التجريبي يوفر إعادة تأهيل مهني ، واجتماعي ونفسي للعاطل عن العمل . وسوف توضح التجربة الميدانية أي الطرق تناسب المجتمع الإسرائيلي ، هذه الأميركية ، أم تلك الإسكندنافية التي تمنح مخصصات البطالة بسخاء وفي الوقت نفسه ، ينخرط عدد كبير جدا من العاطلين في سوق العمل من جديد .

إن وضع العمال الأجانب وأسرهم والصورة المنقولة عن التجارة بالنساء تجعل إسرائيل من الدول الغربية المركزية التي ينطبق عليها وصف "المساندة للتجارة العصرية في الآدميين" . بالرغم من التزام إسرائيل بالقانون الدولي إلا أنها ، وبسبب حرصها على إرضاء أصحاب العمل وأصحاب رأس المال في حال العمال الأجانب ، وعدم قدرتها على ضبط المجرمين في حال التجارة الدولية بالنساء ، فإنها تغض النظر عن هاتين الظاهرتين اللتين تمسان بشكل صارخ بحقوق الإنسان ناهيك عن المس برفاهيته .

إن الرفاه يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة والأيديولوجيا الاجتماعية للدولة . في هذه الحقبة يتضح أن النجاح الاقتصادي يقف في أولويات الحكومة التي تؤمن بأنه هو الذي سيصلح الوضع الاجتماعي وسيوفر الرفاه للمواطنين . النتائج

الميدانية في السنوات المقبلة سوف توضح أي أيديولوجيا تناسب الواقع الإسرائيلي المركّب.

مراجع

عبرية :

اللجنة الخاصة في موضوع مشكلة العمال الأجانب. (٢٤/٨/٢٠٠٣). بروتوكول رقم ٩ من جلسات اللجنة. الكنيست الـ١٦. داخل: www.bambili.com/bambili_news

اللجنة الخاصة لموضوع العمال الأجانب (٣١/٨/٢٠٠٤). عضو الكنيست ران كوهين: قرار الحكومة ترك العمال الأجانب بيد شركات التشغيل. داخل: www.bambili.com/bambili_news

اللجنة الخاصة في موضوع مشكلة العمال الأجانب (٢٤/١١/٢٠٠٤). لجنة فحص مشكلة العمال الأجانب ناقشت مشكلة عنف شرطة الهجرة ضد العمال الأجانب. خبر للصحف. داخل: www.bambili.com/bambili_news

اللجنة الخاصة في موضوع العمال الأجانب (٣٠/١١/٢٠٠٤). عضو الكنيست ران كوهين: يجب عدم منع العلاج عن العمال الأجانب مرضى الإيدز. داخل www.bambili.com/bambili_news

اللجنة الخاصة في موضوع العمال الأجانب (٧/١٢/٢٠٠٤). عضو الكنيست ران كوهين لرئيس الحكومة: تطويل مدة حظر طرد أولاد العمال الأجانب. خبر للصحافة. داخل: www.bambili.com/bambili_news

المنبر لتطوير قانون تقاعد إلزامي: مركز أدفا، خط للعامل، المركز للتعددية اليهودية، اللجنة لحقوق المواطن، تنظيم العمال الاجتماعيين. (أيار ٢٠٠٤). الوصايا العشر لقانون التقاعد الإلزامي. http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html

الروي دي-بار. هـ. (٤/٢/٢٠٠٤). العاملات الأجنبيات لا يأتين للفحص ويعانين أكثر من غيرهن من مشاكل الحمل. داخل www.bambili.com/bambili_news

بار-طال، ع. (مساء رأس السنة ٢٠٠٣). مقابلة مع نتنياهو. داخل www.netanyahu.org

بحور-نير، د.، مرسيانو، أ. (٢٢/٨/٢٠٠٤). أطفال والداهم ليسوا يهودا ولكن تزوجوا يهودا وهاجروا لإسرائيل يستطيعون الهجرة في أعقابهم. صحيفة "يديعوت أحرونوت".

بن سمحون-بيلغ، ش. وفرنكو، ر. (تشرين الثاني ٢٠٠٣). تغييرات في شبكة الأمان الاجتماعية: من الممكن التنفيذ بشكل مختلف. داخل: http://www.adva.org/ivrit/SaritandRachel'sDocument.html

بندلق، جاك. (تشرين الأول، ٢٠٠٣). تحليل معطيات التأمين الوطني، متوسط الأجور والدخل بحسب مكان السكن ومتغيرات اقتصادية متنوعة ٢٠٠٠-٢٠٠١. إحصاء رقم ١٨٩.

نقار، يافا. (٢٠٠٤). داخل: http://www.miki.org.il/miki/files/1088579074300.doc

جيل، ع. (٤/٨/٢٠٠٣). سخرية التمريض. داخل: www.bambili.com/bambili_news

هرؤوبيني، أ. (٨/٢/٢٠٠٤). أولاد العمال الأجانب يمرضون أكثر من الإسرائيليين. داخل: www.bambili.com/bambili_news

هرؤوبيني، أ. (٨/٦/٢٠٠٤). وزير الداخلية يساند منح مكانة قانونية لأولاد العمال الأجانب. داخل: www.bambili.com/bambili_news

حداد، ش. (١١/١٢/٢٠٠٣). العمال الأجانب يسكنون في الحاويات. داخل: www.bambili.com/bambili_news

حورب، ج. (٦/١٢/٢٠٠٤). وزارة الداخلية تنكل بغير اليهود. داخل: www.bambili.com/bambili_news

ليفشتس، عيريت. (١٩٩٠). مثل شجرة مزروعة: برنامج تعليمي في موضوع "نضج، تطور وطول عمر". تحرير: يفتاح إيلا. متاح: مركز التكنولوجيا التربوية.

ليفشيتس، عيريت. دولة الرفاه. المكتبة المرئية. متاح. قرأ بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٤. داخل: www.lib.cet.ac.il

مكتب الناطق باسم وزارة المالية ومكتب الصناعة، التجارة والعمل. (٢٣/٥/٢٠٠٤). خبر للصحافة: انطلاق برنامج وسكنسن. داخل: www.mof.gov.il/dover)

نشرة الأخبار للساعة الثامنة مساء (٢٤/١٢/٢٠٠٤).

مركز أدفا. (٩/١١/٢٠٠٣). خبر للصحافة: الحكومة تطلب من الكنيست إذنا للتعاون مع مرتكبي جنحة قانون أجر الحد الأدنى.

مركز أدفا. (١٦/١١/٢٠٠٣). محاضرة في الكنيست: الإسقاطات الاجتماعية لسياسة الاقتصاد: نظرة على اقتراح ميزانية ٢٠٠٥. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html

مركز أدفا وجمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان. (نيسان، ٢٠٠٤). مطلوب سقف لمصروف عائلي للمرضى المزمنين. داخل:

http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html
صباغ-اندبلد، ميري وأحدوت، لئا. (كانون الثاني، ٢٠٠٤). تطوير مقياس تجريبي للفقر يعتمد على المصاريف في إسرائيل. مؤسسة التأمين الوطني. إدارة البحث والتخطيط. (مسودة للملاحظات).
سفيرسكي، بربارا. واقتراح ميزانية العام ٢٠٠٥: نظرة جنوسية. كانون الثاني ٢٠٠٤. داخل
http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html
سفيرسكي، ش. (١٦/٥/٢٠٠٤). فيما يخص توصيات لجنة دوفرات. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html
سفيرسكي، ش. (حزيران، ٢٠٠٤). تقليص الطبقة الوسطى في إسرائيل ١٩٨٨-٢٠٠٢. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html
سفيرسكي، ش.، كونور-أتياس، أ. (حزيران، ٢٠٠٤). تقليص الطبقة الوسطى في إسرائيل بين ١٩٨٨-٢٠٠٢. داخل:
http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.htm
سيناي، ر. (١٥/٦/٢٠٠٣). الولايات المتحدة: جزء من العمال الأجانب يعيشون في ظروف عبودية. داخل: www.bambili.com/bambili_news
سيناي، ر. (٩/١/٢٠٠٤). بوراز: "أؤيد سجن تجار العمال الأجانب." داخل: www.bambili.com/bambili_news
سعر، ر. (٦/١٢/٢٠٠٤). تقرير جمعية حقوق المواطن: وزارة الداخلية تسحق احترام السكان غير اليهود. داخل: www.bambili.com/bambili_news
سفيباك، أ. (٤/٣/٢٠٠٤). الحذر، قانون تقاعد إلزامي. صحيفة (هآرتس). داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html
عزران، خ. (٢٧/٢/٢٠٠٢). عمال أم عبيد؟ حول تجارة العمال الأجانب في إسرائيل. برنامج تلفزيون "كشف". البرنامج الأول. داخل: http://www.bambili.com/right_asp/kav-0902.asp
فلوتسكر، س.، ليئور ج. (١٨/٧/٢٠٠٣). نتنياهو: "أعمل اليوم ضد التيار، لأن التيار يجرف الاقتصاد الإسرائيلي نحو الضياع". صحيفة "يديعوت أحرونوت". داخل: www.netanyahu.org
فرتس، أ. برنامج وسكنسن كلعبة مخابئ. قرأ بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٤ داخل: www.socialwork.org.il
خط للعامل. (١٥/٥/٢٠٠٣). لقاء "خط للعامل" لنقاش موضوع تعريف العمال الأجانب في إسرائيل كضحايا للتجارة بالآدميين حسب المعايير الدولية. داخل موقع خط للعامل.
كوب، ي (محرر). (٢٠٠٣). إقصاء موارد للخدمات الاجتماعية. القدس: المركز لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل.
قطان، ي. (حزيران ٢٠٠٠). اتجاهات جديدة في سياسة الرفاه: انتقال من اتكال على المعونة الى التأقلم في العمل. داخل: www.lib.cet.ac.il
قرن، أ. (٢٠/١٢/٢٠٠٤). الدولة تسمح بالتجارة في العبيد. داخل: www.bambili.com/bambili_news
روتم، ص. (١٦/١٢/٢٠٠٤). شبهة: بالمرة الثانية خلال نصف سنة أسكن مشغّل تايلانديين في حاوية بين ألواح الخشب. داخل:
www.bambili.com/bambili_news
خدمات "هآرتس". (٩/١٢/٢٠٠٤). محكمة العدل العليا: لن تُمنح حقوق اجتماعية لسكان ذي مكانة مدنية مؤقتة. داخل:
www.bambili.com/bambili_news
شفر، د. (١٨/١٢/٢٠٠٤). يوم المهاجر العالمي: عندنا يستغلون ويغضون النظر. موقع Ynet، يديعوت أحرونوت. داخل: www.ynet.co.il

مواقع انترنت أخرى:

(22t1.pdf_04_13/http://www.cbs.gov.il/hodaot2004
rtf.28-07-http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/sachar/2004
rtf.12-05-http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/sachar/2004
www.lib.cet.ac.il

English:

Abu-Baker. K. (2003). Social and educational welfare policy in the Arab Sector in Israel. in A. Bligh (ed.). The Israeli Palestinians: An Arab minority in the Jewish state. 68-96.

Gold. L. G; Rosen. S; Levenkron. N; & Ben Ami. N. (2001. March). National NGOs report to the annual UN Commission on Human Rights: Evaluation of National Authorities activities and Actual facts on the Trafficking in Persons for the purpose of prostitution in Israel.

ملحق:

الوزارات التي ترتبط بمعالجة مواضيع الرفاه:

وزارة الصناعة والتجارة والعمل .

وزارة الرفاه .

وزارة المالية .

مؤسسة التأمين الوطني . مخصصات للمحتاجين . نشر تقرير سنوي على مدى انتشار الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل في الاقتصاد .

وزارة التربية والثقافة والرياضة (منح للطلاب المحتاجين) .

وزارة الهجرة والاستيعاب .

وزارة الصحة .

وزارة الإعمار الإسكان .

وزارة الداخلية .

وزارة العدل .

مركز الحكم المحلي .

أقسام الرفاه في السلطات المحلية .

سلطة نجمة داوود الحمراء (عملها يوازي عمل الصليب أو الهلال الأحمر) .

صناديق المرضى .

المستشفيات .

الهستدروت الجديدة .

مكتب الإحصاء المركزي .

البنوك .

الوكالة اليهودية .

دائرة تطوير ودمج النساء في سلك الخدمات في الدولة (فقط لموظفات الدولة) . تعتني في مواضيع : حقوق العمل، التحرش الجنسي، المساواة في الفرص وما شابه . يوجد في كل مكتب حكومة مسؤول/ ة عن مكانة المرأة .

المحامي يوفال البشن، رئيس قسم حقوق الإنسان في الكلية الأكاديمية للحقوق في رمات غان . مدير المركز العيادي لحقوق الإنسان في الجامعة العبرية .

وزارة الرفاه والسلطات المحلية توجهان الجمهور الذي في ضائقة للمؤسسات التطوعية بهدف نيل المعونة المادية .

يسبب تقليص ميزانية وزارة الرفاه في موضوع الأسر الكفيلة أن يتضرر الأولاد الذي عانوا من التنكيل والعنف في أسرهم من أولياء أمور مرضى نفسيين أن يعودوا للحياة تحت كنفهم، للتنكيل والعنف والإهمال .

توجد مؤسسات مهددة بالإغلاق وتشريد الأولاد المنتفعين بسبب التضييق في الميزانيات .

(تجميع القائمة : يافا نقار، ٢٠٠٤) .

(٦)

الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٤

د. أسعد غانم*
والاستاذ: امطانس شحادة**

مقدمة

يطغى الإحساس القوي بقرب حصول تحول في النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، على أبعاده المختلفة، أو ربما الإدراك بأننا نعيش في أوج مرحلة انتقالية، قد تؤدي إلى تغيرات بعيدة المدى في خارطة المنطقة. وبعد أربعة عقود من إعادة تنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية على شكل منظمة التحرير الفلسطينية، تتوقع هذه الحركة الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن عدم الوضوح يكتنف حدود ومجالات هذا الحل. هل نقف فعلا على عتبة حل عادل ودائم أم سيتواصل وضع إحكام القبضة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وهل سيكون بمقدور حل كهذا التجاوب مع مجمل جوانب القضية الفلسطينية، كما طفت على السطح بعد طرد الفلسطينيين في العام ١٩٤٨؟ أم أن هذه التسوية ستقتصر على معالجة نتائج حرب العام ١٩٦٧؟ وهل سيلقى اللاجئون حلا لضائقتهم في إطار هذا الحل؟ وما هو مستقبل السيطرة على القدس؟ ومستقبل المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وغير ذلك من الأسئلة التي لا يتسع المجال لذكرها.

وتتداخل مع هذا الواقع قضية مكانة ومستقبل الفلسطينيين في إسرائيل، إذ تشكل هذه المجموعة أقلية يصل تعدادها إلى ١٧٪ من الشعب الفلسطيني والنسبة عينها من مجموع المواطنين في إسرائيل. وما الوضع السائد في صفوف هذه المجموعة إلا وليد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي العام، وفي الحقيقة تشكل هذه المجموعة جزءا

* رئيس قسم الحكم والفكر السياسي، جامعة حيفا.
** معيد في قسم الحكم والفكر السياسي، جامعة حيفا، وباحث في مركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

من النزاع بين الطرفين. ولم تحظ مشكلة الأقلية الفلسطينية بالدراسة والمعالجة الكافيتين، بسبب الإلحاح في معالجة قضية الاحتلال في الضفة والقطاع، وأبعاد إضافية للنزاع. ولم يضع طرفا النزاع المركزيان، وهما الحركة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، قضية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل على رأس اولوياتهما، وحاولت هذه المجموعة المواجهة وحدها في واقع مليء بالتناقضات، ونجحت في تحقيق بعض المكاسب في مجالات عدة، لكنها فشلت أو لم تحقق نجاحات تذكر في بعض المجالات الأخرى. ويسود لدى هذه المجموعة الشعور بالاهمال والغياب عن جدول اعمال المنطقة، إضافة للشعور بالفشل في ترك بصمات تذكر على سطح الوعي الاسرائيلي والفلسطيني أو حتى العالمي. وبالرغم من ارتفاع درجة التسيس في صفوف الفلسطينيين في اسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة، يصعب الادعاء أنه تمت ترجمة هذا الوعي لوسائل عمل او لانجازات ذات اهمية.

١ معطيات عامة: ٢٠٠٤

١ - ١ - معطيات احصائية

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في إسرائيل (لا يشمل ذلك القدس والجولان المحتلين) بداية العام ٢٠٠٤ مليوناً وثلاثة وثلاثين الفاً، ويشكلون ١٧٪ من سكان إسرائيل، البالغ عددهم قرابة ٦٦٥٠٠٠٠ (دون السكان العرب في القدس الشرقية)[١]، موزعين على النحو التالي: مسلمون ٨٢١ ألفاً؛ مسيحيون ١٠٠ ألف؛ دروز ١٠٨ آلاف. وهم موزعون كما يلي:

لواء الشمال: ٥٨١,٢ ألفاً ويشكلون ٥٦,٥١ ٪ من سكان اللواء؛ لواء حيفا ١٨٥,٧ ألفاً ويشكلون ٢٢,١٣٪ من سكان اللواء؛ المركز ١٢٢,٧ ويشكلون ٨٪ من السكان؛ الساحل ١٥,٢ ألفاً ويشكلون ٩,٣٪ من السكان؛ الجنوب ١٢٩,٤ ألفاً ويشكلون ١٣,٦٪ من السكان؛ (للتوزيع السكاني هذا اسقاطات على السياسات الحكومية الإسرائيلية التي تسعى دائما الى تهويد الارض، ومنع تكون اكثرية عربية في منطقة جغرافية محددة وترى في ذلك تهديداً امنياً على الدولة اليهودية: مراجع-)

النمو السكاني، المعدل العام = ٣٪ ((الشمال ٢,٥٪؛ حيفا ٢,٥٪؛ المركز ٣,٠٪؛ الساحل ٢,٩٪؛ الجنوب ٥,٥٪).

تركيبة السكان حسب الجنس: ٥٣٤ ألفاً سهما لذكور يشكلون ٥١٪؛ و ٥١٥,٢ من الاناث ٤٩٪.

جدول ١: مبنى السكان حسب الاجيال

الجيل	العدد بالآلاف	النسبة المئوية
٠-٤	١٦٣,٧	١٥,٦
٥-١٤	٢٦٦	٢٥,٤
١٥-١٩	١٠٠	٩,٥
٢٠-٢٤	٩٠	٨,٦

١ المعطيات الرقمية في هذا الفصل مأخوذة عن كتاب الاحصاء السنوي لإسرائيل الصادر عن دائرة الاحصاء المركزية سنة ٢٠٠٤ رقم ٥٥، جداول ٢,١ الى ٢,٧.

٢٥-٢٩	٨٩	٨,٥
٣٠-٣٤	٧٧,٥	٧,٤
٣٥-٤٤	١١٩	١١,٣
٤٥-٥٤	٦٨,٢	٦,٥
٥٥-٦٤	٤١,٦	٤
٦٥-٧٤	٢٢,٥	٢,١
٧٥+	١٠,٥	١

ونلاحظ من المعطيات ان الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تتشكل بالأساس من الأجيال الشابة، حيث تشكل الأجيال حتى ٢٥ سنة ٥٩,١٪ من مجموع السكان، وبلغ توسط الأجيال ١٩,٧ سنة.

يعيش نحو ٩٤٪ من مجموع السكان الفلسطينيين في مجمعات سكانية مدنية وقروية. ٨٤٪ منهم في البلدات والمدن العربية؛ و٨٪ في القرى غير المعترف بها (وهي مجمعات سكنية لا تعترف بها إسرائيل، لأمر الذي يؤدي إلى إقصاء هؤلاء السكان من المعطيات الرسمية للدولة، كما ان إسرائيل تحرم هذه المجموعة من الخدمات الأساسية للمواطنين، وأغلب هذه القرى موجودة في منطقة الجنوب، اذ تحاول الدولة تجميع المواطنين البدو في مدن صغيرة تقام لهم، وعلى مساحات ارض ضئيلة جدا بغية السيطرة على أراضيهم الواسعة).

جدول ٢ : مميزات ديمغرافية للعائلات العربية

عدد العائلات العربية	٢١٠٠٠٠
عدد الانفار في العائلة	**النسبة المئوية**
١	٥,٣
٢	٩,٢
٣	١١,٦
٤	١٨
٥	١٨,١
٦	١٥,٤
٧+	٢٢,٥
معدل عدد الانفار	٥,٢١ فرد

مبنى الاسر العربية	النسبة المئوية
زوج دون اولاد	٧,٢
زوج مع اولاد حتى سن ١٧ سنة	٦٥,٥
زوج مع اولاد فوق سن ١٨ سنة	٩,١
عائلات احادية الوالدين	١٣,٢
آخر	٥

جدول ٣ : عائلات عربية مع اولاد حتى سن ١٧ سنة

عائلات عربية مع اولاد حتى سن ١٧ سنة	النسبة المئوية
دون اولاد	٢٦,٨
ولد واحد	١١,٩
ولدان	١٨,٨
٣ أولاد	١٦
٤ أولاد	١٣,٢
٥ أولاد أو أكثر	١٣,٢

جدول ٤ : الكثافة السكانية

الكثافة السكانية للعائلات العربية (عدد الانفار للغرفة الواحدة)	النسبة المئوية
٠,٩٩	١٧,١
١,٠١-١,٩٩	٥٨
٢,٠٠-٢,٩٩	١٨,٧
٣+	٥,٦
معدل الاشخاص في الغرفة	١,٤٢

في ٥ , ٧٢٪ من العائلات العربية رب العائلة يعمل ، وفي ١٠ ٪ يوجد معيلان اثنان في العائلة ، وفي ٢٧٪ لا يعمل رب العائلة .

جدول ٥ : مستويات التعليم :

سنوات التعليم	النسبة المئوية
٠	٦,١
١-٤	٤,٣
٥-٨	١٩,٩
٩-١٠	١٨,٤
١١-١٢	٣٢,٤
١٣-١٥	١٠,٥
١٦+	٨,٤
المتوسط	١١,١

التعليم	المعدل الكلي (٪)	رجال (٪)	نساء (٪)
لم يتعلموا	٦,١	٢,٤	٩,٩
ابتدائي واعدادي	٣٢,٧	٣٣,١	٣٢,٢
المرحلة الثانوية			
تكنولوجي وزراعي	٤,٧	٧,٤	١,٩
نظري	٣٧,٧	٣٨,٢	٣٧,٣
فوق الثانوية	٧,٦	٦,٢	٩,٠
مؤسسة أكاديمية	١١,٠	١٢,٦	٩,٥

نسبة النجاح في امتحانات (البجروت- الثانوية العامة): ٥٦,٩٪ مقابل ٤٣,١٪ لم ينجحوا (معطيات ٢٠٠٣). (بلغت نسبة النجاح عند اليهود ٧٠٪).

فقط نسبة ٣٩,١٪ من المتقدمين الى الجامعات يتم قبولهم، ١٤,٥٪ يقبلون لكن لا يتعلمون فعليا؛ و ٤٦,٥٪ يرفضون.

١.٢. معطيات اقتصادية اجتماعية:

في العام ٢٠٠٤ بلغت نسبة العائلات العربية الموجودة دون (تحت) خط الفقر اكثر من ٥٠٪ من مجمل عائلات المجتمع، وكان ٦٠٪ من الأولاد العرب تحت خط الفقر (بينما كانت في العائلات اليهودية قرابة الـ ١٥٪). وتشكل العائلات العربية الموجودة تحت خط الفقر نسبة ٣٠٪ من مجموع العائلات الفقيرة في إسرائيل، بينما يشكل الأولاد العرب حوالي ٥٠٪ من مجموع الأولاد دون خط الفقر، والجدير بالذكر ان معدل الفقر في اوساط الأولاد العرب يساوي ضعفي معدله لدى الأولاد اليهود، وان معدلات الفقر لدى الاقلية العربية ازدادت بنسبة ٥٠٪ منذ مطلع التسعينيات (سنة ١٩٩٠ بلغ معدل الفقر لدى الاقلية العربية ٣٤٪) حتى العام ٢٠٠٣، بما حافظت على استقرار لدى السكان اليهود (شحادة ٢٠٠٤، أ؛ تقرير الفقر السنوي في إسرائيل ٢٠٠٣).

كان معدل دخل العائلة العربية سنة ٢٠٠٣، ٩٩ الف شيكل سنويا الوقت الذي بلغ فيه معدل الدخل السنوي للعائلة الواحدة في إسرائيل ١٣٨ الف شيكل، و١٤٥ الف شيكل لدى العائلة اليهودية من غير المتدينين. غالبية المواطنين العرب موجودون في أدنى سلم الدخل في الدولة، فمعدل الدخل السنوى للفرد العربي لا يزيد عن ٤٠٠٠ دولار مقارنة بالمعدل العام في الدولة البالغ ١٦ ألف دولار، ولا يزيد نصيب السكان العرب في الدولة في الناتج القومي المحلي لإسرائيل عن ٤٪ فقط (شحادة ٢٠٠٤، أ).

وينبع هذا الواقع من أنماط المشاركة في سوق العمل لدى الاقلية العربية، ومن التقسيم بحسب الفروع الاقتصادية والمهن التي تحددها، الى حد كبير، السياسات الحكومية والممارسات العنصرية المتبعة ضد أبناء الاقلية، بالاضافة

الى اغلاق سوق العمل المركزية (اليهودية) في وجه ابناء الأقلية، إلى حد كبير، وتفضيل العمال اليهود والمهاجرين الجدد والعمالة الاجنبية. وفي المقابل، فان سوق العمل العربية المحلية صغيرة وغير متطورة وتفتقر للصناعات الكبيرة والحديثة، الامر الذي يحد من قدرتها على استيعاب عرض قوى العمل العربية. وتشير المعطيات الى ان قرابة الـ ٥٠٪ العمال العرب يعملون خارج مناطق سكناهم، أي في المناطق اليهودية (شحادة ٢٠٠٤، ب).

في سنة ٢٠٠٤ بلغ معدل المشاركة في سوق العمل لدى الأقلية العربية ٣٩٪، بالمقابل بلغ ٦٠٪ في الوسط اليهودي، و٥٤٪ في المعدل العام في الدولة. نسبة المشاركة عند الرجال العرب بلغت ٦٢٪، وعند النساء العربيات لم تتعد الـ ٢٣٪.

بلغت نسبة البطالة لدى الأقلية العربية العام ٢٠٠٣ تقريبا ١٢٪ (النسبة في إسرائيل كانت ١٠,٦٪)، واقتربت لدى الرجال العرب من ١٢٪، كما اقتربت من ١٠٪ لدى النساء العربيات. ٤٠٪ من قوى العمل العربية المشتركة في سوق العمل تعمل في الفروع الاقتصادية التقليدية كالزراعة والصناعة والبناء؛ وقرابة الـ٥٠٪ منهم يعملون في مهن العمال ذوي الياقة الزرقاء. تصف الجداول التالية التمثيل في الفروع الاقتصاديّة وتوزيع المستخدمين حسب المهنة، للمواطنين العرب واليهود في اسرائيل، وتساعدنا هذه المعطيات على تبيين الفروقات القائمة بين المجموعتين، والتي تفسّر إلى حد بعيد أسباب تضرّر العرب من التغيّرات الحاصلة في اقتصاد الدولة.

الجدول ٦ : التمثيل في الفروع الاقتصاديّة حسب المجموعات ٢٠٠٢[2] (بالنسبة المئويّة)

الفرع	يهود ٢٠٠٢	عرب ٢٠٠٢
الزراعة	١,٨	٢,٧
الصناعة	١٦,١	١٥,٦
الكهرباء والماء	٠,١	–
البناء	٣,٦	١٧,٣
تجارة الجملة والمفرّق	١٣,٣	١٦,٢
خدمات المأكولات والضيافة	٣,٨	٥,٥
المواصلات، والتخزين والاتّصالات	٦,٤	٦,٨
البنوك،التأمين والمؤسّسات الماليّة الأخرى	٣,٦	١,١
الخدمات التجاريّة-المهنيّة	١٢,٨	٥,٣
سلك الإدارة العامّة	٦,٣	٤
التربية	١٢,٨	١٢,٨
خدمات الصحّة والرفاه والخدمة الاجتماعيّة	١٠,٦	٦,٥

٢ نتطرق في شق المعطيات عن التمثيل في الفروع الاقتصادية والمهم، للمعطيات العام ٢٠٠٢ كونها المعطيات المتوفرة في كتاب الاحصاء السنوي وكتاب مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٤. ونشير هنا ان بين العام ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ لم تحصل تغيرات جوهرية في هذه البنود والمعطيات (وفقا لبعض المعلومات التي نشرت في الصحافة وبعض الابحاث). جميع المعطيات تشير الى دونية القوى العاملة العربية مقارنة باليهودية.

الخدمات المجتمعيّة والاجتماعيّة والشخصيّة وغيرها	٥	٣,٦
خدمات منزليّة بواسطة الأفراد	١,٥	٠,٤

المصدر: استطلاعات القوى البشريّة، دائرة الإحصاء المركزيّة ٢٠٠٢.

كما تنعكس دونيّة العمال العرب جلياً في تقسيم المستخدمين حسب المهن (الجدول ٧)، إذ يلاحَظ استمرار تمثيل العرب الفائض في المهن ذات المكانة التشغيليّة المتدنّية. ويجسّد (تقسيم المستخدمين حسب المهن) تهميش المستخدمين العرب ودفعهم إلى أسفل سلم التشغيل. حتّى في الفروع الاقتصاديّة التي يحصلون فيها على تمثيل ملائم أو فائض، يشغَّل العرب في أسفل السلّم من حيث المكانة التشغيليّة والمهنيّة.

الجدول٧: توزيعة المستخدمين حسب المهنة- يهود وعرب (بالنسبة المئويّة)

المهنة	عرب ٢٠٠٢	يهود ٢٠٠٢
مهنة أكاديميّة	٨,٢	١٤,١
أصحاب المهن الحرّة والمهن التقنيّة	١١,٨	١٦
مديرون	٣	٧,٩
عمال الأعمال المكتبية	٦,٩	١٨,٣
وكلاء وموظفو مبيعات وعمّال الخدمات	١٦	١٨,٥
عمّال مهنيّون في الزراعة	١,٩	١,٤
عمّال مهنيّون في الصناعة والبناء	٤٠	١٥,٣
عمّال غير مهنيّين	١١,٤	٧

المصدر: كشف القوى البشريّة، دائرة الإحصاء المركزيّة، ٢٠٠٢.

٢. حول الوضع وتفسيره

تعكس حالة الاقلية العربية الفلسطينية وضع أقلية قومية غير فعالة في دولة إثنية ذات نظام حكم إثنوقراطي، والمقصود بذلك انها دولة تقترح بيتا قوميا لإحدى المجموعات الاثنية من تلك المتواجدة في المجتمع، وتظلم بشكل منهجي باقي المجموعات. وتسيطر الاغلبية في هذا النظام على منظومات وأجهزة الحكم المختلفة وتستعمل قوتها لحرمان الاقلية من المساواة الشخصية والجماعية.[٣]

3 - As'ad Ghanem. 2001. ***The Palestinian-Arab Minority in Israel: A Political Study*** . (State University of New York Press, SUNY University Press).

وتشمل الأدبيات العلمية العديد من الامثلة لاقليات تعيش داخل "إثنوقراطيات"، حيث قامت هذه الاخيرة باقتراح "ديمقراطية جزئية" للأقلية، من خلال المحافظة على تفوق وسيادة مجموعة الاغلبية. وتعتبر ايرلندا الشمالية من أبرز الامثلة على ذلك الأمر (منذ العام ١٩٢٢ إلى حين نشوب الحرب العنيفة في العام ١٩٧٠)، حيث اندلعت المواجهات بين البروتستانت الذين شكلوا الاغلبية المسيطرة وبين الكاثوليك الذين شكلوا الاقلية الواقعة تحت السيطرة، في نظام الحكم الذاتي لشمال ايرلندا. وقاد الكاثوليك نضالا في البرلمان وخارجه ضمن معركتهم من اجل المساواة الفردية والجماعية، واتخذ هذا النضال بعدا عنيفا في بعض الاحيان، ما حدا بالأغلبية إلى الرد على ذلك، وبالتالي أدى هذا الامر إلى تحطيم نظام الحكم الذي ساد حتى العام ١٩٧٠. وتجري الاطراف المتنازعة في هذه الايام حوارا تدعمه كل من بريطانيا والحكومة الجمهورية الايرلندية وترعاه الولايات المتحدة الاميركية، وذلك بهدف إعادة النظام إلى المنطقة وحل المشكلة المتفاقمة بين الطرفين.

وفي كندا يسري نظام مشابه، إذ بدأت سيطرة الانكليز على الفرنسيين منذ القرار الذي اتخذته بريطانيا بتوحيد الولايات الكندية ضمن دولة فدرالية واحدة في العام ١٨٦٧. وخاض الفرنسيون الكنديون نضالا دؤوبا داخل البرلمان وخارجه، بهدف تحقيق طموحهم في الاستقلال أو الحكم الذاتي في الإطار الكندي، وتخللت بعض مظاهر استعمال العنف هذا النضال الذي هدف إلى خلق المساواة مع الأغلبية الحاكمة. ويشهد العقد الأخير بوادر هدوء في النقاش الدائر بين مؤيدي إمكانية انفصال "كويبك"، وهي المنطقة المأهولة بالفرنسيين، والحصول بالتالي على الاستقلال التام، وبين دعاة بقاء كويبك جزءا من كندا، مقابل الحصول على حكم ذاتي ومساواة شخصية وجماعية للفرنسيين مع الأغلبية الانكليزية الكندية. وتسود أنظمة حكم إثنوقراطية مشابهة في كل من أستونيا، لتفيا، ليتوانيا، رومانيا، تركيا، ماليزيا وغيرها.

من غير المستبعد أن تطرأ عبر السنين بعض التغيرات على وضع الأقليات في هذه الدول الإثنوقراطية، هذه التغيرات تكون سريعة أحيانا وبطيئة في بعض الأحيان، لكن ما يميزها أنها فردية، أي تتعلق بالأفراد ولا تتعلق بالمجموعة ككل. ويتجه الأفراد في هذه المجموعات نحو التحصيل العلمي أكثر فأكثر ويقومون بتبني القيم الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية العصرية أو شبه العصرية. ويسود في صفوف الأفراد الميل نحو استكمال عملية "التمغرب"، ويهتمون بالحصول على مستوى عال من الخدمات المحلية وغير المحلية. وقد يعبر الأفراد في مجموعة الأقلية عن رضاهم من درجة تقدمهم على المستوى الشخصي، أما على المستوى الجماعي فتبقى هذه المجموعات خاضعة لسيطرة المجموعة التي ترتبط بها الدولة، والتي لا تمكنهم من التطور جماعيا والتوصل إلى مستوى معقول من الحكم الذاتي والمشاركة الجماعية في بناء وتصميم حياة الدولة.

ويتعارض عدم القدرة على الحصول على مكانة جماعية للأقلية في الدولة الاثنية مع مسار الأقليات الأخرى في العالم. ويشكل غياب القدرة على تحقيق الأهداف الجماعية لهذه الأقلية أو على الأقل غياب التقدم الواضح في هذا الاتجاه، بسبب السياسة التي يتبعها نظام الحكم تجاهها، مفتاحا لفهم السلوك السياسي للأقليات في الدول الإثنوقراطية. وينعكس الطريق المسدود على المستوى الجماعي في غياب القدرة الواضحة لمجموعة الأقلية في التأثير في اتخاذ القرار على المستوى القطري-القومي، أو في غياب القدرة على الدخول إلى لب المركز السياسي والتساوي

مع مجموعة الأغلبية في إمكانية التأثير في اتخاذ القرار. ومن ناحية أخرى ينعكس الأمر في توفر شروط، تحد من قدرة الأقلية على التنظم كجماعة تدير بشكل قانوني مؤسساتها وتنظيماتها الخاصة والمستقلة التي تهدف من خلالها إلى تحقيق طموحاتها والدفاع عن حقوقها.

٣. حول نظام الحكم في إسرائيل: اثنوقراطية وديمقراطية في إطار السيطرة

تتميز أنظمة الحكم الديمقراطية بوجود مجموعة من النظم والترتيبات التي تكفل الحرية للمواطنين والمساواة أمام القانون، إضافة لترتيبات بنيوية وضعت كي تضمن للأقلية حقها في المساواة وفي خوض النضال السياسي من اجل تحقيق مطالبها. هل توجد في إسرائيل انظمة أو ترتيبات تمكّن الأقلية الفلسطينية من تحقيق المساواة أو تحقيق بعض من مطالبها في مجال المساواة؟ وهل يعرقل التزام الدولة تجاه الصهيونية واليهودية تحقيق هذه المطالب؟

لا يمكن تصنيف إسرائيل كدولة ديمقراطية من حيث دمجها بين الاثنية والديمقراطية، ويجب عمليا تصنيفها كدولة اثنوقراطية مثل تركيا ولتفيا وسيريلانكا واستونيا وكندا حتى قبل ٤٠ عاما[٤]. هذه الأنظمة تقترح على أقلياتها مساواة جزئية وتدمج أعضاء الأقلية في السياسة والمجتمع والاقتصاد ووسائل الأعلام بشكل محدود، ممتنعة بشكل قاطع عن منحها المساواة المطلقة لما تحصل عليه الأغلبية، وتنجح في ذلك من خلال إتباع سياسة متواصلة ومثابرة من الرقابة والسيطرة اللتين تكفلان المحافظة على سيطرة الأغلبية وهامشية الأقلية.

أما المبادئ التي تهتدي بها الأنظمة الإثنوقراطية فهي:

- سيطرة مجموعة عرقية فعالة على أجهزة الدولة.
- تحويل الهوية الاثنية (والديانة) وليس المواطنة إلى مفتاح لتقسيم الموارد والقوة من خلال تقويض الـ"ديموس".
- حدوث عملية "أثننة" تدريجية للسياسة، التي تبدأ بالتشكل بحسب الطبقات الاثنية.
- تولد حالة مزمنة من عدم الاستقرار.

يوفر المنطق الاثنوقراطي محورا لتحليل وفهم المجتمعات ذات نظام حكم يفضل إلى حد كبير مجموعة واحدة على حساب المجموعات الأخرى، وعلى حساب حراكية العلاقات بين المجتمعات المختلفة. فعلى سبيل المثال: سياسة الهجرة ("قانون العودة" لليهود فقط)، وسياسة توزيع الأراضي(" تخليص الأرض"، "تهويد الجليل"... الخ)، ومنح الدين مكانة مركزية في الدولة كإشارة لحدود الإثنوس صاحب الامتيازات الخاصة. وتدفق المال والتطوير بشكل حصري تقريبا نحو المدن والقرى اليهودية، ومركزية الثقافة العبرية في كل المجالات العامة (الكنيست، المحاكم ووسائل الإعلام)- كل هذه الأمور تضعضع وجود "الدولة" كمؤسسة عصرية تحاول دمج كل مواطنيها.

4- As'ad Ghanem. 1998. "State and minority in Israel: the case of the ethnic state and the predicament of its minority." **Ethnic and Racial Studies** 21 (3); pp. 428-448.
- Oren Yiftachel & As'ad Ghanem. 2004. "Ethnocratic Regimes: The Politics of Seizing Contested Territories". submitted to **Political Geography**. 30 P.
- As'ad Ghanem, Nadim Rouhana and Oren Yiftachel. 1999 "Questioning 'Ethnic Democracy'" **Israel Studies** 3, 2. Pp. 253-266.

تمكّن إسرائيل من حيث المبدأ مواطنيها الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الأساسية مثل حق الانتخاب والترشح لمؤسسات الدولة، وتمكنهم من التعبير عن رأيهم والتمتع بحرية التنقل والتنظم. من ناحية أخرى، تحافظ الدولة على فوقية اليهود في جميع المجالات، بما في ذلك قوانين الدولة. وتمارس إسرائيل من ناحية نظام حكم ديمقراطيا، بكل ما يتعلق بالمستوى المؤسساتي وإجراء الانتخابات بشكل دوري، وتغيير الحكومة وفصل السلطات وفصل الجيش عن السياسة وغير ذلك، لكنها من ناحية ثانية لا تطبق المستوى الجوهري للديمقراطية. وتتخذ إسرائيل كدولة متماثلة مع مجموعة عرقية/ قومية واحدة، إجراءات عديدة تهدف إلى عدم شمل مواطنيها العرب كمواطنين متساوين يحظون بكامل المخصصات التي يحصل عليها المواطنون اليهود. وحافظت إسرائيل فعليا على دونية العرب مقابل اليهود، من خلال التمييز ضدهم في العديد من مجالات ومرافق الحياة وعلى أصعدة عدة تلافيا لحصولهم على المساواة. إضافة إلى ذلك تدعم الأغلبية اليهودية الدولة الإثنية وسياستها تجاه المواطنين العرب. ويشكل هذا الدعم ضمانا لاستمرار ممارسة الدولة لوظيفتها الإثنية التي تتعامل مع اليهود كفوقيين ومع العرب كدونيين. ويكفل هذا الدعم، إضافة إلى ذلك، استقرار الدولة الاثنية، وهذا ما يجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة للأقلية، ويوصل لها رسالة تشير إلى ضآلة احتمال تغيير الوضع ضمن الظروف الديمغرافية والسياسية السائدة. ويساهم وضع كهذا في مضي الأقلية نحو وضع متأزم، أو يساهم في بحثها عن حلول ثورية لمكانتها داخل نظام الحكم.

وللتلخيص: نظام الحكم في إسرائيل هو نظام اثنوقراطي يرتكز إلى بعض المركبات الأساسية التي تفصل بينه وبين النظام الديمقراطي. في إسرائيل هنالك أولا مجموعة إثنية متحكمة، سيطرت وما زالت تسيطر على الدولة، ما يؤدي بهذا المفهوم إلى حالة من عدم الاستقرار. وتواصل إسرائيل سيطرتها على الأراضي العربية بهدف تهويدها ولا تبغي بذلك تحويلها إلى إسرائيلية بل يهودية. بعد ذلك، تستعمل الدولة الحيل المختلفة من أجل نقل ملكية هذه الأراضي إلى الوكالة اليهودية، وبعدها يضطر العربي الى التوجه إلى محكمة العدل العليا إذا اراد السكن في بلدة مثل كتسير.

إضافة إلى ذلك يتم توزيع موارد الدولة على اساس إثني واضح، ويعرف كل انسان عاقل أن موارد الارض والموارد الرمزية والمالية توزع حسب مفتاح إثني لصالح اليهود. ويتواصل مشروع الاثننة التدريجية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والجغرافية وما يتعداها. ويشكل المنطق الإثني الاداة المركزية التي يجب علينا استعمالها عند تحليلنا لنظام الحكم الإسرائيلي ولا نستطيع استعمال المنطق الديمقراطي المدني أو المساواة والمواطنة. ونتحدث في هذه السياق عن سياسة الهجرة وسياسة توزيع الاراضي ومكانة ووظيفة الدين وتدفق الاموال والاستحواذ الثقافي والسياسي، وغير ذلك من المتغيرات ذات الطابع الاثني التي تشكل المفتاح في ادراك وفهم نظام الحكم الإسرائيلي، لا عن متغيرات الديمقراطية والمساواة.

٤. التنظيم السياسي الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل - ٢٠٠٤

يتخذ التنظيم السياسي تجليات شتى تتمظهر في صورة احزاب وحركات ونواد ومنظمات تطوعية. وتشكل هذه النماذج والأنماط المنوعة للتنظيم الآلة أو الاداة الرافعة لمطالب المواطنين على اختلاف أنواعها. وفي مجتمع يتسم بالانقسام والتشرذم تظهر هذه الاطر التنظيمية كناطق بلسان مجموعات الأغلبية والأقلية على حد سواء. وسوف

نتطرق في هذا الفصل الى ابرز التنظيمات الحزبية الفاعلة على الساحة السياسية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٤، منها الفاعلة والممثلة في الكنيست الإسرائيلية، ومنها من اختار عدم المشاركة وخوض حلبة الانتخابات البرلمانية رافضا بذلك منح الشرعية للسلطة الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر ان واقع الاحزاب العربية في إسرائيل العام ٢٠٠٤، تأثر، فيما تأثر، بالمتغيرات وتراكم التحولات السياسية العامة الحاصلة في إسرائيل منذ اتفاقيات اوسلو في العام ١٩٩٣، وبشكل خاص المتغيرات والتحولات الداخلية في المجتمع العربي في إسرائيل، وبروز تيارات فكرية-حزبية جديدة. وإن كانت التغيرات والتحولات منذ العام ١٩٩٢، وبشكل أدق منذ تغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل ابتداءً من العام ١٩٩٦ وما افرزته من اسقاطات، توصّف المشهد السياسي الحزبي العربي حتى نهاية الألفية المنصرمة، فان اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة تشرين الأول ٢٠٠٠ جاءتا لتعيدا ترتيب الساحة الحزبية العربية وتبلورا ملامحها بشكل ملحوظ. إذ كان لهما تأثير مباشر وتركا بصمتهما الواضحة على الخطاب السياسي السائد وعلى موقف الأقلية العربية من الدولة والعلاقة معها، وعلى تصور إمكانيات العمل السياسي والأساليب التي يجب اتّباعها بهدف التأثير. كما ان لهذه المستجدات اسقاطات على امكانيات الحراك السياسي داخل الأقلية العربية، وعلى تشكل الائتلافات الداخلية بين التيارات الفاعلة وعلى موازين القوى بينهم. أضف الى ذلك ان المؤسسات الحزبية والسياسية والاقتصادية بل وحتى الأمنية الإسرائيلية دأبت على فرض قواعد جديدة للعبة السياسية، وقلصت الى حد بعيد هامش المناورة المتاحة للاقلية العربية في الديمقراطية اليهودية (انظر فقرة العنصرية في هذا الفصل).

التنظيمات السياسية الفاعلة لدى الأقلية العربية في إسرائيل في العام ٢٠٠٤ هي:

٤ - ١. الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

لقد بدأ النشاط والعمل التنظيمي الشيوعي في فلسطين قبل فترة طويلة من قيام إسرائيل. فقد باشر "حزب العمال الاشتراكي"، الذي كان بمثابة المظهر التنظيمي الاول للشيوعيين في البلاد، نشاطه منذ العام ١٩١٩، وفي العام ١٩٢٣ ظهر هذا التنظيم ذاته تحت اسم "الحزب الشيوعي الفلسطيني" الذي انضم الى "الكومنتيرن" (الأممية الثانية) وشرع منذ ذلك الوقت بقبول أعضاء عرب في صفوفه إضافة الى اليهود الذين بادروا الى تأسيسه، بيد أن الحزب ظل يتكون من أغلبية يهودية (ريخس ١٩٩٣: ٢٥ – ٢٦). وبسبب تدخل الحزب الشيوعي السوفييتي، الذي سعى الى تعزيز الطابع العربي للحزب الشيوعي الفلسطيني، وحل الكومنتيرن اوائل الاربعينيات، حصل انشقاق في صفوف الحزب، حيث انسحبت منه غالبية أعضائه الفلسطينيين ليؤسسوا منظمة شيوعية وطنية مستقلة تحت اسم "عصبة التحرر الوطني"، في حين واصلت المجموعة اليهودية نشاطها في إطار "الحزب الشيوعي الفلسطيني" (ريخس ١٩٩٣: ٢٦ –٢٧)، غير أن هذين الفصيلين الشيوعيين، اليهودي والعربي، عادا واتحدا مجددا بعد قيام إسرائيل. فبعد مؤتمر مشترك عقد في تشرين الاول ١٩٤٨ أعلن الفريقان عن إقامة الحزب الشيوعي الإسرائيلي ("ماكي") الذي باشر على الفور باعادة تنظيم صفوفه متبعا طرق عمل مختلفة في محاولة لترويج برنامجه واهدافه وتوسيع قاعدة التأييد له في أوساط مواطني الدولة اليهود والفلسطينيين على حد سواء.

في اواسط الستينيات واجه الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) أزمة عميقة، حينما انشق الى مجموعتين، الاولى

وكان في عدادها غالبية الاعضاء اليهود في الحزب ونفر قليل من الاعضاء العرب، وقد احتفظت باسم "الحزب الشيوعي الإسرائيلي". والثانية بزعامة مئير فلنر وتوفيق طوبي واتخذت لنفسها تسمية جديدة وهي "القائمة الشيوعية الجديدة" (راكاح)، وقد ضمت غالبية الاعضاء الفلسطينيين ونفراً قليلاً من الأعضاء اليهود. وفي اعقاب انتخابات الكنيست السابعة (١٩٦٩) اختفت قائمة "ماكي" من الخريطة السياسية إثر عدم تخطيها نسبة الحسم، لتبقى قائمة "راكاح" في الحلبتين البرلمانية والجماهيرية ممثلا وحيدا للتيار الشيوعي في البلاد.

في اعقاب اختفاء "ماكي" كحزب منافس لـ "راكاح" أخذ (الحزب) الأخير يستحوذ على نسب متزايدة من التأييد الجماهيري بين الفلسطينيين في إسرائيل، وكان ذلك تعبيرا عن تزايد أعداد المنخرطين في صفوف الحزب أو أعداد المؤيدين له في الانتخابات، وبالاخص إثر تأسيس "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، في العام ١٩٧٧، حيث فاز الحزب الشيوعي في الحملات الانتخابية للكنيست الثامنة والتاسعة والعاشرة التي جرت في أعوام ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨١، بتأييد القسم الاعظم من الناخبين الفلسطينيين، وفي انتخابات الكنيست الـ (١١) حصل الحزب على اكثر من نصف العدد الكلي للأصوات الصحيحة بين الناخبين الفلسطينيين.

ولكننا شهدنا منذ منتصف الثمانينيات تراجعا في مكانة ومركز كل من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي في أوساط الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، حيث يلاحظ منذ ذلك الوقت "تسرب" مستمر في صفوف أعضاء الحزب، وضمور في صفوفه القيادية، فضلا عن نشوب صراعات على اساس قومي وديني ومناطقي داخل الحزب الذي راح يزداد ضعفا ووهنا مع مرور السنوات، على الرغم من أنه لا يزال من المبكر "تأبينه" كقوة وكتنظيم رئيسي لدى الفلسطينيين في إسرائيل. وقد تجلى الضعف والانحسار في قوة ومكانة الحزب الشيوعي بشكل واضح في صناديق الاقتراع، اذ طرأ منذ انتخابات الكنيست الحادية عشرة (العام ١٩٨٤) تراجع ملموس في التأييد الانتخابي للحزب بين الفلسطينيين، واستمر هذا الهبوط حتى انتخابات الكنيست الرابعة عشرة التي جرت في صيف العام ١٩٩٦. ففي هذه الانتخابات عاد الحزب الشيوعي، الذي تحالف مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي (انظر ادناه) ليحصل على نسبة كبيرة من الاصوات العربية، لكن هذا التغيير لا يشكل دليلا على عودة الحزب الى "عصره الذهبي"، كما أن ظروف هذا التغيير ليست منوطة بالحزب ذاته وانما بعوامل خارجية، من بينها تغيير طريقة الانتخابات والتحالف الذي عقده مع حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" وهو ما أكدته فيما بعد عودة هبوط التأييد للحزب مجددا في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة التي جرت في صيف العام ١٩٩٩.

في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة (العام ١٩٩٦) حصل الائتلاف بين الحزب الشيوعي وحزب "التجمع الوطني الديمقراطي" على خمسة مقاعد، وقد فض هذا الائتلاف بعد الانتخابات مباشرة. وفي انتخابات الكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩)، حصل الحزب على ثلاثة مقاعد. وفي انتخابات الكنيست السادسة عشرة (٢٠٠٣)، أقام الحزب الشيوعي ائتلافاً مع عضو الكنيست أحمد الطيبي "الحزب العربي للتغيير" وحصلت القائمة المشتركة على ثلاثة مقاعد في الكنيست، (محمد بركة، عصام مخول وأحمد الطيبي) وكانت هذة المرة الاولى التى لا يتمثل في اعضاء الحزب الشيوعي في الكنيست عضو يهودي، الأمر الذي أثار خلافات ودعوات لاعادة النظر في مسألة التحالفات وجدواها الداخلية (ما بين الحزب الشيوعي والجبهة) والخارجية مع الحركة العربية للتغيير (أحمد الطيبي).

يتميز الشيوعيون عن التيارات الأخرى بعدة ميزات (انظر : Ghanem 2001)، أبرزها التنظيم على اساس يهودي – عربي مناوئ للصهيونية؛ السلام والمساواة كأهداف مركزية، اذ يرى الشيوعيون في المساواة بين اليهود والعرب، وفي السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، غاية مركزية لهم؛ تغييرات راديكالية، فان التغييرات التي يطالب بها الشيوعيون تعتبر راديكالية. فهم يطالبون صراحة **بتغيير الطابع اليهودي – الصهيوني للدولة، مؤكدين بشكل واضح** أن جذور التمييز والغبن الذي يتعرض له الفلسطينيون تكمن في الايديولوجية الصهيونية التي تفضل اليهود على غير اليهود؛ بيد أن التزام الشيوعيين بالتنظيم على اساس يهودي – عربي وبالتعاون الذي باتوا يرون في إقامته في الفترة الاخيرة ضرورة ليس مع اليهود وحسب بل ومع الصهيونيين أيضا، يؤدي الى كبح وفرملة مواقف التيار الشيوعي الذي يعتبر التزامه بالتعايش (كما ان الحزب يعرف نفسه بأنّه "حزب ثوري يهودي عربي" وأنّه "حزب وطني وأممي، يناضل من أجل المصالح الحقيقية لإسرائيل ولمصلحة مواطنيها اليهود والعرب") – على عكس التيارين القومي والاسلامي، التزاما عاليا وعميقا كما يستشف من الايديولوجية التي طرحها الشيوعيون في هذا الصدد، كما يشدد هذا التيار على القضايا الاجتماعية العامّة مثل حقوق العمال والنساء وغيرها.

٤ - ٢. الحزب الديمقراطي العربي والقائمة الموحدة.

في كانون الثاني العام ١٩٨٨، وعلى خلفية أحداث الانتفاضة الأولى، أعلن عضو الكنيست "العمالي" عبد الوهاب دراوشة، من قرية إكسال في الجليل، خلال مهرجان نظمه الفلسطينيون في إسرائيل احتجاجاً على السياسة التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية في مواجهة الانتفاضة، عن استقالته من حزب "العمل" وكتلته البرلمانية. وباشر دراوشة على الفور استطلاع إمكانيات استمراره في نشاطه السياسي، وبعد مشاورات أجراها مع عدد من رؤساء السلطات المحلية والأكاديميين وغيرهم قرر دراوشة إقامة حزب جديد أعلن عن نفسه كحزب عربي يتطلع الى تمثيل الجمهور العربي في اسرائيل، والتعبير عن همومه ومشكلاته وتطلعاته.

في حزيران ١٩٨٨ تأسس "الحزب الديمقراطي العربي"، وأعلن نيته المشاركة في انتخابات الكنيست الثانية عشرة العام ١٩٨٨، وحرص رجالات الحزب الجديد عند تشكيل قائمته للكنيست الثانية عشرة في العام ١٩٨٨ على إشراك شخصيات تمثيلية لقطاعات مختلفة.

تضمن برنامج الحزب الانتخابي مطالب عدة، منها تحقيق المساواه للعرب في إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية الى جانب إسرائيل كحل للمشكلة الفلسطينية، كما تضمن البرنامج شرحاً وتوضيحياً للمنطق الكامن خلف إقامة حزب عربي في إسرائيل يستقطب اصوات الفلسطينيين ويمثل مصالحهم وسط التطلع لاستنفاد وتجسيد طاقتهم الانتخابية، واتهم الأحزاب اليهودية باستغلال هذه الطاقة دون أية محاولة جادة لتلبية مطالب الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

في انتخابات العام ١٩٨٨ فاز الحزب بمقعد واحد في الكنيست، احتله رئيس قائمة الحزب عبد الوهاب دراوشة، الأمر الذي شكل من ناحية الحزب بداية طيبة وأساساً جيداً لمواصلة طريقه. وفي انتخابات الكنيست الثالثة عشرة ضاعف الحزب الديمقراطي العربي عدد مقاعده في الكنيست ليحتل مقعدين (غانم، ١٩٩٦).

يعود النجاح الذي أحرزه "الديمقراطي العربي" الى عدة عوامل، أهمها تأكيد الحزب على معالجة الشؤون اليومية

للمواطنين العرب في إسرائيل دون إهمال استحقاق الضريبة الكلامية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية العامة . ففي الوضع السائد لدى الفلسطينيين نتيجة للتمييز المستمر ضدهم في مجالات التعليم والصحة والتطوير البلدي وما شابه ذلك ، كان من شأن ابراز هذه المواضيع والتشديد عليها اكساب الحزب موطئ قدم ونفوذاً كبيرين . ولضمان النجاح في دفع هذه المسائل قدما لجأ الحزب الى توجه جامع : ففي برنامجه وخطابات مسؤوليه ، بمن فيهم رئيسه دراوشة ، تجاهل الحزب بصورة واضحة الصهيونية والطابع اليهودي الصهيوني للدولة ، وذلك بغية التقرب من المؤسسة الرسمية وإبقاء الباب مفتوحا أمام مشاركة الحزب في أي ائتلاف حكومي عندما تحين الفرصة لذلك . وقد حرص الحزب على إيصال رسالة مفادها ان الفلسطينيين في إسرائيل يجب أن يكونوا جزءا من الائتلاف الحكومي كي يتمكنوا من تحقيق انجازات حقيقية والتأثير " من الداخل " .

وعبر الحزب عن رغبته في ايجاد كتلة عربية كبيرة وفعالة ، ومن هذا المنطلق بادر الحزب الى تشكيل " القائمة العربية الموحدة" . ولما فشلت هذه المحاولة ، نجح الحزب في إقامة " وحدة مصغرة " مع مجموعة من المستقلين ، ومع الشق الجنوبي للحركة الاسلامية ، جناح الشيخ عبد الله نمر درويش وعضو الكنيست عبد المالك دهامشة ، وحاز الائتلاف على أربعة مقاعد في الكنيست . وفي العام ١٩٩٩ حصلت القائمة المشتركة على خمسة مقاعد ، بعد ان انضمت اليه جبهة الوحدة الوطنية بقيادة عضو الكنيست هاشم محاميد ، الذي كان انشقّ عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، بعد أن مثَلها في الكنيست ، مؤسِّسا حزبا جديدا . وفي انتخابات الكنيست السادسة عشرة العام ٢٠٠٣ ، لم يحظ التحالف سوى بمقعدين في الكنيست ، (عبد المالك دهامشة عن الحركة الاسلامية وطلب الصانع عن الحزب العربي) وذلك بعد ان انشق عنه بعض الاعضاء الذين حاولوا خوض الانتخابات بشكل مستقل ، مثل هاشم محاميد الذي أصر على خوض الانتخابات بقائمة مستقلة رغم علمه المسبق ، وفقا لاستطلاعات الرأي العام ، عدم اجتيازه نسبة الحسم المطلوبة .

٤ - ٣. التجمع الوطني الديمقراطي

تشكل التجمع الوطني الديمقراطي العام ١٩٩٦ ، موحِّدا العديد من الحركات السياسية والأكاديمية التي نشطت في الماضي في المدن والبلدات العربية مثل حركة – "أبناء البلد" وحركة "ميثاق المساواة" التي أسسها د . عزمي بشارة ، إضافة الى أعضاء سابقين في الحركة التقدمية وعدد من التشكيلات التنظيمية المحلية كـ " الحزب الاشتراكي " الذي قام في قرية " المغار " في الجليل ، وحركة "الانصار" في أم الفحم ، وحركة "النهضة" في الطيبة ، وحركة "أبناء الطيرة " ، وناشطين جماهيريين في الوسط العربي .

خاض التجمع الانتخابات لأول مرّة متحالفا مع الجبهة العام ١٩٩٦ ، وحاز على المقعد الرابع ، ثم العام ١٩٩٩ متحالفا مع الحركة العربية للتغيير (أحمد الطيبي) ممثلاً بنائبين للتحالف . وفي العام ٢٠٠٣ خاض الحزب الانتخابات البرلمانية وحده وحاز على ثلاثة مقاعد (عزمي بشارة ، وجمال زحالقة وواصل طه) .

يتميّز التجمع الوطني عن باقي الأحزاب والتيارات بالمواقف بمطلب تحويل إسرائيل إلى دولة كلّ مواطنيها ومطلب إقامة حكم ذاتي ثقافي للمواطنين العرب في إسرائيل (حق الأقلية في إدارة شؤونها الذاتية كقضايا التربية والتعليم) ،

وفي كونه يحاول الدمج بين التيار القومي والديمقراطية الليبرالية متمثلاً بالربط بين الهوية القومية والمواطنة المتساوية. الى ذلك يوجه أعضاء "التجمع" انتقادات علنية وضمنية لاتفاقيات السلام المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما ويعبر حزب التجمع صراحة عن عدم رضاه عن الطريقة التي تدار بها السلطة الفلسطينية.

٤ - ٤. الحركة العربية للتغيير

اقيم هذا الحزب في العام ١٩٩٦ بعد أن أعلن الدكتور أحمد الطيبي، الذي كان مستشاراً للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، نيته خوض الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، إثر بروزه في الاعلام بسبب منصبه. وقد ابدى الطيبي قدراً من المسؤولية، اضافة الى الحنكة السياسية، إذ اعلن قبيل انتخابات الكنيست الرابعة عشرة (١٩٩٦) انسحابه قبيل موعد الانتخابات، لعدم تحالفه مع قوى أخرى ولعدم وثوقه من اجتياز نسبة الحسم المطلوبة.

وفي انتخابات الكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩) تحالفت الحركة العربية للتغيير مع "التجمع الوطني الديمقراطي"، وحازا على مقعدين في الكنيست، وقد فض التحالف بعد الانتخابات بيوم واحد ليذهب كل في طريقه. وفي انتخابات الكنيست السادسة عشرة العام ٢٠٠٣، تحالفت "الحركة العربية للتغيير" مع الجبهة الديمقراطية وحصل الطيبي على المقعد الثالث، وقد حاز الائتلاف على ثلاثة مقاعد في الكنيست.

٤ - ٥. الحركة الاسلامية

يستند هذا التيار الى قيم ومبادئ الدين الاسلامي، ويدعو الى التنظيم على أساس ديني إسلامي يراعي الواقع القائم في إسرائيل، ويؤكد على المكون الديني في هوية الفلسطينيين القاطنين فيها. وكانت بواكير التنظيم الاسلامي السياسي قد ظهرت في فلسطين الانتدابية قبل العام ١٩٤٨، حيث شرعت حركة "الاخوان المسلمين"، التي انطلقت من مصر في العشرينيات، بالاهتمام بما يجري في فلسطين بحلول منتصف الثلاثينيات، وخصوصاً في أعقاب اندلاع المقاومة والتصدي لسلطة الحكم البريطاني والهجرة اليهودية في العام ١٩٣٦، إذ وصلت وفود وناشطون في الحركة من مصر سعيا لتشجيع وشد أزر الفلسطينيين في كفاحهم. وجاءت نتائج حرب ١٩٤٨ وما نجم عنها من تشتت أصاب الفلسطينيين وقيام إسرائيل التي فرضت حكما عسكريا على التجمعات السكانية الفلسطينية، لتوجه ضربة لنشاط الاسلام السياسي الحزبي. غير أن اللقاء المتجدد، الذي أفرزته نتائج حرب ١٩٦٧، بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة والقطاع ووجود حركات أصولية دينية ومؤسسات للتعليم الديني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ساهم في خلق ظروف جديدة لتطور وظهور الاسلام السياسي - الحزبي مجددا لدى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

حتى الفترة الأخيرة لم تشارك الحركة الاسلامية كإطار تنظيمي - سياسي في انتخابات الكنيست على الرغم من أنها لم تقاطع هذه الانتخابات، حيث دعت أعضاءها قبيل انتخابات الكنيست للتصويت حسبما يمليه عليهم "ضميرهم"، وفي الفترة الأخيرة شاركت الحركة في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة التي جرت العام ١٩٩٦، وذلك من خلال قائمة مشتركة مع الحزب الديمقراطي العربي، حيث قادت نتائج الانتخابات الى دخول ممثلين إسلاميين من الحركة الى

الكنيست . وأدى هذا القرار الى حدوث انقسام داخل الحركة، اذ انسحب من الحركة جزء من أعضائها احتجاجا على مشاركتها في الانتخابات، ليؤسسوا حركة بديلة بزالعامة رائد صلاح، رئيس بلدية أم الفحم، والذى اصبح يعرف فيما بعد بالشق الشمالي للحركة الاسلامية .

الظهور المتأخر للتيار الاسلامي، وخاصة في أعقاب ظهور وتجذر تعبيره التنظيمي المتمثل بالحركة الاسلامية، ساعد هذا التيار في طرح مواقف متبلورة منذ البداية تجاه المسائل المتعلقة بالفلسطينيين في إسرائيل . صحيح أن التيار الاسلامي يشبه باقي التيارات من عدة نواح، غير أنه يختلف عنها بالتأكيد في سمات ومميزات أخرى أهمها :

(١) التنظيم على أساس عربي إسلامي – ديني : يؤيد دعاة التيار التنظيم على أساس قومي عربي مع تفضيلهم للتنظيم على أساس إسلامي، وهم منقسمون على أنفسهم فيما يتعلق بالمشاركة في انتخابات الكنيست .

(٢) الهوية الاسلامية كهدف مركزي : يؤكد التيار الاسلامي في تناوله لموضوع هوية الفلسطينيين في إسرائيل على المكون الديني الاسلامي في هذه الهوية، ويرى في تعزيز وتكريس مثل هذه الهوية هدفا مركزيا ينبغي العمل من أجله، دون التنكر بطبيعة الحال لباقي مكونات هوية الفلسطينيين في إسرائيل في ضوء كونهم أيضا عربا فلسطينيين ومواطنين في إسرائيل .

(٣) لهجة حادة : هذا التيار الذي نضج في أواسط الثمانينيات، انبثق في ظل واقع جديد في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل، الأمر الذي أتاح للمتحدثين باسمه طرح مطالبهم من السلطات والأغلبية اليهودية بلهجة حادة بل وغير مهادنة في الكثير من الحالات، في المسائل ذات الصلة بالفلسطينيين في اسرئيل، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي . كذلك فانهم لم يتوانوا عن مطالبة الفلسطينيين أنفسهم وبلهجة حازمة بالعمل من أجل مستقبلهم، وقد سعوا الى ترجمة ذلك عمليا .

بعد انتخابات ٢٠٠٣ هناك انخفاض واضح في قوة الحركة الاسلامية – الشق الجنوبي المؤتلف مع الحزب الديمقراطي العربي، اذ هبط تمثيل هذا الحزب الى ممثل واحد في الكنيست السادسة عشرة (عبد المالك دهامشة) وأخذ يتبنى مواقف سياسية مرنة، وقد برز هذا الأمر حين صوت ممثله (بالاضافة الى النائب طلب الصانع) مع مشروع شارون للانسحاب أحاديّ الجانب من غزة وجزء من شمال الضفة الغربية .

في المقابل، ومنذ اندلاع انتفاضة الاقصى وهبة تشرين الأول يتعرض الشق الشمالي من الحركة الاسلامية بزعامة رائد صلاح الى ملاحقات امنية–بوليسية إسرائيلية على خلفية مساندته للأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع في انتفاضة الاقصى، وكانت ذروتها الحملة العسكرية لاعتقال قياديي الحركة في أيار ٢٠٠٣ .

٤ - ٦. حركة أبناء البلد

تأسست حركة "أبناء البلد" العام ١٩٧٢ على يد مجموعة من النشطاء القوميين من سكان القرى الرئيسية في منطقة المثلث (أم الفحم)، قرروا تأسيس حركة محلية جديدة وذلك احتجاجا على مساندة الشيوعيين للمجلس المحلي ورئيسه في ذلك الوقت، والذي كان من الموالين لحزب "العمل" الإسرائيلي (اسكندر، ١٩٧٩) . وفي انتخابات المجلس المحلي

التي جرت العام ١٩٧٣ فازت قائمة الحركة بمقعد واحد من أصل ١٥ مقعدا يتكون منها المجلس المحلي، الأمر الذي شكل بالنسبة للحركة انجازا لا بأس به، خاصة وأنه تحول الى خشبة قفز لنشاط قطري. وبالفعل فقد أقامت الحركة اثر ذلك فروعا لها في قرى وبلدات عربية أخرى. وترفض هذه الحركة منذ نشأتها المشاركة في انتخابات الكنيست رافضة اعطاء الشرعية للمؤسسة الإسرائيلية.

عززت حركة "أبناء البلد" بوعي مسبق نشاطها في أوساط الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية المختلفة، لاعتقادها بأن المؤسسات الأكاديمية محميّة عن طريق قوانين خاصة بها وأن الطلبة الجامعيين الشبان الذين يمتلكون استعداداً عاليا للمخاطرة يشكلون أرضية خصبة لنشاطاتها. وقد أطلقت فروع "أبناء البلد" في الجامعات على نفسها اسم "الحركة الوطنية التقدمية"، والتي انصب نشاطها في هذه الجامعات على ترويج نظرية حركة أبناء البلد وتعزيز الالتزام بـ"العمل الوطني" في صفوف الطلبة على أمل أن يواصل هؤلاء نشاطهم بعد عودتهم الى بلداتهم وقراهم. وفي أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات طرأ تراجع على قوة الحركة مقابل صعود قوة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وعقب ظهور الحركة التقدمية تحالف مؤيدو هذه الحركة في الجامعات مع أعضاء الحركة الوطنية التقدمية (الواجهة الطلابية لحركة "أبناء البلد") وشكلوا بصورة مشتركة في الجامعات "جبهة العمل الوطني" التي أخذت تنافس بفاعلية أكبر نفوذ الجبهة الديمقراطية، وبحلول أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات طرأ تراجع ملحوظ في مستوى سيطرة جبهة العمل الوطني في لجان الطلاب العرب.

في التسعينيات طرأ هبوط العام على مستوى نشاطات حركة " أبناء ألبلد" حيث قلصت المتغيرات والتطورات المتسارعة التي تمر بها المنطقة والأقلية الفلسطينية في إسرائيل مساحة نشاط الحركة ودفعتها الى التشاور مع جهات أخرى بغية استكشاف ملامح طريقها المستقبلي. وبحلول انتخابات الكنيست الرابعة عشرة التي جرت في أيار ١٩٩٦، تحالف "أبناء البلد" مع عناصر قومية أخرى ليؤسسوا حزبا جديدا (التجمع الوطني الديمقراطي) لخوض انتخابات الكنيست، الامر الذي ادى الى انشقاق داخل الحركة، ومنذ ذلك تتراجع قوة هذه الحركة.

٤-٧. الحزب القومي-العربي

تأسس الحزب القومي العربي في كانون الثاني العام ٢٠٠١ بعدما انفصل عضو الكنيست محمد كنعان عن الحزب الديمقراطي العربي، يسعى الحزب الى نشر الفكر القومي العربي لدى العرب في إسرائيل، ويدعو الى النضال ضد سياسة الدولة تجاه العرب في إسرائيل وتجاه القضية الفلسطينية عموماً.

يرى الحزب ضرورة خلق نوع من التواصل السياسي والحضاري والثقافي بين العرب في إسرائيل وبين العالم العربي باعتبار العرب في إسرائيل جزءاً من الأمة العربية. استطاع الحزب ان يبني قاعدة شعبية من مختلف الشرائح الاجتماعية ويستقطب العديد من النشطاء داخل القرى والمدن العربية.

خاض الحزب انتخابات الكنيست العام ٢٠٠٣ من خلال قائمة مشتركة مع الحركة الاسلامية والحزب العربي الديمقراطي وفازت القائمة المشتركة بمقعدين فقط، ولهذا لم يستطع ممثله محمد كنعان دخول الكنيست.

٤ - ٨ . العرب في الأحزاب اليهودية

تواطأت عناصر مختلفة في المجتمع الفلسطيني قبل قيام إسرائيل مع الكيان الاستيطاني اليهودي الذي اقيم في البلاد، حيث نسجت هذه العناصر علاقات مع الزعامة اليهودية التي عملت في السر والعلن من أجل إقامة وطن لليهود، وجاء قيام إسرائيل ليعطي تلك العناصر دفعة مهمة وتعزيزا بآلاف الناشطين السياسيين الذين وجدوا حيزا أو متسعا لهم في عضوية الاحزاب اليهودية أو كمجندين يعملون من أجل تجنيد ناخبين عرب لحسابها. وبطبيعة الحال فقد اتسم انخراط الفلسطينيين في الاحزاب اليهودية في البداية بنوع من التردد، لكن هذه العملية اكتسبت مع مرور السنوات دفعة قوية، وبات واضحا الان ان هناك جزءا من العرب يصوتون للأحزاب اليهودية، سواء من خلال انخراطهم المباشر في هذه الأحزاب، أو من خلال كونهم مؤيدين لما تطرحه من مواقف.

هذا التيار يسلم بمكانة الفلسطينيين في إسرائيل كأقلية، ولا يطالب بشكل واضح وحاسم بالاعتراف بهم كاقلية قومية عربية فلسطينية، بل يدعو الى التقارب والاندماج في الأحزاب اليهودية والائتلافات الحكومية ويرتضي لنفسه تبوؤ مكانة متواضعة أو هامشية في هذه المؤسسات والأطر. إضافة الى ذلك، فان هذا التيار يؤكد على المكون الإسرائيلي في هوية الفلسطينيين دون المطالبة بإجراء تغييرات في طابع الدولة وأهدافها في ضوء قبوله بالإسرائيلية، ولذلك فهو يوافق على الاندماج في النظام القائم دون ان يطالب بإجراء تعديلات جوهرية على هذا النظام.

وكان حزب العمال الموحد (مبام) أول حزب صهيوني فتح أبوابه امام انخراط أعضاء عرب في صفوفه منذ العام ١٩٥٤. ومنذ انتخابات الكنيست الثانية التي جرت في العام ١٩٥١، أصبح للحزب ممثلون عرب في الكنيست. وعلى عكس "مبام" عارض حزب "مباي" (حزب عمال أرض إسرائيل) الذي تزعمه بن غوريون في الخمسينيات ضم أعضاء عرب الى صفوفه، ليواصل بذلك نشاطه في المجتمع العربي عن طريق "القوائم التابعة" أو عبر زعماء تقليديين عملوا في خدمة مصالح هذا الحزب دون أن يكونوا أعضاء في صفوفه. ولم يحصل التغيير في موقف حزب "العمل"، وريث "مباي"، سوى في العام ١٩٧٠، حيث وافق الحزب على قبول مواطنين عرب في صفوفه شرط أن يكون هؤلاء ممن "يخدمون في أذرع أجهزة الأمن"، وفي فترة لاحقة (العام ١٩٧٣) تخلى الحزب عن هذا الشرط وشرع بقبول أعضاء عرب دون شروط. بعد ذلك حذت بقية الاحزاب اليهودية، ومن ضمنها "حيروت" حذو حزب "العمل" وراحت تقبل انخراط العرب في صفوفها.

وفي السنوات الاخيرة يتركز هذا التمثيل العربي في الأحزاب اليهودية بثلاثة أحزاب يهودية-صهيونية، وهي حزب ميرتس "اليساري"؛ وحزب العمل، وحزب الليكود. في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩) تمّ انتخاب عدد من العرب ضمن الأحزاب الصهيونية. ففي حزب ميرتس الصهيوني الليبرالي انتخبت حسنيّة جبارة، لتصبح بذلك أول امرأة عربيّة تدخل الكنيست (روحانا وآخرون، ٢٠٠٤). وفي حزب العمل انتخب كلّ من نواف مصالحة وصالح طريف، شغل الأول منصب نائب وزير خارجية إسرائيل في فترة حكم إيهود باراك، ما جعله هدفا للكثير من النقد، لكونه ممثّلاً لسياسة إسرائيل الخارجية، بما في ذلك سياستها تجاه الفلسطينيّين والعالم العربيّ (روحانا وآخرون، ٢٠٠٤). أمّا طريف، الذي شغل "المقعد الدرزي" في حزب العمل، فقد شغل منصب وزير من غير حقيبة

في حكومة الليكود-العمل برئاسة أرئيل شارون. بذلك يكون أول عربيّ يشغل منصب وزير في حكومة إسرائيلية. إلا أنّ طريف اضطر إلى الاستقالة من الحكومة بعد فترة قصيرة، لا بسبب الانتقادات العربية لقبوله حكومة شارون، وإنّما بسبب شبهات حامت حوله بخصوص نظافة يده وبسبب إشاعات حول تورّطه في مخالفات أخرى.

في انتخابات الكنيست السادسة عشرة (سنة ٢٠٠٣)، انضمّ مصالحة إلى حزب "عام أحاد" (شعب واحد) برئاسة عمير بيرتس الذي انشقّ سابقا عن حزب العمل، لكن موقع مصالحة المتأخر لم يسمح له بالعودة إلى الكنيست بعد أن مكث فيها ردحا طويلا من الزمن. كذلك لم ينجح طريف في الوصول إلى الكنيست من جديد. كذلك الحال في حزب ميرتس اذ لم يحظ أي عربي بالوصول الى الكنيست نتيجة التراجع الكبير في عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في الانتخابات. وفي حزب الليكود، هناك عضوان عربيان (على الرغم من رفضهما هذا التعريف حيث يفضلان تعريف نفسيهما بأنهما اسرائيليان)هما أيّوب قرّا ومجلي وهبة.

٥. منظمات المجتمع المدني في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل

تتجلى المظاهر الاساسية لوجود المجتمع المدني لدى الفلسطينيين في إسرائيل في شكل بناء المؤسسات والمنظمات التي تأخذ على عاتقها مسؤولية تقديم الخدمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحزبية، سواء كاضافة للخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة أو كبديل لهذه المؤسسات وعدم عملها بشكل كاف من أجل الفلسطينيين في مجالات عدة، وتتبدى هذه المظاهر أو التجليات بصورة العامة، أو من حيث المبدأ، في شكل منظمات وجمعيات كما هو مبين أدناه. وتتركز أغلب فعاليات هذة المؤسسات في مجال حقوق الانسان والدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل؛ والمرافعة المحلية والدولية؛ ومجال تدعيم وتقوية الأقلية الفلسطينية؛ ولاحقاً أقيمت بعض مراكز الابحاث.

وفي السنوات الاخيرة تزايدت أهمية وفعالية عمل هذه المؤسسات والجمعيات في شتى الميادين، الا انها ما زالت مرتبطة بشكل شبه تام بمصادر تمويل من الصناديق الدولية، ورهينة السياسات والقوانين الإسرائيلية. وفي كثير من الحالات تتعرض للمضايقات والمساءلات غير المبررة من قبل أجهزة الدولة، وبالاخص بعد اندلاع انتفاضة الاقصى وهبة تشرين الاول، ومشاركة قسم كبير من مؤسسات وجمعيات المجتمع الفلسطيني في مؤتمر ديربن العام ٢٠٠٢ لمناهضة العنصرية ضمن وفد الجامعة العربية (من الجدير بالذكر ان إسرائيل قاطعت هذا المؤتمر بدعوى مواقفه المتحيزية سلفاً ضد إسرائيل). أضف الى كل ذلك وجود خلافات ومنافسة بين المؤسسات والجمعيات الفاعلة، بسبب انتماء بعض منها لمشارب فكرية مختلفة ومتنافسة بعض الشيء، وذلك استمراراً للمنافسات الحزبية الايديولوجية الموجودة لدى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. هذه العوامل قد تحد وتكبح، الى حد ما، من فعالية نشاط هذه المؤسسات والجمعيات وتحول دون تحولها الى قوة فاعلة ذات تأثير جدي في الساحة الفلسطينية والإسرائيلية.

الجمعيات كجزء من المجتمع المدني: ظهرت الجهود والمساعي الرامية لاقامة جمعيات لأهداف وغايات شتى في المجتمع الفلسطيني قبل حرب ١٩٤٨ وقيام اسرائيل. ففي عهد الانتداب البريطاني بدأت تنتظم قطاعات مختلفة من أجل تقديم خدمات لاعضاء تلك المنظمات والفئات وحتى الجمهور العام، غير أن هذه العملية اقتصرت على

فئة ضيقة أو محدودة من الناس، فضلا عن أنها استندت الى أساس أو عنصر طائفي – ديني واقتصرت على المدن (Nakhlih، ٢ : ١٩٩٠–٥). وقد أدت نتائج حرب ١٩٤٨ (إقامة إسرائيل وتشتت الشعب الفلسطيني) الى إجهاض وتدمير معظم هذه التنظيمات والمؤسسات، وتوقف عملية اقامة الجمعيات الجديدة كليا.

بعد قيام إسرائيل كانت هناك بوادر ومحاولات محدودة لاقامة وانشاء جمعيات جديدة لدى الفلسطينيين في إسرائيل، لكنّ الحكم العسكري والسيطرة الوثيقة التي انتهجتها الدولة طوال فترة تطبيق الحكم العسكري حالا دون جميع محاولات التنظيم على أساس تطوعي، وردعا الكثيرين بالتالي عن القيام بأية محاولة جادة لانشاء جمعيات جديدة، ومن الواضح، حسب الجدول رقم (١) الوارد أدناه أن قفزة قد حصلت في عملية انشاء الجمعيات خلال السبعينيات، أي بعد الغاء الحكم العسكري، وهي عملية شهدت فيما بعد انطلاقة في فترة الثمانينيات.

جدول رقم (١)

جمعيات عامة لدى الفلسطينيين في إسرائيل حسب سنوات التأسيس (المصدرYAFFA، ١٠ : ١٩٩٠)

سنوات التأسيس	نسبة الجمعيات
لغاية ١٩٤٨	٪٥,٤
١٩٥٩–١٩٥٩	٪٢,٢
١٩٦٩–١٩٦٠	٪٠,٥
١٩٧٩–١٩٧٠	٪١٦,٧
١٩٩٠–١٩٨٠	٪٧٥,٢

ملاحظة: حسب إجمال معهد يافا، وصل عدد الجمعيات لدى الفلسطينيين في إسرائيل في العام ١٩٩٠ حوالي ١٨٦ جمعية. وشهدت التسعينيات قفزة نوعية في إنشاء الجمعيات العربية، كماً ونوعاً، إذ أقيمت جمعيات متخصصة عديدة منذ ذلك الحين، وفي مجالات مختلفة. ودعمت هذه الجمعيات فعالية العمل الأهلي وأكسبته التخصص والنجاعة والمصداقية.

استنادا الى تقديرين أعدهما "نخلة" ومعهد يافا للدراسات، كان لدى الفلسطينيين في اسرائيل حتى العام ١٩٩٠ نحو ١٨٠ جمعية عامة، سعت الى تقديم خدمات معينة لجمهور أعضائها أو لعامة الجمهور وسط ميول للتخصص في أنواع معينة من الخدمات، وأحيانا وسط اهمال هذا البعد والعمل بمقتضى الاحتياجات الملموسة للمكان الذي أقيمت فيه، أو بمقتضى احتياجات العامة الجمهور الفلسطيني في إسرائيل. صنف "نخلة" الجمعيات ضمن أربعة أنواع أو نماذج رئيسة. الاول، ويشمل التي أقيمت وعملت على أساس من التخصص الملموس المحدد سلفا من قبيل جمعيات تعنى بقضايا الصحة، أو الثقافة، أو الفنون أو قضايا التربية والتعليم. الثاني، يشمل جمعيات ذات أهداف متنوعة مع حصر النشاط في منطقة جغرافية معينة، كالجمعيات التي أقيمت لمعالجة مشاكل فئات ومجموعات سكانية في المدن أو في بلدات وقرى معينة. الثالث، يشمل جمعيات عالجت قضايا محدودة وملموسة في عموم

البلاد كالجمعيات التي شكلت لمعالجة مشاكل قطاع اجتماعي محدد أو طائفة معينة . أما النوع الرابع فيشمل جمعيات قطرية شكلت من قبل منظمات وأحزاب سياسية كجمعيات الحركة الاسلامية او الجمعيات التابعة للأحزاب السياسية (NAKHLIH, 1990:8).

عانت هذه الجمعيات بصورة عامة من عدة مشاكل أساسية واخرى أقل أهمية ، وقد عانت بشكل أساسي من عدم الاستقرار المالي نظرا لتعلقها بمصادر تمويل خارجية لأنشطتها ، كما عانت من فقدان أوغياب القوى البشرية المؤهلة والقادرة على المبادرة والمشاركة في نشاطات العامة ، وبالأساس عانت هذه الجمعيات من نظرة ومعاملة السلطات الإسرائيلية القائمة على الشك والارتياب في وجود الجمعيات وأهداف نشاطها (NAKHLIH-١٧، ١٩٩٠ : ٩) والمضايقات السلطوية تجاهها .

اعتبارا من العام ١٩٩٠ أضحت عملية إقامة الجمعيات الجديدة بطيئة ، ويعود ذلك بشكل أساسي لسببين رئيسيين ، الاول : ويكمن في حقيقة أنه كان هناك في الواقع أكثر من جمعية واحدة بالمتوسط في كل مدينة أو قرية عربية ، وفي ذلك نوع من التنظيم الذي ضمن انتشارا في غالبية المدن والقرى العربية ، الأمر الذي جعل أعضاء هذه الجمعيات يتطلعون من جهة ، وبدافع طبيعي ، الى كبح أية مبادرات أو تشكيلات تنظيمية جديدة مشابهة في أهدافها ، ومن جهة أخرى فقد فتح هؤلاء أبواب جمعياتهم لانضمام أشخاص أظهروا استعدادا للمساهمة والعطاء والتحول الى عناصر فعالة في المجتمع المحلي .

السبب الثاني يكمن في حقيقة أن تجربة الجمعيات لم تكن ناجحة بوجه عام ، حيث اتهمت هذه الجمعيات غالبا بأنها مجرد " دكاكين " أقامها أشخاص طمعوا في جمع التبرعات لمصلحتهم الخاصة أو سعوا وراء مركز ووظيفة لانفسهم ، ولذلك فان الاهداف المعلنة لهذه الجمعيات لم تتحقق مطلقا ، أو ان انتاجيتها اقتصرت على تقديم خدمات معينة لصالح أشخاص معينين وأحيانا لشخص واحد وقف على رأس هرمية تلك الجمعيات .

علاوة على ذلك ، تطلب إنشاء الجمعيات الجديدة ، وخصوصا تلك القائمة على أساس قطري ، جهدا خاصا وعملا مهنيا وقيادة مميزة وتطلعا نحو توفير حلول ملائمة لمشكلات ملحة ، وفي غاية الأهمية ، يعاني منها مجمل الوسط العربي أو بعض قطاعاته وفئاته الخاصة .

وقد أقيمت مثل هذه الجمعيات في فترة التسعينيات ، كجمعية " ابن خلدون " ، و"نساء ضد العنف" و"سوار" و"عدالة " ، و"مساواة " ، و"اتجاه " ، و"مدى الكرمل" ، وغيرها . وعلى ما يبدو فقد طرأ في هذا المجال تقدم معين يتيح لمنظمات المجتمع المدني العربية طرح مواقفها والتأثير في السياسة سواء على المستوى القطري العام أو على مستوى الفلسطينيين مواطني إسرائيل بصورة خاصة .

٦. السلطات المحلية العربية في إسرائيل ٢٠٠٤

بلغ عدد السلطات المحلية العربية في إسرائيل في العام ٢٠٠٤ ، ٧١ سلطة محلية من اصل قرابة ٢٦٠ سلطة محلية (بعد عملية دمج لبعض السلطات المحلية العام ٢٠٠٣ بما فيها سلطات عربية) ، ومن ضمن هؤلاء عشر بلديات ، مجلسان اقليميان والباقي مجالس محلية .

بدأت عملية انشاء السلطات المحلية العربية في إسرائيل في منتصف الخمسينيات[5] (فترة الحكم العسكري)، واحيلت إدارتها (آنذاك) الى مخاتير عينوا من قبل الحكام العسكريين لكل منطقة – انتمى هؤلاء المخاتير عادة الى الحمائل الكبرى في البلد (نويفرجير 1998; Sa'di, 2003; Al-Haj and Rosenfeld, 1988, p. 26). وكان العديد منهم من اوساط حزب مباي (كان حزب مباي الحزب المسيطر في الدولة منذ سنوات تأسيسها وتواجد في صفوفه العديد من العرب) الذي هدف بذلك الى ان يكافئ المتعاونين معه والذين يصوتون له ويدعمونه (Sa'di, 2003, p. 227). وكان هذا بعد انهيار السلطات المحلية العربية او شللها التام غداة نكبة ٤٨ (غانم وابو شرقية 2004، ص 99) .

السلطات المحلية العربية لم تبدأ عملها بصورة ديمقراطية كمؤسسات منتخبة بهدف توفير الخدمات للمواطنين، انما كأداة لتوطيد السيطرة على الفلسطينيين في إسرائيل . أحد الأهداف تعيين رؤساء للسلطات المحلية من قبل الدولة، بحسب سيغف (١٩٨٦)، هو "تقسيم العرب الى طوائف ومناطق . . . وخلق اجواء التنافس في انتخابات السلطات المحلية العربية لتعميق الانقسام في القرى نفسها، ومنع تبلور السكان العرب في وحدة واحدة . . . وتحويل الصراع من صراع قومي بين العرب واليهود في الدولة الى صراع بين العائلات في قراهم ومدنهم، وبهذا فإنها تقوض اية قوة سياسية عربية قومية تتناقض واهداف مؤسسات الدولة (وخصوصا المخابرات العامة) كما وتشغل السكان عن القضايا القومية والقطرية وتركز جل اهتمامها على السياسة المحلية في القرية (توم سيغف، ١٩٨٦، ص ٧٨، Sa'di، ٢٠٠٣) . تتناسب سياسة الدولة تجاه السلطات المحلية العربية مع التوجه العام الذي يقضي بعدم تطوير اقتصاد عربي مستقل[6]، اذ تمتنع الدولة عن تقديم مساندة "ايجابية" للسلطات المحلية العربية، وتعمل بنهج المساعدة الاحتوائية التي تكرس الارتباط البنيوي بموارد الدولة، وذلك عن طريق الامتناع عن إقامة مناطق صناعية حيوية؛ او تطوير المرافق الاقتصادية، وحجب الموارد الاساسية التي قد تساعد على تطوير اقتصاد محلي ذي قدرة على الاستمرارية والنمو في مناطق السلطات المحلية العربية بهدف منع الاستقلالية المادية ولو الجزئية (بعكس سياستها تجاه السلطات المحلية اليهودية)، خاصة ان رؤساء السلطات المحلية العربية يلعبون، في الوقت ذاته، دور "القيادة الجماعية للاقلية العربية"، بصفتهم يشكلون "اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية" وهم ايضا جزء مركزي في "لجنة المتابعة العليا للشؤون العربية"[7]، الامر الذى يخلق ازدواجية ويخلط الاوراق، فتارة يقومون هم (رؤساء السلطات المحلية العربية) بدور المُطَالِب من الدولة باسم المواطنين العرب كمجموعة، وتارة اخرى يقومون بدور المطالَب والمساءل من قبل سكان السلطة المحلية التي يرأسها كل منهم . اضف الى ذلك الاشكالية الجوهرية في دور السلطات المحلية العربية، النابعة من

٥ سنة ١٩٤٨ كان هنالك فقط بلديتان وهما بلدية الناصرة وبلدية شفاعمرو ومجلس محلي واحد في كفرياسيف، وبعد قيام اسرائيل اعطيت مكانة سلطات محلية رسمية بصورة تدريجية لباقي القرى والمدن، الا انها لم تعترف بجميع القرى والتجمعات السكانية، وبقي قسم منها دون اعتراف من السلطات الاسرائيلية وهي ما تسمى بالقرى غير المعترف بها .

٦ حيدر، ١٩٩٠؛ حيدر، ١٩٩٦؛ Lustick، ١٩٨٠)

٧ انشئت لجنة المتابعة في العام ١٩٨٢ في اجتماع سكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية بدعوة لاعضاء الكنيست العرب على خلفية الاوضاع الصعبة للسلطات المحلية العربية (صباغ خوري، ٢٠٠٤) .

كونهم جهاز سلطة تابعاً لوزارة الداخلية، وهو مرغم على تطبيق القوانين والسياسات المركزية، وعليه فهي -السلطات المحلية العربية- تمثل الدولة ازاء المواطنين في كل ما يتعلق بالامور التنظيمية. وكثيرا ما يتحول استياء المواطنين من اجحاف الدولة وسياساتها العنصرية الى غضب تجاه السلطات المحلية ويتم تحميلها المسؤولية، خصوصاً في قضايا البناء والمسكن والاراضي (شحادة وصباغ-خوري، ٢٠٠٥، تحت الطبع).

بالاضافة الى هذا تحولت السلطات المحلية العربية الى أحد أكبر المشغلين في سوق العمل العربية المحلية، وركيزة اقتصادية اساسية للاقلية العربية في إسرائيل، في وقت تُغلق فيه اسواق العمل المركزية امامهم (شحادة، ٢٠٠٤، أ؛ غانم وابو شرقية ٢٠٠٤)، ما يضيف الى أبعاد السيطرة السياسية والتحكم في موارد السلطات المحلية العربية، من قبل المؤسسات الحكومية، بعداً اضافياً، وهو السيطرة والتحكم في أحد أهم أماكن التشغيل لدى الأقلية العربية في إسرائيل.

من هذه المنطلقات جميعا يمكن الادعاء بان الواقع المعيشي المختلف، والفروق الشاسعة في مستوى التطور، والازدهار والبناء ومستوى التصنيع، والحالة الاقتصادية، تشكل جزءاً من افرازات المكانة والوظائف المختلفة للسلطات المحلية، العربية واليهودية.

حتى التسعينيات حرمت السلطات المحلية العربية بشكل كبير من الميزانيات والدعم الحكومي، الأمر الذي رسخ مكانتها الدونية بالمقارنة مع السلطات المحلية اليهودية، وافرزت هذه السياسات في المحصلة العامة اقصاء الأقلية العربية عن عملية التطوير والتنمية. مع بداية التسعينيات لوحظ تغير طفيف في السياسات الحكومية ومنهجية التعامل مع السلطات المحلية العربية. هذا التغيير لم يكن ناتجاً عن مبادرة من قبل الدولة باتجاه تصحيح التمييز القائم تجاه السلطات المحلية، انما محصلة عمل سياسي مستمر من قبل الفلسطينيين في إسرائيل، ومن قبل رؤساء السلطات المحلية العربية عن طريق المؤسسات التمثيلية، كاللجنة القطرية لرؤساء السلطة المحلية، ولجنة المتابعة العليا (شحادة وصباغ-خوري، ٢٠٠٥، تحت الطبع).

فمنذ مطلع التسعينيات، يشتق تعاطي الدولة مع السلطات المحلية في البلاد ككل، من منطلق توكيل عملية الانماء والتطوير (على المستوى الاقليمي والمحلي) في أغلبيتها للقطاع الخاص وقوى السوق (حسون وحازان، ١٩٩٧؛ تلخيص مؤتمر مركز القدس لدراسات الدولة والمجتمع، ١٩٩٨). ويدرج هذا في سياق التحول الجذري في عملية التخطيط وسياسات الانماء التى تنتهجها الحكومات الإسرائيلية منذ ذلك الحين والتي تهدف الى التطوير الاقليمي والاهتمام بمدن مركزية (بن-ديفيد، ٢٠٠٢). ويتلاءم هذا التحول مع الفكر الاقتصادي الجديد في الدولة بشكل العام، كما انه يتماشى مع قدرات السلطات المحلية اليهودية التى وصلت نقطة النضج الكافية- من ناحية البنى التحتية والتطوير ورأس المال البشري، لتقود عملية الانماء مع الشريك الجديد لها، القطاع الخاص والسوق. اضافة الى ذلك، فإن الدولة تركز على تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للمستثمرين من القطاع الخاص في اقامة المشاريع والمصانع في مناطق نفوذ السلطات المحلية اليهودية (قوانين دعم الاستثمار في مناطق التطوير أ وب على سبيل المثال لا الحصر).

اما السلطات المحلية العربية فقد بدأت الدولة اعطاءهم ميزانيات حسب معايير جديدة قللت من امكانية التمييز في قسم من الميزانيات، لكنها ابقت على الكثير منها. وتعالت مطالبة السلطات المحلية العربية من قبل الدولة بالاهتمام

اكثر ببنود الدخل الذاتي لتوفير الميزانيات، كما تسوق الدولة على انها تتعامل مع جميع السلطات المحلية بمعيار واحد لتوزيع الدعم الحكومي والميزانيات، وتتجاهل بذلك الفروقات الكبيرة في نقطة الانطلاق بين السلطات المحلية العربية واليهودية، إذ تقوم الدولة "بمساواة" بين غير متكافئين وتعطيهم ميزانيات متقاربة، متجاهلة بذلك الفروقات الواضحة في امكانيات تجنيد الاموال الذاتية –مثل ضريبة الاملاك وغيرها– والاحتياجات المختلفة.

في قضية الاراضي ومسطحات النفوذ، القضية التي تقع في لب الايديولوجية الصهيونية ووجود إسرائيل كدولة يهودية، نرى ان الصورة مغايرة، اذ لم تغير الدولة من سياستها الرامية الى السيطرة على الاراضي العربية. ولم تقبل اغلبية طروحات السلطات المحلية العربية حول توسيع مسطحات النفوذ، وزيادة مناطق البناء والمناطق الصناعية، على الرغم من ان هذه الطروحات تتضمن تنازلاً كبيراً من قبل السلطات المحلية العربية في قضايا الارض، وتتعامل مع الوضع القائم وليس مع المطالبة بإرجاع كل ما صودر أو سلب من الاراضي العربية، وعلى الرغم من تقديم جميع هذه التنازلات الضمنية تستمر إسرائيل في محاولات دؤوبة للسيطرة على ما تبقى من الاراضي العربية، وتهويد الجليل، والسيطرة على الاراضي العربية في المثلث والنقب (شحادة وصباغ–خوري، ٢٠٠٥، تحت الطبع).

تشير المعطيات الى ان حجم ميزانية السلطات المحلية العربية يصل الى ٧٠٪ من حجمها في السلطات المحلية اليهودية. وان مصدر القسم الاكبر من ميزانيات السلطات المحلية العربية يأتي من المشاركة الحكومية. اذ ان معدل اشتراك الحكومة في ميزانيات السلطات المحلية العربية بلغ حوالى ٧٠٪ والباقي من مصادر دخل ذاتي؛ بالمقابل فان مشاركة الحكومة في ميزانيات السلطات المحلية اليهودية بلغت ٤٤٪ والباقي من الدخل الذاتي (ويعود ذلك الى الوضع الاقتصادي المختلف للسكان العرب والى المرافق الاقتصادية المتوفرة بكثرة في السلطات المحلية اليهودية، ما يمكن المواطنين اليهود والقطاع الخاص من دفع الضرائب المحلية بمبالغ اكبر وبشكل منتظم اكثر) الا ان حجم الميزانيات لدى السلطات المحلية اليهودية اكبر من مثيلاتها لدى السلطات المحلية العربية.

تقع جميع السلطات المحلية بين العنقود ١ وحتى ٦ وذلك في تدريج يصنف السلطات المحلية في إسرائيل بوساطة مقياس اجتماعي اقتصادي شامل يتراوح بين درجة ١ للسلطات المحلية ذات المكانة الاجتماعية الاقتصادية الادنى و١٠ للسلطات المحلية ذات المكانة الاجتماعية الاقتصادية الاعلى. في الدرجة ٦ تتواجد سلطة محلية عربية واحدة، وفي الدرجة ٥ توجد سلطتان، اما الباقي فيتواجدون بين الدرجات ١ وحتى ٤، كذلك الوضع في المجلسين العربيين الاقليميين، القائمين حيث انهما مدرجان في ادنى السلم الاجتماعي (يتم تصنيف السلطات المحلية حسب عدد من **المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية**. للتصنيف المفصل انظر/ي صباغ–خوري ٢٠٠٤، ص ٨؛ ولمزيد من المعلومات حول تدريج السلطات المحلية يمكن الاطلاع على

.(htm#tabsgraphs.22_04_13/http://www.cbs.gov.il/hodaot2004

الغالبية العظمى من السلطات المحلية العربية عانت عجزاً مالياً كبير سنة ٢٠٠٤، ويأتي ذلك نتيجة الضعف الاقتصادى لهذه السلطات المحلية، ونتيجة ضآلة حجم الميزانيات المقدمة لها، وعدم التزام الحكومات المتتالية بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع السلطات المحلية العربية، والتقليصات الحادة في الميزانيات الحكومية التي جرت العام ٢٠٠٤. في العام ٢٠٠٤، كان هناك ٤٢ سلطة محلية عربية لم تدفع الاجور لموظفيها لفترة تتراوح بين شهرين وحتى ١٥ شهرا (وفقا

لمعطيات اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، اضافة للسلطات الدرزية).

٧. التنظيم القطري للفلسطينيين في إسرائيل - لجنة رؤساء السلطات ولجنة المتابعة العليا

في مطلع العام ١٩٧٤ نشرت استنتاجات تقرير حول السلطات المحلية العربية أعدته لجنة برئاسة د. سامي جرايسي، أكدت في جوهرها على وجود فجوة هائلة في حجم المساعدات والمخصصات الحكومية المقدمة للوسطين اليهودي والعربي. وفي حزيران من العام نفسه (١٩٧٤) أقيمت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية لهدف معلن وهو العمل على الصعيد البلدي، من أجل تحقيق المساواة ولا سيما بين حجم ومستوى المنح والمساعدات التي تقدمها الحكومة للسلطات المحلية العربية. وانتخبت اللجنة رئيس مجلس محلي " الرامة " في الجليل، حنا مويس، لتولي منصب رئاستها. أشغل مويس هذا المنصب حتى وفاته في العام ١٩٨١، ليحل مكانه في رئاسة اللجنة رئيس بلدية شفا عمرو، ابراهيم نمر حسين، تلاه محمد زيدان، الذي كان رئيسا للمجلس المحلي في كفر مندا، وشوقي الخطيب، رئيس المجلس المحلي في " يافة الناصرة"، حيث تولى الاخيران رئاسة اللجنة بالتناوب.

جاءت أحداث " يوم الارض " الاول التي وقعت في الثلاثين من آذار العام ١٩٧٦، لتشكل منعطفا حادا في تاريخ ومسيرة اللجنة التي حصرت نشاطها حتى ذلك الوقت في المجالات البلدية كالصحة والتعليم والميزانيات على المستوى البلدي المحلي، حيث بدأت منذ ذلك التاريخ بالتدخل في مسائل تتعلق بعموم الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، بما في ذلك مشاكل تخص فلسطينيين ليسوا جزءا من أية سلطة بلدية ومشاكل العامة مطروحة على بساط البحث، وبضمنها مسائل سياسية وأيديولوجية، فقد وجهت اللجنة، على خلفية أحداث " يوم الارض "، مذكرة رسمية الى رئيس الوزراء في ذلك الوقت، اسحق رابين، شددت فيها على حق الأقلية الفلسطينية في الدولة، بالاعتراف بها رسميا كأقلية قومية وكجزء من الشعب الفلسطيني، وليس فقط كأقليات دينية وثقافية تضم مسلمين ومسيحيين ودروزاً.

كما طالبت اللجنة في المذكرة باعادة الاراضي التي صادرتها الدولة لاصحابها من أبناء الأقلية العربية (AL-haj، ١٩٨٨ : ١٠٩). ومنذ ذلك الوقت أخذت اللجنة تمارس نشاطات مكثفة في مسائل سياسية عامة، الى جانب الاهتمام بالمشكلات اليومية التي تواجهها السلطات والتجمعات العربية.

في العام ١٩٨٠ طرأ تطور مهم على نشاطات اللجنة عندما قررت، على أرضية الاغتيالات التي ارتكبها " التنظيم الارهابي اليهودي " ضد رؤساء البلديات في الضفة الغربية، تنظيم يوم إضراب عام للفلسطينيين في إسرائيل احتجاجا على الحادث المذكور، وعلى استمرار الاحتلال، وكتضامن مع الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات والأراضي المحتلة في كفاحها ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد كان ذلك أول حدث مركزي تتدخل فيه اللجنة بشكل مباشر في قضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ومجمل القضية الفلسطينية، متخذة موقفا واضحا يساند إقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب إسرائيل (AL-haj، ١٩٨٨ : ١١٠ - ١٠٩).

على أرضية حرب لبنان، العام ١٩٨٢، حصل تحول جوهري آخر في مسيرة اللجنة (لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية)، وذلك بالاعلان عن إقامة " لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في إسرائيل " كهيئة عليا ينضوي في اطارها، إضافة الى رؤساء السلطات المحلية، أعضاء الكنيست العرب وأعضاء اللجنة المركزة في الهستدروت، وممثلو الحركة

الاسلامية وحركة " أبناء البلد " وممثلو اتحاد الطلبة الجامعيين العرب واتحاد الطلبة الثانويين العرب، وممثل المجلس القطري لأولياء الأمور العرب وممثلو الفلسطينيين في المدن المختلطة. وبحكم ما تنطوي عليه هذه اللجنة من بعد تمثيلي واسع فقد اعتبرت بمنزلة " برلمان " أو هيئة تمثيلية واسعة للفلسطينيين في إسرائيل تشكل أعلى جهة مسؤولة عن إدارة شؤونهم الحياتية بما في ذلك قيادة نضالاتهم وتحركاتهم وجهودهم الهادفة الى تحقيق المساواة مع الاغلبية اليهودية في الدولة. وقد جاءت المبادرة لاقامة لجنة المتابعة من طرف رئيس لجنة رؤساء السلطات، ابراهيم نمر حسين، الذي علل هذه الخطوة بالحاجة الى " الوحدة ورص الصفوف بغية تحقيق انجازات أفضل".

في أواسط الثمانينيات وصل التأييد الجماهيري للجنة المتابعة أوجه، وذلك بالترافق مع النشاطات الجماهيرية الواسعة والمتنوعة التي قامت بها اللجنة، والتي توجت باعلان إضرابين عامين في الوسط العربي العام ١٩٨٧، خصص الاول للاحتجاج على سياسة التمييز والمطالبة بتحقيق المساواة وأطلق عليه " يوم المساواة"، فيما نفذ الاضراب الثاني احتجاجا على استمرار الاحتلال في الضفة والقطاع وتضامنا مع الانتفاضة التي اندلعت في الأراضي المحتلة في أواخر العام ذاته وأطلق على هذا الاضراب " يوم السلام ". وقد كانت استجابة الفلسطينيين في إسرائيل للدعوة الى الاضراب في الحالتين استجابة شاملة من جانب معظم المواطنين والغالبية الساحقة من المؤسسات العامة في المدن والقرى العربية (انظر : الاتحاد ٢٢/ ٦/ ٨٧ – ٢٥/ ٦/ ٨٧).

انبثقت عن لجنة المتابعة " لجان فرعية " تعنى بتحسين وتطوير أوضاع المواطنين العرب في مجالات معينة، ومن ناحية عملية هناك ثلاث لجان من هذا النوع مهمتها العمل على تحسين أوضاع العرب في ثلاثة مجالات رئيسة وهي: التعليم، الوضع الاجتماعي والوضع الصحي. وتضم كل لجنة من هذه اللجان أعضاء يمثلون لجنة المتابعة العليا، وناشطين وخبراء في المجال المحدد أو الملموس الذي تعالجه اللجنة، فيما يترأس كل لجنة شخص مهني يستعين بخبراء في مجال عمل لجنته وهؤلاء ليسوا بالضرورة أعضاء في هذه اللجنة.

وتقوم هذه اللجان مرة كل بضع سنوات بتنظيم مؤتمر في ميدان تخصصها، بالاضافة الى حملات اعلامية مصحوبة بممارسة الضغط على السلطات لحملها على معالجة هذه المجالات بشكل أفضل مما هو عليه الحال.

وفي أوائل التسعينيات طرأ تدهور على مكانة ومركز لجنة المتابعة وبالتالي على مكانة اللجان المتفرعة عنها، وذلك جراء عدة عوامل أهمها:

أولاً، كون اللجنة، التي قادت نضال العرب في قضايا المساواة والسلام، تحولت بسرعة، من هيئة لحل المشاكل ومحاولة الوصول الى أوسع تفاهم ووفاق الى هيئة " يتبارز " ويتجادل فيها ممثلو الهيئات والقوى السياسية المختلفة دون القدرة على طرح أو اقتراح طرق ملائمة وسليمة للتصدي للمشكلات العويصة التي يواجهها الفلسطينيون في إسرائيل.

ثانيا، كون القرارات التي اتخذت بالاجماع، وليس بالاغلبية، كانت بصورة العامة تعبيرا عن عجز ورغبة في الابقاء على ما هو قائم والسعي للحفاظ على الوئام الداخلي على حساب طرح ومواجهة المسائل الجوهرية وأخذ القرارات الحاسمة في ذلك.

ثالثا، كون غالبية أعضاء لجنة المتابعة هم رؤساء سلطات محلية انتخبوا لمناصبهم بشكل أساسي استنادا لانتمائهم

الحمائلي وليس لكونهم ملائمين شخصيا لادارة شؤون مدنهم وقراهم . هذه الحقيقة، أو الحيثية، لم تضف أية قيمة بل على العكس أضعفت من مكانة وشأن اللجنة في نظر الجمهور (العربي) العام الذي أصبح، خلافا لرؤساء السلطات المحلية، أكثر عصرية ومراسا مع مرور السنوات.

رابعا، وأخيرا، لم تعبأ اللجنة، وخصوصا لجانها الفرعية، بتحسين وتطوير طرق عملها والارتقاء بمستوى مطالبها من السلطات، حيث كان من الواجب أن تنتقل مطالب اللجنة الى مستوى آخر يرتبط بالمطالب الجوهرية في المجالات التعليمية والاجتماعية والصحية والتمثيلية للاقلية الفلسطينية كمجموعة قومية لها حق اساسي في إدارة شؤونها التعليمية والاجتماعية بصورة مستقلة، كجزء من مواطني إسرائيل. لقد وجدت هذه اللجان نفسها غير مستعدة، بل ومقيدة من نواح معينة، بسبب اعتبارات وعوامل بنيوية فضلا عن تدني مستوى المهنية والخبرة.

هناك جهود ومساع تبذل في السنوات الاخيرة بهدف مأسسة هاتين اللجنتين، لجنة رؤساء السلطات ولجنة المتابعة، وهو ما يشكل بداية الطريق باتجاه تفعيل وزيادة نجاعة اللجنتين وعملهما كممثلين لمصالح الفلسطينيين في إسرائيل.

٨. التمييز ضد المواطنين العرب

يحاول هذا الفصل رصد أنماط التمييز التي يواجهها المواطنون العرب داخل إسرائيل، وتجلياتها في العام ٢٠٠٤. ويرى هذا التقرير انه لا يمكن فصل هذه الظواهر (العنصرية والتمييز) المعمول بها في إسرائيل دون ربطها بطابع إسرائيل كدولة يهودية الطابع ديمقراطية الشكل. ويشكل هذا الطابع اساساً لتعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية التي استطاعت البقاء على اراضيها بعد نكبة ١٩٤٨. ويحدد الطابع اليهودي الاطار العام لتعامل الدولة مع ابناء الأقلية الفلسطينية (سكان إسرائيل)، ويقرر، الى حد بعيد، آليات تعامل الدولة معهم، وحدود البراغماتية، المسموح والممنوع، ومكانتهم. يحاول الفصل تبيين ما تعانيه الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل في العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، في ظل التغيرات الحاصلة، ويتمحور في الاساس حول اسقاطات الحالة القائمة على قضية المواطنة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل؛ والإجراءات التشريعية في الكنيست - والتي تشير الى تدهور المكانة القانونية والمدنية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل- وقرارات حكومية تمس بشكل مباشر أو غير مباشر، بحقوق الأقلية الفلسطينية؛ وتجليات الكراهية، والعنصرية والتمييز في جوانب عدة. منها قضايا الميزانيات، والصحة، والتعليم، ومعاملة الشرطة لأبناء الأقلية، وقضايا العمل والفقر، وتعامل الاغلبية اليهودية -المواطنين اليهود- مع الأقلية الفلسطينية.

يستعرض تقرير مركز "مساواة" الذي يحمل عنوان "العنصرية في إسرائيل ٢٠٠٤"، ١٦ حالة قتل لمواطنين عرب على أيدي عناصر الشرطة وقوات الامن الإسرائيلية، بعد هبة تشرين الأول والتي قتل فيها ١٣ مواطناً عربياً. وفي أغلب هذه الحالات لم يقدم أي من رجال الشرطة الى المحاكمة. وترصد المؤسسة العربية لحقوق الانسان، في تقريرها "أربع سنوات على تشرين الأول" عدة حوادث لاستعمال العنف غير المبرر من قبل رجال الشرطة ضد المواطنين العرب في إسرائيل، وتقول: "إن الاحداث المفصلة في تقريرها، تعكس صورة فظيعة ومقلقة بكل ما يتعلق بتصرفات الشرطة تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين. فقد كان تصرف الشرطة في جميع الحوادث التي فحصت من قبل المؤسسة، عنيفا

للغاية، مريعا ومشينا، وعكس توجها عدائيا- حتى يمكن القول أيضا إنه ينمّ عن كراهية وحقد على الأقلية العربية الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، كشفت تفوهات رجال الشرطة أثناء الأحداث نظرة عنصرية تجاه الأقلية العربية الفلسطينية، متجذرة في أوساطهم وتقف وراء تصرفاتهم، بل تحركهم وتغذيهم. ورصد التقرير حوادث وقعت في بلدة كفر قاسم؛ وفي يافا؛ ويافة تل أبيب؛ والقدس. وفي جميع هذه الحالات كان هناك استخدام مفرط للقوة من جانب رجال الشرطة، دون حاجة لذلك ودون أن يتعرض أي منهم لخطر بسيط. اضف الى ذلك أن ضحايا العنف (العرب) لم يتصرفوا بشكل استفزازي ولم يعارضوا أي عمل أو طلب طلبه رجال الشرطة منهم، بحكم وظيفتهم (تقرير المؤسسة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٤).

بالاضافة الى شرطة إسرائيل، كان هناك ١٧ حالة اعتداء جسدي واستعمال للعنف ضد المواطنين العرب، على أيدي مواطنين يهود. وغالبية هذه الحالات جاءت إثر الكراهية والعنصرية المتنامية، والشرعية الى حد ما، ضد المواطنين العرب في إسرائيل.

كما ورصد التقرير أعمال عنف، وتجليات للعنصرية والكراهية لابناء الأقلية العربية في أماكن العمل، في شواطئ البحر وأماكن التنزه العامة، ونوادي الترفيه، وأماكن السكن اليهودية التي يقطن فيها عرب، مثل قرية "مجدل" الواقعة قرب بحيرة طبريا، اذ عقد اجتماع للسلطة المحلية (بطلب من لجنة الدفاع عن مجدل- وهي منظمة محلية تهدف لطرد السكان العرب منها الذين يبلغ عددهم سبع عائلات) ليناقش قضية وجود بعض العائلات العربية في هذه القرية، بغية اجبارهم على الرحيل منها. وفي بلدة "صفد" (تقع في اقصى الشمال، وقد هجرها جميع سكانها العرب في نكبة ١٩٤٨)، اصدر الحاخام اليهودى الاعلى لهذه البلدة، فتوى دينية تحرم شراء او بيع السلع مع العرب، وطالب ايضا من سكان البلد اليهود عدم تأجير بيوت للطلاب العرب الذين يتعلمون في احدى الكليات الواقعة في مدينة صفد. وكانت ظاهرة مشابهة في مدينة "هرتسليا" الساحلية (الواقعة شمال تل أبيب)، عندما طالب ٨٠ مواطناً بعدم اقامة متنزه بالقرب من المسجد الاثري (مسجد سيدنا علي) بحجة ان اقامة المتنزه بالقرب من المسجد يسهّل وجود العرب هناك، ما يعرض اليهود للخطر (عاز فؤاد، ٢٠٠٤).

في شق سن القوانين العنصرية في الكنيست الإسرائيلية سنة ٢٠٠٣، يذكر سلطاني في تقرير "مدى الكرمل السنوي الثاني للرصد السياسي"، قانون الجنسية مثالا على ابرز القوانين التى سنت بهدف المس والتمييز ضد الأقلية الفلسطينية. ففي ٣١ تموز أقرت الكنيست قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)- ٢٠٠٣. ويهدف هذا القانون الى منع امكانية لم شمل العائلات العربية، التي يكون أحد افرادها (الزوج او الزوجة) فلسطينياً من سكان المناطق المحتلة، بهدف تقييد إمكانية منح الجنسية الإسرائيلية لسكان المناطق المحتلة، أو عن طريق لم شمل العائلات، أو من خلال منح هؤلاء السكان رخص اقامة في إسرائيل حسب قانون الدخول الى إسرائيل (سلطاني ٢٠٠٤، ٢١).

وفي تقرير "مواطنون بلا مواطنة"- تقرير مدى السنوي الاول للرصد السياسي" (سلطاني ٢٠٠٣)، قام معد التقرير بعرض مفصل للقوانين ومشاريع القوانين التي تنتقص من حقوق الفلسطينيين في إسرائيل وتكرس مكانتهم المتدنية وغير المتساوية، في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢ والتي ما زالت سارية المفعول. وأغلب هذه القوانين تحمل في طياتها انعكاسا مباشرا وغير مباشر على الجمهور الفلسطيني، يمتد ليشمل جميع المجالات الحياتية: السياسية والاجتماعية

والاقتصادية (سلطاني، ٢٠٠٣، ١٥).

ومن أبرز هذه القوانين كما أورد سلطاني (٢٠٠٣):

- **قانون ضمان إسقاط حق العودة ٢٠٠١ (سن في ١-١-٢٠٠٢)**. وينص القانون على عدم إعادة اللاجئين (الفلسطينيين) إلى مناطق إسرائيل إلا بمصادقة مسبقة من أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست (أي ٦١ عضو كنيست).
- **تعديل قانون تمديد سريان أنظمة الطوارئ (السفر الى خارج البلاد) (رقم ٧) ٢٠٠٢، والذي سن في الكنيست يوم ١٣-٣-٢٠٠٣**. سن هذا القانون بغية منع تنظيم زيارات لفلسطينيين من مواطني إسرائيل إلى سورية لملاقاة اقربائهم الذين لم يلتقوا بهم منذ نصف قرن. وكذلك على ضوء زيارات عضو الكنيست عزمي بشارة لسورية والتي تدخل تحت تعريف "دولة معادية"، واستطاع السفر اليها كون القانون السابق (قبل التعديل) لا يسري على " أي شخص يملك جواز سفر دبلوماسيا أو جواز خدمة إسرائيلياً" ومن بين هؤلاء اعضاء الكنيست الذين يحق لهم الحصول على جواز سفر خدمة، عند مغادرة البلاد. وبعد تعديل القانون بات منع السفر والحظر يسري على أعضاء الكنيست أيضًا.
- صادقت الكنيست في تاريخ ١٥-٥-٢٠٠٢، على أربعة تعديلات للقوانين، بما في ذلك تعديل قانون أساس. هذة التعديلات تُغير من قواعد اللعبة الديمقراطية في إسرائيل وتعيد صياغة وبلورة الخطاب البرلماني من جديد وفقاً لسلطاني. والتعديلات هي:

- التعديل الاول على **قانون أساس الكنيست: الكنيست (تعديل رقم ٣٥)-٢٠٠٢**. وجاء هذا التعديل ليضيف على مادة ٧أ من قانون أساس الكنيست لتشمل:

١. لا تشارك قائمة مرشحين في انتخابات الكنيست ولا يترشح شخص ما لانتخابات الكنيست، إذا تضمنت اهدافُ او اعمال القائمة او اعمال الشخص بشكل صريح أو ضمني أحد الامور التالية:

١. نفي وجود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية.

٢. تحريضاً على العنصرية.

٣. تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو منظمة ارهابية ضد إسرائيل.

٢. يحتاج قرار لجنة الانتخابات المركزية، بعدم السماح لمرشح ما بالمشاركة في الانتخابات، إلى مصادقة المحكمة العليا.

٣. يصرح المرشح تصريحا معينا بخصوص هذه المادة.

٤. كل التفاصيل بشأن النقاش في لجنة الانتخابات المركزية، وفي المحكمة العليا وبشأن التصريح حسب المادة الفرعية (ت) يتم تحديدها في القانون.

- تعديل: قانون الأحزاب (تعديل رقم ١٣)-٢٠٠٢. أضيفت للقانون الاصلي ذريعةٌ اخرى للتعديل مشابهة لتلك التي ذكرت سابقا. مادة (٢أ) الجديدة تحدد أن "تأييد الكفاح المسلح، لدولة عدوة أو لمنظمة إرهابية، ضد إسرائيل" يشكل ذريعة لمنع تسجيل القائمة كحزب بحسب القانون.

- **قانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة (تعديل رقم ٤٦)-٢٠٠٢**. يحدد التعديل ما يلي:
١. في قانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة (النص المدمج)- ١٩٦٩ في المادة ٥٧، بعد المادة الفرعية (ذ) يرد: (ذ ح) في رسالة الموافقة كما تستوجب المادة الفرعية (ذ) يصرح المرشح بما يلي: "أتعهد بالإخلاص لإسرائيل والامتناع عن العمل بما يخالف المبادئ المذكورة في المادة ٧أ لقانون أساس الكنيست".

ما تعنيه هذه المادة هو إلزام الممثل الفلسطيني بتذويت الدونية والتمييز الذي يفرضه القانون والاستكانة لذلك... يعني ايضا الامتناع عن العمل على تغيير طابع الدولة كدولة يهودية، حتى ولو كان ذلك بشكل قانوني ومن خلال العمل السياسي. ويُحظر على المرشح كذلك تأييد الكفاح المسلح لدولة عربية معرفة بـ "دولة عدو" أو لمنظمة تم وصمها بـ"منظمة إرهابية"، ضد إسرائيل.

- **تعديل قانون العقوبات (التعديل رقم ٦٦)-٢٠٠٢**. التعديل يحدد:
١٤٤ ث ٢. (أ) كل من ينشر حضا على العنف أو الارهاب أو مديحا أو تأييدا أو تشجيعا لعمل عنف أو إرهاب، دعما له أو تماثلاً معه (في هذه المادة: "نشر تحريضي") ووفقا لفحوى هذا النشر التحريضي وظروف نشره، هناك احتمال ملموس لأن يؤدي هذا النشر إلى القيام بعمل عنيف أو إرهابي، فإن عقابه هو السجن لمدة خمس سنوات. (ب) في هذه المادة: "عمل عنيف او إرهابي" هو مخالفة تمس بجسد إنسان أو تعرّض إنسانا ما إلى خطر الموت أو إصابة جسيمة. (ت) نشر تقرير صحيح ومنصف حول نشر محظور، حسب تعليمات المادتين الفرعيتين (أ) و (ب)، ليس مخالفة بحسب هذه المادة.

١٤٤ ث ٣. كل من بحوزته منشورات محظورة، بغرض التوزيع، حسب المادة ١٤٤ ث ٢، يحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة وتتم مصادرة المنشورات.

● سنت الكنيست في تاريخ ٥-٦-٢٠٠٢ **قانون برنامج الطوارئ الاقتصادي (تعديلات تشريعية بهدف تحقيق أهداف الميزانية والسياسة الاقتصادية للسنتين الماليتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣)**. يتطرق القانون إلى التقليص في مخصصات الأولاد التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني للعائلات التي لا "خدمة استحقاق" لها. ويعرّف القانون "خدمة الاستحقاق"، التي تدفع على ضوئها مخصصات الأولاد بمبالغ اكبر، بأنها الخدمة في قوات الأمن. من هنا يميّز هذا القانون عن سابق عمد وإصرار بين الأطفال اليهود والأطفال العرب.

● **في تاريخ ٢٢-٧-٢٠٠٢ سنت الكنيست قانون حصانة اعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم (تعديل رقم ٢٩)-٢٠٠٢**. أو ما يعرف بـ"قانون بشارة" (على اسم عضو الكنيست العربي عزمي بشارة). وجاء تعديل القانون ليغير الوضع القائم الذي " لا يتحمل فيه عضو الكنيست مسؤولية جنائية أو مدنية، ويكون محصّناً أمام كل إجراء قضائي بسبب تصويت أو تعبير عن موقف، شفهيا أو كتابيا، أو بسبب عمل قام به في الكنيست أو خارجها، إذ كان ذلك في إطار تأديته لواجبه كعضو كنيست (المادة ١(أ) لقانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم-١٩٥١).

وقد أضاف التعديل المادة التالية:
(أ١) من أجل قطع الشك باليقين، فإن القيام بعمل ما، بما في ذلك لفظيا، ليس بمحض الصدفة، من قبل عضو

الكنيست، ويتوافر في ذلك أحد الأمور التالية، لا يعتبر في سياق هذه المادة تعبيراً عن موقف أو تنفيذ عمل ضمن القيام بالواجب أو من أجل القيام بالواجب كعضو كنيست :

١ . نفي وجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي ؛

٢ . نفي الطابع الديمقراطي للدولة ؛

٣ . التحريض على العنصرية بسبب لون أو انتماء عرقي أو أصل قومي-إثني ؛

٤ . تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو عمل إرهابي ضد إسرائيل أو ضد يهود أو عرب بسبب يهوديتهم أو عروبتهم، في البلاد أو خارجها .

من الجدير بالذكر أنه تم إدخال هذه المادة على القانون على ضوء قضية عضو الكنيست عزمي بشارة الذي تحدث في خطابين منفصلين مادحا المقاومة اللبنانية والفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى نزع حصانته البرلمانية وتقديمه للمحاكمة بدعوى مخالفة أمر منع الارهاب -١٩٤٨ . ومن هنا، وبعد ادخال التعديل آنف الذكر على قانون الحصانة، أصبحت محاولة تغيير طابع الدولة (اليهودي في الاساس)، وإن كان بالطرق القانونية، محظورة على الممثلين السياسيين للأقلية الفلسطينية .

ولم تقتصر المضايقات والاضطهاد لأعضاء الكنيست العرب والقيادات السياسية العربية على نزع الحصانة عن عزمي بشارة وتقديمه للمحكمة فقط، بل تعرض النائب أحمد الطيبي الى فرض تقييد حرّيّة الحركة، إثر محاولة النائب العربي اختراق الحاجز العسكري للجيش الإسرائيلي في تاريخ ٢-٤-٢٠٠٢ بهدف لقاء رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، الذي كان محاصرًا خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية التي أطلق عليها اسم "حملة السور الواقي" .

وكانت الكنيست أبعدت عضو الكنيست عصام مخول لمدة ثلاثة ايام عن جلساتها .

بالاضافة الى كل هذا قامت السلطات الإسرائيلية، وبعد عملية تحريض وتجنيد الرأي العام اليهودي في الدولة، بحملة عسكرية منظمة لاعتقال قيادات الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) في إسرائيل . ففي صبيحة ١٣-٥-٢٠٠٣ هاجم نحو ألف شرطي من حرس الحدود والوحدات الخاصة ومحققي الشاباك، مدينة أم الفحم وقريتي مجد الكروم وعرعرة، في عملية أطلق عليها اسم "عمل النمل" بقيادة كل من رئيس الشاباك والقائد العام للشرطة . واعتقل في هذه الحملة ١٤ من قياديي وناشطي الحركة الإسلاميّة، وعلى رأسهم الشيخ رائد صلاح الذي اعتقل من جانب سرير والده الذي كان يلفظ أنفاسه الأخيرة في المستشفى .

وإضافة الى الاعتقالات اقتحمت الشرطة الاسرائيلية مكاتب الجمعيات التابعة للحركة وأجرت تفتيشا دقيقا وصادرت بعض الممتلكات . وكانت ادعاءات السلطات ان الحركة الاسلامية تقوم بتقديم الدعم لحركة حماس، وتقديم التبرعات المالية لاهالي الشهداء الفلسطينيين، ومساعدة "الارهاب" .

كانت هذه الامثلة عينة مختارة عن الوضع القائم في السنوات الاخيرة، ولا يعني هذا بأي حال ان اوضاع الأقلية الفلسطينية كانت على احسن حال في السابق، وانه لم يكن هناك قوانين عنصرية وتميز ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل . ونرى هنا ضرورة التطرق -بايجاز كبير الى حد ما- الى بعض تجليات التمييز القانوني والعنصرية المشرعنة تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، بغية توفير إطار شامل للقارئ العربي حول الوضعية الخانقة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل .

يرى الباحث ديفيد كريتشمر أن المكانة القانونية الرتيبة لابناء الأقلية الفلسطينية تحددت منذ اعلان قيام إسرائيل كدولة يهودية، وللدلالة على ذلك يقتبس الباحث تصريحات جاءت في وثيقة استقلال إسرائيل (التي أُعلنت بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨) مفادها " ان الدولة الفتية ليست مجرد جهاز حكومي جديد جاء ليحل محل الانتداب البريطاني. فقد تم الاعلان عن الدولة "كدولة يهودية على أرض إسرائيل" ستفتح أبوابها لجميع اليهود وسترفع اليهود الى مرتبة دولة مساوية في حقوقها لبقية الأمم" (كريتشمر، ٢٠٠١، ١٣).

ويطلعنا كريتشمر على بعض أهم القوانين والتشريعات التي تعطي أفضلية قانونية لليهود، وتحط من وضعية كل من ليس يهودياً، والمعني هنا بالأساس أبناء الأقلية الفلسطينية. ومن أبرز هذه القوانين "قانون العودة ١٩٥٠" والذي تنص المادة الاولى منه على انه: يحق لكل يهودي دخول البلاد كقادم جديد. والمادة الرابعة: كل يهودي هاجر الى هذه البلاد قبل سريان هذا القانون، وكل يهودي ولد في هذه البلاد، سواء كان ذلك قبل أو بعد سريان هذا القانون يعتبر كمن جاء الى هذه البلاد كقادم جديد بموجب هذا القانون. ويعتبر هذا القانون احد الامثلة التي يميز فيها القانون الإسرائيلي، بشكل علني، بين حقوق اليهود وغير اليهود. حيث يدعى اليهود للمجيء الى البلاد والاستقرار فيها، اما العرب فيحق لهم فقط الدخول الى البلاد والاستقرار فيها اذا حصلوا على إذن بذلك بموجب قانون الدخول الى إسرائيل. أما قانون الجنسية فيتضمن أحكاماً مختلفة بين اليهود والعرب للحصول على المواطنة.

ويقول كريتشمر: ان هناك الكثير من القوانين المميّزة ضد الأقلية الفلسطينية سنت في إسرائيل للحفاظ على التفوق القانوني وإعطاء أفضلية للسكان اليهود على العرب (٢٩-٤٨)، من أهمها قانون الجنسية (١٩٥٢) الذي يوفر آليات منح الجنسية لليهود بشكل مباشر؛ وقانون التعليم الحكومي ١٩٥٣، الذي تحددت أهدافه بمفاهيم مرتبطة بشكل وثيق بالايديولوجية الصهيونية للدولة، وبالرغم من بعض التعديلات التي أدخلت مع مرور السنوات الا ان القانون ما زال يتطرق للطابع اليهودي للدولة؛ قانون أيام العطل الذي يقر ايام العطلة وفقا للتقويم اليهودي، كما ويقر الاعياد الدينية ومناسبات الذكرى اليهودية كأعياد رسمية وعطلة رسمية للدولة، ويضيف القانون انه يجب منح غير اليهود ايام عطل خاصة بهم في اعيادهم (ص، ٤٩-٦٢). كما ان رموز الدولة وشعاراتها تعبر بشكل كلّي عن الديانة اليهودية والقيم الايديولوجية الصهيونية، نحو: العلم؛ الشعار الرسمي للدولة والنشيد الوطني؛ قوانين الاراضي ومصادرة الارض (ص ٦٣-٨٥).

ويأتي كريتشمر بامثلة عن آليات تمييز خفي بالاضافة الى التمييز الجلي والصريح ضد ابناء الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل (ص، ١٠١-١١٥)، ابرزها "قانون الخدمات الدينية اليهودية ١٩٧١" الذي ينظم اقامة المجالس الدينية اليهودية الى جانب السلطات المحلية ويحدد الميزانيات المعطاة لها، وقد شُمل ضمن القوانين التي تتبنى المعايير الصريحة للتمييز لان فيه بندا يجعله مقصورا على المجالس الدينية اليهودية. في حين أنه لا توجد مجالس دينية لتقديم الخدمات الدينية لغير اليهود، الا ان هناك بعض القوانين التي تتناول مثل هذه الخدمات. أضف الى ذلك كون إسرائيل تعطي مكانة قانونية خاصة للمؤسسات الوطنية اليهودية، نحو: المنظمة الصهيونية العالمية؛ الوكالة اليهودية؛ الصندوق القومي اليهودي. وليس صدفة أن جميع المستفيدين المباشرين من أعمال هذه المنظمات (شبه الحكومية) هم من الوسط اليهودي في إسرائيل.

ويعد استعمال معيار الخدمة العسكرية، أحد أهم وسائل التمييز والإقصاء المعمول بها ضد ابناء الأقلية الفلسطينية، واستعمال هذا المعيار، على سبيل المثال لا الحصر في شروط القبول في أماكن عمل، ومنح حكومية وهبات؛ ومخصصات الاطفال، يوفر افضلية لليهود على العرب.

أضف الى ما جاء من وسائل وآليات تمييز ممأسس، منها العلني الصريح والخفي، ان إسرائيل لا تعترف بالأقلية الفلسطينية كأقلية قومية لها حقوقها، وفقا للقوانين والمعاهدات والنظم المتعارف عليها دولياً (تعترف الدولة بأبناء الأقلية كأفراد وكديانات فقط).

من ابرز انماط التمييز المتبع ضد ابناء الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تلك المتعلقة بتوزيع الموارد في الدولة. ومن اهم هذه الموارد الارض (والتي سبق ان تطرقنا الى وضعيتها) والميزانيات الحكومية. وفي شق الميزانيات يوضح قانون الميزانية العامة للدولة المقدم سنويا مدى الغبن والتمييز المعمول به تجاه اقصاء الأقلية الفلسطينية.

لابراز الغبن والتمييز القائم في شق رصد وصرف الميزانيات، سوف نتطرق الى اقتراح قانون ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٥، ووفقا لمشروع الميزانية المقدمة من الحكومة للكنيست، بلغ حجم الميزانية ٢٦٤,٥ مليار شيكل (أي ما يعادل ٦٠ مليار دولار اميركي). وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أقرت في العام ٢٠٠٠ خطة لتطوير الوسط العربي، او ما يعرف بخطة الاربع مليارات (شيكل) لتطوير الوسط العربي ابتداءً من ميزانية العام ٢٠٠١، الا ان حكومة إسرائيل لم ترصد لهذه الخطة في ميزانية ٢٠٠١ أي مبلغ، وتقرر ارجاء تنفيذها بدءاً من العام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦.

في العام ٢٠٠٢ اقرت الحكومة رصد مبلغ ٧٢٠ مليون شيكل لهذه الغاية، وقد صرف فعليا منها ٤٢١ مليون شيكل وفقا لتقارير جمعية "مساواة". في العام ٢٠٠٣ أقر رصد مبلغ ٦٢٠ مليون شيكل واستغل منها وفقا لادعاءات الدولة ٨٠٪. وفي العام ٢٠٠٤ رصد مبلغ ٦١٠ من أصل ٩٩٦ مليون شيكل وهو المبلغ الاصلي المعد لهذه الخطة في العام ٢٠٠٤.

وللدلالة على التمييز القائم في الميزانيات الحكومية نسوق الامثلة التالية:

- هناك مثال الخدمات الدينية، ففي العام ١٩٩٨ شكل المواطنون العرب قرابة ١٨ ٪ من سكان إسرائيل (يشمل سكان القدس المحتلة) وبالرغم من ذلك بلغت حصتهم من ميزانية وزارة الأديان ١,٨٦٪ فقط (كريتشمر، ٢٠٠١، ١٢٠).
- في العام ٢٠٠٣ بلغ مجموع ميزانيات المجالس والسلطات المحلية في الدولة ٢,٢٦٨ مليار شيكل، وكان نصيب السلطات العربية ٦٧٧ مليون شيكل. الا ان هذه الارقام لا تشمل ميزانيات التطوير وبنود الميزانيات غير المباشرة والتي لا تشمل أية دلالة على رصد اجزاء منها للاقلية العربية.
- وفقا لتقرير مركز "مساواة" للعام ٢٠٠٤، بلغت حصة المواطنين العرب في ميزانية " البناء والاسكان" بلغت ١٪ فقط من مجموع الميزانية الاعتيادية لهذه الوزارة، و١,٧٪ من الميزانية غير الاعتيادية.
- وزارة البنى التحتية القومية: وفقا للمصدر ذاته، قامت هذه الوزارة برصد ٢٣ (تقريبا ٥٪) مليون شيكل في بند تطوير مشاريع الصرف الصحي، من مجموع ٤٢١ مليون شيكل في هذا البند، بالرغم من التباين الكبير في وضع البنى التحتية ومشاريع الصرف الصحي بين المناطق العربية واليهودية لصالح الاخيرة.

في ميزانية "دائرة اراضي إسرائيل"، وهي الجهة المسؤولة عن تطوير الاراضي بغية استغلالها لمشاريع التنمية والصناعة، بلغت الحصة المخصصة للسكان العرب من الميزانية، ٧,٥٪ (٩٣ مليون شيكل من مجموع ١,٢ مليار شيكل).

ومن المهم الاشارة هنا الى أن هذه المعطيات هي عن الميزانيات المخطط صرفها لصالح الأقلية العربية (بالرغم من عدم توفيرها للاحتياجات اللازمة)، إلا انه وفي الواقع وعلى ضوء تجارب السنوات الماضية لا يتم صرف جميع هذه الميزانيات كما هو مخطط، وعادة ما يصرف نحو ٤٠٪-٦٠٪ مما هو مقرر فقط.

وزارة الصناعة والتجارة: وفقا لأقوال هذه الوزارة فقد قررت رصد مبلغ ٤٠ مليون شيكل من مجموع ٨,٥٨ مليار شيكل تم رصدها لبنود اقامة وتطوير مناطق صناعية (٤,٠٪)، الا أن ثمة واقعاً آخر يشتق من تاريخ هذه الوزارة، يشير الى تباين ما بين الوعود والتخطيط والتنفيذ. وفقا لمعطيات العام ٢٠٠٤، كان من المفروض ان تصرف هذه الوزارة مبلغ ٦٠ مليون شيكل للاقامة وتطوير المناطق الصناعية في المناطق العربية، إلا انه وعلى ارض الواقع تم صرف ٥ ملايين شيكل فقط.

وزارة الرفاه الاجتماعي: ترصد فقط ٨٪ من ميزانيتها للسلطات المحلية العربية، بالرغم من الوضعية الاجتماعية الاقتصادية الخانقة للمواطنين العرب، وازدياد احتياجاتهم للدعم والمساعدة الحكومية.

وفي شق ميزانيات الصحة، وتلك المخصصة لتطوير المستشفيات العامة، لم ترصد وزارة الصحة أية ميزانية لتطوير وتحسين المستشفيات الواقعة في المناطق العربية اطلاقاً (وهي ثلاث مستشفيات عربية موجودة في مدينة الناصرة العربية شمال إسرائيل).

وزارة التعليم والثقافة والرياضة: وقد خصص مشروع الميزانية مبلغ ٢٥,٩ مليار شيكل لهذه الوزارة (وعادة ما تحصل على ثاني اكبر حصة من ميزانية الدولة بعد وزارة الدفاع والجيش). وبالرغم من ان الطالب العربي -وفقا لمعطيات دائرة الاحصاء المركزية- يحصل على ١٧,٥٪ مما يصرف على الطالب اليهودي في البلاد (مجموع مصادر المصروفات تشمل المصادر الحكومية والخاصة والتمويل من الاهالي). تقوم وزارة التربية والتعليم برصد ميزانية للاقلية العربية تعادل ٣٠٪ مما يحصل عليه الطالب اليهودي. ويقول تقرير "مركز مساواة" انه وبشكل العام تقوم وزارة التربية والتعليم بصرف مبالغ اقل مما هو مقرر صرفه لأبناء الأقلية العربية في إسرائيل. وفي ما يتعلق بمشروع ميزانية العام ٢٠٠٥، فمن المقرر رصد مبلغ ٣٩,٢ مليون شيكل لتطوير التعليم العربي من مجموع ١,٠٤٨ مليار شيكل من مجموع بند التطوير، أي ما قيمته ٤٪ فقط، على الرغم من التباين الواضح في انجازات التعليم العربي في مقابل التعليم اليهودي، وخاصة نسب النجاح في امتحانات التوجيهي العامة ونسب الرسوب في المدارس، لصالح التعليم اليهودي.

وزارة الزراعة وتطوير الريف: بلغت حصة العرب من ميزانية الوزارة في العام ٢٠٠٤ فقط ١٪، وحصة العرب من ميزانية التطوير ٢,٥٪ فقط.

وزارة السياحة: لا يوجد أي بند في ميزانية هذه الوزارة مخصص للأقلية العربية وتطوير السياحة في المناطق العربية، على الرغم من قرار الحكومة رصد مبلغ ٢٤ مليون شيكل ضمن خطة الاربع مليارات لتطوير المناطق العربية والتي أقرت العام ٢٠٠٠ (بعد هبة تشرين الاول ٢٠٠٠).

٨-١. هدم البيوت:

ما زالت إسرائيل ماضية دون هوادة في تنفيذ سياسة هدم البيوت العربية العامة، وبيوت السكان البدو في النقب خاصة، بذريعة البناء غير المرخّص. وبحسب التقديرات أقدمت السلطات الاسرائيلية على هدم خمسة منازل في قرية البعنة في الجليل الاعلى (المؤسسة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٤)، وهدم نحو ١٢٠ منزلاً في النقب في العام ٢٠٠٣، و ١٥ منزلاً يملكها مواطنون عرب في مدينة اللدّ، خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٢ حتّى أواخر ٢٠٠٣، إضافة إلى ١٨ بيتا في كفر قاسم خلال آذار العام ٢٠٠٣ (سلطاني، ٢٠٠٤، ٢٥). وتتجاهل إسرائيل حقيقة ان غالبية القرى العربية تفتقد للخرائط الهيكليّة، ما يجعل إمكانية توجّه مواطني هذه البلدات لطلب رخص بناء حسب القانون والحصول عليها غير واردة. ووفقا للباحث راسم خمايسي، لا تأخذ دوائر التخطيط الإسرائيلية (التي غالبا ما يسيطر عليها اليهود) احتياجات الجمهور العربيّ بعين الاعتبار، بل ويتميز هذا التخطيط بدرجة عالية من العداء تجاه المواطنين العرب (خمايسي، ٢٠٠٣).

قررت الحكومة الاسرائيلية في ٢٥-٣-٢٠٠٣ إقامة "مديريّة الهدم". وفي القرار رقم ٨٥ للحكومة أطلق على هذه الوحدة اسم " الوحدة العليا للمراقبة وتطبيق القانون في قضايا التنظيم والبناء والأراضي". وحددت أهداف المديريّة حسب القرار على النحو التالي: "السعي لتكثيف الرقابة وفرض قوانين التنظيم والبناء ومنع الاستعمالات غير القانونية للأراضي العامة، وتوحيد أجهزة الرقابة، وتطبيق القانون في إطار مديريّة مؤقّتة، في المرحلة الاولى.. وكوحدة ملحقة في المرحلة الثانية.." وكانت هذه الوحدة مسؤولة عن تنفيذ قرارات هدم المنازل العربية في منطقة النقب (سلطاني، ٢٠٠٤).

وفي تقرير تحت عنوان "دعهم يختنقون"، تصف المؤسسة العربية لحقوق الانسان (ابراهيم، ٢٠٠٤)، عنف الشرطة الإسرائيلية، خلال هدم المنازل في قرية البعنة في الجليل الأعلى في ٢٥ شباط ٢٠٠٤، بأن هذه العملية (الهدم) تم التخطيط لها بأدق التفاصيل، إذ دخلت شرطة إسرائيل يوم ٢٥ شباط ٢٠٠٤، معززة بقوات هائلة وعتاد كبير إلى قرية البعنة في الجليل الأعلى، بهدف هدم عدة منازل تتبع لعائلة تيتي، بحجة البناء غير المرخص على أراضي الدولة. تم تنفيذ العملية بشكل فجائي ودون إعطاء إنذار مسبق لأصحاب المنازل، كي تتسنى لهم الفرصة لإيقافها بالأساليب القانونية المتاحة لهم ولإخراج أغراضهم من المنازل حتى لا تدمر.... غير ان العملية تعدت هدم المنازل وتحولت إلى اعتداء وارهاب وتخويف وبث للرعب في قلوب أهالي القرية، حيث استعملت الشرطة قوة كبيرة تجاه المواطنين، بما في ذلك إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، والعنف الجسدي ضد كل من تواجد في المنطقة رجالاً ونساء، ودون أي مبرر ودون ان تواجه أي خطر يذكر.

وتأتي سياسة هدم البيوت ضمن المحاولات الإسرائيلية لتهويد المكان والارض، واقتلاع سكانها الاصليين منها. اذ ان الارض كانت وما زالت محور الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا تزال إسرائيل تحاول بشتى الوسائل السيطرة على اكبر قدر ممكن من الاراضي العربية، وبالأخص عن طريق شرعنة هذه العملية بوساطة قوانين إسرائيلية، محاولة بذلك تثبيت واقع استيلائها على الاراضي والقرى العربية. ومن بين أهم هذه القوانين والاجراءات (نقلاً عن موقع

أ- اصدار "انظمة الطوارئ (استعمال الأراضي البور) لسنة ١٩٤٨" بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٤٨ وبموجبها خول وزير الزراعة إنذار كل صاحب ارض بور بزراعة ارضه، وان لم يثبت قيامه بزرعها واستعمالها لاهداف الزراعة، فيحق للوزير وضع هذه الارض تحت تصرفه لاستغلالها لاهداف الزراعة، حيث ان مصلحة "الدولة الفتية" تقتضي، كما زعم مشرعو هذه الانظمة، تنشيط الانتاج الزراعي.

ب- إصدار "أنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة ١٩٤٨"، حيث تم وضع كل ما يملكه اللاجئون والمهجرون من املاك تحت تصرف القّيم على أملاك الغائبين، ولقد تم تعريف الغائب بموجب الأنظمة المذكورة ليشمل المهجرين العرب من قراهم الاصلية، إلا ان الأنظمة المذكورة منحت القيم على أملاك الغائبين صلاحية مؤقتة بشأن التصرف باملاك "الغائبين"، حيث تحددت صلاحيته بالمحافظة على هذه الأملاك في الفترة الانتقالية، ولم يمنح صلاحية نقل أو بيع هذه الممتلكات لآخرين. وهذا الأمر صعب كثيرا على السلطات الإسرائيلية حيث ان الانظمة المذكورة لم تمس، أيضا، حق الملكية لأصحاب الأراضي التي تشكل عائقا أمامها لاستعمال الأراضي لأهداف الاستيطان واستيعاب المهاجرين الجدد. وللتغلب على هذه الثغرات، سنت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ١٤-٣-١٩٥٠ "قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠". بموجب هذا القانون، يعتبر القّيم مالكا لهذه الممتلكات الى ان يثبت "الغائب" انه لم يكن غائبا أو انه لا يعتبر "غائبا" في نظر القانون (وهي قضية مستحيلة بموجب السوابق القانونية عدا الحالات الشاذة والنادرة جداً).

- **"قانون هكيرن هكييمت ليسرائيل ١٩٥٣"**: أسس في العام ١٩٥٣ ليعترف بهذه المؤسسة (التي كانت مسؤوليتها شراء الاراضي الفلسطينية قبل قيام الدولة ووضعها تحت ملكية الشعب اليهودي اينما كان، وليس تحت ملكية إسرائيل).

وتستعمل الدولة عدة اجراءات اضافية لمصادرة الاراضي العربية، على سبيل المثال لا الحصر: استعمال قوانين سلطة التطوير؛ المصادرة من أجل الصالح العام (وعادة المقصود الصالح اليهودي العام)، قانون شارع عابر إسرائيل، اذ اقرت الكنيست بتاريخ ١٢-١٢-١٩٩٤ قانونا باسم عابر إسرائيل، بغية تنظيم احد اكبر المشاريع الإسرائيلية في مجال البنى التحتية، وهو شق شارع يمتد من مدينة ايلات جنوب إسرائيل وحتى الحدود الشمالية مع سورية ولبنان. وقد تبين بعد تشريع القانون وطرح مخططات شق الشارع ان الشارع سيقضي على آلاف الدونمات التابعة للمواطنين العرب، الذين سيمر الشارع بمحاذاة قراهم وخصوصا في منطقة المثلث الجنوبي.

أحد الامثلة الصارخة للتمييز واقصاء الأقلية العربية عن ملكية الاراضي والبناء هو ما يعانيه السكان البدو في النقب. إذ تشن الدولة حملة (منذ قيامها) لتهجير السكان البدو عن اراضيهم، وتجميعهم في بلدات جديدة أقيمت خصيصا لهذه الغاية، وعلى مساحات أقل بكثير مما كان يملكه هؤلاء السكان. وتستعمل الحكومة لهذه الغاية وسائل عدة، مثل سياسات التخطيط، إقامة مجالس إقليمية يهودية. وجاء في مؤتمر لمركز "عدالة" (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل www.adalah.org) ان السيطرة على حيز الأرض في النقب كانت من نصيب المجالس الاقليمية اليهودية، اذ تمتد هذه المجالس على مساحات واسعة جداً من الارض، بينما تمتد المجالس المحلية أو البلدية (العربية

في الاساس) في المنطقة نفسها على مساحات اراض قليلة للغاية. وتمتاز المجالس البدوية بمساحات قليلة نسبة لعدد السكان، وهذا أدى الى نقص شديد في الأراضي لاحتياجات مختلفة مثل السكن ومناطق صناعية.

القائمة التالية تعرض أمثلة لتقسيم الحيز بين المجالس الاقليمية والمجالس المحلية في منطقة النقب:

مجالس اقليمية (يهودية في النقب)	عدد السكان (آلاف)	مساحة منطقة النفوذ (دونم)
اشكول	٨٤٠٠	٧٦١٤٠٠
لخيش	٦٣٠٠	٥٠٠٠٠٠
روات هنيجف	٣٥٣٠	٤٤٣٢٠٠٠
حفل ايلوت	٢٩٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
عربة تيخونيت	٢٢٠٠	١٤٠٠٠٠٠

مجالس محلية عربية (في النقب)	عدد السكان (آلاف)	مساحة منطقة النفوذ (دونم)
حورة	٨١٠٠	٧٤٢٥
راهط	٣٥٥٠٠	٨٨٥٠
تل السبع	١١٨٠٠	٤٧٦٢

المصدر: معلومات وردت في اليوم الدراسي لمركز "عدالة" الذي أقيم في ٦-١٢-٢٠٠٤ في النقب.

وجاء في مؤتمر "عدالة" ايضا ان السكان العرب يشكلون نسبة ١٤٪ من السكان في منطقة الجنوب، بينما عدد البلدات العربية من مجموع البلدات في المنطقة تشكل فقط ٣٪.

٨ - ٢. إبادة المزروعات في النقب من الجو بوساطة المبيدات الكيماويّة

جاء في تقرير للمؤسسة العربية لحقوق الانسان بعنوان "كل الوسائل شرعية" انه منذ العام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ أبادت دائرة أراضي إسرائيل نحو ٢٩٧٠٠ دونم من الأراضي الزراعية للعرب البدو في النقب. وكانت هذه الأراضي مزروعة بالقمح والشعير من قبل المواطنين العرب البدو في النقب، الذين يسكنون في القرى "غير المعترف بها"، وهي تشكل بالنسبة لهم مصدرا أساسيا ووحيدا للرزق.

تمت عملية إبادة المحاصيل خلال سبعة تواريخ مختلفة، وقد تم رشها بمادة كيماوية تحمل اسم "رواند-أب" "Round up" بوساطة طائرات استأجرتها دائرة أراضي إسرائيل، وقامت هذه الطائرات بالتعاون مع مفتشي "الدوريات الخضراء" ترافقها قوات كبيرة من الشرطة، بالتحليق فوق الأراضي الزراعية-وفي بعض الحالات فوق المراكز السكنية البدوية القريبة من الأراضي الزراعية- ورشت المواد الكيماوية.

من الشهادات التي وثقتها المؤسسة العربية لحقوق الانسان، من المواطنين البدو الذين تم رش اراضيهم بمواد كيماوية، يتضح أن عمليات الرش تمت:

١- بشكل مفاجئ ودون تحذير المواطنين مسبقا؛

٢- دون اللجوء الى الاجراء القانوني الذي يمنحهم حق الطعن قبل تنفيذ العملية؛

٣- دون ان يمنح السكان البدو أية امكانية للتوجه الى القضاء مسبقا لمنع تنفيذ عملية الرش، أو فحص مدى قانونيتها على الأقل؛

٤- دون مراعاة حقيقة تواجد بعض المواطنين العرب وعائلاتهم، بمن فيهم الأطفال، في المناطق الزراعية التي تمت فيها عمليات الرش، الأمر الذي أدى الى تساقط المواد الكيماوية عليهم واستنشاقهم لها، واضطر بعضهم الى تلقي العلاج الطبي؛

٥- دون الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود العديد من الأبحاث التي تشير الى وجود مخاطر عديدة على صحة الانسان والحيوان جراء استعمال هذه المواد. كما ان التعليمات المرفقة لاستعمال هذه المواد تمنع استعمالها عن طريق الرش جوا، ناهيك عن الاستعمال قرب أماكن السكن.

٨-٣. الفجوات في حقل التربية والتعليم

تطرق الكثير من التقارير والدراسات الى الفجوات القائمة في حقل التربية والتعليم بين الطلاب العرب واليهود في إسرائيل. ويستنتج عواودة (عواودة، ٢٠٠٤) أنه وبالرغم من ادعاءات الحكومة القائلة بالعمل على سد الفجوات بين اليهود والعرب في مجال التعليم الا ان:

- معطيات السنوات الاخيرة لا تختلف عن السابق، اذ ما زالت الفجوات قائمة بين اليهود والعرب: في نسبة مستحقي شهادة البجروت (التوجيهي الإسرائيلي) بل أنها في اتساع مستمر؛ ففي العام ٢٠٠١ بلغت نسبة الطلاب اليهود الذين حصلوا على شهادة التوجيهي المقبولة في الجامعات الإسرائيلية ٤٦,٣٪ بينما كانت نسبتهم بين العرب ٣١,٧٪؛ وكانت حصة الطلاب العرب من بين مجموع الطلاب الحاصلين على شهادة التوجيهي المقبولة للجامعات الإسرائيلية ١٠,٢٪ فقط (اليهود ٨٩,٨٪).
- يشكل الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية نسبة ٩,٨٪ من مجموع طلاب اللقب الاول؛ و ٥٪ من طلاب اللقب الثاني (ماجيستير)؛ و ٣,٢٪ من طلاب اللقب الثالث (الدكتوراه) (نسبة الطلاب العرب من مجموع طلاب المدارس الإسرائيلية ٢٥٪) (تقرير مركز "سيكوي" ٢٠٠٣-٢٠٠٤).
- نسبة التسرب من المدارس في أوساط الطلاب العرب أكبر مما هو عليه لدى الطلاب اليهود؛

يشكل الطلاب العرب نسبة ٢٥٪ من مجموع الطلاب في المدارس في إسرائيل (ابتدائي، إعدادي وثانوي).

- وفقا لتقرير مركز "سيكوي" (ترجم للعربية) كان متوسط سنوات التعليم في الوسط اليهودي عام ١٢/ ٦/ ٢٠٠٢ بينما بلغ لدى العرب ١١,٢ (ويساوي متوسط سنوات التعليم لدى اليهود في العام ١٩٨٠).

من ناحية تخصيص الساعات: معدل الساعات المخصصة للصف في جهاز التعليم في السنة الدراسية ٢٠٠٣، كان في التعليم العبري ٥١,٤ مقابل ٤٧,٢ في التعليم العربي (من المهم الاشارة هنا الى وجود جهاز تعليم حكومي منفصل للعرب واليهود في إسرائيل)؛ وبلغ معدل الساعات للطالب العربي في جهاز التعليم ١,٦١ (في العام ٢٠٠١-٢٠٠٢) مقابل ٢,٠٠ للطالب اليهودي في العام ذاته. ويستنتج عواودة وجود فرق ثابت بنسبة تفوق الـ ٢٠٪ في الساعات لصالح الطالب اليهودي على مدى السنوات. ما يعني أن الطالب العربي قد وصل تقريبا، في العام

٢٠٠٢ فقط، إلى نفس معدل الساعات التي حصل عليها الطالب اليهودي في العام ١٩٨٩ .

٨-٤. الأوضاع الصحية

من أبرز الفروقات في مجال الصحة بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل، تلك المتعلقة في نسبة الوفيات بين الاطفال وفي معدل سنوات الحياة. ويستدل من المعطيات أنه وبالرغم من التحسن الملحوظ في هذه المعايير إلا انه ما زالت الفروق قائمة بين المجموعتين. فقد بلغ معدل وفيات الاطفال عند السكان العرب في العام ٨/ ٤/ ٢٠٠٢ حالة وفاة (بين ١٠٠٠ مولود)، بينما بلغت لدى السكان اليهود ٦,٣ حالة. وكانت أعلى نسبة وفيات لدى السكان العرب بين فئة العرب البدو في النقب، اذ بلغت ١٣,١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة.

ويبلغ معدل الحياة لدى السكان اليهود الذكور ٧٧,٩ سنة والعرب الذكور الى ٧٤,٥؛ ولدى النساء اليهوديات ٨١,٦ والعربيات ٧٧,٨ سنة.

تشير المعطيات الحكومية الرسمية، (وفقا لتقرير لمفوضية خدمات الدولة قدم في أيار ٢٠٠٤) الى ان عدد الموظفين العرب في سلك خدمات الدولة (public administration) بلغ في العام ٢٠٠٣ ٢٧٩٨، موظفاً من اصل ٥٠٣٨٢، أي ما نسبته ٥,٥٪. ومن بين ٦١٤ موظفا في سلك خدمات الدولة ذو عقود رفيعة (أي ما نسبته ٢,١٪) هناك ١٢ موظفا من هؤلاء هم مواطنون عرب ويشكلون ٤,٠٪ من مجمل العاملين العرب في سلك خدمات الدولة. ويشكل الموظفون العرب ٤٪ من مجمل الموظفين ذوي الوظائف الإدارية (ويشكلون ٤٥٪ من مجمل الموظفين في سلك خدمات الدولة).

٢٢٪ من مجمل الموظفين في سلك خدمات الدولة هم المرضات، بينهن نحو ٦,٨٪ عربيات.

٧٪ من مجمل الموظفين في سلك خدمات الدولة هم العاملون اجتماعيون من بينهم ٦,٨٪ عرب.

٩. مواقف الأكثرية اليهودية تجاه الأقلية الفلسطينية: تجلي الكراهية والعنصرية في الشارع الإسرائيلي

بالاضافة الى التمييز والعنصرية من قبل المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، تتعرض الأقلية العربية في إسرائيل الى أنماط من العنصرية اليومية، "الشعبية" من قبل السكان اليهود في الدولة. وللاستدلال على هذه المواقف المعادية للعرب نستعرض بعض ما نشر من استطلاعات للرأي العام التي جرت في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة.

تفاقمت عملية ابراز المواقف العدائية للمواطنين العرب في الدولة وازادت بوضوح، بعد تشرين الأول ٢٠٠٠، وأصبحت تقال دون ريبة أو خجل أو دون محاولة التستر عليها بدعوى أنها تمثل شرائح قليلة وهامشية في المجتمع اليهودي، إذ تبين استطلاعات الرأي والدراسات تفشي هذه الظاهرة في معظم الشرائح الاجتماعية اليهودية في الدولة.

في استطلاع نشر في صحيفة "معاريف" يوم ٢٥/ ٥/ ٢٠٠١ قال ٦٧٪ من المستجوبين اليهود إن مواطني الدولة غير معنيين، حسب رأيهم، بوجود إسرائيل دولةً مستقلة (سلطاني، ٢٠٠٣، ص ١٠٢).

في استطلاع أُجري في شباط ٢٠٠٢ وسط عينة تمثيلية من ١٢٦٤ يهودياً من مواطني إسرائيل، في إطار مقابلات شخصية

اجراها مركز "يافا" للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب، أعرب ٢٤٪ فقط من المشاركين اليهود عن اعتقادهم بأن المواطنين العرب مُوالون للدولة. و قال ٧٢٪ من المشاركين اليهود انه يجب، حسب رأيهم، إخراج النواب العرب المؤيدين صراحة لسورية والفلسطينيين من الكنيست.

في ٦-١٠-٢٠٠٠ بعد ايام من بداية انتفاضة الاقصى وهبة تشرين الأول، نشر استطلاع في جريدة "معاريف" جاء فيه ان ٣٢٪ من المشاركين اليهود يؤيدون سحب حق الاقتراع من مواطني إسرائيل العرب.

في استطلاع لمركز "يافا" في شباط ٢٠٠٢، قال ٨٢٪ من المشاركين اليهود إنهم يعارضون مشاركة مواطني الدولة العرب في قرارات مصيرية للدولة.

في استطلاع لـ"معاريف"(٦/١٠/٢٠٠٠) قال ٦٠٪ من المستجوبين اليهود إنهم كانوا يريدون ترحيل (ترانسفير) كل "عرب إسرائيل" إلى خارج إسرائيل. ووفقا لاستطلاع "مركز أبحاث الأمن القومي" في جامعة حيفا، منذ تشرين الأول ٢٠٠١، فإن ٦٥٪ من المجتمع اليهودي يعتقدون أن على الحكومة أن تشجع هجرة مواطني إسرائيل العرب إلى خارج الدولة. وترى النسبة ذاتها ان المواطنين العرب يشكلون خطراً على أمن الدولة. وفي استطلاع لجريدة "معاريف" نشر في ٣٠/٨/٢٠٠٢ قال ٧٢٪ من اليهود إن مواطني إسرائيل العرب هم خطر على أمن البلاد.

في شباط ٢٠٠٢، وفقا لبحث مركز "يافا" ارتفع عدد اليهود المؤيدين لترحيل العرب من إسرائيل الى ثلث المواطنين اليهود، وارتفعت نسبة اليهود الذين يؤيدون تشجيع المواطنين العرب على الهجرة الى ٦٧٪.

ويستدل من "مؤشر العلاقات بين اليهود والعرب" في إسرائيل، الذي نشره استاذ علم الاجتماع في جامعة حيفا، البروفسور سامي سموحة، مطلع العام ٢٠٠٤، أن ٧٥٪ من اليهود الذين استطلعت آراؤهم يرون ان المواطنين العرب يعرضون الدولة العبرية الى الخطر بسبب تكاثرهم الطبيعي، و ٧٦٪ بسبب نضالهم من اجل تغيير "الطابع اليهودي" للدولة، و ٨٥٪ بسبب دعمهم كفاح الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، و٧٧٪ من اليهود متخوفون من احتمال قيام "عرب إسرائيل" بتمرد شعبي، و ٨٢٪ متخوفون من احتمال تقديم "عرب اسرائيل" العون للعدو.

ويؤكد "المئشر" تبني اليهود مواقف أكثر تعنتاً وتطرفاً ضد العرب، إذ قال ٢٣٪ من اليهود انهم يؤيدون سلب العرب حقهم في الحياة كأقلية، وأيد ٣٦٪ منهم سلب العرب حق التصويت للكنيست، و٤٣٪ منهم رأوا وجوب ان تشجع الدولة المواطنين العرب على مغادرتها فيما أعلن ٣٥٪ رفضهم إقامة علاقات صداقة مع العرب.

ونشرت صحيفة "معاريف" يوم ١٩/١٢/٢٠٠٤ نتائج لبحث اجري في جامعة تل ابيب بين الشباب (١٧٥٠ مشتركاً عرباً ويهوداً) في الاعمار ١٥-١٨ و٢١-٢٤. قال ٥١٪ من الشباب اليهود ان على الدولة منع حق المواطنون العرب من التصويت للكنيست (المشهد الإسرائيلي ٢٧-٥-٢٠٠٤ www.almash-had.org.

بالمقابل وفي ظل تفشي العداء والعنصرية ضد المواطنين العرب، تشير الاستطلاعات الى أن المواطنين العرب باتوا يخشون تطبيق التصريحات القائلة بتهجيرهم عن بلادهم واراضيهم، واقصائهم عن "اللعبة الديمقراطية" في إسرائيل. وفي استطلاع لمركز "مدى-الكرمل" (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية)، شمل ٨٤٥ مستَجوَبا شاركوا في الاستطلاع من ٣٦ بلدة عربية بالاضافة الى سكان اربع مدن مختلطة وثماني قرى غير معترف بها في الشمال تمت مقابلتهم وجهاً لوجه. يتضح ان السيناريوهات الممكنة التي تشير الى تدهور مكانة العرب تلاقي توقعات عالية من قبل المشاركين: ٦٣٪ يتوقعون

تعاظم التمييز ضد العرب في إسرائيل، و٦٣٪ يتوقعون اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين العرب واليهود، و٦٢٪ يتوقعون اخراج أحد الاحزاب أو الحركات العربية من اطار الشرعية (خارج القانون)، و٤٧٪ يتوقعون ثبات الوضع القائم، و٤٥٪ يتوقعون تحول إسرائيل الى دولة ابيرتهايد، و ٣٢٪ يتوقعون تعاظم هجرة الفلسطينيين من إسرائيل.

اضافة الى التمييز الواضح الذي يراه المشاركون في المجالات اليومية، يسترعي الانتباه، بشكل خاص، وصف ثلث المجيبين تقريبا معاملة الدولة للعرب كـ "معاملة أعداء" في ثلاثة مجالات هي: المظاهرات ٤٠٪، المطار ٣١٪، ملكية الأراضي ٢٩٪.

ووفقاً لبحث "مدى-الكرمل"، فإن أغلبية المشاركين تعتقد أنه يجب على العرب في إسرائيل عدم التنازل عن المطالبة بعدد من القضايا الأساسية مقابل الحصول على أكبر قدر ممكن من المساواة. مثلا ٨٦٪ يرفضون التنازل عن المطالبة بالحقوق الجماعية للعرب في إسرائيل، و٨٢٪ يرفضون التنازل عن المطالبة بعودة اللاجئين، ٧٩٪ يرفضون التنازل عن المطالبة بضرورة اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها التاريخية في قضية اللاجئين والقضية الفلسطينية، ٧٦٪ يرفضون التنازل عن التشديد على الهوية الفلسطينية. ٦٣٪ يعتقدون أنه يجب عدم التنازل عن المطالبة بتغيير هوية إسرائيل اليهودية مقابل الحصول على أكبر قدر من المساواة بينهم وبين اليهود.

وقد كشفت النتائج عن ثقة ضئيلة لدى العرب في إسرائيل بالعديد من مؤسسات الدولة. من المؤسسات الثماني التي عُرضت في الاستطلاع اثنتان فقط حصلتا على ثقة السكان العرب في إسرائيل: ٧٤٪ يثقون ثقة كبيرة بجهاز الصحة، و٦١٪ يثقون بمحكمة العدل العليا. اما المؤسسات التي تأتي بعدهما من حيث التدريج فهي: المحاكم ٥١٪؛ مؤسسة التأمين الوطني ٣٨٪، الإعلام الإسرائيلي بالعربية ٢٠٪ ثم الكنيست التي يثق بها ١٩٪ فقط ثقة كبيرة. بالاضافة الى الثقة الضئيلة بمؤسسات الدولة، تكشف النتائج عن إجماع لدى المشتركين يختلف عن الاجماع السائد في المجتمع الإسرائيلي، في قضايا تتعلق بتعريف إسرائيل. مثلا يتضح أن ٣٣٪ فقط يعتقدون ان النظام في إسرائيل ديمقراطي؛ ٦٢٪ يعتقدون ان إسرائيل لا يمكن ان تكون دولة يهودية وديمقراطية في الوقت ذاته. بالإضافة الى ذلك هناك ٩٤٪ من السكان يعتبرون أن الصهيونية حركة عنصرية، و٨٧٪ يعتبرون قانون العودة قانوناً مميزاً، و٩٥٪ يعتقدون أنه لا يحق لـ "القادمين الجدد" القدوم إلى البلاد.

اما بالنسبة للحل الافضل لعلاقة العرب في إسرائيل بالدولة، فمن بين الامكانيات السبع التي عُرضت على المجيبين، حصلت الإجابة "دولة كل مواطنيها" على تأييد ٦٤٪ من المستَجوَبين. ١٤٪ آخرون يفضلون الحلّ القائل بإقامة دولة ثنائية القومية داخل حدود إسرائيل، ١٢٪ يؤيدون أن تعطي الدولة العرب أقصى حد ممكن من الحقوق لكن مع المحافظة على تعريفها كدولة يهودية (للتوسع في هذا المجال يمكن مراجعة موقع "مدى-الكرمل" www.mada-research.org.

١٠. حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للاقلية الفلسطينية في إسرائيل

كان بامكان الأقلية الفلسطينية في الوضع المثالي الحصول على المشاركة الكاملة في الدولة، وكان الأمر سيعكس روح المطالب التي يرفعها العرب من أجل الحصول على المساواة الشخصية والجماعية داخل إسرائيل. ويحول الهدف الاثني للدولة وسياستها التي تمنع من خلال القوانين الاساسية إمكانية خلق المساواة دون إمكانية تحقيق المساواة. وتستعمل إسرائيل مركبين اثنين لسياستها في التعامل مع العرب، فمن جهة تستعمل إسرائيل المركب الاثني بشكل أساسي،

ومن ناحية أخرى تستعمل مركبا ديمقراطيا محدودا. وتشدد السياسة الاثنية على فوقية اليهود في كل المجالات. أما السياسة الديمقراطية فتقوم بدمج العرب بشكل محدود، وتخلق احساسا مغلوطا بالتطور الاعتيادي حتى في صفوف مجموعة الأقلية، وتساهم في خلق حالة البلبلة التي وصل إليها افراد الأقلية. وتعيش الأقلية نتيجة لذلك في حالة وجودية خطيرة بدأت بالتغلغل إلى قلب الوجود الجماعي في العديد من المجالات. وتحوي حالة التأزم هذه أبعادا مختلفة في مجال تطور الأقلية الفلسطينية، وتنطبق على علاقتها بالدولة وبالشعب الفلسطيني كذلك.

فيما يلي سأتطرق فقط للمستوى الداخلي للتطور الحاصل في صفوف الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، من خلال التطرق لحالات التأزم الاساسية[8] في هذا المجال، والتي تتعلق بتطور العرب الداخلي. ومؤشرات الوضع الاساسية هي: نمو ديمغرافي كبير إلى جانب انتشار الفقر والضائقة الاقتصادية، تبلور هوية إسرائيلية- فلسطينية جزئية في كل واحد من المركبين، غياب تصور مبلور بخصوص المستقبل المنشود للعرب كجزء من إسرائيل، التعقيد في وضعهم الاجتماعي والسياسي الداخلي، عملية دمقرطة عوجاء وأزمة ثقافية عميقة.

١٠ - ١. النمو الديمغرافي إلى جانب الضائقة الاقتصادية

يعتبر النمو الديمغرافي للعرب في إسرائيل والتغييرات في البنية المادية للبلدة العربية من القضايا الحاسمة في هذا السياق. ويصل تعداد الفلسطينيين في إسرائيل في العام ٢٠٠٤ الى اكثر قليلا من مليون نسمة ويشكلون ١٧٪ من مجموع مواطني إسرائيل. وأدى هذا التزايد السكاني إلى تضخم البلدات العربية وتحول بعضها إلى مدن. ومن بين ١١٢ من البلدات الإسرائيلية التي تضم ٥٠٠٠ نسمة فما فوق هنالك ٤١ بلدة عربية، يصل عدد سكان ١٥ منها إلى اكثر من ١٠٠٠٠ نسمة. وفي بعض الأماكن تكوّن تواصل جغرافي بين بلدات عربية، ويشكل الفلسطينيون في بعض المناطق أغلبية مطلقة (منطقة الناصرة، الجليل الغربي، منطقة سخنين، منطقة وادي عارة ومنطقة مجد الكروم)، إضافة إلى العرب الذين يسكنون المدن المختلطة.

التغيرات التي طرأت على عدد العرب وعلى البنية المادية للقرية، لم ترافقها عملية تطور اقتصادي ملائمة، وتغيب المناطق الصناعية والصناعة الملائمة عن البلدات العربية التي تقبع في أسفل السلم الذي يقيس الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمدن والقرى في إسرائيل. ويتواجد حوالي ٥٠٪ من المواطنين العرب في إسرائيل تحت خط الفقر، وذلك بحسب المعطيات الرسمية. ويعاني العرب من مشاكل عسيرة في مجال الاسكان نتيجة لسياسة الحكومة، وهذه المشكلة آخذة بالتفاقم من العام إلى العام. وما زال العديد من البلدات العربية يعيش حالة من عدم الاعتراف، وهذا يعني أنها لا تحظى بالخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء وغير ذلك. ويعاني الفلسطينيون البدو الذين يقطنون في النقب والذين يشكلون ١٠٪ من نسبة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل

8- Nadim Rouhana & As'ad Ghanem. 1998."The crisis of minorities in ethnic states: the case of the Palestinian citizens in Israel." **International Journal of Middle East Studies** 30 (3); pp. 321-346.

- As'ad Ghanem. 2000."The Palestinian Minority in Israel: the Challenge of the Jewish State and its Implications" **Third World Quarterly** 21 (1). Pp. 87-104.

- Nadim Rouhana & As'ad Ghanem. 1993."The Democratization of the Traditional Minority in an Ethnic Democracy: The Palestinians in Israel." in E. Kaufman, S. Abed, and R. Rothstein, eds., **Democracy, Peace, and the Israeli-Palestinian Conflict**. Boulder and London, Lynne Rienner Publishers, Pp. 163–185.

من الملاحقات المتواصلة من قبل السلطات التي لا تعترف بملكيتهم الرسمية على أراضيهم. وتحاول الدولة تجميعهم في تجمعات سكنية قامت هي باختيارها، على عكس اليهود في النقب الذين يختارون بأنفسهم أسلوب حياتهم وشكل مساكنهم. عموما يعاني العرب في المجال الاقتصادي على جميع المستويات، وما زالت المساواة بينهم وبين اليهود في هذا المجال بعيدة المنال.

١٠ - ٢. هوية إسرائيلية وفلسطينية جزئية

يتعلق الوضع الصعب للعرب مواطني الدولة بكونهم في آن واحد إسرائيليين بشكل جزئي وفلسطينيين بشكل جزئي. أي أنهم يملكون هويات إسرائيلية وفلسطينية جزئية. وفي الظروف الحالية لا يمكن للهوية الفلسطينية أو الإسرائيلية للمواطنين العرب أن تكون كاملة، وهذا في الواقع خلاصة مأزق الهوية الجماعية للمواطنين العرب.

من جهة، العرب في إسرائيل هم مواطنون في الدولة بحسب تعريفهم الرسمي. لكن هويتهم الإسرائيلية غير موجودة عندما نتعامل مع تعريف الهوية الجماعية بأنها الإحساس بالانتماء النفسي والتعاطف الحسي. في الحقيقة، اقيمت إسرائيل أقيمت كدولة للشعب اليهودي، وهي تحمل طابعا يهوديا-صهيونيا، إذ تشكلت اهدافها ورموزها وسياستها على أساس كونها دولة الشعب اليهودي، وبالتالي التنكر لوجود اقلية فلسطينية داخلها. وازداد هذا الوضع تفاقما عندما تمت المصادقة على تصحيح قانون الكنيست في حزيران ١٩٨٥ الذي يحدد ما يلي: "لا تستطيع قائمة مرشحين المشاركة في انتخابات الكنيست إذا شملت أهدافها أو أعمالها تنكرا لوجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي". ولا يميز هذا الوضع ضد العرب فقط على الصعيد اليومي إنما يلغي الاحتمال النظري لتحقيق المساواة بينهم وبين اليهود بسبب الحاجة لمنح اليهود الاحساس بأفضليتهم في دولتهم على الآخرين. ويبقي هذا الوضع العرب قانونيا ورسميا دون أي إطار رسمي -دولتهم- ويحول دون بناء هوية إسرائيلية ليبرالية تشمل العرب بين طياتها، كما هو الأمر بالنسبة للهوية الفرنسية والبريطانية والأميركية. وتضم الهوية الإسرائيلية داخلها مكونات اساسية تم استلهامها من الديانة اليهودية والتراث الديني بشكل يسمح لليهود دون غيرهم بتبنيها كاملة والتحول إلى إسرائيليين، وهذا بالضبط ما حصل لغالبية اليهود الذين هاجروا الى إسرائيل خلال سني وجودها. في المقابل، غني عن القول إن العرب الفلسطينيين في إسرائيل لا يستطيعون التحول الى إسرائيليين بكل ما للكلمة من معنى، ما يضعهم على هامش الهوية الإسرائيلية ويحولهم إلى إسرائيليين بشكل جزئي.

من ناحية أخرى، نما الفلسطينيون في إسرائيل حتى العام ١٩٤٨ كجزء من الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية، وخلق الفصل القهري، الذي نتج عن حرب ١٩٤٨، وضعا حتم على العرب أن يتطوروا وحدهم دون أن يمتلكوا القدرة على النهل بشكل مباشر من بئر الحياة الحيوية الموجودة في العالم العربي وفي الحركة القومية الفلسطينية. وزادت الحرب والوضع الامني من حدة هذا الانقطاع، ولا توجد مؤشرات تدل على أي تغيير في هذا المجال، إذ ان الوضع الذي نجم، حتى بعد التوقيع على اتفاقيات السلام مع جزء من الدول العربية ومع منظمة التحرير، ما زال يحافظ على عملية الفصل وعلى غياب القدرة على الانتماء للدائرتين، العربية والفلسطينية. وليس بمقدور المركب الفلسطيني في هوية الفلسطينيين في إسرائيل أن يكون كاملا، في الوقت الذي تشيد فيه الحركة القومية الفلسطينية

الوطن الفلسطيني في موقع آخر .

ولا تنبع صعوبة وضع العرب من التناقض والتنافر بين الهويتين الكاملتين، الإسرائيلية والفلسطينية، بل من عدم كمال هاتين الهويتين. ويعتبر وضع الهوية الشاهد الاكثر جدية على الوضع المأزوم الذي يعيشه الفلسطينيون في إسرائيل، فالمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل يقف أمام مأزق حرج على مستويين اثنين، الاول عيني والآخر استراتيجي، ويمكن لهذا المأزق ان يتفاقم في المستقبل. في الوضع الراهن تمتاز الخيارات المعروضة على الجمهور العربي في علاقته مع الدولة ومع الشعب الفلسطيني، بمحدودية كبيرة ولا تسمح بنمو اعتيادي في صفوف الأقلية.

١٠ - ٣. غياب تصور واضح بخصوص المستقبل

يرجع المأزق في هذا المجال الى كون قيادة الفلسطينيين في إسرائيل، سواء أكانت ممثلة في لجنة المتابعة العليا أم لا، لم تبلور بعد مطلبا جماعياً موحداً ينادي بالخصوصية الجماعية للعرب في إسرائيل مثل الاعتراف بهم" كأقلية قومية" ذات خصوصية قومية، لغوية وثقافية وأخلاقية خاصة ومميزة، ولم تغرس هذا المطلب في صفوف الجمهور الواسع كما فعلت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات، عندما بلورت مطلب حق تقرير المصير الفلسطيني وجذرته كمطلب لعموم الشعب الفلسطيني، أو كما فعلت الحركة القومية اليهودية الصهيونية عندما غرست المطالب نفسها في صفوف الشعب اليهودي. وبالرغم من تحول مصطلح أقلية قومية ومطلب العرب الاعتراف على هذا النحو إلى مطلب يومي، لا يزال عدم الوضوح يكتنف المعنى الحقيقي لهذا المطلب.

١٠ - ٤ . مشاكل في البنية الاجتماعية

مازالت الحمولة (العائلة الموسعة) كمؤسسة تقليدية-بدائية، حية وتعمل كأساس للمبنى الاجتماعي لدى الفلسطينيين في إسرائيل. العائلة المصغرة التي احتلت مكانة اقتصادية مركزية لم تتبوأ بعد مكانة مشابهة على المستوى الاجتماعي والسياسي، ويؤدي هذا الأمر إلى تعقيدات اجتماعية وسياسية عديدة ويؤخر نمو المجتمع العربي في إسرائيل. ويضع الامر علامات سؤال بخصوص قدرة العرب في إسرائيل على التأقلم مع مفاهيم حياتية وسلوك اجتماعي ديمقراطي.

وضع الفرد على ضوء وظيفة الحمولة سيئ للغاية، إذ يقمع المجتمع العربي الفرد ولا يعطيه مساحة للنمو السليم، ويشكل وضع المرأة العربية التعبير الجوهري لقمع الفرد العربي، إذ تعيش النساء في تركيبة اجتماعية ضاغطة تؤثر في تواجدهن كأقلية داخل أقلية. وتعاني مكانة النساء العربيات من نواقص كثيرة بشكل كبير، بالمقارنة مع وضع النساء اليهوديات في البلاد.

١٠ - ٥ . عدم تذويت القيم الديمقراطية

التطورات الداخلية التي تعود لأسباب ديمغرافية وتغيرات اجتماعية واقتصادية بالاضافة إلى تجربة العرب في إسرائيل مع الطريقة السياسية السارية فيها، أدت مجتمعة إلى تبني سبل معيشية وأنماط سلوك وتفكير ديمقراطية جزئية

في صفوفهم. وأدت التعقيدات الاجتماعية والسياسة الانتقائية التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية الى خلق العديد من التناقضات الاساسية في هذا المضمار، وأشهرها مشاركة فعالة ونشطة في السياسة الإسرائيلية على المستوى القطري إلى جانب محدودية في قدرة التأثير في اتخاذ القرارات على المستوى القطري القومي الإسرائيلي، ونضال عنيد من اجل المساواة والاندماج في الجهاز الإسرائيلي إلى جانب إقامة التنظيمات القومية العربية الفلسطينية، وتصاعد الاحداث التي تصنف "عنيفة" والتي قام بها عرب في فترة الانتفاضة إلى جانب نمو الاجماع في صفوفهم بضرورة النضال في إطار القانون الإسرائيلي، وغياب امكانية انتخاب قيادة قطرية للعرب إلى جانب تطور لجنة المتابعة العليا وعملها كقيادة قطرية للعرب، والتصويت في الانتخابات القطرية من خلال الرجوع إلى اعتبارات قومية وأيديولوجية إلى جانب التصويت في انتخابات السلطات المحلية على أساس حمائلي. والمشاركة في التصويت للكنيست بالرغم من الوعي المرتفع للقدرة المحدودة في التأثير في قرارات الحسم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتشير هذه التناقضات إلى الصعوبة الفعلية في استيعاب الديمقراطية وتحويلها إلى جزء عضوي من حياة العرب اليومية. ويصعب على العرب العمل "في عالمين"، أحدهما ديموقراطي والآخر تقليدي- غير ديمقراطي ويعقّد قدرتهم على التطور كمجموعة ديموقراطية على الصعيد الداخلي.

١٠ - ٦. أزمة ثقافية

ترتبط الازمة المتفاقمة في موضوع الهوية بالازمة الآخذة بالنضوج في القيم الثقافية والاجتماعية، التي تتنامى على الاقل في صفوف النخبة الفلسطينية في إسرائيل. بعد حرب ١٩٤٨ وجد الفلسطينيون أنفسهم في عزلة قسرية عن الثقافة الفلسطينية وعن العالم العربي. وأدت الحرب الى خراب شامل للمراكز المدنية، وإلى زوال الطبقة الوسطى والنخب الثقافية التي كان بمقدورها مواصلة تعزيز وتغذية الثقافة الفلسطينية.

وأصبح الجمهور الفلسطيني إزاء هذه المعطيات فاقدا للبنية الأساسية التي توفر الابداع والتنمية للثقافة الفلسطينية وفاقدا للقنوات التي توصله للثقافة الام-الثقافة العربية. وفتحت النافذة الاولى للعالم العربي بعد الهزيمة العربية لإسرائيل في العام ١٩٦٧، ومع مرور الوقت تم فتح قنوات إضافية لهذا العالم- الذي يعيش هو الآخر أزمة حضارية وجودية- بعد التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر وبعد ذلك مع الاردن. واقترحت إسرائيل في المقابل بدائل على شكل مؤسسات ثقافية ونشاطات ثقافية حيوية وفعالة، لكن احتواءها على الشعارات اليهودية الصهيونية لم يبق للعرب سوى إمكانية تبني القشور الخارجية البراقة للثقافة الإسرائيلية مع عدم ارتباطها بجذورهم الأصيلة.

قد تتفاقم المحن التي تم استعراضها هنا بالاضافة الى أخرى كثيرة لا يتسع المجال لاستعراضها، على ضوء استمرار السياسة الاثنية المطعمة ببعض المركبات الديمقراطية المحدودة، بالإضافة للتجاهل المتواصل من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية للفلسطينيين في إسرائيل ولمشاكلهم، وقد تأخذ هذه المحن شكل أزمة تثقل على كاهل العرب وعلى علاقتهم مع الاغلبية ومع الحركة الوطنية الفلسطينية. ومن الممكن أن تتخطى هذه الأزمة الأقلية لتؤثر في المنطقة برمتها. ويلزم الخروج من الأزمة تغييرات على المستويين الإسرائيلي والفلسطيني. وعلى هذه التغييرات ان تضمن للعرب بنيويا الامكانية النظرية والعملية للانتماء الى المستويين، القومي والمدني في آن واحد. ويمكن لوضع كهذا ان

يرى النور من خلال دولة متساوية ثنائية القومية .

١٠ -٧ . أزمة القيادة الفلسطينية في إسرائيل

منع الفلسطينيون، بسبب الحكم العسكري خصوصا ، في خمسينيات وستينيات القرن الماضي من بلورة قيادة قوية تقود معركتهم من اجل تحسين وضعهم في المستويين اليومي والجماعي . وأدى إلغاء الحكم العسكري والتحرر البطيء من ظله الى بداية بلورة قيادة جماعية ممثلة بهيئة لجنة رؤساء السلطات العربية المحلية التي أقيمت في العام ١٩٧٤ ، ولاحقا بهيئة لجنة المتابعة العليا التي أقيمت في العام ١٩٨٢ . وقادت هذه اللجان نضال العرب منذ منتصف السبعينيات والذي وصل ذروته في نهاية الثمانينيات مع الاعلان عن "يوم المساواة" في العام ١٩٨٧ و"يوم السلام" في كانون الاول من العام ١٩٨٧ ، وأشار يوما الاضراب الى النقطتين اللتين دار حولهما نضال الفلسطينيين الأساسي في إسرائيل : السلام والمساواة . وبدأت منذ ذلك الحين عملية تدهور بطيئة في مكانة لجنة المتابعة ، إذ لم تعد تشكل بالنسبة للجمهور ولا حتى بالنسبة لأعضائها مصدرا للسلطة ، إضافة الى الشلل الداخلي الذي أصابها نتيجة للصراعات الداخلية بين المجموعات المختلفة الممثلة داخلها .

في الثمانينيات تطورت تعددية سياسية مهمة في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل ، وانعكست من خلال ظهور الحركة الاسلامية وتمأسسها ، وظهور الحركة التقدمية والحزب العربي الديمقراطي والعديد من التنظيمات القطرية مثل اللجان المختلفة والتنظيمات والحركات المحلية المتنوعة . وبدل ان يؤدي هذا التطور الى تقوية وتعزيز مكانة القيادة التي أصبحت تمثل شرائح وفئات مختلفة في صفوف الفلسطينيين ، أكثر من أي وقت مضى ، قامت بعملية إضعاف وتفتيت لقوة هذه القيادة ، وتحولت لجنة المتابعة إلى حلبة مقارعة متواصلة بين ممثلي القيادات السياسية المختلفة . وفي الكثير من الاحيان كان من الافضل التنازل عن اجتماع اللجنة من أجل الامتناع عن هذه المقارعات . وأدى هذا الوضع إلى إضعاف قوة لجنة المتابعة التي اصبحت لا تؤدي أي دور فعلي بالنسبة للعرب ولا حتى بالنسبة للسلطة الإسرائيلية منذ التسعينيات . كل ذلك على الرغم من عدم تحقيق الاهداف التي اقيمت هذه اللجنة من اجلها ، إلا وهي تحقيق السلام والمساواة وخصوصا المساواة التي يتضح انها ما زالت بعيدة عن التحقيق .

في المقابل ، تغذي مشاركة العرب في انتخابات الكنيست الوهم السائد في صفوف العرب وقطاعات أخرى في إسرائيل ، وفي صفوف الشعب الفلسطيني وفي العالم العامة عن وجود قيادة جماعية للعرب في إسرائيل . وتتطرق الأدبيات التي نشرت بخصوص العرب في إسرائيل إلى وجود قيادة قطرية وجماعية تعالج مشاكلهم بشكل فعال ومؤثر . والادعاء السائد بهذا الخصوص هو ان العمود الفقري لهذه القيادة يتم انتخابه في انتخابات الكنيست . صحيح ان الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تصرفت كقيادة جماعية للعرب في إسرائيل في السبعينيات وبلورت الرؤية الجماعية للعرب حسب تصوراتها . لكن ومنذ ذلك الحين لا يمكن فعليا التحدث عن قيادة جماعية لدى العرب في إسرائيل . ولا يرتكز ادعاء وجود القيادة الى أية حقيقة .

في حقيقة الامر فإن غالبية القيادات الشابة التي ظهرت في التسعينيات تتميز بالأساس بـ:

١ . كونها اكثر ثقافة واكثر حنكة واكثر فهما للأجهزة القائمة وكيفية اختراقها من اجل تدعيم مصالحها ومصالح

المجموعة التي تمثلها. هذه المجموعة عصرية بغالبيتها، مثقفة وتتحدث بطلاقة وزخم.

٢. تعاني هذه القيادة من تشرذم كبير ومن غياب القدرة على بناء منتدى قيادي مشترك ذي قدرة على التأثير. أحيانا تكون الحقيقة مرّة، لكن انتخابات الكنيست الـ١٦ تمخضت عن دخول ثلاثة أحزاب عربية للكنيست وخروج ٦ أحزاب من الكنيست نفسها.

٥. يعاني هذا الجيل من القياديين من عملية "شخصنة" حادة.

٦. غياب العلاقة القوية والمباشرة مع الجمهور وغياب القدرة على تجنيد الجمهور لنشاطات احتجاجية أو فعاليات سياسية مهمة. لا يستطيع جيل القياديين الجديد القيام بعملية تجنيد فعلية حتى لجمهور مؤيديه من اجل القيام بخطوات احتجاجية. ولا يستطيع أي حزب عربي من الاحزاب التي ظهرت في العقد الأخير إخراج عشرات الآلاف من الناس لفعاليات احتجاج سياسية.

٥. لعب بعض هذه القيادة دور الوسيط بين إسرائيل وبعض الاطراف من جانبها، وبين الأطراف الفلسطينية والعربية من ناحية ثانية. في الواقع اخذت هذه القيادات على عاتقها دور "الجسر" بين الطرفين في النزاع الخارجي، وذلك خلافا لمواقفها المعلنة حول رفضها القيام بمثل هذا الدور.

يعتبر فشل القيادة الفلسطينية في إسرائيل ذريعاً في ثلاثة أبعاد رئيسية، أولا، فشلت هذه القيادة حتى اليوم في بلورة رؤية جماعية (مهيمنة) للجمهور العربي في إسرائيل. ونجح الحزب الشيوعي في إدخال مصطلح "الأقلية القومية" إلى داخل الخطاب الجماهيري، لكن لا أحد يعرف المعنى الحقيقي للاعتراف بالعرب كأقلية قومية.

ثانيا، لم تنشغل القيادة في تطوير وسائل نضال للتغيير. ثالثا، الفشل في تجنيد الناس من اجل استعمال أساليب النضال التي توصل إلى تحقيق الرؤية. والفشل في هذا المجال شامل وذريع، إذ لا توجد رؤية ولا طرق نضال ولا بلورة استراتيجيات مؤثرة ولا تجنيد للناس على مستوى الجمهور العريض. ونجح الحزب الشيوعي ذات مرة في هذه المهمة وتبعته الحركة الاسلامية لاحقا، ولا يستطيع أي حزب في يومنا هذا تنفيذ هذه المهمة بنجاح.

والسبب برأيي لعدم انطلاق نضال الفلسطينيين في إسرائيل يعود إلى غياب القيادة الجماعية، ولا يشهد هذا الامر على أن القيادة هي وحدها المسؤولة عن وضع العرب في إسرائيل، إذا ان العامل الرئيسي الحاسم هو السياسة الرسمية لإسرائيل التي تتبنى نظاما غير ديمقراطي (وقد يمكن القول إنه توجه عدائي تجاه الأقلية العربية) عند توجهها لمعالجة قضايا العرب، وتقوم باستعمال السيطرة ووسائل اخرى من اجل تثبيت المكانة الدونية للعرب. من جهة اخرى يتعلق مستقبل العرب بحيوية ومبادرة قيادتهم غير القادرة حتى الان على توحيد ارادتها وعملها والرقي بالنضال نحو الافضل.

لا يصل العرب اليوم إلى الحد الادنى من النضال المدني للمجموعات، نتيجة تعامل الدولة وسياساتها تجاههم، بالاضافة الى العوامل الداخلية الذاتية التي تعيق الرقي بتنظيم عمل جماعي مشترك وفعال. وفقط عندما يتم تطوير رؤية جماعية سيبدأ التفكير بكيفية تحقيق هذه الرؤية، وعندها قد يؤتي النضال العربي ثماره. وما لا شك فيه ان نجاح النضال العربي يرتبط ارتباطاً وثيقا بقدرتهم على بناء جسم قيادي جماعي. وقد بدأت تتعالى أصوات تطالب بذلك وتقام نقاشات علنية في هذا المجال تتسارع في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال طرح مطلب انتخاب قطري والعام لجسم عربي أعلى يمثل قضايا الفلسطينيين في إسرائيل امام الدولة والاغلبية اليهودية، والحركة الوطنية الفلسطينية

وباقي شرائح الشعب الفلسطيني، إضافة إلى أجسام عالمية ذات اهتمام بوضع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل .

١٠- ٨ . محدودية التأثير السياسي

يتطرق النقاش عن العرب والانتخابات لمكانة العرب بشكل العام ويتعرض بالتأكيد للدولة وجوهرها وللديمقراطية وللنظام الديمقراطي، ويتطرق للمواطنة، والمساواة للأفراد والجماعات، ويتطرق كذلك الى طرق نضال المواطنين والمجموعات التي تعاني من مكانة مدنية متدنية .

الانتخابات هي آلية لضمان المشاركة في بلورة الحاضر والمستقبل للمجتمع وللدولة . وهذه العملية هي مركب شكلي للديمقراطية من أجل تبديل السلطة والفرص المساوية للأفراد كي يصلوا الى مكانة الحكام وليس البقاء كمحكومين فقط . ومن المنطق الاعتقاد انه لو لم يكن للعرب حق الانتخاب لكان من الجدير ان يتمحور نضالهم في ضمان حق الانتخاب، لكن بوجود حق الانتخاب لديهم، لا يشكل الامتناع عن التصويت تنازلا عن المواطنة . والتصويت ما هو إلا مركب ضئيل في المواطنة، أما ممارسته أو عدم ممارسته فيتعلق بالظروف التي يجب على الفرد أو الجماعة إقرارها أو الحسم بخصوصها . ومن البدهي ان الامتناع عن التصويت هو تنازل عن حق المشاركة في حسم من سيتبوأ السلطة ومن سيتخذ القرار . لكن هذا الحق لم يتوفر للعرب في أي يوم من الايام . وغالبا ما قام اليسار الإسرائيلي باستعمال القوة الانتخابية للعرب من اجل الوصول إلى الحكم وليس من اجل إشراكهم في الحسم في الامور وفي اتخاذ القرارات، ولم يحصل هذا الامر حتى في فترة حكم اسحق رابين بعيد الانتخابات في العام ١٩٩٢ . وبهذا المفهوم فإن الفلسطينيين في إسرائيل ليسوا مواطنين (إذا عرّفت المواطنة بأنها رباط المساواة بين جميع الرعايا والدولة) .

وبالنسبة للاقلية العربية الفلسطينية فمن المفترض ان تشكل الانتخابات أداة للتأثير في السلطة وفي الحسم في الامور المصيرية، وربما أداة للتغيير الجوهري في نظام الحكم . وهي مما لا شك فيه أداة لتصميم طابع القيادة السياسية للعرب وقيادتهم القطرية . وثمة اسئلة تطرح نفسها هنا، إلى أية درجة ساعدت المشاركة في الانتخابات العرب في تحقيق مصالحهم؟ والى أي مدى ساعدت السياسة البرلمانية في إسرائيل العرب على تحقيق أو تحصيل مصالحهم . والى أية درجة خدمت القيادة المنتخبة فعليا مصالح العرب؟ وإلى أية درجة استطاعت هذه القيادة بشكل واضح بلورة مصالح العرب من اجل طرحها على جدول الاعمال العام في إسرائيل؟

بودي هنا الوقوف على بعض المميزات الاساسية للتصويت في الانتخابات في صفوف العرب في إسرائيل :

١ . تعمق الانقسام : لا نريد العودة الى الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وأكتفي بالعودة إلى العقد الأخير . في الواقع نتحدث عن جهاز يتعمق فيه الانقسام إلى درجة ان معظم اعضاء الكنيست العرب يملكون حزبا لكل عضو كنيست، الذي يستعمل بدوره مقعده دون اية علاقة بالمزاج العام أو بما يفضله الجمهور بل حسب ما يراه عضو الكنيست العربي . واذ لم يطرأ اي تغيير، ستسفر الانتخابات القادمة عن انقسامات اكثر من هذه، وندرك ذلك الآن على ضوء قراءة الخارطة السياسية للعرب في إسرائيل .

٢ . حالة "اللاخيار" : في الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة، وهي الطريقة التي تم الغاؤها قبل انتخابات الكنيست الـ١٦، سنحت فرصة تاريخية للعرب في إسرائيل لاجبار اليسار الإسرائيلي على قبول خطابهم بشكل متساو، وكانت الفرصة

سانحة في انتخابات ١٩٩٦ وفي انتخابات ١٩٩٩، ووضع الاكتفاء بالاختيار بين مرشحين أحدهما يساري والآخر يميني العرب في حالة "اللاخيار"، ولم يرد العرب بالطبع التصويت لبنيامين نتنياهو، ولم يريدوا بيريس بعد مذبحة قانا، لكنهم صوتوا له بأعداد كبيرة جدا. وفي انتخابات ١٩٩٩ لم يريدوا باراك لكنهم اضطروا للتصويت له "كأفضل السيئين" بعد أن تنازل المرشح العربي لرئاسة الحكومة (عزمي بشارة)[٩]. في العام ٢٠٠١ قرر العرب اختيار الامتناع عن التصويت، لكن كان بإمكانهم انتقاء خيار أفضل وهو وضع مرشح عربي لرئاسة الحكومة، لكن التشرذم السياسي والمنافسة الشخصية قضيا على قدرتهم على اتخاذ قرار بترشيح عربي لرئاسة الحكومة.

٣. المعارضة الثابتة: يتحول العرب بعيد الانتخابات إلى معارضة ثابتة، حيث لا يملكون أي خيار يذكر، ولم تتوفر لديهم أية إمكانية للمشاركة في جسم يتخذ القرارات في إسرائيل. ويعتبر وضع كهذا اختيارا بالنسبة لمعظم الاحزاب العربية، لكن من ناحية اخرى لم تعرض عليهم أبدا امكانية التحول الى شركاء في الحكومة، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين: الاول استراتيجي، ينفي إمكانية مشاركة "غير اليهود" في أهم الاجسام التنفيذية في دولة اليهود، والثاني تكتيكي يعطي ثقلا ووزنا لمزاج الشارع اليهودي الرافض لمشاركة العرب، والذي يهدد بدوره بمعاقبة انتخابية لكل رئيس حكومة يدخل العرب الى الحكومة كأجسام سياسية.

في المقابل مكنت مشاركة العرب في الانتخابات من احياء الوهمين الاساسيين في كينونة العرب، وحتى في كينونة الإسرائيليين. الوهم الاول ان نظام الحكم في إسرائيل هو نظام ديموقراطي. العرب في إسرائيل وفروا لها حجة إضافية لعرض نفسها كدولة ديمقراطية ونظام ديمقراطي. والوهم الآخر هو بخصوص وجود قيادة عربية قطرية مؤثرة.

يعيد الفلسطينيون في إسرائيل من جديد فحص دلالات ومعاني المشاركة في السياسة البرلمانية في إسرائيل، وبالطبع يقومون بفحص عملية التصويت ذاتها. وعلى الفلسطينيين في إسرائيل مواجهة سؤال المشاركة في الانتخابات ببعديه الاستراتيجي والسياسي. السؤال الاستراتيجي هو: هل سيستمر الفلسطينيون في التصويت بالرغم من ان الطريقة البرلمانية لا تمكنهم من التأثير، وتؤدي في الكثير من الاحيان إلى انتخاب قادة يجلسون في الكنيست دون أية قدرة على طرح قضاياهم على طاولة اتخاذ القرار؟ من ناحية اخرى السؤال السياسي هو هل سيقاطعون الانتخابات بالرغم من امكانية تحولهم الى جزء من الكتلة التي تقف في مواجهة اليمين او على الاقل في الانتقاص من استقرار ائتلاف اليمين، ويساعدون بذلك في خلق سياسة اقل قساوة تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وتجاه السلطة الفلسطينية والفلسطينيين في الأراضي المحتلة بشكل العام؟

تلخيص

الفلسطينيون في إسرائيل غائبون (أو مغيبون) عن الوعي والادراك عند غالبية المجموعات المحيطة بهم كما البعيدة عنهم. وينبع هذا من الوضعية الخاصة بهم، إذ يعيشون في دولة فرضت عليهم ولا تمثلهم. وكمثال صارخ على نظرة المجموعة اليهودية المسيطرة للأقلية العربية في إسرائيل، نسوق أقوال الوزيرة تسيبي ليفني: "أرغب في أن تكون إسرائيل بمثابة البيت

٩ ويذكر ان ترشيح عزمي بشارة لهذا المنصب لم يحظ على موافقة ودعم كافة الاحزاب والتيارات العربية. واثار جدلا واسعا داخل الشارع العربي.

لعرب إسرائيل، لكن لا يمكنها أن تشكل بالنسبة لهم بيتاً قومياً". وتُذكّر هذه المفاضلة بين "بيت" و "بيت قومي" بالمفاضلة التي أجراها رئيس الوزراء أرئيل شارون بين "حقوق على البلاد" (وهي يهوديّة) وبين "حقوق في البلاد" وهي للقاطنين فيها". كما تذكر بمفاضلة رئيس المحكمة العليا أهارون باراك، عندما قال: هذا البيت يهوديّ، تمنح مفاتيحه لليهود من خلال قانون العودة، لكن كلّ من يعيش داخل البيت يستحق حقوقاً متساوية (هذه المقولات مقتبسة لدى سلطاني، ٢٠٠٤، ص١٠). وتتجلى ممارسة وترجمة هذا الفكر في كثير من ممارسات الدولة ضد أبناء الأقلية وايضا عن طريق قوننة وشرعنة هذه الافكار الصهيونية (كما رأينا في التقرير). كما تُدَعّم منهجية التعامل هذه بمواقف الجمهور اليهودي كما رأينا ذلك في استطلاعات الرأي العام التي أوردناها في هذا التقرير.

تعكس هذه الأقوال الفكرَ الصهيوني المهيمن في إسرائيل. لن يتمكن المواطن العربيّ، وفقا لهذا الفكر، من أن يصبح مواطناً متساوي الحقوق مع المواطن اليهوديّ، فالدولة ملك للمواطن اليهوديّ وأقيمت من أجله. المواطن اليهوديّ هو الغاية من وجود الدولة، لذلك عليه أن يشكل الأغلبية، وعليه أن يمنح الدولة طابعها. بينما يتواجد المواطن العربيّ هنا كالآخر الذي يهدد هذه الأهداف، ويضع العراقيل أمامها، ويشكل بذاته عائقاً أمام تحقيقها.

من هنا تنبع الاشكالية في التعامل مع الأقلية العربية داخل إسرائيل كمواطنين، اذ تأبى الدولة اعطاءهم هذه الامكانية من الناحية الجوهرية وتكتفي بالنواحي الشكلية الرسمية. وأية محاولة أو اجتهادات لسبر أغوار الحالة الآنية للأقلية العربية في إسرائيل عليها الانطلاق من هذا الواقع. أضف الى ذلك ان تكوّن "المشهد الإسرائيلي" على جميع اطيافه مشتق من المشارب الفكرية للمشروع الصهيوني الذى يهدف الى السيطرة على "المكان" والحيز والأرض ومن هناك من انسان.

من هنا، حاول هذا التقرير المقتضب، ولضيق الحيز، أن يكتفي بسرد أبرز تجليات الوضعية الخانقة للأقلية العربية في إسرائيل. إذ تعمل إسرائيل المحافظة على التفوق العددي للسكان اليهود في البلاد، على اجهاض أي نمو عددي جدي للعرب حتى لو اقتصر على بعض المناطق، نحو الجليل أو النقب. ويستدل على ذلك أيضا من وصف الواقع الحياتي غير السوي لكثير من العائلات العربية، إذ تقبع حوالي ٥٠٪ منها تحت خط الفقر؛ ونسب البطالة مرتفعة في كافة الشرائح الاجتماعية؛ ونسب المشاركة في سوق العمل متدنية؛ كذلك التمركز في الفروع الاقتصادية والمهنية المتدنية؛ وتدني الوضع الصحي (مقارنة مع الأغلبية اليهودية)؛ والتدني في مجال التحصيل العلمي، والمشاكل والمعيقات التي تواجهها السلطات المحلية العربية. أضف إلى ذلك غياب التأييد والمساندة للتطوير والنهوض الاقتصادي الاجتماعي للأقلية العربية، وسد أي محاولات للاندماج والانصهار في الاقتصاد المركزي. هذه العوامل مجتمعة تزيد من ارتباط المجتمع العربي المالي المعيشي بمنن الدولة، وترسخ الحالة الدونية واليأس الآخذ في التفاقم.

وفي هذه الوضعية الخانقة، وفي ظل سياسات العزل والاحتواء ومبدأ العصى والجزرة الذي تمارسه الدولة ضد أبناء الأقلية العربية، لا يمكن تجاهل انماط العمل السياسي والأهلي المعمول بها لدى المجتمع العربي في إسرائيل. فعلى الرغم من النمو المستمر في عدد المؤسسات الأهلية الفاعلة في هذا المجتمع وتطورها وتطوير العمل المهني إلا أنها لم ترق بعد لبناء مجتمع مدني يتحدى النظام المهيمن في الدولة، ولم تبلور برنامج عمل واضحاً ومتفقاً عليه لكي يطرح كبديل للوضعية القائمة، ويعود هذا للتشرذم القائم والتنافس والضعف المالي لهذه الجمعيات وتعلقها الى حد بعيد بصناديق الدعم الغربية (في الأساس نتيجة للوضع الاقتصادي المتدني لأبناء الأقلية)، بالاضافة الى السياسات والمضايقات الحكومية.

وبالطبع فإن التيارات السياسية والأحزاب الفاعلة في المجتمع العربي، تتحمل جزءاً من مسؤولية في عدم المقدرة على استنباط آليات عمل ونضال من شأنها ان تغيّر من هذا الواقع. ومن المؤكد أن فشل القيادات العربية في تطوير العمل السياسي النضالي الموحد المشترك والرقي به هو أحد أسباب الوضعية القائمة، ويؤدي الى غياب الرؤية المستقبلية الواضحة لهذه المجموعة، وبالتالي غياب العمل الواضح من أجل تجنيد الدعم لنضالهم.

السياسة ليست هدفا بحد ذاته، وعلى العمل السياسي ان يكون أداة من اجل تدعيم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقومية للمجموعة التي يتم العمل باسمها، ووجود طبقة نشيطين (قياديين) ليس هدفا بحد ذاته، ويجب ان يقاس طبقا لقدرة هذه الطبقة على تدعيم ودفع مصالح المجموعة التي تمثلها وتعمل من اجلها. وهذا الأمر صحيح بالنسبة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، إذ يجب على السياسة ان تكون أداة من اجل المضي قدما بمصالح الأقلية، من خلال العمل المباشر للتأثير السياسي أو من خلال الضغط الجماهيري الذي يتم التعبير عنه من خلال: الخطوات الاحتجاجية للأقلية، تجنيد الدعم في صفوف الأغلبية، تجنيد الدعم الدولي بما في ذلك استعمال المواثيق الدولية التي تحمي حقوق الأقليات بشكل خاص وحقوق الانسان بشكل عام.

ويتعلق نجاح نضال الفلسطينيين في إسرائيل بشرط واحد أساسي وبشرط مكمّل، ولا بديل عن هذين الشرطين، وهما: تنظم الفلسطينيين في إسرائيل كمجموعة قومية ذات أهداف موحدة واستعمال الوسائل المدروسة من اجل تدعيم الاهداف الموضوعة (طبعا من خلال المحافظة على التعددية والنقاش الداخلي المفتوح). ويعتبر تنظيم الجمهور المهمة الاساسية للقيادة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل، وفقط عندما تنتظم هذه الأقلية بشكل سياسي، وليس فقط في شكل الجمعيات والتنظيمات الطوعية، عندها فقط يمكن البدء بالسير على الدرب الطويل من أجل إنجاح النضال والتقدم نحو الواقع الطبيعي لمجموعة أصلية في وطنها.

وبداية التغيير في وضع الفلسطينيين في إسرائيل تتعلق بقدرتهم على تنفيذ الخطوة الاولى وهي: انتخاب جسم اعلى، يتم انتخابه بشكل مباشر من قبل الجمهور الفلسطيني في إسرائيل بحيث يكون متمتعاً بالثقة المباشرة للمصوتين العرب وليس بشكل غير مباشر في انتخابات السلطات المحلية أو انتخابات الكنيست. وعلى هذا الجسم التمثيلي الاعلى ان يكون مكونا من عدد ضئيل من الاعضاء، وأن يشكل اطارا ملائما لنقاش جدي في مسألة مكانة ومستقبل الفلسطينيين في إسرائيل. وسيثير هذا الجسم قضايا جمهور منتخبيه بشكل منظم وأساسي، وستكون لديه القدرة على العمل بشكل منظم في رسم الرؤية الواضحة بخصوص المكانة المفضلة للفلسطينيين في إسرائيل، وسيهتم هذا الجسم بتطوير وسائل نضالية مؤثرة وسبل تجنيد الجمهور الفلسطيني لكي يتحول الى شريك في تعزيز المكانة اللائقة به.

أما الشرط المكمل لنجاح نضال الفلسطينيين في إسرائيل مقابل مؤسسة الدولة والاغلبية اليهودية فهو القدرة على أحداث التغييرات الجذرية في البنية الداخلية للمجتمع العربي. ونقترح ان يتم الشروع باستعمال مصطلح "الثورة الهادئة" عند حديثنا عن مجموعة من التغييرات الداخلية في مجال المجتمع ومكانة المرأة والاقتصاد والتربية والسلطة المحلية والثقافة وغيرها، وأقصد ثورة حقيقية وليس تغييرات طفيفة. ففي هذه المجالات وغيرها ما زال مستوى التنفيذ لا يليق بمجموعة دخلت أعتاب القرن الواحد والعشرين (وخصوصا على ضوء الانجازات التي حققها المجتمع اليهودي الذي يشكل مجموعة المقارنة للفلسطينيين في إسرائيل). وهذه التغييرات هي جزء من عملية ومسار التنظم للاقلية الفلسطينية وشرط أساسي

لنجاح المواجهة مع الاغلبية والدولة. فمثلا يصعب تخيل وضع ينجح فيه الفلسطينيون في نضالهم على خلفية الطريقة التي يديرون بها سلطاتهم المحلية، التي تمتاز اضافة للتمييز المؤسساتي، بالاهمال المخجل في كثير من الاحيان. وينسحب أداء وانجازات الفلسطينيين في إسرائيل في إطار الحكم المحلي على بقية مجالات الحياة، دون استثناء. وما نطرحه هو انه بالاضافة إلى التمييز المؤسساتي هنالك عوامل وأسباب داخلية داخل المجتمع الفلسطيني تعمل على افشال التغيير والوصول الى الانجازات، وعلى الفلسطينيين في إسرائيل الكف عن الادعاء بأن المؤسسة وحدها هي التي تفشل التغييرات، وعليهم أن ينظروا الى داخلهم بشجاعة لكي يستطيعوا معالجة العوامل التي تعيق تقدم مجتمعهم.

المصادر بالعربية:

تقارير:

"دعهم يختنقون"، عنف الشرطة خلال هدم منازل في قرية البعنة في الجليل الاعلى ٢٥ شباط ٢٠٠٤. الناصرة، المؤسسة العربية لحقوق الانسان (٢٠٠٤).

"كل الوسائل شرعية- ابادة محاصيل زراعية للمواطنين البدو في النقب من قبل الدولة بواسطة رشها بمواد كيماوية من الجو"، الناصرة، المؤسسة العربية لحقوق الانسان (٢٠٠٤).

"أربع سنوات على تشرين الأول- عنف الشرطة تجاه المواطنين العرب-الفلسطينيين خلال الالعام الاول من نشر تقرير لجنة أور"، الناصرة، المؤسسة العربية لحقوق الانسان (٢٠٠٤).

أسعد، غانم ونايف ابو شرقية (٢٠٠٤). "الحكم المحلي العربي-الفلسطيني في إسرائيل: انتخابات السلطات المحلية العربية ٢٠٠٣"، بـاسعد غانم، محرر، التطور المدني للأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل-التقرير السنوي الاول. طمرة، مركز ابن خلدون.

أريج صباغ-خوري(أ) (٢٠٠٤). "الفلسطينيون في إسرائيل: خلفية تاريخية، اجتماعية وسياسية". حيفا: "مدى الكرمل" - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
http://www.mada-research.org/arabic/programs/information_background_arb.pdf

أريج صباغ-خوري(ب) (٢٠٠٤). **استطلاع رأي حول السلطات المحلية العربية في إسرائيل**. حيفا: "مدى الكرمل" - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

ديفيد، كريتشمر (٢٠٠٢). المكانة القانونية للعرب في إسرائيل، القدس، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل (معهد فان لير).

نمر، سلطاني (٢٠٠٣). مواطنون بلا مواطنة، حيفا، "مدى- الكرمل".

نمر، سلطاني (٢٠٠٤). إسرائيل والأقلية الفلسطينية، حيفا، "مدى-الكرمل".

توم سيغف (١٩٦٨). **الإسرائيليون الاوائل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ثابت ابو راس (أ) (٢٠٠٢). "السلطات المحلية العربية في إسرائيل بين خدمة الحكم المركزي والاستقلالية". **قضايا إسرائيلية**، عدد ٥، ص ٨٤-٩٤.

ثابت ابو راس (ب) (٢٠٠١). "السلطات المحلية العربية في إسرائيل: في البحث عن المكانة". **سلسلة مقالات وأبحاث**. حيفا: مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية.

عزيز حيدر (١٩٩٠). "اشكال التعبير السياسي بين الفلسطينين العرب في إسرائيل". **مجلة العلوم الاجتماعية**. العدد ١ المجلد الثامن عشر. صفحات: ٧-٢٩.

عزيز حيدر (١٩٩٠). "التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل". في كتاب كميل منصور (محرّر) **الشعب الفلسطيني في الداخل**: **خلفيات الانتفاضة** السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عزيز حيدر (١٩٩٦). "النظام الاقتصادي في إسرائيل: هيمنة السياسة بين الانجازات والاخفاقات". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٦، صفحات: ٧٢-١٠٤.

امطانس شحادة (أ) (٢٠٠٤). **الإفقار كسياسة (تقرير ومقارنة)**. حيفا: "مدى الكرمل"- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

امطانس شحادة (ب) (٢٠٠٤). **بطالة واقصاء- الأقلية العربية في اسواق العمل في إسرائيل**. حيفا: "مدى الكرمل" - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

يوسف جبارين (٢٠٠١). "الجغرافيا والديمغرافيا في السياسة: السيطرة على المكان". **قضايا إسرائيلية**، عدد ٣٢، ص ٥٠-٥٦.

المصادر بالانكليزية

Al-Haj, M. and Rosenfeld, H. (1990) **Arab Local Government in Israel**. Boulder, Westview Press.

As'ad Ghanem. 2000."The Palestinian Minority in Israel: the Challenge of the Jewish State and its Implications" **Third World Quarterly** 21 (1). Pp. 87-104.

As'ad Ghanem. 2001. **The Palestinian-Arab Minority in Israel**: A Political Study. State University of New York Press, SUNY University Press.

Lustick, I. (1980) **Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority**. Austin, University of Texas Press.

Nadim Rouhana & As'ad Ghanem. 1998."The crisis of minorities in ethnic states: the case of the Palestinian citizens in Israel. " **International Journal of Middle East Studies** 30 (3); pp. 321-346.

Nadim Rouhana & As'ad Ghanem. 1993."The Democratization of the Traditional Minority in an Ethnic Democracy: The Palestinians in Israel. " in E. Kaufman. S. Abed. and R. Rothstein. eds.. **Democracy. Peace. and the Israeli-Palestinian Conflict**. Boulder and London. Lynne Rienner Publishers. Pp. 163–185.

المصادر بالعبرية

السلطات المحلية في إسرائيل ٢٠٠٠، (٢٠٠٢). القدس: دائرة الاحصاء المركزية.

السلطات المحلية في إسرائيل ٢٠٠١، (٢٠٠٣). القدس: دائرة الاحصاء المركزية.

أبعاد الفقر وعدم المساواة في الدخل ٢٠٠٣. مؤسسة التأمين الوطني، مديرية الأبحاث والتخطيط، ٢٠٠٤.

تقارير:

عزار، فؤاد (٢٠٠٤). العنصرية في إسرائيل ٢٠٠٤. حيفا: مركز مساواة.

فارس، أمين (٢٠٠٤). ميزانية الدولة والمواطنون العرب: تقرير اجتماعي-اقتصادي. حيفا: مركز مساواة.

خمايسي، راسم (٢٠٠٢). باتجاه توسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية. القدس: معهد فلورس هايمر للدراسات التطبيقية.

رزين، عيران (٢٠٠٢). الفوارق في ميزانيات السلطات المحلية في إسرائيل ٢٠٠٢. القدس: معهد فلورس هايمر للدراسات التطبيقية.

رزين، عيران (٢٠٠٣). اصلاحات في تنظيم السلطات المحلية في إسرائيل: بين التمركز والتفريق، بين التقليدية والحداثة. القدس: معهد فلورس هايمر للدراسات التطبيقية.

حسون، شلومو وآنا حازان (١٩٩٧). الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع الحكم المحلي: امثلة، امكانات ومخاطر. القدس: معهد فلورس هايمر للدراسات التطبيقية.

المؤلفون

د. أسعد غانم:

محاضر في العلوم السياسية ورئيس قسم الحكم والفكر السياسي في جامعة حيفا.

يتولى رئاسة دائرة الأبحاث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ويُكّرِس اهتمامه وبحوثه العلمية لدراسة مسألة الصراعات الإثنية والمجتمع الإسرائيلي، إضافةً إلى قضايا المجتمع الفلسطيني، فضلاً عن كونه ناشطاً معروفاً، كأكاديمي وسياسي، في أوساط المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل.

وقد صدرت ونُشرت له بلغات عدة، خلال السنوات الماضية، عشرات الكتب والأبحاث والمقالات العلمية التي تصب في تخصصه و إهتماماته المذكورة، ومن أهم الكتب التي صدرت للمؤلف:

- "الهويات والسياسة في إسرائيل".
- "النظام السياسي الفلسطيني – ديمقراطية جزئية".
- "الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الاشكنازية".

د. محمود محارب: ملخص سيرة ذاتية

استاذ الدراسات الإسرائيلية ومدير معهد الدراسات الأقليمية في جامعة القدس.

له العديد من الكتب والدراسات حول إسرائيل والقضية الفلسطينية.

د.محمد حسن أمارة

محاضر كبير في قسمي العلوم السياسية واللغة الانكليزية في جامعة بار–ايلان وكلية بيت–بيرل. تشمل اهتماماته الأكاديمية مجالات التربية اللغوية، السياسة اللغوية، علم اللغة–الاجتماعي، اللغة والسياسة، الهويات الجماعية، والتصدع اليهودي–العربي في إسرائيل. من ضمن كتبه التي نُشرت في السنوات الأخيرة:

- *Politics and Sociolinguistics Reflexes: Palestinian Border Villages* ([1999] Philadelphia and Amsterdam: John Benjamins),
- *Language Education Policy: The Arab Minority in Israel* ([2002] Dordrecht/ Boston/London: Kluwer Academic Publishers) (together with Abd Al-Rahman Mar'i)

· اللغة والهوية في إسرائيل (تحرير) ٢٠٠٢. مدار.

د. مصطفى كبها :

باحث ومحاضر في موضوعي التاريخ والإعلام في الجامعة المفتوحة وجامعة بئر السبع ورئيس قسم التاريخ والحضارة الإسلامية في معهد إعداد المعلمين العرب – بيت بيرل .

أصدر العديد من الكتب والمقالات والأبحاث في تاريخ الإعلام العربي والتاريخ الفلسطيني الحديث والتاريخ العسكري . منها :

- **ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩ في فلسطين دوافعها وإنعكاساتها** . الناصرة ١٩٨٨
- **حرب الإستنزاف ، ١٩٦٧ – ١٩٧٠** . (بالعبرية) جامعة تل أبيب ، ١٩٩٥
- **لاجئون في وطنهم ، لاجئو الداخل الفلسطينيون في إسرائيل** . (بالعبرية وبالإشتراك مع رونيت برزيلاي) جبعات حبيبة ، ١٩٩٦
- **عبد الرحيم الحاج محمد ، القائد العام لثورة ١٩٣٦ -١٩٣٩** . سلسلة التاريخ الشفوي الفلسطيني ١ (بالإشتراك مع د. نمر سرحان) رام الله ، ٢٠٠٠
- **بشير الإبراهيم ، القاضي والثائر في ثورة ١٩٣٦ -١٩٣٩** . سلسلة التاريخ الشفوي الفلسطيني٢ (بالإشتراك مع د. نمر سرحان) رام الله ، ٢٠٠١
- **بلاد الروحة في فترة الإنتداب البريطاني** . سلسلة التاريخ الشفوي الفلسطيني ٣ (بالإشتراك مع د. نمر سرحان) رام الله ، ٢٠٠٤
- **تحت عين الرقيب ، الصحافة الفلسطينية ودورها في الكفاح الوطني بين الحربين العالميتين** . مركز دراسات الأدب العربي ودار الهدى كفر قرع ، ٢٠٠٤
- **صحافة في عين العاصفة ، الصحافة الفلسطينية ودورها في بلورة الرأي العام ، ١٩٢٩ – ١٩٣٩** . (بالعبرية) القدس ، ٢٠٠٤

د. حسام جريس

هو باحث إقتصادي، أنهى دراسته الجامعية في قسم الإقتصاد ويعمل محاضرا في جامعة بئر السبع، عمل في قسم الأبحاث التابع للقسم، أجرى عدة أبحاث تتعلق باقتصاد إسرائيل وبعض الدول العربية من خلال مشاريع الشرق الأوسط التي تمت بالتعاون مع بعض المؤسسات وأقسام الأبحاث الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية .

عمل الكاتب كمستشار إقتصادي في مركز الأبحاث والعلوم التابع للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، وكذلك في قسم الأبحاث والتخطيط الإستراتيجي التابع لبعض الشركات الخاصة وشركات الإعلان .

بالإضافة لذلك حصل الكاتب على شهادة مراقب حسابات وعمل في هذا المجال بعدة شركات إستثمارية متخصصة بأسواق المال على اختلاف أنواعها .

إشترك الكاتب في عدة دورات أقيمت في المركز الإسرائيلي للإدارةن وناقشت هذه الدورات الأسس التي ترتكز عليها الشركات العامة وأعطت المؤهلات للمشتركين بها إمكانية الإندماج بمجالس إدارة هذه الشركات.

صدر له مؤخرا بحث بعنوان "الإقتصاد الإسرائيلي – النشأة، البنية والسمات الخاصة" عن "مدار".

د. خولة أبوبكر

أستاذة محاضرة في كلية عيمق يزراعيل في قسم العلوم السلوكية، مديرة مركز مرأة لدراسة النساء في الشرق الأوسط. تبحث وتنشر في مواضيع: المجتمع الفلسطيني، المرأة في الشرق الأوسط والصحة النفسية في داخل الأسرة العربية.

من كتبها: طريق وعرة: نساء عربيات في القيادات السياسية للعرب في إسرائيل (اللغة العبرية)؛ جيل منتصب القامة (اللغة العبرية والعربية)؛ مذكرات فتاة خائفة (اللغة العربية)، محررة كتاب

Women, armed conflict and loss: The mental health of Palestinian women in the occupied territories

(صدر باللغتين العربية والإنكليزية)

كما وسيصدر قريبا Coffins on our shoulders: The Palestinian experience in Israel

وكتاب حول الأسرة العربية (اللغة العبرية) وآخر حول معالجة الإساءة الجنسية في المجتمع العربي (اللغة العربية). بالإضافة نشرت العديد من المقالات العلمية في اللغة الإنكليزية المنشورة في المجلات الأكاديمية العالمية المحكّمة.